

الدور المصري والعربي فى

حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

شهادة تقدير

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/ محمد العظيم رمضان
القاهرة

956704

42

A 51711

٧٠١

٢٠٨

تاريخ المصريين


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية
كتب عربي
(إهداء)

٧٧٥٦٩ رقم التسجيل

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار

الدور المصري والعربي فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠١

تقديم

لقد لقي الدور المصري في حرب تحرير الكويت تجاهلاً من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصري، الذي أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للنزول في المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقي للكويت ودحره.

لذلك عندما قدم لي اللواء أركان حرب كمال عامر رسالته القيمة عن «الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط، والتي حصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رحبت بنشر هذه الرسالة في سلسلة «تاريخ المصريين» لتوفير قراء هذه السلسلة والقراء العرب في كل مكان بحرب غير مسبقة في تاريخ الأمة العربية، ونتائجها وآثارها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

والدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمي الصارم الذي يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا ح-
استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التي شاركت فيه
القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التار-
العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

والكتاب ينقسم إلى قسمين: القسم الأول ويتضمن الدراسة التاريخ-
والقسم الثانى ويتضمن الوثائق التاريخية، وهى ذات أهمية قص-
للباحثين فى التاريخ.

ونظرا لضخامة حجم هذا العمل العلمى، فقد رأيت نشره فى جز-
وفقا للتقسيم الموضوعى سالف الذكر، ولسرعة النشر فقد رأيت أن ج-
الكتاب ومراجعتة بواسطة المصححين وتصويب أخطائه، سوف يستغ-
وقتا طويلا قد يصل إلى قرابة العام، لذلك رأيت تصويره لملافاة أية أخ-
قد تظهر بعد التصحيح. وحفاظا على صورته الأصلية. ولكن ذلك
إلى صفر كلمات الكتاب بدرجة قد تضايق بعض القراء. وهو ما نه
عنه، وعدا بطبعة أخرى بخط أكبر عند نفاذ نسخ هذه الطبعة، وإن ك-
هذه الطبعة فى كل الأحوال ستكون هى الأصل الذى قدمه المؤلف.

وأملئ أن يسد هذا الكتاب ركنا مهما فى المكتبة العربية العسكرية،
يجد صداه الذى يستحقه فى تحليلات المؤرخين والسياسين والعسكريين.

والله الموفق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا

وَلَا رَهَقًا

(آ٢٤ سورة الجن)

صدق الله العظيم

أهداء

الى . . اعلی اسم فى الوجود . . الى مصر العظيمة . . ام الدنيا . . قلب الامة العربية . . ام الحضارة . . وعبق التاريخ . . الى مصر العربية والإسلام .

الى . . الى ابن مصر البار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية . . القائد الاعلى للقوات المسلحة والذى يجاهد باخلاصه وجهده ومثابرته وتفانيه وعروبته ليعلى ويعظم لمصر والامة العربية هيبتها وتضامنها ومكانتها وامنها القومى .

الى . . قواتنا المسلحة العظيمة درع مصر وسيفها وعزها ومجدها .

الى . . قادتى واساتذتى الافاضل الذين اعطونى من وقتهم وفكرهم وعلمهم وخبرتهم الكثير .

الى . . شهداء مصر الذين قدموا ارواحهم فداءا للذود عن ثرى الوطن تحقيقا لامن مصر والامة العربية

الى . . كل القيادات الوطنية المخلصة والزملاء الالوفاء للامة العربية والاسلامية الذين يسهرون ويحرصون على أمنها وسلامتها وتضامنها .

الى . . زملائى واصدقائى المخلصين الذين عاونونى فى الدراسة وعمل البحث والذين سبقونى فى مجال البحث العميق الجاد والمهادف فى سبيل رفعة وتطوير قواتنا المسلحة .

الى . . الانسان المصرى العظيم . . ابن السلام والحضارة . . ومشعها بقوة وعزيمته وفكره وتصميمه

اهدى هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله العلي القدير :

أكرمني بفضلته ووفيقه في اعداد هذه الرسالة بالصورة التي إنتهت اليها .

وتقدير وعرفان : الى السيد المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج والسيد الفريق مجدى حتاتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد الفريق صلاح حلى قائد القوات المصرية خلال حرب الخليج وقادتي وزملائى فى القوات المسلحة المصرية اسرتى الكبيرة التى تعلمت فىها وتعلمت على يد قادتها . وصقلت خبرتى فى تشكيلاتها .

وتقدير وامتنان الى : الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة كندرية .

د. أ. ح. دكتور زكريا حسين احمد رئيس هيئة البحوث ومدير اكاديمية ناصر العسكرية العليا الاسبق لالة الصادقة والجهد المخلص والتوجيه المشر .

وتقدير : الى مدير وهيئة تدريس اكاديمية ناصر العسكرية العليا على كل ما قدموه من معاونة صادقة .

وتقدير وامتنان الى : اصدقائى الاوفياء وزملائى المخلصين الذين عاونونى بكل الحب والانخلاص فى مراجعة واخراج الرسالة .

وتقدير وعرفان الى : والدى الكرام الذين نلت برضاهم ودعواتهم كل الخير والى اسرتى الصغيرة التى بصبر جهد دراسى وخدمى وحياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (٨٨)

(آية ٨٨ سورة هود)

صدق الله العظيم

تَقْدِيم

١- أهمية الموضوع :

أ- لا شك أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠) قد هزت وجدان العالم كله ، وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية ، وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد ، نحو واقع جديد هو انعكاس لظروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة ، ولا سيما أنها جاءت ضمن أحداث الشرق الأوسط ، الذي يمثل موقع الصدارة في هذه المرحلة ، فهو المسرح الذي يكاد ينفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر ، على مدى أكثر من نصف قرن ، فأزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح ، حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت ، فأحدث بذلك التسبباً في لشرعية النظام الدولي ، وتصعداً في هيكل البيت الاقليمي ، وتهديداً مباشراً للأمن القومي المصري والعربي .

ب- ولقد أثرت عمليات الخليج بشكل رئيسي على النظام العربي بما فيه دور جامعة الدول العربية ، وتعطيل مؤسساتها ، كما صاحبها غياب معاهدة الدفاع المشترك ، ونتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي ، بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ، ومواجهة الأخطار والتهديدات ، وجرح قوات أجنبية الى مسرح العمليات العربي ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، وهذه الدعائم التي هدمها ، تتمثل في المقولات التالية (أن التضامن العربي عصي على النزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها ، وأكثر رسوخاً ، وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، وأن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق ، وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة ، أمر لا يرد في حساب أحد) (١) .

ج- كما كان لأزمة الخليج ، وما سبقها من أحداث ومتغيرات على المستوى الاقليمي ، والدولي ، وما صاحبها من حشد لقوات العديد من دول العالم ، وما استحوذته من اهتمام معظم دول العالم بأسره ، على مختلف توجهاتها ، وما صاحبها من ردود فعل واجراءات على المستوى الاقليمي والدولي ، وما أتاحت من استخدام العديد من الوسائل والقوى والأسلحة والعقائد المختلفة ، وما ألزمت من خبرات ونتائج وانعكاسات لها تأثيرها المباشر على الأمن القومي العربي والأمن الاقليمي للشرق الأوسط ، إضافة الى تأثيرها على النظام العالمي ، وما لذلك من اتصال وثيق بالأمن القومي المصري والعربي ومساراته المقبلة .

كل ذلك يعظم تأثير الحدث ويدعو الى سرعة استيعاب المتغيرات / المؤثرات المحيطة به مع تحليل الانعكاسات التي ترتبت عليه والقاء الضوء عليها ، مع استقراء تلك الانعكاسات على الشرق الأوسط بصفة عامة ، والأمن القومي المصري والعربي بصفة خاصة ، في إطار المتغيرات الاقليمية والعالمية والنظام العالمي الجديد .

(١) عبر جاء في مقال كلمة الأمن العام للجامعة العربية ، خلال أعمال المؤتمر الدول الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربية في القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧/١/١٩٩٤

بالإضافة إلى أن الدور العربي في الأزمة ، جاء انعكاساً لحالة الضعف والتمزق التي أصابت الأمة العربية ، في ذلك الوقت والتي تستدعي منا الدراسة المتعمقة ، وصولاً إلى دعائم تقوية النظام العربي والتضامن العربي ، وعلى رأسه جامعة الدول العربية حتى تنطلق الأمة العربية ، بما تتخله من إجراءات ، صوب آفاق المستقبل ، محققة تماسكها وتضامنها وأمنها القومي ، وبما ينعكس على تحقيق بنية الردع العربي المنشود .

كما أن دور مصر البارز في جميع مراحل الأزمة ، سواء على المستوى السياسي / السياسي ، والعسكري / العسكري ، وسواء في مراحل الأزمة الأولية بهدف الاحتواء ، أو في مراحل تطورها بحثاً عن حل لها ، وصولاً لمرحلة الدعم بالقوات المسلحة لدعم الدفاع عن الدول المهددة بالمنطقة ، أو مرحلة حشد القوات المصرية والتحالف / ثم أخيراً مرحلة المواجهة العسكرية لتحرير الكويت ، في إطار الشرعية الدولية ، بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، يجعل دورها محورياً ذو تأثير رئيسي ، جدير بالبحث والتسجيل ، واستقراء مجرياته واثارة مخرجاته ، بما يدعم الرؤية الواضحة لتحقيق الأمن القومي المصري والحفاظ عليه .

من هنا كان اختيارنا لموضوع الرسالة عن الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط بهدف عرض دراسة تحليلية لأحداث أزمة الخليج الثانية والدور المصري والعربي خلال عمليات الخليج سياسياً وعسكرياً . . . وتأثيرها وانعكاساتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط . . . ومقترحات تنمية التضامن العربي ، والحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي .

قد تم تناول موضوع عمليات الخليج في دراسات متعددة من زوايا مختلفة تغطي بعض جوانبها سواء سياسية - العسكرية - الاقتصادية ، كما تناولها العديد من الكتاب والمحللون السياسيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط . . . وعقدت العديد من الندوات العلمية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي .

ولا شك أن تناول موضوعنا بالتركيز على الدور المصري والعربي في هذه العمليات وانعكاسه على الشرق الأوسط سوف يلقى الضوء على زوايا أخرى منها نحن في حاجة إليها .

لاعتبارات التي روعيت عند اختيار الموضوع والجديد فيه :-

تعتبر عمليات الخليج ، وما صاحبها من آثار . . . اجراء غير مسبوق ، في تاريخ الأمة العربية ، يستحق الدراسة والتحليل وصولاً إلى أسبابه ، ونتائجه وآثاره على منطقة الشرق الأوسط .

جاء الغزو العراقي للكويت ، نتيجة مجموعة من المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية بالإضافة إلى البيئة العربية ، والإقليمية والدولية المحيطة ، والتي أثرت وتأثرت بهذه الأحداث ولها تأثيرها المباشر على الأمن القومي المصري والعربي ، بأبعاده الشاملة وتحليلها ودراستها يمكن استخلاص عوامل ودعائم الحفاظ عليه . ليل الدور العسكري المصري والعربي المشارك ضمن قوات الائتلاف الدولي ، سواء في إدارة الأزمة أو في تنسيق تنفيذ إجراءات التحضير والتنظيم وإدارة كلا من العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " و " عاصفة الصحراء " الخروج بالدروس المستفادة ، التي تنعكس على الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه .

ما بعد العدوان العراقي على الكويت ، بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نكسة عربية كبيرة ، بعد أن سبق في ذلك الوقت قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية . . . ونحو صيغ التعاون العربي في أسس واقعية ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في حينه ، ميلاداً جديداً للروح العربية ، وأما القاعلة ، وكان المناخ مهيئاً لمزيد من التقارب والتضامن العربي ، المبني على المصالح العربية المشتركة . . . وجاء

٤ -

إن منه

١ -

للد

ب -

المز

ومو

ج -

الشف

، الر

د -

(١)

(٢)

وتص

والا

(٣)

وال

٥ -

فصلين وخلا

١ -

وشمل در

للكويت،

القوى العر

(١) شارك الباحث

شارك الباحث ، كمر

تخطيط عملي "درع

عملية "عاصفة الصح

السيد / وليس الجمهور

الملكة العربية السعود

العدوان ليعيد الأمور العربية الى مناخ أسوء مما كانت عليه ، تكشف عن عمق التناقضات بين الدول العربية ، واتساع مدى وطبيعة الاختلافات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو ما يتطلب دراسة هذه الأبعاد ، وصولاً الى أنسب الصيغ المقترحة لبناء التضامن العربي ، والأمن القومي العربي والمصري ، والحفاظ عليه .

٤ - منهج البحث :-

إن منهج البحث الذي اتخذه يقوم على الدعائم الآتية :-

أ - اتساع نطاق البحث ، فبالرغم أن الحدث تم في عام ١٩٩٠ ، إلا أن مؤثراته تمتد حتى الآن ، سواء اقليمياً أو عالمياً ، لذلك تطلب البحث دراسة كل ما يتصل بالموضوع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي

ب - تشعب وتعدد العوامل والمحددات ، والأطراف المحيطة بموضوع البحث ، سواء محلياً / إقليمياً / عالمياً ، لذلك فقد تم المزج في استخدام المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ، وبين الدراسة التحليلية المقارنة للعوامل والاعتبارات ، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية وصولاً للانعكاسات والتأثيرات الحالية ، على الشرق الأوسط وآفاق المستقبل

ج - وقد كان لتعايش الباحث مع أحداث الأزمة منذ بدايتها ، سواء في مرحلة التخطيط أو التنسيق أو حشد القوات أو التنظيم والادارة ، لكلاً من عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء ، واحتكاكه بالحدث الفعلي حتى عودة القوات ، أثره في اضافة المنهج الواقعي على مشتملات البحث (١) .

د - ولقد اتبعت عدة مناهج بحثية ليتحقق الهدف من الرسالة شملت الآتي :-

- (١) المنهج التاريخي حيث تم توثيق دقيق للأحداث سواء قبل أو أثناء أو بعد عمليات الخليج .
- (٢) المنهج الوصفي وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التي بدأت بها العمليات العسكرية في الخليج وتصاعدها مروراً بالصراعات المسلحة التي شملتها وانتهت بالانعكاسات والتأثيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .
- (٣) المنهج الاستقرائي للأحداث والتفاعلات من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للحقائق والمعلومات والبيانات والأحداث الرئيسية والخروج منها بالدروس والخبرات والنتائج المستفادة والمكتسبة.

٥ - وقد تم تناول موضوع الرسالة :- بشكل متدرج ومتكامل من خلال مقدمة وأربعة أبواب رئيسية كلاً منها في فصلين وخلاصة عامة وتوصيات .

أ - شمل الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج .

• ويشمل دراسة توثيقية للعمليات العسكرية في الخليج ، سواء الحرب العراقية / الإيرانية أو عملية الغزو العراقي للكويت ، مع تنظيم وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" متضمناً الخلفية التاريخية ، ومواقف القوى العربية والإقليمية ، والقوى العظمى .

(١) شارك الباحث في مرحلة التخطيط والتنسيق الأساسية لوضع أسس المشاركة المصرية منذ بداية الأزمة .

شارك الباحث ، كرئيساً لمجموعة التخطيط والتنسيق التي دُعيت ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياض ، حيث شارك ضمن مجموعة التخطيط المشتركة في تخطيط عمليتي "درع الصحراء" وعاصفة الصحراء ، ثم عُيِّن رئيساً لأركان القوات المصرية عندما شكلت قيادة تمهيدية لها ، حيث شارك في كل مراحل تنظيم وتنفيذ وإدارة عملية "عاصفة الصحراء" ثم كُلف بقيادة القوات عقب العمليات للسيطرة على إعادة القوات المصرية إلى أرض الوطن ، حيث عادت بسلامة الله ، وكُلِّف بتقديمها إلى السيد / رئيس الجمهورية خلال تفرغه لها وتكريمها ، وكان شرفاً له أن كُرم بمجده وسام النجمة العسكرية من الرئيس مبارك ووسام الملك عبد العزيز وتوسط المعركة من المملكة العربية السعودية ووسام تحرير الكويت من دولة الكويت .

• وقد شمل الفصل الأول دراسة توثيقية للغزو العراقي للكويت .

• وقد شمل الفصل الثاني ، مواجهة الغزو العراقي للكويت .

ب - كما شمل الباب الثاني : الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

وقد تضمن الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج مع ايضاح المواقف التفصيلية للدول العربية والاقليمية والعالمية المؤثرة في الأزمة .

• وقد شمل الفصل الثالث الدور السياسي المصري في عمليات الخليج .

• وقد شمل الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج .

ج - كما شمل الباب الثالث : الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

• وقد شمل الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج .

• كما شمل الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج .

د - كما شمل الباب الرابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

• وقد شمل الفصل السابع : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

• وقد شمل الفصل الثامن : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط .

• ويتضمن التأثيرات على الأمن القومي العربي ، مركزاً على قضية التضامن العربي ، وقضية السلام بالشرق الأوسط ، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

• وينتهي أبواب الرسالة بخلاصة عامة وتوصيات تتضمن العديد من التوصيات التي تتصل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والنظام العربي ، ومستقبل السلام ، وتوازن القوى ، والخيارات العربية والمصرية المتاحة لمواجهة التحلل في العوازل العسكرية في المنطقة ، وكذا الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه .

٦ - ولقد واجهتني العديد من المصاعب لوضح أبرزها :-

أ - تشابك الأزمة وتعدد جوانبها وارتباطها بالبيئة المحلية / العربية / الاقليمية / الدولية وما يتبعه من اتساع نطاق البحث والدراسة .

ب - كان تفجر الأزمة مواكباً للمتغيرات في النظام العالمي وانعكاس ذلك على الادارة الدولية لها مما يؤثر على جوانب البحث المختلفة .

ج - امتداد الأزمة وتأثيراتها المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة على المنطقة، مع التطور السريع لأحداثها الذي يتطلب المتابعة الدائمة لأحداثها بما يستكمل جوانب الموضوع .

د - أن تعدد الأطراف المعنية بالأزمة وارتباطها بالموقف العربي والاقليمي والعالمي وتطوره الدائم
عبثاً على متابعة جوانبها المختلفة تحقيقاً لأهداف الرسالة .

هـ - كما أن اقتناص الوقت اللازم لإنجاز أبواب الرسالة وفصولها كان فضلاً كبيراً من الله و
بجانب المهام المختلفة التي واجهناها .

وبعد . . فإن التصدي لمثل هذا البحث ، هو أمر نحن في أمس الحاجة اليه لأهميته وتأثيره الواسع ، و
التي تجعله جديراً بالمحاولة ، لاضافة لبنة مخلصه الى الأمن القومي العربي والمصري ، الذي نرجو الله تعالى أن
ويحفظه . .

ولا شك أن فضل الله تعالى والمعاونات المخلصة القيمة التي قدمتها لي قواتنا المسلحة العظيمة وقادتي
ومشرفي الأولياء وزملائي المخلصين في كل موقع ومكان ، كانت عظيمة الأثر في إنجاز هذه الرسالة بالشكل
انتهت اليه . .

ولق الله الوطن ورعاه وحقق على الخير خطى رجاله . .

" وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

(آية ١٠٥ سورة التوبة)

صدق الله العظيم .

الباحث

لواء أ.ح.م / كمال أحمد عامر

الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج

عام ١٩٩٠ جذور الصراع وتطورات الأزمة سياسيا :

لاشك أن عملية الغزو العراقي لدولة الكويت ، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما جاءت كامتداد لجذور عميقة من الصراع والخلافات بين الطرفين العراقي والكويتي ، أخذت تتصاعد تدريجيا وبمرور الوقت إلى أن تفجرت الأزمة في هذا التاريخ ، وقد تكون ظروف العراق السياسية والعسكرية خلال فترة صراعه العسكري مع إيران سببا في تأجيل تفجير الموقف .

ومن المعروف أن أسرة الصباح الكويتية تتولى مسئولية الحكم والسيادة في الكويت منذ القرن الثامن عشر وبالتحديد منذ عام ١٧٣٧ حيث كانت تقوم بمهام الدفاع عن الأراضي الكويتية من الهجمات المتكررة القادمة من بلاد الفرس على الساحل الغربي للخليج .

وقد كانت الكويت إمارة خاضعة للحماية والوصاية الأجنبية العثمانية ثم البريطانية كسائر بلاد منطقة الخليج ، والأطماع العراقية في الكويت تعود إلى طبيعة العلاقات الإدارية التي كانت تربط تلك الإمارة بولاية البصرة خلال فترات الاحتلال العثماني .

وفي عام ١٩٥٨ حصل العراقي على استقلاله من الحماية البريطانية بينما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ وذلك من خلال اتفاقيات منفصلة لكل منهما عن الأخرى مع السلطات البريطانية .

استمر العراق منذ هذا التاريخ في ادعاءاته بحقوقه في الأراضي الكويتية حتى بعد إعلان استقلال كل منهما عن بريطانيا بالرغم من الضمان كلاً للدولتين إلى المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منفصل وأصبحت تلك القضية (حقوق العراق في الكويت) تثار من فترة لآخرى طبقاً لطبيعة ومسار ومستوى العلاقات بين البلدين .

وقد كانت أولى الإجراءات العراقية الفعلية لتنفيذ نواياها ضد الكويت في عام ١٩٦٥ وخلال فترة حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم حيث قامت العراق باحتلال الجزء الشمالي من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية إلا أنه بمجهود الجامعة العربية في هذا التوقيت أمكن احتواء الأزمة بانسحاب القوات العراقية من الكويت مع الاتفاق على إعادة رسم الحدود بين البلدين من جديد وهو الأمر الذي لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق نهائي كنتيجة لعدم موافقة العراق على المقترحات الكويتية .

وفي عام ١٩٧٩ تولى السلطة في العراق الرئيس صدام حسين في أعقاب انقلاب سلمي ضد الرئيس حسن البكر حيث كان الرئيس صدام حسين يشغل في ذلك الوقت نائب الرئيس العراقي وفي إطار النزاعات الأيديولوجية التوسعية لحزب البعث الحاكم شن العراق الحرب على جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٨٠ وهي مازالت في المهد وذلك وفقاً لقواعد وحسابات خاطئة ممدّأدى إلى امتداد الحرب لأكثر من ثمان سنوات .

ولقد انتهت الحرب دون حسم واضح لأي منهما ولكل طرف بعض الأوراق في يديه (أراضى - أسرى - ١٠٠٠) وما نتج عنها من تأصيل للعداء بين البلدين خاصة على المستوى القومي وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي ترتبت على هذه الحرب على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

وكان للحرب العراقية - الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين لكل منهما كان مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت حيادهما في ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما كان موقفهما متذبذباً بين هذا الطرف أو ذاك .

وبات واضحاً أن ذلك كان في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قوتهما سواء العسكرية أو الاقتصادية .

- كما أثرت الحرب العراقية - الإيرانية على صعيد القوى الإقليمية حيث انقسمت موالف الدول العربية وتأثرت علاقاتها تأثراً سلبياً وانعكست مصالح الدول المعنية على هذه العلاقات .
- في الوقت نفسه انعكست آثار هذه الحرب على دول الخليج وبالدرجة الأولى الستة دول المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية كما كانت السعودية والكويت أكبر محولين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة كما استمرت العراق في طلب الدعم من هذه الدول بحجة أنها في تلك الحرب تحمى البوابة الشرقية للوطن العربي .
- وكانت أبرز نتائج هذه الحرب هو الاستنزاف للأرصدة والموارد العربية ، فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر وكان احتياطي النقد لبلاده ٣٥ مليار دولار تم استنزافها في ٣٦ شهراً الأولى، كما بلغ الانفاق العسكري للعراق من عام ١٩٨١ - ١٩٨٨ في شراء الأسلحة حوالي ٨٠ مليار دولار ، وعندما توقفت الحرب كانت مديونية العراق ما بين ٧٠ - ٨٠ مليار دولار معظمها للسعودية والكويت ، بالإضافة الى حوالي عشرون مليار دولار للمصارف والهيئات الخارجية وبصفة خاصة اليابان - كما ان الدين المدين لفرنسا بلغ ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ مليار دولار وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، ويتضح من تحليل هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته صدام حسين ببدء الحرب مع إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ما يساوي ٤٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي كما كلف إيران على التوازي ما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار أمريكي أيضاً وأن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألف وسبعة وستون مليار دولار أمريكي أي ما يوازي أكثر مما أنتجه العراق وإيران من نقط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ هذا بالإضافة الى قتل ربع مليون عراقي وأسرى ١٠٠ ألف آخرين مع تدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين .. مما ألحق بالحرب والعراق على حالة الإفلاس وكان صدام حسين نفسه على حالة السقوط (١) .
- ولقد وظف العراق كافة جهوده لاهراز معاركه مع إيران خلال فترة وقف إطلاق النار على كونهما انتصار في الحرب مع حشد الأجهزة الإعلامية والسياسية من اجل تدعيم هذا الخط .
- ولقد جسّد هذا الانتصار (المزعوم) آمال حزب البعث وبصفة خاصة طموحات الرئيس صدام حسين الشخصية الذي بسداً في استثمار ما ترتب على تلك الحرب من نتائج (دعم عربي وخليجي - تأييد شعبي وعربي وفلسطيني مطلق - ترسانة أسلحة ضخمة) في وضع مخطط استراتيجي يتيح له امتلاك أدوات الردع والقسرة العسكرية المناسبة التي تمكنه من تحقيق كامل أهدافه في المنطقة العربية ومنها (الاستيلاء على الكويت) على مراحل زمنية وفقاً لاستراتيجية تعتمد في عناصرها على استمرار بناء وتطوير القوات المسلحة كما وكيفا وفي هذا الإطار تمكن من الحصول على أسلحة من الشرق ومن الغرب على حد سواء .
- الاهتمام بتولير الأسلحة فوق التقليدية ووسائل حملها المختلفة مع تطوير قدراته الكيميائية بشكل خاص .
- محاولة إعادة بناء وتطوير القدرة الدرية .
- توسيع قاعدة الصناعات العسكرية تحسباً لأي مقاطعة مستقبلية ولتحقيق اكتفاء ذاتي لتلبية احتياجات قواته المسلحة .
- وسوف نتناول الباب في فصلين ، نشير في الفصل الأول منه الى الغزو العراقي للكويت ، حيث نتناول "الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها في غزو الكويت " و"الغزو العراقي للكويت" ثم نتناول الفصل الثاني "مواجهة الغزو العراقي للكويت" في سدرج منطقي حيث يشمل "عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء " ثم تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " .

^١ محمد حسين عيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - عام ١٩٩٢

الفصل الأول

الغزو العراقي للكويت

الفصل الأول : الغزو العراقي للكويت

الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت

عسام : أبعاد الصراع بين إيران والعراق :-

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجذوره العميقة وبتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية أو المشاكل المذهبية والعقائدية الموهلة في التاريخ أو المشاكل القومية القديمة ، إضافة الى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج ، هذا الى جانب مواقف القوتين العظميين ودورهما في اشعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع ارتباطا بمصالحهما في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

● وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول ، أن العراق .تمسك بإقليم " عربستان " على أراضٍ عربية منسوبة أكثر من قرنين من الزمان ، حيث كانت تسكنها قبائل عربية أعلنت لها حكومة في " الحمرة " ، في الوقت الذي لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً ، وأن الشاه "رضا بهلوي" قام بالسيطرة على هذا الإقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية ، هذا إضافة الى أن العائدات البترولية لذلك الإقليم وصلت الى ٢٨ مليار دولار سنوياً مما زاد من أهميته .

ولم يكن عامل الوقت في صالح العراق حيث استمر الإقليم لأكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية ، إضافة الى توقيع الدولتين لاتفاقية أرخرود الثانية عام ١٨٤٧ ، والتي تمت صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق ، والتي أعطيت إيران بموجبها مدينتي عبادان والحمرة والصفة الشرقية لشط العرب " أي إقليم عربستان تقريباً " ، كما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بواسطة كل من مصر والجزائر والأردن وفرنسا ، والتي حددت أن يمر خط الحدود في منتصف شط العرب ، الأمر الذي لم توافق عليه العراق حيث أن ذلك لا يوفر لها شواطئ على الخليج العربي سوى أربعين كيلو متراً .

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث " طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى " رغم أنها جزر عربية كما أثبت التاريخ ، قد اعتبره العراق تهديداً لأمنه القومي الى جانب تهديد دول الخليج باعتبار أن هذه الجزر تسيطر على " مضيق هرمز " .

● وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة يمثلون ٦٠ ٪ من سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعية متواجدة في العراق ، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة مما — حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة في العراق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر ، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة في العراق مما زاد من الاحقاد والضغائن بينهما ، هذا إضافة الى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيراني وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب ، وذلك خوفاً من التأثير الروحي للإمام الخميني عليهم وتحريك النزعة المذهبية لديهم والتي تتفق مع حركة الثورة الإسلامية السق تبناها إيران في مواجهة علمانية البعث العراقي على حد تعبيرهم .

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق في الفكر المذهبي والعقائدي، حيث ألما من الأمور التي يصعب تحقيقها وإن ظهر الهدوء على السطح، إلا أنه إذا تم تحريك تلك الدرعيات فإنها تصبح من العنف بما يكفي لقيام أزمات قد تؤدي إلى صراع مسلح.

● وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأنه منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد في العراق عام ١٩٣٠ بتشجيعهم على قيام حكم محلي تمهيدا لقيام حكم ذاتي خاص بهم في "السليمانية وكركوك والموصل" رغم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الأكراد من الجنس الآري الإيراني، وعلى ذلك يمكن لإيران المطالبة بالولاية عليهم في مقابل مطالبة العراق "بهرستان" - وبالتالي - تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التي قد تؤدي إلى صراع أيضا.

أولا : اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية :

إذا استعرضنا الأسباب التي أفضت إلى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمرا محتوما، ذلك أن قرار الحرب اتخذته حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذي أخطأ في حساباته، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذي الفرد بالحكم وقضى بجرد الشبهة على جميع معارضيه وأثار الدعر بإعدام ستة من وزرائه^(١)، وأخضع الحزب والجيش لسلطاته المطلقة كما أنشأ الحرس الجمهوري الذي اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على اثر معلومات تشير إلى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تمسرات والمات كفاءتها نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد خاصة في مواجهة ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للنشاه.

ولقد اتعلت الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلومتر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدي الذي يحسم الحرب، إذ احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور شهر " الحمرة سابقا "، وديسفل، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحصل عام ١٩٨٢، حتى استردت إيران أراضيها وشرعت في مهاجمة الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون مما هدد طريق البصرة/ بغداد بالاختراق الأمر الذي دفع العراق إلى استخدام الأسلحة الكيماوية.

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربي خاصة الدعم السعودي والكويتي، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقارب ثلاثة أضعاف سكان العراق، ثم استعداد الشباب الذي كون الحرس الثوري " للشهادة " بعد أن أجرى "آية الله" الخميني لهؤلاء الشباب عمليات غسل للمخ مما جعلهم يغامرون بحياتهم دون مبالاة أمام القوات العراقية.

وفي بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الإسلامي أو الأمم المتحدة، وكان صدام حسين مستعدا لقبول الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة، أما إيران فعرضت شروطا لإنهاء القتال بتعذر قبولها من الجانب العراقي منها دفع تعويضات قدرت أولا بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب، إلى جانب تخلي صدام حسين عن الحكم وهو شرط استبعده وزير خارجية العراق.

وفي إطار رغبة القيادة العراقية في حسم الحرب وإنهاءها بأي شكل حتى لو أدى الأمر إلى إعادة العمل باتفاقية الجزائر، وتحقيقا لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على إيران خاصة بعد تسلمها لصفقة

(١) د / صلاح العقاد - الثارات الساسة في الخليج العربي - ١٩٩٢ من ٤١٨ - ٤٢٠

ت لرسية " سوبر التدار " المجهزة بصواريخ اكسوست ، والتي باستخدامها اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية جديدة لقد استطاع العراق أن يدمر قسما كبيرا من محطة شحن النفط الايراني في جزيرة "خرج" وهدد العراق بمد الحرب الى " مضيق هرمز " مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل في حالة الاخلال بأمن الملاحة في المضيق .

في مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي انعكست عليه آثار الحرب وفرض مزيد من الضغط على القيادة لانهاء الحرب جاء التصعيد العراقي بضرب المدن الإيرانية الأهلة بالسكان ومنها طهران ، وكان الرد الايراني بدمار الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الجانبان فقد وصل النظام الحاكم في الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، حيث اتخذها " صدام حسين " أداة للبطش بما تبقى من عناصر العراقية .

يمكن القول أن " معركة الفاو " هي التي مهدت السبيل لإنهاء تلك الحرب ، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق - أولاهما - تشجيع التمرد الكردي عام ١٩٨٧ ، وثانيتهما - القيام بهجوم شامل في القطاع الجنوبي أدى ستيلاء على " شبه جزيرة الفاو " العراقية مما جعل سقوط البصرة أمرا وشيكاً في ابريل ١٩٨٨ .

على ذلك القى العراق بكل ثقله في معركة الفاو ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية واستنفاد من الجوى مع الدعم الكبير، الذي تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية ، الى جانب المصري (٢) .

استرداد الفاو ، أمكن لصدام حسين أن يقيم أفراح النصر - أما حقيقة الأمر فهي ان الحرب وصلت الى نفس بداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب ، ووجد الطرفان المتحاربان في الأمم المتحدة مخرجاً لهذا المازق وصدر لم ٥٩٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركا الخلافات الرئيسية معلقة ، وهي الخلافات الخاصة بالحدود وقضية عية عن الحرب والتي يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الآخر ، وقد بقيت هذه معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى في ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب :

نالت للقوتين العظميين علاقة مباشرة بالحرب العراقية / الايرانية ، فكل منهما كانت مصدراً هاماً لبيع السلاح ، رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " حيادهما في ذلك الصراع ولكن مصالح الحيوية لكل منهما جعلت مواقفهما متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك .

تتبع للسياسة الأمريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ، يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت متذبذبة الطرف أو ذاك ، لقد كان الواضح ان الولايات المتحدة تساند العراق عند بداية الحرب وقد كان لديها أسبابها (٤) ، والتي تتمثل فيما يلي : - أن إيران دولة بترولية وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جاهزاً العربي في حالة ما إذا تعرض الغرب لحظر بترولي عربي على نحو ما حدث عام ١٩٧٣ .

الولايات المتحدة تركت في إيران بعد الثورة مخزوناً هائلاً من الأسلحة التي قدمتها للشاه حينما عهدت اليه بدور ل البوليس في المنطقة ، وربما كان بين امان السياسة الأمريكية ان يستنزف ذلك المخزون من السلاح .

٤ - التفاتت السياسة في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤

سبين هيكل - حرب الخليج - أو هام القوة والنصر ، اصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥

● أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ، كان تقديرهما أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الإسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي ، وكان للثنيين في الجيش النظامي أصدقاء ، وبالتالي فالإسلام قد أصبح في يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة ، خصوصا وأن " الخميني " وحده هو المحرك لتلك الثورة ، وباعتباره شيخا تجاوز الثمانين من عمره ، وأن اختفائه بالموت الطبيعي أمرا محتمل .

وفي ١١ يوليو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت الى نتيجة مؤداها أن تسريح إيران تحصل على احتياجاتها من أسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير ، وظهرت في توصيات اللجنة فقرة لافتة للنظر تقول " أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها .

وتشير لجنة " تاور " ^(٥) الى أن إسرائيل ظهرت في الاتفاق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران كما أن هذه العلاقات تم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلي ، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق المهدفين في نفس الوقت ، تقوية إيران في حربها ضد العراق ، كما أنه يساعد صناعة السلاح الاسرائيلي ^(٦) ، وبدأت صفقات السلاح تصل الى إيران والغريب أن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ومعه أحد مساعديه ، وهو الكولونيل " أوليفر لورث " ، ذهب في زيارة سرية لإيران وذلك لاختفاء التفاصيل عن الكونجرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه ، اتفق على أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات " الكونترا " المعارضة لحكومة ليكارجوا والتي كان الكونجرس يوافق على دعمها ، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بـ ١٨٠ مليون دولار ، ويذهب الفرق الى تحويل تصدير السلاح لإيران مضافا اليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح .

وقد وصل لإيران في إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز " تاور " ، ١٨ صاروخ من طراز " هوك " وبالتالي كشفت تلك الصفقة والتي عرفت فيما بعد بـ " صفقة إيران - كونترا " عن الاسواق السرية لبيع السلاح والتي أخذت تزدهر في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قواهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ، ومما يؤكد تلك الحقيقة أن نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموما الى دول بغداد في السياسات الإقليمية ، كانت نظرة شك وريبة ، ومن هنا ، فلم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لذلك أي مبالغ في أن تطول الحرب ، وأن تزيد تكاليفها ، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي الى تحميل العراق الاقليمي حق لو خرج من الحرب منتصرا ، ولم يكن هذا هو رأي واشنطن وحدها ، وإنما كان رأي بقية التحالف الغربي ، وربما لم يكن " هنري كيسنجر " ، بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال " هذه أول حرب في التاريخ تنتهي الا بخسر فيها منتصر ، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " ^(٧) .

(٥) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوامم الثورة والنصر - ص ١٢١ - مرجع سبق ذكره .

(٦) يلدز الكولونيل " أوليفر لورث " المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - إن حجم مبيعات السلاح الاسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات .

، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان " تحت النار " .

(٧) المؤلف السري لحرب الخليج ، بير سالينجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .

ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة ، بدأ اتجاه الأحداث يتغير في المعارك بين العراق وإيران ، وبعد أن كانت اليد الطولى في الحرب للعراق ، أصبحت الأمور موازية لإيران التي بدأت تأخذ في الهجوم ، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تطول ، إضافة الى زيادة تكاليف الحرب .

هذا وقد بدأ دور الاتحاد السوفيتي "السابق" ، والذي كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية يتم بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية ، حيث التفت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد قوة الجمهورية الإسلامية خاصة مع قيام إيران بمحظرة حزب الثورة الشيعي الايراني وإعدام قاداته وأتباعهم بالجاناسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت الى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينيات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً ، واستغل العراق هذه الفرصة ليطالب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات ، بما في ذلك المفاعلات النووية ، وبذا تحولت من مدين الى دائن للعراق ، مما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور .

ثالثاً : مواقف القوى الإقليمية من الحرب : موقف الدول العربية :-

على الصعيد العربي عامة ، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلبياً فالأردن لم يتردد في الإعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً ، واستخدمت أراضيه لنقل الإمدادات الى العراق عن طريق ميناء العقبة ، الذي انتعش التعايش كبراً بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانئ شط العرب .

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربي ، فقبل في تحليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعي البعث في سوريا والعراق هي التي دفعت حكومة دمشق الى اتخاذ ذلك الموقف ، فقد تعمقت تلك الخصومة في عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التي تمت في مؤتمر بغداد حيث التحدت سوريا والعراق فقط في جبهة " الصمود والتصدي " التي تصدت لمصر في "كامب دافيد" وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام في يوليو ١٩٧٩. واتهام سوريا بالتحريض عليه وعبثاً حاولت القيادة السورية التبرؤ من هذا الاقدام وبدأت حملة إعلامية شعواء ، كما كان للتضامن المذهبي عاملاً هاماً وراء التحالف السوري-الإيراني ، باعتبار أن النظام الحاكم في دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين المرتبطة بشيعة إيران الذين باعوا لها النفط بأسعار مخفضة .

أما أقطار المغرب العربي فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب ، بحكم بعدها الجغرافي ، ومع ذلك فقد تبانت مواقفها ، فالملك الحسن رأى في توجهات الجمهورية الإسلامية خطراً على نظامه ، بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة ، ومن هنا ، فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافي الواسع .

أما عن مصر ، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائر منها للملاءمة للأسلحة السوفيتية التي كان الجيش المصري يستخدمها ، وكان الرئيس " السادات " هو الذي أمر بالاستجابة لأول طلب عراقي قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكراً عام ١٩٨١ م ، ولم تمض شهور قليلة حتى كانت خطوط الإنتاج في مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقي ، واستمر ذلك خلال سنوات الحرب .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية ^(٨) فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتي ، في الوقت الذي كانت تتجه فيه لشراء السلاح الأمريكي ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسي كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشتري بشفته سلاحا تريده من الولايات المتحدة ، وقد بلغت مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه مليار دولار سنويا .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينيات ، وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ ، وقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم "كوندور" وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجأوا إليها من العلماء الألمان ، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة وأهمها الدور الإسرائيلي في هذا المجال .

وقد استمر العراق في محاولاته لإنتاج الأسلحة الكيميائية والتي بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام الى ضرورة إنتاجها محليا . .

موقف الدول الخليجية :

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين أعضائه في التفاصيل ، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانا أكبر ممولين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة ، وعموما لم تقطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تملكت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق في تلك الحرب إنما يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي ، ورغم استيائها إلا أن معاونتها المالية لم تنقطع طول مدة الحرب .

موقف المملكة العربية السعودية والكويت :

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية في تأكيد وقولهما الى جوار العراق كحقيقة تاريخية ، تستحق الإشارة بها والتوقف عندها ، فالواقع أنه منذ أن بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميدانا من ميادين قتالها ، ومع أنه كان ميدانا جانبيا ، إلا أن التأثير عليه كان كبيرا ، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبادان أكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحولتا الى لحيب من نار ، وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان ، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وراحت القوات الجوية المتقاتلة تقترب من مماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية ، بل وأحيانا كانت تخترقها ، وتصادمت قطع من البحرية في الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التي لا تختار أهدافها ، بل واقترب التهديد الإيراني أكثر من الكويت بعد دعمها المالي المتكرر للعراق ، الأمر الذي أدى الى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء "البدلي" ثم انفجار مصنع لتسييل الغاز في منطقة "الشعبية" ووصل تأثيره الى دائرة قطرها عشرين كيلومترا ، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخي المباشر بالطائرات على موانئ شحن البترول ، وعلى مركز تجمع الأنابيب ، وهكذا بدأت ما أطلق عليها حرب الناقلات ، والتي كان معظمها مركزا على الناقلات الكويتية ، فقد أصيبت في تلك الحرب ١٦٠ ناقلة ، كان

(٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية يبار ١٢٢ مم يباع للعراق .

بينها ٤٨ ناقلة للكويت وحدها ، مما اجبر الكويت على اللجوء لمجلس الأمن الدولي طالبة الحماية من ذلك التهديد السق
تعرض له الملاحه فيها ، حيث أصدر مجلس الامن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير الى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات
العاملة ذهابا وإيابا من موانئ الكويت والسعودية الى العالم الخارجى وطلب إيقاف تلك الأعمال ، كما طالبت الكويت
بتأجير ناقلات تحمل أعلام أعضاء مجلس الأمن ، بادئة بالولايات المتحدة لإمكان نقل بترولها الى الأسواق الخارجية .

ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجئ ، الذى نجح فى احتلال شبه جزيرة "
الفاو " التى تطل مباشرة على جزر " بويان و وربة " التابعة للكويت ، كان الخليج كله بقيادة المملكة العربية السعودية
على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها من الصمود فى تلك الحرب التى بدأتها .

وقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع مليار دولار شهريا
للعراق ^(٩) أى إجمالى ٢٤ مليار دولار ، وفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب كان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠
ألف برميل نفط يوميا باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد ، وإذا تُرجم ذلك الى أرقام ، فإنه
يعنى أن العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ٣,٢ مليار دولار عام
١٩٨٥ ، ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالي يبلغ إجمالى ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى
١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ مليار دولار ، هذا إضافة الى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ التى قدرت بحما
قيمتها ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكويت الى جانب دولة
الإمارات العربية بإجمالى وصل الى ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ .

هذا بالإضافة الى أن العراق كان لا يستطيع أن يول بصفته الذاتية الى أسواق السلاح مشترى ، ومن هنا قامت
المملكة العربية السعودية بإعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها ، إذ كانت
الصعوبة فى هذه العملية ، أن كل بائع للسلاح فى العالم لابد أن يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده وذلك
بتقديم " شهادة مشتر لمانى " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من أى نوع ، وبالتالي كان تقديم تلك الشهادة من
المملكة العربية السعودية أو أى بلد عربى من المشاركين فى العملية ، يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر ،
وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ، ثم تجد طريقها الى العراق .
ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية ، يمكن أن تشير الى عمق دور المملكة
العربية السعودية والكويت فى ذلك المجال .

لقد بدأ العراق حربه مع إيران ، وهو يمتلك طبقا لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان
القوات المسلحة الأمريكية ، حوالى ٩٥٥ ألف مقاتل ، ٥٥٠٠ دبابة ، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة ، ٧١٠٠ ناقلة
جنود مدرعة ، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة ، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ ، هذا
الى جانب إمكانيات من الأسلحة الكيماوية ، وبرنامج لإنتاج سلاح نووى اقرب أن يصل الى نهايته ، إضافة الى
صواريخ هجومية قد يصل مداها الى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر .

(٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرقام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

وبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات متصلة ، ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة العراقية ، إلا أن الإمداد الخليجي بالأسلحة الذي قادته المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت ، ادى الى خروج القوات المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى اجمالي ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاة ، ١٦ فرقة ميكانيكي ، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة الى ٣٠ لواء مستقل ، منها ١٠ لواء مدرع ، ٢٠ لواء مشاة ، باجمالي مليون و ١٥ ألف جندي ، ٦٣٠٠ دبابة ، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان ، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة ، ٥١٨٤ قاذف صاروخي مضاد للدبابات ، ٦٠٠ قاذف صاروخي ، ٢٨٨ صاروخ أرض - أرض من طراز فوج ، سكود ب ، العباس ، الحسين^(١١) .

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية الى جانب دول أخرى في الخليج بزيادة الإنفاق العسكري لبناء قوة مسلحة ذاتية في مواجهة التهديدات سواء منها العراقية أو الإيرانية ، والتي وصلت في المملكة العربية السعودية وحدها الى ١٧,٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ وإلى ١٣,٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، إضافة الى صفقة أخرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت الى ٢١ مليار دولار ، لتمكن تقدير حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحربها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك .

رابعاً : نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية - الإيرانية ، وما سببته من استنزاف للأرصدة والثروات العربية يمكن أن تعطي صورة دقيقة لإحدى النتائج التي انتهت إليها تلك الحرب . فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استنفادها في ٣٦ شهراً الأولى من الحرب ، هذا وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ في شراء أسلحة من الأسواق الخارجية تقدر بـ ٨٠ مليار دولار .

وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ - ٨٠ مليار دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، كما بلغت مديونية العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالي ٢٠ مليار دولار ، وبلغ الدين المدين والعسكري لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ، وإيطاليا ٢,٤ مليار دولار ، وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، هذا إضافة الى أن " اكزيم بنك " في الولايات المتحدة قد رتب قرضاً للعراق بمبلغ ٥٣٧ مليون دولار .

ويتضح من حساب هذه الأرقام ، أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته الرئيس صدام حسين " ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، كما كلف إيران على التوازي بما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار ايضاً ، أي أن مجموع ما أنفقته الدولتان كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفاً وتسعة وتسعون مليار دولار تقريباً ، أي ما يوازي أكثر مما ألتجه العراق وإيران من لفظ منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ .

^(١١) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١

هذا إضافة الى قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين ، مما ألهمى الحرب والعراق على حافة الإفلاس ، واصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط .^(١١)

ثم كان التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لطهران ، كانت مسار حديث العالم واندحاشه ، فقد تمت تنازلات عديدة من أهمها اعترافه باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الأراضي الإيرانية إضافة الى التعويضات العسكرية والتي تتمثل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الأسطول العراقي الهائل من اللوريات ثم بالسفن من شبه جزيرة " الفار " وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا اي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، مما دعا وزير الخارجية الإيراني " علي أكبر ولاياتي " الى التصريح بان ما تحقق يعد اعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ مليار دولار تعويضات عسكرية ، ولكنها حصلت على ما هو اكبر من ذلك ، كل ذلك في مقابل وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حربا مع الولايات المتحدة وحلفائها^(١٢) .

وقد كان ذلك التحول المفاجئ في الموقف العراقي ، برهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية واعداده المبكر لعملية غزو الكويت ، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجزائر مع إيران ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات ، الجلاء عن الأراضي التي احتلها في إيران ، تلك الاتفاقية التي فرضها الشاه وأشعل العراق الحرب بسببها على أساس أنها ظالمة ، تقتطع من التراب الوطني العراقي ، وتنكر له حقوقا مشروعة على شط العرب ؟ !!

ثمان سنوات من الحرب المدمرة من اجل لاشيء !! ، رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامي من اجل لاشيء !! ، مليون شهيد من الجانبين من اجل لاشيء !! ، مئات المليارات من اجل لاشيء !! ، إنفاق أموال العراق ومساعدات الخليج واهاب المشاعر القومية بل والعرقية من اجل لاشيء !! ، التغريو بالشعوب بل وبالحكام من اجل لاشيء !! ، استفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي من اجل لاشيء !! ٠٠ وبإتي التساؤل ٠٠ هل يمكن ان يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هي المأساة بكل أبعادها التراجيدية؟؟^(١٣) .

ويجب الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات المصرية " في ذلك الوقت " فيقول ٠٠ لا ٠٠ وبالقسط لا ٠٠ تلك بالتحديد في تصوري هي أكبر أوراق التوت تسقط لتعري الحقيقة الكبرى !! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ٠٠ تلك محاولة تأمين المكسب وهو ابتلاع الكويت بثرواتها الراهنة والباطنة ٠٠ تلك محاولة للدفع عن الغنيمة الأساسية وهي الكويت .

^(١١) بيتر سالنجر ، إيريك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .

^(١٢) تقرير من " الفورين ريبورت " الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

^(١٣) د / ممدوح البلتاجي ، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .

تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

• على إيران :-

على الرغم من أن الهجوم العراقي، قد فاجأ إيران وأصابها داخليا وخارجيا باصابات خائفة ، إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لأية الله الخميني على أنها " هبة من السماء " ، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة بهذه الحرب على المدى الطويل انطلاقا من مصالح واضحة وجلية وأطماع إقليمية ، فقد هيأت هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية ^(١٤) وأولها - تعبئة الجماهير ضد أي عدو خارجي لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام وثانيها - القضاء على المعارضة ، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية وكذلك أيضا ما يصفه الحكام المتشددون بالاتجاهات الإسلامية الليبرالية التي يمثلها " بنى صدر " - وثالثها - اخفت الحرب الأزمة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت الحكومة غير مسؤولة عن عدم الوفاء بأغلب الوعود التي قطعتها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الخراب والخسائر البشرية وتدمير المنشآت الاقتصادية ، فقد رسخ حكم القادة الإيرانيين ، وتوطدت الدولة ومؤسساتها .

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة ، يمكن إيجازها في ثلاثة مؤثرات أساسية ، أولها - تقوية مركز الجيش ، الذي كان ضعيفا قبل الدلاع الحرب وغير منظم وتنقصه بعض التجهيزات ، إضافة الى انه كان لا يتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملا لأيديولوجيات ما قبل الثورة القديمة، لذا فقد أعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسيا ، وصار من اشم عوامل الحكم بعد أن تعرض حملات التطهير ، حيث أطلق عليه " الخميني " مع بداية الحرب ^(١٥) جيش الإسلام وجيش إمام الزمان .

وثانيها - حقق الحرس الثوري الذي يمثل الجماعات الموالية أيديولوجيا لنظام الحكم ، نفوذا واسعا خلال الحرب ، فمن ناحية زاد عدد أفراده الى ما يزيد عن مائة ألف، وزادت قوته بالضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين ، ومن ناحية أخرى استغل الحرس الثوري الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة ^(١٦) وفضلا عن ذلك حظى الحرس الثوري بأهمية سياسية متعاظمة في الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى الى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة الى جانب وزير الدفاع .

وأكد الحرس الثوري في هذه الحرب ، انه يمكن أن يكون بديلا عن الجيش ، أو على الأقل اعتبر تنظيما موازيا له في القوة والأهمية ، ففي الوقت الذي كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثوري يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية في البلاد وفي مقدمتها أهم المدن ، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أي قادم على الحكم ، وثالثها - ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد الساسة القياديين بعد إنشاء جهاز قمعي منظم .

(١٤) فاضل رسول، العراق - إيران، أسباب وأبعاد النزاع، إصدار المعهد النمساوي للسياسة الدولية، طبعة عام ١٩٩١

(١٥) رسالة الخميني في ٤ مارس ١٩٨٠ .

(١٦) جريدة " جمهوري إسلامي " في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .

أما في المجال الاقتصادي فقد عملت القيادة الدينية على وقف أي خطوات أخرى للتأميم والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى تنامي السلطة الاقتصادية للدولة ، كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبي على الموقف الإيراني ، لعل أبرزها :-

- العزلة الدولية بسبب خطف الرهائن وما أدى إليه من عقوبات .
 - الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق في دعمها للعراق .
 - وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعي ، مع وجود نقص في التكنولوجيا المتقدمة وفي عمليات الأسلحة المتخصصة .
- هذا وقد أفادت المساحة والعمق ، وزيادة عدد السكان مع الاعتماد المحدود على البترول بالمقارنة بالعراق ، إضافة إلى التعب الواسع التي تمت لصالح الحرب ، كل ذلك كانت عوامل قوة في الموقف الإيراني انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب .
- على العراق :-

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق ، في الانخفاض مع استمرار الحرب ، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملاً رئيساً في عدم انهيار القدرة العراقية :-

أولها - وجود احتياطي كبير نسبياً من العملات الحرة ، مع وجود جيش جيد التسليح رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب ، وثانيها - توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التي وفرت للعراق مساندة على كافة الأصعدة ، عوضت نسبياً ضعف البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية ، وثالثها - استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرؤية الأيديولوجية الإيرانية ، خاصة مع استمرارية القتال ، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة ، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي ، وحوله إلى سلاح دفاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية ، ورابعها - وجود مصادر متنوعة للتسلح .

أما عن الجوانب التي أضعفت الموقف العراقي ، يمكن إيجازها في أربعة جوانب - أولها - الوضع الجغرافي ، فبغداد العاصمة ، وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول البترول تقع على فتر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية ، مما سهل مهمة المخطط الاستراتيجي العسكري من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك المصب الحيوي العراقي ، وثانيها - الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقي ، والتي شكلت أكثر من ٩٠% من حجم تلك الصادرات ، وثالثها - وجود نظام اقتصادي وسياسي منظم مركزياً ، يعتمد على وجهة نظر عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساساً على استقرار الطبقة الحاكمة ، حيث من الممكن أن يؤدي عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية من الاستقلال عن بيروقراطية الدولة - ورابعها - اعتبار أغلب قطاعات الجبهة مناطق لها حساسية خاصة ، بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك - وخامسها - أهمها - الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجي للحرب خاصة المساعدات المالية التي قدمتها الدول الخليجية ، قد أنقذت تلك المساعدات العراق ، الذي كان على وشك الانهيار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذي وصلت إليه ، وأمدت العراق بالوسائل التي مكنته من خوض حرب طويلة المدى .

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقي لإيران أو الهجوم المضاد الإيراني ، بوضوح مدى تأثير العوامل الإقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادي ، لتسير الحرب حيث اثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادي لأي من طرفي الصراع ، الذي كان يعنى انتهاء تلك الحرب

ففي الأشهر الأولى التي تلت اندلاع الحرب ، أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين ، ففي إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقي عبر الخليج بسبب سيطرة الأسطول الإيراني ، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر، حيث كان نصيب إيران اقل من العراق

كما قللت التحالفات الإقليمية من خطر الانهيار الاقتصادي ، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الأردن والكويت ، وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا ، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة ،

• على دول الخليج والمنطقة العربية :-

لقد أثرت الحرب العراقية / الإيرانية ، على الصراعات الإقليمية الأخرى ، كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب الى دول الخليج ، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسي على مساعدات دول الخليج ، ومن ناحية أخرى ازدادت عزلة إيران في المنطقة بشكل عام - وبالتالي زادت حدة التوتر علاقتها مع دول الخليج والمحصرت علاقاتها بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا وإلى حد ما مع اليمن الجنوبي والجزائر .

وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان في فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب ،

حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف أعضائه داخل الأوبك ، ومع تفاقم الوضع وتصاعد المواجهة بين الدولتين المتحاربتين في فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية ، وفي عامي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ نوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها وأجراء المناورات المشتركة بينها

ووقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى جانب العراق وشجع كل المساعي المبذولة لإنهاء الصراع او حصره على الأقل في العمليات البرية فقط ، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية من جانب إيران فحسب ، والمتمثل في حوادث الاغتيال والتدمير التي كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران في دول الخليج ، بل حدثت استفزازات مماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران ، ومن هنا - فقد اشتركت كل من العراق وإيران في هجومها على ناقلات البترول التابعة لدول الخليج فيما سمي " حرب الناقلات" .

وعلى ضوء ذلك فقد أصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من الاختلاف في الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث الموافقة على تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة ، باعتبار أن ذلك لن يؤدي فقط الى تارجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها ، بل قد يؤدي الى تزايد الخطر الذي تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة في المنطقة العربية ، ومن هنا - كان تركيز دول الخليج للسعي لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية .

كما كان صعود نجم سوريا في العالم العربي أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج ، كما أدت تلك الحرب الى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحليا ، خاصة في لبنان والذي تقلص الدور العراقي بها نتيجة لتلك الحرب .

هذا وتعتبر عودة مصر الى الصف العربي إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الإقليمي ، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجيا مع منظمة الدول الإسلامية والجامعة العربية ، كما تم رد اعتبار مصر جزيا وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس ، ثم التعاون العسكري الفعال بين مصر والعراق وإمداده باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية ، إضافة الى امتداد ذلك التعاون الى الدول الخليجية وبصفة خاصة الى عمان .

● هذا الى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا في العالم العربي ، حيث تحولت تركيا الى بلد مرور "ترانزيت" هام لطوى الصراع ، وصارت ثاني شريك تجاري لإيران بعد اليابان ، وفي عام ١٩٨٤ اضطر العراق الى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية في شمال العراق ، هذا إضافة الى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواما ، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد الى ليبيا .

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا في زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي كما كانت إحدى مقدمات الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتي بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو ان يحدث ، هذا الى جانب الإضعاف الكبير الذي انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية .

● هذا بالإضافة الى ما انتهت اليه نتائج الحرب من خسائر سبق الإشارة اليها ، ليس فقط لطرفي الصراع ، ولكن لمعظم دول المنطقة ، وكان للتحول المفاجئ في الموقف العراقي في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وإعادة الحرب الى نقطة بدايتها ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات كل الشروط الايرانية ، دليلا لاعتماد العراق المبكر لغزو الكويت ، الذي جاء صدمة للأمة العربية والشرعية الدولية .

الغزو العراقي للكويت

• بؤاذا الغزو:-

- لقد تصاعدا الأزمة العراقية / الكويتية بؤثرة حادة منذ أعلن الرئيس صدام حسين فى احتفالات العراق خلال يوليو ١٩٩٠ (احتفالات قموز) أن سياسة الكويت البترولفة قد أثرت على قدرة العراق الاقتصادية وأن الكويت تستقطع من ممتلكات العراق فى حقل الرميلة على الحدود المشتركة بين البلدين .
- وقد تزامن مع هذا الإعلان بدء الحشد العراقي لقواته مع منطقة الحدود وواكب الحشد حملات إعلامفة متبادلة بين الطرفين كانت لها آثار فى تعميق حدة الأزمة وابعادها ودفع أطراف عربية لمحاولة احتواءها .
- وبفشل لقاء جدة كنتيجة لتقدم العراق بمطالب يصعب على الجانب الكويتى قبولها (خاصة مايتعلق بتأجير جزيرتى وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عام) وفى نفة مبيتة للغزو قرر العراق الهجوم على دولة الكويت بهدف تغيير نظام الحكم وخلق الظروف المواتفة لتأمين مصالحه الاقتصادية وحسم مشاكله الحدودفة وتحقيق طموحاته الزعامفة فى المنطقة .
- وفى هذا المناخ وفى إطار طموحات القفاة العراقية للاضطلاع بالدور القفادى فى النظام العربى (بعد الفراغ الذى نشأ بسبب غياب الدور المصرى) فقد قررت القفاة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد للدفاعها الى قفاة النظام العربى هو تلك الدولة الصغفرة الثرفة التى قدرت أن اجتياحها سهل وعالده مضمون (١٧) .
- وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ، فى إطار إستراتيجية غزو ، فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى .

• الخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السفاة والحدود الدولية بين البلدين:-

- وقد طرح هذا العدوان العراقى على الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وسعيه لإلغاء كفافها وإعلان ضمها للعراق تحديا غير مسبوق أمام المجتمع الدولى والعالم العربى وقد كان هذا الحدث بالنسبة للجماعة الدولية فرصة لاعادة تأكيد الشرعفة الدولية، من خلال العودة الى مبادئ القانون الدولى وضمن احترامها بكل الوسائل التى كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، ومن هنا فقد تبلورت وربما لأول مرة فى تاريخ المجتمع الدولى ، ارادة سياسية عالمفة موحدة تجاه هذا التحدى ،على أن الأمر بالنسبة للعالم العربى كان مختلفا بعض الشئ فقد كان مفاجأة فاقت قدرة النظام العربى ومؤسساته القائمة على مواجهتها ، وبدلا من أن تتبلور فى مواجهة هذه الحالة إرادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات ، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومى الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لامتهم العرفة لسارت الأمة العربفة بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة الى هاربة محتومة قد لا يمكن التنبؤ بمداها وابعادها ولمايتها .
- ولقد بعث الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ فكرة " الحق التاريخى " من مرقدها ، والتى كانت قد توارت وانتهت من فكر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد زعمت العراق أن اجتياحها للكويت تبرره " حقوق تاريخفة " ترجع الى العصر العثمانى وأن الكويت كانت تتبع اداريا ولاية البصرة ، فآثار ذلك جدلا على الساحة العربفة والدولة حول مصداقية " الحق التاريخى " ومبرراته مع إجماع تام على رفض دعاوى العراق .
- وبصفة عامة فإن الأصل فى فكرة " الحق التاريخى " هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمى والهيمنة من جانب دولة قوية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها ، أو حق بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما فى لفترة

(١٧) حرب الخليج ، أوام القره والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .

انتهت منذ أمد بعيد أو قريب ، وذلك بحثا عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصي من حاكم لآحياء مجد قديم يدعى أنه أحد ورثته أو له القدرة على استرجاعه أو طمعا في ثروات إحدى الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التي نحن بصدد إلقاء الضوء عليها . . " حالة العراق والكويت " - أو بحثا عن وطن لشعب حكم عليه بالتشرد فيستولي على أرض شعب آخر يزججه منها بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية في أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية .

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملايسات الخاصة^(١٨) مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه كذا الظروف الدولية وإرهابات الحروب - وخير مثال عليها تلك الادعاءات التي استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيوني على ضرورة تكوين مجتمع يهودي خالص يتمتع بالوجود في فلسطين ، والتي تتباين مناهج المؤرخين الصهاينة أنفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى ، و لو أنهم يتفقون في معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة " العودة إلى صهيون " ^(١٩) وتوضح التراءات الصهيونية وادعائهم بحقوقهم التاريخية من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمنة عدة، لتبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعماري الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى في البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حل جذري لازمتها خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل في الفكرة الصهيونية - وكانت الضحية هي أرض فلسطين .

أخيرا فإننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية - ماعدا حالة فلسطين والكويت ، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى والتي شددت موافقتها على احترام حدود واستقلال الدول ، حيث أن مسألة الحق التاريخي المدعى به مسألة خطيرة ومعناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التي حصل عليها عبر طريق كفاح طويل ، وحقوقه شهد بها المجتمع الدولي ، إلى جانب أنها تغيير لهويته أو ضياعها وخلط في الأوراق لا سبب له ولا سند ألا الطمع والادعاء .

تاريخ العلاقة العراقية - الكويتية :-

خضعت الكويت للسيادة العثمانية منذ وصل العثمانيون إلى الأحساء عام ١٥٥٥^(٢٠) وأدى ضعف العثمانيين إلى تراخي سيطرتهم على المنطقة ، مما أدى إلى اعتمادهم على وإلى البصرة في استعادة سلطة الدولة ، حيث كانت العراق في ظل الحكم العثماني تضم ثلاث ولايات هي الموصل ، بغداد ، البصرة وكان وإلى البصرة يجمع الضرائب من كافة إمارات الخليج أو من بعضها .

كما أدت سياسة حكام إيران " نادر شاه وكريم خان " إلى السيطرة على الكويت ، وبعد أن ظهر المتدب في المنطقة كقوة سياسية يعتد بها في مطلع القرن الثامن عشر - قام بشن حربا ضارية عام ١٧٥٢ ضد الاحتلال الإيراني للكويت

^(١٨) د / يواكيم روز مرلص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

^(١٩) صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .

^(٢٠) سيد فليل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

حق طرده منها ، ومن ثم راحوا ينكرون أن للدولة العثمانية أى سيادة عليها بعد أن قام آل الصباح بتحرير الكويت من الإيرانيين .

وقد نجح أهل الكويت في جعل بلادهم مركزا تجاريا ومنطقة جذب هامة حيث ازدادت تلك المكانة التجارية قوة بعد حملة الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م . كما نجح آل الصباح عام ١٧٨٢ في صد هجوم الفرس بمساعدة أقاربهم آل خليفة مساهمة من العرب أيضا لتحريرها ، ثم تعاونت كل من العاليتين سويا في طرد الفرس من المنامة حيث سيطر آل خليفة على البحرين .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر توالى على الحكم في الكويت آل الصباح - حيث حكمها الشيخ " ميسارك حسن الصباح " خلال الفترة من عام ١٨٩٦ الى ١٩١٥ وقد قام خلال فترة حكمه بتوقيع معاهدة حماية مع بريطانيا - ثم الشيخ مبارك الصباح ، الذي حكم الكويت خلال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠ ، ثم الشيخ عبد الله سالم الصباح خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث تزايد في عهده الاهتمام بالنفط ومهدت بريطانيا لاستقلال الكويت رغم مطامع العراق وايران معا وفي الثلاثينيات من القرن العشرين وبتولى " رشيد عالي الكيلاني " ذى التوجهات القومية رئاسة الوزراء في العراق ومع تزايد إنتاج الكويت من النفط ظهرت حركة المطالبة بضم الكويت تحت زعم الواجب القومي العراقي في تطوير الكويت .

وفي عام ١٩٣٨ ظهرت الحاجة العراقية الملحة الى إيجاد منفذ لها على الخليج ^(٢١) وتساءل وزير خارجية العراق عن مدى استعداد بريطانيا - حامية الكويت آنذاك - للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك ، مؤكدا أن العراق يأمل في التوصل الى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت في حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية مشكلات سياسية وكانت بريطانيا تنوجس خيفة من هذا المشروع لأنه رغم ما سيوفره للكويت من أهمية استراتيجية وازدهار تجارى ، وتوسيع في شركات النفط فانها قدرت ما يمكن أن يترتب عليه من خطورة امتداد النفوذ العراقي اليها ، وهكذا حالت بريطانيا دون تلك المحاولة لضم العراق للكويت .

وبما قوى فكرة الضم هذه ، شكوى العراق ^(٢٢) واحتجاجاته المتواصلة من قريب السلاح من الكويت على أيدي المتمردين في داخله ، بل إن قريب السلاح وصل الى إيران ويستغل ضده مما أدى الى موجة من الاستياء في العراق كله ضدها ، كما أن وزير الخارجية العراقي شكك في نوايا شيخ الكويت وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحاكم أمارة مجاورة للعراق ، ولكنه ازاء موقف بريطانيا الملح الى أن فكرة ضم الكويت ليست ضمن سياسة العراق الا أن استمرار عمليات التهريب تلك يمكن أن تقود الى تلك السياسة .

وفي نفس الوقت تكونت في البصرة رابطة أطلق عليها عرب الخليج مارست نشاطها في الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ ناديت بضم الكويت للعراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى ومعاونتها في التطور - وقد وصل الأمر بعد ذلك الى أن تقدم وزير خارجية العراق الى الحكومة البريطانية مطالبا بضم الكويت ولكن الطلب قوبل منها بالرفض بشدة ^(٢٣) وهكذا كان العراق يحاول ضم الكويت ولكنه لم ينجح لعدم استناده الى قاعدة شعبية عريضة ، إضافة الى أنه قصّر استغلال

(٢١) د / يواكيم رزقي مرفص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .

(٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في التسعينيات، حيث اتهم العراق، الكويت بسرقة بترولهِ والإضرار بمصالحه الاقتصادية .

(٢٣) جمال ومكريا قاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢ .

عابته على الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي - وبقدر ما كُتب على العراق بالفشل في دعواه كُتب للكويت كيان القليم خاصة بعد اكتشاف النفط واستغلاله ، مما ساعد على تطورها اقتصاديا واجتماعيا عمرايا مما أضحت معه دولة ذات بريق في أعين الطامعين من جيرانها .

• العلاقات العراقية - الكويتية خلال الخمسينيات - الستينيات :

أخذ العراق مرة أخرى في أوائل الخمسينيات ، واثار تصدير النفط من الكويت وتدفق الاموال عليه يدعو للتعارف بها لتنفيذ مشروعات اقتصادية وعمرانية تحت دعوى أن ذلك واجب قومي على العراق مما أثار شكوك شيوخ الكويت - نوابها ، وقد أخفى العراق تلك النوايا بمزيد من اظهار الود بين الشيخ " عبد الله السالم " و الأمير " عبد الله " الوصي على العرش بالعراق من خلال الزيارات المتعددة - الى أن ظهرت المساعي من جديد في شكل محاولة ضم الكويت لحلف اد عام ١٩٥٥ على يد " نوري السعيد " الذي كان مدفوعا بعاملين - أولهما - أن شيوخ الكويت لا يرتبطون بصلبة الأسرة الهاشمية مما جعل فكرة الاتحاد أكثر قبولا في المنطقة العربية - وثانيهما - هو بريق الثروة الكويتية حيث دارت مشات حول هذا الموضوع بين " نوري السعيد " والحكومة البريطانية مما جعل العراق يؤكد ضرورة استقلال الكويت إدارة جديدة ليضمها بعد ذلك اليه - وقد انعكس ذلك بفائدة على الكويت .

هذا وقد قاومت الكويت محاولات ضمها الى حلف بغداد ، كما رفضت الانصياع الى محاولات الهاشميين في كل من سوريا والاردن لضمها الى الاتحاد الهاشمي والذي تبني فكرته " نوري السعيد " ايضا ، حيث كان يهدف الى ادماج كل من الكويت والاردن والعراق في اتحاد واحد ، الا أن ثورة قموز في العراق أطاحت به وأهنت الفكرة .

وقد كانت بريطانيا وحق قيام ثورة قموز ١٩٥٨ تتعامل مع الكويت ككيان منفصل حيث كانت المعتمدية المالية في الكويت تشرف على المصالح العراقية هناك والتي لم يكن للعراق تشيل لفصلها ، الا أنه بقضاء " عبد الم قاسم " على الحكم الهاشمي في العراق قام بفتح أول فئسلية عراقية في الكويت وأخذ يدعم الاتجاه القومي بها حتى أن بريطانيا معاهدة في ١٩ يونيو ١٩٦١ مع حكومة الكويت والتي اعترفت فيها باستقلالها حيث تضمن اعلان ملال الرسمي لسمين وليسين ، أولهما يتضمن تصريح بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت تربط الكويت ببريطانيا جعلت منها محمية بريطانية - وثانيهما - النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أى طرف للآخر اذا طلب ذلك (٢٤) .

قد تغير اسم حاكم الدولة الى " أمير " وسمح للكويت في الشهر التالي بالتقدم لعضوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما أكدت المعاهدة أيضا أنه كان من الضروري التوصل الى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا حيث أن ١٨٩٩ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقات بين البلدين تطورا أدى الى قيام الكويت وحدها بتحمل شؤونها الداخلية والخارجية ، وقد رحب " عبد الكريم قاسم " بمعاهدة استقلال الكويت في برقية مهنئة للشيخ الصباح " بمناسبة التخلص من تلك المعاهدة حيث تضمنت البرقية الآتي :-

• أن العراق يرحب بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية ، أو أنها عقدت دون علم الدولة الشمالية التي كانت الكويت تابعة لها .

● أن الذي عقد هذه الاتفاقية هو " الشيخ مبارك بن الصباح " قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، " وهذا إشارة الى تبعية قائمقامية الكويت للواء البصرة " .

● ثمينة لشيخ الكويت دون أن تشير الى استقلاله .

كما تضمنت البرقية تحذيرا من العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل امبريالية جديدة^(٢٥) وفي يوم الأحد ٢٥ يوليو ١٩٦١ وفي مؤتمر صحفي عقده " عبد الكريم قاسم " في مقر وزارة الدفاع العراقية تفجرت الازمة بمطالبته صراحة بضم الكويت للعراق طبقا لحقه التاريخي ليها باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل انها تشكل جزءا متكاملًا من العراق وطلب من أمير الكويت أن يتعاون في إعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، بل وأعلن أن الجمهورية العراقية لن تتنازل عن أية قطعة من أرض الكويت ، مؤكدا انه عندما يصرح بذلك فانه له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله ، وكان نص ما قاله أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق^(٢٥) ، وأن الجمهورية العراقية لا تعترف باتفاقية عام ١٨٩٩ لانه وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي ، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها " .

كما أعلن " قاسم " ضم جيش الكويت الى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت قائمقاما لقضاء الكويت ليكون تابعا للواء البصرة ، وأنه ينذر هذا الشيخ إن تعنت بحق شعب الكويت الذي هو حبيب الشعب العراقي نفسه ، وان أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في عداد المتمردين .

وفي ٢٦ يونيو من نفس العام أصدرت الحكومة العراقية مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية جاء فيها " أن الكويت جزء من العراق ، وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني وحق الاندلاع للحرب العالمية الأولى ، وأن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشق الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ، ولاسيما الخليج العربي ، وكانت الكويت جزءا من تلك السواحل ، لذلك عملت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق^(٢٦) .

وهكذا أسس " عبد الكريم قاسم " ادعاءاته على صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وحق العراق في ضمها باعتباره وريث الدولة العثمانية ، وقد سارعت الكويت بالرد بالرفض على تلك المزاعم وتفنيدها وارتكزت في ذلك على الآتي :-

● أن الكويت كانت خلال سيادة الدولة العثمانية تتمتع باستقلال ذاتي، وكانت لها شخصيتها المتميزة حتى عن العراق نفسه ، وتعاملت مع بريطانيا كإمارة ووقفت الى جانبها ضد الدولة العثمانية ذاتها أثناء الحرب العالمية الأولى ولذلك وعدتها بريطانيا بالاستقلال تحت حمايتها .

^(٢٥) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١ ص ٨ .

^(٢٦) نفس المصدر السابق .

• أن معاهدتي سبتمبر ١٩٢٢ ، ولوزان ١٩٢٣ عندما أعلنت استقلال العراق عن الدولة العثمانية لم تشر الى تبعية الكويت له ، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود بين العراق والكويت الا أنه عند استقلال العراق والضمامة الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كانت هناك محاولات لتحديد الحدود بينهما^(٢٧) .

• أن العراق لم يكن ولاية واحدة وأنه خضع للانتداب البريطاني طبقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عصبة الأمم خلافا للكويت التي ظلت تحت الحماية البريطانية .

وبتصاعد لهجة التهديد العراقية طلب الكويت من الدول العربية والجامعة العربية أن تتدخل ، وقد اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام للجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها ، وأخفق المجلس في اتخاذ قرار واكتفى بتكليف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومات العراقية ، والكويتية ، والسعودية للعمل على تسوية الصراع .

وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر المجلس قرارا دعا فيه الكويت الى أن تلتزم بسحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ، كما تلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت ، كما أعلن عن تأييده لكل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أى من الدول في الجامعة العربية طبقا للميثاق مع قبول عضويتها بالجامعة ومساعدتها على الانضمام للأمم المتحدة .

كما أوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد القرار الى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه^(٢٨) .

وعلى ضوء ذلك فقد رأى أن المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت يمكن أن تتم من خلال " قوات أمن عربية " ، حيث قام الأمين العام بالأشراف على تكوين قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندي^(٢٩) ، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفا منها ، وقدمت كل من السودان وتونس خمسمائة بقيادة قائد سعودي - هذا بالإضافة الى قيام الأمين العام بإبرام اتفاق مع حكومة الكويت حدد فيه الاطار الذي عملت فيه تلك القوات مع اعتراف حكومة الكويت بحق القوة التي شكلت في رفع علم الجامعة العربية داخل أراضيها ، كما أنشئ صندوق لتمويل تلك القوة ونفقات نقلها وإقامتها ، ساهمت فيه الكويت بالقسط الأكبر .

وقد نفذت الكويت قرار الجامعة العربية وطلب أمير الكويت انسحاب بريطانيا وفعلا استجابت بريطانيا لذلك وسحبت قواتها بعد أن وصلت القوات العربية مما أكد استقلال الكويت ، وقد استمرت الكويت بعيدة عن عضوية الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ بعد أن تمت الاطاحة " بعبد الكريم قاسم " في ثورة فبراير ١٩٦٣ وصدرت بيانات مطمئنة من العراق للكويت .

^(٢٧) صلاح العقاد ، القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠ .

^(٢٨) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥ .

^(٢٩) د/ يوالهم رزق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣ .

وهكذا بدأت حدة الأزمة تخف بعد مقتل " عبد الكريم قاسم " ، كما أخذت مقومات شخصية الدولة الكويتية الاستكمال بداية باشتراكها في جامعة الدول العربية ، الى جانب تقديمها المساعدات المادية لكثير من الدول العربية . ورغم أن الأزمة بين البلدين بدأت تهدأ إلا أن المشكلة لم تحسم بشكل نهائي لتوافر سوء النية لدى النظام العراقي الذي حاول أن يصلح من العلاقات بين البلدين ووقع بينهما في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بيان مشترك حول الحدود الكويت العراقية والذي نص على الآتي :-

- تبدأ الحدود من ميناء أم قصر في الشرق وحتى راحة العوجة في الغرب وتمتد مسافة ٢٠٠ كم
- يتقاسم البلدان مساحة صغيرة من "خور عبد الله" .
- تمتلك الكويت ميناء أم القصر على الخليج العربي الذي يواجه ميناء أم القصر العراقي .
- تمتلك الكويت جزيرتي وربة وبويان .
- تمتلك الكويت حقل الروضتين .

ومع ذلك فإن المعاهدة التي وُقعت بين الدولتين لم تضع حلاً نهائياً لمشكلة الحدود ، إلا أنها أكدت اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت مع تأكيد التزامها بالحدود التي سبق الاتفاق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت في ٢١ يوليو ، ١٠ أغسطس ١٩٦٢ بمناسبة استقلال العراق والضمامه الى عصبة الأمم . وفي نوفمبر ١٩٦٣ اتفق على التعاون الشامل بين الدولتين ثقافياً واقتصادياً بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية بينهما إضافة الى قيام العراق بتزويد الكويت باحتياجاتها من مياه شط العرب بما قدره مائة وعشرون مليون جالون مياه يومياً - وقد قدمت الكويت ثلاثين مليوناً من الدينارات الكويتية منحة ، وان كانت في صورة قروض بدون أرباح تُنسب لتلك الاتفاقية .

وفي مارس ١٩٦٧ تصاعدت حدة التوتر مرة أخرى بين البلدين على اثر إبلاغ العراق للكويت بعدم وجوب ضرورة لتخطيط الحدود ، الأمر الذي دفع الكويت الى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقييد حرية التنقل المواطنين ، ومنع الاستثمار ، وإيقاف المساعدات للعراق - وفي المقابل قامت القوات العراقية باحتلال المنطقة بين العبدلي وصفوان والتي يقع فيها حقل الرميلة الغني بالنفط وذلك في أبريل ١٩٦٧ وأعقب ذلك إعلان من الرئيس العراقي باستعداده للتفاوض مع الكويت .

وبالتالي فقد استمرت نفس حملات " قاسم " السابقة تحت نفس الدعاوى والادعاءات بأن العراق للكويت والكويت للعراق . . وفي مجال تهدئة الموقف واستمراراً للاحتزاز العراقي في إطار تلك الدعوة . . انتهى الأمر الى إعطاء العراق قرضا في أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهرباء سد سامراء ، وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي حيث هدأت الأمور مرحلياً ، صدر بيان مشترك عن المفاوضات التي أجرتها لجنة تخطيط الحدود وأعلن عن العزم على إجراء مسح شامل للحدود تجتمع بعده اللجنة في بغداد في مارس ١٩٦٨ ، ثم هدأت الأزمة تماماً في ظل قيام ثورة العراق بقيادة البكر وصدام . .

● العلاقات العراقية - الكويتية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات :

في ٣٠ مارس ١٩٧٣ تفجرت أزمة الحدود من جديد وتصاعدت مع اجتياز قوات عراقية الحدود الكويتية العراقية وتوغلها لمسافة ٣ كيلومترات شرق مركز العبدلي بعد أن قصفت بالمدفعية مواقع كويتية عند " أم القصر " بينما هاجمت وحدة عراقية مركز الشرطة عند " الصامته " القريبة من مركز العبدلي - وذلك تحت حجة أن العراق يصعب عليه استخدام ميناء أم القصر العراقي الا من خلال المرور بأرض الكويت عند منطقة " الصامته " والتي قام مركز الشرطة الكويتي عند الصامته بالتدخل لمنع ذلك .

وقد أعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ في الكويت وأغلقت الحدود بين البلدين . ثم كانت المطالبة الكويتية بالسحاب القوات العراقية الى ما وراء خط الحدود الذي كانت قد رابطت عنده قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ، إضافة الى تكرار مطالبتها بتسليم الحدود بشكل نهائي وفقا لاتفاق ١٩٦٣ ، وكان الرفض العراقي والذي اقترح انسحاب قوات الدولتين لمسافة عشرة كيلومترات من الحدود موضع النزاع .

ومع الوساطة العربية من خلال أمين عام الجامعة العربية اقترحت عدة حلول لإنهاء الأزمة والسحاب القوات العراقية مع البدء في مناقشة مسائل الحدود المتعلقة بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية ، إلا أن العراق لم يستجب للمطالبة بسحب قواته - كما أن محادثات تحديد الحدود لم تحرز تقدما ، واستمرت مشكلة تخطيط الحدود بينهما قائمة . هذا وقد جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد السحاب القوات العراقية ، بدأت في مايو ١٩٧٥ واستمرت دون حسم حتى انشغل " صدام حسين " في عملية الفراده بالسلطة عام ١٩٧٨ .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام " صدام حسين " بالهجوم عليها وخوضه للحرب معها توارى موضوع الحدود مع الكويت الى أن ألهى حربه مع إيران ، فاستدار ليحتل الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ . ومن هنا ، وبعد هذا العرض التاريخي ، يمكن القول ، أن بعض الدول توظف التاريخ بشكل خاطئ يرفضه العقل والمنطق ، عندما تنادى بحقها التاريخي في دول أخرى حيث افتعل العراق أسبابا واهية وغير سليمة كمبرر لغزوه لدولة الكويت واستيلائه عليها ، وكان الواقع الذي لا يحتاج الى دليل أو برهان هو أن السبب الرئيسي وراء اجتياح العراق للكويت إنما هو تحقيق لطموحات شخصية ونزعة الى الزعامة .

والعراق نفسه - صاحب الادعاء بالحق التاريخي - كان تحت السيطرة الصفوية في فارس قبل أن تسيطر عليه الدولة العثمانية ، وانتقل من سيطرتها الى الأخرى ، بل ظلت المنطقة " الوسطى والجنوبية " منه تحت سيطرة الفرس حتى العهد العثماني الأول ، مما عرضه لعدة غارات إيرالية بهدف استرداده ، وذلك خلال القرنين السابع والثامن عشر اعتمادا على ذلك الحق التاريخي ، وفشلت محاولتها ليظل العراق تحت السيادة العثمانية الكاملة .

هذا ومن الثابت تاريخيا أنه عندما غزا العثمانيون العراق لم تكن ثمّة دولة قائمة بذاتها تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكمهم لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، وإنما كانت مجرد ألوية يحمل كل منها اسما مستقلا ، ولم تحمل اسم العراق إلا بعد وخصته في عهد " فيصل بن الشريف حسين " ، ذلك بينما كانت هناك إمارة واحدة تعرف باسم الكويت .

أما عن علاقة الكويت بوالي البصرة فلم تظهر على أنها هيئة علاقة تبعية أو سيادة ، وإنما كانت مجرد قنوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية هناك ، كما كانت حلال الإمارات الخليجية الأخرى آنذاك ، بل

لقد كان " صباح بن جابر " شيخ الكويت عام ١٧٥٢ أكبر سند للبصرة ، هو وآل خليفة من البحرين ضد غارات
الفرس والقراصنة عليها . .
ثانيا : الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت :-

إن محاولة النفاذ الى الاستراتيجية العراقية أمر يكتفه الكثير من المصاعب ، لعدة اعتبارات ، أولا - الشك في انه
يوجد تخطيط إستراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة في ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين ، والذي تتركز في يده كل
السلطات ، وفي ظل نظام حكم يعتمد على تفشى الرعب ، حيث أصبح الخوف هو سند استمرارية النظام الحاكم وقوته
الفعالة للحفاظ على كيانه السياسي ، ولا سيما أن أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة
أصبحت أمرا خطيرا قد يوصل أطرافه الى سجل المقتلة .

وثانيا - ما شهدته السنوات الأخيرة - تحت مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقى - من فيضان الكتابات والتحليلات
، التى تركزت في تمجيد حكم صدام حسين وسياساته بالغة النجاح والتى حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية
والداخلية ، إضافة إلى أن معظمها كان من إعداد مؤسسات النظام الحاكم ، وبالتالي ازدادت صعوبة البحث والدراسة
والتمعق في الاستراتيجية العراقية في ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها .

وثالثها - أن التخطيط الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التى انتهت بالعراق الى الصسورة البق
وصل اليها الآن من عزلة إقليمية وعالمية تامة ، واستسلام كامل لمقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقا
وغربا - يؤكد - أن حكم الفرد هو السائد وان الاستراتيجيات " إن وجدت تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير
دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق لردى أو جماعى في ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام
العراقى .

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استقراء الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بدءا
بالعوامل الرئيسية التى بنيت عليها تلك الاستراتيجية ، ثم عرضا شاملا للتخطيط الإستراتيجى العسكرى لغزو الكويت
والذى اصطلح على تسميته " بأزمة الخليج الثانية " والتى ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأنها اخطر تحدى
واجهه النظام العربى منذ نشأته رسميا عام ١٩٤٥ - باعتبار - ان تلك الحقبة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك
النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها .

● العوامل التى تآثر بها التخطيط الإستراتيجى العراقى لغزو الكويت :-

هناك العديد من العوامل التى تآثر بها التخطيط الإستراتيجى للعراق ، وسنركز في دراستنا على أهمها ، وهى تلك
التي تخص بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الإقليمية والعكاساتها على ذلك التخطيط ، الى جانب البيئة الداخلية
في العراق ، وانتهاء بالطموحات الشخصية للرئيس العراقى "صدام حسين" والتى تعتبر أهم تلك الاعتبارات على
الإطلاق ، حيث إن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتى أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين ، انه كان لتلك
الطموحات الشخصية ابرز الأثر على التخطيط الإستراتيجى الذى قام به العراق غازيا لدولة الكويت .

● الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت :-

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ م وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية ، في
توقيت خاص و متميز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجة ومرحلة انتقالية بين نسق دولى قديم في مسيله الى التغيير

والانتهاء ، ليفسح المجال لنسق جديد له سمات خاصة تختلف عن النسق القديم ، والذي ظل سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيئ لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة ، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتي :-

● انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ، وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطني بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلا منها شعارات التحرر الاقتصادي وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية .

● سقوط أنظمة الحكم في أغلب دول أوروبا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقي دول المعسكر الغربي وبشكل خاص دول أوروبا ، بما يسمح في المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبي الذي يتقدم بسرعة .

● اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوروبية الموحدة ، والتي بدأت ملامحها في التبلور مع تصديق البرلمانات الأوروبية المتتالي على معاهدة " ماستريخت " مع نهاية عام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوروبية جديدة وسوق موحد تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان .

● الوفاق الدولي الذي كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو ، خاصة بين الاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " والولايات المتحدة ، وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التنسيق والتعاون بدلا من المواجهة ، انعكست تماما على ردود فعل العملاقين اثر عملية الغزو العراقي للكويت .

● تفكك الاتحاد السوفيتي ، واضمحلال قوته وتراجع موقعه على خريطة توزيع القوة العالمي ، بحيث لم يعد قادرا على ممارسة دوره كقوة اقليمية قطبية ، في اطار النسق العالمي ، الأمر الذي هيا للولايات المتحدة الانفراد بدور القوة القطبية الوحيدة خلال هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النسق العالمي .

ونظرا لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته ، تمر في مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ، ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح ، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم في وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع القوة وتقسيم مناطق النفوذ الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها من وفاساق بشكل عام ، وقد أدى ذلك الى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معا على مواقف الدول المختلفة من الأزمة - أحدهما - وضع في اعتباره ظروف ذلك المناخ الدولي الجديد - وثانيهما - حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية في ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة مخفية لم تكن ظاهرة على السطح ولكنها كانت كامنة في خلفية الدين رسموا سياسات كل طرف .

وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم في إطار استراتيجية مخططة من جالبه أو انه قد دفع الى ذلك التوقيت دفعا واستدراج الى القيام بالغزو في ذلك الوقت بالذات ، فسلو واضح أن الأزمة قد جاءت في وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء بل وبدء ترتيب البيت الأوروبي الكبير واتفقت فيه الجماعة الدولية على استغلال المناخ الدولي الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية "ناميبيا-أفغانستان-كمبوديا-ليكاراجوا... الخ" .

ولم يبق من يؤر التوتر الإقليمي ، ما يهدد الأمن الدولي سوى منطقة الشرق الأوسط التي بدت وكأنها بمعزل عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق والحوار السلمية ولبد استخدام القوة وسباق التسلح رغم خصوصية تلك المنطقة

وما تمنع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية إضافة الى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبترو في العالم ومن ناحية أخرى رأت الجماعة الدولية والعالم الغربي والولايات المتحدة بشكل خاص انه لا بد من تطويع هذا الجزء من العالم "الشرق الأوسط" لقواعد ما سمي بالنظام العالمي الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة او مصدر إزعاج له .

ومن هنا ، فعندما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختبر فيها الأنماط الأمريكية لإدارة العلاقات الدولية الجديدة والتي هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة بتعبئة الرأي العام العالمي لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتي ارتبطت بالعديد من العوامل التي قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف في المواقف - لعل أولها - هي رغبة الولايات المتحدة في تأكيد زعامتها المطلقة في أول اختبار لها أمام مشكلة قم العالم بصفة عامة والسدول الغربية بصفة خاصة ، وثانيها - الرغبة في ترتيب الأوضاع في منطقة من مناطق التوتر التي لازالت تشكل تهديدا للسلام بالرغم من روح الوفاق التي بدأت تسود العالم ، بعد بدء ترتيب الأوضاع في أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا ، وثالثها - ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والتي كان واضحا أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية تشكل في نظر الولايات المتحدة عائقا أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المتشددة وان تحجيم تلك القوة قد لا يترك امام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية ، بالإضافة الى رغبة الولايات المتحدة في تحقيق وجود عسكري فعلي لها بمنطقة الخليج ، بالشكل الذي يمكنها من أن تحكم قبضتها على استيطيات البترول الهائلة في منطقة الخليج ، لكي تستخدمها كورقة ضغط في مواجهة القوى الأخرى التي تتطلع لمزاحمتها على زعامة النسق العالمي الجديد ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورابعها - رغبة الاتحاد السوفيتي "السابق" في تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن انتهاج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها ، وخامسها - حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة ، ولأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة ، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الإجراءات التي اتخذت ضد العراق وان كانت قد احتفظت دائما لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافا لبريطانيا التي اتخذت موقفا مؤيدا للولايات المتحدة تماما .

● الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت :-

عند تحليل أي أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذي يحلله ، بينما يتجاوز فريق ثلث هذا الموقف المحدد الى العوامل البنيوية التي ألرزت هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقا للنظرة الأولى يمكن ان تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادي عراقي لم يكن استمرار احتماله ممكنا ، او حرج سياسي بالغ للقيادة العراقية في مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع ايران على نحو لا بد ان يتضمن تنازلات اساسية تجعل إعادة التفكير في عقلانية الحرب وجدواها أمرا حتميا ، وكلتا المسألتين سواء العسر الاقتصادي أو الحرج السياسي ، يمكن مواجهتهما بغزو الكويت في إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك اتسم سلوك القيادة لعراقية ، بالذات في الفترة من ١٧ يوليو وحتى اول اغسطس ١٩٩٠ بالتصعيد الذي أفضى في النهاية الى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المستول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، كما يضيف أعضاء هذا الفريق ، من أن الكويت قد تلقت التشجيع في هذا

ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة يهمنها استدراج العراق الى تهديد الكويت حتى يمكن لها - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية ، لمصالحها في منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقشت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النسق الدولي .

وفي الواقع ان ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون صحيحاً ، أنه تجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النسق العربي ذاته ، والتي ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقي للأزمة ، بمعنى ان تلك الأزمة لم تكن لتحث لبولا وجود تلك الأوضاع والتي يمكن تسميتها بالمصادر البنيوية او النسقية للأزمة ، وبصفة خاصة التقاد النسق العربي لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته ، والتي سنركز في دراستنا عليها ، رغم أن هناك العديد من المصادر البنيوية الأخرى التي يمكن تدارسها في هذا المجال .

فقد شهد النسق العربي على نحو مزمّن منذ عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين أعضائه ، ويظهر التحليل العلمي لهذه الظاهرة ، أن شدتها لا تتجه الى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن ، وإنما هي اتجاهات صاعدة وهابطة ، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع الى أن العداءات العربية - العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإنما تم تهدئتها ، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة .

ولذلك فإنه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت الى التهدة أو التسوية ، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع ، تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل الى عامل تهدئة أو تسوية جديد أو أكثر وهكذا^(٣٠) ، ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية ، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية " منظمة الوحدة الإفريقية " والعالمية " الأمم المتحدة " في سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ، ويعنى ما سبق ، أن وحدات النسق العربي القوية الراغبة في تحدي الوضع الراهن ، لا تجد رادعاً كافياً لها في سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته ، أى أن التقاد النسق لمثل هذه السوابق المنتظمة ، يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه .

وقد يعزز هذا ، ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية ، في ان إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت في تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفي الصراع ، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغيير لا يفضي الا الى تهدئة مؤقتة للصراع ، فإن هناك ما يشير الى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شئون بعضها البعض عبر الزمن ، ويعنى ذلك أن خبرة النسق العربي تقدم اغراءً محدداً للنظام العراقي ، بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق أحداث تغيير في نظام الحكم ، وهو التغيير الذي اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل .

ولاشك ان غياب الدولة القائدة في النظام منذ نهاية الستينيات ، من ناحية أخرى كان يعنى أن تكرار سابقة ارسال قوات الى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقي لها في أوائل الستينيات ، قد أصبح أمراً بعيد المنال ، وهو الأمر الذي ينقلنا الى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النسق العربي^(٣١) .

(٣٠) د/احمد يوسف احمد - الصراعات العربية / العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩

(٣١) نفس المصدر السابق .

● البيئة الداخلية في العراق :-

ان المتابعة المتأنية للبيئة الداخلية للنظام العراقي تبين لنا بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي " صدام حسين " في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأساليب القمع والتعذيب الذي يمارسه النظام ، حيث تعدد وتنوع مؤسسات العنف التي انشاها البعث العراقي ردعا وازهابا لكل من تسول له نفسه او يفكر ان يعمل ضد النظام او يعارضه ، هذا وقد صدر مؤخرا عن كاتب منفي عراقي اختار لنفسه اسما مستعارا هو "سمير الخليل" يعيش به متخفيا في اوروبا منذ سنوات بعد ان جهر بمعارضته لصدام حسين والتقد نظام حكمه ، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه الا قلة قليلة من اصدقائه المقربين ، ولقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخرا مؤلف بعنوان "جمهورية الخوف" عبر فيها وبصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والارهاب الذي يبثه النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها ايضا ، ومن هنا كان لزاما طرح ما صورته ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخليا وخارجيا ، حيث يثير ذلك تساؤلا محيرا عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الارهابية في اواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، وتنهار الدكتاتوريات امام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديموقراطية .

وتشير الدراسة انه رغم انتهاء الحرب بين العراق وايران في صيف عام ١٩٨٨، فان العنف لم يتوقف او حتى يتراجع ، بل على العكس فقد تصاعد ، اذ ازدادت غرف الرعب في العراق ، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية مما اسفر عن مقتل الآلاف من الاكراد المدنيين العزل ما بين ٢٥-٢٧ اغسطس ، واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام ، وتجدر الاشارة الى ان قرية "حليجة" قد سبقت القرى الكردية في ذلك اذ اغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما ادى الى مصرع ٦ آلاف شخص ومن حسن الحظ ان قصص الرعب هذه ما بين ابادته وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذي نشر تقريرا في ٢٥ فبراير ١٩٩٠ يؤكد ان نظام صدام حسين يعد المنتهك رقم واحد لحقوق الانسان في العالم ، ولقد لعب العنف دورا بالغ الاهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨ ، واصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة ، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي ، اولها هو اقامة قوة حزبية باسم البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عيامي ١٩٦٦/٦٤ تحت اسم الجهاز الخاص او جهاز حنين ، حيث أصبحت هذه القوة بديلة لتلك التي كان يستخدمها كادرات الضباط في البعث بهدف حرمانهم من موقفهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الاطاحة باول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للحزب الوطني البعثي ، وفي عام ١٩٦٤ وبتهريض من "ميشيل عفلق" مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية وهي الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي ، وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق ، يتم فيه تنظيم استخدام العنف والقهر بدقة ، حيث تولى صدام حسين في ذلك الوقت ثلاث مناصب ، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية ، والرئيس المباشر للبوليس السري حيث قام بتقسيم البوليس السري الى ثلاث وكالات كل منها مسئولة مسئولة مباشرة وبشكل مستمر امام القيادة القطرية ، وهي - وكالة أمن الدولة الداخلي- وقد تم تسليحها بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في اعمال الرصد والمراقبة والتحقق

وببادل المعلومات فضلا عن التعاون في مجالات التدريب ، ثم الاستخبارات العسكرية - وهو الجهاز المنوط به تنفيذ عمليات الارهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى او غيرهم من اصحاب الجنسيات الاخرى ، ويعتمد هذا الجهاز في اسلوبه على زرع عملائه في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب الملحقين العسكريين ، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة ، ولا يقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك ، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، ثم مخبرات الحزب ، وهي اكبر الوكالات الثلاث قوة واثارة للرعب ، ولقد صممت اساسا لمراقبة اعمال الشبكات البوليسية الاخرى والسيطرة على الشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش واجهزة الحكم الاخرى ، كذلك المنظمات الجماهيرية " الشباب - المرأة - العمال " وقد تم انشاء جهاز اخر داخل هذه الوكالة سمي قطاع الامن الخاص وهو منوط به التحكم في ميليشيات الحزب المسلحة .

وثانيها - الجيش والذي اختلف دوره في الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعي له وهو الدفاع عن الوطن ، حيث تم استخدامه لمدة ٦٠ يوما كاداة للقمع الداخلي ، كما تغلغل الجيش في كافة نواحي الحياة في العراق وتولى العسكريون ما بين ٢٥-٣٥% من المناصب الحكومية وما بين نصف وثلثي مراكز صنع القرار ، وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات ، كذلك لواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط ، وقد تضاعفت ميزانية الجيش بينما ظل الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتا بل تناقص .

وفي مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوى النفوذ ، والسق امتدت لتشمل العسكريين اعضاء الحزب المشكوك في ولائهم .

وثالثها - ميليشيات الحزب والتي تعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٥١ ، وقد برزت الميليشيات العسكرية في خضم احداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذي اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها ، وبالتالي ظل وجود ميليشيا حزبية مكونا هاما من مكونات الايديولوجية البعثية بوصفها ثغلا مضادا للجيش ، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث في الجيش ، فضلا عن قيامها بدور هام في التجنيد الحزبي وبث وغرس القيم البعثية في نفوس الشباب ، وقد قفز تعدادها الى مليونين من نصف مليون مجند في عام ١٩٨٢ .

وبالتالى استطاع حزب البعث العراقي ان يجند عسكريا معظم افراد الشعب ، فحوالى ٥٠% من تعداد الشعب العراقي يمكن تصنيفهم في عداد الرجال المسلحين المستولين عن استخدام العنف والذين يتقاضون رواتب من الدولة ليراقبوا بعضهم البعض ، والنتيجة تفشى الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة الا في عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها .

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تمت ممارسة العنف على مرحلتين - الاولى - العنف الموجه للداخل مثل ابلدة القرى والمدن الكردية والشيوعية وكذلك تصفية كل المعارضين سياسيا ، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهى العنف الموجه الى الخارج ، اذ اتجه البعث الى شن العدوان على الدول المجاورة ، حيث بدأ بايران وثنى بالكويت .

هذا وقد سعى البعث الى غزو عقول الجماهير واعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة ، بدءا من الطفولة باقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع الا ان الامر الخطير حقا ما يحدث للطفولة في العراق ، فهى تتعرض للغزو والانتهاك ، فالطفل تتم تربيته على اساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التى تؤكد على احترام وتقديس النظام "والطاعة الكاملة للبعث" .

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الأفراد والجماعات بل امتدت الى القيم والافكار ، فالحرية لها معنى مختلف تماما لدى حزب البعث ، فالحرية بالمفهوم الغربي - من وجهة نظر البعث - هي خديعة برجوازية ، ولكن الحرية بالمفهوم البعثي هي التمية ، فالحرية الحقيقية تكمن في المجال الاجتماعي وليس السياسي وقد روجت السلطة السياسية للكسار مثل التمية في مقابل الحرية ، والتخلف كمبرر لاستخدام العنف .

كما أصبح تقديس السلطة امرا مفروضا على المجتمع ، فقد أصبح صدام حسين كائنا مقدسا صوره تملأ كل مكان ، واقواله تتردد بكثافة شديدة في اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك افعاله وبطولاته ، فضلا عن احتلاله لعدد من المناصب القيادية العليا التي تتجاوز العشرة ، ومنات الالقاب التشريعية التي تطلق عليه ، حيث تحولت العراق الى دولة الزعيم بل وقد أصبحت صنعة الزعيم ، هذا ويلجأ البعث الى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء او تهديد خارجي والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية ، فاي مشكلة داخلية مهما كانت تعود الى تأمر الامبريالية والصهيونية وعمالهم في الداخل "وهم الطابور الخامس" والذي تحت رايته يدخل كل المعارضين والاقليات ، تلك هي البيئة الداخلية في العراق . .

والتساؤل الذي يطرح نفسه . . هل يمكن في ظل تلك البيئة ان تصاغ الاهداف القومية وان ترسم في اطارها الاستراتيجيات والسياسات التي تحشد لها كل قدرات الدولة وصولا الى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في اطار مشاركة شاملة تحقيقا لتلك الاهداف !!! .

● طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي :-

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا دورا قياديا لمصر بنى على مشروع قومي بدأ بالتححرر من الاستعمار ثم اضيف اليه بعد ذلك هذا الوحدة والعدالة الاجتماعية ، وان كان هذا الهدف الاخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء ، حيث ظروف تطور علاقات مصر العربية ، بحيث برز في فترات الصراع وتوارى الى الخلف في فترات التضامن ، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية .

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ، ووفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصري القيادي وتستبدل به عملا جماعيا من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النسق العربي وكان ابرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التي انتهت الى النجاح العسكري المصري-السوري في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والتنسيق الناجح بين الدول الثلاث ، والذي نجح في تعبئة جهود الأمة العربية كلسها في تضامن عربي غير مسبوق ، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في اسعار النفط باحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النسق العربي لصالح الدول النفطية الغنية ، ثم ادت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل الى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النسق العربي ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة الرئيس السادات الى القدس في ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ١٩٧٩ (٣٢)

(٣٢) جيل مطر - التطورات التي آلت بها الوظيفة القيادية في النظام العربي .

وفي هذا الاطار بدأ ثمة فراغا سياسيا قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري وبروز عدد من الدول يسعى الى ملء هذا الفراغ، ولاشك ان العراق كان في مقدمة هذه الدول^(٣٣) بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروات نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبيا اذا قورن بالاقتصادات النفطية الاخرى، والاهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادي عراقي، وتري ان التاريخ قد دار دورته لكي يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم .

والواقع ان القرارات العراقية الاساسية منذ منتصف السبعينيات على الاقل يمكن ان تفهم في هذا السياق ، فالتنازلات التي قدمها العراق في اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين ايران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند الى الدعم الايراني كي يمكن التفرغ لبناء القوة التي يمكن ان توظف لتحقيق الدور القيادي ، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف الى التاكيد على ان هذا الدور قد اصبح حقيقة واقعة ، واسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران ، واجتياح حدودها في سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو اضافة بعد اقليمي للقيادة العراقية ، غير ان الحرب العراقية / الايرانية التي دامت ثمان سنوات كانت عاملا في تآكل المخطط العراقي الرامي الى لعب دور قيادي في المنطقة ، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال انور السادات الى ان يدق الباب المصري طلبا للسلاح والذخائر بعد ان توقف الاتحاد السوفيتي الى حين عن امداده بما نتيجة الاعتراض السوفيتي على الحرب مع ايران باعتبار ان الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية ، وهكذا ثبت ان هناك حدودا للدور العراقي لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فان الحرب العراقية / الايرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الاقل لان القيادة التي تبني هذه الطموحات ظلت باقية بل ان الطريقة التي توقفت بها الحرب قد أضفت نوعا من الشرعية على الدور العراقي بعد ان انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية ادت الى اجبار القيادة الايرانية على قبول وقف اطلاق النار دون شروط خلافا لموقفها الثابت منذ لشوب الحرب .

هذا فضلا على ان سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الاقل، وهكذا بدا ان الاندفاع العراقي نحو قيادة النسق العربي مستمر اذا لم يكن آخذا في التزايد ، وحيث ان تجربة الصدام مع ايران كانت مريرة ، وحيث ان التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع ايران وحيث ان التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن ان تثير جدلا حول الحرب وجدواها^(٣٤) ، فقد قررت القيادة العراقية ، ان يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها الى قيادة النسق العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قدرت ان اجتياحها سهل وعالده مضمون .

(٣٣) د/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(٣٤) يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "لما فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى لى بالى أجزاء الوطن العربى" - ويضيف - " هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية ، لذا اضعم هذه الفرصة غسابت عنكم الدوره كلها "يرعل" عليكم ليس هواء العراق وماله والمنا "ترعل" عليكم حتى ليم السماء ومبادلها

تلك هي الاستراتيجية العراقية التي تخطط وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقا لطموحات شخصية اوصلت شعب العراق والامة العربية كلها الى لكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧ م ، وتلك هي العوامل الرئيسية التي تأثر بها التخطيط الاستراتيجي العراقي ، هذا وتجمع كافة التحليلات على ان التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة ، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسي وعسكري واعلامي لسنوات طويلة ، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة ، بل اتسمت في بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل .

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقي للكويت ان العراق قد خرج من حربه مع ايران وهو يعاني ازمة اقتصادية طاحنة ، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد في الاموال البائلة في وقت يزداد فيه احتياج العراق لهذه الاموال لاستئناف برامج لاعادة الاعمار في المناطق التي دمرها الحرب ، ومن تأثيرات الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق على المجتمع العراقي مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقي عن استيعابهم في القطاعات المدنية ومن ناحية اخرى وجد نظام البعث الحاكم انه لا سبل للخروج من المأزق الاقتصادي والسياسي الا من خلال حشد المجتمع وتعبثته خلف قيادته من أجل تحقيق طموحاته الاقليمية والتي سعى من خلالها الى ايجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذي يشكل عبئا متزايدا على النظام السياسي ، وايضا - وهذا هو الاهم ، فان هناك فراغا في القوة في الخليج ، ذلك ان دول الخليج الصغيرة ، لم تكن لديها القوة العسكرية ما يكفي قوة العراق العسكرية التي كالت تتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تنامي قوى الدول المجاورة في الخليج وفي المنطقة العربية كلها بشكل عام .

ومن هنا - يمكننا استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت ، سواء في مجاها السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او العسكري .

● التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت :

● في المجال السياسي "سياسيا" (٣٥)

لاشك أن القرار - غير المستول - للرئيس العراقي صدام حسين باجتياح الكويت كان جريمة كبيرة في حق الشعب العراقي والشعب الكويتي ، وفي حق كل مسلم وكل عربي يعيش فوق هذه الأرض ، وحيث لم يكن أبدا وليد صدفة ، وانما كان تخطيطا استراتيجيا طويلا ومدروسا أحكم الإعداد له حاكم مطلق لا يستطيع أن يستمع الى رأى آخر او كلمة مخالفة ، أذاق أبناء العراق ألوانا من المهانة وكثيرا من المتاعب، وحرهم من حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية في الحكم ، وفرض عليهم الإرهاب الفكري والنفسى ، وعرضهم لعمليات غسيل مخ جماعية ، وقد أصبح واضحا أن تخطيط صدام حسين في المجال السياسي ، كان دقيقا ومتكاملا ، واذا كان هذا التخطيط قد لاقى الفشل ، فان ذلك لا يغري أنه كان بسبب عدم التخطيط أو أن الحدث كان وليدا لصدفة ، ولكنه قد يكون خطأ في التقدير بنى على افتراضات ونتائج غير دقيقة .

(٣٥) موسوعة حرب الخليج .

- لفتى بداية عام ١٩٨٩ خطط الرئيس العراقي لإنشاء مجلس التعاون العربي - ليضم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج - العراق في الشمال والشمال الغربي ، الأردن شمالا ، ومصر غربا وفي الشمال الغربي ، واليمن جنوبا ، وكان يأمل أن يتحول هذا التجمع الى تحالف عسكري يضم قوات مسلحة مشتركة ، لكن مصر رفضت بشدة و أصرت على أن يكون مجلس التعاون العربي مجرد تجمع اقتصادي لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه .
- ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إثارة المخاوف السعودية في بداية الأزمة .
- التعامل المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل قبل اشهر من الدلاع الأزمة ، والتهديد بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ، وهريب المتفجرات الدقيقة الأمريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لإثارة الرأي العام العربي وكسبه الى جانب العراق ، فضلا عن جذب اهتمام الرأي العام العالمي الى مشكلات فرعية بعيدا عما يجري تدبيره فعلا في اتجاه آخر تماما .
- انعقاد مؤتمر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقي ضد الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ، وإنشاء جائزة "صدام" لاستقطاب رجال الإعلام والأدب العربي .
- كما أجرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الأوروبية واليابان لاستمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح في المنطقة بالكميات والأسعار العادية .
- ثم قام باتصالات رسمية مع إيران لأول مرة في ابريل ١٩٩٠ ، برسالة وجهها الرئيس العراقي لنظيره الإيراني ، لتحييد الجانب الإيراني عند الدلاع الأزمة .
- ثم التعامل مشكلة مع الكويت والامارات واتهامهما في يوليو ١٩٩٠ بإغراق الأسواق العالمية بالبترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- ثم اتهم الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميلة العراقي الذي يمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية ، مع إثارة المشاكل الحدودية القديمة .
- إبلاغ الملك حسين ملك الأردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الإمداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- محاولة الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفيرة الأمريكية في بغداد قبل الغزو بثلاث أيام والتي أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- حرص العراق على ان يبدو أمام العالم كمن استنفذ جميع الوسائل السياسية في الأزمة الناشئة مع الكويت ، وكان اجتماع الوفدين العراقي والكويتي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشرا واضحا لذلك ، اذ قدم الوفد العراقي كشفا بالمطالب العراقية والتي لا يمكن قبولها ، الى الوفد الكويتي طالبا قبولها كلية دون نقاش او رفضها وحينما رفض الوفد الكويتي انتهى الاجتماع والسحب الوفد العراقي ، وزيادة في الخداع اتفق على استمرار المباحثات في بغداد بعد عدة أيام ، ثم كان الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هي آخر مراحل التخطيط السياسي والتقل بعدها الى العمل العسكري .

التجمعات العربية الإقليمية :

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة فلك هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها ، وكان مؤدى هذه الفكرة تقول أنه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية ، فشب الجزيرة العربية عالم له خصوصيته والرياض فيه هي المفتاح ، والهلل الخصب عالم ثان وسوريا هي المفتاح والمغرب العربي عالم الثالث وحده له خصوصيته والرباط فيه هي المفتاح ، ووادي النيل "مصر-السودان" عالم رابع والقاهرة فيه هي المفتاح^(٣٦) .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية في العالم العربي كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربي العام - ومن هنا - فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذي ربط بين دول هي جميعها متقاربة من حيث نظم الحكم وطبائع السلطة ، إضافة إلى ربطها برباط قوى هو رباط البترول ، وكان طبيعياً أن يحدث ذلك في عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ، ثم تأكدت أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية .

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلي منه أو الخارجي ، وبالتالي فهو إفراز فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينيات ، والتوقعات المنتظرة للأرصدة السياسية في أجواء الثمانينيات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاء بالعراق .

● ثم كان التجمع الذي حركته دعوة الوحدة المغاربية في شمال أفريقيا ، والتي ظهرت مواكبة لفكرة أوروبا الموحدة ، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادي بأوروبا الغربية - إضافة - إلى تراخي قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي ، عادت فكرة التجمع لدول المغرب العربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة وبالتالي كان ذلك التجمع إفرازا طبيعياً لواقع حال مختلف ، فكان اتحاد المغرب العربي .

● ثم كانت فكرة مجلس التعاون العربي التي تبناها الرئيس العراقي صدام حسين ، والذي طرح نفسه لخدمة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه ، ومن استقراء الوقائع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التي تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير ممهدة^(٣٧) مما حمل معه العديد من الشكوك منذ بدء إعلانه . . . فقد كان التواصل الجغرافي بين أطرافه غير قائماً ولا يوجد إطار فكري أو سياسي أو استراتيجي ثابت ، في الأرض يشد إليه الأطراف المترامية ويوحد حركتها ومجال التشاورها ، كما أن الفكرة من إنشائه كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي .

● إضافة إلى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي ، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة في العمل العربي ، وبالتالي فإن تقسيم العالم العربي إلى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارجها ، كان خصماً من القوة العربية ، وليس إضافة عليها .

^(٣٦) دكتور أحمد يوسف أحمد ، النظام العربي وأزمة الخليج

^(٣٧) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ من ١٦٨-١٧٠

• هذا الى جانب أن الأهداف بين الأطراف المشاركة فيه ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب الى الاختلاف منها الى الاتفاق أو التجانس ، فقد كان ظاهرا أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة ، كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع ايران ، ثم التمهيد للغزو الكويتي " كما اتضح بعد ذلك " كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول الى العمل العربي من أى باب قد يؤدي الى اجتياز مشكلاتها .

أما اليمن فقد انضم الى المجلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن دافع للاقترب من القلب العربي ، إضافة الى سعيه لتحقيق مطالب التصادية لم يعلن عنها أو يحدد أجلها .

المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في مجلس التعاون العربي :- (٣٨)

• أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقا استراتيجيا .
• أنه سيؤدي الى توحيد التفوق الإيراني البشري والاقتصادي على العراق باعتبار أن دول المجلس ستشكل قوة ردع هائلة لايران .

• سيعطي للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطرا من الخليج العربي الى خليج السويس ، وبالتالي يمكن ان يعزل سوريا برا وجوا عن باقي الوطن العربي ، وعن آسيا وأفريقيا الا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق ، وربما يغريها بالانضمام اليه .

• سيتيح للعراق المحافظة على قدرته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي ، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن .

• يوفر المناخ النفسي والاجتماعي للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية .

• سيجعل من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، مما يعطيه دورا أكبر في أى تسويات مستقبلية سوف يؤدي الى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .

المزايا الاقتصادية في إقامة مجلس التعاون العربي على العراق تتمثل في الآتي :-

• سيتوفر للعراق وعاء بشري هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير و لاعادة البناء من ناحية ، و إبقاء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .

• سوف يعظم من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التي تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .

• ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس ، للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بتكلفة اقتصادية مثلى .

• يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائزة أن ينهض بالقطاع الزراعي فيه ، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .

• سوف يتيح للعراق أن يلعب دورا أكبر في منظمتي " الأوبك " ، أو أوبك " .

• يتيح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا ، وهي إحدى المنافذ البديلة في تجارته .

● تلمرنا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق :- (٣٩)

- يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله العمرية ، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية ، الأردنية ، الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور من الشباب.
- تدفق الهجرة العربية من طرف الدول الأعضاء الى العراق يمثل ضمانا في الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقي وبقص من امكانيات الاستقطاب السني والشيعة في العراق .
- ولقد تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فيلق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه ، واعتزلت مصر ، ومضى العراق والأردن وحدهما الى نوع من التنسيق العسكري ، ثم اقترح العراق نوعا من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات - ومرة أخرى رفضت مصر - وهذا واضحا أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في الإطار الاقتصادي ، أما بالنسبة للأمن العسكري ، والأمن السياسي ، فإن رؤاها بشأنها كانت على نقيض من رؤية بقية دول المجلس .
- وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو ، كيف استغل الرئيس العراقي ، دول ذلك المجلس - باستثناء مصر - لصالح عملياته المخططة لاجتياح الكويت ، في كافة المجالات وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وذلك في إطار الاستراتيجية السياسية التي خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس ١١ ، مما دعا الرئيس محمد حسني مبارك الى إطلاق اسم " مجلس التآمر العربي " عليه .

● العراق والولايات المتحدة الأمريكية :

يؤكد الكثير من المحللين على أن الرئيس العراقي صدام حسين ، في مجال التخطيط لاستراتيجيته السياسية لغزو الكويت ، قد حاول خلال لقائه الشهير مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد " ابريل جلاسبي " أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتباره رجلها المدافع عن مصالحها في الشرق الوسط ، وبصفة خاصة مصالحها النفطية ، الأمر الذي أدى الى استدعاء السفارة للاستجواب في مجلس الشيوخ الأمريكي عن حقيقة دورها في ذلك ، والذي اتضح أنه كان استنتاجا ساذجا من الرئيس صدام حسين ، أضيف الى الكثير من الحسابات الخاطئة التي بنيت عليها إستراتيجيته ، وكان ذلك مدعاة للسعي الى نشر ذلك الحوار في الصحف الأمريكية والبريطانية ومحطات التلفزيون العالمية .

ان المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفارة الأمريكية (٤٠) لم تكن مسئولة عما استتجه الرئيس العراقي ، بقدر ما استطاعت من خلال ذلك الحوار ان تسحب اعترافا منه عن مشروعاته وخططه في المنطقة العربية حيث أمكنها استنتاجها الآتي :

- أن صدام حسين كشف للإدارة الأمريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة ،
- استطاعت السفارة الأمريكية استدراج صدام حسين حتى جعلته يتطلع طمعا أن امريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخلافات الحدود . . مما بنى عليه رؤيته في أن امريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت .

(٣٩) ورقة عمل أعدتها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

(٤٠) جريدة الأهرام القاهرة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

● وهذه النقطة بالذات هي التي أدت الى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة الضوء الأخضر لغزو الكويت .

● ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران ، كما اعترف بعد ذلك بأنه أرغم على ترك نصف شط العرب لإيران ، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت الى العراق .

● ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه في أن يحل محل المملكة العربية السعودية في علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلا "العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية "

● ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقي ، والخطأ في التقديرات التي صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت . على حقائق هامة للموقف الأمريكي من منطقة الخليج ، حيث كانت المخاوف الأمريكية في تزايد مستمر من التهديد الإيراني للخليج الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " للإعلان في ٢٣ يناير ١٩٨٠ في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عن نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة للمنطقة والتي عرفت " بمبدأ كارتر " الذي الطوى على شقين ، أحدهما شق سياسي أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال " ان أى محاولة من جانب أى قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الأمريكية الحيوية النسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة " .

وكان الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي ، وقد تمثلت فيما سمي " قوة الانتشار السريع " ^(١) والذي وصف الجنرال " كولين باول " رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية من يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال " يجب أن ننظر الى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعلوينا على المستقبل . ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حل أو تفكيك أو صال القوة الأمريكية - التي توليت مسئولية منصب كرئيس لهيئة أركان الحرب ، آملاً ان يساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي وأضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم "

وقد كانت تلك القوة هي أكبر تجمع قتالي واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت الى جانب باقي قوات الائتلاف الدولي الغربي والاسلامي والعربي ، والذي تصور الرئيس العراقي وهما أو خيالا أنه قادر على تحييدها أو قتلها الى جانبه .

وقد كان القرار الأمريكي بإنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز في الولايات المتحدة نفسها وتكون جاهزة لكي تحمل جواً وبحراً الى منطقة الخليج عند أى طارئ وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة أو تكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أرضها وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية ، ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة في المقدمة التمهيدية له " بالخلفية السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في الغرب التي تستطيع ان تتدخل في الخليج في معارك متوسطة أو كبيرة " ثم يمتضى التقرير فيقول " ان لفكرة في إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكري في المنطقة عند

^(١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / انغوى كوردسبان بنشره كاملاً في كتابه "الخليج والغرب " الذي صدر في لندن ١٩٩٠

الضرورة لأنها معددة بعدة قيود ، منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فوراً عندما تظراً الحاجة الى ذلك ومنها عدم وجود قواعد وتسهيلات كافية في المنطقة تستطيع أن تخدم أهداف المعركة " . ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والذخائر في المنطقة بحيث يخصص الجهود الرئيسى في حالة العمليات لنقل القوات " .
ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات ^(١٢) التي خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية ، فيحسبها على النحو التالي طبقاً للميزانية المرسدة لهذه القيادة عام ١٩٨٩ :

● التخطيط الاستراتيجى في المجال الاقتصادى " اقتصادياً " :-

● دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى :-

لعل المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية والمطامع في بناء العراق كقوة إقليمية مهيمنة ، كانت أهم دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تهديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام ، فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقى من حقل الرميلة على حدود البلدين مع رفض السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية - على الخليج - وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتى "وربة وبويان" للعراق ، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق وهى الديون السقّ تمثل في قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات بل عنت أكثر بعدم إعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربى الحاسم لحل الخلاف المفضل ، حيث كان اجتماع الوفدين في ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة اذ أعلن الوفد العراقى مطالبه طالباً قبولها كلياً دون نقاش أو رفضها . الأمر الذى يؤكد ان المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت من خلال غزوه عسكرياً كان المستهدف من بناء استراتيجية العراق في المجال الاقتصادى .

من هنا - تؤكد ان غزو الكويت في إطار تلك الاستراتيجية لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدودية أو الأمنية أو المالية التى وضعتها القيادة العراقية على قائمة الأسس التى بنيت عليها استراتيجيتها .

والواقع ان المطالب "الحدودية" للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتتعدى المنفذ الى الخليج ، كما ان المطالب المالية للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون ، حيث تأكدت الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت فالتا لرصد هدفين أساسيين - أولهما - هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق بعد ان زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط وثانيهما - هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إسرائيل ، ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن ان ضم الكويت لا يعدو أن يكون خطوة على طريق تخطيط استراتيجى لتحقيق طموحات النظام العراقى في الهيمنة الإقليمية بدءاً من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوى للعراق .

هذا وقد أثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية قضية أخرى في المجال الاقتصادى ، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية ،

^(١٢) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية .

وبهنا في هذا المجال ان تؤكد على أمرين - أولهما - أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية ، إذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث ان تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها ، وإنما جرى تبادل الخبرات او جرى اغتصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالجمان ، وإنما تقدم العون ، او تستثمر المال او تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا ، وقد تطالب الدول الخليجية العربية ان تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام ، إذا قبلت غيرها من الدول ان تكون الثروات الصناعية والزراعية المالية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك - وثانيهما - ان تاريخ العالم لم يعرف "إعادة توزيع الدخل" او "تقاسم غنسانم لسطور" على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود .

كما كان من ابرز دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ذلك التهديد للقسم الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية .

إذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي ان هذا لا يعفى النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها .

وتتعدد مؤشرات تهديد عوائد لفظ العراق نتيجة الحرب مع إيران ، حيث نجد انه وفقا للتقديرات العراقية ، فإن قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الحرة واستخدمت في الحرب^(٤٣) بلغت ٨٠ مليار دولار ، قدرت خسائر العراق من جراء توقف والمخفاض ضائدراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار ، كما قدرت تكاليف التعمير لاعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت بسبب الحسب بنحو ٦٣ مليار دولار، اضافة الى هذا ، الخسائر البشرية التي لا تقدر بمال، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها .

هذا الى جانب استمرار التخلف والكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد لفظ عراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي ، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقي في ان مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي للعراق لم تتعد نحو ١١,٦ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٧,٨ ٪ في عام ١٩٧٠ ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط ، فإن تحليلا اكثر عمقا يدعو الى عدم المبالغة في شأن إنجازات التصنيع بالعراق ، وعلى ذلك فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد لفظ العراق في دفعه، بما ان الكشاف الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافي صناعها وتكنولوجيا للعراق على الخارج .

هذا إضافة الى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات ، كما أن واردات عراق من الحبوب قد تضاعفت اكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧ ٪ بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ كما اعتمد العراق على واردات الحبوب في تغطية ٦٣ ٪ من الاستهلاك ام ١٩٨٧ .

لقد كانت الصورة التي انتهى إليها الاقتصاد العراقي من حربه الطويلة مع إيران وتهديده لثروته القومية الدافع الحيوى الهام الذي ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاقتصادي .

^(٤٣) التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام من ٣٥٣

● التخطيط الإستراتيجي في المجال العسكري :-

- ركب التخطيط الاستراتيجي في المجال السياسي ، تخطيطا استراتيجيا في المجال العسكري فكانت خطة الإعداد الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية^(١٤) والتي بدأت اعتبارا من أول يونيو ١٩٩٠ ثم تابعت خطة ذلك الإعداد الاستراتيجي حتى تمام الاستعداد للتنفيذ ونشير هنا الى أبرز ما تم في ذلك المجال .
- استكمال التخطيط الاستراتيجي و إعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة و إقرارها بشكلها النهائي من الرئيس صدام حسين بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- إنشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتي تسليحا وتنظيما وتدريبيا ، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية ، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية ، وكل البيانات المفصلة والتي يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن أوجه الحياة في الكويت ، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية .
- رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وزيادة نسبة الاستكمال في الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعراض الخسائر ليصل الى نسبة ١٠٠% .
- إعداد مسرح العمليات المنتظر في المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية وخاصة في المنطقة الممتدة من جنوب البصرة و الزبير وقاعدة الرميثة الجوية ، وحتى قاعدة جليبة الجوية الى الغرب ، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات وإقامة مراكز قيادة ، مع تجهيز مناطق حشد القوات ، وعمليات الحفر والإخفاء والتمويل ، وتعديل طبيعة الأرض لتناسب مع العمليات المخططة .
- إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والتعبوي للقوات المشتركة في الغزو والتي تضم أساسا قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وانتقالا الى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجليبة وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥-٧٥ كم من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمناورات ليلية .
- تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضينة ، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة ، ونظارات الميدان الليلية التي تعمل بالاشعة تحت الحمراء او بتكثيف ضوء القمر او النجوم .
- اجراء مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللواءات المدرعة والمشاة الميكانيكية ، مع إشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها ، وذلك بمعدل مشروع تدريبي لكل لواء ، ومشروعين لكل قيادة فرقة ، بالإضافة الى تدريب كتيبة مشاة على الإبرار البحري " البرمائي " في منطقة "رأس بيشة" جنوب الفاو وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣ سفن من طراز "الزهراء" يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جنديا و ٢٠ دبابة وطائرة هليكوبتر واحدة مسلحة ٣ سفن برمائية من طراز "بولنوسق" السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جنديا بمعداته مع ٦ دبابات او عربات مدرعة
- كان التركيز في التدريب على الملاحة البرية الليلية مع سرعة الاختراق والوصول الى العمق ، وذلك بدلا من التركيز على القتال والتحام المواقع .
- تم عمل مشروع تدريبي بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وتأمينها ، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو ، تمهيدا لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت .

^(١٤) جلال عبد القحاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤

- تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية في الرميطة وجليبة بالوقود والدخائر والمعدات الأخرى ووصول أربعة لسوءات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة ، بمعدل لواءين جويين لكل قاعدة من طائرات "الميج - ٢٣" و"السوخوي - ٢٠" و"الميراج إف-١" إضافة الى وصول لواء جوي من الطائرات المليكوبتر المسلحة والنقل من طراز "سى - ٢٤" الى قاعدة الرميطة الجوية .
- إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهي عند الحدود الكويتية مع العراق ، مع تعليمها مسبقا ، ووضع "لوائس ميدانية ملونه ليلا" .
- تم إعادة تمركز اللواء ٩٥ مظلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميطة الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٨، ٦٥ مغاوير "كوماندوز" في المنطقة الواقعة شمال صفوان وأم قصر .
- القيام بتكديس كميات هائلة من الدخائر والوقود والإمدادات الغذائية ، كذلك قطع الغيار المختلفة في منطقة الحشد لخدمة الخطة الهجومية .
- ثم مراجعة وتأكيد الخطط الموضوعية على واقع الأرض ، وتسجيل آخر المعلومات التي قامت بها أجهزة الاستطلاع عن أي تغيير في اوضاع القوات الجوية .
- خداع للقوات الكويتية المتقدمة ودوريات الاستطلاع الخاصة بما وتعودها على سماع أصوات جنازير الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلا ولعدة أسابيع مع الإعلان على ان هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة .
- في ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشده المرحلة الأولى من تجميعه القتالي بقوة خمس فرق .
- في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإزاحة التواجد الكويتي من الاراضي المتنازع عليها من الجزء الجنوبي من حقل الرميطة بواجهة ٣٥ - ٤٠ كم وبعمق ٢٠ - ٢٥ كم جنوبا ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعترض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء^(١٥) .
- في ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة في ملابس مدنية "حوالي ٢ كتيبة كل منها ٣٠٠ فرد" حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الغزو بـ ٤٨ ساعة ، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كادلاء لطلائع قوة الغزو من القوات المحمولة جوا بالطائرات العمودية ، خاصة وان هذه المهمة كان مخططا لها أن تتم ليلا ، الى جانب إثارة الفزع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الأولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة .
- ثم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظرا لان معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت ، أما اختيار ليلة ١ / ٢ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١١ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات .
- بدأت العمليات ليلا لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية ، بالإضافة الى المناخ والطقس المناسبين والخفاض درجة الحرارة ليلا ، مع تحقيق المبادأة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات .

(١٥) لواء مدحت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١

- حجم قوات الغزو العراقي :
- بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندي ، ٤٢٣ دبابة ، ٢١٦٧ قطعة مدفعية ، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء لحجم الدين عبد الله الذي كان قائدا للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي .
- شكلت حجم القوات الغازية في ٢ فرقة مدرعة (٢٣،٢١ مدرع) ، الفرقة التاسعة الميكانيكية من الفيلق الثامن بحرس جمهوري " ، اللواء ٩٥ مظلات - لاحتلال قصر "ديسمان" والموانئ الجنوبية الكويتية ، كتيبة مشاه ابرار بحري "برمانية" لاحتلال جزيرة بوبيان ، ٢ لوج استطلاع متقدم ، ٢ كتيبة مغاوير "كومالدوز" - الكتيبة ٦٥ ، ٦٨ قوات خاصة ، ٦ ألوية مدفعية ميدان .

● الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية :^(١٦)

- وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على اساس التوسع في استخدام الطائرات الهليكوبتر المسلحة وعناصر الاقتحام الرأسي في الموجات الاولى للهجوم ، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الهليكوبتر التي تحمل اسلحة الدعم كما تستخدم القوات العراقية "الحوامات" مركبات الهوفر كرفت في الاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان مع الساعات الاولى للغزو .

وتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكية+فرقة مدرعة من الحرس الجمهوري في اليوم الاول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهة "الجزء الشمالي من دولة الكويت"

- ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي ل يتم السيطرة على منطقة ميناء الاحمدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى لواء المظلات .

- وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ اوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧-٨ فرقة ميكانيكية ومدرع ، لواء مدرع مستقل في اليوم الخامس للغزو ، تدافع منها ٢ فرقة ميكانيكية +فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية .

● سير العمليات الهجومية :

- بدأت العمليات العسكرية في تمام منتصف ليلة ١ / ٢ اغسطس ١٩٩٠ "الساعة ٢٤٠٠" حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة مشاه ميكانيكية ، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو، دفعت على محورين الأول - محور ام قصر ثم الصبية ثم جسر بوبيان الى البحرة شمال خليج الكويت ، الثانى - من صفوان ثم العبدلى الى الجهراء بدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم ، وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية من الكويت والوصول الى منطقة البحرة والجهراء شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات .

- وفي الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس "الساعة ١٠٠" تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاه ميكانيكية وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطى استراتيجى ، ويعاون اعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتيبة مغاوير ٦٥، ٦٨ ، ٤ لواء مدفعية ميدان ولى نفس الوقت تم انزال كتيبة مشاه بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان حيث تقدمت وهاجمت كتيبة مشاه بحرية كويتية ، وامتت الاستيلاء على الجزيرة السوق يبلغ طولها ٤١ كم وعرضها اقل من ٢ كم في أقصى اتساع لها .

^(١٦) ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

- وفي الرابعة والنصف فجراً " الساعة ٤:٣٠ " اتصلت القوة الرئيسية بالمفارز المتقدمة السابق دفعها وذلك على مشارف مدينة الكويت ، بعد ان قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجهراء ، ومن خلال خمسة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة "ديسمان" .
- وفي الساعة السادسة والنصف صباح ٢ أغسطس "الساعة ٦:٣٠" تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جواً بطائرات الهليكوبتر في مناطق قصر الرئاسة في ديسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية ، واسر اعضاء الاسرة الحاكمة ولكنها فشلت نتيجة اخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية .
- اعتباراً من أول ضوء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والمقاتلات القاذفة العراقية ، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين في الرميثة وجلبية وشملت المظلات الجوية العراقية مدينة الكويت والجهراء والاحمدى والحدود الدولية والساحل الكويتي وحق عمق ٣٠ كم .
- وفي منتصف يوم ٢ أغسطس "الساعة ١٢:٠٠" اتت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها .
- في فجر يوم ٣ أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطي قائد قوة الغزو من منطقة الانتظار التي نقلت اليها داخل الكويت واتجهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الاحمدى والمنطقة الجنوبية وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي اللواء ٩٥ مظلات والتي تم ابرارها جواً بطائرات الهليكوبتر ، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة واسقطت منها ٤ طائرات .
- وبلاستيلاء على ميناء الاحمدى ، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ أغسطس ، اليوم الثالث للغزو تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلومتر واحد من الحدود السعودية .
- بدأت قوة الغزو في تعزيز المناطق المستولى عليها ، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقي الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الى مدينة الكويت ، اضافة الى قوات الدفاع الشعبي العراقي ، مع استعدادها للتقدم جنوباً في اتجاه حقول البترول السعودية طبقاً للموقف الدولي والعربي .
- وفي اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ اوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت الى ٧-٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكي وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية .
- وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولي والعربي تجاه الغزو العراقي بالقوة المسلحة ، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدات من الفيلق الثاني والسادس والسابع ، مع سحب الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الاكثر تدريباً وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت .
- قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي بالكامل بقوة خمس فرقاطات وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد .
- وقد بلغت الخسائر العراقية ، اسقاط ١٨ طائرة هليكوبتر من طراز "مى-٢٤" سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت في اليوم الاول للغزو واربع طائرات هليكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الاحمدى في اليوم الثاني للغزو

وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ امون " سكاي جارد" وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندي والجرحى ٣٦١ جندي عراقي .

• اما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٤٢٠٠ كويتي واسر ١٢ ألف جندي كويتي وعدد كبير من المدنيين .

ثانياً: الخطة الدفاعية الكويتية :

• حجم القوات المسلحة الكويتية: (٤٧)

• اجمالي تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندي منهم ١٦ ألف في القوات البرية ، ٢١٠٠ جندي في القوات البحرية ، ٢٢٠٠ جندي في القوات الجوية الى جانب ١٥٠٠ جندي من الحرس الاميري والحرس الوطني وقوات الحدود .

• تضم هذه القوات ٢٧٥ دبابة ، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة ، ١٣٢ قطعة مدفعية ميداني وهاون انواع ، ١٥٦ قاذف صاروخي انواع منها ١٢ قاذف صاروخي ارضي - ارضي فزوج ، ١٤٤ صاروخ سام ٧ ، سام ٦ المتحركة السوفيتية ، صواريخ امون "سكاي جارد" .

• مشكلة في ٢ لواء مدرع " ارقام ٨٠، ٩٠ " ، ٢ لواء مشاة ميكانيكي منها اللواء ٣٥ ، لواء مدفعية ذاتية الحركة ، ٣ كتية صواريخ مضادة للدبابات من طراز " تاور " ، ١ كتية وبطارية مضادة للطائرات من طراز " هوك " ، خمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز امون .

• وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية ، ١٥ زورق زوديك ساحلي ، اربعة سفن برمائية ، ٢ سفن مسلحة ، ٥ زورقا بحريا (٤٨) .

• وتضم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة ، ١٨ هليكوبتر مسلحة مشكلة في :

٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاي هوك "أيه-٤"

سرب مقاتلات "لايتنغ" .

سرب طائرات تدريب وهجوم " ار تي هوك " .

٢ طائرات نقل سي ٩ + ٤ طائرة نقل ال-١٠٠ ، طائرات هليكوبتر جازيل ، سوبر بوما الفرنسية .

فكرة العملية الدفاعية :

• تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمباني والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق ، ومهمتها تأمين خط الحدود الدولية ومنع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى يتم اعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي .

• وبوصول الانذار بنوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية باتخاذ اوضاعها الدفاعية ، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية باحداث اكبر خسائر في القوات المهاجمة في مناطق

(٤٧) الملحق العسكري المرفق بوضع الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية رقم (١) طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية

الدولية بلندن حول التوازن العسكري لعام ٨٩/٩٠

(٤٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٨٩/١٩٩٠ .

حشدتها والناء فتحها وتقدمها للهجوم ومع التراخا الى خط الحدود وباستغلال كافة الوسائل النيرانية يتم ايقاف تقدمها ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية ، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاختياطت المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية ، مع التوسع في استخدام الموانع الصناعية واعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة .

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ولوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التي اكتسبها الجيش العراقي خلال ثمانى سنوات هي عمر حربه مع ايران هذا اضافة الى ان علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة ، ادى الى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لانجهاث الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للافراد ، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والغارات المضادة ، وخطوط الصد المستندة على كثافة ولطاقات متعددة من موانع الالغام بالوانعها . ومن هنا يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبني على تصورات القيام باجتياح عراقي كاسح لابتلاع دولة الكويت ، وانما بنيت على التصدي لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أو القطاعات داخل الاراضي الكويتية ، وعلى ذلك كان اهم مايعنى المخطط الاستراتيجي الكويتي في اطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن اعدائه الحيوية داخل الكويت اكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعي شامل للحدود في مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية متفوقة عليه تفوقا حاسما بما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية ، انما يمكنها من اكتساحها وهذا ما حدث فعلا .

هذا وقد كان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت في قصر "ديسمان" حتى اقتربت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقي قرب منطقة القصر - فاستقل امير الكويت وولي عهده الشيخ سعد العبدالله الصباح سيارة خاصة وانطلقت جنوبا الى الحدود السعودية الكويتية متجها الى مدينة "الخافجي" حيث التقوا بالامير محمد بن فهد بن عبد العزيز امير المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ليصحب امير الكويت في موكب رسمي الى عاصمة المنطقة الشرقية .

ثالثا : التمهيد للارملة العراقية - الكويتية وتصاعدها :- التسلسل الزمني للأزمة :-

• مع اقتراب عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربي الى ذروته وتباعدت وجهات النظر العربية ازاء كالة القضايا - وحتى يمكن عقد قمة عربية في ظل ذلك التردى العربي ، سعى ملك المغرب الى البحث عن هدف لتلقي حوله الزعامات والقيادات العربية ، ومن هنا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٨٩ ليكون "دعم الانتفاضة" في مواجهة القمع الدموي المتصاعد من جانب إسرائيل ، إدراكا من الملك الحسن بان اقتصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن ان يؤدي الى انعقادها ، باعتبارها مازالت تلقي إجماعا واستجابة عربية حولها ، ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء الرؤساء خلافا لذلك الهدف^(١) عند حضورهم تلك القمة .

(١) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوام القوة والنصر - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢

- لمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقرارا من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للحوار مع المنظمة إذا هي اعترفت بهذا القرار ، ومع استجابة المنظمة لذلك ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بتضامن عربي شامل .
- كان لبنان يريد نهاية منظمة لحربه الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ - وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب ، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل ، خاصة وأنه كان هناك اعتقاد سائد بأن تلك الحرب في حقيقتها حرب دولية / عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية .
- كانت سوريا أيضا تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية - وكسب اعتراف عربي بوضع خاص لسوريا في لبنان .
- كانت الدول العربية الخليجية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب إبعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل ، وقد قدمت لدول المواجهة الباقية "سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية" مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات - تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم .
- كان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر - وأيضا - كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول .
- كانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية - وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق أن عرضه الملك "فهد" وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء ، وبالتالي فإن اشتراكها في ذلك المؤتمر كان له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة اتفاقية السلام مع إسرائيل - وبالتالي فإن وجود مصر في الجامعة العربية كان جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .
- كانت زيارة الشيخ " سعد السالم الصباح " ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦ فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثير فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية تقديرا للسدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة خاصة وأن التوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم برى بين دورية كويتية وأخرى عراقية - إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياهها الإقليمية واشتباكه بالنيران مع زورق كويتي ، إلى جانب شكوى العراق في عمليات تهريب سلاح إليه من الكويت إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضى يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية وفي مجال التمهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارت فيها ترسيم الحدود مع العراق ، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد فكان اعنف مقال في جريدة "القادسية" حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الجزر فقالت " أن العراق لا يطلب فقط جزيرتي بويان ووربة" كما هو شائع ، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة ثم أضاف المقال أن هناك أراضى في الكويت تخص العراق كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق .

ولى أول لقاء بين الشيخ "سعد" مع وزير الدفاع العراقي الفريق "عدنان خير الله" آثار الشيخ "سعد" قضية الحملة الإعلامية التي قوبل بها لحظة وصوله بغداد ، وقال انه فكر جدياً في قطع الزيارة والعودة للكويت وكان الرئيس العراقي ودوداً إلى درجة طمانت الشيخ "سعد" و امر بتشكيل لجنة على أعلى مستوى لانهاء ذلك الموضوع .

و تعزيزاً لإمكانية التفاهم بين البلدين جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ "جابر الأحمد الصباح" للعراق ، وكانت الزيارة ودية للغاية حيث قدم الرئيس "صدام حسين" خلالها أعلى وسام عراقي لأمير الكويت تقديراً للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية / الإيرانية ، وبالتالي لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يعكر الجو الودي للزيارة والتي تمت في سبتمبر ١٩٨٩ .

• وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازي معها كان هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية بسبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادى بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية / الإسرائيلية المحتمل أن تواجهها ، حتى اتفق على أن يكون عنوانها "التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل" وقد عقدت تلك القمة في ٢٨ مايو ١٩٩٠ ، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقي إلى خلافاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية و أثار معه موقف التعتت الكويتي من قضايا تخطيط الحدود ، حصص البترول والادعاء بقيامهم بالتخزين داخل العراق الأمر الذي اقترح معه الملك فهد عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للبترول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضية الحصص "وبالتالي الأسعار" ، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت اذ انتهر فرصة قيام الرئيس "صدام حسين" بمرافقته إلى المطار لوداعه ، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وجاء فيه من حيث انتهى الملك "فهد" فقال ما مؤداه "أن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق .

• وفي ١٠ يونيو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول "الأوبك" في جدة ثم دعى وزير البترول العراقي إلى اجتماع خاص يضم وزراء السعودية والإمارات والكويت وقطر، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق .

• وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها في ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقي "صدام حسين" يلقي خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وفي مجال استعراضه لأحداث العام المنصرم تعرض للسياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين ، بعض الحكام في دول الخليج تعمدوا في تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادي ، وقال على سبيل المثال "أن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض مليار دولار من عائدات العراق سنوياً وان تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس ببعيد ، وهو ٢٧ - ٢٨ دولار ، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سنوياً في الوقت الذي تحمل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين " .

وقد انهى الرئيس العراقي صدام حسين خطابه بتحذير لبعض الدول الخليجية من الاستمرار في إنتاج البترول بما يزيد عن الحصص المقررة ، وهدد بالقيام بدور فعال لاعادة الحقوق المقتضية إلى أصحابها ، وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل - حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلي القليبي" كان لها وقع الانفجار وقد طرحت الرسالة قضيتين أولاهما - قضية الحدود ، حيث اوضحت الرسالة أن حكومة الكويت استغلت الشغال العراق بالحرب مع

إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه ارض العراق لصارت تقسيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على ارض العراق ولثانتهما - أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الاوبك بمبررات وهمية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعد الأسعار العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٨،٢٦،٢٤ دولار للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه في الاوبك أخيرا وهو ١٨ دولار للبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل - وبعملية حساية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ، ثم أضالت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهاما للكويت أنها انتهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل "الرميلة" العراقي وراحت تسحب النفط منه ، وقد قدرت الرسالة العراقية ماسحته الكويت من بترول حقل "الرميلة" بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار وكان الأخطر بعد ذلك ماورد في نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق .

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها وكادت الجلسة أن تغفك حيث وقف السيد "طارق عزيز" وقال لوزراء الخارجية " إننى أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان " .

- ومع تصاعد التوتر وزيادة الحشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصري محمد حسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن والرئيس صدام حسين - اتفق على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة .
- وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة يوم ٣١ يوليو ٩٠ بين ولدين - الأول - عراقي برئاسة "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي - والثاني - كويتي برئاسة الشيخ "سعد السالم الصباح" ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتي - وان تجرى المفاوضات في جدة برعاية الملك "فهد" عاهل المملكة العربية السعودية .
- وفي ٢٧ يوليو ٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقي حيث أعلن ناطق رسمي عراقي بيانا جاء فيه " من الضروري أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذى يأتي إلى لقاء معنا ينبغي أن يكون مهيبا لإزالة الأذى والعدوان الذى لحق بالعراق " .

- وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم المحدد للقاء الولدين الكويتي والعراقي في جدة استمرت لهجة التهديد والتلويح باستخدام القوة فصدر بيان آخر جاء فيه : " إننا نحذر من يحتاج إلى تحذير ، ولجدد القول بأن الذى يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تزلزل كيانه وان قواتنا المسلحة لهم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله" وكانت تلك التهديدات تتوالى لتحقيق جوا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التي كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلميا .

● ورغم الأنباء عن الحشود العراقية التي تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية - ثم ما نشرته جريدة الواشنطن بوست من أن لورنتين عراقيتين تم حشدهما في منطقة البصرة - رغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قيادة الكويت والإمارات ، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد - فقد كانوا يظنون أن الثباين في وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميا ١١ وربما لم ينتبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التي كانت ترمى إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية وقد بدأت الأهداف الغير معلنة في الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت وقد سلمت هذه المطالب رسميا في مباحثات جدة ومنها ^(٥٠) .

● أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق .

● أن تؤجر جزيرتي " وربة وبويان " لمدة ٩٩ عام .

● أن تدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميلة على نفقة الكويت .

● أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار ترافعا للعراق لمواجهة تبعات الحرب .

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه "عزة إبراهيم" نائب الرئيس العراقي الذي فشل العراق في محادثات جدة تهديدا مباشرا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله "إننا نعرف كيف نأخذ حقنا" ولم يقبل الوفد العراقي أى تفاوض حول مطالبه الأمر الذي أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم ، وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح .

الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقي :

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر في منطقة الخليج حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المحتشدة في منطقة البصرة وحولها - تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد ، ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية وإنما رصدت أيضا درجة استعدادها ، وفي تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠ ^(٥١) أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض - قالت إدارة تنسيق المعلومات في وزارة الدفاع " أن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد ولكنها لم تتخذ وضعا هجوميا " .

وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها في المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها في صنع القرار في واشنطن ، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة - يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ - بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعا هجوميا - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حالة الهاوية ليشعر الخوف في أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه - وإن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي " وربة وبويان " وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه ، وأيضاً كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع الموقف ، ولعلها كانت أسرع من تنبه يوم ٢٨ يوليو، إلا أن الخطط العراقية تغيرت وإن الذي يجري الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات .

^(٥٠) الدكتور / احمد على لهي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث من ٩٠ - طبعة ١٩٩٣

^(٥١) محمد حسين ميكل - حرب الخليج - أوامام القوة والنصر - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨

وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو ، أن القوات العراقية غيرت مواقعها ، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفواصل مابين ٥٠-٧٥ مترا بين كل دبابة ، وأن المدفعية أصبحت وراء المدرعات وكان معنى هذا الوضع أن الأمر النهائي بالهجوم قد اتخذ وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات ، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مناوره مقصودة لتوجيه ضربة قاضية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن الهجوم وشيك ومن ثم يكون التنازل للمطالب العراقية فوريا ،

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال بمدير الأمن الكويتي وطلب إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداها ^(٥٢) نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بدون داع ، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعه سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط .

وبعد أن حل المساء أصبحت إجراءات خطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجي في السعودية مع رجاء ألا يكون موكب سفره طابورا طويلا من السيارات فاتحة محابيحها القوية في ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة الخافجي ، حيث كان الدهول يمسك بأعصاب الجميع ، وكان الغزو قد بدأ فعلا ، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليكوبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصر الأمير ، وعلى دور الوزارات وعلى مداخل ومخارج الطرق من المدينة كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .

استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي :-

لقد بنى النظام العراقي وعلى رأسه الرئيس صدام حسين استراتيجيته الاجتماعية مستغلا وسائل الإعلام والإعلاميين بهدف تكوين رأى مضاد للكويت وللدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولاكتساب شرعية وشعبية للغزو ، الأمر الذي أدى إلى أن هبت الجماهير في الشارع العربي والإسلامي لتبرعن رأبها مناصرة للعراق ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على عكس ما كان متوقعا تماما إلا وهو أن قلب هذه الجماهير منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت معبرة بشدة عن رفضها لما قام به العراق من اجتياح عسكري للكويت ومن تعريض المنطقة لخطر التدخل الخارجي ومطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط ومؤيدة في نفس الوقت للمقاومة الكويتية والعالمية ضد هذا الاحتلال على أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب ما لوحظ خاصة من أن اشد الدول تأييد للموقف العراقي وأكثرها وأقواها في حماس جماهيرها لمناصرة العراق ضد الكويت ودول الخليج في هذه الأزمة ، إنما كانت تلك الدول والجمعيات العربية والإسلامية صاحبة الأعداد الكبيرة التي تعمل وتكسب ويقيمون في الكويت أو غيرها من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي أيضا تتلقى معونات اقتصادية مهمة وشبه منتظمة من دول الخليج على النحو الذي كان الفلسطينيون واليمنيون والسودانيون والأردنيون ^(٥٣) ، بما يعني أن حماسهم وتأييدهم لموقف العراق قد تخطى في قوته مصالحهم الذاتية الحيوية ، بل أن حماسهم قد وصل إلى حد هتافهم ضد الدول التي وقفت ضد العدوان ، وأعلنت موقفها الرسمي بشجب العدوان العسكري العراقي على الكويت ومطالبته بالانسحاب .

^(٥٢) يوب رود ورد - أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢

^(٥٣) اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ - ص ١٦٩

وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن القول أن استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي قد حققت نجاحا جزئيا هذا الاتجاه ويمكن تصور تلك الإستراتيجية التي خططها الرئيس العراقي صدام حسين وأدارها بالتعاون مع الدول الـيـدة له كانت تهدف إلى إثارة العوامل النفسية والاجتماعية والسيكولوجية التي تفجر العداء نحو دول الخليج العربي بصفة عامة ، وللدولة الكويت بصفة خاصة بالشكل الذي يظهر المناصرة والتأييد للرئيس صدام حسين ونظامه وأحقيقته غزو الكويت والتساؤل الذي يطرح نفسه . . كيف صاغ النظام العراقي هذه الإستراتيجية الاجتماعية ١١ .

لقد ارتكزت تلك الإستراتيجية على عدة مرتكزات أساسية ، أولها - استثارة العاطفة الدينية والتي من المعروف أن الشرق عموما والشرق العربي بصفة خاصة تقديسه الشديد للدين ، وكل ما يمس معتقداته أو نصوصه أو أصوله ، منطلق أن الشرق العربي مهبط الأديان السماوية ومنه انطلقت دعواها حتى بلغت أقصى الآفاق ومن هنا فإن المدخل الذي يعتبر أفضل المداخل وأكثرها فعالية في إقناع الجماهير العربية والإسلامية بفكرة ما . . وتكون البراعة هنا في أن يمكن ربط تلك الفكرة بالدين .

قد ركز الإعلام العراقي على تلك الفكرة فكان الرئيس صدام حسين ونظامه وإعلانه يوجهون الجماهير العربية الإسلامية إلى فكرة الدفاع عن شرع الله المنتهك في دول الخليج ، ومحاولة لتطبيق التوجهات وقواعد السلوك وتصرف الإسلامى السديد في الحكم والاقتصاد ونواحي الحياة المختلفة دعما وتقوية للإسلام والمسلمين حتى يتسواءوا بالتهم اللاتفة بهم ، والتي كانت لهم ، أيام ازدهار حضارتهم وقوة سلطتهم ، ولقد ظلت وسائل الإعلام العراقي تلعب هذا الوتر الحساس لدى كل مسلم ، حتى نجح جزئيا في شق الصف الإسلامى سواء كان عربيا أو غير عربيا .

بها - استثارة العاطفة القومية "العربية" حيث تعتبر العاطفة القومية "العربية" هي التالية مباشرة من حيث أهميتها وتأثيرها على الجماهير العربية والإسلامية بعد العاطفة الدينية وباعتبار أن الوحدة العربية حلم يراود معظم العرب منذ اعتمد التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي على استغلال هذه العاطفة القومية العربية واحسن فاعلاها للتأثير على الجماهير العربية وكسب تأييدها ، فقد خاطب الإعلام العراقي القوميين العرب بما يستثير مشاعرهم واطفهم القومية وفي استمالتها إلى موقف النظام العراقي من تكريس احتلاله للكويت وضمها بالقوة المسلحة تحقيقا لوحدة عربية تتوسع لتضم دول الخليج طواعية أو كرها لتطور بعد ذلك بنفس الأسلوب لضم بقية الدول العربية لما استثارة عاطفة تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يمثل القدس إحدى المدن المقدسة الثلاث بالنسبة للجماهير الإسلامية والعربية إلى جانب مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، حيث من الواضح أن التخطيط الاستراتيجي اتي في المجال الاجتماعي قد استغل الباعث النفسى على الإحباط إثر هزيمة يوليو ١٩٦٧ والاستيلاء على القدس من أراضي عربية أخرى ، وقام بإحياء الأمل في التراب تحريرها إلى جانب الأراضي المحتلة الأخرى من خلال امتلاكه عسكري متفوقة ، ومن هنا فقد خرج الرئيس صدام حسين بتهديده الشهير قبل شهور قليلة من احتلاله للكويت من وجه التحديد في شهر أبريل ١٩٩٠ انه سيدمر لصف إسرائيل بأسلحته الكيميائية أن هي فكرت في قصف منشآته نووية أو قيامها بالتعدى على أى دولة عربية أخرى ، كما زعم بعد ذلك أن الاستيلاء على الكويت وضمها هو الخطوة الأولى على طريق مراحل تحرير القدس ، كما أكد نفس الفكرة في مبادرته التي طرحها باشتراط خروج إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية في مقابل خروجه من الكويت ومن هنا ، فقد كان واضحا أن خطط الاستراتيجية العراقي في المجال الاجتماعي قد تركزت على شحن وتفجير الاتجاهات العدائية نحو الكويت ودول التعاون الخليجي بكل ما يستثير الحماس والمناصرة للموقف العراقي .

وثالثها - إثارة قضية الإحباط النفسي وتوزيع الثروة حيث يعتبر المال أو الثروة هو الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها إشباع الدوافع ، الرغبات والطموحات الإنسانية إلى جانب وسائل أخرى ، والتي تؤدي عدم القدرة على إشباعها إلى حالة من الإحباط النفسي ، ينتج عنها نوع من القلق والاستياء والضيق يتزايد مع تزايد صعوبة أو استحالة الإشباع والإرضاء ، الأمر الذي يصبح معه الإنسان مملوءا بالسخط والرغبة في العدوان الذي يوجهه إلى العوائق التي تحول دون الإشباع المطلوب لتلك الرغبات وعلى المسببات وراء ذلك الإحباط ، وقد استغل الخطاب الإعلامي تلك الحقيقة في إثارة الجماهير العربية والإسلامية العريقة والمعروف عنها معاناتها وإحباطاتها في إشباع روائعها الأساسية والذي يعتبر الفقر وندرة الموارد اللذان يميزان معظم البلاد العربية والإسلامية باستثناء دول الخليج فكانت لفكرة الاستيلاء على ثروة الكويت الفنى وتوزيعها على فقراء الدول العربية بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم المخبطة ، وما صاحب تلك الفكرة من ادعاء واضح ، وتبرير مصطنع لنهب ثروات الكويت لصالح العراق وحده ، إلا أن الجماهير العربية المخبطة قد سارعت إلى تصديق الخطاب الإعلامي العراقي واستجابت بالهتاف للرئيس صدام حسين ونظامه ضد الكويت ودول التعاون الخليجي وحلفائها في إشارة إلى نجاح الاستراتيجية الاجتماعية العراقية في هذا المجال .

ورابعها شراء بعض الذمم المؤثرة في الرأي العام حيث توسع النظام العراقي في استقطاب شخصيات من العالم العربي والإسلامي ذات التأثير في تشكيل الرأي العام فيه في إطار تخطيط استراتيجي محكم بدأ منذ حربه مع إيران وتزايد مع سعيه لامتلاك الكويت - وذلك حتى يضمن تأييدهم له ، ودفاعهم عن نواياه - وهكذا أصبحت إيران من وجهة نظرهم هي البادئة بالعدوان وأصبح العراق في حربه مع إيران إنما يدافع عن أرض المسلمين ضد الإيرانيين الراغبين في استعادة ملك فارس وقوتها قبل الإسلام ، ولهذا فإن على العرب جميعا أن يساعدوا العراق الذي يحارب معركتهم ضد إيران ويحسمى " البوابة الشرقية للعرب " ولقد نجح المخطط العراقي في ذلك المجال إلى حد كبير ، فقد اتخذ قطاع كبير من الجماهير العربية ومن نظمها بذلك وتحت وجهة النظر العراقية في تلك الحرب واقتنعت بها وأيدتها.

ولعل من الثابت في هذا المجال أن النظام العراقي قد اعتمد في تنفيذ مخططة هذا ، على شراء الذمم من خلال عقدة للمؤتمرات والندوات والمهرجانات العربية والإسلامية أكثر من مرة كل عام في بغداد ، حيث يدعو أعدادا كبيرة من الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وذوى المكانة والمراكز في أنحاء الوطن العربي ، ويستضيفهم فيكرمهم ، ويهدق عليهم بالهدايا التي تتناسب في قيمتها مع ما يقدمه المهدي إليه من تأثير في تشكيل الرأي العام في بلده وتأثيره في مجالته ، فمنهم من أهداهم سيارات فخمة ومنهم من حصل على جوائز صدام العلمية إلى جانب المعونات والهبات التي منحت للصحف العربية التي امتدحت الرئيس العراقي ولقد امتد المخطط العراقي في شراء الذمم ليشمل كثيرا من الأحزاب والتنظيمات الفعالة على الساحتين العربية والإسلامية . ومن هنا كان النجاح الذي تحقق بإثارة الرأي العام العربي والإسلامي وبالعالي ما تم من اندفاع في تأييد النظام العراقي .

وخامسها - السعي لرسم صورة ذهنية سيئة للمواطن الخليجي وحكامه ، حيث ركز المخطط العراقي على رسم صورة عن المواطن الخليجي بصفة عامة والحكام بصفة خاصة على أنهم جماعة من الأغنياء الفاسدين الذين يخونون وطنهم ومواطنيهم والذين يحترفون العمالة للأمريكيين والمستعمرين والذين يتاجرون بالإسلام ولا يراعون له حرمة ولا يطبقون له شرع ولا يحترمون له توجه ، والذين يتميزون بالبدخ في إنفاقهم على شهواتهم وبالبخل فيما يقدمونه من معونات للدول والمنظمات والمجتمعات العربية والإسلامية المحتاجة ، وبكثرة المن على من يقدمون له هذا العون ، مما ترك أثرا في شحن

الجماهير العربية والإسلامية باتجاهات سلبية عدائية نحو الخليج ، وفي نفس الوقت اظهر النظام العراقي في صورة النظام
المثالي المدافع عن الجماهير العربية والإسلامية المهددة مصالحها ، والمنهوبة حقوقها .

وسادسها - إبراز التمييز في عقود توظيف الغربيين في الخليج عن العرب من نفس المستوى حيث ركز المخطط
الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي على الفجوة بين راتب المواطن الغربي عن راتب زميله المواطن العربي المقيم في
الخليج - حيث زاد الراتب عن الضعف ، علاوة على الامتيازات الأخرى التي يستمتع بها المواطن الغربي هذا إضافة إلى
التركيز على نظام الكفالة المعمول به في دول الخليج العربي وما يتضمنه من سلبيات تروى على مسامع الكثيرين من
تلاعب واستغلال بعض الكافلين لهؤلاء المقيمين من العرب الذين يخدمون في الخليج - مما أوجد مادة خصبة لتشويه
صورة الخليج في الدول العربية والإسلامية .

تلك هي بعض الخطوط الرئيسية التي صاغها النظام العراقي في استراتيجيته الاجتماعية والتي نجحت إلى حد بعيد في
استثارة بعض الجماهير العربية والإسلامية ، وضمت أضواقهم إلى جالب المعتدى على حساب المعتدى عليه ، خلافا لأي
منطق مقبول ومعقول .

على ضوء ما سبق يمكن إيجاز أهداف الغزو العراقي للكويت في خمسة أهداف :

• أولاً - الضائقة المالية العراقية التي وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار في مواجهة
قوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار .

• وثانيها - سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران .

• وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية .

• ورابعها - تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربي .

• وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس
صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم .

إجراءات إزالة الشخصية الكويتية :

بعد النظام العراقي في اتخاذ عدة إجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لاذابتها في العراق الكبير من خلال عدة
إجراءات لعل أهمها :

إعلان العراق يوم ٢ أغسطس بيانها رقم "١" من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطني
وتشكيل حكومة الكويت الحرة .

قرار العراق تجميد سداد ديوله الواجبة للسداد للولايات المتحدة رداً على الإجراءات الأمريكية بتجميد الأرصدة
العراقية .

إعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتي مساوياً للدينار العراقي .

إعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت إعلان الجمهورية في الكويت .

اسقط الرئيس العراقي الديون المستحقة على بلاده للكويت والتي بلغت ١٣ مليار دولار كما قرر الوفاء بالالتزامات
الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت في صورة ديون عليها أو مستحقاتها .

إعلان العراق في ٨ أغسطس ٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه .

- قرار العراق إغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمصادرة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط .
- إعلان العراق في ٢٨ أغسطس ٩٠ أن الكويت أصبحت المحافظة رقم ١٩ في هيكل التقسيمات الإدارية وأن محافظة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتضم قضائي الجهراء والنوى .
- موقف العراق من الرعايا الأجانب :
- في ٩ أغسطس ٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت أنها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين وطالبت الوزارات والهيئات الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في الرابع والعشرين من أغسطس ٩٠ .
- في ١٨ أغسطس ٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهددا بحرب عدوانية .
- في ١٩ أغسطس ٩٠ أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم في المنشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما .
- أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألف بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت ، ٧٠٠ في العراق ، ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت ، ٦٠٠ في العراق .
- في ٢٠ أغسطس ٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة إغلاق مقر بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ أغسطس و أعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجانب عاديين بدون أي صفة دبلوماسية .

الفصل الثاني

مواجهة الغزو العراقي للكويت

الفصل الثاني : مواجهة الغزو العراقي للكويت

علام :-

جاء اجتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره . . وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك ، والعدم لفاعلية قوات درع الجزيرة ، وعدم لفاعلية المؤسسات العربية ، كما أثبت عدم تماسك الأمن القومي العربي، تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم لفترة من الارتباك عقب الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة ، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد ، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية كما كان انعدام الأمن محلياً وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى .

عمليات الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "

انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف مع بداية الغزو، واصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم "٦٦٠" بإدانة العدوان العراقي والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط .

وفي مساء ٥ أغسطس ١٩٩٠، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحدود الكويتية/السعودية والذي وصل خلال أسبوع من الغزو الى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالي ٧٥٠ دبابة مما أعطى احتمال قيام العراق بتطوير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات ، وفي مواجهة ذلك التهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والإسلامية .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "ف-١٦" فالكون ، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز "ف-١٥" أنجيل الى قاعدة الظهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس " للعمليات الخاصة ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة ، وفي ظل وعي العالم بأبعاد الموقف ، كان التفاعل الدولي لوقف أي هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودي ، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج .

وأخذت القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات تتدفق الى الصحراء السعودية من خلال أكبر جسر جوي وبحري منذ الحرب العالمية الثانية ، لبناء أكبر حشد استراتيجي فيما أطلق عليه عملية " درع لصحراء " والتي بدأت في ٧ أغسطس ١٩٩٠ واستكملت في مدة خمس شهور كاملة انتهت في ١٦ يناير ١٩٩١ ، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندي - ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ، ٢٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة الطائرات ، عشرات السفن ، مئات الألوف من أطنان الاحتياجات الإدارية والفنية تحسوي قتال وذخائر ومياه ووقود ، ومهمات وتعيينات ومهمات وقاية كيميائية .

وبعد إجراءات الفتح الاستراتيجي والتعبوي ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحديد نظام وأسلوب القيادة والسيطرة ، وبعد تدريب القوات على المهام وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولي التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ضد القوات العراقية المدافعة في الكويت .

أولاً : حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها :

في مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، أول أيام الغزو العراقي للكويت ، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية ، وأعلن في بغداد عن تعبئة (٥٤) ١٤ فرقة مشاة ، ٣ فرق مدرعة ، وتشكيل ١١ فرقة جديدة .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية ٤٨ فرقة كاملة ، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي ، ٨ لساعات دلاء جوي بكل منها ٣ آلاف جندي بإجمالي ٢٤ ألف جندي ألحقت على الفرق المدرعة والمشاة إضافة إلى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية المختلفة ، وخاصة المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة ، أي ٥٥٪ من حجم التشكيلات العراقية وذلك لإحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوباً .

وأشارت تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية في ١٩ سبتمبر ٩٠ أن القوات العراقية التي تم حشدتها على طول الحدود الكويتية - السعودية والتي يمكن أن تهدد الأهداف القريبة منها قد بلغت ٣٦٠ ألف جندي عراقي ، ٢٨٠٠ دبابة ، ١٨٠٠ عربة قتال ، ١٥٤٠ قطعة مدفعية .

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان وفي رأس بيضة جنوب الفار ، إلى جانب تركز أربعة بطاريات صواريخ إستراتيجية ذات رؤوس كيميائية متفجرة داخل الكويت وشمالها .

وفي أول نوفمبر ٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشمل على جنوب العراق والكويت حيث وصل حجم القوات العراقية إلى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة ، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٦ فرقة مشاة ، بإجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي ، ٢٨٨٩ دبابة ، ٢٩٢٧ عربة قتال ، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية ، ٢٥٩٢ صاروخ مضاد للدبابات .

وقد اتخذت أوضاعها طبقاً لفكرة عملياتها كالتالي :

● ٦ فرق مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعمق ١٠-١٥ كم بالتعاون مع المدفعية الساحلية ، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية ، مع تلقيم مداخل الموانئ الكويتية بالغام بحرية ثابتة تحت السطح ، وقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفار حتى الخصب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة .

● ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحيطة في أقصى الغرب مع الحدود السعودية ، وبعمق ١٥ كم .

● ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات ، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل فرقتين من المشاة و المشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها ، وفي شبه جزيرة الفار وعلى بعد ٣٠ كم في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة .

(٥٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربي للمعارف - القاهرة - من ٣٧ ، ٧٢ ، ٧٤ .

• ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات في منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطارى الرميلة وجليبة ، لدعم الدفاعات الامامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت وتكون القوات العراقية على استعداد للتحويل للهجوم الشامل بهدف أحداث اكبر خسائر ممكنة في القوات المواجهة لها ، والاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة طبقا لفكرة العمليات الآتية (٥٥) : -

• توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسى للقوات المشتركة في مواجهتها وفي العمق وعلى حقول البترول - تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين - تسبقها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف .

• وبقوة ٨ فرقة " ٤ فرقة مشاة ميكانيكى ، ٤ فرقة مدرعة " يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع ليللا ، في مواجهتها وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة المحيطة - وادى الباطن ، لتطويق القوات المشتركة في مواجهتها ، والوصول الى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور ، وبمواجهتها في مهمتها تابع هجومها جنوبا في اتجاه دولة قطر والإمارات .

• وفي اليوم التالى للعمليات يتم ابرار ٢ لواء مظلات جوا بطائرات الهليكوبتر في المناطق الشرقية في السعودية وفي قطر طبقا للموقف ، وفي نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التى يتم دفعها مسبقا في اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية في الخليج بشكل عام .

• وبتمام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية "بغداد" ليحل محلها ويستمر في تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرميلة وجليبة ، مع إعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت باتخاذ أوضاع دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدتها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقى للكويت .

• ولغاونة أعمال قتال الفرق المهاجمة تقوم القوات البحرية العراقية ببث الألغام البحرية بطريقة مبشرة في الخليج العربى ، كما تبدأ الوحدات الخاصة "المغاوير" بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة في المواجهة وفي العمق .

٦ : القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية والصديقة :

• اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار أولها - التفوق العسكرى الحاسم الذى تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسوعة التى اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار مظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقى بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربى بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حق في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة

العراق فانما تفقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - رسادها - التعت الذي ابداه النظام العراقي وعدم استجابته لأي مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل الى حل سلمي للامنة في النطاق العربي والاسلامي .

● اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الالمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة ياجمالي ٣٨١ ألف جندي ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمي أو عسكري .

● الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة :

إثر الغزو العراقي للكويت اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي بكامله في الساعة الثامنة من صباح ٢ أغسطس ٩٠ بتوقيت واشنطن برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش لتقييم نتائج الغزو العراقي للكويت واحتمالاته مستقبلا .

وقد عرض مدير المخابرات المركزية ^(١) تقريراً يفيد بأن الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية وان ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتحطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التي لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات مما يؤكد خطورة الموقف في منطقة الخليج وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية ، وتم وضع القراحين امام الرئيس " بوش " للتدخل في الخليج وايقاف طموحات الرئيس العراقي ومنعه من مواصلة هجومه جنوباً - أرهما - توجيه ضربة انتقامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الامريكية من قواعدهما بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة الأوربية ، تركز اهدافها ضد التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في كل من العراق والكويت والاهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في العراق يدخل ضمنها انابيب البترول الممتدة الى تركيا - السعودية وسفن البترول العراقية في البحر الى جانب مؤسسات العراق النووية والكيمائية .

وقد الفى ذلك الاقتراح باعتباره تخريباً قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين - كما أن ضرب المنشآت النووية والكيميائية قد يحدث تصعيداً خطيراً للامنة - وثانيهما - تنفيذ الخطة " ٩٠-١٠٠٢ " للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، التي تحتاج الى حشد من القوة المسلحة قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل وهو الأمر الذي قد يستغرق شهوراً .

وقد وجد هذا الاقتراح قبولا من الحاضرين الا أنه اقترح أن تطور تلك الخطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحويلها الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك .

وفي ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي للمرة الثانية في البيت الابيض برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش ، وقد تم فيه تقييم حجم القوة العراقية والتي تزايدت بشكل لا يبعث على التفاؤل وان حجمها وارضاعها داخل الكويت يشير الى كثير من الاحتمالات ضمنها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوباً والوصول الى العاصمة السعودية في الرياض والتي تبعد مسافة ٢٧٥ ميلاً منها خلال ثلاثة أيام .

^(١) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢

وقد قدم " سكوكرفت " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير بهما أولهما - أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لاييقاف هجوم صدام حسين .
تنظر في اتجاه المملكة العربية السعودية وان تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع - وثانيهما - هو السعي لاسقاط صدام حسين سرا من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم .

كان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق - " أن العمل السري سوف يكون صعبا أن لم يكن مستحيلا بالنظر الى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم اساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض " .

ولكن لم يمنع في أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية في التخطيط لعملية سرية لزعة نظام الحكم املا في ازالة صدام حسين عن السلطة - الى جانب انه يريد مجهودا من كل الجهات لخلق الاقتصاد العراقي ، ومساندة جماعات رومة المناهضة لصدام داخل وخارج العراق .

وطلب الرئيس بوش من كل من " وزير الدفاع تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف " (قائد قوات ادة المركزية والتي شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذا " لمبدأ كارتر " والذي اعلبه في يناير ١٩٨٠ في اطار نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج في مواجهة التهديد الايراني في ذلك الوقت) طلب منهما الاجتماع به في كامب ديفيد في اليوم التالي ٤ أغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية .

ظهر يوم ٣ أغسطس ٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن مع وزير اع امريكي تشيني والجنرال باول رئيس الأركان ، حيث أطلعاه على الصور الجوية التي التقطت بواسطة الاقمار الصناعية ، والتي اوضحت حجم الحشد العراقي واوضاعه الهجومية على الحدود السعودية الكويتية .

وقد قام الجنرال " باول " بعرض ملخص لخطة العمليات (٩٠ - ١٠٠٢) قائلا " إنها قوة ضخمة جدا يصل عددها بين مائة الى مائتي ألف مقاتل " وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد خادم الحرمين الشريفين لابلأغه بحقيقة التهديد قى ، قال بندر " أن صور القمر الصناعي قد أكدت أن السعودية تتعرض لتاعب خطيرة وان التهديد حقيقى " .

سأله الملك فهد " هل رأيت بعينيك هذه الصور ؟؟ " فرد بالاجاب - الامر الذي أدى الى موافقة خادم الحرمين لقاء وفد امريكي لبحث الموقف على أن يحضروا الى المملكة ومعهم الصور الجوية .

وفي مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومع ستة من اعضاء الحكومة السعودية د الاسرة الحاكمة ، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودى ، مع وفد امريكي برئاسة وزير الدفاع ومع الجنرال شوارسكوف وبوب كايتس من مجلس الأمن القومي و نيل ولفويتس وكيسل الوزارة للشئون سية وبيتر وليمز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة في المملكة السعودية ومسئول الخدمات الأجنبية الذى ث العربية ، وخبير المخابرات الامريكية من المركز القومي للصور الجوية ومعهم أحدث الصور التي التقطتها الاقمار صية واكثرها سرية .

وقد عرض وزير الدفاع الأمر على الملك فهد خطة ذات شقين - الأول - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية و عراقى محتمل - والثاني - تهجير العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادى والذي قد يدفع الرئيس العراقى ع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكي جيمس بوش - - أولها - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملزمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .

ثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية في المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية الحدود السعودية وإن القوات الأمريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقي .

وثالثها - أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية أقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتي ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى .

ورابعها - أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطراً دائماً ، وإن الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الأمريكية ، والتي يسعى الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لأن تصبح هذه القوات قوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء " بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أى التخويف فقط لا جبار الرئيس العراقي على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال " .
- أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .
- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق .
- أن تشترك قوات عربية وإسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت .
- أن تسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستفذه من عمليات قتالية .

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ، وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٠٢) ، ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخادم الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغيرات المتلاحقة والحاسمة التي أحدثتها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والتزايد المستمر في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاضطراب التي تتعرض لها المملكة السعودية طبقاً لما أكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أى بادرة لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الأمن أو قبوله للوساطة العربية أو الإسلامية مع وضوح العجز العربي عن إمكانية توفير جميع قتالي عربي وإسلامي يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً على ردعها وفرض انسحابها أو التحول للهجوم اذا تطلب الموقف لمزيجتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الأمر الذي أدى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية

للكويت ، الى جانب أحاطته بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجوداً مؤقتاً ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشده من أجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قراراً تاريخياً .

ثالثاً :- حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة " العملية درع الصحراء "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها لمواجهة الأزمة ، أن يتم تحت مظلة دولية ، وأن يشترك معها وبطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم ، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال قواتها الى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولي ، وبدأت عملية النقل الاستراتيجي للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية " درع الصحراء " .

وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية " درع الصحراء " في الآتي :-

• حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقي وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات .

• ردع العراق واجباره على الانسحاب من الكويت .

• عودة السلطة الشرعية الى الكويت .

• حماية المصالح والرعايا الأمريكيين والأجانب في المنطقة .

• الاسهام في إعادة التوازن الاستراتيجي العسكري في منطقة الخليج بما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري مستقبلاً .

وقد حرصت الولايات المتحدة على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية في طلب الدعم من دول صديقة ، كما طالبت حلفائها في الاشتراك بالدعم العسكري والمادي حتى يبلغ إجمالي الدول المشتركة في عملية " درع الصحراء " ٣٠ دولة .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز " أف-١٦ " فالكون ؛ ٥٠ طيارة مقاتلة قاذفة من طراز " أف-١٥ " أيجيل الى قاعدة الظهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ مع ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس " للعمليات الخاصة

اجتماع طارئ للقمة العربية في القاهرة في ١٠ أغسطس ٩٠ صدر قرارها والذي تضمن ارسال قوات عربية إسلامية الى السعودية والامارات وأكد حق المملكة العربية السعودية في دعوة دول صديقة للمشاركة لتعزيز الدفاعات السعودية .

واعتباراً من منتصف أغسطس بدأت اجراءات النقل الفعلية لقوات العملية " درع الصحراء " وبدأت الولايات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الأمريكية وهي التي يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعتها الفرق مائة الميكانيكي والمدربة ومشاة الاسطول .

ومن خلال جسر جوي اشتمل على ٣٥ طائرة لنقل عسكري ، ٣ سفن حربية يومياً ، استمر تدفق القوات خلال أغسطس والاشهر التالية له ، وشهدت المنطقة تحركات لانظير لها في التاريخ " برا وبحرا وجوا " مشتملة على قوات - وجوية وبحرية - وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات .

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز "سى ٥" جالاكسى ، "سى-١٤١" ستار لفسر والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة وعلى مدى ٥ شهور استمر الجشد العسكرى لقوات الائتلاف الدولى فى عملية "درع الصحراء" وحتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جنسدى ، ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الانواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات ، ٢١٩ سفينة قتال ، مئات الآلاف من اطنان احتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر ، ومياه ووقود ومهمات وتعيينات ومهمات كيمياوية .

رابعاً .. وصف مسرح العمليات البرى :

امتد مسرح العمليات البرية ليشمل دولة الكويت بكاملها الى جانب اراضي المملكة العربية السعودية ، وذلك من منطقة "عرعر" فى الشمال الغربى وحتى مركز "الخليج" فى الشمال الشرقى ولى العمق وباتجاه الجنوب ، من مدينة الرياض فى الغرب وحتى "الهفوف" و"ابقيق" شرقا ، اما باتجاه الشمال فكان مسرح العمليات يمتد داخل الاراضى العراقية لى محافظتى "التجف" و"الثنى" غربا بما فى ذلك مدينة "السامرة" وفى اتجاه الشرق مرورا بمحافظتى "ذى قنار" و "البصرة" شرقا بما فى ذلك مدينة "الناصرية" وجنوب "البصرة" بمساحة تصل الى حوالى "٣٥٠,٠٠٠ كم ٢" .

أ - طبيعة الارض :

تتميز طبيعة الارض فى مسرح العمليات بصورة عامة بانها منبسطة بشكل شبه تام عدا الجزء الجنوبى الاوسط والواقع فى المملكة العربية السعودية حيث تتخلله بعض الكثبان الرملية وبعض المرتفعات البسيطة نوعا ، اما المناطق الشرقية من مسرح العمليات والقرية نسبيا من سواحل الخليج العربى فانها تشمل على كثير من السبخات التى يسزداد منسوب المياه فيها خلال فصل الشتاء زيادة كبيرة ، كما تتميز الاراضى العراقية فى المنطقة الواقعة فى محافظة "البصرة" بوجود المستنقعات الواسعة مثل "خور الخمار" الذى يمتد من الشرق الى الغرب لمسافة تصل الى مائة كم تقريبا .

تبدأ الارض فى مسرح العمليات منخفضة فى الشرق على ساحل الخليج العربى وتدرج فى الارتفاع كلما اتجهنا غربا الا ان هذا الارتفاع لا يصل لى اقصاه إلا لبضع مئات من الأمتار ، وتوجد ضمن مسرح العمليات وخاصة فى الجزء الشمالى منه عدة أودية أهمها - وادى "حفر الباطن" الذى يمتد من العراق جنوبا وبمحاذاة الحدود الكويتية - العراقية الغربية الى ان يصل الى مدينة "حفر الباطن" فى المملكة العربية السعودية ، ولاتوجد ضمن مسرح العمليات نباتات طبيعية ذات قيمة الا انه توجد بعض المزارع فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت وهى عموما مزارع صفيرة المساحة ، اما فى الجانب العراقى فتوجد مزارع كبيرة نسبيا وخاصة بالقرب من مصادر المياه العذبة ، ولاتوفر طبيعة الارض على وجه العموم الاخفاء والاستار وتحتاج الى اعمال هندسية كبيرة لعمل ذلك ، وتوجد العديد مسن الآبار الارتوازية فى المناطق المختلفة من مسرح العمليات منها ما هو صالح للشرب ومنها ما يصلح للاستخدامات الاخرى .

ب- صلاحية الأرض لعبور الآليات :

يعتبر سطح مسرح العمليات الترابى صالحا لعبور جميع انواع الآليات فى معظم اجزاءه عدا بعض المناطق جنوب طريق "التابلين" فى اتجاه قرية "السعيرة" حيث تكثر فى تلك المنطقة الكثبان الرملية وهى ما يعرف بصحراء "الدنهاء" كما توجد مناطق اخرى صعبة العبور قريبة من الساحل تتميز باراضيتها السبخة التى تعيق تحرك الآليات الثقيلة وخاصة اثناء فصل الشتاء كما هو الحال ايضا فى المناطق والمستنقعات الواقعة فى العراق جنوب وجنوب غرب مدينة "البصرة" اما المناطق الشمالية لمعظمها صالحة للحركة وخاصة اثناء فصول الجفاف ،

الطرق :

توجد بمسرح العمليات عدة طرق معبدة والكثير من الطرق الممهدة فهناك الطريق الرئيسي الممتد من "الرياض" الظهران ومن "الرياض" الى "حفر الباطن" والطرق الممتدة من "الظهران-الخالفجي-الكويت" وطريق "الظهران الى الباطن" وهو مايسمى بطريق "التابلاين" كما ان هناك طريق "النويصيب-الكويت" الساحلى وطريق "نويصيب-الكويت" السريع ، ثم طريق "حفر الباطن -الرقعي/ الجهراء-الكويت" كذلك طريق "الكويت- صفوان" ق "الكويت - ام قصر" وفي العراق هناك الطريق الرئيسى رقم ٨ الواصل بسين "السماعة" وبين كل من الخصب" و"ام قصر" وطرق "البصرة - أبو الخصب- صفوان" وجميع هذه الطرق تصلح لسير الحملات العسكرية

المناخ :

يتميز مناخ مسرح العمليات بطقس رطب وحار خلال فترة الصيف في المناطق القريبة من الساحل وحار جفاف في بقى الداخلية ، اما في فصل الشتاء فيصبح الطقس اقل رطوبة في المناطق الساحلية ولكنه يتميز بطقس بارد نسبيا على الغيوم خلال شهرى يناير وفبراير ومعتدل خلال شهرى ديسمبر ومارس ، كما تسقط بعض الامطار خلال فصل

السكان :

يتميز السكان في الجزء الواقع ضمن المملكة العربية السعودية من مسرح العمليات بالولاء لحكومته ، ويعمل هم اما في القطاع الحكومى او في شركات البترول او في الاعمال الخاصة وذلك ضمن المدن والقرى الرئيسية ، اثما ترى الصغيرة فمعظم السكان يعملون اما في الزراعة او الرعى ، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة حوالى مليونى نسمة ، اما في الكويت فينقسم السكان الى عدة اقسام منهم الكويتيون ومنهم العرب حاملو جنسيات بلادهم ومنهم لب بدون جنسية معروفة ويبلغ سكان الكويت حوالى مليون نسمة .

العراق ليميز السكان جنوب العراق بالولاء لبلادهم في غالبيتهم الا ان نظام الحكم العراقى وبسبب الضغوط مارسها عليهم فان الكثير منهم يتحينون الفرصة للثورة على نظام الحكم خاصة اذا هبت لهم المساندة الخارجية .

سا .. وصف مسرح العمليات البحرى :

يتكون مسرح العمليات البحرى من خمسة مناطق للعمليات تشمل - البحر الاحمر - خليج عدن وشمال البحر ، وخليج عمان والخليج العربى .

ويعتبر الخليج العربى منطقة العمليات الهامة حيث يقع عليه معظم اطراف الراع ، وتنحصر المنطقة البحرية الهامة في ج بين خطى عرض من ٢٥ الى ٣٠ وبين خطى طول من ٤٨ الى ٥٦ ، كما يوجد في الخليج العربى عدة جزر هي جزيرة "بوبيان" ، "الفيلكا" ، "كوبار" الى جانب بعض المنصات البترولية الهامة في الشمال مثل "منصات جى" ، "النيروز" ، "اردشير" ، "سيروس" ، "الضرة" ، "الحوت" ، "لولو" ، "الزلف" ، "السناية" .

كما يوجد لدولة الكويت اربعة موانى على الخليج ، ميناء "الكويت" ، "الاحمدى" ، "الشعبية" ، "عبد الله" - هذا نائب اربعة موانى اخرى بالعراق ميناء "البصرة" ، "ام قصر" ، "المغمور" و"البكر" وتراوح اعماق المياه في الخليج بين ٨٠ متر في المياه الدولية وتنقص الاعماق كلما اجمرنا شمالا حتى تصل الاعماق في المياه الدولية في ال بين ١٠ الى ٤٠ متر ، ويوجد صعوبة كبيرة في الملاحة على السواحل وقريبا من الشواطىء وخصوصا في المناطق الية ، لوجود كثير من المياه الضحلة والجزر المغمورة والنايب البترول والمنصات البترولية .

ولايفضل القيام بالعمليات البرمائية الواسعة على ساحل الخليج العربي بشكل عام وبصفة خاصة في المناطق الشمالية من الخليج "سواحل الكويت" ، حيث انما لم تسمح ملاحيا منذ فترة طويلة ، ولضخالة المياه على السواحل بالاضافة للالغام الكثيرة التي زرعت فيها من قبل العراقي وبطريقة عشوائية مما يجعلها تسمح فقط بعمليات الانزال الصغيرة .

وللمملكة العربية السعودية سواحل على البحر الاحمر والخليج العربي ، فيبلغ طول الساحل الغربي المطل على البحر الاحمر " ١٨٠٠ " كم تقريبا ، والساحل الشرقي المطل على الخليج العربي " ٥٠٠ " كم تقريبا وتحيط بسواحل المملكة العربية السعودية ثلاث مضائق بحرية هامة "مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس " وهذه المضائق الثلاثة هي المدخل للسواحل والمياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

ويوجد للمملكة العربية السعودية قاعدتين بحريتين رئيسيتين "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في الجبيل وقاعدة الملك فيصل البحرية في جدة" والمسافة البحرية الفاصلة بينهما ٣٥٠٠ كم تقريبا .

كما يوجد للمملكة العربية السعودية عدد من القواعد البحرية الثانوية في "رأس مشعاب ، رأس الفار ، القضية" كما يوجد للمملكة منشآت ومنصات بتروية على البحر الى جانب وجود جزر هامة في البحر الاحمر "كجزر الفرسان" المواجهة لجزان "وجزر حسان" المواجهة لأملج ، هذا الى جانب جزر المملكة في الخليج العربي منها "الجزيرة العربية ، القرين ، القرهان" .

- ويشمل خط الجبهة مع الكويت كلا من المنطقة الشمالية والشرقية .
- حدود ومستويات المنطقة الشمالية : تمتد مستويات المنطقة الشمالية من "مركز الحماطيات" في الشمال الشرقي على الحد الكويتي الى "مقر النعام" على الحد السعودي العراقي غربا وتمتد الى الجنوب الشرقي لمنطقة "رماح" والى الجنوب الغربي لمنطقة "الشقيق" .
- حدود ومستويات المنطقة الشرقية : تمتد مستويات المنطقة الشرقية من "مركز الحماطيات" في الغرب الى "مركز الخليج" والمياه الاقليمية في الشرق .

سادسا : تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف :-

- حل مسائل القيادة والسيطرة على القوات الأجنبية والعربية تم تشكيل قيادتين عسكريتين :-
- الأولى (القيادة المركزية) .. ويتولاها الجنرال شوارسكوف وتوضع تحت قيادتها القوات الأمريكية والأجنبية .
- الثانية .. وهي القيادة المشتركة ومسرح العمليات بقيادة الفريق خالد بن سلطان وتوضع تحت قيادته القوات العربية والإسلامية .
- بناء على توجيهات وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات ، واسندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن/خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوي الخبرة والكفاءة وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية من المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة والسادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة أمامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والقوات العربية والإسلامية والدول الاخرى، حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة

(٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة " عرعر " حيث تم تشكيل قوة كافية تحسبا لآى التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ، ولم ينحصر دور قيادة المشتركة فى قيادة القوات التى تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا فى عملية الاسناد والامداد لقوات الشقيقة والصديقة التى تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتى وصل عددها الى اكثر (٧) الف مقاتل ، حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين متمثلة فى القوات المشتركة بتأمين الايسواء الادارى (المواصلات والوقود والعلاج لهذه القوات) ، كما تم تسخير كافة موارد الدولة " البنية الاساسية المجهود الحربى من طرق ومطارات وموانى ووسائل اتصالات ووسائل نقل ومتفرقات ومنشآت حكومية ، والتى ساهمت بشكل كبير فى النجاحات التى تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية ، بمجازا كبيرا بعد ذاته بحسب للمملكة العربية السعودية ، والذي كان لطبيعة المسرح بها وما توفر به من وتأمين اثره المباشر فى عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية ، هذا الى جانب دور هذه القيادة فى والمتابعة ووضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتنسيق الضرورى فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العمليانى ونظام القيادة ، وبالتالي فقد حقق هذا التنسيق مستوى عال من الوحدة فى اطار العمليات العسكرية .

مرت اجراءات الإعداد المتلاحقة فى منظومة عمل متكاملة من القادة والقيادات بالتوازي مع اجراءات مسرح وحشد القوات الصديقة والشقيقة بالمسرح ، مع توفير احتياجاتها ، وتدبير مطالبها من معدات ت تتطلبها سرعة إعدادها لبناء دفاع ثابت ومتزن لتلافى تدهور الموقف ، كإسبقيه عاجلة ، وفى اطاره يتم بناء القدرات اللازمة للتحرير .

إدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "

التخطيط لعملية درع الصحراء للقوات المشتركة فى تأمين الاراضى السعودية ، فكان الهدف من الأولوية للقوات الجوية والبحرية والبرية ، ، هو إعداد تشكيلات قتالية فى مسرح العمليات قادرة على الهجوم العراقى البرى المحتمل ضد الاراضى السعودية ، مع تأمين الموانى والمطارات الجوية فى شمال اراضى القريبة من ساحل الخليج ، وفى البداية كانت مهمة قوات الائتلاف هى الانتشار فى منطقة العمليات لمنع عراقى جديد وللدفاع عن اراضى المملكة العربية السعودية (٥٧) وبالتالى فقد تحددت الاهداف المشتركة السعودية والأمريكية .. فى اقامة قدرة دفاعية على مسرح العمليات تواجهه أى الدفاعات يدة وتمنعها من استمرار العدوان ، وبناء قوات تحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية هجوم عراقى ، والواقع أنه تم تطوير هذه الخطة بزيادة حجم قوات الائتلاف .

بح حجم وامتداد القوات الصديقة لى العملية " درع الصحراء " .

أولاً : الاستراتيجية الدفاعية لعملية " درع الصحراء " :-

بنت الاستراتيجية الدفاعية في ضوء زيادة حجم القوات داخل مسرح العمليات مع تصاعد عملية الفتح الاستراتيجي للقوات ، وتحدد معالم هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل فرعية :

● المرحلة الأولى (الردع مع التأمين) الفترة من ٧-٢٠ / ٨ / ١٩٩٠

وقد ف الى توفير قوة الردع مع احتمال المواجهة المباشرة بين العراق والقوات البرية للدول المتحالفة مع تحقيق امكانية جوية لمراقبة (تأخير) تقدم القوات العراقية المهاجمة ، وقد خططت هذه الاستراتيجية على أساس تنفيذ عمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات هجومية استراتيجية ضد العراق بحيث تهدف الى

● فرض أقصى تأخير وتعطيل وارباك لتقدم القوات العراقية .

● السماح بتحسين مستوى القدرات الدفاعية .

● اجبار العراق على إيقاف عملياته الهجومية وذلك بإدارة عمليات هجومية استراتيجية جوية ضد القوات العراقية .

● أهداف العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " (المرحلة الأولى) :-

أكدت استراتيجية الائتلاف تنفيذها لعمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات استراتيجية هجومية ضد العراق وقد تحدت أهداف هذه العملية في الاطار التالي ^(٥٨) :-

● فرض أقصى تأخير وارباك لتقدم القوات العراقية مع انزال أقصى قدر من الخسائر في قواها .

● بناء قدرة دفاعية عن مسرح العمليات لمنع العراق من الاستمرار في العدوان واجبار قواته على إيقاف عملياتها الهجومية .

● بناء قوات ائتلاف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية ، هزيمة الزحف العراقي اذا لسزم الأمر مع التحسين المستمر لقدرات هذه القوات .

● ادارة عمليات استراتيجية جوية ضد قدرات العراق العسكرية (الهجومية والدفاعية) .

● العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٦١ ، ٦٦٢ .

● ويتم ذلك في اطار المراحل الآتية :

● مرحلة بناء الدفاع المتكامل

● مرحلة الردع مع التأمين .

● مرحلة تحقيق القدرة الدفاعية .

● مرحلة بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد .

● مرحلة تحقيق القدرة الهجومية :

● مرحلة بناء القدرة الهجومية .

● مرحلة الردع والهجوم المضاد .

^(٥٨) البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الامريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربى ١٩٩١ - ص ٧٧

الخطة الدفاعية المشتركة عن الاراضي السعودية من أجل بناء دفاع متكامل (٩٠/٨/٧-٩٠/١١/٧) •

تم التوقيع على الشكل النهائي لخطة الدفاع المشترك " درع الصحراء " بين كل من الفريق خالد بن سلطان قائد لقوات المشتركة ومسرح العمليات ، والجنرال شوارسكوف على أن تتضمن هذه الخطة المحددات التالية (١٥٩) :-
تنظيم الدفاع عن الاراضي السعودية في مراكز دفاعية حصينة خلال المراحل الأولى لتنفيذ الخطة •
وضع خطة دفاعية تهدف الى اقناع العراقيين ، أن خط الدفاع الرئيسي لقوات الائتلاف هو الخط الموازي للحدود السعودية - الكويتية •

عدم السماح للقوات العراقية بتخطي الخط العام خلال المراحل الأولى للدفاع شمال الجبيل.
تأمين الموانئ البحرية والقواعد الجوية والمدن السعودية •

وقد اعتمد تخطيط الدفاع خلال هذه المرحلة على وحدات الجيش السعودي التي فتحت على امتداد الحدود الكويتية ، وكذلك على القوات المصرية التي فتحت في منطقة حفر الباطن وكذا على الوحدات الفرنسية التي تمركزت في مدينة الملك خالد العسكرية ، هذا بالإضافة الى غطاء جوي لتأمين هذه القوات ، أما القوات الأمريكية فقد تمركزت في النسق الثاني في مناطق تركز شمال الجبيل وغربها وفي المناطق الصحراوية شمال الظهران وبالتسالي تركز الدفاع على اتجاهين رئيسيين داخل المسرح :-

• الاتجاه الأول وهو اتجاه الساحل الخليجي (المنطقة الشرقية)

وتم التخطيط لتركيز العمليات الدفاعية حول المدن والموانئ الرئيسية •

• الاتجاه الثاني محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)

وتم تخطيط الدفاع على أساس تأمين منطقة الحدود وذلك بإنشاء مواقع دفاعية حصينة حول مدينة الملك خالد العسكرية وفي حفر الباطن والقيصومة وحائل •

أما باقي العمق .. فقد أصبح من مسئولية القوات الأمريكية التي تنفذ دفاعاً متحركاً هدفه تعطيل القوات العراقية ثم هزيمتها قبل أن تتمكن من الوصول الى الجبيل •

فكرة العملية الدفاعية خلال هذه المرحلة :-

• القوات العربية :

• هدف العملية الدفاعية (١٦٠) :-

التمسك بالخطوط الدفاعية بمحاذاة الحدود وعلى محوري التقدم الساحلي وحفر الباطن وتأمين الأهداف الحيوية وتعطيل القوات العراقية القائمة بالهجوم •

• فكرة العملية :

تدوير القوات المسلحة العربية والاسلامية عملية دفاعية إستراتيجية مؤمنة الحدود الشرقية

والشمالية وأحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود الشرقية والشمالية مع أحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود السعودية مع تركيز جهودها الرئيسية على الخويزن الساحلي وحفر الباطن .

• القوات الأمريكية :

• أسس الدفاع الأمريكي :

يبني الدفاع الأمريكي خلال هذه المرحلة " المرحلة الأولى " على الأسس التالية :

• أن القوة الجوية هي العنصر الحاسم في تأخير أى هجوم عراقي محتمل .

• تركز القوات الأمريكية خلال هذه المرحلة في العمق خلف القوات العربية بهدف تأمين وصول ونزول قوات الائتلاف وحشدتها مع تأمين اتجاهات الهجوم العراقية المحتملة والعمل في نفس الوقت على تأمين الموانئ والمطارات الحيوية .

• عرقلة تقدم أى هجوم عراقي في مراحله الأولى مع تكيده أكبر قدر من الخسائر من خلال استخدام القوات الجوية أساساً .

• إيجاد قوة رادعة ودفاعية في مسرح العمليات ضد القوات العراقية المنسوبة كما وحجماً .

• تخطيط الدفاع لعملية " درع الصحراء " (١١) :-

تم تخطيط الدفاع الأمريكي في هذه المرحلة بحيث يحقق :

• إمكانية حشد أكبر قدر من القوات البرية قرب الحدود الشمالية للسعودية في أسرع وقت لإدارة عملية دفاعية

ضد القوات العراقية وتحديد لذلك أحد ألوية الفرقة ٨٢ المنقولة

• تأمين القواعد الجوية داخل الأراضي السعودية ضد أى عمليات خاصة من جانب قوات الكوماندوز العراقية .

• تدمير أى هجمات جوية عراقية تخترق المجال الجوي السعودي .

• التعاون مع القوات البرية والجوية والبحرية داخل المسرح لتأخير وعرقلة تقدم القوات البرية العراقية المهاجمة .

• المرحلة الثانية (تحقيق القدرات الدفاعية) الفترة من ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ :

وههدف الى توفير قدرات دفاعية قادرة على صد القوات البرية العراقية ضد المملكة العربية السعودية ، مع توفير

قدرات هجومية في الجو .

• القوات العربية :-

• تم تعزيز القوات العربية والاسلامية لزيادة حجم وامكانيات القوات المدافعة عن الخويزن الساحلي وحفر الباطن

واستكملت تجهيز مواقعها الدفاعية في شكل مراكز دفاعية

• القوات السعودية :-

• تركزت اللواءات المشاة الميكانيكية الثلاث المرابطة على طول الساحل لاتخاذ مواقع دفاعية بمحاذاة الحدود

بالتعاون مع القوات الخليجية بالمنطقة الشرقية من قطر وعمان والبحرين والامارات كل بقسوة حتى كتيبة

وتشككت أربع مجموعات قتال هي (قوة عمر وقوة عثمان وقوة أبوبكر وقوة طارق) .

على محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية) فقد اتخذت القوات السعودية المشكلة من لواء مشاة ميكانيكي
لواء مدرع مواقعها الدفاعية ونظمت الدفاع عن هذا المحور بالتعاون مع القوات المصرية وتشكلت القوات
السعودية من مجموعتي قتال هما قوة خالد وقوة عرعر .

القوات المصرية :-

تنظيم الدفاع خلال هذه المرحلة على محور حفر الباطن بعناصر من الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية والمجموعة
١٤ صاعقة حيث قامت بتجهيز مواقع دفاعية عن هذا المحور .

القوات الأمريكية :-

تتوزع القوات الأمريكية قواتها بالمسرح حيث وصل حجم قواتها بنهاية المرحلة الى ١٣ لواء ، ١٤٣ ألف جندي
القوات البرية ومشاة البحرية وهذه القوات هي :

١ - الفيلق الثامن عشر منقول جوا ويشكل من الفرقة ٨٢ منقولة جوا ، والفرقة ١٠١ اقتحام جوى بالاضافة
الفرقة ٢٤ ميكانيكي والفوج الثالث فرسان .

لواء مشاة بحرية / الفرقة الأولى مشاة بحرية .

٢ - بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في ميناء الظهران وميناء الجبيل وفي الدمام لمواجهة
صواريخ أرض / أرض العراقية .

٣ - هذه القوات لأوضاعها في مناطق تركز على المحور الساحلي والمحور الصحراوي من أجل تعزيز الدفاع عن
السعودية .

٤ - هذا الحجم من القوات .. استطاعت قوات الائتلاف أن توفر نحو لواء لكل ١٥ كيلومتر مواجهة على
الرئيسية للحدود السعودية - الكويتية وأصبحت هذه الوحدات قادرة على توفير الصد وتأخير هجوم القوات

بالتعاون مع القوات الجوية .

٥ - (١) حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية (٦٢) :-

القوات	القوات المشتركة	القوات العراقية
البيان		
أفراد	١٨٥ ألف جندي	٤٣٠ ألف جندي
لواءات	٢٦	٧٥
دبابات	٩٠٠	٣٥٠٠
مدفعية وصواريخ	٥٠٠	١٧٠٠ - ٢٢٠٠

(62) World armaments. opcit. sipri. 1991

• المرحلة الثالثة (بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد) من ١٠/١ - ٩٠/١١/٧

• وتهدف هذه المرحلة الى توفير القدرة الدفاعية مع توفير امكانية القيام بالهجوم المضاد بواسطة القنصات المدرعة والميكانيكية بالتعاون مع القوات الجوية (بمعنى تغيير الاستراتيجية التي كانت تعتمد كلية على القوات الجوية الى الاعتماد على القوات البرية المتاحة) .

• خطة العملية الدفاعية للقوات العربية والاسلامية بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

• بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية .

• أسس بناء التجميعات :

• صد نسق أول تعبوي للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي .

• توفير احتياطي استراتيجي في عمق كل منطقة للقيام بالهجمات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة

• توفير احتياطي استراتيجي على مستوى المسرح لتحقيق التوازن ومواجهة اى احتمالات .

• بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية :-

• قوات النسق الاستراتيجي (٦٣) :-

• المحور الساحلي (المنطقة الشرقية)

• اللواءات الثاني ، الثامن ، العاشر الميكانيكي السعودي + كتية مشاة من كل من قطر والامارات والبحرين وعمان .

• محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)

• اللواء ٢٠ ميكانيكي السعودي واللواء الرابع مدرع السعودي ، الفرقة الثالثة الميكانيكي والمجموعة ١٤٥

• صاعقة من مصر ، لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة ولوج مغاوير من سوريا ، لواء مشاة كويتي .

• احتياطي استراتيجي بقوة :-

• ٢ لواء ميكانيكي + لواء مدرع سعودي + عناصر من الحرس الوطني السعودي .

• فكرة العملية الدفاعية :-

• هدف العملية الدفاعية بعد استكمال بناء القدرة الدفاعية :-

• تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الاقليمية السعودية لمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية

والاستيلاء على الأهداف الحيوية بها وذلك بالتمسك بالخط الدفاعي الاستراتيجي على الحدود والسواحل

الشرقية والشمالية السعودية وتأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية .

• فكرة العملية :-

• تدير القوات العربية والاسلامية تحت قيادة .. القيادة المشتركة ومسرح العمليات ، عملية دفاعية استراتيجية

مؤمنة الحدود الدولية من خلال نطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الحدود الشمالية والشرقية للسعودية

بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية لقوات الائتلاف وقوات الدفاع الجوي والحرب الالكترونية وذلك لصد

وهزيمة التجميعات الرئيسية لقوات النسق الأول التعبوي للقوات العراقية ، مع الاستعداد لشحن الهجمات

والضربات المضادة بالتعاون مع القوات المتحالفة لتدمير القوات المخترقة ، مع تركيز الجهود الرئيسية للدفاع عن الحدود الشمالية والشرقية وتأمين الأهداف الحيوية والمدن الرئيسية .

● خطة العملية الدفاعية للقوات الأمريكية بنهاية مرحلة البناء :-

● بناء التجميعات الاستراتيجية الأمريكية :

● أسس بناء التجميعات :

❖ صد نسق أول تعبوي للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي بقوة ٢ فرقة في النسق الأول (الفرقتين ٨٢ ، ١٠١) .

❖ تخصيص احتياطي استراتيجي بقوة ٣ فرقة مشاة و مدرعة وميكانيكي وفوج مدرع (الفرقة ٢٤ ميكانيكي ، الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع) .. يتمركز في العمق مع امكان المناورة في اتجاه أى من المنطقتين الشرقية أو الشمالية السعودية .

● بناء التجميعات الرئيسية :-

❖ قوات نسق أول : الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ اقتحام جوى ويفتح منها ٢ لواء على المحور الساحلي ومحور حلف الباطن .

❖ احتياط استراتيجي : يتمركز في العمق بقوة الفرق ٢٤ ميكانيكي ، الأولى فرسان مدرع - الأولى مشاة بحرية ، بالإضافة إلى الفوج الثالث فرسان مدرع .

● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية بمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية فيها وذلك بالتمسك بخطط دفاعية في العمق مع تأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية بتوجيه ضربات المضادة القوية اليها .

● فكرة العملية :-

تدير القوات الأمريكية عملية دفاعية استراتيجية بالتعاون مع القوات المتحالفة بمسالتهمركز على تحسنت الدفاع الاستراتيجي بالعمق على أن تتحول القوات للدفاع على الخط العام شرق الجبل واحتلال مواقع متقدمة على المحورين الساحلي وحفر الباطن وذلك لصد وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية مع الاستعداد لشحن الهجمات والضربات لتدمير قواته المخترقة ، وبواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية يتسهم استكمال هزيمة الاحتياطيات العراقية وتطوير الهجوم شمالا لاستعادة الحدود السعودية .

تركز الجهود الرئيسية : للتمسك بالمناطق شمال الجبل - شمال الرياض - ميناء الجبل - الدمام - أبقيق - الرياض .. مناطق انتاج البترول على الخليج ، مع تأمين القواعد والموانئ البحرية والقواعد الجوية في العمق ، تشكيل العملية :

❖ في النسق الأول : ٢ فرقة محمولة جوا (الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١) .

❖ في الاحتياطي الاستراتيجي : الفرقة ٢٤ ميكانيكي - الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع .

● القوات الأجنبية الأخرى :-

- القوات البريطانية - اعتباراً من منتصف أكتوبر ١٩٩٠ - أعلن عن بدء وصول اللواء السابع مدرع بريغسلى إلى مسرح العمليات .

- القوات الفرنسية : بنهاية هذه المرحلة وصلت إلى المسرح قوة برية فرنسية مكونة من الفوج الأول عربات مدرعة ، الفوج الرابع مدرع ، الفوج الثاني مشاة محمول ، كتبة مدفعية / الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة (٤٨ دبابة خفيفة + ٢٥٠ مركبة) حيث تمركزت على مسافة ٢٠ كيلومتر من الحدود العراقية السعودية .

● القوات الإسلامية والعربية الأخرى :

وصلت بنهاية هذه المرحلة القوات التالية :-

- كتبة مشاة من بنجلاديش (٢٠٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- لواء مشاة باكستاني (٥٠٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- كتبة مشاة من السنغال (٥٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشرقية .
- فوج مشاة مغربي (١٢٠٠ فرد) تمركز بالمنطقة الشرقية .
- عناصر من النيجر ومن أفغانستان (٥٠٠ فرد من كل منهما) .

● جدول رقم (٢) يوضح حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية :-

القوات العراقية	القوات المشتركة	القوات البيان
٤٣٠ ألف جندي	٢٧٥ ألف جندي	أفراد
٧٥ لواء	٣١ لواء	لواءات
٣٥٠٠ دبابة	١٣٥٠ دبابة	دبابات
١٧٠٠ - ٢٢٠٠ قطعة	٨٥٠ قطعة	مدفعية وصواريخ

● تمركز القوات المشتركة بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

● القوات العربية والإسلامية (٦٦) :-

● قوات المنطقة الشرقية (المحور الساحلي)

● قوة عثمان : اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة "البحرين" + لواء مشاة " الكويت "

● قوة عمر : اللواء العاشر ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة "البحرين" + كتبة مشاة "عمان"

● قوة أبوبكر : اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة "قطر" .

● قوة طارق : قيادة لواء مشاة سعودي + كتبة مشاة بحرية سعودي + الفوج السادس مشاة مغربي + الكتيبة

الأولى مشاة سنغالي .

● قوات المنطقة الشمالية (حفر الباطن)

● قوة خالد : اللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي سعودي + اللواء الرابع مدرع .

- قوة سعد : عناصر / اللواء الشهيد الكويتي + عناصر / لواء التحرير الكويتي .
- قوة عرعر : ٣ كتائب مشاة سعودية + لواء مشاة باكستاني .
- القوات المصرية : الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة .
- القوات السعودية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاور .

• القوات الأجنبية :-

• القوات البرية الأمريكية :-

- الفرقة الأولى مشاة بحرية .. الجسيل
- الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + مدفعية الفيلق الثالث .. الدمام
- الفرقة ٨٢ محمولة جوا .. حفر الباطن
- قيادة الفيلق ١٨ + الفوج الثالث فرسان + مدفعية الفيلق ١٨ .. الظهران
- قيادة القوات المشتركة + الفرقة ١٠١ اقتحام جوي
- المجموعة الخامسة قوات خاصة + الكتيبة الثامنة حرب نفسية
- مجموعة مكافحة ارهاب .. الرياض

• القوات البريطانية :-

- اللواء السابع مدرع / الفرقة الأولى مدرعة .. حفر الباطن

• القوات الفرنسية :-

- قوات الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة .. منطقة حيفار

ب : الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية : (١٩٩١ / ١ / ١٦ - ٩٠ / ١١ / ٨)

في ضوء زيادة حجم القوات البرية بالمسرح فقد أعيد تنظيم الدفاع الاستراتيجي عن السعودية بحيث يستوعب التجميعات الاستراتيجية الجديدة وبحيث يتم تطوير الخطة في إحدى مراحلها من الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي .

• أهداف الخطة الدفاعية خلال هذه المرحلة :

هدلت الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية إلى :-

- صد نسق أول تعبوي واحتياطي القوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي .
- تخصيص احتياطي استراتيجي قادر على تدمير القوات المخترقة بالضربات المضادة ، ثم تطوير الهجوم المضاد .
- القوات العراقية من الكويت وتحريرها .
- فكرة العملية الدفاعية (٦٥) :-

• هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أي عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها ، وعسكدهم المستباح بتوغلها جنوب الخط العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالاً لتحرير الكويت وتدمير القوات المدرعة والميكانيكية العراقية في العمق .

● فكرة العملية :-

● تدير القوات العربية والاسلامية بالتعاون مع القوات التابعة للقيادة المركزية والقوات الجوية والبحرية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال نطاق أمن ونطاقين دفاعيين رئيسيين أحدهما على الحدود السعودية مع الكويت والثاني في العمق شمال الخط العام الجبيل ، مع تأمين الأهداف الحيوية السعودية وذلك بمصد وهزيمة التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشحن الضربات المضادة لتدمير القوات المخترقة ، ثم بواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية يتم تطوير الهجوم شمالا لاستكمال هزيمة احتياطيات المراقبة الصبوية والاستراتيجية خاصة قوات الحرس الجمهوري وتحرير دولة الكويت .

● تركز الجهود الرئيسية للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية .

● الخطة الدفاعية للدول العربية والاسلامية خلال مرحلة بناء القلعة الهجومية :-

● التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية والاسلامية :

● أسس بناء التجميعات الاستراتيجية :

♦ تدمير التجميع الرئيسي لقوات نسق اول تعبوي القوات العراقية .

♦ القيام بالضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة .

♦ بناء تجميعات هجومية برية قادرة على إدارة عملية هجومية على المحور الساحلي ومحور

وادي الباطن .

● بناء التجميعات الرئيسية :-

● قوات نسق أول استراتيجي :

● على محور الساحلي :

♦ قوة أبوبكر : اللواء الثاني ميكانيكي سعودي + كتية ميكانيكي / قطر .

♦ قوة عمر : اللواء ١٠ ميكانيكي سعودي + كتية ميكانيكي / الامارات + كتية ميكانيكي عُمان

♦ قوة طارق : قيادة القوة + كتية مشاة بحري سعودي + لوج مشاة مغربي + كتية مشاة سنغالي .

● على محور حفر الباطن :

□ قوة خالد اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الرابع مدرع سعودي .

□ الفرقة الثالثة الميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة / مصر .

□ قوات سورية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + لوج مغاوير .

□ قوة عروعر : لواء باكستاني + ٣ كتائب مشاة سعودي .

● قوات النمط الثاني الاستراتيجي :-

● على محور الساحلي :

□ قوة عثمان : اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الفتح الكويتي + كتية / البحرين .

● على محور حفر الباطن :

□ قوة سعد : لواء الشهيد الميكانيكي الكويتي + لواء التحرير الكويتي .

□ الفرقة الرابعة المدرعة / مصر .

□ الفرقة التاسعة المدرعة عدا لواء / سوريا .

فكرة العملية الدفاعية :-

هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها، وعدم السماح بالتوغل جنوب الخط العام الخلفي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت

● فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والإسلامية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بنطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الخط العام الخلفي - حفر الباطن ، وذلك بصد وهزيمة التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن ضربات مضادة بواسطة الانساق الثانية المدرعة ، وبنجاح هذه الضربات يتم تطوير الهجوم شمالا على المحور الساحلي ومحور حفر الباطن لتحرير الكويت.

تركز الجهود الرئيسية .. للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية على المحور الساحلي ومحور حفر الباطن مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية .

الخطة الدفاعية للقوات (الأمريكية - البريطانية - الفرنسية) خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-
بناء التجميعات الاستراتيجية :

قوات نسق أول استراتيجي :

الفيلق السابع مدرع أمريكي (الفرقة الأولى مدرعة - الفرقة الثالثة المدرعة - الفوج الثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي)
الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة الفرنسية .

(تتمركز جميعها في منطقة حفر الباطن)

احتياطي استراتيجي :

قيادة الفيلق ١٨ أمريكي + الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + الفوج الثالث فرسان مدرع
(تتمركز في منطقة الدمام - والظهران) .

الفرقة الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية + الفرقة الأولى المدرعة البريطانية (وتتمركز في منطقة ميناء الجبيل)
الفرقة ٨٢ محمولة جوا (وتتمركز في " أبيق ") .

الفرقة ١٠١ اتحام جوى (وتتمركز في " الرياض ") .

العملية الدفاعية :-

ف العملية الدفاعية :-

ن الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية ، وعدم السماح بالاختراق جنوبا مع الاستعداد
ير الهجوم شمالا لتحرير الكويت .

فكرة العامة للعملية :-

القوات التابعة للقيادة المركزية بالتعاون مع القوات العربية والإسلامية والقوات الجوية والبحرية عملية
ية استراتيجية لتأمين الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بتنظيم الدفاع عن نطاق أمن ونطاقين

دفاعيين مع تأمين الاهداف الحيوية السعودية ، مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة ، مع تطوير الهجوم شمالا هزيمة الاحتياطات العراقية لتحرير الكويت .

جدول رقم (٣) يوضح حجم القوات المشتركة في العملية من قوات الائتلاف في مواجهة القوات العراقية (حتى ٩١/١/١٦)

القوات	القوات الأمريكية	باقي قوات الائتلاف	اجمالي قوات الائتلاف	القوات العراقية
البيان				
أفراد	٣٠٠ ألف جندي	١٤٠ ألف جندي	٤٤٠ ألف جندي	٥٤٥ ألف جندي
لواءات	٢٩	٢٦	٥٥	١٢٠
دبابات	٢٠٠٠	١٣٥٠	٣٣٥٠	٤٢٠٠
مدفعية وصواريخ	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٣١٠٠

بيان الدول المشتركة في الائتلاف الدولي في عملية برع الصحراء

● الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية

الولايات المتحدة - كندا - الأرجنتين - المملكة المتحدة - فرنسا - ألمانيا - هولندا - النرويج - الدنمارك - اليونان - بولندا - تشيكوسلوفاكيا - يوغوسلافيا .

● الدول العربية :

مصر - السعودية - سوريا - المغرب - الامارات - قطر - البحرين - عمان - الكويت .

● الدول الافريقية :

السنغال - النيجر .

● الدول الآسيوية :

باكستان - الفلبين - بنجلاديش .

● تخطيط العملية البحرية "برع الصحراء" :-

تعتبر القوة البحرية المتمثلة في حاملات الطائرات ومشاة الاسطول المحمولة بحرا هي قوة الردع الاساسية التي خطط لها لمنع العراق منذ اللحظات الأولى لغزوها للكويت من الاستمرار في التقدم والضغط على المملكة العربية السعودية وذلك حتى يتم بناء القوة الدفاعية المتحالفة ، كذلك تم التخطيط للنقل البحري والاستراتيجي للقوات البرية والقوات الاخرى لبناء القوات للاشتراك في حرب تحرير الكويت على ان يتم هذا النقل بكثافة عالية لسرعة وصول القوات الى منطقة العمليات وجنبا الى جنب مع التخطيط للنقل البحري ووضعت الخطط لتأمين خطوط المواصلات البحرية من موانئ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا غربا ومن قاعدة سوبك في الفلبين شرقا ، ومن ناحية اخرى خطط لاجراء الحظر الاقتصادي على العراق مع بداية غزو العراق للكويت وتكليف السفن الحربية الأمريكية و البريطانية في المنطقة باعتراض السفن التجارية العراقية او التي تتعامل مع العراق لقطع خطوط الامداد عن العراق خاصة الاحتياجات العسكرية اللازمة لادارة عجلة الحرب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في التخطيط على استخدام قوة الشرق الاوسط الأمريكية المكونة من (سفينة قيادة وطراد ومدمره وخمسة فرقاطات) ، بالإضافة الى القوة البريطانية المكونة من المدمرة (يورك) ٢ فرقاطة وسفينة الامداد اورنج لايف في تنفيذ الحظر الاقتصادي الذي تحول فيما بعد الى حصار بحري بعد اتخاذ الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٦٥ .

● التخطيط لتأمين قناة السويس وموانئ السعودية :

روعى عند التخطيط لعملية درع الصحراء أهمية تأمين قناة السويس التي ستستخدم لمرور الجزء الأكبر من القوة البحرية من حاملات طائرات وسفن الاستطلاع متعددة الأنواع وغواصات نووية بالإضافة الى سفن النقل العملاقة بأنواعها المختلفة لنقل القوات الى مسرح العمليات ، فكان لزاما التفكير في تأمين هذا الممر الملاحي الاستراتيجي خوفا من قيام العراق او اى دولة اخرى بتلقيم قناة السويس او مداخلها اسوة بما حدث عام ١٩٨٤ عندما قامت سفن مجهولة بالقاء الغام عند مدخل قناة السويس الجنوبي فكان لابد من التخطيط لاستخدام كاسحات وصائدات الألغام لتأمين مدخل قناة السويس .

كذلك الحال بالنسبة لتأمين الموانئ السعودية فقد كان ضروريا التخطيط لتأمين مينائى الجبيل والدمام التي سيتم تفريغ حولات السفن بها .

وقد وضع في الاعتبار أن العراق يمكنها تعطيل تفريغ السفن في الموانئ السعودية لو انها قامت بضرب منشآت ومعدات الشحن والتفريغ في الموانئ السعودية بالطيران أو تخريبها بعمليات خاصة بالضفادع البشرية والكوماندوز لذلك فقد خططت البحرية الأمريكية لاستخدام وحدات خفر السواحل الأمريكية لتأمين موانئ السعودية ولتأمين موانئ دولة البحرين .

● حاملات الطائرات ومشاة البحرية وبناء قوة ردع أولية :-

● عندما بدأت أزمة الخليج تتبلور في يوليو ١٩٩٠ كانت مجموعة الحاملة " اليندلس " من قوة الأسطول السابع تقوم بإجراء الفتح المؤقت في شمال بحر العرب فصدرت اليها الأوامر بالاستمرار في المنطقة والتوجه الى عمان (٦٦)

● وفي البحر المتوسط كانت الحاملة " دوايت ايزنهاور " من قوة الأسطول السادس تتمركز في أحد الموانئ الإيطالية وصدرت اليها الأوامر بالتوجه شرقا الى مدخل قناة السويس حتى تكون طائراتها قادرة على ضرب غرب العراق وقد عبرت بالفعل قناة السويس لتتمركز في البحر الأحمر .

● من ناحية أخرى كانت القوات الأمريكية الوحيدة القادرة على الحركة السريعة والقتال لفترة كبيرة " مشاة البحرية الأمريكية " والتي كانت معدتها وأسلحتها محملة على سفن التمرركز المسبق في قواعد " ديجو جارسيا " وكان كل سرب من هذه السفن يحمل المعدات والذخيرة والامدادات اللازمة لتمكين لواء التشار سريع من الوبه مشاة البحرية من القتال المستمر لمدة شهر لذلك قامت الولايات المتحدة بدفع اللواء السابع مشاة الأسطول " المتمركز في كاليفورنيا واللواء الأول مشاة اسطول " المتمركز في هاواي "جوا الى المملكة العربية السعودية حيث وصل اللواء السابع الى ميناء جبيل يوم ١٥ أغسطس .

● بينما وصلت معداته على السرب الثاني يوم ١٤ أغسطس الى ميناء جبيل ووصل الى الحدود السعودية - الكويتية يوم ٢٠ أغسطس وكان اللواء السابع مشاة اسطول يتكون من ١٥,٢٤٨ جندي وضابط ، ١٢٣ دبابة ، ٤٢٥ قطعة مدفعية ، ١٢٤ طائرة جاهزة في أماكنها ن هذا وقد تحرك اللواء حتى وصل الى موقعه لمسافة ١٢ ألف ميل بحري واستخدم ٢٥٩ طلعة نقل جوى بالإضافة الى السفن الخمس .

- وبفس الأسلوب انضم اللواء الأول مشاة أسطول الى الحدود العراقية / الكويتية هكذا عندما وصل الجنرال شوارتزكوف وأعضاء القيادة المركزية كانت البحرية الأمريكية قد أقامت خط دفاعي بالاشتراك مع الفرقة ٨٢ المحمولة جوا قادر على تعطيل أى تقدم للقوات العراقية ، بالإضافة الى حاملتي الطائرات " اندبندنس " ، " وايزنهاور " .
- وفي منتصف أغسطس ١٩٩٠ كانت الحاملة " ايزنهاور " قد اقتربت من انهاء فترة خدمتها في موقعها لهذا فقد قامت الولايات المتحدة بدفع مجموعة الحاملة " ساراتوجا " بالإضافة الى مجموعة البارجة " وسكونسن " للعمل في منطقة البحر الأحمر واستبدال الحاملة " ايزنهاور " والتي عادت الى البحر المتوسط ثانية ، وتم غيار هذه الأخيرة بمجموعة الحاملة " جون كيندي " من أسطول الأطلنطي .
- وعندما أعلن الرئيس جورج بوش عن مضاعفة القوات الأمريكية في الخليج في ٨ نوفمبر ١٩٩٠ انضمت الى القوة الموجودة في مسرح العمليات حاملتين جديدتين هما الحاملة " أميركا " والتي عملت في البحر الأحمر والحاملة " رانجلر " لتعمل شمال بحر العرب بينما بدأت الحاملة " ميداوى " تنحرك من قواعدها في اليابان مقتربة من مسرح العمليات .
- وهكذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مجموعات حاملات الطائرات المتمركزة بالمنطقة بالإضافة الى " قوة الشرق الأوسط البحرية " كقوة ردع تستخدم طائراتها في ضرب أى قوة عراقية تتقدم في اتجاه المملكة العربية السعودية مع استخدام قوات مشاة الاسطول والفرقة المحمولة جوا في بناء خط دفاعي أولى للصد حين بناء قوة الائتلاف ، بالإضافة الى البدء في تنفيذ حظر بحري على العراق حتى قبل اتخاذ الأمم المتحدة لقراراتها بالحصار البحري مع البدء في بناء قوة الائتلاف البرية لتنفيذ خطة درع الصحراء كمرحلة أولى .
- **ثالثا : تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية :-**
- الملامح العامة لخطة الدفاع عن المملكة العربية السعودية :-
- الأهداف العامة لعملية درع الصحراء :
- حددت القيادة المركزية الأمريكية أربعة أهداف لعملية درع الصحراء هي :
- تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج لردع القيادة العراقية عن القيام بعمليات هجومية
- الدفاع عن المملكة العربية السعودية بصورة فعالة فيما لو فشل الردع .
- بناء تحالف عسكري فعال ، وتحقيق التكامل لقوات الائتلاف في اطار خطط العمليات .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن .
- مراحل الخطة وأهداف كل منها :
- خطط تنفيذ أهداف العملية على ثلاث مراحل زمنية تبعا لتزايد حجم القوات التي يتم فتحها بالمسرح كما يلي :
- مرحلة الردع والتعطيل (٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٠) :
- كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية قادرة على تأمين المطارات والموانئ الحيوية اللازمة لعملية الفتح الاستراتيجي بالمملكة العربية السعودية ، مع بناء قوة جوية قوية قادرة على تأمين المجال الجوي السعودي ضد أي

الات ،
من
سبات
مردانية
ت وان
نلس
لم يمثل
قلت
ج وان
قيلدة
بقى

جمات جوية والحقا قدر كبير من الخسائر واعتبرت القوة الجوية هي العنصر الحاسم في هذه المرحلة لردع أو
غير الهجوم العراقي في حالة حدوثه .

رحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية برية قادرة على صد أى هجوم برى على السعودية مع بناء قوة
جوية رادعة قادرة على تأمين القوات والأهداف الحيوية بالمملكة ، والمعاونة في صد أى هجوم برى عراقى ،
الحقا أكبر قدر من الخسائر بالقوات المهاجمة .

رحلة الضربة المضادة (١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ١٩٩٠) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى زيادة القدرات الدفاعية بالقدر الذى يسمح بإدارة دفاع نشط وتوجيه ضربة مضادة
برية بالمدرعات والقوات الجوية والمدفعية وكان على القوات الجوية في هذه المرحلة الاستمرار في تأمين القوات
الأهداف الحيوية بالمملكة العربية السعودية مع شن الضربات الجوية ضد القوات العراقية المهاجمة ، بالإضافة الى
معاونة وتأمين الضربة المضادة لقوات الائتلاف ضد القوات العراقية ، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر في تلك القوات
وقد امتدت هذه المرحلة خلال الفترة التحضيرية لعاصفة الصحراء حتى بداية الحملة الجوية في ١٧ يناير ١٩٩١
حجم القوة الجوية الأمريكية الابتدائية التي تقرر فتحها لبناء القدرة الدفاعية :

ررت القيادة المركزية الأمريكية فتح القوة الجوية السابعة التي وضعت تحت قيادتها بمسرح عمليات الخليج اعتبارا
من ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، بالإضافة الى حاملات الطائرات الثلاث (اندبندس ، وايزنهاور ، وساراتوجا) وكان قوام
لقوة الجوية السابعة حوالى ٤٦٠ طائرة مشكلة في أسراب مقاتلات ومقاتلات قاذفة ، ومجموعة قاذفات
استراتيجية ، ومجموعة استطلاع وانداز جوى ، فضلا عن مجموعة استطلاع تكتيكي ، ومجموعة حرب إلكترونية
ومجموعة عمليات جوية خاصة ، أما حاملات الطائرات الثلاث فكان على متنها ٢٤٠ طائرة قتال وتأمين أعمال
تالية .

مراحل الفتح لبناء القدرة الدفاعية :

قد تم فتح القوات السابقة طبقا لمراحل الخطة الدفاعية كما يلي :

مرحلة الردع والتعطيل (٧ - ٢٠ أغسطس) :

ت عملية الفتح خلال هذه المرحلة بوصول أولى أسراب الجناح الأول قتال - المجهز بطائرات " اف - ١٥ " سي
الى اراضى المملكة العربية السعودية يوم ٩ أغسطس ، ثم توالى وصول الأسراب الأمريكية وبعض الأسراب
بريطانية الى مسرح عمليات الخليج .

في نهاية مرحلة الردع والتعطيل في ٢٠ أغسطس ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح
عمليات قد بلغت ٦٢٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة
متحدة (١٤٤ مقاتلة اعتراضية ، ١٨٤ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٣٨ طائرة معاونة جوية ، ١١٨ طائرة
جوية وقاذفة ، ٤٢ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، بالإضافة الى طائرات الحاملات الثلاث (اندبندس ، وايزنهاور ،
اراتوجا) ، وعدد كبير من طائرات النقل والإمداد بالوقود والهليكوبتر .

• مرحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال هذه المرحلة لبناء القوة الجوية القادرة على تأمين أعمال الصد والدفاع وحماية القوات والأهداف الحيوية في المسرح ، فضلا عن حماية الفتح الاستراتيجي للقوات البرية والبحرية في المنطقة .

ومع نهاية هذه المرحلة في ٣٠ سبتمبر ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت أكثر من ١١٣٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية ، منها ٢٤٠ طائرة على ظهر حاملات الطائرات الثلاث (انبندنس بالخليج العربي ، وساراتوجا وجون كيندي التي حلت محل ايزنهاور في البحر الأحمر) ، وأكثر من ٨٩٦ طائرة منتشرة بالقواعد الجوية بالمنطقة (١٧٤ مقاتلة اعتراضية . ٢٠٦ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معاونة جوية قريبة ، ١٩٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٤ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

• مرحلة الضربة المضادة (١ أكتوبر - ٧ نوفمبر) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال المرحلة الثالثة من الخطة الدفاعية ، حتى وصلت بنهاية الأسبوع الأول من نوفمبر الى أكثر من ١٢٦٨ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية منها حوالي ٣٢٠ طائرة على متن أربع حاملات (انبندنس ومينواي في الخليج العربي ، وساراتوجا وجون كيندي في البحر الأحمر) ، وأكثر من ٩٤٨ منتشرة في القواعد الجوية بالمنطقة (١٨٦ مقاتلة اعتراضية ، ٢٨٢ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معاونة جوية قريبة ، ٢٠٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٨ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، وشارك في هذا الحشد كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا .

واستمرت جميع اجراءات التحضير والتخطيط وحشد القوات والجهود والإعداد ، تجرى بصورة متلاحقة للحفاظ على دفاع قوى وثابت ومتزن ، وقادر على تحقيق الأهداف المحددة مع استمرار بناء القدرة الهجومية اللازمة لتلبي مطالب الائتلاف الدولي في الوقت المناسب .

رابعاً : إدارة العمليات الدفاعية الإستراتيجية " درع الصحراء " :

• مدينة الخافجي :

• مدينة الخافجي مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها " ٢٠ ألف نسمة تقع على الساحل المطل على الخليج العربي في أقصى الشمال الشرقي للمملكة العربية السعودية وهي قرية جدا من الحدود السعودية - الكويتية حيث لا تبعد سوى (٦) كيلومترات عنها ، ويوجد بالمدينة بعض المنشآت البترولية الصغيرة كما يوجد في شمالها محطة تحلية مياه البحر .

وقد بدأت مدينة الخافجي بعد الاحتلال العراقي للكويت باستقبال الآلاف من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين واعداد من العسكريين العراقيين الذين فروا من وحداتهم المتمركزة في الكويت ، ولقد اقيمت بالقرب من المدينة معسكرات كبيرة من الخيام لاستقبال المواطنين الكويتيين مؤقتا تمهيدا لنقلهم الى الجهة التي يختارونها فيما بعد . وقد كان هناك تفكير في اخلاء مدينة الخافجي تماما من سكانها بعد الاحتلال العراقي للكويت بسبب قربها من الحدود الكويتية على ان يتم القيام بأعمال الدفاع والتحصين شمال المدينة وداخلها ، الا انه قد تم صرف النظر عن

ك لإستبعاد القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية ذلك الاجراء من حيث إثارته لشيء من الفزع لدى لا
ر له ليس بين سكان مدينة الخافجي فحسب بل في سائر مدن المنطقة الشرقية من المملكة وبعد بدء الحملة الجوية
شرة اخذت السلطات المدنية والعسكرية في العمل على اخلاء المدينة من معظم سكانها عدا بعض المواطنين الذين
ن لوجودهم ضرورة لادارة وتشغيل بعض المصالح الحكومية والمرافق المهمة والاساسية مثل اقسام الشرطة
واكثر الهلال الاحمر والكهرباء والماء كما بقي فيها عدد من رجال الأمن لحراسة الدوائر الحكومية وممتلكات
اطنين وقد ادى لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين الى مدينة الخافجي الى منع القيادة
سعودية من انشاء حزام دفاعي عن شمال المدينة يحتوي على حقول الغام واسلحة مضادة للدروع وخنادق مضادة
لبوابات وغير ذلك من الاجراءات الدفاعية الضرورية وخاصة ان الخافجي كانت اقرب مدينة سعودية لمدينة
كويت ، كما كانت مدينة الخافجي خارج النطاقات الدفاعية الرئيسية للقوات السعودية المتمركزة في الجنوب
ها ، كما ان المدينة كانت تقع في المدى المؤثر للمدفعية العراقية مما يجعل تواجد قوات كبيرة فيها عرضة لخسائر لا
على لها قد تؤثر سلبا على معنويات القوات والمواطنين ، الى ان وجود قوات سعودية كبيرة بالمدينة قد يكون دافعا
لقوات العراقية باستخدام السلاح الكيماوي ضد المدينة .

عملية الخافجي :

ات العملية مساء يوم ٢٩ يناير ١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية بتوجيه هجومها على بلدة الخافجي تصاحبها
ة هجمات خداعية على ثلاث محاور وتمكنت من تحقيق المفاجأة باستخدام اساليب خداعية تكتيكية وهاجمت
ات الائتلاف بالمدينة ونجحت في الاستيلاء عليها وخلال ٣٠ ساعة تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع جزء من
قوات الامريكية من توجيه هجمات مضادة ناجحة استعادت بها الارض الى ما كانت عليه خلال ٣٠ ساعة .
عتبر هذه العملية واحدة من اكثر اعمال القتال التي احتدم حولها الخلاف في تحليلها ويمكن حصر تلك
اجتهادات البارزة حولها وتحديد الاهداف العراقية منها في الآتي :

ان هذه العملية كانت عملا من اعمال الاستطلاع بالقوة للحصول على معلومات عن مدى استكمال
واستعداد القوات المدافعة بالمملكة السعودية .
ان هذه العملية محاولة من القيادة العراقية لجذب قوة الائتلاف نحو المعركة البرية مبكرا وقبل ان تستكمل
العمليات الجوية تحقيق اهدافها .

ان هذه العملية ذات بعد دعائي على المستوى الداخلي بهدف رفع معنويات القوات المسلحة بعسد القصف
الجوي المستمر لقوات الائتلاف وعلى المستوى الخارجي بهدف ابراز قدرة العراق على الصمود .
وايا كان الهدف العراقي وراء هذه العملية — فقد كان عملا عسكريا فاشلا للآتي :

« كان الهجوم استرافا للقوات العراقية اكثر منه استرافا لقوات الائتلاف خاصة وان الهجوم تم دون معونة جوية
« فشل الهجوم في دفع قوات الائتلاف في التعجيل ببدء المعركة البرية وانما دفعها الى تكثيف عملياتها الجوية .
« صعوبة تصور ان تلك العملية وما لحقتها من فشل قد زودت العراق باي معلومات عسكرية ذات قيمة .

● القصف الصاروخي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل :

تعتبر اعمال القصف الصاروخي العراقي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل بمثابة الاعمال العسكرية الاكثر تركيزا وكثافة في الادارة العراقية وقد بدأت هذه الاعمال في ٢٠ يناير ١٩٩١ وقد اعتمدت اعمال اطلاق واستخدام الصواريخ ارض-ارض على الآتي:-

■ خطة تقوية وخداع تهدف الى تضليل قوات الائتلاف الدولي عن اماكن انتشار منصات الصواريخ او القدرات المتبقية لدى العراق .

■ اعتمدت القيادة العراقية على اطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة بحيث يصعب التصدي لها جميعا ، الا ان كثافة اعمال القصف الجوي لقوات الائتلاف ضد منصات اطلاق الصواريخ العراقية قلل من قدرة العراق على تنفيذ هذا الاستخدام .

وقد استهدفت القيادة العراقية من استخدام الصواريخ ارض-ارض ضد اسرائيل الى جذبها الى دائرة الحرب وتوريطها فيها لاكتساب التعاطف والتأييد الشعبي في العالم العربي حسب التصور العراقي .

اما الهدف من استخدام تلك الصواريخ ضد المملكة العربية السعودية كان السعي الى زيادة تكلفة الحرب علاوة على ما قد يحدث من اضطرابات داخلية ، وبالتالي فقد كان هدفا سياسيا بالدرجة الاولى

هذا وقد اتسمت اعمال القصف الصاروخي العراقي بنقص الفاعلية وذلك نتيجة الكثافة الشديدة في اعمال القصف الجوي لقوة الائتلاف الدولي وما أحدثته من خسائر في منصات الصواريخ العراقية ، الى جانب نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ "باترويت" في اعتراض الكثير من الصواريخ التي أطلقها العراق ، هذا إضافة الى تدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية سواء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه للصواريخ .

● إشعال النار في آبار البترول في الكويت :

قام النظام العراقي بالإعداد والتخطيط المبكر لتدمير آبار البترول الكويتية تحت اسم "خطة التخريب المؤجل للآبار" وقد بدأت القوات العراقية في إشعال النيران في الأسبوع الرابع من أعمال القتال لتحقيق هدفين .

أولهما: عسكري ويستهدف استخدام الناتج عن هذه الحرائق في أغراض إخفاء مواقع القوات العراقية في الكويت وإعاقة أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي سواء للعمليات الجوية أو لأعمال القتال البري .

وثانيهما: اقتصادي ويمثل امتدادا لسياسة النظام العراقي التي تقوم على التدمير الشامل لجميع مقومات الاقتصاد لدولة الكويت قبل الاضطرار للانسحاب منه .

● ضخ البترول في مياه الخليج :

وقد أراد النظام العراقي من وراء ذلك الضخ تحقيق هدفين رئيسين :-

أولهما إعاقة أعمال الإبرار البحري التي كان يفترض ان قوات الائتلاف الدولي ستنفذها ضمن عملياتها لاستعادة الكويت وثانيهما - تلويث مصادر ومخاطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية بما يضطر بمنشآت البنية الأساسية في دول الخليج ويرفع من التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .

بتحليل العمليات العسكرية العراقية يتضح أنها اتسمت بمحدودية التأثير العاجز عن أحداث تغييرات جوهرية في مسار الصراع المسلح إضافة الى القصور الواضح في الأهداف الكاملة ورائها الى جانب ما شابها من أخطاء عند التنفيذ

● خطة الدفاع عن مدينة الخافجي :

تخطط للدفاع عن المدينة في إطار الاعتبارات السابقة بتخصيص سرية مدعمة من مشاة البحرية السعودية لحماية المنشآت الحيوية بها من أعمال التخريب ، ولتقديم الإنذار المبكر عند تقدم أى قوات عراقية برا أو بحرا أو عن طريق الإنزال بالطائرات العمودية داخل أو بالقرب من المدينة مع التأكيد على عدم الاشتباك الحاسم مع قوات مهاجمة متفوقة وفى حالة محاولة القوات العراقية احتلال المدينة بقوات متفوقة تقوم القوات السعودية جنوب مدينة الخافجي بمهاجمة المضاد بمساندة القوات الجوية لمنع القوات العراقية من احتلال المدينة وتدمير أى قوات تنجح فى الاستيلاء على أجزاء منها

● مراحل معركة الخافجي :

اشتملت معركة الخافجي على ثلاث مراحل بدأت برصد القوات العراقية التى كانت متقدمة فى اتجاه المدينة والاحتلال الفعلى لها ثم مرحلة استطلاع الموقف داخل المدينة مع العمل على منع أى تعزيزات جديدة للقوات العراقية التى احتلت المدينة ثم مرحلة الهجوم المضاد على المدينة واسر جميع القوات العراقية المتبقية بها والاستيلاء على آلياتها ومعداتها حيث تمت تلك المراحل كالآتى :-

● المرحلة الأولى : ليلة (١٤/١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٢٩/٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قامت القوات السعودية برصد التحركات لآليات الجانب العراقى من الشمال فى اتجاه الجنوب عدا طريق الكويت - السعودية ، والتى اتضح انها عناصر من الفرقة الخامسة مشاة آلية والمكونة من اللواء (١٥) مشاة آلية ، اللواء (٢٠) مشاة ، اللواء (٢٦) المدرع معززة بلواء من الفيلق الثالث ، وكان اللواء (٢٦) المدرع يتحرك فى اتجاه مركزى (رغوة) (الرافعة) الحدوديين التابعين لسلاح الحدود السعودى ، حيث قام اللواءين (١٥) و (٢٠) بالمهاجم على المدينة سعت ١٢٤٠ يوم ٢٩ يناير ، بينما استمر اللواء (٢٦) المدرع متمركزا أمام مركزى سلاح الحدود ، حيث انسحبت سرية المشاة البحرى السعودى جنوبا ، ثم تمكنت القوات الجوية السعودية والطائرات العمودية المتعاونة معها من قصف اللواء (٢٦) المدرع قصفًا مركزًا مما أجبره على الانسحاب فى اتجاه الشمال بعد تكبده خسائر جسيمة فى آلياته ، كما قصفت الطائرات العمودية السعودية ، القوات العراقية التى كانت متقدمة الى الخافجي وحلقت بها بعض الخسائر .

وقد كان تقدير القيادة السعودية لتلك العملية العراقية بأنها عملية استطلاع بالقوة لمعرفة مواقع القوات السعودية بالمدينة وحجمها وتوزيع القوات المتعاونة اضافة الى إجبار قوات الائتلاف الدولى على بدء المعركة البرية مبكرا قبل تمام استعدادها لذلك وقبل ان تنخفض القدرة القتالية للقوات العراقية نتيجة تأثير الحملة الجوية المستمرة والتى كانت لا تقابل بأى مقاومة ذات قيمة من قبل القوات الجوية او الدفاع الجوى العراقى .

المرحلة الثانية : صباح يوم (١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قدرت القوة العراقية السق لمجعت فى التسلل الى داخل مدينة الخافجي بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات ، ومن هنا كان القرار بعزل تلك الكتيبة ومنع وصول أى تعزيزات عراقية اليها بتكليف قوة شكلت من سرية دبابات سعودية وسرية دبابات قطرية ومعها فصيلة صواريخ "تو" مضاد للدبابات بالعمل على قطع الطريق المؤدى الى مدينة الخافجي من اتجاه الكويت ومنع السحاب الكتيبة العراقية من الانسحاب الى داخل الكويت من اتجاه الشمال او الشمال الغربى ، هذا مع

استمرار القوات الجوية في التعامل مع عناصر الفرقة الخامسة العراقية لمنع محاولاتها تعزيز جزء من قواتها داخل المدينة . وقد أدت شدة القصف الجوي الى انسحاب معظم الفرقة شمالا ، وشمال غرب مركز "النويصيب الكويقي" .

المرحلة الثالثة: بعد التأكد من حجم القوة العراقية داخل مدينة الخالجي والتي قدرت بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات ، شكلت القوة الرئيسية للهجوم المضاد وتحرير المدينة من كتبتين "٨٠٧" من لواء الملك عبدالعزيز الثاني "حرس وطني" وعززت بكتيبة دبابات وسرية مشاة آلية من اللواء الثامن وسرية مشاة آلية وسرية دبابات مسنن اللواء القطيفي .

وتلخصت خطة القيادة السعودية في الهجوم على الكتيبة العراقية المعادية من اتجاه الجنوب ومن الغرب مع استمرار القوة المكلفة بمنع وصول تعزيزات معادية في مواقعها شمال المدينة وصباح يوم (٦ رجب ١٤١١ هـ) الموافق (٣١ يناير ١٩٩١ م) سعت ٦٠٠ بدأت عملية تحرير مدينة الخالجي واستمر القتال من شارع الى اخر حتى انتهت العملية سعت ١٤٠٠ من نفس اليوم ، وقد كان للقصف الجوي المركز ضد القوات العراقية وتصدى القوة المكلفة بمنع اي تعزيزات عراقية جديدة ، اكبر الأثر في منع المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب العراقي لتعزيز وجوده داخل المدينة ، إضافة الى فشله في سحب قواته من داخلها .

وهكذا فان مدينة الخالجي التي اراد الجانب العراقي احتلالها تحقيقا لمكسب دعائي يرفع من خلاله معنويات قواته التي كانت قد تأثرت كثيرا بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بها كانت ذرعا قاسيا للقيادة العراقية امتنع بعدها عن القيام بأي عملية مماثلة طيلة فترة العمليات .

وقد كانت خسائر تلك العملية بالنسبة لقوات الائتلاف " استشهد (١٨) العسكريين وجرح (٢٥) آخرون واسر (٩) افراد من قوة الدفاع المدني والحرس الوطني ولقد (٤) عسكريين آخوين " . أما خسائر الجانب العراقي فقد وصلت الى " (٣٢) قتيل ، (٣٥) جريح من العسكريين واسر (٤٣٢) ضابطا وفراد منهم (٢٩) ضابطا الى جانب تعطيل دبابة، (٧٠٠) ناقلة جنود، عربة جيب، (١٠) شاحنة منها (٦) صالحة للاستعمال " . وفي الأول من فبراير ١٩٩١ م صدر الأمر بالتحويل للدفاع عن مدينة الخالجي بعد تطهيرها من قلول القوة العراقية وقد تكلفت بهذه المهمة قوات الحرس الوطني في القطاع الشمالي والتي تتولى مسئوليتها قوة ابو بكر "لواء الملك عبد العزيز الثاني" إضافة الى مجموعة المجاهدين الافغان ، "قوة طارق" والتي تشمل مشاة البحرية السعودية وكتيبة مشاة مغربية وكتيبة مشاة سنغالية وكتيبة اسناد اداري مصرية وخمسة سرايا شرطة عسكرية من الجيش السعودي وسرية شرطة عسكرية من الحرس الوطني وقوة أمن منشآت ومراكز سلاح الحدود ، وكانت مهمتها الدفاع عن القطاع الشمالي المخصص لها ضد اي تهديد لضمان حرية العمل في منطقة القتال .

تأمين الرقعي:

تقع مدينة الرقعي^(٦٧) على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية مع الكويت التي أصبحت تحتلها القوات العراقية - وهي مدينة حدودية صغيرة بما منطقة الميناء البري السعودي والمناطق الجمركية وبعض المحلات والخدمات . . . وهي منذ الغزو العراقي خالية تماما من السكان . . . ولم يكن هناك ثمة ما يمنع القوات العراقية من اختلالها . . . بعناصر رئيسية او بعناصر مراقبة متقدمة .

(٦٧) محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدي - أكاديمية ناصر العسكرية العليا ل ٢٥ أبريل ١٩٩٢

- وتقع في نطاق مسئولية تأمين القوات المصرية وتبعد عن الحد الاماسي لمناطق تمركز القوات حوالي اربعون كم لا تتواجد بها قوات رئيسية ولكنها تغطي باعمال عناصر الاستطلاع .
- ولتلافي تكرار ما حدث في منطقة الخفافجي فقد بادرت القوات المصرية بتأمينها اعتبارا من (٣ فبراير ١٩٩١ بعد أحداث الهجوم على مدينة الخفافجي التي تمت في ٣٠ يناير ١٩٩١ وذلك بعد رصد تجمعات التشكيلات من الحرس الجمهوري بعد تمركزها على محاور تؤدي الى المنطقة .
- لذلك فقد قرر قائد القوات المصرية دفع مجموعتي تأمين للقوات مع تنظيم خطة ميدانية وخطة موانع لتأمينها . لمنع المعتدي من التفكير في احتلالها - وفي نفس الوقت تعمل القوات المدفوعة كعناصر متقدمة للقوات لتأمين وستر تحركاتها وهجومها في التوقيت المحدد .
- اعمال التأمين بالقوات ووسائل إنتاج الذيران .
- تأمين نطاق المسئولية للقوات تم دفع العناصر التالية :-
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتيبة دبابات وسرية ميكانيكية وكتيبة مدفعية ميدان مدعمة باثنين سرية بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات بالاضافة الى فصيلة ضيع اسود . . وقد اختيرت هذه المجموعة من الفرقة الرابعة المدرعة (النسق الثاني) مراعاة لعدم المساس بتشكيل الفرقة الثالثة الميكانيكية التي خطط لعملها في النسق الاول للقوات .
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتيبة ميكانيكا عدا سرية بالاضافة الى سرية دبابات مدعمة بسرية هاون ١٢٠ مم وسرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات "تو" وفصيلة صواريخ مضادة للطائرات (ضييع اسود) من الفرقة الثالثة على السائر الترابي في المنطقة غرب "ام عمارة" .
- تم دفع سرية صاعقة وفصيلة مقذوفات مضادة للدبابات ميلان + فصيلة مقذوفات دراجون سعودي لتأمين مدينة الرقعي من الداخل .
- تم رصد حقل الغام بمواجهة ٤,٢ كم على محور تحرك الرقعي / سحر الباطن في اطار خطة تأمين مدينة الرقعي .
- وقد كان لقرار قائد القوات المصرية والمبادرته في تأمين مدينة الرقعي اثره المباشر في تأمين المدينة وردع القوات العراقية من القيام بأي اعمال قتالية في اتجاهاها بالاضافة الى تأمين نطاق الهجوم الذي يتم الاعداد له . . واصبح تنفيذه وشيكاً وبالرغم ان هذه الإجراءات تمت هدوء وياتقان ولم يعلن عنها . . الا ان تأثيرها كان ناجحاً ومحققاً للأهداف التي خططت لها . .

خلاصة الباب الأول

- لم تكن عملية الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وليدة اللحظة وإنما جاءت كاستعداد لجلور عميقة من الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية كنتيجة لادعاءاته بحقوق فيها وقد سبق أن قام النظام العراقي عام ١٩٦٥ باحتلال الأجزاء الشمالية من الأراضي الكويتية بالقوة العسكرية .
- اتخذ الموقف العراقي منذ الغزو جانب التشدد ورفض الانسحاب من الكويت واستمر في إجراءاته لفرض الأمر الواقع وطمس الهوية الكويتية وتفريغها من سكانها وإحلال عراقيين بدلا منهم واخذ يسالده بشكل نسي ، وغير رسمي في هذا الموقف بعض الدول العربية (الأردن/اليمن/السودان/الفلسطينيين) .
- وعلى الجانب الآخر شكلت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت وهي تشكل معظم باقي القوى السياسية والإقليمية وبخلاف تلك الدول العربية التي ساندت العراق في الأزمة فقد اتخذت معظم الدول العربية موقفا معارضا لتحرك العراقي وأيدت تلك الدول كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الغزو وفرض العقوبات الاقتصادية عليه كما شاركت بعض تلك الدول في القوة المتعددة الجنسيات التي وصلت الى السعودية للدفاع عنها
- وعن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة فقد شكل التحرك السياسي والعسكري الأمريكي ركيزة المحور المضاد للعراق فالتحرك الأمريكي السياسي النشط لدى المنظمات الدولية والقوى العالمية ساهم كثيرا في سرعة استصدار القرارات الدولية التي أخذت تدين العراق وتطالبه بسرعة الانسحاب من الكويت وفرض عقوبات اقتصادية ضده .
- وركزت الولايات المتحدة من منظورها السياسي في هذا الوقت حركتها تجاه الأزمة في الإطار الآتي :-
 - انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة الشرعية الكويتية .
 - الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين لدى العراق .
 - عودة كافة الأوضاع بالكويت الى ما كانت عليه قبل الغزو .
 - ولقد سعت الولايات المتحدة الى تحقيق أهدافها من خلال إجراءاتها في إدارة الأزمة وهي :
 - مواجهة وإضعاف النظام العراقي المتطرف بقيادة الرئيس صدام حسين .
 - تأكيد المصداقية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص .
 - إتاحة الفرصة لخلق الظروف المناسبة لتواجد دائم بالمنطقة بدعوى الحفاظ على الأنظمة وتأمين المصالح .
 - وقد عارض الموقف الأوروبي ، الغزو منذ البداية و أدان بشدة كافة الإجراءات العراقية المتتالية في الكويت وجعله تحركه منسجما ومتوافقا مع التحرك الأمريكي المتشدد تجاه الأزمة على الصعيدين السياسي والعسكري وبرز من تلك المواقف بريطانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مزيدا من الإجراءات السياسية والعسكرية المضادة للعراق .
 - اتخذ الاتحاد السوفيتي ، من تحركه موقفا معارضا ومتشددا ضد الغزو العراقي وتحركه الراهن يشير الى مزيد من التعاوب مع الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ولعل نتائج لقاء قمة "هلسنكي" خير مؤشر على هذا الموقف .

● ارتباطا بما سبق فإن مجمل معطيات الموقف السياسي ومواقف الأطراف الرئيسية من الأزمة عكست منذ البداية صعوبة التوصل الى تسوية سلمية لتلك الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية خاصة في ظل عدم تراجع القيادة العراقية عن موقفها المتشدد والرافض لكل القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة عودة السيادة والشرعية لدولة الكويت .

تطور الأزمة عسكريا :-

● استمر العراق متشددا في موقفه . . والضا لنداءات السلام متخذنا من سياسة التشدد وفرض الأمر الواقع منسجعا وأسلوبا مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في إجراءات رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق الى اقرار حقه في استخدام القوة لتحرير الكويت . . وإعادة الشرعية والأوضاع كما كانت . . وقبل هذا وذاك ، إقرار الشرعية الدولية .

● نتيجة للتشدد العراقي وعدم الاستجابة لتغيير موقفه . . كان استخدام القوة العسكرية أمرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار منذ البداية وتمثل ذلك في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لبحث العدوان وقرار مجلس سوريا بإرسال قوات مسلحة الى مسرح العمليات بالخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي ضمن الملائكة . . كما تمثل في قرار الولايات المتحدة المبكر بإرسال قوة أمريكية مسلحة - وبناء على وحدة وتوجيه دول المنطقة ودفعها للقوات الى المسرح الذي استتبعه إرسال قوات أخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات أخرى شمسكات في مجموعتها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت .

● وفي إطار رد الفعل العربي والدولي لهذا الحدث الكبير شهد مسرح عمليات الخليج أكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت فيما بعد نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي لشن عملية هجومية استتراتيجية (عاصفة الصحراء) تم شنها بالفعل لتحقيق الأهداف السياسية والسياسية العسكرية والاستراتيجية كما سترى في الباب الثاني وقد تم إدارة الأزمة منذ البداية على ثلاث محاور متوازية ويؤثر كل منها في الآخر وهي ^(١٨) :

● المحور الأول : الاستعداد العسكري في منطقة الأزمة :

● وبه ضمن تحديد التجمع الاستراتيجي بالحجم الكافي الذي يضمن سرعة الحسم وقوة الضربة في أقل وقت وبسائل خسائر . . كما يتضمن عمليات النقل الاستراتيجي - الجوي - والبحري للقوات من مناطق تركزها الى المسرح . . تم توزيعها على المسرح . . ثم فتحها استراتيجيا لمواجهة متطلبات العملية الدفاعية الاستراتيجية (درع الصحراء) ثم إعادة تجميعها وفتحها استراتيجيا استعدادا لبدء العملية الهجومية الاستتراتيجية (عاصفة الصحراء) طبقا لخطة عمليات محددة وسيناريوهات مختلفة تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي .

● المحور الثاني : توجهات السياسة الخارجية لدول الائتلاف الدولي :-

ويشمل ثلاث محاور فرعية :-

الأول : مواثمة السياسة الخارجية للمستوى الذي وصل إليه الاستعداد العسكري ، بالإضافة الى التنسيق المستمر بين دول الائتلاف لبنى خط سياسي ودبلوماسي موحد يحقق الأهداف منه .

^(١٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلي .

الثاني : أعمال آليات الأمم المتحدة بكامل طاقتها وإصدار القرارات، المتتالية من مجلس الأمن الدولي والتي تتواكب في توقيت صدرها مع تطور محور السياسة الخارجية الذي واكب بدوره محور الاستعداد العسكري .

الثالث : استخدام جميع وسائل الخداع السياسي والاستراتيجي بهدف إظهار موقف غير حقيقي يظهر إمكانيات الحل السلمي تارة وإمكانيات الحل العسكري تارة أخرى وفي إطار هذا المحور يمكن تفسير جميع المواقف السياسية والعسكرية للأطراف كافة والتي أحدثت بلبلة في الرأي العام السدولي والمجلس ولدى القيادة العراقية بصفة خاصة .

• المحور الثالث : الاحتفاظ بعمليات التصعيد بالمنطقة :-

وفي إطار هذا الخط يمكن تفسير عمليات تضخيم القوة العسكرية العراقية وتضخيم إمكانيات العراق الكيماوية والنووية والصاروخية وبروز مواقف متشددة ثم متساهلة للأطراف الدولية . . كما يضم هذا المحور أيضا الإعلان عن بعض الأحداث العسكرية الصغيرة التي تحدث في المنطقة وذلك حتى يتم الاحتفاظ بهذا المحور حين بدء توجيه الضربة العسكرية للقوات العراقية في الكويت .

وخلاصة القول . . فان المحور الأول للاستعداد العسكري كان دائما هو المحور الرئيسي . . وكان المحوران الآخران يتحركان بهدف كسب الوقت اللازم للاستعداد العسكري . . وكان خط التقاء هذه الخطوط الثلاث هو التوقيت الذي بدأت فيه العمليات العسكرية .

• وقد روي على التحرك على هذه المحاور الاعتبارات التالية :-

- إصرار الائتلاف الدولي أن يكون للعمل صفة (الدولية) وان يتضمن اليه أكبر عدد ممكن من دول العالم التي تعارض الاحتلال .
- إصرار الائتلاف الدولي على أن يوازي استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المتوقعة مع سلطات الاحتلال العراقي في الخليج . . وإدارة عجلة الأمم المتحدة واستئصال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها ، وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف ، وتعطي للقوات الدولية شرعية العمل في الأزمة طبقا للتطورات .
- إصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي - والصين في حل الأزمة - على الأقل من جانب اتخاذ القرار المناسب للموقف وفي هذا الإطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية التي تتم وكان أيضا لقاء رئيسي القوتين العظميين للتشاور حول متغيرات الموقف .
- إصرار الائتلاف الدولي على تجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الذي أدى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المناسب للقوات في مسرح العمليات .
- إصرار الائتلاف الدولي على السيطرة (المخابراتية) التامة على الموقف قبل بدء قواته أعمال قتال مسلحة وانتشار العملاء في جميع أرجاء العراق ، واستمرار الرصد الدقيق لجميع الأهداف الاستراتيجية ، وبهذا الشكل يكتمل قرار مواجهة العسكرية ولا يبقى سوى الإعداد لهذه المواجهة . . ثم القيام بعملية التحرير استجابة لمطالب المجتمع العربي . . الاسلامي . . الدولي . .

الباب الثاني

الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

عام:-

● لقد جاء اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ،
صدمة للعالم كله وفي مقدمته العالم العربي على وجه الخصوص . . حيث
نتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي . .
بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ومواجهة
الأخطار والتهديدات . . كما أثرت تلك العمليات على النظام المصري
الذي وجد نفسه عاجزاً عن احتوائها داخل البيت العربي أمسام جسمامة
الحدث ، وتعت القيادة العراقية . .

● ومع انقسام العالم العربي ما بين مؤيد ومعارض ، كان لمصر والسدول
العربية مواقفها السياسية المختلفة ، حتى تم تحرير الكويت وإعادة الشرعية
لها ، وهو ما سوف نتناوله في هذا الباب ، حيث نوضح في الفصل الثالث
الدور السياسي المصري في هذه العمليات ، كما يشمل الفصل الرابع
الدور السياسي العربي فيها . .

اللات ،

من

سبات

سودانية

ات وان

مجلس

الم يمثل

الاقليات

ح وان

قيلدة

يق

جهة

من

من

الفصل الثالث

الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج

الفصل الثالث : الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج

نام :

بداية الأزمة تحملت مصر مسئولياتها التاريخية انطلاقاً من موقعها الريادى والقيادى فى المنطقة وقد مثلت أزمة
ج تحدياً أساسياً للسياسة المصرية كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة . . على النحو الذى
بما فى بؤرة السياسة المصرية فى معظم النصف الثانى من عام ١٩٩٠ . . وتحديدًا منذ النصف الثانى من شهر
من ذلك العام .

بدأ دور مصر (٦٩) منذ بدء الأحداث التى بدأت بهجوم العراقى الدبلوماسى على السياسة البترولية لدولى
بيت والامارات فى مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى الى الأمين العام لجامعة
ال عربية فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ - وما تلاها من تصعيد اعلامى لهذا الهجوم فى خطاب الرئيس العراقى صدام
ن فى اليوم التالى مباشرة - بما فى ذلك التهديد ولو الغير مباشر للدولتين باقدام العراق على (فعل
(يعيد الأمور الى لصاها ان أخفق فى الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التى اتبعها حتى ذلك الحين . .
افة التطورات التى انتهت بالغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ - وكافة ما ترتب عليه من ردود
حتى نهاية العام .

حرصت مصر من واقع ادراكها لمخاطر استمرار وتعدد مظاهر الانشقاق العربى خلال مرحلة ما قبل الأزمة
تركيز جهودها من خلال تحرك واسع النطاق اتسم بالنشاط والفاعلية لرأب الصدع وتحسين شكل العلاقات
ية وقد نجحت فى خلق وابتعاد قاعدة للتضامن العربى حتى يمكن البناء عليها وتطويرها ، وفى تطور مفاجئ ودون
ات واقعية حشدت العراق جزء كبير من قواتها فى اتجاه الكويت وكان امراً طبيعياً وهى عضو فى مجلس التعاون
ان تعرض الامر للبحث داخل المجلس الذى الشئ من أجل تنسيق المواقف السياسية وارساء قواعد للتعاون
صادى فيما بين اعضائه ومع ذلك فلقد سارعت القيادة السياسية بالتحرك لتهدئة الموقف قبل تفاقمه (زيارة السيد
س لكل من العراق والكويت والسعودية فى نهاية يوليو ١٩٩٠) ولكن أمر الغزو كان مهيباً ومخططاً له من قبل .
بعد الغزو مباشرة ومن منطلق الحفاظ على القدرات والامكانيات العربية فقد رجعت مصر الدعوة لعقد
ر قمة عربى طارئى فى ٩ - ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لإيجاد حل للأزمة فى الاطار العربى الا ان المصالح والاهساد
ية لدى بعض الاطراف قد حالت دون التوصل لحل فرض على العراق التراجع عن خطواتها العدوانية .

بة للمطلب السعودى بالمشاركة فى الدفاع عن اراضيها وطبقاً لقرارات الجامعة العربية فقد دفعت مصر بقوات
ية من قواتها المسلحة لتأخذ مكانها على خطوط المواجهة المباشرة على الحدود السعودية / الكويتية فى اطار
ة العربية والدولية .

لدت مصر تطرق كل الابواب والمنافذ لتحول دون تفجير الأزمة واللجوء للخيار العسكرى وذلك على ضوء
رها لحجم الخسائر والآثار المترتبة عليها ليست على المنطقة فحسب ولكن على العالم بآله ، وسوف نتعرض فى
راض السياسة المصرية تجاه الأزمة للخلفية التاريخية والزوايا المتعلقة بها الأولى تتعلق بالمصالح المصرية والأزمة،
محاولة التسوية السلمية للأزمة والثالثة بالسياسة المصرية بغد الغزو ثم جهود مصر لاحتواء الأزمة مع تطور أحداثها .

أولاً : الخلفية التاريخية قبل الأزمة :-

- شكلت عملية الغزو العسكري العراقي للكويت في ٢ أغسطس ٩٠ وما صاحبها من تطورات قديدا رئيسيا لجميع الدول الخليجية الأمر الذي دفع تلك الدول الى طلب الدعم الخارجي ارتباطا بتواضع قدراتها العسكرية أمام التفوق العراقي وخطورة الموقف والأطماع العراقية في ثروات الدول الخليجية ،
- وكانت مصر ايجابية في حركتها في محاولة لاحتواء الأزمة والسيطرة عليها داخل الأمة العربية وبعيدا عن خيار القوة

● العلاقات العسكرية بين مصر وكل من العراق والكويت :

- لم تكن العلاقات العامة بين مصر وكل من العراق والكويت وكافة الدول العربية على درجة من التوافق والتعاون بالقدر الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج ولعل المرجع الأساسي لذلك ما عانته الأمة العربية خلال فترة ابتعادها عن مصر من تفكك وصراع وظهور النزاعات العقائدية والعنصرية ،
- وهذا بالرغم من قطع العلاقات بين مصر والكثير من الدول العربية الا ان روح التعاون والمساندة كانت قائمة قبل و أثناء تلك القطيعة ،

● العلاقات العسكرية المصرية - العراقية :

- تتميز العلاقات العسكرية بين مصر والعراق بامتداد جذورها الى سنوات بعيدة ، فقد تعاون العراق عسكريا مع مصر خلال معارك ١٩٧٣، ٦٧ بين مصر وإسرائيل وساندت مصر العراق بالسلاح والعتاد والدخائر والخبرات خلال الحرب العراقية - الإيرانية (٨٠-٨٨) ولقد كان لهذا الدعم المصري الأثر الكبير في حسم المعركة لصالح العراق و إعانة العراق على إنشاء قاعدة صناعية حربية على درجة من التقدم ولم يكن يخطر ببال اكثر الناس تشاؤما أن تستخدم القوة العسكرية العراقية للاعتداء على دولة عربية إسلامية مسالمة قدمت العون أيضا للعراق ،

● العلاقات العسكرية المصرية - الكويتية (٧٠) :-

- كان من إفرازات حرب العراق مع إيران أن تعرضت دولة الكويت الى بعض الهجمات الصاروخية وبعض الأعمال الخاصة من جانب القوات الإيرانية وهذا ما دفع الكويت أن تلجأ الى مصر لمعاونتها عسكريا لمحاولة التصدي للأعمال العدائية الإيرانية وتوفير وسائل الوقاية لمنشأتها ومدنها ولم تضمن مصر على الكويت وقدمت لها بعض النظم العسكرية الدفاعية ووسائل الوقاية ضد الأعمال الكيميائية وبدأ هذا التعاون يتنامى بثقة بين الدولتين العربيتين ولم يكن من المتصور أن تتعرض الكويت لهذا الهجوم العراقي الغادر ،

● المعاهدات العربية والدولية للدفاع :

- وقد تناولت القوانين الوضعية للدول إطار التعاون من خلال موثيق ومعاهدات واتفاقيات ، نتناول بعض منها المرتبط مباشرة بتلك الأزمة ،

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :-

تم موافقة مجلس الجامعة عليها في دورته العادية المنعقدة في ١٣ أبريل ١٩٥٠ لمواجهة التحديات الإسرائيلية المتمثلة في حرب ١٩٤٨ وماتج عنها من تهديدات للوطن العربي

أهم أسس المعاهدة :

- اللجوء لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية .
- تعتبر الدولة المتعاقدة أى اعتداء يقع على دولة أو أكثر اعتداء عليها جميعا ، والتزامها تبعاً لذلك وعملاً بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعاً جميع التدابير وان تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصائها .

٢- الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية :

توقيعها في أكتوبر ١٩٥٦ وبمقتضى هذه المعاهدة تتعاون الدولتان لتحقيق الدفاع وتوفير الأمن ضد أى اعتداء راجى يقع على أى منهما .

مصالح المصرية وأزمة الخليج :-

تعددت أزمة الخليج، المصالح الحيوية المصرية على كافة المستويات المحلية الاقليمية والعالمية وعلى الرغم من أن التهديد قد تطور بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقي للكويت إلا أن النظرة المتكاملة لها وتأثيرها على المصالح المصرية مع بدء الأزمة وحتى قبل التحرير هو أقرب الى التحليل الشامل لهذا كالاتى:-

المستوى الاقليمى لاشك أن الأسلوب الذى فجر العراق به أزمة علاقاته بكل من الكويت والامارات (م الدبلوماسية والاعلامى الحاد) قد هدد في الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت تنعقد آمال على أن المجازات متتالية منذ قمة عمان ١٩٨٧ ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية واضحة لمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة أو على الأقل خالية من التوتر مع كافة الدول العربية^(٧١) وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثاره مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضى التحيز الى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن من الجاز عودة العلاقات المصرية - العربية أو يؤثر بالسلب على موقف عربى واحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

حاجة ماسة لعدم الضرر بالمساعدات المالية التى تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية . وكذلك ان تواجد العملة المصرية في الأقطار العربية التى قدرت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة .

سرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاسرائيلى العربى - ١٩٩٠

• أو من ناحية أخرى ، فإن استمرار وتعزيز مناخ التضامن كان يلائم الدور العربي لمصر التي لا تعتبر في هذه المرحلة قوة تغييرا فوريا تقود معسكرا ضد آخر وانما هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في اطار تضامني ، غير أن تهديد مناخ التضامن العربي ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي تهددت على المستوى الاقليمي .

لقد كان نجاح العراق في ادارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل الانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعنى - أى النجاح العراقى - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الاقليمية ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى وكذلك على علاقاتها بالقوى الاقليمية الأخرى. حيث ان بروز العراق كقطب اقليمي ذى امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بدهاء التضاؤل ولو النسبي للتأثير المصرى في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح حيوية بها .

ثالثا: الدور المصرى فى ادارة أزمة الخليج الثانية :-

تبدأ هذه الدراسة بتحليل الجوانب الوقائية للتحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقى لأرض دولة الكويت) وأسلوبها فى ادارة الأزمة سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولى مع التعرض للمراحل الرئيسية التى مرت بها الادارة المصرية للأزمة .

• التحرك المصرى على الصعيد الاقليمى :

تدرجت وتصاعدت المسلكيات المصرية فى مواجهة أزمة الخليج الثانية منذ البدايات الأولى لاشتعال الأزمة وحسب لهايتها فى تنويعات حركية متباينة جمعت ما بين التحرك الدبلوماسى التقليدى ثم المبادرة السياسية الرئاسية ثم قرار وتنفيذ الحشد العسكرى فى منطقة الصراع ، والذي تواكب وتزامن مع جهود مصرية- عربية تنسيقية ، رئاسية ودبلوماسية اتجاها نحو الحل العربى الجماعى للأزمة .

ويمكن تحليل هذه الحركة المصرية الكثيفة وفقا لثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ و ٢ أغسطس ١٩٩٠ (واقعة الغزو العراقى للكويت) والثانية تستغرق الاسبوع الأول للغزو وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠. والمرحلة الثالثة تمتد حتى اعتبار الحل العسكرى هو الخيار العربى الوحيد لانتهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠ .

• المرحلة الأولى : الجهود المصرية لعدم تصعيد الموقف :-

شهدت الفترة ما بين يومى ٢٠ يوليو و ٢ أغسطس ١٩٩٠ حركة مصرية نشيطة لتطويق الاحداث ونزع فتيل التفجير منها سعيا نحو حصر نطاقها فى أضيق الحدود الممكنة .

لقد بدأ النذير الأول لتصاعد الاحداث فى منطقة الخليج فى منتصف يوليو ١٩٩٠ عندما اقيم العراق فى رسالة وجهها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها من انتاج النفط وفقا لما حددته منظمة الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق البترولية العالمية بما يزيد عن احتياجاتها وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ثم حذر الرئيس العراقى فى

ذكرى الثورة العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٠ بعض دول الخليج من الاستمرار في انتاج البترول بما يزيد على
واوضح بأنه في حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المقتصة إلى أصحابها
علنا بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار ثمنا للبترول الذي حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود
بين البلدين (حقل الرميلة على وجه الخصوص) بهدف تدمير الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة انتاج
أسعاره . وجاء رد الكويت والامارات العربية المتحدة في مذكرتين إلى كل من الامين العام للجامعة
مكرر العام للأمم المتحدة ، أكدتا فيهما التزامهما بحصص الانتاج المقررة لها .

تتعال الحملات الاعلامية العدائية بين العراق والكويت ، جاء التحرك المصري لتطويق الأزمة على عدة
ألقى ٩ يوليو صدر بيان رئاسة الجمهورية يدعو الطرفين المعنيين إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى
من العربي وتشويه الخلافات العربية بالحوار الأخوي باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح الأمة
جرى الرئيس المصري اتصالا هاتفيا بالرئيس العراقي واستقبل في اليوم التالي نائب الرئيس العراقي ووزير

الاسكندرية في ٢٣ يوليو ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصري وملك الأردن . ثم قام الرئيس المصري
التالي بجولة ثلاثية إلى العراق والكويت والسعودية وذلك في مهمة مساع سلمية وليس وساطة ومهدف
والإبقاء عليها في إطار قومي عربي محدد ، ولذا لم يتدخل الرئيس المصري آنذاك في تفاصيل القضايا
بل ركز على قضية المناخ العام المناسب لتهدئة الأزمة . وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن مصر قد
من أربع نقاط لاحتواء الأزمة وتطويقها وهي ما يلي :-

تبعاد أي تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف ضد الأطراف الأخرى .

في قيام مهمة مكوكية مصرية من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين (العراق والكويت) مع الترحيب
بمساعدة ترى أي دولة عربية أخرى التقدم بها .

اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات
قل السياسي .

ف كل الحملات الاعلامية بين البلدين .

على الاطار العام للتسوية والمطروح من جانب مصر في الايام الاولى لنشوب النزاع العراقي الكويتي ،
على الحياد الإيجابي ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما وفي هذا السياق
المهازي أرسلت مصر وكسبيل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية برسالتين
و إلى كل من بغداد والكويت ، تتعلقان بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع في جدة ما بين طرفي الصراع
ية وبوساطة مصرية .

ن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الاعلام/المهنة العامة للاستعلامات - القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ -

وبالفعل توقفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين العراق والكويت في نفس اليوم وكخطوة أولى من بين الخطوات التي اتفق عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ثم انعقد مؤتمر جدة الثلاثي يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ ما بين ممثلي الرئيس العراقي وأمير الكويت وعاهل السعودية في محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والبتروولية والمالية الناشبة بجدة بين العراق والكويت ولكنه انتهى بالتعثر التام ولاحت حينئذ اشباح الخطر الوشيك . فقد سعى العراق إلى املاء شروطه على الكويت وأهمها اسقاط الديون الكويتية على العراق وتقديم الكويت تعويضات هائلة للعراق عن خسائره في الايرادات البتروولية واعادة تعيين الحدود المشتركة بما يحقق مزايا استراتيجية بالغة لصالح العراق على حساب الاقليم الكويتي ، بما في ذلك ضمان سيطرة العراق على جزيرتي ربة وبويان .

واقع الأمر أن هذه المطالب العراقية المذكورة كانت تطبيقا لاسلوب الشروط المستحيلة في التفاوض الدولي ، تبريراً لعمل عسكري شديد لاحق مباشرة على عملية التفاوض ، وقهقراً نفسياً لتقبل ذلك العمل من جانب أوساط السراى العام المعنية بالأمر عالمياً واقليمياً ومحلياً .

وجاء الرفض الطبيعي من جانب الكويت وفشل مؤتمر جدة . وبمنظرة تحليلية سياسية إلى التحرك المصري الأولى في هذه المرحلة المبكرة من الأزمة الخليجية الثانية ، تتضح الأمور التالية :-

- دعت مصر فور نشوب النزاع إلى تسويته بالحوار الأخوى الهادف وكانت مصر أول الدول العربية نشاطاً وتحركاً في العمل على تطوير الأزمة ومنع تصعيدها من قبل أطرافها .

- انطلق التحرك المصري من جملة مبادئ ميّزت الدبلوماسية المصرية في تعاملها مع أوائل الأزمة . وفي مقدمة تلك المبادئ ، النظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه اختلاف في وجهات النظر ومن الممكن حله عن طريق تدخل وسطاء عرب وأن مهمة مصر هي قينة المناخ المناسب للحل العربي السلمي ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف وان مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع كل الأطراف مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة الناشبة بين العراق والكويت .

وبناء على المبادئ السابقة تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الاطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسويتها واعطاء تفسيرات مهدنة للمواقف التي قد تنذر بالمزيد من التصعيد والسعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكري وهو ما يتضح في الوعد الذي تلقاه الرئيس المصري من الرئيس العراقي بأن العراق لا ينوى اللجوء إلى الحل العسكري ثم التقدم بمبادرات اجرائية الطابع لحل الأزمة مثل اقناع الاطراف المعنية بالدخول في مباحثات مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، فكان الاثر المصري في الدفع إلى عقد مؤتمر جدة الذي انتهى بفشله وتعثره في هذه المرحلة الأولى لتحرك المصري ازاء أزمة الخليج الثانية .

• المرحلة الثانية : مرحلة الرفض المصري للأمر الواقع الناتج عن عملية الغزو :-

بدأت مع الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها بالكامل في الساعات الأولى من فجر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وفي نفس اليوم صدر القرار رقم ٦٦٠ من مجلس الأمن الدولي بادانة الغزو العراقي للكويت وبمطالبة العراق بان يسحب جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١/٨/١٩٩٠ ، وبدعوة العراق والكويت إلى

رأى في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتها^(٧٣) وهنا حدثت نقلة نوعية واضحة في طبيعة التحرك المصري تجاه الأزمة ،
المكوكة المصرية ، طيلة الاسبوع التالي للغزو ، حركة رفض لشيء لاستمرارية الأمر الواقع الناشئ من هذا
ومقاومة فعالة سياسية ودبلوماسية لاثار هذا الغزو، ولبعت هذه النقطة في التحرك المصري ازاء الأزمة من ذات
الخطورة ومن نفس الاحتمالات الجسيمة التي الطوى عليها العدوان العراقي على اراضي الكويت .

راق بواقعة الغزو الخاطف الشامل لاراضي بلد عربي جار له ، أراد اثبات انه هو الدولة الكبرى في المنطقة التي
تتلمح دور الزعامة في العالم العربي وتطبيق مباشر لشريعة الغاب في العلاقات الدولية العربية ، وان العراق
لن يرضى أهدافه التوسعية في المنطقة الخليجية باستخدام القوة العسكرية المحضة وأنه عن طريق ضممه للكويت
يصبح موجوداً مستمراً على حدود المملكة العربية السعودية بما يحمل ذلك الوضع من ردع عسكري عراقي
للات الخليج ، كما يصبح العراق القوة البحرية المطلقة في مياه الخليج العربي بعد سيطرته على سواحل الكويت
يرتقي وربة وبوبيان^(٧٤) .

كان الغزو العراقي لأراضي الكويت تحدياً صارخاً لثلاثة مبادئ استراتيجية في "فكرات" التعامل الدولي
وأولها الرفض المطلق لاساليب الاستيلاء المادي من قبل دولة لأراضي دولة أخرى ، وثانيها عدم السماح من
السياسة الكبرى في عالمنا الجديد بسيطرة قوة عسكرية ضخمة توسعية التخطيط مثل العراق على رأس
دول الخليجية وثالثها أن العالم العربي يرفض تماماً منطق احتلال أراضي الغير بالقوة ويقيم دعواه العادلة في
الوطن على مطالبة اسرائيل بالجللاء عن الأراضي العربية المحتلة ومن ثم يكون الأولى والادعى أن يرفض احتلال
لدولة عربية أخرى^(٧٥) .

تلك الأسباب مجتمعة التهمت سمعة الحيادية والتوازلية ما بين طرفي الصراع ، من بين خصائص التحرك المصري
بعد وقوع الغزو ، وبرز الرفض المصري والمقاومة المصرية الدبلوماسية والسياسية للمسلك العراقي
وكذلك أعلن التأييد المصري الرسمي للجانب الكويتي في الصراع .

وان كان التحرك المصري حق يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد استمر بنفس هدفه التكتيكي السابق وهو
مبدى الانفجار" الحادث في الموقف السياسي الخليجي العام، فبعد ساعات معدودة من واقعة الغزو ، أجرى
المصري اتصالات هاتفية عاجلة بالقيادات العربية لكل من الكويت والسعودية وسوريا واليمن والعراق
، وقت محادثات مباشرة بين الرئيس المصري والعاقل الاردني الذي وصل إلى الاسكندرية في نفس يوم
واتلفا خلالها على عقد قمة مصغرة بمدة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بحضورها معهما العاقل السعودي والرئيسان
واليمني ، وفي هذا اللقاء التالي أوضح الرئيس المصري، الاركان الأساسية للحل السلمي من المنظور

الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "لص القرار ٢٦٠"

الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والتأثيرات" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٢١/١١

المباحين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" .

المصري ، وهى الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية النظامية ثم معالجة كل جوانب النزاع المتفجر تحت مظلة عربية صميمة .

وكان لمصر الأثر فى تأجيل صدور بيان مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقدة بالقاهرة آنذاك ، بادانة العدوان العراقى ، إلى ما بعد زيارة العاهل الاردنى لبغداد ، وبفشل تلك الزيارة فى تحقيق الهدف السلمى المرجو منها طالبت الخارجية المصرية فى بيان رسمى يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بالانسحاب القوات العراقية فوراً من الاراضى الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت ليقرره بإرادته الحرة وقراره المستقل . كذلك أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورته غير العادية بالقاهرة فى بيان رسمى العدوان العراقى على الكويت ورفض أى آسار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب والتأكيد على ضرورة الحل السلمى من خلال عقد اجتماع قمة عربية طارئ .

وصدر هذا القرار بأغلبية ١٤ دولة مع عدم موافقة الأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا ، وعدم مشاركة ليبيا فى الاجتماع ، وهكذا اتضح فى هذا الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بعد ٢٤ ساعة فقط من العدوان العراقى ، الاختلاف فى رؤى الدول العربية لواقعة الغزو ولآثارها . واتسع الشقاق العربى مع تصاعد الأزمة وإعلان السعودية طلبها لقوات أجنبية من أجل حماية أمنها من التهديد المتمثل فى الحشد العسكرى العراقى على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية ، واستمرار المتابعة التحرك المصرى إزاء تطور العدوان العراقى فى أسبوعه الأول فى اليوم التالى لبيان وزراء الخارجية العرب المذكور ، وبعد ٤٨ ساعة من الغزو التقى الرئيس المصرى بالرئيس الفلسطينى بالاسكندرية حيث أكد رفض مصر القاطع للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وضرورة انسحاب القوات العراقية والحيلولة دون تدخل أى قوى أجنبية وحصر النزاع فى نطاق العالم العربى . كما عقد الرئيس المصرى فى اليوم التالى بالاسكندرية جلسة مباحثات مع الرئيس اليمنى حول سبلهاء الأزمة سلمياً ، ثم اجتمع مرة ثانية بالرئيس الفلسطينى يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ كما استقبل الرئيس المصرى كلا من ولى عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ووزير الدفاع الأمريكى كلا على حده ، ومن ثم التزمت الحركة المصرية طيلة الأسبوع الأول بعد الغزو العراقى بالحوار السياسى المباشر على مستوى القمة مع طرفى الصراع وكذلك مع أنصار ومؤيدى الطرف العراقى ، من الحكام العرب وظلت الهدفية المصرية تتركز فى التوصل إلى أرضية مشتركة لحل وسط يلتقى عنده الفريقين المتصارعين .

هذا وقد استضافت القاهرة خلال الأيام الأولى عقب الغزو العراقى المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية والذى أصدر من القاهرة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بياناً مماثلاً لبيان مجلس الوزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وفى ظل تجمد الموقف على ما هو عليه ، وإعلان العراق ضم الكويت إلى أراضيه فى وحدة اندماجية كاملة يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الرئيس المصرى لداء فى مؤتمر صحفى عالمى عقده بالقاهرة ، ناشد فيه الرئيس العراقى الاستجابة لمظلة العربية وسحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة تستضيفها القاهرة من أجل التوصل إلى حل عربى بدلاً من أن "يفرض علينا حل بالقوة" (٧٦) الأجنبية

(٧٦) أوراق الشرق الأوسط - المركز القومى للدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣١ - ٤٥ .

باب جميع الحكام العرب لدعوة الرئيس المصري باستثناء الرئيس التونسي الذي تغيب ، وعقدت القمة العربية بالقاهرة لمدة يوم واحد في ١٠ أغسطس وقررت بأغلبية ١٢ دولة من عشرين حضروا القمة نفس المبادئ كد الانسحاب وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، في ذلك التراجع) بلنت تأييدها للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى العربية أعمالاً لحق الشرعى وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠ (وهو الخاص بفرض ت الاقتصادية على العراق) ، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من وعودة السلطة الشرعية للكويت. وكذلك الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان^(٧٧) وكانت القمة العربية الطارئة هذه مرآة عكست بوضوح الانقسام العربي ما بين معسكر يدين الغزو ويؤيد الإجراءات الكويتية والسعودية الخاصة بأعمال حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، ومعسكر يحفظ أو يرفض الأمرين معا ، ادانة العراق واللجوء الكويتى السعودى المشترك إلى قوات أجنبية وعربية على الحدود العراقية السعودية والحدود السعودية الكويتية ، هذا وإن كان الشقاق العربى قد تركز حول تدخل الأجنبي بقوات عسكرية في المنطقة محل الصراع مما أدى إلى تعقيد وتشابك الأزمة على المستويين والشعبى حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية إلى إعطائها الأولوية واعتبارها هى الخطر الأشد بينما دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هى الأصل الاشكالى الذى لا ينبغى أن يطفى عليه الفرع من ذلك الأصل ، وهو التدخل الأجنبي .

ل المعسكر الأول فى الاردن واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس وهو المعسكر الذى ويرفض الأمرين معا (ادانة العراق ، والاستعانة بقوات أجنبية) بينما تشكل المعسكر الثانى من دول مجلس الخليج الست ومعها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتى وهو الذى يدين الغزو العراقى إجراءات المملكة العربية السعودية والكويت بأعمال حق الدفاع عن النفس .

الثالثة:

فى الحشد الدولى لردع العدوان العراقى واستمرار السعى لحل سلمى للأزمة :-

وقرر القمة العربية الطارئة بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس هو فى آن واحد علامة النهاية لمرحلة من التحرك المصرى فى مضامينه ولطاقاته ونقطة البداية للفعاليات مصرية أبعد مدى وأشد كثافة ، وبذا يصل التحليل إلى المرحلة الحركة المصرية ازاء أزمة الخليج الثانية أى منذ ١١ أغسطس ١٩٩٠ وحتى أواخر ديسمبر ، ويتميز هذا فى المصرى بتوجيهين أساسيين متوازيين غير متقابلين/ولهما الحشد العسكرى المصرى بثقل عددى ووزن نفسى

تسليحي كبير في أراضي السعودية والامارات ، على حدود العراق والكويت بالذات واثنيهما الحد الفاصل التسيهي العربي والدولي ، للعمل المشترك من أجل التوصل إلى الحل السلمي للأزمة .

فعلى صعيد الحشد العسكري الرادع لامتداد العدوان العراقي مستقبلا إلى مناطق خليجية أخرى ، استجابت القيادات المصرية لطلب المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بارسال قوات مسلحة مصرية وبناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وفي إطار المظلة العربية العسكرية المساندة للقوات السعودية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الملحوظة ، البشرية والتسليحية الفنية للقوات المصرية الموفدة إلى أراضي السعودية والامارات حيث أرسلت طلائع تلك القوات بعد يوم واحد من صدور قرارات القمة العربية الطارئة ، في صورة مجموعة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتلاً من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال أكتوبر ١٩٩٠ ثم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهرين نوفمبر وديسمبر بما يتجاوز في مجموعه ثلاثين ألف مقاتلاً مصرياً إلا أن الثقل الحقيقي لهذا الحشد العسكري المصري يبرز بجلاء في مجال الحركة السياسية . وبتعبير آخر فإن الوجود العسكري المصري في منطقة الصراع دليل حي ومادي على الدور المصري الفعال ، ولو جزئياً ضمن قوات متعددة الجنسيات في دعم استقرار المنطقة الخليجية وردع الاعتداءات المحتملة أو المتوقعة مستقبلاً من قبل العراق أو من جانب أي قوة أخرى من المنطقة أو من خارجها ، وتوضح الأهمية المحورية الفائقة للوجود العسكري المصري في مدلوله السياسي المذكور ، بمنطقة الخليج في الشرط الصريح الذي جاء في مبادرة الرئيس العراقي يوم ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أي بعد يوم واحد من بدء وصول القوات المصرية إلى أراضي السعودية. لقد طرح الرئيس العراقي مبادرة أعرب فيها عن استعداد بلاده للانسحاب من الكويت بشرط إنهاء العقوبات الاقتصادية التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخي والشرعي في الكويت وحل كل قضايا الاحتلال في المنطقة . وتوضع ترتيبات حالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود " بشرط ألا تضم قوات مصرية" (٧٨) .

وبالإضافة إلى الحشد العسكري المصري الكثيف ، هناك اعتبار الموقع الاستراتيجي الخطير لمصر في الشرق الأوسط ، في حالة اندلاع معركة عسكرية في أراضي ومياه منطقة الخليج ، ذلك أن مصر هي المر أو الطريق الطبيعي المباشر لقلب تلك المعركة المتصورة في حالة استحالة الحل السلمي ، سواء لعبور المدمرات وناقلات الطائرات وباقي قطع الاسطول عبر موانئ مصر على البحر الأحمر وصولاً إلى مياه الخليج أو لحماية الموانئ والسواحل السعودية على البحر الأحمر حتى لا تتعرض دول الخليج والسعودية لعدوان ما من الغرب ، بعد أن أقفل الوجود العسكري الأمريكي والسوري والمصري والمصري حدود المواجهة البرية شمالاً وشرقاً .

وفي سياق آخر مختلف يتواءم ويتوازي مع الحشد العسكري المصري في منطقة الصراع يأتي الجهد السياسي والدبلوماسي لمصر في مضمار التسوية السلمية لجذور النزاع بين العراق والكويت .

ويتفرغ هذا الجهد المصري ذو الجوهر التفاوضي والتهادي أساساً إلى مسارات ثلاثة أولها الخطاب المصري الرئاسي المباشر عبر أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة إلى الرئيس العراقي ، وثانيها المسعى المصري الرئاسي أيضاً لتنسيق التحرك

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠ العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ١٨٥ .

القوى العربية الاخرى المعنية بالامر وذات الاثر والوزن في تطورات الاحداث ، وثالثها الاتصالات المصرية
تلف القوة الدولية العربية وغير العربية والمعنبة بالموقف بالخليج والعالم العربي .

المصري الرئاسي توجه إلى الرئيس العراقي ونظامه بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر لداءات رسمية معلنة
خلال تصريحات واضحة تلقى ضوء كاملاً على موقف القاهرة من الأزمة وتداعياتها الخطيرة والتسوية
ولة للدراع :

قليلة من صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وأثناء استقبال وفد "الترويك" المشلل للجامعة
قاسة جياني ديميكليس وزير خارجية ايطاليا ووزير خارجية ايرلندا ولوكسمبرج وايل ماتوتى المفوض
لشئون الشرق الوسط وجنوب البحر المتوسط وحيث استهدف اللقاء تنسيق الجهود بين دول الجامعة
من أجل تسوية أزمة الخليج وقواعد القانون الدولي) أعلن الرئيس المصري في مؤتمر صحفي عالمي يوم
١٩٩٠ أنه يدعو القيادة العراقية إلى الاستجابة لصوت السلام وتجنب المواجهة المدمرة وقال أن القوات
ت إلى السعودية بناء على طلب من حكومتها وبموافقة القمة العربية الطارئة في القاهرة وأكد أن هذه
ها من القوات العربية والاسلامية الأخرى ستلقى أوامرها من القيادة السعودية^(٧٩) وفي يوم ٨/٢١ صدر
لمصري إلى " شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق " وجاء فيه : " ... أناشد الرئيس صدام أن ينقل
النا العربي من حرب مدمرة سوف تاكل الأخضر واليابس ولا يعلم الا الله كيف تكون النهاية المفزعة اذا
(٨١)

اليوم جاء النداء الانساني المباشر من الرئيس مبارك للرئيس العراقي في رسالة مفتوحة جاء فيها " أناشد
حسين أن يتخذ القرار بالسحاب القوات العراقية من أراضي الكويت لكي تعود الأوضاع إلى ما كانت
فاع العربي يتطلع اليك أن تقدم على هذه المبادرة التي سوف تكون موضع التقدير في العالم العربي وعلى
كله غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ... " ^(٨١) ومن جهة أخرى جاء خطاب مصري رسمي غير مباشر إلى القيادة
في قرار القاهرة بالابقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها إلى العراق ، دليلا عمليا على حرص
ة الشرعية النظامية لدولة الكويت وعدم الاعتراف بالآثار القانونية التي تريد بملداد أن ترتبها على الغزو
ت .

ادارة الرئيس العراقي/المرجع السابق - ص ١٩١ ، ١٩٢

مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائق سبق ذكره ص ٤٠

مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .

ولى أحاديث الرئيس المصرى العديدة إلى ممثلى الصحافة العالمية^(٨٢) ووجهت مخاطبة غير مباشرة للنظام العراقى ولرئيسه ، وضح فيها أن مصر ترى أنه اذا كان يتعين تقديم أى تنازل للعراق فإن ذلك يجب ان يتم فى وقت لاحق على الانسحاب وأن يأتى من جانب الحكومة الشرعية للكويت وتأييد مصر لأى حل دبلوماسى شريطة أن يؤدى إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت أما على الساحة العربية ، فقد استمرت الاتصالات المصرية على المستويات الرئاسية والوزارية والفنية منذ الساعات الولى التى أعقبت القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، حيث ظل الرئيس المصرى والمستولون المصريون ، يقومون بمباحثات مكثفة سواء فى العاصمة المصرية أو فى العواصم العربية الأخرى وبجولات مكوكية كثيفة متبادلة فيما بينهم وبين نظرائهم العرب الآخرين ، سواء كانوا من الفريق المنسدد بالعدوان العراقى ، أو كانوا من المجموعة المتفهمة لدواعى واعتبارات الموقف العراقى من الأزمة ، وتتميز وجهة النظر المصرية فى جميع تلك الاتصالات بالثبات المبدئى على أركان ثلاثة : أولها : انسحاب القوات العراقية من الكويت وثانيها : عود النظام الشرعى الحاكم للكويت وثالثها : التوصل تفاوضيا عربيا سلميا إلى حل وسط تولىقى ما بين مصالح الطرفين المتصارعين وكلها جزئيات مبدئية تطبيقية للمبدأ الكلى الشامل الثابت للشرعية الدولية والتى جسدها قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى وقرارات مجلس الأمن الدولى^(٨٣) .

وجدير بالتنويه أن هذه الشبكة الاتصالية الكثيفة ما بين القاهرة والعواصم العربية ، سعى إلى التنسيق الجماعى العربى من اجل الحل السلمى للأزمة ، قد اتجت مجموعة اتفاقيات انمائية ناجية مشتركة ، ما بين القاهرة من جانب وكل من السعودية والدول الخليجية الأخرى وليبيا من جانب آخر ، تركزت فى معظمها فى استثمار الأموال العربية فى شتى قطاعات الانتاج ، وخاصة الزراعية منها ، فى الاقتصاد المصرى^(٨٤) .

التحرك المصرى على الصعيد العالمى :-

أما على الصعيد العالمى فقد تركز التحرك المصرى فى محاولة لتنسيق الجهود السلمية وتسوية الرأى العراقى الكويتى دون اراقة دماء . فأرسل الرئيس المصرى عشرات الرسائل الموضحة للموقف المصرى بأركانه الثلاثة المنفذة للشرع الدولية إلى العواصم الافريقية غير العربية المختلفة ، كما أولفد كبار مسئولى الخارجية المصرية إلى أركان المعمورة من كندا إلى الصين ، لنفس الهدف السلمى المذكور لأزمة الخليج وخلال شهرى (نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠) تكثفت المساعى المصرية السلمية فى وجهتها العالمية ، ففى الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٠ أجرى الرئيس المصرى مباحثات فى القاهرة تناولت الموضوع فى الخليج مع كل من الرئيس الفرنسى والسنغالى والزائيرى والاثيوبى ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وحيث ساد الاتفاق بأن تنفيذ الحصار الاقتصادى المقرر من مجلس الأمن الدولى ، بشكل كام وصارم على العراق ، من جانب جميع الدول يمكن أن يجنب العالم اراقة الدماء واحتمالات الح

(٨٢) نعى رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقى فى ٢١ أغسطس ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

(٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولى "١١" قراراً بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحق ٦٧٨ .

(٨٤) جريدة الأهرام المصرية فى شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .

٢٣ و ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ حيث عرض الرئيس المصري على الرئيس الأمريكي مجموعة أفكار محددة لتسوية الأزمة وذلك بناء على اتفاق سورى مصرى بعد اتصالات مكثفة جرت بين القاهرة ودمشق ، وتتضمن طأهها^(٨٦):-

استمرار التحرك الدولى بهدف الضغط على العراق للانسحاب من الكويت فى مدة زمنية محددة (لمدة شهرين) من خلال الاتصالات السياسية والعقوبات الدولية المقروضة فى آن واحد .

عقد مؤتمرات دولية محددة الأطراف يدعى اليها العراق لحل الأزمة خلال الفترة الزمنية المشار اليها فى البند السابق وذلك لاقناع العراق بحل الأزمة سلميا .

أن يكون الخيار العسكرى والذى سيصدر عن الأمم المتحدة خيارا تهديديا فى مرحلته الأولى وبالشكل الذى يودى إلى تهديد عسكرى دولى للقوات العراقية حتى يرتدع العراق فى مواقفه المتشددة .

فى حال الاتفاق على مضامين وتفاصيل العمليات العسكرية الدولية فان الدول العربية تطالب بالاطلاع الكامل على دقائق هذه العمليات وتحديد نقاط تركيزها ومراعاة وجهة النظر العربية للأزمة فيها مع الحد بقدر الإمكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر التدميرى على شعوب المنطقة .

الر زيارة الرئيس الأمريكى للقاهرة ثم لعدد من العواصم العربية والأوربية ، جاءت مبادرة الادارة الأمريكية بروع قرار على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، تم صدوره يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ فى قرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن بموافقة ١٢ عضوا ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت ، وهو الذى حذر العراق بأنه اذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١ فان المجلس يأذن للدول الأعضاء مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصائهما فى المنطقة^(٨٧) وقبل مرور ثمانى عشرة ساعة ر هذا القرار طرح الرئيس الأمريكى مبادرة جديدة تستهدف الهاء أزمة الخليج الثانية سلميا حيث عرض ار مباشر مع العراق باستقبال وزير الخارجية العراقى فى واشنطن وايفاد وزير خارجيته للقاء الرئيس العراقى^(٨٨) ورحبت مصر رسميا بمبادرة الرئيس الأمريكى بصفتها محاولة أخيرة لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج ولتجنب لات أى عمل عسكرى دموى ، كما أبلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية رأيها فى أن تجرى تلك المحادثات

١ من الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .

الات الأبناء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

فى الملف الولاى السابق ذكره - ص ٦١ .

سابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

المطروحة في إطار ثنائي على الجانبين الأمريكى والعراقى وذلك تجنباً لأية تعقيدات قد تنجم عن اشتراك أطراف أخرى في هذه المحادثات ، وكان الرئيس الأمريكى قد المح عند اعلانه لمبادرته انه قد يدعو سفراء الدول المعنية الى حضور محادثات مع وزير الخارجية العراقى عند اجتماعه به في واشنطن . وقد عاد المسئولون الأمريكيون فاعلنوا العدول عن هذه الفكرة مؤكداً ان هذه المحادثات ستجرى على المستوى الثنائى^(٨٩) .

وعلى ضوء ذلك فقد تحول التحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية تحولات ثلاثة موضوعية رئيسية في الفترة ما بين الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٩٠ وحتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ .

فقد ظل جوهر السلوك المصرى هى الوساطة الحيادية اللامحيازية السلمية ما بين الطرفين المتصارعين حتى واقعة الغزو وطيلة الاسبوع الاول ما بعد الغزو حدثت تطورات نوعية في التحرك المصرى حيث اصبح يتسم بصيغة الوساطة السلمية ولكن المنددة والمستكرة والرافضة لموقف وسلوك احد طرفى الازمة والمؤيدة والمساندة لمطلب ومسلك الطرف الاخر في الازمة . ثم تحولت الجهود المصرية بعد صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين او متوازيين زمنياً ولفياً . اولهما الحشد العسكرى الدفاعى الرادع المهدف الى استقرار امن الخليج ومن ثم الامن العربى الشامل . وقرركز ذلك الحشد في منطقة الصراع ذاتها . وثانيهما الاتصالات الكثيفة السياسية ، الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعياً حثيثاً الى الحل السلمى للازمة .

● وفى إطار عرض لاسلوب مصر فى ادارة أزمة الخليج الثانية يمكن التأكيد على حدة حقائق :-

اولها ان استمرارية وثبات السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر والتى وضحت في التحرك المصرى ازاء أزمة الخليج الثانية من وجهة نظر الباحث تمثل الاتى :-

● استمرارية اضطلاع مصر ، قيادة ونظاماً ومجتمعاً ، بالمسئولية التاريخية العامة ، وآية هذه الاستمرارية المذكورة روح المبادرة المبدئية السريعة لتطويق الأزمة حتى قبل انفجارها واقعياً ، وسرعة رد الفعل الكثيف على مستويات عدة في النظام وفى المجتمع المصرى .

● استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية ، ممثلة في مصر والتى يتعامل ويتفاعل معها في المقام الاول قوى العالم الخارجى غير العربية ، سعياً الى حل المعضلات السياسية العربية الصميمة بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في النقاط الساخنة الصراعية بالمنطقة العربية .

● استمرارية القدرات القتالية المادية المتفوقة اقليمياً ، والاكثر فعالية وتطوراً فنياً وعددياً ، والتى تملكها المؤسسة العسكرية المصرية وتتميز بها حجماً ونوعاً على عموم البلدان العربية الاخرى .

● استمرارية عدم القدرة المصرية على منع انقسام العالم العربى ازاء مشكلات مصيره المشترك . وبعبارة اخرى استمرارية عجز السلوكيات السياسية العربية لمصر عن تحقيق اجماع عربى استراتيجى شامل في مقوماته وما

(٨٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج أوام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

بين أطراف العلاقات العربية - العربية ، في مواجهة أزمة متفجرة تستوجب التسوية العاجلة. فالحرب الباردة العربية في الستينيات تجد نظيرا لها في الآونة الحالية في انشقاق أصف العربي ، ازاء أزمة الخليج الثانية ، وان كانت المنطلقات قد اختلفت كثيراً ، ما بين الحالتين ولكن مضمون الظاهرة الانقسامية التجزئية للعالم العربي في معسكرين متعارضين ، تتكرر مرة أخرى ،

استمرارية ادراكية وفكرية عميقة متغلغلة في العقل الباطن السياسي المصري أو في الضمير الجماعي المصري ، ولدى مختلف القيادات وصناع قرارات السياسة الخارجية العربية لمصر ، مهما كانت تبايناتهم العقيدية وآيا كانت تضارب مشاربهم ، وتتجلى هذه الاستمرارية المذكورة في تكييف وأقلمة التأصلات والتطورات التي يتأسس عليها فكريا ، السلوك والحركة الخارجية المصرية تجاه العالم العربي ، طبقا لمتغيرات وتطورات البيئة العالمية العامة في نفس المرحلة التي يمارس فيها السلوك المصري العربي ، حيث تؤكد السلوك المصري مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، فاذا بالحركة المصرية الخارجية العربية تكييف ذاتها فكريا وعقيديا ، وفقا لمنطق احترام متطلبات ولزوميات " الشرعية الدولية " بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي المثلثة لقيم الضمير الجماعي الدولي ، ازاء العدوان العراقي على الكويت ، لها المثالية الدولية الجديدة ، في ظل ارهاصات نظام دولي مستحدث في أواخر القرن العشرين ، تشرع في سن قواعد ٥ مراكز قوى عالمية بازغة جديدة جنباً الى جنب العملاق الأمريكي ، بعد زوال صفة القطب عن الدولة السوفيتية ، وهكذا تستمر الحساسية الحضارية والاستشعار السياسي الفائق لدى " الجماعة المصرية " بالمفهوم العربي للمصطلح ، تجاه التطورات السريعة للمحيط العالمي .

هناك مستجدات خمسة يمكن اعتبارها شواهد التغير أو ظواهر جديدة في السلوك الخارجي العربي لمصر ، كما مواجهتها لأزمة الخليج الثانية :-

١- على تجميع الصفوف العربية ممثلة في الرئاسة والقيادات في ساعات معدودة ، بالقاهرة ، بعد دعوة الرئيس ي بعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة الخليجية المتفجرة ، وهنا تستدعي الذاكرة مقارنة محدود ما بين هذا المذكور ، واجتماع قمة الخرطوم العربية لمواجهة آثار نكسة يوليو ١٩٦٧ ، بعد حدوثها بفترة شهرين تقريباً ،

٢- التفسير المقبول عقلياً في تقدير الباحث ، لهذه السرعة في الاستجابة العربية الجماعية (ماعدا تونس) للدعوة الى عقد قمة طارئة ، انما يرجع الى طبيعة الاعتدالية التوسطية والتهادنية التي اتسمت بها ممارسات السياسة لمصر طيلة الثمانينيات بحيث ساد مناخ من الهدوء الايجابي في العلاقات المصرية العربية خاصة بعد عودة مصر الى طاعة وأجهزة جامعة الدول العربية . ومن ثم كان انفجار يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ بمثابة صدمة شديدة لكل حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتخوفون ويتربصون هذا الانفجار العنيف ، وهنا جاءت الاستجابة سريعة نحو المذكور .

٣- تشدد العسكري النظامي الكثيف (حوالي ٣٥ ألف مقاتل مصري وفقا للتقديرات التقريبية) في منطقة ع ، ولي اطار قوى عسكرية متعددة الجنسيات ، عربية واسلامية والفريقية آسيوية وأوروبية غربية وأمريكية .

وذلك تجسيدا لوجود مصرى رادع وفعال من أجل الحفاظ على التوازن الاقليمي العربي والخليجي والذي لم تستطع آليات الوساطة الدبلوماسية بمفردها أن تحافظ عليه .

وهنا نذكر أن القوات المصرية تدخلت منفردة في أحداث اليمن (١٩٦٢) كما اشتركت القوات المصرية اشتراكا رمزيا لم يتعد ٥٠٠ مقاتل ضمن قوات الردع العربية التي قررها مجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام ١٩٦١^(١١) وهنا قد تبدو المقارنة منطقية على قدر ملحوظ من التناقض فكيف اقتصر التدخل العسكري النظامي المعلن في أزمة الكويت الأولى على هذه الرمزية البالغة وفي ظل الحقبة الثورية للسياسة الخارجية العربية لمصر ، بينما ترسل مصر ٣٥ ألفا من مقاتليها الى منطقة الصراع في أزمة الكويت الثانية عام ١٩٩٠ في ظل الحقبة الاعتدالية التهادية الراهنة للسياسة الخارجية العربية لمصر ؟

ان حل هذا التناقض يكمن في حقيقة أن السلوك الخارجي لمصر في عموم الحقبة الثورية (باستثناء حالة اليمن) كان معتمدا بصفة رئيسية على أدوات أخرى للتأثير والتحرك الخارجي غير الأداة العسكرية النظامية الرسمية المعلنة ، مثل دعم القوى الثورية المحلية داخل مجتمعات الدول العربية وأساليب الضغط الدعائي النفسى على النظم المحافظة العربية القائمة في الساحة آنذاك . . . الخ .

ويختلف الأمر في الفترة الراهنة ، حيث يحرص القائلون على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العربية لمصر على العالوية والوضوح و " الرسمية " في ممارساتهم ازاء أزمة الخليج الثانية ، وهذا ينقلنا الى فرعية تفصيلية في اطار هذا " المستجد " في السلوك المصرى تجاه أزمة الخليج الثانية ، ذلك أن المشاركة الكثيفة نسبياً ضمن قوات متعددة الجنسية ، يعتبر تطورا كميّاً وفنياً في استخدام أداة الحشد العسكري الدفاعي الردعي ، فلقد ساهمت مصر في تشكيل قوة الطوارئ الدولية ابان أزمة الكونغو الأولى (سنة ١٩٦٠) ولكن اقتصرّت المشاركة المصرية آنذاك على عدد محدود من قوات المظلات المصرية ، وهكذا يتضح المتغير الهام في توظيف السياسة الخارجية العربية لمصر ، للأداة العسكرية النظامية ، كميّاً وفنياً وغرضياً في اطار نطاق حركتها ازاء أزمة الخليج الثانية .

● السلوك المصرى المتميز في مواجهة الانقسام العربى ازاء أزمة الخليج الثانية ، الى فريقين متناقضين في الرؤية والقناعة وفي الأهداف وفي الحركة ، الفريق الأول يضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ، ويعتبر الأزمة قضية غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها والغاء هويتها الذاتية ، وأن الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية يشكلان معا الحل الحقيقى لمشكلة الغزو ، ويستهدف هذا الفريق هدفا يحقق حلا مباشراً ، هو ردع العراق عن استمرار المغامرة العسكرية ضد السعودية وغيرها من الدول الخليجية وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة العربية والاسلامية والدولية غير العربية ، تطبيقاً لمبدأ حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، أما الفريق الآخر المناوئ فيضم العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان ، الذين يعتبرون الأزمة قضية عربية بالأساس لا يمكن أن تُحل الا في اطار عربى بحت ، ومن ثم ضرورة العمل على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج والتي هي أداة لتعظيم سيطرة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها ، بعبارة أخرى فان الفريق الأول يدرك طبيعة الأزمة من منظور عملية الغزو العراقى للكويت ، بينما يركز الفريق الثانى على اشكالية الوجود العسكرى الأجنبى الهائل حجماً ونوعاً في أراضى ومياه الخليج .

(١١) اعلان العامل السعودى ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدرحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

يختلف الأمر في التحرك المصرى الحالى ازاء أزمة الخليج الثانية ، حيث تتطابق وجهة النظر المصرية مع آراء الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بشأن التسوية المثلى للأزمة من حيث الأساليب الكفيلة بالهدف العام لهذا الفريق وهو انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية ، فبينما ترى الدول الخليجية ختمية الى الأسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعته الإقليمية الخليجية مستقبلا ، فان مصر تحبذ بدرجة عالية هذا الهدف من خلال الأساليب السياسية التفاوضية السلمية وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرية الضرورية القصوى ، هذا بالإضافة الى الميل الخليجى الشديد الى تحطيم آلة الحرب العراقية القائمة ، مما لا لسياسة المصرية بحال من الأحوال ، كذلك فان الترتيبات التوازنية الإقليمية الأمنية بمظلة دولية ، وبمشاركة عربية في المنطقة ، وهو الخط الفكرى الأساسى للحل في المدى الطويل ، لدى حكام الخليج ، لا يمكن الا أن تحفظ والحساسية المصرية لأسباب تاريخية ولا اعتبارات جيوسراتيجية خاصة بدقة الموقع المصرى في قلب منطقة الأوسط .

أزمة الخليجية الثانية أدت الى خلق " حالة " رأى عام مصرى شديدة الخصوصية ، ساعد عليها مناخ حرية الاعلامى وحرية الاجتماعات السائدة في النظام المصرى الراهن . فالقوى السياسية الاسلامية ترفع لواء الوجود العسكرى الأجنبى الذى " يدنس " بأقدامه أراضى المقدسات الدينية للمسلمين في أنحاء الأرض ، المصرية اليسارية لا تتقبل فكرة مشاركة الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية المصريتين في حشد سياسى يمهّد تلقائيا في نظر تلك القوى ، لترتيبات أمنية إقليمية بالمنطقة العربية ، تهيمن عليها الولايات المتحدة والقوى الغربية .

قوى المصرية القومية والعربية ترى في التدخل العسكرى الكثيف العربى في منطقة عربية صميمية ، حكيم على المشروع القومى الواحدى العربى ، وقضاء مبرما على مساعى التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية العادى أو رجل الشارع المصرى ، يستنكر ذهاب القوات المسلحة الى حفر الباطن بالسعودية ، بدلا من التل أبيب والقدس ، هذه " الحالة الخاصة " لتنويعات رؤية شرائح الرأى العام المصرى المختلفة ، لأزمة ثالثة ، واختلاف التقييم للتحرك المصرى فيها ، انما تُشكل " مستجداً " أو متغيرا جديدا حقيقيا في المسلك مصرى تجاه قضايا العالم العربى ، وذلك من منظورين غير مسبوقين :

العلنية والوضوح في ابداء الرأى المعارض للموقف الرسمى من الأزمة ، كتابة وشفاهة في الاجتماعات العامة والحزبية ، وفي الندوات العلمية العديدة التى عُقدت في القاهرة حول أزمة الخليج الثانية ، وفي أجهزة الاعلام خاصة الصحفية منها ، مما أتاح مناخا عاما يتسم " بالصحيحة " و " التحضر " والابتعاد عن المهاترات والاتهامات الجزائية في أساليب واتجاهات النقاش حول السياسة المصرية تجاه الأزمة .

هذه القوى المعارضة المذكورة للتحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية ، تدرك بعمق الجدلية والتناقضات الشديدة التى تنطوى عليها تلك الأزمة بالنسبة للمعالم الآلية المباشرة للمجتمع المصرى ، ومن ثم تخلسو مواقف تلك القوى المعارضة من القطع أو الحسم أو التصور الحركى المحدد أو النظرة العلمية القابلة للتطبيق الواقعى ، لما يجب أو ينبغي أن يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الأزمة .

• المستجد أو المتغير الخامس ، وربما كان أكثر أهمية من سابقه ، فيتولد من خطورة ما تشله أزمة الخليج الثانية بالنسبة للمصلحة القومية العليا لمصر .

أن أزمة الخليج الثانية ، رغم طبيعتها الاقليمية الخليجية الصرفة ، إلا أنها أول أزمة عربية تقع في منطقة متاخمة للأراضي المصرية وتكون آثارها شديدة الخطورة ، وفي آن واحد ، وعلى كل من الأهداف الأمنية الوطنية العليا للدولة المصرية ، وعلى المصالح الحياتية اليومية المباشرة للمجتمع المصري ، ولأول مرة تأخذ أزمة عربية أهمية موضع التهديد الحال الفوري لمصر بنفس الدرجة والحدة التي يستشعرها الضمير الجماعي المصري تجاه أزمات جنوب وادي النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعي الرئيسي لحياة الانسان المصري .

فعلى صعيد الأمن القومي المصري ، أدى الغزو العراقي لأراضي الكويت بالمدى التدميري الهائل الذي بلغت الترسالة العراقية ، فضلا عن الهدف المباشر للغزو ذاته (الغاء دولة قائمة بأكملها) الى بروز مفهوم سياسي استراتيجي جديد يرتبط برباط وثيق ما بين الأمن الخليجي والأمن القومي المصري .

ونذكر في هذا الصدد أن المسلك المصري ازاء الحرب العراقية / الايرانية لم يتعد في العامين الأخيرين منسجما لحسب ، الدعم السياسي غير المباشر للطرف العراقي ، ومبيعات السلاح ، وتوفير الخبرة الفنية العسكرية المصرية دون مظاهر التدخل الصريح أو التحرك الايجابي المعلن على أى مستوى من مستويات الصراع الايراني / العراقي وذلك لأن العقل السياسي المصري لم ير في التهديد الايراني للخليج آنذاك امتدادات محتملة أو أبعاد واسعة يمكن أن تصل الى النيل من الأمن القومي المصري ذاته أو المساس بالسلام الاقليمي .

عكس الحال تماما في أزمة الخليج الثانية ، حيث أن من المنظور الجيوستراتيجي ، يتاخم الاقليم العراقي ، أراضي الأردن التي تلتقي بالأراضي المصرية في نقطة تماس شديدة الأهمية والخطورة هي ميناء العقبة الأردني ومسح واقف التفهم الأردني المعلن رسميا لدواعي ومبررات الغزو العراقي للكويت ، يمكن للمرء أن يصل الى استخلاص حقيقة الخطر الداهم المتمثل في التطورات المحتملة بل المرجحة للدرجة العراقية التوسعية الاقليمية على الأمن القومي المصري هذا بالإضافة الى التهديد العراقي المباشر لأراضي السعودية وبالتالي للبحر الأحمر خاصة مع ظروف التفهم اليميني لدوافع العنف العراقي السافر .

وعلى الصعيد الاقتصادي المجتمعي المصري ، تبدو خصوصية أزمة الخليج الثانية فهي بمثابة سلاح ذو حدين ، الحد الأول يتركز في الآثار السلبية الشديدة الناجمة من الغزو العراقي للكويت على مصادر ثلاثة رئيسية للدخل القومي المصري : أولها إيرادات قناة السويس ، وثانيها الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية ، وثالثها التحويلات المالية للعاملين المصريين في الخليج ، كذلك أضرت ضرراً شديداً سوق العمالة المصرية بعودة نحو نصف مليون مصري من الكويت والعراق الى البلاد مما يفاقم من أزمة البطالة القائمة .

أما الحد الثاني للسلاح فيتمثل في الدفعة الانمائية المتوقعة لقطاعات الانتاج المختلفة ، خاصة البترولية والزراعية والانشائية في هيكل الاقتصاد المصري نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية بعد غزو العراق للكويت وتحول جانب من الاستثمار الخليجي الى مصر ، يضاف الى ذلك التعويضات المالية المقررة من جانب الجماعة الأوروبية واليابان الى الدول المتضررة من عواقب الغزو وعلى رأسها مصر ، ولذا في هذا المجال الغاء أصول ولوائد الديون العسكرية المستحقة

للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعوة واشنطن العواصم الغربية الدائنة لمصر ، جميعها الى أن تحذروا حذورها في
مار في وقت لاحق وشيك ، فضلا عن التقدم في مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي .

واجهت مصر الدولة والمجتمع يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ موقفا عربيا فجائيا غاية في الحدة وفي التعقيد ، ولذا
تعدلت فيما بينها من حيث الكشافة في الاستخدام ، كافة أدوات التعامل الدولي المتعارف على مشروعيتها في
الحركة السياسية الخارجية لمصر ازاء أزمة الخليج الثانية . .

عقود

عديس

في مناس

- الس

لشبهات

سو مجا

سودان

ان العلا

محيح

مجلس ق

التس

من جه

روع م

الفصل الرابع

الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

عام :-

واجهت الأمة العربية العديد من الأزمات والمصاعب والتحديات على مدى تاريخها ، وتطور دولها ، وكانت تلجأ عادة لحلها سواء بالتنسيق الثنائي ، أو بتدخل أطراف أخرى فاعلة للتوفيق بينها أو من خلال الجامعة العربية ، وكانت غالبا ما تخرج منها وقد التأمت جراحها بعد فترة علاج طالت أو قصرت ، ولكنه لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٥٤ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية (وحتى ذلك الوقت) أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها ، على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية واحتلتها ، بل ابتلعها تماما ، فمن منذ البداية هنا أمام قضية عربية غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقليمي والعربي ، ونواجه أزمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ، ولم تكن في حساب أحد على النحو الذي صارت عليه .

وقد أبرزت مشكلة الخليج مدى الاختلاف والتشقق العربي ، وكذا عجز هذا النظام على حل قضاياها ، فبينما توجهت بعض الدول الى جانب الحق والشرعية الدولية متمثلة في رفض الغزو العراقي للكويت ، وضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية ، نجد ان دولاً أخرى أظهرت ميلا وتعاطفا مع الجانب العراقي ، في حين لاذت دولاً أخرى بالصمت .

كالت مقادير العالم العربي ان يدخل الى أزمة من أصعب أزماته واعنفها (١) .

لعل إلقاء الضوء على الموقف والدور السياسي العربي من الأزمة يترجم الأوضاع والمناخ السائد في هذا الوقت ، وسوف نعرض مواقف الدول المعنية بالأزمة سواء العربية منها أو الإسلامية أو دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة .

: موقف ودور دول المواجهة

دور المملكة السعودية و الدول الخليجية :

يبرز دور المملكة العربية السعودية على مسرح الأحداث ، باعتبارها دولة محورية في الأحداث ، فقد كانت منذ لبداية الطرف المباشر للأزمة ، ولقد وظفت المملكة كل قدراتها السياسية والدبلوماسية منذ البداية في اتجاه كافة لقوى لاستثمار القوى للدفاع عن أراضيها والخروج من المأزق الذي سببه الموقف الراهن ، وعزل العراق في ضيق محال ممكن ، ورأت ان العالم بقواه السياسية وقواته العسكرية الوافدة هو منطق القره الواقع على أراضيها ، وليس القوات الأمريكية وحدها التي سلط العراق الأضواء عليها وأخذ في اتهام المملكة بأنها فتحت الباب لعودة لاستعمار من جديد في المنطقة العربية ومن هنا كانت ارض المملكة العربية السعودية موقعا لحضور عالمي إلى جانب لحضور العربي مما عكس تجسيدا للتوحد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية، حيث كان الحسيم السعودي لتابع من فهم واسع للوضع الانتقالي الدولي والذي بدأ يتحول من موقع العداء الأيديولوجي والقطعية السياسية الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي اثر انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح في إطار وفاق دولي يوزع التصاريف الأمريكية - السوفيتي ، الأمر الذي أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من

الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢ من ٩٧

خلال حرصها على وضع ما سمي بالانتقال نحو التوازن في خدمة ما اسماه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بمفردات لغة سياسية دقيقة بحسن خيار الحل لأزمة الخليج والذي لم يركز على إدانة الغزو فحسب ، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل في بناء نظام عربي جديد - ومن هنا - فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية :

- ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج عن النظام العربي المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة .
- ان العراق بإعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة انتهك مجدداً المواثيق والقوانين ، بعد انتهاك الأعراف ونكس الوعود معرضاً أمن المملكة العربية السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلام الداخلي .
- ان المملكة العربية السعودية ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها .
- أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها ، وأكدت ان هذا الإجراء هو ما أملت الظروف التي التعلها نظام الحكم في العراق وانه سيؤول بزواها وقد كان ذلك ليتم وتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولي جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتتفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير إرادة البلد المعنى ، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التي كان من الممكن ان تفجر حرباً ساخنة دولية أجمعت كل الدول على تجنبها وقوعها .
- انطلقت المملكة في تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المثابر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية في البحث عن قرار عربي باعتبار ان الحل العربي المقبول هو الذي يركز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية والذي ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التي يمثلها مؤتمر القمة العربي والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية .
- ان المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتي حرصت على بقاء تلك القوة والحفاظ عليها ليظل العراق قوياً يحمي الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومي العربي ، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربي .
- ان المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب - نحو شعب فلسطين والذي لم يكن وليد اليوم بل امتداد للامس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطيني إلى ان يكتب له النصر ، باعتبار ان القدس هي أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين .
- الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والامانية العاجلة للعديد من الدول التي تضررت من جراء العدوان العراقي ، إضافة إلى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فان المملكة رأت استمرار الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتي ودول أخرى ثبت ضررها .

إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمي طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة ،
حماية قوة العراق وحرية الكويت والتصالح مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته في إطار نظام عربي جديد لخدمة المواطن
وطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب في صياغته .

كما كان للاعلام السعودي دوره البارز سواء على المستوى الداخلي من خلال الصحافة المحلية لابرار القضية
الكويتية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الصحف كما حظيت القضية باهتمام بالغ من قبل الكتاب السعوديين
سواء اكان ذلك عن طريق الخبر او المقال او الشعر او الكاريكاتير كما ان الصحافة قد سعت بكافة طاقاتها
وامكانياتها لابرار قضية ابناء الشعب الكويتي الى جميع العالم .

اتاحت الصحف السعودية الفرصة امام الكتاب الكويتيين للدفاع عن قضيتهم مما كان لذلك الاثر الطيب في ابرار
شعب الكويت ووضعها في صورة واضحة امام الصحف الاجنبية والرأي العام العالمي .

استضافت بعض المؤسسات الصحفية بالمملكة بعض الصحف الكويتية ووضعت امامها كافة الامكانيات والجهود
يتطلبها حيث قامت مؤسسة عكاظ الصحفية استضافة صحيفة السياسة الكويتية ووفرت لها جميع الامكانيات من
مواصلات الصدور داخل المملكة كما اتاحت الشركة السعودية للابحاث والنشر الفرصة لصحيفة "الكويت" بمواصلات
ورها ايضا وقد كان لهذا الدور الذي قامت به المؤسسات الصحفية السعودية الاثر المتميز في ايصال صوت شعب
يت الى مختلف انحاء العالم بالاضافة الى السماح للصحف الكويتية بطباعتها وصدورها في المملكة ، مع شراء اكثر من
٣٠ ألف نسخة من الكتب التي صدرت عن احتلال الكويت او تفصح ممارسات النظام العراقي ، هذا وقد خصصت
اعادة السعودية لاذاعة الكويت منذ بداية الغزو العراقي قناة اذاعية قوتها ١٠٠ كيلوات .

ويمكن ادراك جوهر الدور السعودي^(٩٢) أن دول المجلس لم تتخذ قرار بحرب ولاسلام ولكنها اتخذت قرارا بعودة
الكويت سلما ما امكن السلم وحربا حين لا يبقى سوى الحرب .

الدور السياسي لباقي الدول الخليجية :-

كثفت القيادات الخليجية من تحركها مع بداية الأزمة وعلى الأصعدة المختلفة (سياسية / عسكرية / اقتصادية)
وذلك ارتباطا بمحجم التهديدات المحتملة باعتبار المنطقة مسرح الصراع المنتظر هذا فضلا عن قناعة هذه الدول
بمحدودية قدراتها الذاتية على مواجهة أي تهديدات عراقية ويمكن ابرار تلك التحركات على النحو التالي :

طلب الدعم العسكري من القوى الصديقة الاقليمية والدولية أعقبها وصول قوات امريكية وغربية وعربية
واسلامية الى معظم دول المنطقة (وصول قوات مغربية وسورية واسلامية - بنجلاديش وباكستان تمركزت جميعها
بالسعودية ودولة الامارات العربية) .

تكثيف الاتصالات والتنسيق في اطار مجلس التعاون الخليجي (لقاء قمة اجتماعات وزراء الدفاع والداخلية
والخارجية والاقتصاد) .

لتنسيق الدولي والاقليمي بهدف دعم الموقف الخليجي من الأزمة .

٩٢- الأزمة ملف وثائقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠

- من ناحية اخرى فقد حرصت القيادة الشرعية للكويت على استمرار حضورها على الساحات المختلفة حيث كثفت انشطتها الدبلوماسية واجراءات التنسيق السياسى مع القوى الاقليمية والدولية (جولات ولى العهد والسوزراء الكويتيين) هذا فضلا عن تزايد الشطة المقاومة الكويتية بالداخل والى بدأت مظاهرها منذ الايام الأولى (مشكلة من بعض عناصر الجيش ومتطوعين مدنيين يتخذين من الاراضى السعودية قواعد انطلاق / ولجأهم في تحقيق خسائر مادية وبشرية نسبية ضد القوات العراقية المحتلة) .
- ومع تطور الاحداث بالأزمة فقد شاركت تلك الدول (خاصة السعودية وقطر) بايجابية فى الاجراءات التى تم اتخاذها ضد العراق والاطراف المساندة لها (طرد رعايا الدول المساندة للعراق وإبعاد الفلسطينيين / إيقاف أى معونات خليجية لتلك الدول) .
- واستمرت دول الخليج فى سعيها لمواجهة الموقف موظفة كل قواها المتاحة فى اطار الجهود العربية والعالمية ، درءاً لأخطار الأزمة وبخفا عن مخرج كريم مناسب منها ، وأصبحت أحداث الأزمة العامة لا تنفصل عن أحداثها وأدوارها ، حيث أصبحت محور الحركة فى المنطقة ، وسوف نشير الى المعالم البارزة فى أدوار هذه الدول .
- دولة الامارات :-
- مع تطور الأحداث وبرز التهديد العراقى للامارات ، أعلنت دولة الامارات المتحدة موافقتها على استقبال قوات عسكرية من الدول العربية والصديقة ، وفى اطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، صرح وزير الدفاع الأمريكى فى اعقاب المباحثات التى اجراها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بان بلاده قررت ارسال قوات عسكرية الى دولة الامارات معربا عن سعادته بقبولها لهذه القوات فى اطار الوجود الدولى بمنطقة الخليج لردع أى عدوان قد تتعرض له الدول الخليجية .
- قامت الامارات باقامة جسر جوى للمساهمة فى نقل المصابين العائدين من الكويت والعراق .
- وفى اطار الدعم بالقوات المصرية لدولة الامارات العربية أكد الشيخ زايد بن سلطان ان ابتناء القوات المسلحة المصرية هم فى وطنهم الثانى مكرمين بين اخوانهم فى الامارات وقال لهم جاءوا للدفاع عن الحق والمبادئ ولكى يساندوا الحق فى مواجهة الباطل ، وقال الشيخ زايد اننا نتطلع الى مصر كقلعة مضيئة للأمة العربية ولها دورها الكبير والفعال والمخلص فى مواجهة التحديات واننا لعازمون على العمل المشترك معا ومع الاشقاء فى دول الخليج والدول العربية والصديقة لانهاء العدوان العراقى على الكويت واضاف انه متأكد من ان الكويت ستعود الى شعبها وان الشرعية ستعود لقيادة مسيرة الكويت .
- كما رفضت دولة الامارات العربية - ردا على الاقتراح المنسوب لجورباتشوف بشأن عقد قمة عربية لبحث أزمة الخليج والمبادرات التى ترددت حول الدعوة لعقد لقاء عربى لايجاد حل لأزمة الخليج وقال الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان أى حديث عن حل عربى . لابد أن ينبع من داخل الأمة العربية
- كما أبدت الامارات مبادرة الرئيس بوش باجراء حوار مع العراق على اساس جميع قرارات مجلس الامن الصادرة بشأن أزمة الخليج ووصفها بانها تعتبر فرصة اخيرة فى مضمار المساعى المبذولة لايجاد مخرج سلمى لأزمة الخليج يستند الى ارادة المجتمع الدولى .

دولة قطر :-

قررت قطر منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناء على طلبها وتحقيقاً للاغراض التي يهدف اليها القرارات الخاصة بحل مشكلة الخليج .

كما اصدر الشيخ خليفة أمراً بتخصيص طائرتين من طائرات الاسطول المدني للمساهمة في نقل العائدين المصريين من الكويت والعراق .

واعلنت دولة قطر في بيان اصدرته وزارة الخارجية القطرية الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون ومالي .

دولة البحرين :-

اعرب الشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أن دولة البحرين عن بالغ تقديره للموقف المصري المناصر للحق والمبدأ الرافض للعدوان العراقي على الكويت وذلك خلال استقباله للسفير المصري في المنامة ، وان يامل ان تمر أزمة الخليج سريعاً بتحقيق الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية

وبعد لقاء السيد طارق المؤيد وزير الاعلام البحريني بالرئيس مبارك ، أكد ان بلاده ودول الخليج بصفة عامة تعتر بمواقف الرئيس مبارك المشرفة تجاه القضية الاساسية التي قمنا في الوقت الحاضر والقضايا العربية بصفة عامة واشتار الى ان موقف مصر الصادر منحاز الى الحق في هذه القضية ووصفة بأنه موقف يستحق التقدير من كل العالم ومن ابناء الخليج بصفة خاصة .

سلطنة عُمان :-

أعلنت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية الالتزام بقرارات مجلس الامن خاصة قرارات الحظر الاقتصادي على العراق وأوضحت ان وجود القوات العربية والشقيقة في السعودية هو لضمان الاستقرار في المنطقة .

أكد السلطان قابوس في تصريحات نشرتها صحيفة "أي. بي. سي" الاسبانية ان العرب بدأوا يفقدون الامل في حل سلمي لأزمة الخليج ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكري هو الممكن وشدد على انه اذا لم ينسحب العراق من الكويت فانه سيكون من الصعب ايجاد حل سلمي للراع واعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على بغداد لم تنجح .

كما رحبت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بحملة الرئيس الجزائري حيث اعتبرها هامة جداً في هذه الظروف الدقيقة البالغة الحساسية وهي تدعو الى التفاؤل بشأن الأزمة ودعت الى دعم الجهد الجزائري في اتجاه حل سلمي للأزمة حيث دعت جميع الدول العربية لدعم هذه الجهود .

الدور السياسي للجمهورية العربية السورية :-

كانت العلاقات السورية - العراقية متوترة ، تحكمها خلافات عميقة بين فرعي حزب البعث ، وقد زادت حدة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا المؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، لذلك كان من هي أن تنحاز سوريا إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر في موقفها من الغزو العراقي ، إلا أن ذلك لم يكن السهل اذا وضعنا في الاعتبار موقف الشارع السياسي في سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكية

باعتبارها الحليف الرئيسي لإسرائيل ، لذلك فقد تقدمت سوريا في موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفي قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها ، وقد حاولت موازنة موقفها هذا إرضاء للرأي العام داخلها على الأقل حيث حددت في خطابها للرأي العام الداخلي عدة اعتبارات^(٩٣) أولها التأكيد على أن إسرائيل هي العدو الأساسي وأنها إذا هاجمت العراق فستحاز سوريا إلى جانب العراق .

وثانيها - انتقاد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أسلحة ومعدات عسكرية إضافية ؛ وثالثها - التصريح بأن القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ، وأنها سوف لا تشارك في أي عملية هجومية ضد العراق .

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقي للكويت والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . . . وقد حدد وزير الخارجية سوريا موقفها خلال حديث في اجتماع عقدته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا بتاريخ ١١ نوفمبر ٩٠ تضمن الآتي :

- أن صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويت ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيرا إلى أن ضم الكويت بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدواني والتوسعي ضد الشعب الفلسطيني .
- أن أي حل للآزمة في الخليج لا بد وأن يتضمن انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها .
- أن سوريا أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيرا إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومي دفاعا عن الأشقاء في الخليج .

• هذا وقد جاهدت الحكومة السورية في شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التي نجمت عن غزو العراق للكويت كى لا تقع الكارثة المدمرة التي انتهت إليها ، إلا أن النظام العراقي لم يستجب إلى أي نداء واستمر في سياسته المغامرة التي أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت بإشعاله حربا في الخليج بلا هدف القضية وانتهاء بفزوه للكويت وماتج عنها .

• منذ بداية حرب تحرير الكويت لم تغفل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستوجبه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واجتواء الجرح العميق الذي أصاب الأمن العربي من جراء الحدث المتمثل في اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى ، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المخاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة في تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السوري - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي .

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقا لما صدر في تصريح لوزير الدفاع السوري لصحيفة النمر الأحمر السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه :

- انه ينبغي بعد الحرب في الخليج عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتي والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة .

منه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة
وخداع ووهم كاذب .

دول الخليج فقط هي التي يجب أن تشكل النظام الأمني في المنطقة بعد انتهاء الحرب .

موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تتبع من دول المنطقة وليس من خارجها

شاركت سوريا ممثلة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في
البرابر ٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة
السياسية والاقتصادية وسعيهم لابعاث روح جديدة بين الدول العربية - وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى
إعلان للتنسيق والتعاون بين الدول العربية والذي انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦ مارس ١٩٩١ م .

مكن القول أن سوريا حرصت على أداء دورا متميزا خلال الأزمة الى جانب الشرعية والاجماع الدولي وذلك
طار عدة اعتبارات هي :

راع التقليدي بين جناحي حزب البعث وبغداد والممتد لاكثر من ٢٠ عاما والحرص السوري على المشاركة في
رئيس صدام حسين عن المسوح السياسي والاقليمي

بـ السورية في تطبيع علاقاتها مع قوى الغرب خاصة في ظل التوافق الدولي والذي اضعف من الدور السوفيتي
ليف لسوريا (ما كان يمثل كمصدر رئيسي للدعم السياسي والعسكري) .
العلاقات مع الدول الخليجية ولاهداف التصادية .

ت ابرز مظاهر الموقف السوري في الأزمة هو الاستجابة الفورية للدعوة السعودية بمشاركة تشكيلات رئيسية
سورية الى جانب القوات المتعددة داخل السعودية حيث تم دفع فرقة مدرعة ووحدات من القوات الخاصة
رية مع رفع درجة الاستعداد لقواتها تحسبا من أى تطورات في الموقف .

كت سوريا في اجراءات الحظر السياسي والاقتصادي على النظام العراقي مع دعم جهودها لضمان استمرار
الايروبي للمشاركة في أعمال الحظر (رغم عودة العلاقات الإيرانية العراقية)

فظ أن الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إيران وكانت اول زيارة للأسد منذ قيام الثورة الإيرانية وتركزت
تات حول أزمة الخليج وأكد محمد سليمان وزير الاعلام السوري ان سوريا ستلبي أى طلب من السعودية
ل فريق من القوات السورية وأوضح في تصريح لصحيفة " لوموند الفرنسية " ان أى حل لأزمة الخليج لا يمكن
ج عن اطار القرارات العربية والدولية هذا الخصوص ، وقد صدر في بيان مشترك ، عن القيادة السورية
التي ، أكد فيه الجانبان السوري والإيراني عدم قبول بلديهما لأى تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية
الخليج واعربا عن اقتناعهما بان أى مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب ان ينتهي على اساس الانسحاب
وغير المشروط من الكويت لتجنب المنطقة شبح الصراعات والحروب .

حرصت سوريا أن لا ينعكس موقفها على العلاقات بين البلدين وفي هذا الاطار وجه الرئيس السوري حافظ
نداء الى الرئيس العراقي طالبه فيه بالانسحاب من الكويت وتجاوز الخلافات العراقية السورية مؤكدا انه اذا
ب العراق من الكويت فان سوريا ستقاتل الى جسائه في حالة تعرضه لعدوان بعد الانسحاب

وصرح فاروق الشرع وزير الخارجية لوكالة "رويتر" بان سوريا لن تقبل أى تدخل اسرائيلى فى أزمة الخليج وسوف تقف بجانب العرب اذا ما هاجتهم اسرائيل^(٩٤).

ثانيا : الدور السياسى للاطراف العربية المساندة للعراق :

- فى اعقاب توقف حرب الخليج بين العراق وإيران بدأت القيادة العراقية التحرك السياسى والدبلوماسى النشط تجاه بعض الدول والقوى الاقليمية وخاصة العربية فضلا عن الافريقية والى تمثل من منظوره المستقبلى محاور هامة الخدمة اهدافه ومصالحه وتوجيهاته الاستراتيجية مستغلا فى ذلك امكانياته الاقتصادية (خاصة البترولية) فضلا عن بعض مجالات التعاون والدعم العسكرى وفى اطار الحرص على ربط المصالح والاهداف ببعض الدول .
- وارتباطا بما سبق فلقد ساهم هذا التحرك العراقى فى التأثير على شكل وطبيعة ردود فعل بعض الدول العربية لصالح موقفه الراهن حيث اسفرت أزمة الخليج عن انشقات حادة فى الجسد السياسى للتجمع العربى ولقد جسد هذا الانقسام نتائج مؤتمر القمة العربى بالطاهرة حيث اتخذت كل من الاردن وفلسطين والسودان واليمن ودول المغرب العربى موقفا لا يتفق وموقف الاغلبية النسبية التى صوتت لصالح قرار ادانة الغزو العراقى للكويت وضرورة عودة السيادة الشرعية الكويتية متذرعين بدعاوى ثانوية لا تتعلق بلب وجوهر القضية (المطالبة بخروج القوات الاجنبية) وهو امر يتطلب تناول مواقف هذه الدول ودرجة فعاليتها فى ادارة تلك الأزمة خاصة فى ظل الموقف السائد وتطوره .

● الدور السياسى للمملكة الأردنية الهاشمية :-

- اتسم الموقف الأردنى فى حرب الخليج بالتجزؤ الواضح إلى جانب العراق وارتكز هذا الموقف على مبدئين أساسيين - أولهما - أن الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط -وثانيها- هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما .
- وفى ١٧ يناير ٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمى الأردنى جاء فيه " أن الأردن قيادة وحكومة وشعبا تستنكر احداث الاعتداء فى الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائما المسارع إلى نجدد أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وان الأردن سيحمل كل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ .
- وقد تبنى الأردن أفكارا ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بالسحاب العراق من الكويت وخروج قوات الائتلاف الدولى من المنطقة واحلال قوات إسلامية بدلا منها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى .
- هذا إلى جانب استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق ، وقد دافع الأردن عن موقفه والانتقادات التى وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الأردنية فى استيراد الطاقة من العراق ، وان الأردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل .

^(٩٤) التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩١ ، [صدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة

وعلى ضوء ماسبق يمكن القول أن السياسة الأردنية في معالجتها لازمة الخليج من المنظور الأردني الذي سمي إلى إرضاء كافة الأطراف ، مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها ، فلم ترض دول الخليج عن موقفه لما افقده دعمها المالي المتصل له والدول العربية تشككت في نواياه .

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر للنظام العراقي لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثير فاعلية الحصار الاقتصادي عليه إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التي عانت وتعانى من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥ ٪ من إجمالي تلك الصادرات ، بينما تستورد بغداد ٧٠ ٪ من مجمل الصناعة الأردنية .

- ساند الأردن الموقف العراقي منذ بداية الأزمة فضلاً عن ما يتردد عن دور اردني ومعرفة مسبقة لمخططات الغزو العسكري للكويت وذلك ارتباطاً بمجموعة من الاعتبارات التي تحكم حركة الدور الاردني في هذا المجال أبرزها
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي المتميز للأردن خلال الفترة السابقة للأزمة .
- القدرة العسكرية العراقية كعامل ردع رئيسي في حسابات مواجهة التهديدات الإسرائيلية للأردن .
- التواجد الفلسطيني داخل الأردن (٦٠ ٪) من السكان والمعروف بمساندته للعراق وحرص القيادة الاردنية على عدم اتخاذ مواقف مخالفة .

- مشاركة الاتجاه الاسلامي في الحكم (٣٥ ٪ من أعضاء البرلمان) .
- ورغم محاولات القيادة الاردنية المتكررة للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لها لدورها في الأزمة إلا ان الاجراءات والخطوات الفعلية لتلك القيادة تعبر عن المساندة للموقف العراقي حيث جاءت أبرز مظاهرها على النحو التالي^(١٥) :-

- استمرار دور الأردن كمصدر رئيسي لوصول الامدادات العراقية التي تندرج في تخطي اجراءات الحظر .
- تبني مواقف العراق من الأزمة (ربط أزمة الخليج بباقي القضايا الاقليمية الاخرى - الحقوق التاريخية للعراق في الاراضي الكويتية - ١٠٠٠) .
- ما قتلته العاصمة عمان كمركز رئيسي لتجميع وتعبئة الاتجاهات الشعبية والحزبية المساندة للعراق (مؤتمر نصرة العراق الذي عُقد في عمان) .
- محاولات الوساطة للقيادة الاردنية بين العراق والقوى الدولية المختلفة (زيارات الملك حسين للعواصم الاوربية) رغم محدودية النتائج .
- من ناحية اخرى فان الأردن من الدول التي تضررت اقتصاديا من قرارات الحظر المفروض حالياً على العراق (ميناء العقبة كمنفذ رئيسي للصادرات والواردات العراقية / امدادات بترولية عراقية للأردن / عمالة / ١٠٠٠) وان بدلت جهود دولية للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الاردني ولهدف سياسي كمحاوله لتخفيف الضغوط العراقية عليها .

^(١٥) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية للهيئة للأبحاث - القاهرة

- ولقد ارتبطت طبيعة النشاط العسكري الاردني خلال الازمة بعوامل واعتبارات يعد ابرزها تواضع حجم القسوة المسلحة الاردنية مقارنة بدول الجوار الامر الذي ادى الى اقتصر هذا النشاط على تأمين جبهتها مع اسرائيل وتأمين النظام من الداخل (اعادة تمركز محدودة لتشكيلاتها الرئيسية وفي اطار اجراءات الدفاع) .
- ولعل ما اعترف به الملك حسين في حديثه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ الذي أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز الامريكية بان صدام حسين ابلغه ان قرار الاستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط قد اتخذ في يوليو ١٩٩٠ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكريا وسوف تحاول حماية "المشيمة" بقوة السلاح ولكن سيكون في وضع افضل اذا اضطر الى الانسحاب من الكويت .
- وصرح الملك حسين في حديثه بمابلي :-
- ان الرئيس صدام حسين وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تنتقله الجامعة العربية والكوسوفاداة الجامعة قضت على الاتفاق .
- ان العامل الاردني كشف النقاب عن انه في الثاني من اغسطس الماضي امهله الرئيس الامريكي ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين بسحب قواته من الكويت .
- ان الملك حسين لم يعرف بعد السبب الذي ادى الى تقويض مبادرته وانه فجأة انهار كل شيء .
- انه اذا اندلعت الحرب لم يرجع ذلك جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء العربيين الآخرين في وقت مناسب على اشارات صدام بأنه مستعد للانسحاب من معظم الكويت .
- انه يعتقد انه مازال من الممكن التوصل الى حل سلمي لأزمة الخليج اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها التسرع مستعدين لحل وسط .
- ان محادثاته مع صدام اقنعه بان العراقيين سيقاتلون اذا اخفقت الدبلوماسية وان الحرب ستكون بمثابة كارثة للمندة كلها وللعرب .
- ان صدام حسين صديق وانه ظاهرة جديدة في عالم السياسة العربية .
- وعلى جانب آخر وفي اطار موقف الأردن خلال الازمة تجاه مصر سحب رئيس وزراء الاردن "نصر بدران" موافقة على استخدام مصر لمطار عسكري على بعد ٢٠ كم فقط من منطقة الرويشد وذلك بعد يوم واحد من موافقة على استخدام المطار واصر على ان ينقل المصريين بالانوبيسات فقط حتى العقبة وهي مسافة ٧٣ كم والطريق وعمر وشاق وتستغرق الرحلة ١٢ ساعة اذا كان المرور مباشرا ولكن الاردن اقام ٥ مراكز لتجميع المصريين .
- وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية تجاه موقف الأردن ، طرح العامل الاردني مشروعا سلميا لحل أزمة الخليج ويقوم المشروع الذي جاء في رسالة وجّهها الملك حسين الى الشعب الامريكي والكونجرس على ثلاث نقاط :
 - ١- حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائي بينهما .
 - ٢- حل النزاع الخاص بالكويت والعراق الذي له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بايجاد حل لمشاكل قبلي احتلال اسرائيل للأراضي العربية .
 - ٣- حظر التشار كل اسلحة الدمار النووية والكيميائية .

كما أكد الملك حسين في خطاب العرض على ما يلي :-

● ان تباعد المواقف العربية بشأن أزمة الخليج لا يمكن ان يكون سببا للقطعة او الغداء مع أي مسيرين اشتقاء الاردن ممن يتنافون معا في النظرة او الموقف ولا يتفقون معه في اسباب الأزمة وسبل معالجتها .

● ان الأردن لا يمكن لأشجاره العرب سوى الحية والخير ويثق في كل ما يحدث لن ينسحب مسئوليتهم نحوه وليسوا اعداء في فلسطين المحتلة لان الأردن هو الواجهة الصاعدة في مواجهة التحديات التوسعية تستهدفهم كما تستهدفه .

● ان الدلائل أزمة الخليج وتطوراتها وضعت العرب جميعا امام معضلة صعبة وان هذه التطورات، ما كسبنا من نجاح او ان اليهود العربية لتسوية الخلافات بين الاشقاء العراقيين والكويتيين نجحت مشيرا الى ان هسائه اليهود الصاعدة بتدابير الموافقة وما تواجهه الآن من حشد عسكري اجنبي كبير على الارض العربية .

● ان مساعي الأردن التي بدأت قبل الثاني من أغسطس لم توقف ولم يمنعها خروج أزمة الخليج مسرعا داخل الاسرة العربية الى الساحة الدولية من متابعة الجهود والعمل للوصول الى تسوية سياسية تيسر الأزمة الى اطارها العربي وتضمن للدوائين مصالحهما وحقوقهما .

● وأكد الملك حسين انه لا يؤيد ضم الاراضي بالقوة وانه يعترف بالكويت وحكومتها الشرعية ونفسى ان يكون قد علم بالهزو قبل وقوعه ودعا الأمريكيين الى مساندة إيجاد حل تفاوضي للأزمة .

● وارتباطا بما سبق فان طبيعة الدور الاردني في الأزمة يتبلور في الآتي :-

● وصول محاولات الوساطة من جانب القيادة الأردنية بين العراق والقوى الدولية الى مرحلة التجميد .

● ان الأردن ورغم ما يشهده كاحد المتألم الرئيسي لمقاومة الحصار الاقتصادي للعراق الا انها ظلت جهودها ليست ذات فاعلية استراتيجية لصالح الموقف العراقي بشكل تام .

● استمرار التحسب الاردني من ردود الفعل الاسرائيلية خاصة في ظل الموقف الاردني شبه المساند للموقف العراقي منذ بداية الأزمة .

● الدور السياسي للجمهورية اليمنية :-

● جاء الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج ارتباطا بعدد من العوامل والمصالح والاهداف اليمنية - العراقية المشتركة تبلورت في مجملها نحو الآتي :-

● توافق الموقف العراقي واليمني في مجال الخلافات التقليدية مع باقي الدول الخليجية خاصة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الاطماع اليمنية في الثروات البترولية لمناطق الخلاف الحدودية مع السعودية) .

● الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي لليمن (دعم مادي/ اسلحة ومعدات وذخائر/ ...) .

● عضوية كلا الجانبين في مجلس التعاون العربي .

● انواء كلا الجانبين مجموعات من العناصر الفلسطينية .

● التداخل العسكري العراقي داخل صفوف القوات المسلحة اليمنية (حوالي ١٤٠ مستشار في مختلف التخصصات) .

● الاهداف والطموحات التقليدية التي تسعى القيادة اليمنية لتحقيقها وذلك من خلال اظهار تجاوزها مع مظاهر التعبير الشعبي داخل اليمن والمؤيدة للموقف العراقي .

- تميز اليمن بموقع جغرافي استراتيجي بمنطقة باب المندب فضلا عن حدوده المشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقدير أهمية هذا العامل من وجهة النظر العراقية .
- ولقد اتخذت القيادة اليمنية منذ المراحل الأولى للأزمة موقفا التمسح بالمسألة والتأييد للعراق جماعات أبرز ملامحه على النحو التالي :
- رفض (أو الامتناع عن التصويت) على القرارات التي تدين عملية الغزو العراقي لدولة الكويت (مجلس الامم / جامعة الدول العربية) .
- عدم التقيد بتنفيذ الحظر الاقتصادي المفروض على العراق (السماح باستقبال السفن التي تحمل مواد غذائية وطبية وإعادة شحنها جوا للعراق) .
- مظاهرات تأييد على المستويات الشعبية المختلفة لموقف الرئيس العراقي من الخليج .
- جهود واتصالات دولية للتخفيف من اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق (زيارة لمستولين يمينيين للعديد من الدول) حملة اعلامية مكثفة ضد التواجد الاجنبي في المنطقة كذا التهديد بموقف الدول الرافضة للغزو العراقي لدولة الكويت .
- ومع تطور الاحداث وتزايد الضغوط والانتقادات الدولية والاقليمية على القيادة اليمنية لموقفها المساند للعراق بدأت رلى اطار المناورات السياسية باجراء تعديلات في موقفها للتأكيد على مساهمتها للاجماع السدولي والاقليمي وعلى اداة الغزو العراقي والالتزام بقرارات الحظر الاقتصادي واخيرا التصويت الى فرض الحظر الجوي داخل مجلس الأمن .
- ومن ناحية أخرى فانه جدير بالذكر ان قرار السعودية الذي ترتب عليه الغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والاقامة بالسعودية سيصيب اليمن بأضرار اقتصادية ، ويبلغ عدد اليمنيين العاملين بالسعودية حوالي ٢ مليون شخص يشكلون حوالي ٢٠ ٪ من سكان اليمن ، وانهم من التجار الصغار والنشيطين في سوق الذهب بالسعودية ، كما كانوا يتمتعون بحق التجارة الحرة عبر الحدود داخل السعودية .
- ويمكن ادراك الموقف اليمني في الأزمة من خلال ما أدلى الرئيس اليمني على عبد الله صالح بحديث مجلة " ديرشبيجل الألمانية حيث تعرض فيه لموقف اليمن من أزمة الخليج كالتالي :-
- ان اليمن يسعى الى منع قيام الحرب في الخليج ولهذا صوت بالمعارضة ضد قرار مجلس الأمن الأخير الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم ينسحب حتى ١٥ يناير ١٩٩١ .
- انه كان من الممكن تجنب أزمة الخليج لو قدمت دول الخليج مبلغ ١٠ مليار دولار لتعويض العراق عن خسائره البترولية .
- ان أزمة الخليج لا ترتبط بالقانون الدولي أو بالأخلاق بل بالمصالح واله يتساءل عن غياب القانون الدولي والأخلاق بصدد مشكلة الشعب الفلسطيني وان المصالح المتمثلة في بترول الخليج هي السبب في ظهور هذا التضامن الدولي في مواجهة العراق .
- ان اليمن كان يمكنه ان يلعب دورا أكبر في الأزمة لو كان الموضوع عُوج في اطار عربي .
- ان اليمن يحذر من فشل جهود السلام وأثارها السلبية على الجميع فلا يكون منتصر في أي حرب قادمة .

كما أعلن الرئيس اليميني انه اجري اتصالات هاتفيين مع كل من الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، واعلن عن مبادرة سلام يمنية تشمل النقاط الست التالية :-

• السحاب القوات العراقية من الكويت .

• حلول قوات عربية ودولية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق والكويت تحت اشراف جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

• السحاب القوات الأجنبية من المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدأ الانسحاب من الكويت .

• التزام مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته بشأن العراق العربي / الاسرائيلي من خلال التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

• تعهد الدول التي لها قوات بمنطقة الخليج والجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق .

• انتهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمجرد قبول أطراف النزاع لهذه المقترحات .

دور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية :

عازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقي ، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك وولف كثيرا من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق كما اتسمت مواقف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الاتساق تجاه أزمة الخليج ، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني من أكثر المواقف الخيرة على الساحة العربية فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تتسم بالمناخ الداعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى الحيازة لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذي تفقه المنظمة من إسرائيل والقائم أساسا على رفض الاستيلاء على الأرض بقوة .

لتساؤل : كيف يتبنى الزعيم الفلسطيني بتشريد الشعب الكويتي ، وهو يبكي على تشريد إسرائيل لشعبة ؟
عم الزعيم الفلسطيني الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقي إذ قال في رسالة له للرئيس صدام حسين اثر أخى الفارس العربي صدام حسين - حفظه الله - أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من معارك العرب والمسلمين ، دفاعا عن العراق ، ودفاعا عن الأمة العربية والإسلامية ، وشعوب العالم الثالث، ضد ثورة الامريكية التي تريد أن تفرضها على العالم اجمع ، لتوجه إلى الله العلي القدير أن يؤيدكم بنصره ، ويثبت لدا الجيش المجاهد البطل جيش العراق ، جيش الأمة العربية والإسلامية " .

ت خلفية العلاقات الفلسطينية - العراقية بعدا كبيرا في التأثير على الموقف الفلسطيني والذي جاء مزيدا سائلا للموقف العراقي حيث :

تحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى بعلاقات قوية بالقيادة العراقية

تحرص العراق على ابواء بعض المجموعات من العناصر الفلسطينية المتطرفة .

مواصلة العراق في التمويل المادي والدعم المعنوي لمعظم القطاعات الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة .

قناعة القيادات الفلسطينية بما تمثله القوى العسكرية العراقية من تهديد وردع لإسرائيل

سمات الموقف الفلسطيني خلال الفترة السابقة لعملية الغزو العراقي للكويت والتي تمثلت في حالة من الاحباط

الفلسطيني تجاه امكانية احراز تقدم في مجال القضية الفلسطينية ارتباطا ببعض العوامل منها :-

• الرأي العام الفلسطيني المضاد للولايات المتحدة خاصة في أعقاب قيامها بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت .

• انخفاض درجة فاعلية أعمال الانتفاضة في الأراضي المحتلة .

• تصريحات الرئيس العراقي السابقة لعدلية الفوز والتي عادت ليها بقصص اسرائيل بالاسلحة الكيميائية الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون نوعاً من الدعم والمساندة للقضية في وقت تخلت فيه الأطراف العربية الأخرى من القضية (مستن وجهة النظر الفلسطينية) .

• حاجة المنظمة لاستمرار الدعم العراقي (الاقتصادي / العسكري) .

• ومنذ تشجر الأزمة جاءت أبرز ملامح الموقف الفلسطيني على النحو التالي :

• تأييد الموقف العراقي والاعتراض على قرار القمة العربية الطارئة بإدانة الفزو العراقي لدولة الكويت

• شن حملة إعلامية معنادة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتواجهات الأجنبية بدول الخليج .

• تبني محاولة تشكيل جبهة عربية مؤيدة للعراق من خلال التنسيق مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموقف المتقارب مع الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة (تونس / الجزائر / موريتانيا / ..)

• دعم التحرك السياسي العراقي خارجياً والمهادف لاجتاد قدر من القناعة الإقليمية والدولية بالبررات والدوافع العراقية لاحتلال وضم الكويت (جولة الرئيس الفلسطيني ومعهوايه لمعظم رؤساء الدول الأفرقيةية وبعض الدول الأخرى) .

• عرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية والتي جاءت في جوهرها تطيق ومعظم الأطماع والإهتالب العراقية وعلى حساب السيادة والشرعية الكويتية .

هذا وقد قاد الزعيم الفلسطيني حملة قوية ، سفاها أن الحرب اذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع في إطار الحملة الكبرى التي صاحبت أحداث هدد الحرب رسبقها .

وقد سادت منظمة التحرير موقف رئيسها وحسنر بيان لها في ٢٠ يناير ١٩٩١ يقلل بشكل عام من نتسائج الدمايسات العسكرية للقوات الخليفة ضد العراق ويصف قيادات الائتلاف الدولي بالمبالغة والكذب في تقدير إعلان تساليج تلك العمليات ، ويحذر من الانسياق وراء التفاؤل ، لأن العراق لا زال يملك قوات جنوية وبرية وان معظمها "من وجهة نظر المنظمة لم يدخل المعركة بعد، وان العراق ينتظر ممركتة البرية التي ستحسم الموقف بتعاونها مع صواريخه وأوائسه الجوية لصالح العراق .

والى ذلك الموقف المؤيد تأييدا كاملا للعراق كان المجلس الثوري لحركة "فتح" الفصيل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أسرف في الوعود التي أعلن عرجيها أن ائتدق الواحد سيجمع الحركة مع العراق ، واعلنوا في بيان صدر في ٩ سبتمبر ٩٠ عن استنفار قوى الشعب الفلسطيني وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية وانتهى ضياء قري العادوان .

وعلى ضوء ما سبق - ما أسفرت عنه حروب الخليج من نتائج يتضح أن القيادة الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تقييم حقيقي وواقعي للموقف ، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام .

● ويمكن فهم أبعاد الموقف الفلسطيني على ضوء ما أعلنه مصدر إعلامي فلسطيني حيث نفى ان يكون ياسر عرفات قد ندد بالاجتياح العراقي للكويت في المقابلة التي تمت مع التلفزيون الهولندي يوم ٩٠/١٢/٩٢ واكد المصدر الاعلامي الفلسطيني في تصريح وزعته وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" في تونس مايلي :

● ان ما نشرته الصحف التونسية بهذا الشأن بعيدا كل البعد عن الحقيقة وان ما ركز عليه عرفات خلال هذه المقابلة هو تطبيق الشرعية الدولية في كل من أزمة الخليج والشرق الاوسط والقضية

● ان على اجهزة الاعلام التونسية توخي الدقة في نقل اخبارها .

● ان مشكلة التحرير الفلسطينية كانت منذ البداية وفي المؤتمرات العربية ترفض أى قرار يتعلق بالادانة وتصر على القرارات التي تؤكد على الحل السلمي العربي للأزمة الخليج تحت المظلة الدولي والذي يصون حقوق الجميع وكرامة الجميع ويحفظ الامن العربي .

● ودعا ياسر عرفات في حديث لراديو "لندن" الى عقد مؤتمر حول الخليج وكل مشاكل الشرق الاوسط واكد ان العراق لن يتسحب من الكويت اذا لم يبدأ الامريكيون محادثات مع بغداد وان الحوار مازال ممكنا ، وحول الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للعراق للانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ قال عرفات سيكون هناك موعدا اخر في موعد اخر .

● كما صرح ياسر عرفات لصحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية انه والرئيس العراقي لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت وارضح انه يسعى للحصول على التزام قوى مسن السدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامم لبحث القضية الفلسطينية كشرط لتسوية أزمة الخليج واكد ان بيان صدام في ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الذي ربط بين انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

الدور السياسي السوداني

جاء الموقف السوداني تجاه أزمة الخليج معبرا عن مدى نجاح العراق في تحقيق علاقات وثيقة بالقيادة السودانية حيث استغل ظروف المناخ السائد في السودان لتحقيق أهدافه الذاتية من خلال ما قدمه من دعم عسكري للقوات السودانية سكنها من الحفاظ على الأوضاع في الجنوب وعدم التمايل للموقف لصالح المتطرفين .

ارتبط التدخل السياسي للقيادة السودانية بمجموعة من الدوافع والاعتبارات سواء الداخلية أو الخارجية والسبق حرصت على ان تشكل في مجموعها محاولة لكسر حالة العزلة المفروضة عليها في ذلك الوقت أو كنوع من السرد على مواقف أطراف متعددة ذات مواقف سلبية تجاه ثورة الانقاذ وذلك من وجهة نظر القيادة السودانية .

الدوافع والاعتبارات التي ألزت في الدور السوداني في الأزمة :-

ت دوافع الدور السوداني المؤيد للعراق (تحت ستار الوساطة العربية لإنهاء الأزمة) مجالات متعددة منها مايتعلق ف السودان الداخلية وعلاقاته الخارجية وأخرى بدول الخليج العربية وثالثة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول ب بصفة عامة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

ما يتعلق بالسودان :

ير السودان بأزمات مزمنة تتزايد حدة مرور الوقت (وضع اقتصادي متدهور يُنذر بالانهيار داخلي - امكانيات عسكرية متواضعة لا توفر القدرة على تأمين الجبهاته الاستراتيجية شاهدة الشرق والغرب ضد أي عدائيات متوقعة ...

لشل في حل مشكلة الجنوب عن طريق العمل العسكري او المفاوضات) وعدم نجاح القيادة الحالية في احداث أى قدر من النجاح في أى منها مما اصبح الأمر يهدد استقرارها ومن ثم قدر ان اعتماده على العراق كمنفذ رئيسى لدعمه عسكريا قد يئمنه من انهاء الحرب في الجنوب لصالحه الأمر الذى يضمن على موقفه مزيدا مسن الاستقرار ويقلل من حجم الأنشطة المضادة له .

● سيطرة وتحكم قيادات الاتجاه الاسلامى على مسار القرار السودانى التى تسعى لخلق فجوة في العلاقات المصرية - السودانية في نفس الوقت الذى تستثمر فيه الأزمة للضغط على السعودية وباقي دول الخليج التى احجمت عن دعمها خوفا من تأثير تنامي التيار الاسلامى المتطرف على استقرارها

● تطور وتعدد مجالات الارتباط مع ليبيا وما يشكله ذلك من عامل ضغط على النظام في السودان لامداده باحتياجاته العسكرية والاقتصادية من ناحية وباعتبار ان الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الطرف المضاد للعراق في الأزمة وتتخذ موقفا مضادا للنظام الليبي من ناحية اخرى .

● رغبة القيادة السودانية في تحقيق كسب سياسى من خلال قيامها بدور وساطة لانهاء الأزمة وبما يمكنها من الخروج من عزلتها على المستوى الاقليمى خاصة وان السودان لم يشارك في أى من التجمعات العربية بالمنطقة رغم قناعتها بامتلاك مقومات التنمية التى تؤهلها لذلك .

● ما يتعلق بدول الخليج :-

● احجام دول الخليج عن استثمار رؤوس اموالها في اقامة مشروعات تنمى في السودان بما يمكنه من التغلب على مشكلته الاقتصادية نسبيا وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الداخلى .

● توقف السعودية عن امداد السودان بالشحنات البترولية التى كانت تقدمها للسودان مجانا أو بأسعار رمزية خسلا ل فترة حكم النمرى للمساهمة في برامج التنمية وعدم استئنافها وقت الأزمة .

● تحكم دول الخليج في حجم المعونات التى تقدمها للسودان بحيث تكون بالقدر الذى يجنبها لوم التقصير في توجيه حركة أموالها الضخمة تجاه المصلحة المشتركة مع الدول العربية .

● تأخر دول الخليج في تأييدها لثورة الانقاذ الوطنى فور حدوثها وبالتالي عدم تقديم دعم مؤثر لها الا بعد فترة يتساح خلالها تقييم القيادة الجديدة .

● ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية :

● العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٣ عندما جاهرت برفض القوالين الاسلامية وانهاء الائتلاف مع مؤيدى السودان مع التلويح بوقف المساعدات التى تقدمها للسودان والاتجاه لدعم " جارج " ضد الحكومة .

● التقدير السودانى بان الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وراء استمرار الحرب في الجنوب رغم المبادرات العديدة التى طرحتها لانهاء المشكلة .

● قناعة القيادة السودانية بان دوافع المواقف الأمريكية الحقيقية في مساندتها لدول المنطقة مبنية على تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية دون النظر لأى اعتبارات اخرى .

● الحملات الاعلامية الغربية المكثفة ضد النظام في السودان في محاولة لابرار انتهاكه لحقوق الانسان (اعتقالات ، اعدام - منع تنفيذ عمليات الاغاثة للجنوب) وازتباطا بالجهة الاسلامية الامر الذي أدى الى احجام عديد من الأطراف المألحة عن دعمه اقتصاديا وعسكريا .

● وفي ضوء نفى تهديد السودان للمصالح المصرية حرصت القيادات السودانية على اعلان مواقفها في مناسبات متعددة كالآتي : -

● صرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى السودانية حول العلاقات المصرية - السودانية اكد فيها حرص الخرطوم على تقوية اواصر الاخوة مع القاهرة وان العلاقات السودانية المصرية فوق الشبهات وان السودان ومنصر تحميها روابط الدين والتاريخ المشترك .

● كما شارك السودان منصر في اعياد المولد النبوى وخلال الاحتفال صرح العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة الانقاذ الوطنى في السودان لدى وصوله للقاهرة على رأس وفد لحضور الاحتفالات بان السودان لم يمثل عبر تاريخه أى تهديد لأمن مصر كما اكد ان بلاده ضد ضم العراق للكويت

● بالإضافة الى ذلك حرص الفريق عمر البشير أن يذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد برئاسته ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة كما اكد ان ما يحدث في مصر يؤثر في السودان والعكس صحيح وان أى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه وكان العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة قد قدم تقريراً لمجلس الوزراء عند زيارته لمصر .

ثالثاً : الدور السياسى لدول المغرب العربى :

تبت دول المغرب العربى مواقف متباعدة - تجسد في مجملها حالة الانقسام العربى تجاه الأزمة من ناحية وغياب التنسيق السياسى بين دول المغرب واختلاف توجهاتها السياسية من ناحية اخرى .

● الدور السياسى الليبى من أزمة الخليج :

● اتخذت ليبيا في تحركاتها وتداولها للأزمة خطأ شبه متوازي حيث حاولت ابراز توجهاتها الثورية القومية من جهة والعمل على تفادى سلبيات الماضى من جهة اخرى وفي نفس الوقت حاولت استثمار الأزمة لتحقيق نسوع من الحضور على المستوى العربى ولقد جاء الموقف الليبى مرتبطاً بعدد من العوامل والاعتبارات التى حكمت موقفه من الأزمة بشكل عام .

● الاعتبارات التى أثرت في الموقف الليبى من الأزمة :

● تأثر موقف ليبيا تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد من أهمها ما يلى :-

● الاهداف والطمسوحات التقليدية التى تسعى اليها القيادة الليبية ومحاولة استثمار الأزمة لتحقيقها (دور زعامى - تأكيد توجهات قومية) .

● سياسة الاعتدال التى تنتهجها ليبيا وحرصها على ما حققته هذه السياسة من ايجابيات حتى الان (تخفيف حصار العزلة اقليميا ودوليا) .

● العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وما يفرزه هذا العداء من تهديدات أمريكية متكررة تتجاوز قدرات ليبيا .

- ❶ تطور إيجابي في العلاقات الليبية / المصرية في ظل حرص ليبيا على هذا التطور وانعكاساته الإيجابية على الموقف الليبي سياسيا واقتصاديا وداخليا .
- ❷ غياب وقود التنسيق السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة عامة وتجاه الأزمة بصفة خاصة في ضوء التباين الواضح في مواقف دول المنطقة من الأزمة .
- ❸ تحسن ملموس في العلاقات الليبية / العراقية في إطار حرص كل منهما على تجاوز مرحلة القطيعة بينهما لتحقيق مصالح متبادلة كتحرك تكتيكي ومرحلي .
- ❹ هامش من الأمان النسبي نتيجة البعد الجغرافي عن مسرح الأزمة وهو ما يعكسه تواضع حجم التفاعل الشعبي مع الأزمة مقارنة بباقي دول المغرب العربي .
- ❺ ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الأزمة في ظل إجماع دولي ضد الغزو العراقي للكويت .
- ❻ انقسام ونباتين المواقف العربية من الأزمة بين مؤيد للسعودية ودول الخليج وبين مؤيد للعراق ومحاولة بعض الدول اظهار موقف متوازن .

- ❶ الملامح الرئيسية للتحرك الليبي تجاه الأزمة :-
- ❷ برز التحرك الليبي تجاه الأزمة منذ اندلاعها محاولة اتخاذ موقف متوازن تجاه الأطراف الرئيسية - تتنازعه في ذلك محاولة ابراز توجهات قومية وعداء تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أو العمل على تفسيادى سلبيات الماضي من ناحية أخرى (عزله عربية ودولية - تهديدات متكررة)
- ❸ ويمكن ايضاح ملامح التحرك الليبي من خلال الآتي :-
- ❹ تجاه العراق :
- ❺ مهاجمة الموقف العراقي من الأزمة من خلال الآتي :
- ❻ ادانة الغزو العراقي للكويت وما أسفر عنه من تواجد أجني .
- ❼ مهاجمة مبادرة العراق تجاه إيران .
- ❽ تفهيد وتكذيب ادعاءات العراق بحققها التاريخي في الكويت .
- ❾ ادانة استخدام العراق للرعايا الأجانب كأحد كروته في الأزمة .
- ❿ محاولة اظهار موقف ليبي مؤيد للعراق برز منه رفض قرارات الحظر الاقتصادي وتسريب مواد غذائية للعراق فضلا عن اعلان الاستعداد للوقوف الى جانب العراق حالة تعرضه لهجوم أمريكي .
- ⓫ تجاه السعودية ودول الخليج :
- ⓬ اتخاذ موقف مضاد برز من خلال ادانة لاستدعاء القوات الأمريكية ومهاجمة السياسات النفطية لدول الخليج ، فضلا عن التشكيك في استقلالية دول الخليج والدعوة الى تدويل الأماكن المقدسة في السعودية لعدم قدرة الأخيرة على حمايتها .
- ⓭ وفي إطار محاولة اظهار نوع من التأيد من ناحية أخرى عرضت ليبيا ارسال قوات الى دولة الامارات كما قام "مصطفى الخربوي " بجولة في دول الخليج في إطار الترويج للمبادرة الليبية .

• تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :

• ادانة التدخل الأمريكي في الخليج واقام الولايات المتحدة بتخطيط سيناريو الأزمة لتحقيق هذا الهدف (احتمال المنطقة) •

• مطالبة الأمم المتحدة بإدانة التدخل الأمريكي في الخليج •

• مهاجمة أسلوب أمريكا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق •

• وفي مجال الاشتراك في جهود تسوية الأزمة ساهميا برز ما يلي :

• الاشتراك في مؤتمر القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة (رفضت قرارات القمة)

• طرح عدة مشروعات ايبية لتسوية الأزمة كان آخرها مبادرة " التسلسل " في ١٩٩٠/٩/١ تضمنت ما يلي:

• الانسحاب العراقي من الكويت ودخول قوات الأمم المتحدة •

• الانسحاب الأجنبي من الخليج ووضع قوات عربية وإسلامية في السعودية •

• تمكين العراق من جزيرة بوبيان وحقل برول الرميلة •

• حرية الشعب الكويتي في اختيار نظام حكمه •

• الاشتراك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي للتوصل الى موقف موحد تجاه الأزمة وقد أسفر

هذا الاجتماع عن اعتماد ورقة عمل لقرارها بواسطة الرؤساء اشتملت ما يلي :

• ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت كشرط مسبق لأي تسوية على ان يتم إحلال القوات العراقية بقوات عربية •

• تسوية الخلافات بين العراق والكويت •

• استرداد الكويت لسيادتها وعدم المساس بأمن العراق •

• الاتصالات دبلوماسية للترويج للمبادرة الليبية (لم تحقق رد الفعل المؤثر) •

• وعلى المستوى الشعبي والإعلامي :

برز قيام مظاهرات شعبية محدودة (الوقت والمكان) لتأييد العراق والإعلان عن تطوع بعض الشباب للقتال الى

جانب العراق (لم يتجاوز الإعلان الاطار الاعلامي) كما تفاوتت ردود الفعل الشعبية بين كبار السن والمثقفين الذين

نددوا بالفترو العراقي وبين الشباب المتحمسين للعراق مع تركيز رسائل الاعلام على ادانة التواجد الأجنبي والدعوة الى

حل عربي للأزمة •

• ويمكن الايام بالمعالم البارزة للمواقف الليبية من خلال الآتي :-

• ما أعلنه العقيد القذافي من مبادرة سلمية^(٩٦) جديدة لحل أزمة الخليج تضمنت عدة نقاط أبرزها انسحاب القوات

العراقية من الكويت وإحلال قوات تابعة للأمم المتحدة وانسحاب القوات الأجنبية من السعودية والمنطقة على ان

تحتل بمثلها قوات عربية وإسلامية في السعودية والإمارات وقطر وتمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفذا لسه

على الخليج مع إعادة حقول الرميلة للعراق وفك الحصار الاقتصادي عنه مع انسحابه من الكويت •

(٩٦) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب بالام مدينة مصراته •

- كما أكد العقيد القذافي على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج - بالإضافة الى عودة الشرعية وتعويض كل الاطراف المتضررة من هذه الأزمة .
- أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :
 - محاولة العراق والدول المؤيدة لها استمالة موقف ليبيا الى جانبها .
 - ترقب أمريكي وغربي لتحرك ليبيا تجاه الأزمة وهو ما فرض عليها نوع من الحسابات الدقيقة في تحركاتها تفاديا للتعرض لتهديدات مؤجلة (تجديد الاتهامات لليبيا بدعم التطرف الفلسطيني) .
 - ظهور بوادر لتحسن نسبي في الاقتصاد الليبي في ضوء الآتي :
 - احتمالات تزايد الطلب العالمي على البترول الليبي وما يشكله ذلك من زيادة عائداتها البترولية (زيادة الانتاج - ارتفاع الأسعار) .
 - محاولة الدول العربية استغلال ليبيا كسوق بديلة للعراق والكويت وما يشكله ذلك من التعاش نسبي في السوق الليبي .
 - احتمال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا .
 - تزايد فرص ليبيا للحصول على حاجتها من العمالة الأجنبية بالشروط والمواصفات التي تحددها .
 - أسفر تزايد حجم ونشاط القوات الأمريكية في المنطقة عن تزايد اجراءات التحسب والتأمين الليبية خوفا من تنفيذ تهديدات مؤجلة .
 - أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبي (حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظير أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسبي مع الموقف المصري) .
- الدور السياسي المغربي :-
 - أبرز ملامح الموقف المغربي من أزمة الخليج :-
 - جاء موقف المغرب في اطار التحرك تجاه الأزمة العربية صريحا ومبكرا يدانة العراق وتأييد السعودية وكسان أبرز ملامح التحرك المغربي تجاه الأزمة ما يلي :-
 - اداله مباشرة وصريحة للغزو العراقي^(٩٧) (بيان رسمي يوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠) .
 - الاشتراك في القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة بالقاهرة والتصويت لصالح قراراتها .
 - تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية المتجهة الى الخليج .
 - الاشتراك في القوات العربية التي أرسلت الى كل من السعودية والامارات (تساهم كل منهما في إعداد وتسليح القوات)^(٩٨) .
 - وفي محاولة موازنة الموقف المضاد للعراق برز ما يلي :-
 - ادانة التواجد الأجنبي في الخليج بواسطة قيادات الأحزاب .

^(٩٧) بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠

^(٩٨) القمة القلاية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري

- مهاجمة بعض صحف المعارضة للسعودية ودول الخليج .
- الاشتراك في الاتصالات والجهود العربية تجاه البحث عن حل عربي^(٩١).
- إيفاد مبعوثين الى عدد من دول الخليج والعراق لاستطلاع امكانيات التحرك لحل الأزمة سلميا (اعتبارا من ١١ / ٩ / ١٩٩٠) .

- العوامل والاعتبارات التي أثرت على موقف المغرب من الأزمة :-
- حرصت المغرب على تأكيد مصداقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية والمغرب .
- علاقات تقليدية مع كل من السعودية ودول الخليج واستغلال الأزمة لاقناعهم باستعداد المغرب للدفاع عنهم
- محدودية تفاعل الموقف الداخلي مع الأزمة وما يشكله ذلك من تحرر النظام من أى ضغوط داخلية (شعبية - حزبية)
- التحرك العراقي تجاه المغرب والذي برز منه ما يلي :-
- تلويح العراق بالاستعداد للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .
- مهاجمة ما أسماه العراق نظام الحكم الوريثي (والمغرب احداها) .
- الاساءة للدهلوماسيين المغاربة في الكويت وبغداد .
- هامش من الامان الجغرافي يؤمن رد الفعل الانتقامي من العراق ومؤيديها .
- ادراك الملك الحسن لابعاد الأزمة وتجاوزها الاطار الاقليمي او العربي وما يستتبع ذلك من تساؤل فرض الحل في هذا الاطار .
- الحرص على الاحتفاظ بمحد أدنى من قدرة الاتصال باطراف الأزمة لخدمة دور وساطة مستقبلي اذا سمحت الظروف .

- اثر الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-
- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والمغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :
- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد أدنى)
- واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبيات مع الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

• الدور السياسي التونسي :-

- تأثر موقف تونس وتحركها تجاه الأزمة بالعوامل والاعتبارات الآتية :-
- علاقات تقليدية بالولايات المتحدة والمغرب .
- لتور علاقات تونس بالسعودية ودول الخليج في ضوء الآتي :

^(٩١) إصدار اللجنة العامة المعنية للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الأسيرة من الخليج مرجع سبق ذكره.

- ❶ موقف السعودية ودول الخليج من موضوع نقل مقر الجامعة العربية .
- ❷ محدودية التجاوب مع المطالب التونسية من الدعم الاقتصادي .
- ❸ دعم سعودي غير معلن لبعض قيادات التيار الاسلامي .
- ❹ ضغوط شعبية تحت قيادة الأحزاب المعارضة لتأييد العراق وحرض النظام على تفادي الاصطدام بها (بفاظا علسي شعبيته) .
- ❺ تحرك عراقي نشط للتأثير على موقف تونس برز منه :
 - ❶ وعود اقتصادية شملت منح تونس الاستثمارات الكويتية فيها .
 - ❷ استغلال عناصر بعثية في التأثير على مراكز صنع القرار .
 - ❸ دعم موقف تونس فيما يتعلق بنقل الجامعة العربية للقاهرة (تصريحات طارق عزيز في ١٦/٨/١٩٩٠) .
 - ❹ حساسية تجاه مصر ودورها في المنطقة بصفة عامة وما يتعلق بنقل الجامعة العربية بصفة خاصة .
 - ❺ ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة .
- ❻ وقد اتسم موقف تونس من الأزمة بنوع من عدم الوضوح حيث اتخذت جانب العراق ثم تراجعت نسبيا في محاولة لظهور موقف متوازن وفي هذا الاطار برز من التحرك التونسي ما يلي :
 - ❶ مقاطعة القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة العربية ومهاجمة قراراتها .
 - ❷ ادانة التواجد الاجنبي في المنطقة وتجاهل الغزو العراقي .
 - ❸ مهاجمة التحرك المصري تجاه الأزمة (رسميا واعلاميا وشعبيا) .
 - ❹ تأييد شعبي وحزبي واعلامي للعراق بشكل مبالغ فيه .
 - ❺ طرح مبادرة تعني المطالب العراقية وعدم تجاوب كافة الأطراف التي عرضت عليها .
 - ❻ استقبال طائرات وسفن عراقية في موانئ تونس رغم قرارات حظرها .
 - ❼ زيارة وفد تونسي برئاسة رئيس الوزراء للعراق (٢٢ / ٩ / ١٩٩٠) .
 - ❽ وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية على موقف تونس من أزمة برز ما يلي :
 - ❶ تأييد غير معلن بكل من الكويت والسعودية (مقابلات كل من ولي عهد الكويت ومبعوثي الملك فهد مع الرئيس التونسي) .
 - ❷ تصريحات صحفية وتلفزيونية لوزير الخارجية تبرز نوع من تراجع التأييد للعراق .
 - ❸ بيان لرئيس الوزراء (١٤ / ٩ / ١٩٩٠) تناول فيه الأزمة بشكل عام وان كان يعكس في مجمله عدم وضوح الموقف التونسي من الأزمة .
 - ❾ وتتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :
 - ❶ تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي في ضوء الآتي :
 - ❶ توقف المشروعات الاستثمارية والقروض الكويتية (حوالي ٤٥٠ مليون دينار) .
 - ❷ توقف تحويلات العمالة التونسية في كل من العراق (٢٥٠٠ عامل) والكويت (٢٠٠٠ عامل) .
 - ❸ توقف المبادلات التجارية مع كل من العراق والكويت .
 - ❹ الخسائر الناتجة عن زيادة أسعار البترول .

٤ تأثيرات سلبية لموقف تونس من الأزمة تتمثل في الآتي :

- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (لوحات أمريكا بوقف اتفاقية الحفنة العراقية)
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .
- صعوبة التجارب مع مطالب تونس من المتونات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصادية .
- تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاولته التجارب مع الرأي العام .

• وجدير بالذكر أنه في أعقاب الأزمة أعلن الشاذلي القليبي استقالته من منصبه كأمين عام لجمعية الدول العربية ، فقال التليفزيون التونسي ان سبب الاستقالة يرجع الى الخلافات العميقة داخل الجماعة حول أزمة الخليج بينما اتهمت مصادر دبلوماسية عربية ان سبب الاستقالة هو الانتقادات الحادة التي وجهها اليه بعض وزراء الخارجية العرب لموقفه في معالجة الأزمة وادعاءه انه لم يستطيع الاتصال ببعض الدول العربية التي رفضت قرار القمة الطارئة بالقاهرة والتي ادانت الغزو العراقي للكويت .

• الدور السياسي للجزائري :

- تأثر موقف الجزائر تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد أبرزها ما يلي :
- الخط السياسي العام للجزائر الذي يعتمد أساسا على إبراز حيادها تجاه النزاعات الإقليمية بما يتيح لها إمكانية القيام بدور ساطة في تلك النزاعات .
- تحرك العراق تجاه الجزائر في بداية الأزمة والذي برز منه تلويح العراق بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، وتقسيم رشاي المائدات الاعلامية .
- ضغط الشارع الجزائري المؤيد للعراق في مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج وتفاذي الاصطدام به في إطار المسامحة الديمقراطية الذي تبناه حاليا (لخدمة موقف الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية في ذلك الوقت) .
- تحرك قيادات المعارضة والتي برز منها ما يلي :
- زيارات مكوكية لعباس مدين (زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ في ذلك الوقت) بين السعودية والعراق .
- زيارة "بن بيل" للعراق وقبول صدام حسين توسطه للفرج عن بعض الرعايا الفرنسيين
- لتور في العلاقات مع الكويت نتيجة عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية للجزائر من ناحية وتعارض السياسات النفطية للبلدين من ناحية أخرى .
- تأثير بعض العناصر ذوي الميول البعثية ومنها رئيس الوزراء على بعض القوى لتأييد المساراق ومنهجها
- القيادات العسكرية .
- التأثيرات والانعكاسات المباشرة للأزمة وخاصة الاقتصادية منها على موقف الجزائر .
- محدودية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة والغرب (عمدا فرنسا) .
- وفي ضوء ما يحكم الجزائر من اعتبارات جاء تحركها تجاه الأزمة كما يلي :
- موقف رسمي متوازن يبرز منه :
- ادانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت .
- ادانة التواجد الأجنبي في الخليج .
- الالتزام بقرارات العقوبات الاقتصادية والمطالبة بعدم شمولها المساعدات الإنسانية .

- مطالبة الأمم المتحدة معاملة باقي قضايا الشرق الأوسط بنفس السرعة واليجابية التي تعاملت بها مع أزمة الخليج (رسالة وزير الخارجية في ١٥ / ٩ / ١٩٩٠) .
- الاشتراك في القمة الطارئة بالقاهرة (تحفظت على القرارات) وقاطعت اجتماعات مجلس الجامعة بعد ذلك .
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مباشرة مع جميع الدول العربية مع التحفظ على كافة المبادرات التي طُرحت في ذلك الوقت (أردنية - فلسطينية - ليبية - تونس - ليبيا - تونس) .
- الاحجام عن طرح مبادرة خاصة في ضوء تقديرها لصعوبة التوصل لحل عربي وتفاديا لاقامها بالانحياز لأي من اطراف الأزمة .
- تأييد شعبي واعي للعراق تحت سيطرة بعض قيادات الاحزاب .
- مواقف حزبية متناقضة تتخلل في مجملها خط مؤيد للعراق .
- تأييد بعض قيادات القوات المسلحة لموقف العراق (بدفع من رئيس الوزراء ذو الميول البعثية)
- وتمثل تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلي :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادي (زيادة عائدات البترول بحوالي ٤,٥ مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بمناش مناسبات من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .
- الاحتفاظ بمصداقية علاقاتها الاقليمية والدولية .
- تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيل في ضوء مسا مثله تحركهم من مزاحمة للموقف الرسمي للدولة .
- توتر داخل مراكز صنع القرار في ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائري) .
- الدور السياسي الموريتاني من الأزمة :-
- تأثير موقف موريتانيا وتحركها تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل والاعتبارات والتي يعد أبرزها مايلي :
- علاقات متميزة مع العراق يبرز منها الآتي :
- دعم عسكري عراقي (إمدادات - تدريب - خبرات) وتأثير هذا الدعم بشكل مباشر على النزاع الموريتاني / السنغالي .
- تقدير البلدين بتعرضهما لمؤامرة غربية / أمريكية (بتوجيهات عراقية) .
- تأثير مباشر لحزب البعث العراقي على مراكز صنع القرار والقوات المسلحة (من خلال الخبراء - البعثيات - يول لبعض القيادات) بالرغم من تحسب النظام من النشاط الحزبي
- دعم الحرس الخاص للرئيس الموريتاني بعناصر عراقية .
- حساس موريتانيا بمحدودية الدعم العربي وخاصة من دول الخليج في نزاعها مع السنغال .
- محدودية ثقل وتأثير موريتانيا إقليميا ودوليا .
- موقف داخلي مؤيد للعراق (بتأثير إعلامي مألوس) وما يشكله ذلك من ضغط نسبي على الموقف الرسمي .
- وقد جاء موقف موريتانيا على المستويين الرسمي والشعبي منحازا للعراق وفي هذا الإطار يسر مسن التحرك الموريتاني تجاه الأزمة ما يلي :-

- تجاهل الأزمة رسمياً وإعلامياً في الأيام الأولى لها .
- الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة في ٣/٨/١٩٩٠ .
- الاشتراك في القمة الطارئة (تحفظ جزئي على قراراتها) والامتناع عن الاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة في ١٠/٨/١٩٩٠ .
- تنديد رسمي وشعبي وإعلامي للتواجد الاجنبي في الخليج .
- الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لتعديل قرارات قمة القاهرة .
- وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الآتي :
- تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
- تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .
- مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
- تأثير سلبي على موقف موريتانيا في النزاع من السنغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها) .
- وفي ضوء ما سبق يتبلور اتجاه التحرك الموريتاني تجاه الأزمة في اطار استمرار الخط العام المؤيد للعراق مع محاولة استغلال أي فرصة مناسبة للاشتراك في تحرك مغربي تجاه الأزمة بما يخفف نسبياً من سلبيةات المحايذا الكامل للعراق .
- وهكذا يتبلور الموقف السياسي لدول المغرب العربي في الآتي :
- مع استعراض مواقف دول المغرب وتحركها تجاه الأزمة يتضح ان التحرك الذي تم تغلب عليه التحرك الفردي على التحرك الجماعي وهو ما يعكس عدم وجود حد أدنى من التنسيق السياسي داخل اتحاد المغرب العربي .
- وقد يبرز من مواقف دول المنطقة دور المغرب في ضوء نجاح الملك الحسن في الاحتفاظ بقدر مناسب من إمكانية الاتصال بكافة الأطراف وما يشكله ذلك من تحقيق دور زعامي على صعيد المغرب متغلباً في ذلك على منافسيه التقليديين (الجزائر - ليبيا) .
- هذا وعكست المواقف الشعبية والحزبية لدول منطقة المغرب العربي ميلاً لتأييد العراق والتي لها دور مباشر في ذلك من خلال توظيف قيادات الإعلام وبعض الأحزاب لإثارة المشاعر الإسلامية والقومية لصالح الموقف العراقي .
- ورغم محدودية ثقل الأطراف في منطقة المغرب العربي وبعدها الجغرافي إلا ان معطيات الأزمة أتاح لهذا التجمع بمواقفه ان يلعب الدور الوسيط في الإطار العربي خلال تطور الأزمة .
- دور الدول الإسلامية :-

أصدرت الدورة ١٩ لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ بياناً طالبت فيه بالسحاب قوات العراق من الكويت .

كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هي باكستان وبنجلاديش والدوليسيا وبروناي وماليزيا والمالديف بياناً مشتركاً دعت فيه الى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة الى الكويت ودعمت ببذل كل جهد للتوصل الى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق -- كما أرسلت كل من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة

العربية السعودية- بينما اعتذرت كل من واندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من إثارة لمشاعر الشارع الإسلامى الذى لا يحفى عدم ترحيبه بتواجد قوات أمريكية وأوربية على أراضى السعودية .

رابعاً : الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة :-

• وفى مجال إلقاء مزيداً من الضوء على مواقف دول الجوار الجغرافى ، فسوف نتناول مواقف كل من إيران وتركيا واسرائيل .

الدور السياسى الإيرانى من الأزمة :-

• تعد إيران أحد الاطراف الاقليمية التى حقق لها الغزو العراقى مكاسب استراتيجية وفى مجالات متعددة (سياسية / عسكرية / اقتصادية / داخلية) ولقد ساعد على تنامى و تأكيد تلك المكاسب قبول الرئيس العراقى لمعظم الشروط الإيرانية لإنهاء النزاع وفى اطار مبادرة تستهدف من ورائها كسر الحظر الدولى الناتج عن غزوه العسكرى لدولة الكويت .

• وبالرغم من الموقف الإيرانى الراض بضم العراق لدولة الكويت الا انها ظلت تتعامل مع الأزمة بشكل يعكس حرصها على استمرارها لاطول مدة ممكنة الامر الذى يتطلب استعراض آثار تلك الأزمة على الموقف الإيرانى والعوامل والاعتبارات التى اثرت فى التحرك الإيرانى فى هذا المجال .

العوامل والاعتبارات التى اثرت فى الموقف الإيرانى من الأزمة :

• حرص النظام على استثمار إعادة صياغة سياسته الخارجية لتحقيق اهداف مابعد ايقاف اطلاق النار (الحاجة الى التغير والتنمية الاقتصادية - إعادة البناء العسكرى - التكنولوجيا لتطوير القدرة بما يتناسب وكونها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها فى المنطقة) .

• ممارسة سياسة معتدلة إزاء القوة الاقليمية والدولية والتعاون مع الجميع بهدف خلق المجال لتحقيق اهدافها وقد نجحت الى حد كبير فى تحقيق ذلك (علاقات مع الاتحاد السوفيتى "السابق" - دول أوروبا الغربية - قنوات مستمرة مع الولايات المتحدة - باكستان - تركيا - بعض الدول الخليجية) والرغبة فى عدم هدم المكاسب التى تحققت فى هذا الصدد .

• استمرار سياسة العداء التقليدى مع النظام البعثى وفقدان الثقة فى كافة مبادراته المطروحة وفى نفس الوقت الوقوف بشكل جاد فى مواجهة التحركات السعودية من منطلق المنافسة على الزعامة الدينية رغم قدرة الرئيس رافسنديجاني على تحييد قوى المعارضة المتشددة فى مجال إدارة سياسة الدولة الخارجية "فى ذلك الوقت" إلا ان استمرار تواجدهم فى مواقع التأثير على القرارات تحد من قدرته على المناورة بشكل جذرى إزاء القضايا الثورية والأزمات ذات التأثير المباشر على الأمن القومى الإيرانى .

• الحاجة الملحة إلى مصادر التمويل لصالح تحقيق الخطط الطموحة ولاشك ان ارتفاع أسعار البترول ووجود منافذ إيراد مباشرة وغير مباشرة أمر يوضع فى الاعتبار عند اتخاذ قرار التحرك الإيرانى إزاء تلك الأزمة بوجه عام .

• استمرار قصور القدرة العسكرية الإيرانية مقارنة بالجانب العراقى رغم الجهود المبذولة من اجل تدعيم تلك القدرة خلال العامين السابقين للأزمة .

● الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت :

تلخص موقف إيران من أزمة الخليج في الآتي :

- الاعلان عن موقفها من الأزمة والذي تضمن شجب الغزو العراقي وطلب سحب قواته من الكويت ورفض اجراء أى تعديلات في الحدود بين البلدين مع الموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن .
- الحرص خلال تعاملها مع الأزمة على الموازنة بين الأطراف في اطار تحقيق مصالحها في المنطقة (تطور علاقتها مع دول الخليج - العداء التقليدي مع العراق والسعودية - حجم الجالية الإيرانية بالكويت)
- التأكيد على رفض التواجد الأجنبي كخط سياسي عام منذ بداية حربها مع العراق .
- وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ١١ أغسطس ٩٠ الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت في النقاط الآتية (١٠٠) .

- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال .
- أن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت .
- أن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أولى ظرف من الظروف .
- ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ لم يتطرق الى تواجد القوات الأجنبية التي وصلت الى المنطقة وتركزت في السعودية ودولة الإمارات العربية كما لم يتطرق الى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ، وقد عكس الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ اهتماما إيرانيا بتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت بدون شروط، وتأكيدا على استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أى تهديد .
- أما عن الفترة التالية - فقد اتخذ الموقف الإيراني عقب التنازلات العراقية في ١٥ أغسطس ٩٠ منحى جديد تمثل في رفض إيران رسميا التواجد العسكري الخارجي في المنطقة وتضمنت دعوة خامنئي مبررات منها أن الكفاح ضد سياسة الى الأجنبية أمر مقدس ، بل تضمنت دعوة خامنئي لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إنجاز ما أسماه باستعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على الآخرين .
- هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات الى منطقة الخليج بناء على طلب سوري في بداية الأزمة ، حيث صرح الرئيس الإيراني في ٧ أكتوبر ٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين في نفس الخنادق مع الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية - كما أعلنت أنها لن تتورط في الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة في منطقة الخليج .
- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وأزمة الشرق الأوسط ، وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب والسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .
- وفي مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية في المنطقة فقد صرح " على أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني خلال زيارة له لتركيا في ١٣ ديسمبر ٩٠ ، صرح انه يبحث التعاون الإقليمي بين إيران وباكستان وتركيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في ضوء الحديث عن ترتيبات أمنه في المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج - وأضاف - " أن التعاون بين دول

(١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندي

المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها " ودعا الى إعداد خطة " لمستقبل الأمن في المنطقة وتأمين تصدير البترول " .

- المسارعة بقبول مبادرة الرئيس صدام حسين لما تحققه من مكاسب داخلية دون تقديم أى تنازلات مع الاستجابة لمطالب التطبيع مع العراق (إعادة العلاقات) في اطار التجاوب المحدود لضمان استمرار مكاسبها من الأزمة .
- ولقد جاءت موافقة إيران للمبادرة في اطار الآتى :

- تحقيق المبادرة لغالبية شروطها وان طرحها من جانب صدام حسين هو اعتراف ضمنى بباقي الشروط

- تأمين الجبهة مع العراق بأقل حجم من القوات ولصالح تحسين موقفها الاقتصادى .

- تحقيق انجازات وطنية لحكومة رافسنجاني والثورة الاسلامية بعودة الأرض والأسرى بدون تنازلات من جانبهم

- خطوة ايجابية تجاه تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة (دورها المسيطر على منطقة الخليج ونشر مبادئ

الثورة الاسلامية) .

- ولقد رفضت إيران عند اعلانها الموافقة على المبادرة الربط بين تنفيذ بنود العرض العراقى وموقفها من الغزو العراقى للكويت .

- محاولة استثمار أعمال الحشد الغربى وتطورات الأزمة في التأكيد على مواقفها المناهضة ضد الولايات المتحدة

- والسعودية احتواءً للموقف الداخلى في اطار حرصها على الزعامة الاسلامية (تصريح خامينى) .

- وبالتالي فان الموقف الإيرانى يتبلور فى الآتى :

- ان إيران تدرك جيدا ان هدف مبادرة صدام حسين هو هدف مرحلى وان اتاحة أى فرصة لاستغلالها لصالح العراق

- فيه مضاعفات سلبية على الامن القومى الإيرانى مستقبلا خاصة في ظل انعدام الثقة الإيرانية لشخص الرئيس

- العراقى لذلك فان القيادة الإيرانية تعاملت مع الأزمة وبشكل يحقق الآتى :

- خروج العراق من هذه الأزمة ضعيفا وبقدرات عسكرية واقتصادية اقل مما كانت عليه قبل بدئها

- عدم حصول العراق على أى مزايا استراتيجية سواء حالة انتهاء الصراع بالطرق السلمية او العسكرية

- (الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان - او المصادر البترولية)

- التخلص من شخص الرئيس صدام حسين التى عالت منه كثيرا .

- الحرص على عدم التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بطريقة مباشرة .

- مساعدة العراق لكسر الحظر الاقتصادى وبطريقة غير مباشرة او رسمية (من خلال التجار الإيرانيين وفى مجال

- المواد الغذائية ودون تلبية الاحتياجات الاستراتيجية وهدف استمرار الأزمة لاطول فترة ممكنة .

- وفى ضوء ما سبق يتضح عدم تدخل إيران فى الصراع القائم لأى من اطراف الأزمة (سواء عند اللجوء للخيار

- العسكرى) او ان تقدم أى دعم عسكرى للعراق ارتباطا بمحدودية امكانياتها فى هذا المجال فضلا عن الرغبة فى

- اجهاض العراق عسكرى حيث هدفت القيادة الإيرانية الى تحقيق الآتى:

- تحقيق اكبر فائدة سياسية على حساب الدور العراقى .

- استغلال الموقف لتحسين علاقاتها مع الدول الغربية وبشكل يحقق لها فك الارصدة المالية المجمدة وتحسين

- موقفها المالى والاقتصادى .

- التوسع فى اقامة علاقات عسكرية متعددة تحقق لها بناء قواتها المسلحة على أسس سليمة .

- بناء علاقات جيدة مع الشرق والغرب تعيد لها مكانتها وأهميتها في منطقة الخليج .
- وتجدر الإشارة إلى النقاط التالية في الموقف الإيراني :-
- أكد الرئيس الإيراني - رداً على مبادرة صدام حسين أن السلام مع العراق قضية منفصلة تماماً عن قضية العدوان العراقي على الكويت وقال أن استسلام صدام حسين لا يعني تغيير موقفنا من هذا العدوان وأشار إلى أن بلاده مازالت متمسكة بموقفها الذي أعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتوفر المناخ الملائم لإعادة السلام في المنطقة .
- وافقت إيران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بناء على الطلب المقدم من طارق عزيز وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لتهران حيث أعلنت طهران أن السبب الرئيسي وراء رغبة العراق في إعادة علاقاته مع إيران هو السماح بتفريغ شحنات من الأغذية والأدوية على الأراضي الإيرانية ، وبالرغم من ذلك أعلن الرئيس الإيراني (آنذاك) هاشمي رافسنجاني خلال اجتماعه مع طارق عزيز أدانة إيران للغزو على الكويت .
- وفي هذا المجال وافقت إيران على بيع المواد الغذائية والأدوية للعراق في مقابل البترول وقالت المصادر أن مثل هذه الصفقة يمكن أن تمثل اختراقاً للحظر الدولي على العراق .
- وقد كشفت مجلة "الفورين ريبورت" الصادرة في لندن عن تنازلات سرية عراقية خطيرة لإيران من بينها :
 - أن زيارة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بصحبة عصام الشلبي وزير البترول العراقي لإيران في مطلع سبتمبر ١٩٩٠ لم يكن الهدف منها مجرد عقد صفقة تقدم فيها العراق بترولها لإيران نظير الطعام ويعطى السلع بالرغم أن هذه الصفقة قد تمت بالفعل فإن الهدف الحقيقي كان بحث التعويضات المالية التي سيدفعها العراق لإيران .
 - أن ما تستطيع إيران أن تحصل عليه الآن هو ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار سنوياً .
 - أن صدام حسين كان يطالب من قبل بإطلاق سراح أسرى الحرب العراقيين جميعاً وإعادةهم إلى العراق دون اعتبار لرغبتهم حيث أن عدد كبير من هؤلاء العراقيين وخاصة من الشيعة (ويقدرون بالآلاف) لم يقبلوا العودة خلال اللقاءات التي أجرتها منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العراق حيث يعارضون صدام حسين .
 - أنه تم الاتفاق على تحجيم المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق وقد أكدت التقارير أن العراق أسكت جماعة "مجاهدي خلق" الإيرانية التي تتخذ بغداد مقراً لها لمعارضة إيران .
 - أن إيران طلبت تسليم رجوير زعيم مجاهدي خلق وروحيه لأعدائهما وأن العراق طلب في المقابل من إيران حل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وهي منظمة معارضة للعراق الشائها إيران وتتخذ من طهران مقراً لها .
 - أن العراق لم يحصل على مقابل هذه التنازلات إلا على وعد إيران بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب ضد الولايات المتحدة .
- وأكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في حديثه لصحيفة "لوموند" الفرنسية اعتراضه على إعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وأنه إذا حدث هذا فسوف تتحرك إيران لمنع ما أوضح أن بلاده تطبق الحظر ضد العراق تطبيقاً كاملاً وأنه لو طبقت جميع الدول الحظر مثلما تطبقه إيران فإن العراق سيضطر للانسحاب من الكويت .

● كما زار على اكبر ولايات وزير خارجية إيران ، بغداد في اول زيارة رسمية إيرانية على هذا المستوى للعراق منذ حوالى عشر سنوات وبحث الوزير الإيراني القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية للصراع العراقي - الإيراني و أعلن عقب عودته انه شعر بان العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت وقال في تصريح لراديو طهران انه يعتقد ان المسؤولين العراقيين أصبحوا مقتنعين بأنه لا دول العالم او دول المنطقة سيقبلون احتلال وضم الكويت وان ذلك الرفض لن ينفذ بمرور الوقت .

● أعلن وزير خارجية إيران في خطاب له في جامعة طهران ان إيران ستبقى على الحياد في أى حرب تنشب بين العراق والائتلاف العربى وقال ان إيران ترى ان الطرفين العراقي والعرب على خطأ وان الأزمة يجب ان تحل بشكل سلمى و اضاف ولاياتى ان إيران لن تسمح لأى طرف باستخدام مجالها الجوى اذا نشبت الحرب .

● دعت إيران الى عقد قمة اسلامية للبحث عن حل سلمى لأزمة الخليج وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ان طهران ارسلت مذكرة بهذا الشأن الى منظمة المؤتمر الاسلامى في ضوء الموقف الدولى الحالى المؤسف الناتج عن أزمة الخليج .

● أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ان العراق وإيران اتفقا على إعادة نشر قواتهما بحيث تبعد قوات كل جانب مسافة كيلومتر واحد من مناطق الحدود المشتركة بين البلدين وتأتى هذا الاتفاق في الوقت الذى وصل فيه الى طهران وفد عراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى وذلك لاجراء مباحثات حول الأزمة .

● الدور السياسى التركى أثناء الأزمة :

● ينطلق الموقف التركى من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل في مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيرا مباشرا بتطورات الأوضاع بالمنطقة ، وهو ما بدا واضحا إبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليؤكد هذه الحقيقة خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو .

● ومن ناحية أخرى فان تركيا تعد الجناح الجنوبى لحلف الناتو ومن ثم فلا بد أن يترك الموقف الغربى من الأزمة بمبادئ على الموقف التركى ومن هنا نجد أن الموقف التركى يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظرا لارتباط تركيا الجغرافى بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكرى والسياسى بالمعسكر الغربى من جهة أخرى .

● وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلبا بالغزو العراقى للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادى على العراق ، حيث صرح الرئيس التركى فى ٧ سبتمبر ٩٠ بان خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ٣,٥ مليار من الدولارات ، خاصة وأن تركيا قد التزمت بإغلاق خط الأنابيب العراقى الممتد من كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتبارا من ٧ أغسطس ٩٠ الى جانب رفضها إمداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية التزاما منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية ، كما أن إحدى محددات الموقف التركى تجاه الأزمة هو اثر الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومى التركى خاصة وان النظام العراقى الحالى يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته بصورة سريعة وغير مضمولة العواقب كما حدث مع ايران ، ومن ثم فإن هذه القوة العسكرية فى ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديدا محتملا لتركيا التى لها حدود مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلومترات .

● العوامل والاعتبارات التي أثرت على التحرك التركي تجاه أزمة الخليج :

- التزام تركيا بالتجاوب مع الخط السياسي والعسكري لحلف الناتو بالقدر الذي يؤكد الأهمية الاستراتيجية لتركيا ، لاسيما وان هذه الأهمية تضاءلت كثيرا في اطار سياسة الوفاق الدولي وما اسفرت عنه من تقارب بين الشرق والغرب .
- أهمية تأكيد تركيا لحقيقة ما ترددت عن التماثل الغربي وما يتطلبه ذلك من اجراءات فعالة لمساندة الحلف سياسيا وعسكريا في الأزمة الحالية، على أمل ان ذلك يساعد في تحقيق حلم تركيا بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة والذي كان من المقرر بحثه مرة أخرى في عام ١٩٩٣ م.
- اعتقاد الحكومة التركية بان هذه الأزمة بصفة خاصة هي فرصة جيدة يجب استغلالها والاستفادة منها الى أقصى حد ممكن لتأكيد أهمية الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه تركيا من اجل تأمين مصالح دول الغرب والحلف في منطقة الشرق الاوسط .
- رغم كل ماسبق فان تركيا حاولت اتباع خط سياسي متوازن بنفس القدر مع ضمان استمرار علاقاتها وارتباطاتها مع الدول العربية والاسلامية ، لاسيما وان هذه العلاقات تعتبر الاتجاه الامثل في حالة تدهور أمل تركيا في الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .
- تواجه الحكومة التركية مشكلات سياسية واقتصادية داخلية تلزمها بصفة دائمة بان يكون التحرك التركي الخارجي مؤديا بشكل مباشر الى تقليل حدة هذه المشكلات وليس الى تفاقمها ، ولعل ابرز ما يؤثر على التحرك التركي في المرحلة الحالية هو ما يمكن ان تواجهه تركيا من تزايد وتفاقم مشكلة الاقلية الكردية والسق تدعمها سوريا حاليا وقد تضاف العراق مستقبلا هذا بالاضافة الى مشاكل الديون الخارجية في ميزان المدفوعات وماسوف يطرأ عليهما من اثار سلبية اضافية نتيجة تزايد اسعار البترول .
- الحكومة التركية في حد ذاتها لا تحظى بالتأييد الشعبي العام الذي يسمح لها باتخاذ قرارات حادة او غير تقليدية لاسيما في ما يختص بالامن القومي التركي ، وبالتالي فان الحكومة تفضل غالبا اتخاذ قرارات ذات طابع مرن لا تؤدي الى اتصال او قطع الخطوط الخارجية بشكل مطلق .
- القوات المسلحة التركية - رغم حجمها - الا انها بالمقارنة بالقوات العراقية لا تعتبر من ناحية الكيف في وضع يسمح لها بالمخاطرة والبدء بتصعيد عسكري مع العراق هذا فضلا عن تركيز القوات التركية على تحديث وتطوير المعدات العسكرية لتصل الى وضع مقارنة متوازن مع التهديدات الخارجية وقد يتطلب ذلك عدة اعوام .
- توجد بالفعل ارتباطات وعلاقات اقتصادية هامة تربط بين كل من العراق وتركيا وتشكل هذه الارتباطات عاملا هاما في صياغة التحرك التركي لاسيما في ظروف ما يواجهه الاقتصاد التركي من عقبات .
- ملامح الدور التركي في أزمة الخليج :
- بدأت تركيا باتخاذ خط يتفق ومواقف المجتمع الدولي حيث اعلنت عن ادانتها للموقف العراقي ورفضها لاحتلال الكويت وفي هذا الاطار اعلنت تأييدها لقرارات مجلس الامن الدولي في هذا المجال .

- كانت تركيا من اولى الدول التى التزمت وبشكل فعلى بقرارات الحصار الاقتصادى ضد العراق (غلق انابيب البترول - منع مرور الامدادات العراقية عبر اراضيها الى داخل الاراضى العراقية - الاعلان عن ايقاف مرور الطائرات العراقية عبر مجالها الجوى)
- وفى المجال العسكرى قامت تركيا باعتبارها احدى دول حلف الناتو بتقديم تسهيلات للقوات الجوية الامريكية مع رفع درجة الاستعداد فى اتجاه الحدود التركية - العراقية
- ومن هنا - جاء الموقف التركى معارضا للغزو العراقى للكويت ومطالبيا بانسحاب القوات العراقية من الكويت ومؤكد بالالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر ، كما كان الاتجاه التركى لحل أزمة الخليج سلميا إلا انها لا ترفض الحل العسكرى للآزمة فى حالة فشل الحل السلمى
- هذا وقد برز تخوف الموقف التركى من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولى المتواجدة فى الجنوب ، الأمر الذى أدى الى موافقة البرلمان التركى فى ٦ سبتمبر ٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإثارة قوات الى الخارج وهى المرة الثانية التى يسمح فيها بإثارة قوات عسكرية خارج الأراضى التركية ، وعلى ضوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندى على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة ، ١٥٤ طائرة مقاتلة ، ٢٠ لرقاطة - الى جانب - السماح للقوات الجوية الامريكية من الانطلاق من تركيا فى هجماتها على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى
- وفى مقابل ذلك - قامت الولايات المتحدة وهولندا بدفع وحدتى صواريخ للدفاع الجوى المتطور من طراز " باترويت " الى تركيا لتعزيز دفاعاتها فى مواجهة العراق فى جنوب شرق تركيا ، هذا الى جانب تعهد حلف الأطلنطى بالدفاع عن تركيا فى حالة تعرضها لأى هجوم عراقى
- وفى مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم فى الشرق الأوسط هى العمل على إيجاد حل للصراع العربى - الإسرائيلى والمسألة الفلسطينية وان تركيا تدعو الى التفكير فى صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادى إضافة الى مسألة الترتيبات الأمنية ، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال فى هذا المجال إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح فى تحقيق السلام المنشود
- وجدير بالذكر الإشارة الى النقاط الآتية فى الموقف التركى :-
- ذكرت الصحف التركية ان العراق عرض على تركيا رشوة قدرها مليار و ٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الجوى المفروض عليه دوليا ، وان تركيا رفضت باصرار تلك الرشوة التى عرضها وزير البترول العراقى فى اجتماع عقده مع نظيره التركى بناء على طلب عاجل من العراق وأضافت ان الوزير العراقى عرض تسوية فورية لديون تركيا التى تقدر بمليارى دولار على شكل امدادات بترولية تستقطع منها ديون العراق لدى تركيا وهى ٧٥٠ مليون دولار

هكذا يتبلور الموقف التركي في الآتي :-

تركز الحكومة التركية رسميا واعلاميا على تضخيم الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .

رغم الآثار الاقتصادية الحادة التي ستواجهها العلاقات التركية - العراقية الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيرا على رد الفعل التركي وهو احتمال تصدير تحركات كردية معادية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الانشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من اثار خطيرة داخليا في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوي .

التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازاة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والاسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى .

التحرك الإسرائيلي أثناء الأزمة :

لاشك ان أزمة الخليج قد شكلت مناخا مناسباً تسعى اسرائيل لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية لاجهاض القدرة العسكرية العراقية ، و تأكيد مفهوم اسرائيل كحليف استراتيجي للغرب وتحقيق مخططاتها للاستيطان والهجرة وفرض التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط من وجهة نظرها تجنب التأثيرات الاقتصادية للأزمة على اسرائيل .

وفي ضوء الحقائق السابقة نجى أهمية استعراض ابعاد الموقف الاسرائيلي والظروف وتطوراتها التي تحكم هذا الموقف واحتمالاته وفقا لاسلوب ادارة تلك الأزمة وتطوراتها المحتملة من قبل اطرافها المختلفة .

الاسلوب الاسرائيلي في تناول الأزمة :

ارتبطت المواقف الاسرائيلية تجاه الأزمة عن تطوراتها المختلفة والتي تمكن بلورها في ثلاث اتجاهات رئيسية :

استثمار الأزمة اعلاميا :

تم خلالها التأكيد على مخاطر القوة العسكرية العراقية على المصالح الغربية بالمنطقة خاصة في ظل تطلعات زعامية وتوسعية وبما يدفع الغرب لمواجهة تلك القوة واجهاضها دون تورط مباشر من جانب اسرائيل .

اظهار قوة الردع الاسرائيلية من خلال الآتي :

● تحديد الخطوط الحمراء التي يفرض تجاوزها حتمية القيام بعمل عسكري ضد العراق (دخول قوات عراقية للاردن - اغلاق خليج العقبة - اعادة تمركز لتشكيلات جوية في القواعد الاردنية -)

● امتلاك ادوات الرد المناسبة لمواجهة كافة الوسائل العراقية حالة استخدامهما ضد اسرائيل

● التلويح بامكانية توجيه ضربة اجهاض للعراق حالة استشعار القيادة الاسرائيلية بنوايا حقيقية لحدود العمق الاسرائيلي .

● تزايد مظاهر التنسيق العسكري الامريكي /الاسرائيلي من واقع الائتلاف الاستراتيجي والتوافق المطلق في المصالح والاهداف .

● توجيه التحذيرات للاردن بشأن استمرار تنمية الخط المؤيد للعراق على حساب مطالب الأمن الاسرائيلي

● اتخاذ العديد من الاجراءات العسكرية في اطار التاهب والاستعداد .

- اعداد الموقف الداخلي لمواجهة احتمالات التهديد :
- اولت اسرائيل اهتماما بالغاً حيال طمأنة وهدئة الرأي العام الداخلي ازاء ما يثار من احتمالات تهديد العمق الاسرائيلي وذلك من خلال خطة اعلامية استهدفت ابراز ما يلي :
- الكشف عن حقيقة القدرات الكيماوية العراقية (عدم امتلاك العراق لرؤوس كيماوية يمكن تحميلها على الصواريخ واقتصار وسائل الحمل على القوات الجوية) .
- امتلاك شبكة انذار جوية متطورة توفر سرعة الكشف والابلاغ عن الاهداف المعادية في وقت مناسب وبما يسمح بمواجهة أى تهديدات .
- استبعاد اية ادوار اسرائيلية في الأزمة لكونها تقع بين اطراف عربية فضلا عن انه لم يطلب منها أى مشاركة من قبل الولايات المتحدة .
- اظهار ما تتمتع به الجبهات الاخرى من هدوء واستقرار (استمرار المفاوضات وان كانت بصورة غير رسمية مع سوريا بشأن معالجة قضية الجولان- استمرار العلاقات والاتصالات المصرية/الاسرائيلية)
- ابراز الكفاءة ومدى التنسيق فيما بين الاجهزة المعنية في مجال الدفاع المدين (تعيين مساعدا لوزير الدفاع اللواء / يعقوب لايدوت لشتون الجبهة الداخلية) .
- الرؤية الاسرائيلية لعدم وجود تهديد كيماوي في ظل الظروف الراهنة(قرار الكنيست ٨/٢٢ بعدم توزيع مهمات الوقاية على المواطنين بعد فترة من الجدل والانقسام بين مؤيد ومعارض) .
- زيادة البرامج الاعلامية الموجهة لتقليل من مخاطر الغازات الحربية (استعراض الطرق والوسائل المتعددة بالوقاية والعلاج) .
- الظروف والاعتبارات التي تحكم التحرك الاسرائيلي أثناء الأزمة :
- لاشك ان ظروف التوتر التي شهدتها المنطقة خلال الأزمة تشكل مناخا مناسباً لاسرائيل سعت لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية وتعد ابرز الاعتبارات التي تحدد مسار الحركة الاسرائيلية تجاه للأزمة الآتى :
- خلل الميزان العسكري في المنطقة لغير صالح اسرائيل في ظل تعاظم القوة العسكرية العراقية والنوايا الاسرائيلية لاجهاض تلك القوة .
- الالتزام الاسرائيلي تجاه الحليف الامريكى من واقع خصوصية العلاقة بينهما وضرورة التجاوب مع اية ادوار تستند اليهم .
- مواقف الاطراف الدولية خاصة الغربية الضاغطة على اسرائيل بشأن جهود السلام والتصور الاسرائيلي بان الأزمة تمثل فرصة يمكن معها احداث التحول في مواقف تلك الاطراف خاصة تجاه منظمة التحرير .
- التقدير الاسرائيلي بحجم وطبيعة التهديد العراقي المحتمل ضدها .
- مدى تأثير الاقتصاد الاسرائيلي حالة استمرار الأزمة ارتباطا بارتفاع اسعار البترول وانخفاض معدلات السياحة بالمنطقة .
- وظل التحرك الاسرائيلي في اطار الاكتفاء بمراقبة الاوضاع دون تورط كالاتى :-
- تجنب حالة القلق التي قد تحدثها ردود الفعل العراقية بضرب العمق الاسرائيلي .

- الحصول على العديد من المكاسب حالة اجهاض القوات العسكرية العراقية من خلال عمل عسكري امريكى وان الولايات المتحدة يمكنها العمل منفردة ودون المساعدة من اسرائيل .
 - عدم اضافة اعباء جديدة للاقتصاد الاسرائيلى والذي يعانى من مشاكل عديدة .
 - الاحتفاظ بالآزمة فى اطارها العربى وعدم السماح لها بالدخول فى دائرة الصراع العربى/ الاسرائيلى .
- دور السياسى لاسرائيل اثناء الآزمة :-

- فى ٢ سبتمبر ١٩٩٠ بلغت هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل خلال اغسطس ٩٠ شهر الغزو العراقى للكويست اعلى معدل لها على الاطلاق منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ حيث اعلنت وكالة الهجرة اليهودية ان عدد المهاجرين من خلال اغسطس بلغ ١٨٨٨٢٤ شخصا .
- وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ كشف تقرير " الفورين ريبورت " الذى تصدره مجلة الايكولوجيست البريطانية عن وجود اتصالات مكثفة تجري وراء الكواليس بين كبار المسؤولين العراقيين تعهد خلالها صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل فى مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق فى حالة نشوب حرب فى الخليج واكد التقرير ما يلى :-
- ان العامل الاردنى قد قام بالتوسط بين اسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات اسرائيل بعدم مهاجمته .
- ان الاتصالات العراقية - الاسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وايران حيث طلب العراق من اسرائيل تزويده بأسلحة اسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط الانابيب البترول .
- ان اسرائيل ردت على المطالب العراقية عن طريق دونالد راسفيلد وزير الدفاع الامريكى فى عهد ادارة الرئيس فورد باجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقى عن طريق الاردن واسرائيل .
- ان كبار العسكريين الاسرائيليين اعربوا عن استهانتهم بالالباء التى تتردد حول القدرات القتالية للجيش العراقى حيث اشار احد هؤلاء الخبراء الى ان ٩٠% فقط من جنود صدام المليون لديهم الخبرة .
- واكد خبير اخر ان صدام قد صنع ثمرا من الورق وان الجيش العراقى هو واحد من اسوأ الجيوش العربية على الاطلاق وانه لن يستطيع الصمود سوى ٤٨ ساعة اذا ما نشبت الحرب .
- وفى ٥ اكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وكالة (ا , ب) ان مستشارا سابقا للحكومة الاسرائيلية اعترف بانه كانت هناك رسائل تبادلت بطرق متعددة بين اسرائيل والعراق خلال سنوات الحرب مع ايسران وان هذه الاتصالات مستمرة عبر الوساطة خاصة بعد ان هدد الرئيس العراقى بحرق نصف اسرائيل .
- وفى اطار كل هذه العوامل يمكن ان يتضح الموقف الاسرائيلى فى الاطار الآتى :-
- بنفس القدر الذى تمحصر فيه اسرائيل على عدم التورط فى الآزمة كطرف فانها تتخذ من الاجراءات ما يجعلها قادرة على مواجهة أى احتمالات قد تفرض اليها للدخول فى الآزمة .
- ويعد أفضل الخيارات امام اسرائيل هو ترك الامر للطراف الدولية ومعالجة الآزمة وحسمها عسكريا على ان يبقى دورها رهنا بتطورات مواقف اطراف الآزمة وما يترتب على ذلك من قياسها لحجم العدائيات ضدها (التدرج من العمل المشترك مع الولايات المتحدة الى العمل منفردة حالة اضطرارها لذلك) .

● ويظل تأكيد دورها كحليف استراتيجي حليف للولايات المتحدة احد اتجاهات تركيز جهودها الرئيسية خلال المرحلة الحالية (تقديم كافة مختلف التسهيلات) .

● ويبقى الاحتفاظ بحالة الهدوء على الجبهات الاخرى (خاصة سوريا) احد الامور ذات الالهمية البالغة حالة اضطرارها للتورط العسكري ضمانا لتحقيق النتائج وعدم الاقدام على مغامرات غير محسوبة .

خامسا: الدور السياسي للجامعة العربية من الأزمة :

● اغراض الجامعة العربية ووظيفتها في اطار النظام الاقليمي العربي :

النظام الاقليمي العربي هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية بل ان بعضا من اهم الاحداث تمت خارج اسوارها ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدي وظيفتها المتفاعة في اطار ذلك النظام .

● اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :

حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهي سياسية وغير سياسية ، اما الاغراض السياسية فتستهدف

● توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها .

● النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

والملاحظ هنا ان عبارة " توثيق الصلات " بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة " وصيانة استقلالها وسيادتها " كما ان " تنسيق الخطط السياسية " لا يعنى حتما " توحيدها " بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد توكيدا لمعنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شئونها .

اما النص على النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لا ينبغي ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربي كله وان يتعين عليها ان تعمل على تحقيق امان الاقطار العربية الاخرى التي لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمية في الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بها بطبيعة الحال ، وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة (١٠١) .

● الجامعة العربية كرمز للنظام العربي :

● لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذي كان سائدا قبل نشائها والذي طالب بان تكون الجامعة اداة "تنسيق"

وليست اداة "وحدة" وكان ذلك تأكيدا لمنطق "اداة الدولة" على حساب منطق "الفكرة القومية" ومع ذلك لمكان استمرار الجامعة كاطار للعمل العربي المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربي وامالة في الوحدة .

ولي هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياستها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومي العام اى مع عقيدة النظام العربي ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسى الداخلى في الدول العربية ومن ثم تتضح الهمية الجامعة كطرف في النظام العربي بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا) على عروبة النظام .

• الجامعة العربية كمنتدى للدول العربية :

تطلبت التطورات الحديثة في النظام والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تتكيف المنظمات الدولية لكي تلائم هذه التطورات وفي هذا السياق نجد ان المشاورات والتراحيق تمثل علامة بارزة على مستوى التنظيم الاقليمي العربي يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمنتدى او كناد سياسي تعبر فيها الدول عن مختلف الآراء وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشأن المنازعات والمواقف التي تعرض لها بل هي ايضا تعتبر ملتقى يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية تبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة غير رسمية .

وان المشاورات غير الرسمية او المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة في عمل الجامعة وامكانية التوصل الى التراحيق ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فاعلية الاداء .
والجامعة العربية تمثل لاعضاءها المكان الافضل للتراحيق من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولانها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفي ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا كما توفر الجامعة السبب مكان لتحديد و تأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلي .

سادسا : الادارة العربية لأزمة الخليج^(١٠٢) :-

• لوجي النظام العربي بالفجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة ، كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية في لموض النظام العربي ، على أن - النظام فشل في تأسيس اطار سياسي أو فلسفة مقبولة لهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينيات ، وكان يلتمس قواه بالكاد في محاولة يائسة للملاحقة التطورات الدولية الهائلة والتي حملت اليه تهديدات كبرى ، على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد في الساحة العربية ، الى جانب الاتجاه الهجومى والعدوانى الذى ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث مشكلة الاطار السياسى الجامع ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقى الأفكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة عندما انفجرت أزمة الخليج .

• وفي غضون ايام قليلة كان النظام الدولى قد اخذ في يديه ادارة أزمة الخليج برمتها وكان من الضرورى ان يبرز النظام العربى موقفه من هذه الأزمة وطرحته منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربى وهو من يملك اهلية وصلاحية ادارة الأزمة - النظام الدولى ام النظام العربى لم يكن حتى اكثر العرب اعتدالا ينظرون الى النظام الدولى كنظام عادل فهو يدخل في دائرة ادارة أزمة عربية وهو مفتقد الى الانسجام الاخلاقى والقانونى بسبب صمته الطويل عن التواتر المدهل للانتهاكات الاسرائيلية للقانون والشريعة الدوليين في المنطقة بسبب الحماية الامريكىة لاسرائيل على ان المشكلة هي ان النظام العربى لم يكن يتمتع بمقدرة سياسية حقيقية في ادارة الأزمة على الأقل من وجهة نظر دول الخليج التى هزها العدوان العراقى على الكويت هزة عنيفة للغاية .

• ومنذ البداية واجه النظام العربى مجموعة من المعضلات المبدئية والاجراءات الكبرى التى حرمتها من تكوين موقف جماعى من الأزمة وسريعا ماتعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف او مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه ومع ذلك فقد استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعى عبر حوارات ومفاوضات حقيقية غير ان

^(١٠٢) القرار الاسرائيلى العربى - مركز الدراسات السياسية - مرجع سهل ذكره

جهود الدول العربية عند مواقفها الاولى والتجار العديد منها الى الكفاءة الدبلوماسية والى حرية الحركة الكافية قد ادى الى اهدار هذه الفرصة .

- وافضت هذه العوامل الى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربى لأزمة الخليج بل ان اشتعال حرب اهلية اعلامية بين الدول العربية قد ادى الى تدهور متواصل لفرصة النظام العربى فى القيام بدور مميز فى اطار الادارة الدولية للأزمة وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التى اتخذتها الدول العربية المختلفة من الأزمة .
- ويمكننا ان نتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات الميدنية والاجرائية التى طرحها "أزمة الخليج على العقل الرسمى العربى وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها فى سياق تفاعلات الادارة العربية للأزمة .

● معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :-

- واجهت الادارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التى فشل النظام العربى فى الاستجابة لها بصورة موحدة والواقع ان الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية واخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئى اى انها تعلقبت بماهية المبادئ التى تنطلق منها المواقف والسياسات وبعضها الاخر اتسم بطابع اجرائى اى تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التى تحقق مبادئ معينة من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة فى الأزمة .
- وعلى المستوى المبدئى اثرت ثلاث قضايا رئيسية وهى الموقف من الشرعية الدولية والموقف من الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربى ثم قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الازمات والصراعات الاخرى فى المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية وعلى المستوى الاجرائى اثرت اربع قضايا رئيسية وهى المدى الممكن للحل العربى ومقوماته او ضماناته والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضمن تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة فى الحرب المتوقعة واخيرا الموقف من ترتيبات امن الخليج التى اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى سياق الأزمة .
- وسوف نتناول بكل من هذه القضايا بعرض الحجج المختلفة على جانبي المناظرات العربية التى اثرت على المستويين الرسمى والشعبى وجوانب قوتها وضعفها .

● المعضلات الميدنية :-

- سببت الهزة العميقة التى مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الاسئلة الكبرى المتعلقة بذات ماهية وطبيعة النظام العربى وهى الاسئلة التى عزفت الاطراف الرئيسية فى النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحوة الجزئية التى بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ وربما كان المحور الرئيسى الذى دارت حوله هذه الاسئلة هى طبيعة العلاقة بين النظام العربى والنظام الدولى والقوى الحاكمة لهذا الاخير وبالتالي طبيعة النظام العربى ذاته اى نوع الروابط التى يجب على هذا النظام ان يقوم عليها فقد انشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة فى الساحة العربية وهو ما يسمى فى الدبلوماسية العربية بـ " تنقية الاجواء العربية " وفى اغلب الحالات قمت هذه المصالحات بدون توضيح الاسس الميدنية التى تقوم عليها وعندما وقف النظام امام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهى المبادئ التى تطرح مشروع تعديل الميثاق ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك تصورا محدد لها لم يملك سوى ان يؤجل حسمها او يضعها على السرف

أرينحها كلية وجاءت أزمة الخليج في وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئي بل والدستوري حيث أصبح الميثاق قديما ومهجورا بعد ما حدث من تطورات على الساحة العربية التي تجاوزته جذريا وكان من الطبيعي لذلك ان تلتى الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة وللإشكاليات التي طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة بل ومتناقضات الى حد كبير ولما يلي نعرض لبعض هذه الإشكاليات :

الموقف من الشرعية الدولية :

تعين على النظام العربي ان يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها في ظرف متفرد وشديد الخصوصية ذلك ان النظام الدولي ممثلا في مؤسسة الامم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولا لبس فيه ولا تأويل من الغزو العراقي المفاجئ للكويت في ذات اليوم الذي جرى فيه هذا الغزو فاكد قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ على ازالة الغزو العراقي للكويت وطالب بان ينسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في اول اغسطس عام ١٩٩٠ وكان من الواضح حتى منذ اليوم الاول للغزو ان مجلس الامن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذي من الغزو العراقي للكويت على نحو لم يحدث في تاريخ هذا المجلس .

وقد وضع هذا الظرف النظام العراقي في مأزق فكان عليه ان يتماشى مع قرارات مجلس الامن باعتبارها تعبيرا عن الشرعية الدولية او ان ينشأ موقف متميز مقاربا او معارضا لهذه الشرعية وقد حاولت مجموعة من الدول العربية ان تلتف على قرارات مجلس الامن - او الشرعية الدولية - بصورة تمكن النظام العربي من ايجاد مدخل خاص به لادارة او حل الأزمة دون اصطدام واضح بهذه الشرعية على ان الموقف العراقي لم يسعف هذه المجموعة - اذا طرح النظام العراقي اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية والاقتراب بدرجة او اخرى من الموقف العراقي او التبنى الكامل لهذه المشروعية ومع تطور الأزمة بدأ موقف مجموعة اصغر من الدول العربية يترلق الى الحديث عن " شرعية عربية " بديلة للشرعية الدولية او معارضة لها والامر الأكثر أهمية ان هذا الموقف الرسمي لعدد من الدول العربية وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا قد أصبح لواء تجمع حولها طائفة من المواقف اللا رسمية لأعداد كبيرة من المثقفين والسياسيين القومية والراдикаلية والاسلامية طورت معارضة جذرية للشرعية الدولية على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن " الشرعية العربية " واصبحت مقولة الحل العربي خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجذرية " للشرعية الدولية " " بالشرعية العربية " ، ولمضت المعارضة الجذرية للشرعية الدولية - كما تنعكس في قرارات الامم المتحدة التي تواتر سريخ مع تطور الأزمة على حجتين رئيسيتين .

حجة الاولى : تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية - وكيها بمكيالين - فيما يتعلق على الاقل بقضايا الشرق وسط اذا ربت الشرعية الدولية موقفا متشددا وفوريا من الاحتلال العراقي للكويت في حين فشلت في ترتيب اس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة الذي استمر لاكثر من ثلثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولي ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولي او الشرعية الدولية من ملكية العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مع السكوت الكامل او حتى التواطؤ مع حيازة اسرائيل لأسلحة الذرية وهي اشد فتكا ودمارا من الاولى . وحيث ان الشرعية الدولية تتسم بالازدواجية : اي ترتيباملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعا للامة او المجتمع الذي يتخذ بحقه الموقف فانها تفتقد العدالة والحياد

والتجديد الذى يجب ان يميز اى قاعدة قانونية شرعية وهى هذه الصفة لا تستحق اى احترام او طاعة من جـ
العرب .

اما الحجة الثانية فتؤكد ان الشرعية الدولية الممثلة فى قرارات مجلس الامن المتصلة بأزمة الخليج وهى الولايات
المتحدة وهى نفس القوة التى تحمى اسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وسياسـ
العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العـ
كل عوامل القوة ومنح اسرائيل كل عوامل التفوق .

وقد وجدت هاتان الحجتان قبولاً واسعاً بين المثقفين بل وبين الشعوب العربية عموماً ولم ينازعهما من منطلق عدل
او مبدئى سوى اقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويـت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقول
ازدواجية الشرعية الدولية غير انهم اسسوا مواقفهم على احدى حجتين الاولى هى القول بان اهدار الشرعية الدولية
قضية ما ليست رخصة لاهدارها فى قضية اخرى والا كان البديل هو سيادة الفوضى وشرعية الغاب والثانية هى
العرب حتى لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الازعان للشرعية الدولية على ان الحججتين اللتين ابرزتهما
المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لن تقوموا على وقائع حقيقية وكاملة ، ولا يمكن قبولها على ما بها من عدل
ونواقص ، فمن ناحية لا يمكن القول بأن الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربى الاسرائيلى للأراضي المحتلة هـ
معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج ، فأسس ومبادئ الشرعية الدولية فى الحـ
واحدة وهى عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة والاقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكننا ان نصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية فى الحالتين فى درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقـ
الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفى غياب الاداة التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة فى حالة الصراع
العربى الاسرائيلى ، وحضورها فى حالة أزمة الخليج ، وكذلك فانه لا يمكننا الموافقة - من منظور علمى - على
الشرعية الدولية هى شرعية الأقوياء ، فقط - ذلك أن القانون الدولى قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثـ
كشريك ومصدر رئيسى فى صنع القواعد الدولية الجديدة ، وان الشرعية الدولية - معبرا عنها فى كثير من المعاهد
والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة ، قد أصبحت تعكس وجهة نظر اغلبية دول العـ
وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالما اتخذت مواقف مخالفة
مناهضة لمواقف أمريكية (١٠٣) .

واضافة لذلك وانه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية ، فأسس ومرتكزات الشرعية العربية الواجب
التطبيق فى اللحظة التى كان يتعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الأزمة فيها وهى المجسدة فى ميثاق جامعة
الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القـ
فى تسوية المنازعات بين الدول العربية ، وبالتالي فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كـ
فى الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة " شرعية ثورية " .

والواقع ان تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبى للعراق فى العديد من الأقدـ
العربية ، بما فيها كل أقطار المغرب العربى،شاملة المغرب التى كانت مواقفها الرسمية متباينة مع بقية دول المغرب العـ

(١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتاً ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والفصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس
الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتاً ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر .

والأردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل وأجزاء من الرأي العام السوري والمصري ، وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة أصداً في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والجزائر ، ولكنها لم تجد تعبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأي دولة أو طرف عربي ، فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت اشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري التي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وامكانية تحرير الكويت .

والواقع ان تلك الاشكالية كانت جسيمة وحقيقية لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فانه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تقود عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان ينطوي عملياً على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضاً ، وهنا يمكن القول من الناحية النظرية تطوير مرتكزات أشمل للشرعية العربية يتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية وانقاذ الكويت والعراق في نفس الوقت ، وعلى حين تقع المسؤولية الأساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على التعتات العراقية واصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فانه لا يمكن اعفاء النظم العربي بما يظهره من جهود والقسم تجاه تلك الأزمة من جانب هذه المسؤولية .

● مسألة الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :-

● في الوقت الذي نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظري ، ومن جانب القوى غير الرسمية في النظام العربي ، فان المسألة الملحة والانسانية التي طرحت النظام العربي (الرسمي) وسببت انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هي الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، وخاصة في المملكة السعودية ، فبقدر ما مثل الغزو العراقي للكويت صدمة للنظام العربي الرسمي ولقطاع من الرأي العام العربي وخاصة في الخليج ومصر ، فسان الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية في أراضيها قد سبب صدمة للرأي العام العربي ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فان الحكومات العربية المعارضة كلياً أو جزئياً لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكري الأجنبي في دول الخليج ، وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأي العام العربي ، فعل المستوى الرمزي والعاطفي ألغى الوجود العسكري الأجنبي في السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الحافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذي فرض على الأكثرية الساحقة من الأقطار العربية ، كما هدد هذا التواجد باحياء النظام الاستعماري عبر اقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

● ومن الناحية السياسية ، فان هذا التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي كان يحمل في طياته احتمالات كبيرة للغاية بشأن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره واصطدام بالتالي بالهدف الأسمى للرأي العام العربي بانقضاء الكويت والعراق معاً من المآزق التاريخية الذي نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذي تبلور في شعار النضال العربي من اجل منع الحرب ، والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص - في سياق المواقف العدوانية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والاسلامي معاً

وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بغرض مقاومة عدوان دولة عربية ، وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

● وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الديني الذي نظر للقوات غير الإسلامية باعتبارها " كافرة " من ناحية والخطاب الذي يعبر عن " عقل الدولة " اقليمية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الإقليمية ، فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقي محتمل ، وكذا لأنها لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والرؤساء العراقيين بعدم العدوان بعد ان أقروا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا ، وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن لية العراق تتجه لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة ، وفوق ذلك ، لحق لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فان أمن دول الخليج يحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط ، فاذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الامارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عُمان في قبضة العسكرية العراقية ، والبديل الأول الذي كان من الممكن نظريا أن يحمي دول الخليج من الاجتياح العسكري العراقي هو اذعائهم الفردي والجماعي بوضع التوابع للقوة العراقية الصاعدة ، أما البديل الآخر ، فهو بشكل أو آخر من أشكال التدخل العسكري الأجنبي " لضمان أمن دول الخليج الأخرى " وتشكيل ضغط عسكري فعال بما فيه الكفاية لاقتناع العراق بالانسحاب من الكويت ، وزاد من قناعة السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكري الخارجي وصول القوات العراقية الى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضي السعودية ، وربما بقصد جس النبض ، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والأمريكية .

● ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربي الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعائية والعاطفية ، غير أن القسادة السعوديين والخليجيين عموما ، لم ينظروا اليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا ، فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع ان توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ، ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقي محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون في تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسى والاستراتيجى مع العراق ، الأمر الذى ينطوى على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجى في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج في النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية ، وفوق ذلك فان شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربى وحده ، أو حتى بشكل رئيسى ، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية .

الموقف الأول : اداة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربى والبديل العربى بصورة نظرية وعامة ، وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة ، واستمر بعض الأطراف في اتخاذه طوال الأزمة ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :-

● ان تمكين القوات الأمريكية من الانتشار في الأراضي السعودية والخليجية يدفع في اتجاه الحل العسكري للأزمة ، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها في تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح اسرائيل .

ان الاستعانة بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية المهادنة دون اعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التي لا ترغب في الظهور كأنها تنازلت أمام استعراض أمريكا للقوة ، وعلى ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة وهي بإيجاز :

ان مفهوم الحل العربي - من منظور الدول المسماة - يفتقر الى محتوى عملي محدد ، فالدبلوماسية ركن هام من ركن ادارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هي الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن لأهم عندما تفشل الدبلوماسية في الزام العراق بالامثال للشرعية الدولية والعربية ، ولم يكن باستطاعة العالم العربي بأسره أن يقدم حزمة القوة العسكرية الضرورية حتى تجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده الى دول الخليج الأخرى .

في ظل غياب بديل عسكري عربي ، لا يكون امام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة لوحيدة الراغبة في الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي بعد ذلك دور الدول العربية والإسلامية كعامل عسكري مكمل

ان القوات الأمريكية قد نشرت في أراضي السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ويمكن ان رحل اذا زال التهديد العراقي ، وبالتالي فان مقياس لفاعلية الحل العربي واضح وهو اقناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما أى لا بد من الاتفاق على أسبقيات مواجهة لسبب - أى العدوان العراقي - على النتيجة - وهي التواجد العسكري الأجنبي والأمريكي خصوصا ،

الموقف الثاني : فهو القبول بالتواجد العسكري الأمريكي ومتعدد الجنسيات باعتباره أمرا لا غنى عنه من الناحية عملية لوقف العدوان العراقي والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية مع اعطاء الأولوية الى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسي والسياسي للأزمة على أن هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة او متجانسة لا فيما بين السدول العربية القائلة به ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصلي له مع الزمن ، ففي البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتباره أمرا واقعا ومؤقتا فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعي كامل بان الموقف السعودي - وهو وقف الحاكم لهذه القضية - كان نهائيا وليس من الممكن تغييره وانه لو بذل ضغط عربي كامل ضد التواجد العسكري الأمريكي فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى كل صلة بالنظام العربي فوق ذلك فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول المشروط وبهذا التواجد وأسبابهما لتفهم دورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكري العربي وبنياء على هذه اعتبارات توصلت الدولتان الى الاستنتاجات التالية : -

ان افضل السبل للمحافظة على الحد الأدنى من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكري وسياسي ممكن للسعودية ودول الخليج حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقتناع دول الخليج بالاستمرار في النظام العربي ، ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ولكنه كان في الحقيقة احد الأسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

ان الحل العربي يعنى مضمونا متجددا في كل لحظة بعينها ففي بداية الأزمة كان "الحل العربي" معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفوري من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة وعندما بات من

الواضح ان العراق لم يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملي للحل العربي هو مشاركة العرب في الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكري الامريكى والاجنبى مؤقتا ومرتبطا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية ، ولم تقبل مصر او سوريا بصيغة تواجد عسكري اجنبى دائم ، وقاومتا اعلان بيكر بالنية في انشاء "بنية امنية شرق اوسطية " وكان احد اهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وعمان في شهر اكتوبر هو التوصل الى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد امام الامريكيين باية صيغة لوجود عسكري اجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج ، والواضح ان الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام ، وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومسئولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى وحرصت سوريا على الدفع في نفس هذا الاتجاه ،

- وفي هذا الاطار كان التواجد العسكري المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على اولوية الحل السياسى للأزمة ، ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف في التغير منذ نحو منتصف شهر اكتوبر ، وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت في ذلك الوقت على يقين بان الحل العسكري للأزمة حتمى
- اما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة في تواجد عسكري عربى كبير ، وحرصت القيادة السعودية على "تحجيم هذا التواجد" ولاشك ان ذلك الموقف لا يعود فقط الى شكوك تاريخية وانما ايضا الى الرغبة في "تحجيم" الدور السياسى العربى في ترتيبات مابعد نهاية الأزمة ،
- والى جانب ذلك اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار اهداف التواجد العسكري في الاطار الدفاعى البحت لفترة طويلة من الزمن والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكري الامريكى ومتعدد الجنسية عن افراز ضغوط كافية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، ولم تتضح في اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ربما في نحو منتصف اكتوبر ايضا ، والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا في القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل في حرب هجومية وهو مظهر من الاستعداد السعودى للقبول باعطاء تنازلات اقليمية وخاصة فيما يتصل باعطائه منفذا بحريا مباشرا على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما اعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز في هذا الصدد ، الا ان هذه المبادرة لم تاخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها عقب ما يمكن القول انه ضغوط امريكية في هذا الشأن وهكذا اصبح من الواضح ان السعودية قد فضلت في النهاية - نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة - حسم تردها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الأزمة الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية او الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى في نفس الوقت ،

واخيرا تبلور موقف ثالث في قضية التواجد العسكري الاجنبى في الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية - والسعودية خاصة لاستدعائه ، وبالتالي ركز هذا الموقف على ايجاد مجموعة من الافكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها في نفس الوقت ، وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان

عراقي اليها ، ففي الوقت الذي اجتهدت فيه الدول العربية التي تبنت هذا الموقف في ابتكار الافكار التي تستهدف كيد ضمانات امن السعودية ، فانها قد اظهرت رغبة او استعدادا حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت وتراوحت بادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب او مجرد التزام بالانسحاب من الكويت في النهاية .

قد تمتع هذا الموقف بميزة واضحة وهو انه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبيا تستهدف تجنب العراق الدمار المتوقع من رب ضروس يشنها الامريكيون مع ضمان بعض الحقوق للكويت وخاصة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق ، مع ذلك فانه كان يتسم بعيوب واضحة يمكن ايجازها فيما يلي :-

• ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوي في النهاية على التضحية بالكويت وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية على اساس افتراض قوامه انه لو امكن تهدئة المخاوف الامنية للسعودية فانه يمكن اقناعها باجلاء القوات الأجنبية وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبحيث تحسم مسألة الكويت في مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

• ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت وعلى ان مسألة الكويت منتهية ومثل الانفتاح على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف الامر الذي فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من اجل السكوت عن مسألة الكويت او قبول حل وسط يرضى العراق .

• ان هذا الموقف لم يتمتع عموما بالمصداقية - لدى دول الخليج لان القائلين به قد بدؤوا متحيزين للعراق بل ان السعودية ودول الخليج قد اعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق كما انها قد اهتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربي وان كانت بدرجة اقل مما شعرت به حياال المنظمة واليمن والاردن .

معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :

من بين كل المبادرات العراقية لم تحظى فكرة بحدى الشعبية التي تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية ، وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ اغسطس ربطا بين كل "الاحتلالات" في المنطقة فان احد في الساحة العربية لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل اتى هذا الشعار وحده يفسر الجالب الاعظم من تعاطف الراى العام العربي مع العراق والجانب الاعظم من "الحرج" الذي استشعره النظام الرسمى العربي فقد اتكا النظام العراقي على موطن الالم الولىسى في الوطن العربي وبدا امام الراى العام ان هناك حلا جذريا ولوريا مفاجئا للمسألة الفلسطينية يتمثل في الضغط على المصالح الامريكية والغربية في الكويت والخليج ونظر الى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددىن من الرادىكاليين العرب في الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة في الوطن العربي ردا على الدعم الامريكى الكامل لاسرائيل والاذلال المتواصل للكرامة العربية .

تد القائلون بالربط على عدد من الحجج اهمها ما يلى :

مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتى ، فان الغزو يمثل فرصة لادارة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الامريكى حيال هذه القضية .

● انه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمي يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها ، وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى أطراف دولية هامة في ادارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التي أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط في الاعتبار ، ومن المعقول أن تدفع بعض القوى الغربية لتنفيذ فكرة الربط ، في الوقت الذي يرفضها فيه بعض العرب .

● انه لو تواصل الضغط العربي والدولي لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في رفضها للفكرة ، حيث أنها لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذي يكافئ المعتدى الاسرائيلي ويعاقب "المعتدى" العراقي ، وانه لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت ، وانقاذ العراق في نفس الوقت .

ولم يتح لمؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة مناقشة هذه الفكرة التي طرحت في " مبادرة " عراقية بعد القمة بيومين ، ويقصد واضح هو الطعن في الشرعية " القومية " لهذا المؤتمر وقراراته ، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الأقل في مواقفها المعلنة ، وقد استند هذا الرفض الى مجموعة من المسببات والحجج منها ما يلي :-

● من الناحية الأخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة الى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر الى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مقياضتها بالأرض المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولا تغير أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط أخلاقيا من حقيقة العدوان العراقي كعدوان على دولة عربية وشعب عربي

● ومن الناحية السياسية ، كان أقرب الى الدعاية التي تستهدف تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها تفاوضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطيني والمؤكد انه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول حقوق الفلسطينيين ، ففى سياق المداولات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية - ثم القائم بالاعمال الأمريكى - في العراق ، صرح الرئيس العراقي بوضوح نيته في احترام وصيانة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .

● ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصير الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزوه بمصير الأرض العربية المحتلة التي تقبض عليها إسرائيل ، ولم يكن من المتصور أن تقبل اسرائيل ، وحقى لو ضغطت عليها الادارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة بالانسحاب من الأراضي المحتلة لجود ضمان تحرير الكويت .

● ومن الناحية العملية ، فإن القائلين بمقولة الربط قد وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله الكويت والخشية عليه من عدوان أمريكى وشيك ، كما أنهم قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - في موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .

والواقع ان شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية، فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها كما تضمنت مبادراتها في أول سبتمبر هذه الفكرة ، غير انها سريريا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادراتها المعلنة في ١٩ أكتوبر ، وفي مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - لمجلس الامن في ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذي رفض المجلس تقريره ، كما اتخذت المبادرات الأردنية نفس المسار .

• وفي الوقت نفسه ، فإنه في الوقت الذي رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسمياً مقولة الربط ، فإنها في مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي ، وبعض الأطراف الأوروبية قد حثت على إعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول الغربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بعد انتهاء أزمة الخليج ، وإعلان هذا الالتزام في وقت مبكر ، وكانت مجموعة دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وإن كانت قد طلبت التزاماً تعهدياً أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، وبحيث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة ، ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط (دون تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر) ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولاً من جانب دول المغرب العربي ، أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استمرت في مساعيها لإصدار التزام أقوى ، وقادت فرنسا الاتجاه لإصدار هذا الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج ، وتبلور هذا الموقف في المبادرة بتوزيع اقتراح بين أعضاء مجلس الأمن في ١٤ يناير - أي قبل انتهاء مهلة الأمم المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس " لمساهمة نشطة في حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط ، في وقت ملائم " بعد التوصل إلى اتفاق حول جدول زمني لانسحاب القوات العراقية من الكويت .

• والواقع أنه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يضمن ربطاً ميكانيكياً ومباشراً ، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ القانوني والدبلوماسي في الحد الأدنى للقضية الكويتية ، وبسبب الحرب الأهلية الإعلامية - التي استخدمت فيها حجج متعارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعقت هذه الفرصة .

• المعضلات الإجرائية :-

إلى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربي مجموعة من الاشكاليات الإجرائية التي أوضحت بجلاء حدود فكرة لنظام عربي ، في المرحلة التاريخية التي ثارت فيها أزمة الخليج ، وقد تعينت هذه الحدود فور انفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدى قواعده ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر النظام الدولي - باجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بإدارة أزمة تقع في صميم نسيج العلاقات العربية - العربية ؟ وفيما بين هذين السؤالين المتقابلين تحدت جدارة النظام الدولي ، ونعني بالجدارة هنا كفاية القواعد المقننة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها والسجامها - من ناحيتي الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الإذعان لهذه القواعد قبل أطراف النظام ذاتهم ، وليست الجدارة هنا بهذا المعنى ضماناً لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة إدارتها ، إذ يتعلق لنجاح إدارة أية أزمة بمدى الرضا الكلي الذي يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الإدارة بين أطراف النظام القائم على هذه الإدارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيين في النظام العربي عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقي للكويت ، فقد كانت هذه الأطراف قد نحت جانباً مشروع تعديل الميثاق وبرتوكول ضوابط العمل العربي المشترك ولم تصدق عليها ، ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع

في عام ١٩٤٤ ، نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموافق عليها في عام ١٩٥٠ ويلزم نص المادة ٦ مجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على احدى دول الجامعة بالاجماع (مع استثناء رأى الدولة المعتدية) أما نص المادة ٧ وهي التي تضع القاعدة العامة للتصويت في قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثورية يكون ملزما لمن يقبله ، ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت في مؤتمر القمة العربي ، الذي تطور كأهم مؤسسة في النظام العربي في الممارسة ، دون تطور قانوني مناظر ، أما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فتلزم الدولة الموقعة بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا يشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام ، وقد أثارت هذه المتناقضات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة وبعد صدور قراره في العاشر من أغسطس ، والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التي يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة او مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية اخرى فالتدابير التي تشمل استخدام القوة المسلحة في نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة اجنبية على دولة عربية وفوق ذلك كله فان النظام العربي لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف من ادارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية اخرى هو انقاذ الدولتين معا من مخاطر داهية بسبب العدوان الاصلى وما قد يتلوه من اعمال عدوان خارجي ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها التقار النظام العربي لوسائل القوة والالزام الضرورية لوضع قراراته او قواعده موضع التطبيق وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديدها او الهجوم على النظام كله وقواعده الجوهرية ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية

وقد شهد النظام العربي نزاعات عسكرية كثيرة وان لم يصل اى منها ابدا الى حد غزو دولة عربية لكل اقليم دولة عربية اخرى بالقوة العسكرية الفاشية ولم يتمكن النظام في اى منها من التدخل المقتن او تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان او الدفاع عن المصالح العربية الجماعية وفوق ذلك فانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فان النظام العربي لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على تسوازن القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكرى لهذا المصطلح وعلى النقيض فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم او تراضى ويترتب على ذلك ان هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعتمد احدى الدول العربية القوية عسكريا الى التحدى الصريح لقواعد ومحاوله احلالها بقواعد شرعية ثورية واتسم هذا النظام ايضا بميل منحدر للتأقلم والتسليم امام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة في محيطها الاقليمى بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث في حالة التدخل العسكرى السورى في لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد زاد من عجز النظام العربي عن فرض قواعد الامن المعمول بها ان توزيع موارد القوة وخاصة القوة العسكرية قد اصبح اكثر التشارا مع الوقت ولم يعد من الممكن ان تقوم دولة او دولتان بدور شرطى النظام واصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية وهو امر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة في التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانها قد لاتستطيع توفير ولشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسي المصاحب للغزو العراقي للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة وكان من اليسير اكتشاف
لنظام العربي لا يستطيع ان يقوم بدور كبير طالما ان دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدى قواعده الجوهرية
ممت على الذهاب بذلك الى ابعد مدى ممكن بالاحاطة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العرفية للنظام وان جدارته في
أزمة من هذا النوع محدودة للغاية اذا لم يبق غير اتخاذ موقف دعائي جماعي وهو الامر الذي لم يحدث بسبب
تلافات الكبيرة في التوجهات فيما بين الدول العربية والتي اسهم التدخل العسكري الاجنبي في تفاقمها .

اما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربي في ادارة أزمة بحسامة الغزو العراقي للكويت فيتصل بسلب
رته الخارجية وقد اثارت هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب ففي اعقاب الغزو مباشرة قام مجلس
ن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذي وضع اسس الشرعية الدولية فيما يتصل بالأزمة وقبل ان يتخذ النظام العربي
ما يحددها منها وبالتالي بات امام هذا النظام اختيار صعب بين الشاء قواعد مناقضة او متوافقة مع هذه الشرعية وخلال
قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية الى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج
رى مستندة الى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعي عن النفس واتخذت قرارات مجلس الامن تدل على بصورة قننت
ية التواجد العسكري الأمريكي ثم متعدد الجنسيات وضغوطه الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق فاذا اخذنا
مع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا انها تستند الى قواعد قانونية شرعية وثالية فردية وانما انشأت آليات
مع تلك القواعد موضع التطبيق والى جانب ذلك كله لمضت تلك الآليات على مخاوف امنية مشروعة لدول الخليج
دولة اقوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوها الى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية كان من الواضح ان القواعد القانونية والآليات (العسكرية والاقتصادية وغيرها) الدولية
ثالية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا ينكر احد انها قد استهدفت تدمير
وات العسكرية والقدرات الاقتصادية المسالدة للعراق وبالتالي كان هناك لعارضنا واضحا بين المضمون السياسي
لى هذه القواعد والآليات الدولية من ناحية والامان العربية التي تركزت على منع الفجار حرب دولية ضد العراق
تحرير الكويت في ذات الوقت وهنا يثور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

تقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء انه كان من الممكن ان يثبت النظام العربي جدارته الخارجية من خلال
ة للحل العربي تقوم على مايلي :

• اعمال قواعد التفاهم العرفية مع القيادة العراقية لحثها على الانسحاب من الكويت ولبول حل وسط اما من
خلال وساطة جماعية او من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية .

• تقديم مجموعة من الافكار لانتعاض كلها مع الشرعية الدولية ولكنها لا تأخذ بها كلها وخاصة لفكرة الانسحاب
غير المشروط والفوري للقوات العراقية .

• نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة اما على نحو متزامن او متتالي بحيث تسحب القوات العراقية
العراقية اولا ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات بعد ذلك او العكس .

• البحث في ضمانات متبادلة للامن بين الدول العربية المعنية بكون صالحة على المدى الطويل وتعيد بناء الثقة بين
هذه الدول وتكون مضمولة جماعيا من جانب النظام العربي .

• قد هذا التيار انه كان من الممكن اصلا منع تدفق القوات الامريكية والاحدية الى الاراضي السعودية والخليجية
الى قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع ان هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومى والعربى ولكنه كان يفتقر الى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التى اقترحها على نحو متفرق ولذلك فانه قد اخذ يترلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتحرير الكويت الى تفضيل حماية العراق حتى ولو كان على حساب التضحية بالكويت على اساس من قاعدة اقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل فهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى ان اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية ولم يكن من الممكن تصديق ان تدفع العراق بالقوات الهائلة التى غزت الكويت لكى تنسحب فى ايام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الامنية لدول الخليج الاخرى وخاصة السعودية ولم يكن من الممكن من باب اولى، ان تستقبل السعودية القوات الامريكية ثم متعددة الجنسيات لحمايتها من احتمال عدوان عراقى لكى تطلب سحبها مع استمرار الاحتلال العسكرى فيما بين الطرفين وفى ظروف تتميز بافكار الثقة بينهما بعد غزو الكويت وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة لدى دول الخليج تتمثل فى موقف عربى جماعى وقوى للغاية يتخذ شكل امدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الاخرى بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربى على اعادة التوازن العسكرى بين الخليج والعراق وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربى لن يستطيع التقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجى والسياسى حول الموقف من التواجد العسكرى الاجنبى ومن ذات عملية الغزو العراقى للكويت فضلا عن الرغبة الخليجية فى تحجيم الدور السياسى العربى فى ترتيبات ما بعد الازمة .

فطالما ان النظام العربى لم يكن يستطيع ضمان الاسس الاولى للتوازن العسكرى بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكرى حقيقية فى مواجهة العدوان العراقى لم يكن ممكنا طرح شعارات او خطوات اجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب وفى غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقى بعد الازمة مباشرة وعلى المدى الابعد كان المحتم ان تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات امن دولية مادية وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والاجرائية فى الوقت الذى اصر فيه الائتلاف العربى المقابل على ادارة أزمة تحدى ثورى عسكرى للنظام العربى ولا من دول الخليج على وجه الخصوص باساليب لاتتفق مع طبيعة هذا التحدى غير المسبوق اى باساليب التفاهم العرفى وطالما ان دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات امن دولية تمكنها من تحقيق الردع فى الحد الأدنى فان شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية او الانسحابات المتوالية لم تكن عملية قبل ان تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكرى فحقى اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحاب المتبادل سواء على نحو متزامن او متتال وهو ما لم يحدث لم يكن من المتوقع ان تقبلها دول الخليج فالانسحاب المتبادل وحده كان يعنى سحب القوات العراقية عدة كيلومترات وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلومترات تاركة اختلالا هائلا فى موازين القوى ينطوى بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربى ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدارة المبدئية والاجرائية فى ادارة أزمة الخليج باعتبارها أزمة تحدى ثورى وعنيف لاسس هذا النظام على انه اذا كان النظام العربى قد فشل فى ادارة الأزمة ككل فقد ظل من الممكن نظرياً ان يقوم بدور متميز فى الادارة العالمية للأزمة عبر تقديم مجموعة حزمة متكاملة من الافكار التى تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تحرير الكويت والنفاذ العراقى على ان ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية

الرئيسية وباستعراض نمط هذه التفاعلات يتضح ان النظام العربي واطرافه الرئيسية قد اهدر هذه الفرصة وانه يتحمل جزءا من المسؤولية عن هذا الالهدار .

● تفاعلات الادارة العربية للأزمة :

تطورت الادارة العربية للأزمة عبر اربع مراحل متصلة ففي البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سمعت اطراف عربية قيادية لمحاولة تجنب انفجارها وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربي لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعي او موقف جماعي منها وفشل هذا المدخل بسبب وقوع الشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه ، وفي المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لاقتناع الاطراف المعنية مباشرة بالصراع بحلول وسط مختلفة وربما يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدأ الاساسي والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت على ان احد اهم الاسباب يتمثل كذلك في الجمود الواضح للتحالفين العربيين الرئيسيين والافتقار الى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين الائتلافين واخيرا التقلت الأزمة الى مرحلة التحضير للحرب واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مسع قاسم مشترك يتمثل في التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب وعبر هذه المراحل الاربع برزت اتجاهات اساسية في التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة وهي :

- توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية في النظام العربي من الأزمة واشتداد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .
- الجمود الواضح بين الائتلافين الرئيسيين من حيث موقفهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما مسن خلال مبادرات دبلوماسية قوية .
- تجميد النظام العربي عموما ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة وانما بصدد كل نشاطاته الاخرى .
- المرحلة الاولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقي بمذكرة في ١٦ يوليو الى الامين العام للجامعة تشمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه ارض العراق وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة في الاوبك بما ادى الى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للمسرب ككل خلال الفترة ٨٧-١٩٩٠ .

وكذا اهتمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة لفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميثة العراقي وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار وقدمت المذكرة المطالب التالية : اقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان ١٩٨٠ برأسمال ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة ومول بدولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر ١٥ دولار للبرميل واسقاط الديون المسجلة على العراق (وهي ديون نسبت الى استيراد دول الخليج على جزء من حصة العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران) وتنظيم مشروع مارشال عربي لتعويض العراق عن خسائر البناء الحرب مع ايران وهي حرب ترى المذكرة انها كانت دافعا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربي عموما .

وبعد يومين قام الرئيس العراقي بالقاء خطاب في عيد "ثورة ١٧ يوليو ١٩٩٠" حذر فيه دول الخليج من الاستمرار في انتاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها في الاوبك بما يؤدي بالى الاضرار بالانقتصاد العراقي واكد الرئيس

العراقي بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فإن العراق سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المغتصبة الى اهلها مشيراً الى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقاً لاهداف امريكية في زعزعة امن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموماً وكذا طالب البرلمان العراقي بتدخل الدولة العربية للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية وسريعاً ما تصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكري ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولاً عربية عديدة على التحرك لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة فعلى حين طالبت ليبيا بموقف عربي جماعي من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة الازمة العراقية - الكويتية فقد اثرت اطراف عربية اخرى بذل جهود مكثفة للوساطة او استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة وقامت مصر والسعودية بجهود خاصة لاحتواء الأزمة ولم يقيم الرئيس مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذي قد يذهب اليه الطرفان خاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية وفي لقاء مع الرئيس العراقي صباح يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ انتهت المفاوضات بنتائج اثارت لبساً كبيراً بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقي بعدم الاقدام بعمل عسكري ضد الكويت على حين نفى العراقيون انهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا في حدود " استنفاد وسائل المفاوضات " وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة وان الرئيس مبارك هو الذي دلف اليها كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف في المفاوضات باقصى قدر ممكن من المرونة حول جميع المطالب العراقية وبالتالي يكون منشأ اللبس الحقيقي هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالبة العراقية فيما لا يعد مفاوضات حقيقية وانما اتخاذ مقصوداً لهيئة المفاوضات بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التي تصورها الرئيس مبارك كما لم تكن مشروطة الوعد العراقي واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقي الكويتي ارتباطاً مباشراً وكانت تدرك كذلك ان جانباً هاماً من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة اكثر مما هي موجهة للكويت وبصورة خاصة مايتصل بسياسات الانتاج والتصدير للنفط ومادعته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها ترقيق العراق ولذلك فقد فضلت ان تاتي مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقي - الكويتي في العاصمة السعودية وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا اللقاء غير ان الامر المرجح هو ان الوفد العراقي قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبة في مجالي السياسات النفطية والدعم المالي على حين ان الوفد الكويتي كان يرغب في ربط الدعم المالي بالتفويض حول ترسيم الحدود كما كانت هناك خلافات حول " مقدار " الدعم المالي وانه في الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فان الوفد الكويتي لم يكن لديه تصور متكامل حول كيفية ومدى الاستجابة لهذه المطالب وانتهت المناقشات بما اعلن عن اقبال المفاوضات بالرغم من الوساطة السعودية وكان فشب لقله جدة تمهيداً مقصوداً من جانب العراق للغزو الذي تم في اليوم التالي لبدايته .

والواقع ان لقاء جدة قد فشل لا بسبب جهود الموقعين العراقي والكويتي فحسب بل بسبب عدم كفاية الادارة العربية للأزمة في هذه المرحلة ويمكننا ان ننسب فشل الادارة العربية لبوادر الأزمة الى مجموعتين من الاسباب ، اولهما

تتعلق بواقع السياسات العربية عموماً فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة ، وثانيهما تتعلق بنمط ادارة الأزمة في هذه المرحلة وفيما يتصل بالمجموعة الاولى اشرنا من قبل الى ان مؤتمر قمة بغداد قد اسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية وعن انتقال بغداد الى خط هجومي في مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطتها الهجومى في مجال السياسة الدولية وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التي كانت قد بدأت تتشكل في تحالف مستر "معتدل" الطبع وقادها الى نزعة قوية لمقاومة المطالب العرقية عموماً واغراقها في بيروقراطية السياسة العربية وقد اتسمت استجابة النظام العراقى لوادر الأزمة بقوة هذه النزعة ومن ناحية ثانية فان السياسات العربية عموماً كانت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامية في "أجندة النسق العربى" وبسبب استمرار التشتت الفكرى والسياسى عموماً اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب فانه يمكن اجمالها فيما يلى :

● فشل النظام العربى في ادراك كنه وطبيعة المشروع السياسى العراقى الجديد ومدى الخاح العراق على تطبيقه فكان الانطباع الغالب بان الراديكالية المفاجئة للنظام العراقى لاتزيد كثيراً عن وسيلة لابتزاز دول الخليج العربية "المعتدلة" الاخرى وبالتالي كان الاستنتاج الرئيسى الذى يرجح انه قد حكم رد فعل هذه الدول هو امكانية التعلل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربى مثل اغراق المطالب العراقية في دولاب البيروقراطية العربية واجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مقارضات طويلة ومعقدة .

● فشل النظام العربى في التنبؤ بالمدى الذى قد تذهب اليه القيادة العراقية الى الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى والمؤكد ان الكويتيين انفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم الى التصور الى حد التنبؤ لامكانية غزو كل الاراضى الكويتية وظن القادة العرب او بعضهم على الاقل ان الضغط العراقى لن يزيد عن عمل عسكرى على الحدود قياساً على ما حدث في عام ١٩٦٦ و عام ١٩٧٣ .

● فشل النظام العربى في توجيه رسالة قوية الى العراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكرى ضد الكويت والا واجسه موقفاً عربياً شديداً وعلى النقيض فان العراق كان قد حقق تقدماً على طريق بناء تحالف عربى واسع نسبياً وربما تكون قد وصلت رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستر مع موقفه المعادى لدول الخليج عموماً وللكويت بصفة خاصة .

والواقع ان بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط وكذا كانت الكويت تتخلى في ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها في موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى نصيبها ولم يكن ذلك النصيب كبيراً حقاً بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية كما كانت الكويت قد قطعت او خفضت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك الدول المواجهة لاسرائيل الامر الذى خلق استفزازاً عاماً بين الدول العربية من السلوك الكويتى كما ان الجمود الفكرى والدبلوماسى للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظاً ومثيراً لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية وفي المقابل لم يكن الائتلاف الذى يزغ بعد انفجار الأزمة في مواجهة العراق قد تبلور بعد ما هو اكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولى والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص ولم يكن هذا الائتلاف المستر قادراً على توجيه رسالة "الذار" للعراق والمخاطر باستفزازة بتوجيه انذار كهذا .

● المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدا من عمر الأزمة وهي بداية الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس حتى نهاية اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من اغسطس وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو الى جانب مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب مؤتمر القمة المشار اليه واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب ذلك اجتماع لمجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي في الثالث من اغسطس ولما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل .

ويمكن القول بان دبلوماسية الحل العربي للأزمة قد حصرت في او ارتكزت على الموقف المصري الصريح والمستر وقا عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربي الممكن عمليا في امرين اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة للالتزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت (دون تعيين لحدود الانسحاب) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة ، وثانيا التزام البلدين باسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وقا تضمن هذا الامر الاخير موقفا مستترا يوحى بإمكانية التزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نكبة مسلوبة من حقل الرميثة واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة في مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتي وربة وبوبيان ، على ان الموقف المصري لم يبد اي استعداد لمجرد التشكيك في اولوية الالتزام العراقي بالانسحاب من الكويت على حين ان الموقف العراقي يعتبر علنيا على الاقل ان مسألة الكويت منتهية بما يشي الى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كمبدأ وربما يكون الموقف الحقيقي للعراق يقبل بشكل ما من اشكال الانسحاب العسكري في سياق حزمة كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية وحيث ان مصر قد شعرت بعدم الثقة في وعود الرئيس صدام حسين فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسي عن التفاوض مع العراق طوال اليومين الحاسمين ٢، ٣ اغسطس وقد اهتمت الادبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فشل فكرة عقد مؤتمر قمة مصغر كان الملك الاردني يتفاوض حوله مع الرئيس العراقي خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكد الملك حسين من ان الرئيس العراقي قد وافق في المباحثات معه على التعهد بالانسحاب بعد التوصل الى يحقق مصالحه ومطالبه في مؤتمر القمة المصغر وما يؤكد الرئيس مبارك من ان الملك قد ابلغه انه لم يبحث امر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذي لم يقطع هذا التعهد على نفسه والارجح ان الملك الاردني كان يجاهد لتلخيص موقف عراقي معقد وحافل بصياغات المراوغة التي قد ترد فيها تعبيرها مايعني الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وامتد زمني طويل وبدون جدول وفي الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث - بدون طائل - عن موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة وهو ما لم يكن من الممكن للملك حسين ان يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقي ويوضح خطاب الرئيس مبارك في الثامن من اغسطس والسؤال دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على اساس اولوية التعهد العراقي القاطع بالانسحاب ويتضح الامر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر اكتوبر عندما اكد انه يعرف ان العراق في موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد ان يقبل الانسحاب وعودة الشرعية .

وتعمدت ادبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير اسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامنه في اقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في الثالث من اغسطس على ادانة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت وحدوث نفس الامر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في العاشر من اغسطس والواقع ان هذا التفسير يخلو من المصادقية العلمية فلا يعقل ان العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي بابداء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب مجرد ان مجلس الجامعة قد ادانه بل لم يكن من اليسير تصور ان يقبل العراق بالانسحاب او الالتزام به بصورة قطعية بعد ان قام لتوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين الذين تم بهما ولاشك ان احجام العراق عن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب - في مقابل الالتزام المصري المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبة من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقى بالالتزام بالانسحاب ولم يصدر عن الوفد العراقي في اجتماع مجلس الجامعة ادنى اشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسى للتشدد المتطرف لهذا الوفد وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقي بالموافقة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على انه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فانه لايمكن استبعاد تفسير مكمل او مقابل لهذا الموقف ينطوى على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية بمثلة في قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لاتزال راغبة في تأكيد اولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة إذ أن الرئيس مبارك قد وعد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ان هذا لم يقصد به ولن يكون ساحة لاحراج العراق وتوجيه الاتهامات له او النيل من دوره وانه لا الحياز لطرف على حساب الاخر .

وفي نفس الوقت فان الموقف العراقي قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب ويقبل هذا الموقف تفسيراً قوامه مايلي :

ان الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعا مستترا وشديدا حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق واطراف رئيسية في النظام العربي من بينها مصر والسعودية فقد رغبت العراق وايدتها في ذلك ضمنا منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن وهي الاطراف التي بدلت جهودا دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من اغسطس في ان تكون المفاوضات نوعا من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن ان تفتح الطريق امام تعهد عراقى بالانسحاب من الكويت وهو الامر الذى يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق وفي المقابل فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت في ان تكون المفاوضات المقترحة اداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقي من الكويت على اساس ان حل من وسط يقبل بعض المطالب العراقية ويعيد العراق الى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعم وفقا لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد وسريعا ما اكتشف الطرفان المباشران ان التعارض بين التوجهات الاستراتيجية والاكثر عمقلا لا يمكن حله ووضح ذلك على نحو قاطع اثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة بل واتضح ذلك ان الموقف العراقي او التوجه الاستراتيجي العراقي يبقى دعما قويا من عدد كبير من الاطراف العربية ومع ذلك فان الفشل النهائى لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته وهو ما يفسر ان قرارات هذا المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التى بدأ بها وبمكثنا ان نعزى هذه المفارقة الى الاعتبارات التالية :

• تصعيد العراق الى تكتيك الهجوم السياسى على دول الخليج والدول المعتدلة فى المنطقة العربية اذ لم يكتف النظم العراقى بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود ونية رفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة فكان خطاب الرئيس العراقى بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأت الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنبية ودعا الى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم فى السعودية وجاء ذلك مكتملا لموقف الوفد العراقى بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل اولوية الانسحاب الفورى للقوات الامريكية والاجنبية من دول الخليج واكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك فى لقاء مع الوفد العراقى اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماضى فى احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع حتى نهاية المنطقة •

• شد الاستقطاب الحاصل فى المؤتمر حيث ركز كل جانب على اولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجانب المقابل فعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على اولوية الانسحاب العراقى وهو الامر الذى بدا منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الامن فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب الفورى للقوات الاجنبية وادانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات وقد اكد هذا الاستقطاب فى المؤتمر الطباع مصر وسوريا ودول الخليج بان بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق فى اجهاض موقف عربى قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قد اتى بشريعة بديلة لتلك الدولية وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولى التى دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا هو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر •

• التآكل السريع للثقة بين اطراف الائتلافين الواسعين الذين ظهروا فى المؤتمر فقد انعقد المؤتمر انطباع نافذ بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول الى الحدود السعودية فى ناحية المنطقة المحايدة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية فى الاراضى السعودية يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ وهو الامر الذى ساهم فى تفاقم حدة الاستقطاب اذا خشى الائتلاف المناصر للموقف العراقى من ان يدار المؤتمر بما يوفر غطاء عربيا لحرب امريكية مقبلة ضد العراق على حين خشى الائتلاف المناهض للغزو العراقى للكويت من التفاف عراقى يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضمينا - للمعارضة العربية /العراقية للشرعية الدولية وعلى حين اعتبر الائتلاف المناصر للعراق ان وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجالب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقى فى بغداد - دون ضمانات مسبقة - على انه نوع من الفخ المنصوب لهم بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها •

وهكذا شهد مؤتمر القمة العربى الطارى فى القاهرة ٩-١٠ اغسطس ١٩٩٠ -تقنيا للانشقاق فى النظام العربى وهو الانشقاق الذى برز فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ ومع ذلك فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابية على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابية على قرارات مؤتمر القمة ويعود ذلك الى تغيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك

معارضتها لقراراته والنقل الجزائي من التصويت الايجابي على قرارات المجلس الى الامتناع عن التصويت على قرارات القمة وعلى حين تغيبت ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) الى تسع دول (بحساب العراق) وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد انهي المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لايجاد حل عربي لحسب بل انه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربي فيما يتصل بأزمة الخليج .

● المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل " الحل العربي " الجماعي الى القضاء فورا على فكرة الحل العربي او انهاء الدور العربي في ادارة أزمة الخليج اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي غير ان هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات او النشاطات الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف غير ان المدهش حقا ان هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت اقل عددا واقل جدارة بكثير من تلك التي قامت بها اطراف اجنبية ولم يكن من الغريب انما فشلت جميعا في التحرك السياسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي او دولي ويعود هذا الفشل الى اسباب متعددة نتناول اهمها فيما يلي :

ربما يكون اول واهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو ان اغلبها قد جاء من العراق نفسه او اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقي وانما في هذا السياق لم تقدم اساسا كافيا لحل مشكلة الكويت وقد افتقرت اغلب هذه المبادرات بالتالي للوزن السياسي الضروري للفت الانتظار اليها وجعلها مرتكزا لتحريك التسوية السياسية اللازمة فالاثار النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي قد فقد هذه المبادرة البيئة السياسية المناسبة وفرغها من قوتها الدبلوماسية وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتحريرها من السياق السياسي والاعلامي ، ففي اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ انحط الائتلافان الكبيران في الادانة المتبادلة واقتصرت المشاورات الدبلوماسية الى حد بعيد على اطراف من نفس الائتلاف وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف او دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة او ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية فانها لم تلق دعما حقيقيا من جانب العراق كما ان بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصا كافيا على التوافق مع الشرعية الدولية وربما كانت اهم المبادرات الفردية هي ما اطلقه العراق على نفسه بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت اعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي اسرائيل وسوريا على ان تكون البداية لما هو اسبق في الاحتلال ووضع ترتيبات خاصة لحالة الكويت مع الاخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته والسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لاتضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الامن والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي اصدرها مجلس الامن وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في اطار مؤتمر دولي وكانت هذه المبادرة هي بداية ماسي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في يوليو ١٩٦٧ ومع الرفض الدولي والعربي لهذه المبادرة قدم العراق مبادرة جزئية لاتتعلق بالكويت وانما بالسعودية وذلك في ١٩ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت تعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لايزيد عن فترة مجيء هذه القوات الى المنطقة ويتعهد مجلس الامن في المقابل بالوقوف عسكريا ضد العراق بصورة جماعية في حالة اعتداء العراق عليها ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء او الاضرار بمصالح الطرف الاخر

وترك موضوع لمعالجتها كشأن عربي والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ أكتوبر ١٩٩٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في اعلان موقف واضح ضد الحرب والخييار العسكري والتهديد به كما ابدى العراق استعدادة لفتح الحوار مع فرنسا على اساس المبادرة التي اعلنها الرئيس ميتران في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر وهو مايعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة في هذه "المبادرات" عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة "المبادرات" العراقية الى النظام الدولي وفعلت كذلك بعض الاطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق اثناء الازمة وخاصة الاردن ولم يتقدم الاردن بمبادرات رسمية متكاملة بقدر ما طرح "افكارا" بقصد التحريك الدبلوماسي للازمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد تلقى اثناء زيارته للولايات المتحدة افكارا مثل مفاوضات ثنائية عراقية / امريكية بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تحدد في المفاوضات وبحيث يسمح العراق بالاحتفاظ ببعض الاراضي الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميلة كما صرح الملك حسين قبيل زيارته للملغاة للاتحاد السوفيتي بأنه سيعرض حلا وسطا يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل تعهد امريكي بعدم شن الحرب او توجيه ضربة للاهداف العسكرية والاقتصادية للعراق واطلاق سراح الاجانب الرهائن في العراق مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للأمم المتحدة محل القوات متعددة الجنسيات في السعودية كما طرحت الاردن في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ افكارا للتحريك الدبلوماسي للازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بكل انواعها في الشرق الاوسط واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية ومع أن بعض الافكار الاردنية كانت ايجابية الا انها ضاعت في سياق الحماس الهائل للرأي العام الاردني تأييدا للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما اظهره في موقفه الحليف للعراق وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتقب للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الكبار في الدولتين بما في ذلك زيارات الملك شخصيا للعراق وظهرت الاردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم العراق في المحافل الدولية والعربية ولاشك ان هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة ان الاردن قد صارت مركز نشاط التحركات والمنظمات الاسلامية المعادية للتدخل العسكري الاجنبي والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الافكار لخدمة دبلوماسية الحل السياسي للازمة ومن اهم هذه المبادرات التي اوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقي ما طرحته القيادة اليمنية في بداية سبتمبر وتتضمن انسحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة وارسال قوات تحت علم الامم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومتعددة الجنسيات وانسحاب هذه الاخيرة مع بدء مفاوضات في اطار الجامعة العربية لابرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة وطرحت اليمن مبادرة ثالية اقل طموحا بكثير في ١٩ أكتوبر تتضمن انسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج على ان اهم المبادرات اليمنية طرحت في سياق مشروع قرار لمجلس الامن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماليزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن الاجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية على ان يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الامن للمحافظة على الامن والاستقرار في الكويت بعد الانسحاب العراقي مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها

المجلس على العراق والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات وتعكس هذه المبادرة الذى تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن وممثلى دول عدم الانحياز فى مجلس الامن وبالرغم من "توازن" هذا المشروع الا انه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية ؛

والواقع ان النشاط الدبلوماسى لليمن فى الساحة العربية لم يكن يتفق مع اهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية الوحيدة العضو فى مجلس الامن اثناء الازمة فبعد نشاط دبلوماسى رافق فى الساحة العربية تجسد فى الجولة المكوكية التى قام بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ لكل من بغداد وجدة والاسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، انكمش النشاط الدبلوماسى اليمنى فى الساحة العربية بدرجة كبيرة واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب وتوجهت مبادرات اليمن اساسا الى النظام الدولى ولم يحمل اى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه مجلس الامن وصنفت اليمن فى الساحة العربية كحليف للعراق الامر الذى ادى الى معاناتها بسبب الاجراءات الانتقامية السعودية ضدها والتى كان اهمها الغاء السعودية لامتيازات اليمنيين فى اراضيها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ وترحيل اعداد كبيرة منهم الى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا للمساهمة فى تجنب انفجار الازمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية وما ان انفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير اعلنتها فى الخامس من اغسطس وزعمت انها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ وتشمل هذه المبادرة اعلان الكويت قبولها لمبدأ دلفع تعويضات وتوافق على تأجير جزيرتى وربة وبويان على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استئجار الجزيرتين ويعلن الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحل محل القوات العراقية ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق لهماى وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقى وعدة اطراف عربية اخرى وتوصلت الى مبادرة اخرى اعلنتها فى اول سبتمبر ١٩٩٠ شملت انسحاب العراق من الكويت وبحث شرعية اسرة الصباح فى الحكم فى مقابل تمكين العراق من جزيرتى وربة وبويان وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية وفشلت هذه المبادرة بدورها مما حدا بالقيادة الليبية الى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية وقد وافق الرئيس العراقى على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته وكان فى نية العقيد القذافى ان يعلن نجاحه فى ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقى والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ غير انه اعلن فى ذات المؤتمر الصحفى الذى رتبته لهذا الغرض احيار المبادرة بسبب لكوص السعودية عن وعددها فى هذا الصدد الامر الذى نفته السعودية .

وتحركات منظمة التحرير فى نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها الى فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقى والملك السعودى وانتهت تلك المحاولات بقطيعة بين الرئيس الفلسطينى والسعودية اثر زيارته لها فى ١٣ اغسطس ١٩٩٠ وقرب نهاية نفس الشهر اعلن مبادرة جديدة تشمل فكوة نشر قوات عربية فى الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الاجنبية فى السعودية والخليج وخلال الشهور الثلاث التالية قام الرئيس الفلسطينى بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية دون طائل حيث تركزت هذه الزيارات فى الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقى وخاصة

العراق ذاتها وصنعاء والاردن والجزائر وليبيا وكان من الواضح ان الرئيس ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط واصبح المنفذ الرئيسى جنبا الى جنب مع الملك حسين الى الموقف العراقى بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الاردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير فى سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور فى النظام العربى حيث اعتبرت هذه الاطراف الاربعة انصارا للعراق واقرب كثيرا الى موقفه من الازمة وشاركت فى الحرب الاعلامية والسياسية الاهلية العربية على الجانب المواجهة لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارئى فى القاهرة أن المغرب العربى الكبير سوف يصير مركز المبادرات السياسية العربية لحل الازمة بسبب ما يتمتع به من احترام اكبر فى النظام العربى فعلى حين دخلت علاقات دول الخليج بسرعة فى تفاعلات عدائية مع الاردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقاتها مع المغرب العربى باحترام وحاولت ان تستميله الى موقفها من الازمة ومع ذلك فقد جاءت مبادرات دول المغرب العربى اقل عددا واقل قيمة مما هو متوقع بكثير . فالى جانب المبادرات الليبية قامت تونس بمبادرة واحدة فى ٦ سبتمبر ١٩٩٠ تشتمل على الدعوة للانسحاب العراقى من الكويت واحترام سيادتها مع قيام " حكومة كويتية حرة " فى مقابل التزام القوات الاجنبية بعدم مهاجمة العراق واستبدالها بقوة عربية وفك الحصار الاقتصادى عليها واعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحملات محتملة مع العراق وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الاخيرة ومن المحتمل انها تشير الى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطينى والملك الاردنى مع منح سلطة حكم ذاتى فى اطار الاندماج مع العراق والارجح ان تونس قد سعت لاعطاء الانطباع باقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الازمة بالرغم من ادانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج فحافظت تونس على مستوى معدل من الاتصالات بالاطراف المباشرة للازمة كما ان تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسى ومبعوث الرئيس العراقى طه ياسين رمضان فى تونس يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

اما الجزائر فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل ازمة الخليج سياسيا ولكنها نشطت دبلوماسيا لحث الاطراف المباشرة للزراع على الاعتدال بما يفتح الباب امام حل سياسى للازمة والارجح هو ان الرئيس الجزائرى كان على قناعة شخصية بضرورة التاكيد على الانسحاب العراقى بمبادرة من طرف واحد من اجل الوصول الى تسوية سياسية للازمة غير انه قد وجد صعوبة بالغة فى موازنة الرأى العام الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة . وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف مع اقتراب متزايد مع الوقت من التعاطف مع الموقف العراقى بسبب السياق العام لمواقف دول المغرب العربى وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية ، وكان أثر الرأى العام المغربى عاملا هاما فى تكييف المواقف الرسمية للمغرب فقد كانت المغرب هى الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ اغسطس ومؤتمر قمة القاهرة فى ١٠ اغسطس وكان من الواضح ان الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج ويبدو انهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربى المتعاطف مع العراق الامر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية الى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج ومع ذلك فقد صدر عن المغرب اهم مبادرات دول المغرب العربى والمتمثلة فى الدعوة لعقد ما اسماه الملك الحسن " قمة الفرصة الاخيرة " التى اعلنت فى ١١ فبراير ١٩٩٠ .

والواقع ان المغرب العربى الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة فى النظام العربى من اجل الدفع لحل سياسى لازمة الخليج ويعود اهم اسباب هذا العجز الى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من

بل حول مستقبل مشروع " اتحاد المغرب العربي " ذاته والذي سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا فلاحظ
المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوى مع دول المغرب العربي الاخرى ويلفت النظر ان ليبيا لم
تضور " القمة المصغرة " التي شملت المغرب والجزائر والاردن في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ويلاحظ من ناحية ثانية انه لم
قرارات تستحق وصف بالموقف الجماعي ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب
في بداية سبتمبر وفي ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ فالسخط الجماعي بين كافة دول المغرب العربي الاخرى على التدخل -
في السعودية لم يقنع المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة في القوات متعددة الجنسية هناك وعلى حين كانت
ونس مستعدين لحل وسط بشأن " الاستقلال الحقيقي للكويت وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر
على اقناع بصعوبة تمرير هذه المسألة في النظامين العربي والدولي كاحد شروط انسحاب العراق من الكويت اما
يا فكانت تقف قلباً وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيي الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت ،
في فشل المغرب العربي الكبير في التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردي والجماعي ان دولة قد
في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية الى القاهرة ولاشك ان المغرب
كله قد شعر بالاهانة لاصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ لقراره الخاص باعادة الامانة العامة بكل ادارتها
للقاهرة في موعد غايته ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ (مع استثناء بعض الادارات حتى ٣١ سبتمبر ١٩٩٠) وقد صدر
عن اجتماع استثنائي بموافقة ١٢ دولة عربية فقط الامر الذي شكل تجاهلا تاما لرغبة المغرب كله ووجدت بقية
مغرب العربي صعوبة في القبول بمخاطرة للاساءة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس
ها غير شرعية وكان الحل يكمن في " مناشدة " مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذي
ر الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ باعتباره حلا وسطا بين ضغوط
ة وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجا لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر الامر الذي قاد بسدوره الى
حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه الائتلاف المناهض للعراق في أزمة الخليج وبالتالي الى مزيد من صعوبات
مبادرة ذات مصداقية وثقل كافيين للتحرك الدبلوماسي للأزمة .

مع ذلك فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدرا معقولا من ضبط النفس اذا اخذنا المعطيات
ة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل ويظهر ذلك جليا من توافقها شبه الجماعي على تمييز موقفها من الازمة
بوعدة الاقرب الى الموقف العراقي وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين
ول دورا هاما في لتلطيف الميول نحو التطرف عند بعض دول المغرب العربي وخاصة موريتانيا .

ثلما كان الانشقاق الذي شهده النظام العربي بين "تحالفين" عريضين كان هو السبب المباشر في انهيار الحل العربي
فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر
عربي حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذي فوض الدول الاعضاء بالامم المتحدة في استخدام " كل
الضرورية " لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بازمة الخليج تعمقا لهذا الانشقاق وجاءت اغلبية المبادرات او الجهود
سية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق والواقع ان " الائتلاف المتعاطف مع العراق " كان الشـط
يا فسعى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته في شكل " تكتل سياسي ودبلوماسي عربي فيما يتعلق بالموقف من أزمة
الحد الأدنى فصرحت الاردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت او
او امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة بغرض توجيه لداء مشترك بحل أزمة الخليج

سلميا وجاء هذا التصريح في اعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ اول اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الخروبي كممثل للرئيس الليبي وهو الاجتماع الذي شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة وعاد بعدها الخروبي الى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الاردني في ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٠ ، والواقع ان فكرة عقد اجتماع للدول الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة اصغر من هذه الدول وتركزت اغلب المشورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثماني اضافة الى العراق التي شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر او غير مباشر وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بان هذه المجموعة من الدول تتصرف ككتلة وخاصة بعد ما اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار انشاء جامعة عربية بديلة في تونس في ٤ سبتمبر ١٩٩٠ على ان هذا الانطباع سريعا ما تبدد فمن ناحية سمعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي ومن ناحية ثانية زاد تركيز المشاورات الدبلوماسية والسياسة في اطار مجموعة اصغر من هذه الدول وهي فلسطين والاردن واليمن والسودان الى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الاخر تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست ويمكن القول بان الدول الثماني قد تصرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم يتيسر لمجموعة الدول المعارضة (والمحتفظة) على قرارات قمة القاهرة وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو ١٩٩٠ واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة وتكررت اللقاءات بين مصر وسوريا على اعلى المستويات السياسية بعد الازمة لبعده ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثي الذي يضم السعودية الى جانب مصر وسوريا بعد لقاء دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث .

وشعرت سوريا بثقة كبيرة بعد نجاحها في اقناع مصر بالتنسيق السياسي الاستراتيجي عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية في رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بالشاء " بنية امنية شرق اوسطية جديدة" وكان هذا التنسيق اساسا اوليا كافيا لاقناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية في ٢٢ اكتوبر ١٩٩٠ ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور ملموس في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعي بحث والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ولا شك ان نجاح "التكتل الثلاثي" الذي جمع بين مصر وسوريا والسعودية في التصرف كتكتل سياسي / استراتيجي في الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يعد من الامور المثيرة لعللى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسيبا وخاصة في النصف الاول من عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات بين الدول الثلاث كانت مشوبة بميزان اكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة ومن هذا المنظور يعد لشوء هذا "التكتل الثلاثي" مفاجئا الى حد ما ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسي الاستراتيجي قد اظهر صلابه مدهشة في الساحة العربية وخاصة ازاء ازمة الخليج ولم يصدر عن هذا التكتل اى مبادرة سياسة مكتملة تختلف باى قدر ملموس عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ واقتصر دوره في الجهود

ية العربية لتحريك الازمة سلميا على ما يمكن تسميته " دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة " حيث وجه مبارك والاسد مجتمعين اكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقي للانسحاب من الكويت امثالا للشرعية الدولية ولم يكن من المتوقع ان تسفر هذه المناشدات عن شئ وسريعا ما امكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق لا على مساندة الدفاعات السعودية ضد هجوم عراقي محتمل فحسب بل وعلى المساهمة في العمليات الهجومية كويت ايضا .

لذا اظهر الائتلاف المناهض للعراق اثناء ازمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الازمة منذ بدايتها الحرب ضد العراق وتحرير الكويت في ٢٨ فبراير عام ١٩٩١ وعلى النقيض اظهر اداء الدول الثماني التي وتحفظت او امتنعت عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات وتذبذبات في المواقف يجعل من الصعب فيها " كتحالف سياسي / استراتيجي " .

من ذلك فانه بالرغم من الجمود النسبي في الاداء السياسي "للتحالفين" خلال فترة الازمة فقد اظهرت مبادرات دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق في النظام العربي وانفردت عمان بهذه المحاولة على جانب "معسكر" على حين قامت اطراف مختلفة وخاصة الاودن وليبيا والجزائر بالمحاولة على جانب "معسكر الاقلية" العربية فمن عمان كان لديها رغبة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجي ككل ولهذا الغرض التقى قابوس بالملك حسين في نهاية اكتوبر كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر لسلطان قابوس اتصالاته لتشمل الى جانب الملك فهذه عددا اخر من الرؤساء العرب والارجح انه كان يرغب في نفوذ مصر خاصة في اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي باهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الازمة سلميا راق لم يلتزم امام السلطان بما يكفي من التعهدات لا قناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة اجراء حوار العراق حول الحل السلمي للازمة .

من الجانب الاخر قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر او صياغة حلول وسط حيث التوافق بشأنها بين العراق وخصومة العرب وخاصة السعودية غير ان هذه المحاولات لم تفلح بدورها وتعتبر فترة المتعقدة في المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن اهم محاولة جمعت بين ملقة عبر الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية لتحريك الازمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا . وضافة يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة ان تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول ايجاد مخرج سياسي لازمة ان احتدام الصراع السياسي والاعلامي بين الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة فبعد القمة الطارئ في القاهرة عقد مجلس الجامعة اربع دورات رسمية الى جانب اجتماع غير رسمي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

٣١ اغسطس ١٩٩٠ انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر وقاطعت الدول الثماني التي رفضت او امتنعت عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة وادعى الامين العام السابق للجامعة السيد ليبى انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول وهو ما انتهى الى استقالته بعد توجيه دول الخليج " الفشل المقصود " في الاتصال وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لادانة العدوان العراقي على مطالبة العراق بالاذعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات دبلوماسية في الكويت وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت عما اصابها من خسائر

بسبب العدوان وفي ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الجامعة دورة طارئة اخرى بناء على طلب مصر ايضا لمناقشة عود الامانة للجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة وقاطعت الدول الثمان ايضا هذه الدورة وتتسم اعمال هذه السدور الطارئة باهمية خاصة لانها حسمت في غياب ثمان دول خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الامانة العامة الى المقر الدائم بالقاهرة .

وكان مجلس الجامعة في دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة واتخا بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلي :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة في دورة سبتمبر ١٩٩٠ .
- انشاء مركز اخر لجامعة الدول العربية بتونس .
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، التحل الاذاعات العربية .
- استكمال بناء المركز الاخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمق فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكن الانتقال الى القاهرة تسوية مجزية .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين في المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة في حالة فقدانهم لوظائفهم عنس نقل الجامعة الى القاهرة تسوية مجزية .
- تكليف لجنة برئاسة السيد طارق عزيز وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والامين العا لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها في هذا الشأن الى مجلس الجامعة في دورة العقلا في سبتمبر ١٩٩٠ بتونس .

وتنفذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الخماسية اعمالها بان اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة وعقدت هذه اللجنة اجتماعين في بغداد في ١٣-١٤ يوليو و٢٨ يوليو ١٩٩٠ واعدت تقريرها الذي تضمن الجدول الزمني والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها الى المقر الدائم ولكن اللجنة فشلت في الاتفاق حول المقصود بمفهوم "المركز الاخر" الوارد في قرار مجلس الجامعة .

وتلخصت وجهة النظر المصرية في الاتي : انه لا يمكن اعتبار مفهوم "مركز اخر" نوعا من المقر ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذي لا يشير الا الى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة وعلى ذلك فما يمكن الشاؤه بقرار من المجلس هو كل مادون ذلك المقر ومن الناحية السياسية فانه لما كانت الصيغة السياسية للقوا المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربي بعودة الامور الى نصابها فان مصر تؤمن بان اى تفسيرات يشتم منها استهداف تفتيت الامانة العامة لم تكن واردة في ذهن المجلس ويقوم تصور مصر عن "المركز الاخر" على نوع من مكاتب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الامانة العامة في القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التي نص عليها القرار .

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلي : ان قرار مجلس الجامعة حين نص على انشاء مركز اخر للجامعة قد انخس بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي طرأ على العالم العربي حتى يستوفى العمل العربي المشترك كل ابعاده بما فيها البعد المغاربي وحيث ان العمل العربي المشترك يتوزع على المجالين السياسي والتنموى فان المقترح هو ان يعود المحور السياسي وهو الاصل - بكامله الى المقر الدائم ويسند الى المركز الاخر في تونس كل مايتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة وبالتساوي يكون المركز الاخر فرعاً للامانة العامة يشمل ادارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاسستثمار العربية وتشتمل

ت العامة كلا من الادارات الاقتصادية والادارة الاجتماعية اضافة الى ادارة عامة لتسيير المركز ماليا واداريا وترى
ان يضم المركز الاخر المجلس الاقتصادى والاجتماعى اضافة الى كافة المجالس العربية المتخصصة فى الشؤون
دية والاجتماعية الى جانب المنظمات الثلاث المسماة فى قرار مجلس الجامعة .

قد فصل قرار المجلس فى دورته الطارئة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ فى هذا الخلاف فصدر قرار نقل مقر الجامعة باجماع
الحاضرة الاثنى عشرة وهى مصر وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتى والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجى
وذلك على اساس ان يضم المركز الاخر للجامعة فى تونس المجالس والمنظمات التى تقرر البقاء فى تونس اضافة الى
للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة وهذه المنظمات وبذلك يكون المجلس
تقريبا لتفسير مصر للقرار الاصلى رقم ٤٠٩٨٣ لمجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ .

يمكن اعتبار القرار الاخير للمجلس فى دورة سبتمبر الطارئة احدى ثمرات ازمة الخليج صحيح ان مصر قد دافعت
عنه نظرها ذاتها قبل انفجار الازمة وبعدها الا ان التوافقات العربية كانت من الأرجح ان تؤدى الى تفسير وسط
يهقى النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر اغلبية تلقائية حول هذا
، وقد ترك هذا الانشقاق اثره الكبير على اداء مؤسسات الجامعة فقد عقدت الدورة العادية لمجلس
جامعة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ على مستوى المندوبين الدائمين وحضرها جميع الدول العربية غير انه قد تقرر
ها " على اساس الحجة القائلة بالشغال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

دورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت فى ١٨ اكتوبر ١٩٩٠ فى اعقاب مذبحه القدس والمناقشة عدوان اسرائيل
لمسجد الأقصى وثار خلاف عنيف حول البيان الختامى بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على
لولايات المتحدة لدورها غير المباشر من المذبحه ورفض دول الخليج لاقتراح الادالة والامر المثير واللافت للنظر فى
هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربى لم تنسحب مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان
ق وامكن الوصول الى حل وسط حول القرارات والبيان الختامى بتوسط دول المغرب العربى وبعد ان كساد
ماع ينهار بسبب المواجهات العنيفة بين الوفود وخاصة وفدى اليمن والسعودية ووفدى المنظمة وسوريا .

اجتماع غير الرسمى لوزراء الخارجية العرب فى نيويورك يوم ٣ اكتوبر ١٩٩٠ فقد شهد بدوره عددا من المواجهات
غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التى انسحب ولدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع غير انه لم يخرج
هاما على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج وضاعت بذلك فرصة ثمينة لحدوث توافق عربى
هذه التسوية او حق دور عربى محدد ومميز فى الادارة الدولية لازمة واذا اخذنا مجموع المبادرات والجهود
رئاسية الفردية والشائبة ومتعددة الاطراف العربية لوجدنا ان الافكار الرئيسية التى تضمنتها كانت كما يلى:
التركيز على اولوية تحاشي الانفجار العسكرى لازمة من خلال اجراءات تعهديه وعملية تقوم فى النهاية على
سحب القوات الامريكية والاجنبية عموما واستبدالها اما بقوات عربية او قوات تابعة للامم المتحدة فى منطقة الخليج
وخاصة السعودية .

الفصل بين مسألة الانسحاب العراقى من الكويت ومسألة ضمانات امن دول الخليج الاخرى فركزت معظم
المبادرات على امكانية تقديم ضمانات امن للسعودية وربما بقصد اقناعها بالتخلى عن الحل العسكرى لازمة وجعل
مسألة الجلاء العراقى عن الكويت مسألة تفاوضية .

● وفيما يتصل بمسألة الكويت سعت اكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية وطبيعة الحكم في دولة الكويت من ناحية ثانية ومدى او درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة ونصت اغلبية المبادرات صراحة او ضمنا على الانسحاب العراقي غير انها اختلفت في تعيين طبيعة الحكم لفقر اغلبها على عودة الحكومة الشرعية وتبنت في المقابل صياغات مختلفة لحكم بديل عن اسرة الصباح كما ان اكثرية المبادرات العربية التزمت صراحة او ضمنا ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية او اقليمية وكان ارضاء مطالب العراق الاقليمية في جزيرتي وربة وبويان ومطالبها المالية والنفطية قاسما مشتركا بين هذه المبادرات والواقع ان هذا التمييز والاصرار على حقوق تاريخية او اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجرد لفت نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفي اقناع السعودية التي اصررت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

● واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع او اخر من النواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .

● المرحلة الرابعة : الخيار دبلوماسي الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الازمة تتلوها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ على انه مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد اعلنت عن ياسها بصورة او اخرى من الحل السلمي والمخضرت المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لأزمة الخليج ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكي بوش لوزير الخارجية العراقي للالتقاء به في واشنطن واستعداده لايفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول ازمة الخليج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة والواقع ان اكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه المبادرة الامريكية بعد اعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي للازمة وعلى حين قرأها المناصرون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بافضلية الخيار السياسي وكعلامة للضعف فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكي لهم قبل اعلان هذه المبادرة ويمكن القول ان التحرك العربي الوحيد والآخر (قبل انفجار الحرب) لتحريك الازمة سلميا هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ شملت ايطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب وموريتانيا وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائطا من اليأس واحبطت اماله في استكشاف قواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي - عربي لانهاء الازمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنه " لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للازمة " وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته بين رؤساء مصر وليبيا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ وبالتالي فانها لم تتناول الازمة بقصد ايجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافق حول الموقف العربي من الازمة او الادارة الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقصاد الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة اوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والمانيا ولكسمبرج لاقناع القادة الاوروبيين بامكانية نزع فتيل الحرب والوصول الى حل وسط للازمة وهو ما فشل فيه وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة - الاقل اهمية - من جانب عدة دول عربية اخرى لتحريك الازمة سلميا سواء من خلال مشاورات عربية او مفاوضات مع اطراف اوروبية ، والواقع ان الفترة الفاصلة بين

س الأمن المذكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية وربما شد من تصلب مواقف اطراف دولية عديدة ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ١٩٩٠ تم الاعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت وتمهدت دول تحرير الكويت منهما كانت التوضيحات وفي قمة المجلس في ٢٢-٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ في الدوحة اضافت الدول الى ضرورة الانسحاب الفوري من جميع الاراضي الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ صلاحيات التي حددها مجلس الامن في ١٥ يناير ١٩٩١ ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن اضرار الفزر وفي اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٥-٦ يناير ١٩٩١ حلت الدول الثلاث مسؤولية الموقف المتأزم للعراق .

اعلن في القاهرة ودمشق ان القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت اذا اصبح ووري شن الحرب لهذا الغرض ومثل ذلك يعد تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما ودية بالواجب الدفاعي وعلى الجانب الاخر استمرت في الاصرار على ان مسألة الكويت منتهية وغير قابلة عراق في خطابه في ٦ يناير اعلن الرئيس العراقي " ان ضم الكويت للعراق نهائي وان الكويت هي المحافظة التاسعة عراق حاضرا ومستقبلا " وكان العراق قد هدد في نوفمبر بأنة سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وان " الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة " دت عدة اطراف عربية استعدادها لخوض غمار الحرب الى جانب العراق فاعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر منظمة ستقاتل مع العراق اذا دلت الحرب في الخليج " واعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي ديسمبر ١٩٩٠ ان " ٤٠٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق " وصدر عن موريتانيا اعلان مشابه ب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الازمة و اضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات والتشكيلات الاسلامية السياسية في الدول العربية الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة تأييدا للعراق مزيدا من على المواقف العربية ووصلت الخصومة بين " الائتلافين الكبيرين " في الساحة العربية حدا اهتز معه ما كان يعتقد ثوابت التاريخية - العاطفية والسياسية - للعرب اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ ازمة الخليج بمعارضة تدخل في الازمة معارضة تامة حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية وكان القوى تعبى عن هذا تصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير ١٩٩١ بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة ائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مخالفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك في ر ١٩٩١ انه " يحق لاسرائيل الرد اذا هاجمها العراق " واتخذ الموقف السوري مسارا مشابها فكانت سوريا قد اسرائيل في ١٣ يناير ١٩٩١ من التدخل في ازمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت اسرائيل ولم يوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا في ٢١ يناير ١٩٩١ ان " الرئيس العراقي صدام حسين بشنه صاروخية على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل وهو ما يمثل اشارة واضحة الى قبول سوري لقيام بالرد على هجوم العراق الصاروخي عليها .

ان اتيار دبلوماسية الدور العربي بعد اتيار دبلوماسية الحل العربي قد افضى الى واقع سياسي ونفسي مدهل سليم كامل امام انفجار حرب الخليج لقد اصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بادانة الحرب وعبرت ت ومظاهرات رسمية وحزبية في طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصنعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف

عربية في الحرب الامريكية ضد العراق على ان تلك المواقف المناهضة للحرب على المستويين الرسمي والشعبي لم تحمّل ثقلا سياسيا كبيرا بل انها وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقي ازاء مسألة الانسحاب من الكويت قد جاءت اقل كثيرا مما كان متوقعا وظهر العالم العربي باسره وكأنه عاجز عجزا تاما عن التأثير على مجرى الاحداث بمنسج الحرب او وقفها او مجرد رسم خطوط حمراء وفرض ضوابط لا ينبغي تخطيها عندما تشن فعلا وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك العجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت في السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربي بتقديم طلب رسمي لمجلس الامن بوقف الحرب مؤقلا لاناحة الفرصة للحلول السياسية وهو ما رفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٥ يناير ١٩٩١ وبعدها رفض الرئيس العراقي مبادرة الرئيس السوفيتي جورباتشوف في ٢١ يناير ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين اطراف الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية الى ادنى مستوى في تاريخها ولم تعسد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الازمة بل توسعت لتصير مشاركة فعلية او رمزية في حرب اهلية وإعلامية وسياسية عربية وان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسميا او ماديا للجهد العسكري العراقي غير ان الدول العربية الثماني التي تحفظت او امتنعت او عارضت قرارات قمة القاهرة قند مارست نوعا من اعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التي شاركت ماديا في الحرب " متعددة الجنسية " ضد العراق وهدف تحرير الكويت اى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ان ضراوة المعارك العسكرية " متعددة الجنسية " لم تكد تحفى ان العرب قد اشتبكوا في حرب اهلية عسكرية وسياسية واعلامية ، وكان النظام العربي قد انفجر بالفعل . وهكذا لم توفق الدول العربية وجامعة الدول العربية في احتواء الازمة في النطاق العربي . . ودرء الأخطار التي تؤثر في مستقبلها وبات واضحا أن مقدراتها تتدخل فيها قوى أخرى وأصبح واضحا أن الحل يتحرك في اتجاه استخدام القوة العسكرية ، وما يصاحبه من محاذير وأصبح التباين في مواقف هذه الدول وردود أفعالها وحركتها معبرا عن التناقضات بها وبدأت النظم العربية ضعيفة هشة أقل استعدادا لاتخاذ موقف حازم منها الى السعى الى المصالحة وغالبا ما اتسمت اجتماعات القمة في الماضي بالعزم على عدم اتخاذ أى قرار بشأن المشكلات التي تتناولها لكن البلدان العربية كانت في وضع بالغ الحرج هذه المرة عاجزة عن اخفاء ازدواجيتها^(١٠٤) .

^(١٠٤) الملف السرى لحرب الخليج . . تأليف بيرو سالينجر ، امريك لوران - ترجمة محمد مستجير .

خلاصة الباب الثاني

أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس) قد هزت وجدان العالم كله . . وجذبت جميع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد نحو واقع جديد هو ما لظروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة .

بمفاجأة أن يحتل الشرق الأوسط موقع الصدارة في هذه المرحلة فهو المسرح الذي يكاد ينفرد بسمة عدم رار والتوتر على مدى أكثر من نصف قرن فأزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا ج في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت فحدث بذلك انتهاكا بة النظام الدولي وصدا في هيكل البيت الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي .

جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تواكبت الإدانة لعملية الغزو وتوالت ت الأمم المتحدة المنسجمة واهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسياسة القوة واستخدام العنف في حل ت الإقليمية والدولية .

تكتأف الجهود الدولية والإقليمية فقد ظل العراق ماضيا في ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذاً من لتصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا في مجال إدارته للأزمة مما دفع بالمجتمع الدولي الى التسدرج ات رد الفعل بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع التلويح بإمكانيات يد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

صعبد التحرك السياسي المصري ورغم كثافة الجهود الدبلوماسية على المستوى الفردي والثاني والإقليمي عى عربيا ودوليا وتوظيف كل القوى المتاحة من اجل التوصل الى مخرج او إيجاد وسيلة لتسوية تلك الأزمة عن خيار القوة والعنف الذي بدا ان تطورات تدفع للأزمة نحوه ولم تنجح تلك الجهود لتحقيقه باعتبار ان لة تتعلق بمبادئ شرعية اقرها النظام الدولي غير قابلة للمساومة .

ف العربي والإقليمي من الأزمة :-

بيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ أول ل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة ، فقد طالب البيان بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ، علن عدم الاعتراف بنتائج العدوان ، وهذين الطلبين قد أصبحا فيما بعد الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج أزمة ، والجدير بالملاحظة هنا أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي كان يرى منذ وقت مبكر أن الأزمة من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية ، ولتفادي ذلك أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بياناً فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول والقاطع برفض أى تدخل أجنبي في الشئون ة ، لا يعنى أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها — أن الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلام العالمي وأن قرارات الأمم المتحدة عاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي .

لى ذلك يمكن تلخيص موقف التحرك الخليجي لمواجهة المشكلة خاصة بعد ما كشف الغزو العراقي عن أزمة في نظام المجلس وفشله في توفير مظلة حماية إقليمية لأعضائه في الآتي :-

على المستوى السياسى :

الموافقة على قرار قمة الدول العربية الطارئة والذي عقد في ١٠ أغسطس بحضور جميع الدول العربية عدا تونس والذي أدان العدوان العراقي على الكويت وطالب العراق بسحب قواته منها

الموافقة على قرارات مجلس الأمن بكامل بنودها •

لا مساومة على الشرطين الأساسيين الذين تعتمد عليهما أية مساعي سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية •

يظل الطريق مفتوحا لآى حل سياسى للمشكلة •

الموافقة على جميع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق •

على المستوى الاقتصادى :

دعم المصارف والمؤسسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجى ، لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه •

الموافقة على حجم المساعدات المالية التى ستقدم للدول المتضررة من الأزمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق •

على المستوى العسكرى :

السماح بتواجد قوات الائتلاف الدولى فى منطقة الخليج وذلك سواء كانت قوات عربية بناء على طلب دول مجلس التعاون وعلى رأسهم السعودية أو كانت قوات أجنبية طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وذلك بمهمة الدفاع عن أراضي دول المجلس ضد أى اعمال عدائية عراقية ، وكذا الاستعداد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية اذا ما تطلب الموقف ذلك •

تم دراسة الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت بالدراسة التفصيلية للوضع العسكرى والقتالى لجيوش دول المجلس والدور الذى ستقوم به اذا ما تطلبت الحاجة ذلك •

تم إعادة دراسة استراتيجية الدفاع المشترك والتى كانت قد وضعت فى قمة مسقط عام ١٩٨٥ وذلك بفرض دراسة كيفية الاعتماد على جيوش دول المجلس لتكون قادرة على مواجهة أى ظروف مشاهمة مستقبلا •

التحرك المصرى لمواجهة واحتواء الأزمة :-

كان تدرج تصاعد التحرك المصرى تجاه المشكلة تدرجاً منطقياً بعدما مثلت أزمة الغزو العراقى للكويت تحديا كبيرا للدور المصرى ومكانته العربية ، علاوة على ما شكلته المشكلة من حرج سياسى ومعنوى شديد للقيادة المصرية بسبب ما الطوت عليه طريقة الغزو من تضليل للقيادة المصرية مع محاولة لاحتواء الدور المصرى وتحييده من خلال مجلس التعاون العربى •

بدأ التحرك المصرى فور تقديم مذكرة وزير خارجية العراق لأمين عام جامعة الدول العربية فى ١٥ / ٧ / ٩٠ والتى أعقبها رد الكويت ، ودعت مصر الى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى ، وأعقب ذلك زيارة الرئيس مبارك لكل من العراق والكويت والسعودية والتى أحرزت ظاهريا نجاحا ملموسا •

صدر بيان مصر فى ٣ / ٨ / ١٩٩٠ برفض الغزو العراقى للكويت بعد التأكد من عدم جدوى الاتصالات مع العراق ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر قمة عربى خلال ٢٤ ساعة ، والذي كانت قراراته بأغلبية ١٢ عضوا من ٢٠ حضروا القمة ، وقد رفضت كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات بينما تحفظت السودان والأردن وموريتانيا ، فى حين امتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس •

الأجنبي ولكن الأرجح أن هذا العامل الداخلي لم يكن هو الحاسم في موقف السودان بل كان مساعدا للعامل الرئيسي الذي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين السودان والعراق والذي أصبح أهم مصدر لتسليح السودان ودعمه عسكريا في حرب الجنوب ومن هنا يمكن تفسير موقف السودان المؤيد ضمينا للموقف العراقي

موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن إيجاز الموقف الفلسطيني في النقاط التالية :

تأييد الحل الذي يتضمن سلامة أراضي وأمن العراق والمنطقة العربية بأسرها .

رفض حل الخلافات العربية بالقوة مع احترام وجهة النظر السعودية بحماية ذاتها وأراضيها بمعاونة أشقائها العرب .
التقدم بمشروع سلام ليبي - فلسطيني والذي لم يلق قبولا ، علاوة على أن بيانات المنظمة والتي اتصفت بالغموض حينا وبالتناقض حينا آخر ، ترك تأثيراته على الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج وكذا على مصداقية منظمة التحرير ، حيث أن تأييدها للموقف العراقي يعني تأييدها لاحتلال أراضي الغير بالقوة .

موقف دول المغرب العربي :

ان ردود فعل ومواقف دول المغرب العربي وخاصة بعد تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، قد أثارت الاهتمام والتساؤل ، حيث عبر تصويتهم عن خمسة مواقف بعدد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، بل تبانت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات المتسارعة في الأزمة .

الموقف الليبي من الغزو العراقي للكويت :

أعلنت ليبيا أن أي تدخل خارجي في النزاع سيعتبر اعتداء على الأمة العربية ، كما أكد بيانها أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، وقد أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال الأزمة وأنها ترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته لتوفير الشروط المناسبة للحل السياسي للمشكلة .

وقد أصدرت الجزائر بيانا يدين بشدة العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلالها .

وكذلك كان موقف المغرب ، أما موريتانيا فقد مال موقفها الى عدم ادانة العراق على الرغم من تأكيدها لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الأشقاء .

الموقف من قرارات القمة العربية بالقاهرة :

ويبرز هنا التضارب الشديد في موقف دول المغرب العربي من قرارات هذه القمة ففي حين وافقت المغرب على

القرارات امتنعت الجزائر عن التصويت وتحفظت موريتانيا عليها وعارضت ليبيا بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا .

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى عدم وجود موقف موحد لدول اتحاد المغرب العربي ، فقد كان امتناع الجزائر بسبب

الرغبة في إدخال بعض التعديلات على القرارات لتحصل على أغلبية عربية كبيرة ، وكان تحفظ موريتانيا بسبب

علاقتها الوثيقة مع العراق ، أما ليبيا فقد عارضت نتيجة لطلب السعودية لاستدعاء قوات أجنبية الى المنطقة ،

وأخيرا تونس بسبب أنها أرادت تأجيل المؤتمر أيام قليلة لمحاولة التوصل الى اتفاق مع الرئيس العراقي ، يحفظ حقوق

أطراف النزاع ويصون وحدة الأمة العربية .

الاقليمى لمواجهة الأزمة :-

مد به موقف كل من إيران وتركيا وإسرائيل تجاه الأزمة .

إيران

وقف إيران هادئاً الى حد كبير في الأيام الأولى للغزو مع توجيه انتقادات قاسية الى الأسرة الحاكمة في الكويت
غير في الموقف الإيراني بعد زيارة وزير خارجية إيران لسوريا في ٦ / ٨ / ٩٠ حيث أعلن وزير
إيران أن بلاده لا تقبل أى تعديل في الحدود الكويتية سواء برأ أو بحراً ومن هنا أعلنت إيران رفضها لقرار
ضم الكويت

زللات العراقية التي أعلنها الرئيس صدام حسين في منتصف أغسطس بقبول الشروط الإيرانية حول تسوية
الحرب بين البلدين وهي قبول العراق انسحاب قواته الموجودة داخل الأراضي الإيرانية مع قبول اتفاقية
الخاصة برسم الحدود بين البلدين (كان هذا البند هو سبب الحرب بين البلدين والتي استمرت ثمانية أعوام)
لي التبادل الفوري للأسرى ، وحيث أن هذه التنازلات تمثل انتصاراً إيرانياً ، فقد رحبت إيران بالعرض
إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين مشكلتها مع العراق وموقفها من غزو الكويت السابق

كان موقف إيران بعد ذلك موقف انتظاري لما سوف تسفر عنه الأحداث التي حتى لا تغلق الباب أمام
مع العراق أو مع الدول العربية أو مع المجتمع الدولي .

تركيا

وقوع الغزو سارعت تركيا بإدائه وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لها ، إلا أنها
ت عدم اتخاذ أى إجراءات مضادة ضد العراق نظراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة أو من الدول
لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التي ستعاني منها نتيجة للمقاطعة الاقتصادية ضد العراق ،
مدت الولايات المتحدة لتعويض تركيا عن خسائرها الاقتصادية المنتظرة ، وكذا رفعها للقيود العسكرية
ضدة على تسليح تركيا وتدعيم مطلبها للانضمام للجماعة الأوربية ، سارعت تركيا بالموافقة على إغلاق خط
ب العراق مع وقف العلاقات التجارية مع العراق ، وكذا السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة
كورية التركية ، بل أصبحت تركيا طرف أساسى في مواجهة العراق ، وهكذا جاء الغزو العراقى للكويت
مة ذهبية لتركيا لتحصل على ما تريد من المكاسب المختلفة ،

إسرائيل

زرو العراقى للكويت ليقدم فرصة ذهبية لإسرائيل على كافة المستويات حيث يصعب حصر هذه المكاسب
على المدى القريب أو البعيد ، وسواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

مستوى الراى العام العالمى :-

مأولة إقناع الراى العام العالمى بأن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولى وهي دول لا تعترف بسوى
بمنطق القوة ، ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر بالمنطقة ،
ضرورة حماية إسرائيل ضد الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب ومن ثم تصبح إسرائيل هى المسند
الوحيد للدول العربية لحماية مصالحها في المنطقة ،

على مستوى الرأي العام الاسرائيلي :

قبل الغزو كان الرأي العام الاسرائيلي ينقسم الى معسكرين ، الأول يؤيد الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، والثاني يؤيد الاحتفاظ بالأرض واعطاء الحكم الذاتي للأفراد دون الأرض وقد أدى الغزو الى زيادة نفوذ المعسكر الثاني، وتوارى أنصار المعسكر الأول الى حدها .

على مستوى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية :

قامت اسرائيل باستغلال انشغال الرأي العام العالمى والعربى بعمليات قمع مكثفة للقضاء على البقية الباقية من أعمال المقاومة فى الأرض المحتلة ، كما تم اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة نتيجة لانقطاع التعريلات النقدية والعينية المرسلة اليهم ، وأخيرا قامت اسرائيل بزيادة أعمال التوطين لليهود والمهاجرين من الاتحاد السوفيتى " السابق " .

على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية :

دعمت إسرائيل علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وظهرت بمظهر الحمل الوديع خاصة بعد ضربها بالصواريخ أرض / أرض العراقية ، مما أدى الى التعاطف الشديد معها والذي كان من نتيجته إمدادها بمسائل من المعونات الاقتصادية والعسكرية .

موقف جامعة الدول العربية :

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعتها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .

كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٩٠/٨/٣ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ٩٠/٩/١٠ حيث اختتمت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستغلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى معاد انعقاد المؤتمر .

وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، فلسطين ، موريتانيا بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر . ومعنى الاعتراض هو رفض القرارات جملة وتفصيلا ، أما التحفظ فهو أن تقبل الدولة القرار جزئيا وتحفظ على أجزاء فيه وطبقا للقانون الدولى ، فان الدولة المتحفظة لا تلتزم بهذا الجزء الذى تحفظت عليه ، أما الامتناع فهو عدم قبول أو رفض القرار وهذا الموقف له أهمية عند التصويت حيث لا تدخل الدولة الممتنعة فى تحديد النصاب القانونى الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ، ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار وفى أول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ٩٠/٨/١٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الغسزو ،
عربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها
على اتفاقية الدفاع المشترك .

و بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساماً بين دوله بل ان سفير الجامعة العربية لدى الأمم
م استقالته من منصبه ، و اعلن أن الوضع العربي قد أصيب بحالة من الانقسام المريع الذي لم يسبق له مثيل
الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المستحيل
دور الى نصائها الصحيح .

في فيه ان الجامعة العربية قد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ، فتارة تطلب الدولة
ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وتارة أخرى تضرب
عضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

في الفعل على الصعيد العسكري فقد شهد مسرح الخليج اكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة
منسيات منذ الحرب العالمية الثانية في خطوة لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد
الاقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات غير المحسوبة

عملية الحشد العسكري للقوى الدولية في مسرح الخليج وعلى اتجاهات اخرى محيطة به محورا مركزيا في
راق المضادة على الصعيدين السياسي والعسكري باعتبارها مظهرا للتعبير عن النوايا الى جانب ما تشكله
مباشر لأمنه القومي .

دور الامريكى كلاعب رئيسي في مجال الأزمة حيث لمجح الى حد كبير في تمهيش باقي الأدوار المعنية بها
ت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد كقوة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية
الذى يتلاءم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.

تتحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد اطلق اولا من مظلة اقلية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا
دانة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يحى لى
تهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة
وات والوسائل المتاحة لديه .

الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا
لامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا محور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او
عم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة
ببررات الدولية في العصر الراهن .

العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن - اليمن -
السودان - ايران) واخيرا متوهما مصر في اطار مجلس التعاون العربى .

ولكن جاء موقف مصر المضاد لحركة العراق بمثابة مفاجأة له بكل المقاييس وعلى عكس حساباته التي بنى عليها خطط ومسار تحركه في مراحل ما بعد الغزو وبالتالي فقد دخل أزمة فقد السيطرة عليها وفشل مع تطورها في إيجاد منافذ او خيارات بديلة للخروج منها بقدر من المكاسب تجاوزا لأي ضغوط داخلية في المستقبل .

وفي ظل الموقف الضاغط والإصرار على تطبيق ما أقره المجتمع الدولي كان على القيادة العراقية أن تتخذ قراراً بالتنازل عن حقوق حاربت من أجلها ثمان سنوات مع إيران للتحرر من بعض القيود وإتاحة الفرصة لامتلاك أوراق جديدة في مخطط يستهدف مزيد من التصعيد والمواجهة والإصرار على رفض ارادة المجتمع الدولي .

وفي إطار تمسك العراق بموقفه حشد معظم التجميع القتالي لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لإبراز مدى الإصرار على الإبقاء على الكويت كجزء من العراق في نفس الوقت الذي استمر عليه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية إدراكاً منها لتأنيجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الأمة العربية كلها .

وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعمليات (درع الصحراء) . . ثم كان قرار إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . . واستعادة الشرعية . . مع فرض الإرادة الدولية على النظام لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية للعملية الاستراتيجية .

ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمي حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي أيدت العراق والدول التي ناهضته الأمر الذي دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب أهلية عربية" والواقع أن هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية كانت نابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي آثارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، أضف الى ذلك أن هذه الأزمة أثارت خلافاً حاداً حول طبيعة الخطوات الإجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .

الباب الثالث

الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

السلام:-

أوضحنا في الباب الثاني أن رد الفعل العالمي جاء كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تراكبت الادانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة وأهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسيااسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .

ورغم تكاليف الجهود الدولية والإقليمية . . فقد ظل العراق ماضياً في ممارسة التشدد ورفض لداءات السلام متخذاً من مبدأ التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع بالمجتمع الدولي الى التلرج بإجراءات رد الفعل . . بدءاً بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع التلويح بإمكانية التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

في إطار رد الفعل على التصعيد العسكري . . فقد شهد مسرح الخليج أكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية ، لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر إقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .

قد شكل الحشد المصري والسوري بالإضافة الى الدور السعودي ركيزة القوة العربية والدور العربي الفاعل في هذه عمليات جنباً الى جنب مع القدرات المتاحة من باقي الدول العربية .

مع تطور الموقف .. حاولت الأمة العربية أن توظف قواها لتجنب الأمة أخطار العمل العسكري الذي أصبح وشيكاً مع تعنت القيادة العراقية ورفضها الاستجابة للمجتمع الدولي للانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها

منذ قطعت الشرعية الدولية لاقرار العمل العسكري منذ مؤتمر القمة العربي الذي أجاز لكل من الكويت والسعودية والإمارات حق الدفاع عن النفس وحق الاستعانة بالقوات الصديقة والشقيقة ولذلك فان الدور العسكري العربي بدأ يتطور منذ ذلك الحين ، حيث جاء متمشياً مع موقف وقدرات وإمكانات الدول العربية والإسلامية المتاحة .. بالتعاون مع قوات الائتلاف الدولي . .

كان للدور العسكري السعودي البارز أثره الفاعل في مراحل العملية من حيث استيعاب الحشد والفتح الاستراتيجي مستقبل القوات وتأمين احتياجاتها مع تطويع إمكانيات مسرع العمليات لصالح تأمين وتنفيذ المهام لقوات الائتلاف الدولي .

يوسف تناول في هذا الباب الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات .. بالتركيز على الأدوار البارزة للدول في الدور الرئيسي منفرداً مع الإشارة الى دورها العسكري مع قوات الائتلاف الدولي في تنظيم وإدارة العمليات سواء عملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" للدفاع عن المنطقة أو العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" تحرير الكويت . .

الفصل الخامس
الدور العسكرى المصرى
فى عمليات الخليج

الفصل الخامس

الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج

دور القوات المسلحة المصرية الطليعى ، فى عمليات الخليج ومبادرتها بدفع قواتها منذ اللحظات الأولى للأزمة من المحدار الموقف ، ودعم الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ، مع تطويع كل تسهيل وتأمين عملية حشد القوات الصديقة والشقيقة فى مسرح العمليات ومشاركتها قوات الائتلاف المهمة بارزة فى تحرير الكويت .. علامة بارزة فى تاريخ مصر وقواتنا المسلحة التى طالما رفعت رايات الحق بية ونهذت الباطل والعدوان .

ان لاشتراك القوات المصرية فى عمليات الخليج وتعاونها مع العديد من دول العالم المحتشدة فى تلك المهمة أثره بى طاقاتها وقياس كفاءتها ومستوى أدائها مع اكتسابها خبرات قتالية واسعة تضاف على رصيد أبنائها وينعكس دورها ونموها .

ان للجهد الكبير للقيادة العامة بجميع أجهزتها المشتركة لتوفير كل سبل نجاح تنفيذ المهمة لقوات الدعم والدور المتميز الفاعل والإيجابي لهذه القوات فى جميع مراحل التحضير والتنظيم والإدارة .. مع التنسيق مع قيادات وقوات المسرح ، أثره الفعال فى النجاح البارز للدور المصرى (بفضل الله تعالى) فى معقدة ، بأعلى درجة من الأداء ، وبأكبر قدر من التأمين وبأقل حجم من الخسائر .

المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى :-

الموقف المصرى من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للامة ككل حيث أن الصالح الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب فى اختيار دون وصاية أو تدخل من الخارج وبالتالي لم يعد سمة مبرر للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير ت التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر والتى انتهت إلى كوارث للطرفين وبالتالي عدم التدخل فى بلد عربى آخر ، والطلاقا من ذلك فانه مهما كان حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى فان مكان وحلها هو سقف البيت العربى الكبير وهو الجامعة العربية، وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة فى محورين رئيسيين - فما - عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار - وثانيهما - انه رغم الخطأ الكبير الذى منه النظام العراقى إلا ان مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكامه ، وانه اذا تركت هذه دولة دون ردع فان هذا يخلق مبررا للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالح الحيوية التى أصبحت صفة الشرعية الدولية .

ذلك توالى نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالسحاب بكرامة فى ظل الأسيرة العربية الواحدة بدلا من عسكرى مدمر ، وفى نفس الوقت استمرت مصر فى الاتصال بالإدارة الامريكية بضرورة التأكيد على الحل مبدلا من الحل العسكرى ، مع إرسال المبعوثين المصريين إلى كل مكان فى العالم يدعون فيه إلى مزيد من

الصبر والاستماع إلى صوت العقل و إعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب .

● وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في إدارة الأزمة ، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والإمارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة بل ضرورة توفير قوات عربية وإسلامية إلى جانبه .

● ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي ، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، والحفاظة على قدرات و ثروات الوطن العربي ، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية ، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربي في الأمن القومي المصري ولا يشكل عبئا إضافيا ، بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيد ليزداد عمقا وارتباطا للأمن القومي العربي ، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربي في مساهمة في حل النزاعات العربية وتأكيدا لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية ، ومن هنا فإن الوجود المصري كان ضروريا لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذ لاتفاقية الدفاع العربي المشترك .

● لقد كانت مصر عبر تاريخها العظيم وفيه لأمتها العربية . . تزود عن مصالحها . . تدعم أمنها . . بل لم ينفصل - طوال تاريخها - أمنها القومي عن أمن أمتها . . ولطالما قدمت كل ما تملك طوعا وحباً في سبيل أمتها العربية ، ليس فقط في أزمتها ، ولكن لتأخذ بيدها حضاريا وثقافيا صوب آفاق العصر . . ولم تكن أبدا بذلك على أمتها بل ظلت رمزا للتسامح والحضارة واليد الكريمة، والحكمة التي يدخرها التاريخ . . كي تكون وفيه في عطائها لأمتها في الوقت المناسب والأسلوب المناسب . . وهذا ليس غريبا - فهذه هي مصر العظيمة التي يرتفع تاريخها في العالمين .

● ومنذ بداية الأزمة والفكر الواعي والنظرة الثاقبة لقيادة مصر متيقظ لحشد وتطويع وإدارة جميع قواها الشاملة لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة مع تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية التي طالما قننت أن تنجح لكى تنأوا بأمتها العربية بعيدا عن أخطار محققة أصبحت تبدو في الأفق . . يخلفها ويعكسها التعتن العراقي وخروج الأزمة في حلها عن الأيدي العربية .

● وقد بدأ الدور العسكري المصري في الأزمة منذ اللحظة الأولى لها . . حيث حشدت كل الجهود لمتابعة أحداثها . . وتطورها مع وضع السيناريوهات والبدائل المناسبة لأفضل السبل لمواجهة - تنسيق مع باقي قوى الدولة المتاحة ، مستعدة لأداء دورها عندما يطلب منها ذلك .

● وكان لابد من الإلمام بتفاصيل الموقف بالمرح مع تقييم الموقف وتقدير حجم الدعم المطلوب عاجلا . . وتحديد الاجراءات المطلوبة لمنع تفاقم الموقف وتطوره مع مواجهة أى تهديد للمملكة العربية السعودية أو العدوان

لذلك شكلت مجموعة اتصال وتنسيق من القيادة العامة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتكون جاهزة
للموقف والتصديق على دفعها .

فمع هذه المجموعة إلا بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربية ، حيث تم التصديق على دعم مطلب السعودية
رات ، وتلبية مطلبها لدعم قدراتها ، وفعلاً تم دفع هذه المجموعة خلال أغسطس ١٩٩٠ ن وعلى ضوء
اتفاق وتنسيقها . . وضعت خطة الدعم العاجل للمملكة . . حيث تم اختيار أحد وحدات الصاعقة عالية
السرعة والكفاءة ليتم نقلها فوراً كإسبقيّة عاجلة . . مع دعمها بعناصر مهندسين عسكريين مع دفع مجموعة
ة لتكون أحد أدوات التنسيق والسيطرة في هذه المرحلة بالمرح .

تم دفع هذه العناصر قبل نهاية شهر أغسطس ٩٠ . وبالتوازي استمرت القوات المسلحة في اجراءاتها
غير والتنظيم واختيار السبب العناصر من القوات لاستكمال بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولتلائم
ح العمليات . . حيث وقع الاختيار على تشكيل ميكاليكي بتسليح غربي لتمشى مع التأمين الفني ومطالب
تخدام مع باقى قوات المسرح .

نفس الوقت ، تم اختيار مجموعة تنسيق مصرية من أربعة ضباط من ذوى الخبرة ليعملوا ضمن القيادة السعودية
للمعاونة في التخطيط أو التنسيق ، وكان لهذه المجموعة دورها الرئيسى والهام في التنسيق واتخذت أوضاعها
من القيادة المشتركة ومسرح العمليات اعتباراً من النصف الثانى من شهر سبتمبر .

تطور الأحداث واستمرار الموقف على ما هو عليه ولزيادة قدرة المملكة العربية السعودية للدفاع عن
نيتها . . تم دفع الفرقة المشاة الميكانيكية وأسلحة دعمها لتأخذ أوضاعها في المنطقة الشمالية لتأمين الاتجاه
أرا من شهر سبتمبر / أكتوبر ٩٠ وكان لتواجدها الأثر الفعال في دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية
سعودية .

مع استمرار تعنت القيادة العراقية وظهور بوادر اللجوء للحل العسكرى للأزمة . . تطلب الموقف دعم قدرات
ات المصرية بفرقة أخرى مدرعة تم اختيارها من أقوى التشكيلات المصرية المدرعة مع دعمها بالقدرات النيرانية
سبة للتأمين والمعاونة سواء نيراناً / فنياً أو إدارياً ، وقد اتخذت أوضاعها بالمملكة خلال شهر ديسمبر ٩٠ مع
م المملكة بمجموعة تخطيط إدارى وفنى للمعاونة في التخطيط الإدارى والفنى بالقيادة المشتركة ومسرح
مليات .

ما ظهرت الحاجة الى تشكيل قيادة تعبوية للقوات من العناصر ذات الخبرة والفعالية والكفاءة ، ولذلك . . فقد
تشكيل هذه القيادة قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، وقد انتخب لقيادتها أحد القادة البارزين ذو الخبرة الناجحة في القيادة
تعبوية . . وذودت القيادة بكل ما يلزمها من العناصر والكوادر اللازمة مع دعم القوات بقاعدة إدارية كبيرة
ى لها مطالبها ، وبذلك اكتملت أركان بناء قيادة تعبوية كاملة سواء من تشكيلات ميدانية مقاتلة أو أسلحة دعم
أمين ليرانى وفنى وإدارى . . بالإضافة الى عناصر الصاعقة السابق دفعها .

لملبية لمطالب المملكة السعودية ، فقد تم دعمها بكتائب إسناد إدارى . . ونقل ثقيل للدبابات والمجنزرات
عناصر المواصلات والسيطرة حيث شاركت بشكل فعال في تأمين مطالب المسرح سواء في مرحلة الفتح/ التأمين
إدارى والفنى حتى نهاية العمليات .

- واستمرت إجراءات تنسيق وتحضير وتدريب واعداد القوات في المسرح لتنفيذ مهامها بالتوازي مع باقي الجهود الدبلوماسية والسياسية لمحاولة احتواء الأزمة بعيدا عن الخيار العسكري . . ولكن مع استمرار التعتت العراقي . . واجراءاته لتهديد المسرح . . شاركت القوات المصرية بفاعلية كبيرة في العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . مؤمنة بذلك نطاق دفاعها وخلالها وبظهور تمديد منطقة الرقعي في أعقاب عملية الهجوم على منطقة الخالفجي . . قامت القوات المصرية بمبادرة منها بتأمين مدينة الرقعي بخطة محكمة بالقوات والنيروان والاحتياطيات .
- وبتنسيق وتلاحم كبير مع جميع القوات المشتركة في مسرح العمليات والقوات الصديقة والشقيقة . . تم اعداد القوات والقيادات . . وحل المسائل التعبوية والتكتيكية ، مع المشاركة في التخطيط للعملية الهجومية في اطار مجموعة التخطيط للقوات المشتركة ومسرح العمليات ، للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ممثلة في مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية . . . وبالتوازي كان هناك جهد كبير للقيادة العامة بمصر والقيادة التعبوية بالملكة للاعداد والتجهيز لمطلب القوات وتأمينها ، مع استمرار تدريب القوات على مهامها مع عمل العديد من البيانات العملية والمشروعات التكتيكية ، وهكذا أصبحت القوات جاهزة تماما لأداء مهامها . . مدركة تماما عظمة المسؤولية الملقاة على عاتقها تعي تماما أنها تمثل مصر التي يحرص أبناؤها على أن تكون كما كانت دائما شامخة برجالها وعلى مستوى المسؤولية بين كل القوات المشتركة شقيقة كانت أم صديقة وخاصة انه خصص لها قطاع مسئولية رئيسي يؤثر في نجاح العملية كلها وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن رجال مصر كانوا على مستوى الحدث .
- وكان على القيادة المصرية التعبوية والقوات المقاتلة خلال أدائها أن توازن بين أدائها لمهامها ونجاحها فيها وبين الحرص على الانسان العراقي الذي وضعته الأقدار في مواجهة والذى يعرف الجميع أنه لا حول له ولا قوة . . ولذلك كان النسق الأول كله من القوات مسلح بميجالونات مع القادة يتنادى بها على القوات العراقية المواجهة لتعظم هذه القوات ان المهمة هي تحرير الكويت وليس الحاق أى اذى فيهم . . مما كان له الأثر الأكبر أن قدم نفسه في بداية ساعات القتال أكثر من ستة آلاف أسير تم معاملتهم معاملة طيبة بخلاف حوالي ٢٠٠ ضابط وجندى سلموا أنفسهم للقوات المصرية قبل الهجوم وظهر معدن الانسان المصرى عندما اعطى كل جندى من جنود مصر غذائه (لأشقائه العراقيين الذين أعياهم سوء الأحوال)
- ومع تطور أعمال القتال ولحاحها شكلت مجموعة قتال من الوحدات العربية لدخول العاصمة الكويت وتحريرها . . حيث تضمنت قوة مصرية - كويتية - سعودية لتدخل المدينة في آخر أيام القتال معلنة بذلك إعادة الحق واعلاء كلمة الشرعية . . مدعمة بذلك كل معاني الاخاء والتضحية . . والتأمين .
- وظلت القوات تواصل إنجاز مهامها . . حتى صدرت اليها التعليمات للعودة الى وطنها بعد أداء مهامها مباشرة مرفوعة الهامة (بعد تشكيل مجموعة تطهير الغام خاصة) لتعلن للعالم أجمع ولأمتها العربية عظمة مصر ولتضيف على رصيدها رصيذا كبيرا ، ولم يكن ذلك غريبا على مصر العظيمة . . مصر التي لم تتوان أن تحارب كل معسارك أمتها العربية ، وقدمت من شهدائها وأمواها الكثير . . بل ولم تبخل على أمتها بكل غالي ونفيس . . وتلك هي مصر دائما .

سوف تعرض لأبعاد الدور العسكري لمصر خلال الأزمة . . علما بأن هذا الدور امتزج في مراحل متعددة منها مع أدوار باقى قوات الائتلاف الدولى سواء فى مرحلة بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات تنفيذ العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . او التحضير وتنظيم وإدارة العملية الاستراتيجية " عاصفة صحراء " . . او باقى الأحداث الأخرى وهذا ما سنعمل على إيضاحه .

: الدور العسكرى المصرى :

ماد وضوابط القرار السياسى العسكرى المصرى .

- القرار السياسى العسكرى هو القرار الذى يعطى مؤشرا باستخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها لتأكيد مصداقية القرار السياسى وينبع القرار السياسى العسكرى من السياسة العامة للدولة التى تخططها القيادة السياسية وتقرها المؤسسات الدستورية وتنفذها قوى الدولة من خلال سياسات واستراتيجيات تخصصية ، وعلى هذا فان القرار السياسى العسكرى يخطط له وينفذ فى إطار السياسة العسكرية التى تحدد المعالم الواضحة التى تتبعها القوات المسلحة لتنفيذ المهام الاستراتيجية التى تحددها القيادة السياسية فى إطار التوجيهات السياسية العسكرية للقوات المسلحة .
- وطبقا للنظام الدستورى المصرى وكما فى معظم دول العالم يكون رئيس الدولة هو المسئول عن القيادة السياسية وفى نفس الوقت قائدا اعلى للقوات المسلحة وهذا ما ينعكس على الأبعاد المختلفة للقرارات السياسية والعسكرية فى إطار تكاتف قوى الدولة الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية بها .

لمحددات التى تم فى إطارها اتخاذ القرار السياسى العسكرى :

: المحددات السياسية :

- لبع القرار السياسى العسكرى انطلاقا من السياسة العامة لجمهورية مصر العربية والخط الثابت السلى التزمت به القيادة المصرية منذ بدء تعاملها مع الأزمة ، ومن ابرز معالم تلك السياسة :
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة مع عدم السماح لأى دولة بالتدخل فى الشئون الداخلية المصرية .
- رفض العدوان او احتلال أراضى الغير بالقوة تحت أى مسمى من المسميات .
- اللجوء الى الحوار السلمى لحل المنازعات وان تحمل المنازعات العربية بالإمكانات العربية
- الالتزام المصرى بالمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية الجماعية والفردية .
- الحفاظ على الثقل السياسى العربى للاستفادة به فى مواجهة تهديدات الأمن العربى
- تنفيذ القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة يوم ١٠،٩ أغسطس

١٩٩٠ .

: المحددات العسكرية :

- الحفاظ على القوة العسكرية العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى العربى وخاصة ان كافة المعاهدات الدفاعية العربية الجماعية والثنائية لم تأخذ فى اعتبارها أن تستخدم بين الدول العربية وبعضها .
- الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية فى المنطقة وخاصة ان ردود الأفعال العالمية للغزو العراقى كانت أسرع من المتوقع حيث بدء الدور الأمريكى للتنسيق مع المملكة العربية السعودية عقي الغزو مباشرة أى خلال

- ٩٦ ساعة من اجتياح العراق للكويت وتم انتشار القوات الأمريكية على الأراضي السعودية و أعلنت الادارة الأمريكية بوش قرارها بدفع قواتها الى الأراضي السعودية يوم ٧ أغسطس وتبعها العديد من الدول الغربية .
- محاولة إثناء العراق عن إصراره من خلال زيادة الحشد العربي والأجنبي والذي يمكن ان يكون وسيلة للردع دون حاجة الى استخدام القتال .
- إثبات مصداقية مصر في رفضها لكافة صرور العدوان ليس فقط بالعمل السياسي بل بالقوة العسكرية أيضا .
- الولاء بمطالب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لدعمها بالقوات المسلحة المصرية لمواجهة العدوان العراقي المحتمل ضد أراضيها .

ثالثا : القرار السياسي العسكري المصري (١٠٥) :-

- صدر القرار السياسي العسكري المصري متمشيا مع الارادة والشرعية الدولية... والاجماع العربي والالتزام المصري الدائم تجاه الأمة العربية ، حيث لم يتوقع الرئيس العراقي ان يؤدي عدوانه الغاشم على الكويت الى ان يتوحد العالم - ولاول مرة في التاريخ الانساني - في معارضة مغامراته العسكرية التي خرق خلالها جميع المبادئ الانسانية وحقوق الانسان فلاول مرة تنفق القوات العظميان والقوى الكبرى والقوى الاقليمية والقوى المحلية رغم مواقف بعض الاطراف العربية التي لا تعبر عن حقيقتها لظروف مختلفة ، على اداة هذه العملية العسكرية ثم توالى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوالت مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي لاستخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .
- وفي اطار محاولة ايجاد الحلول العربية للأزمة سلميا اجتمع مجلس الجامعة العربية في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ بناء على طلب الكويت واستنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك وتبنى المجلس قرارا يدين الغزو العراقي كما يدين الخسائر في الارواح والممتلكات الناجمة عن الغزو ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت ويقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو وبالفعل اجتمعت القمة العربية في العاشر من اغسطس واتخذت قرارا بتأييد القرار الذي تبناه مجلس الأمن في هذا الصدد كما أدان الغزو العراقي للكويت ولم يعترف بضم الكويت للعراق ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت واشتمل القرار ايضا على تأييد الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تستند الى حق الدفاع الشرعي الذي تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والموافقة على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة في حماية الوحدة الاقليمية ببلادهم ورغم الصعوبات الجمة التي واجهت اصدار هذا القرار الا انه في النهاية صدر بالفعل .

(١٠٥) احمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .

ردود الفعل السياسية للغزو توالى قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي واستجاب
والامم المتحدة برفض سياسة استخدام القوة والعنف ضد دولة الكويت ودعت العراق للانسحاب
المشروط من الاراضى الكويتية .

رد الفعل العربى لهذه المغامرة العسكرية شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري
فى لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية
التي وباقى دول مجلس التعاون الخليجى بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت - نتيجة لعدم
القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولى - الى الاستعداد لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة
الغمامة) وخلال ذلك كله بذلت جهود سياسية ودبلوماسية عربية كبيرة كان فى محورها الجهود المصرية فى هذا
المحاولة حل الازمة فى اطار جامعة الدول العربية وتحت المظلة العربية للحد من تدخلات الدول الاجنبية
كان نتيجة لتمسك الرئيس العراقى بآرائه مصرا على استمرار احتلاله للكويت الامر الذى فتش الباب
لقيام الائتلاف الدولى المضاد للعراق .

من طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمى العربى فان الموقف الدولى كان على النقيض من
حيث اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الازمة وحيث توالى صدور قرارات مجلس الامن الدولى والتي راكبت
الازمة ، وفى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٦٠ الذى ادان الغزو وطالب بالانسحاب
المشروط للقوات العراقية وحث الدولتين على بدء التفاوض وايدى جهود الجامعة العربية الرامية الى
الازمة ولم يلبث ان تبى مجلس الامن فى الخامس من اغسطس ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ الذى يقضى بمقاطعة
اقتصاديا وعسكريا وفور اعلان العراق ضم الكويت ، صدر القرار رقم ٦٦٢ فى التاسع من اغسطس
الذى يرفض فيه هذا الضم ويصف القرار العراقى بالبطلان وحين قرر العراق احتجاز أعداد
من الأجانب لاستخدامهم كدروع بشرية صدر القرار رقم ٦٦٤ فى الثامن عشر من اغسطس ١٩٩٠ الذى
العراق بتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب فى كل من الكويت والعراق وفى ٢٥ اغسطس اصدر
قراره رقم ٦٦٥ الذى يخول فيه الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التى تتجه الى
دور العراق ثم صدر القرار رقم ٦٦٦ فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠ الذى يخول للامم المتحدة
ليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق وذلك
وصولها الى مستحقها وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من
ارات فى الكويت اصدر مجلس الامن فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٧ الذى يدين هذه
سلطات وعندما طالبت بعض الدول الاعضاء بتعويضها عن الخسائر المادية التى لحقت بها من جراء مشركتها
ض الحصار الاقتصادى على العراق اصدر مجلس الامن فى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠
رار ٦٦٩ الذى يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة للدول المتضررة ، وفى اليوم
، فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، اصدر المجلس القرار رقم ٦٧٠ الذى يطالب فيه جميع
ل بعدم السماح لاي طائرة تحمل شحنة للعراق او الكويت بالاقلاع من اقليمها ، وفى التاسع والعشرين
كتوبر ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٧٤ ، الذى يدين الأعمال التى تقوم بها سلطات الاحتلال العراقى فى
يت ، ثم صدر القرار ٦٧٧ فى الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ الذى يدين محاولات العراق الرامية الى

تغيير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وبعد مداوالات عسيرة استمرت اسابيع بذلت خلالها الادارة الأمريكية جهودا ولقاءات دبلوماسية مكثفة ، ثم اصدر مجلس الامن في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٧٨ الذى يسمح لقوات الائتلاف الدولى باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها التدخل العسكرى - باجبار العراق على الامتثال لكل قرارات مجلس الامن الخاصة بازمة الخليج ويمنح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات وفى حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يحول القرار لدول الائتلاف حق استخدام كل الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بازمة الخليج وذلك من اجل اقرار السلم والامن بالمنطقة .

● العمل العسكرى وقرار المواجهة^(١٠٦) : -

نتيجة للموقف السياسى والعسكرى المتأزم فى مسرح عمليات الخليج وعدم تغير الموقف العراقى طوال الازمة كلن استخدام القوة حل الازمة امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار ضمنا منذ البداية وتمثل ذلك فى قرارات الجامعة العربية وقرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى القاهرة وقرار مصر وسوريا ارسال قوات مسلحة الى مسرح عمليات الخليج للمساهمة فى الدفاع الاستراتيجى عن المملكة العربية السعودية ثم الاشتراك فى الهجوم الاستراتيجى لتحرير الكويت كما تمثلت القرارات المتتابعة لمجلس الامن الدولى وقرار الولايات المتحدة المبكر بارسال قوة امريكية مسلحة - بناء على دعوة دول المنطقة - الى المسرح الذى استتبعه ارسال قوات اخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات اخرى شكلت فى مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية فى الكويت وكانت الحشود العسكرية المتواجدة فى مسرح الخليج بحجم ليس له سابقة فى تاريخ المنطقة وتاريخ العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الامر الذى يتطلب عملا سياسيا دؤوبا مواكبا للعمل العسكرى واعتبرت العناصر الرئيسية لهذا الحشد من الاسس الهامة التى تحدد الرؤيا والفكر الاستراتيجى الذى يحكم عمل القوات العسكرية اذا ما اتخذ القرار السياسى ببدء الضربة العسكرية والصراع المسلح .

● وقد تطلب الامر القيام بتعظيم العمل العسكرى والسياسى ومرت مرحلة "تعظيم" العمل العسكرى فى مسرح العمليات بالخليج بعدة مراحل^(١٠٧):

● مرحلة اتخاذ القرار السياسى باستخدام القوة المسلحة واعداد التجمعات الاستراتيجية المناسبة ونقلها استراتيجيا للمسرح .

● مرحلة اتخاذ القرار العسكرى طبقا لخطط العمليات الموضوعية .

● مرحلة استعداد القوة المسلحة واستكمال كفاءتها القتالية والاستعداد .

● مرحلة العمل العسكرى المباشر حين اتخاذ القرار السياسى ببدء اعمال الصراع المسلح لحل المشكلة بالقوة المسلحة طبقا لتفويض مجلس الامن الدولى بذلك .

وخلال مرحلة العمل العسكرى المباشر تم توزيع القوات استراتيجيا فى مسرح العمليات واعداد المسرح للحرب وتأمين انتشار القوات العسكرية والقيادة الاستراتيجية والمخابرات الاستراتيجية لهذه القوات واعداد خطط

(١٠٦) نفس المصدر السابق .

(١٠٧) لعائش الباحث مع الحدث

يات وبدء تدريب القوات عليها ثم التعرف على الطبيعة الطبوغرافية للأرض وتحقيق الاتصال عن قرب للتعرف
نقاط القوة والضعف فيه لموائمة خطط العمليات مع ذلك ثم الاتفاق على تصور مشترك للعمل العسكـرى
ب القيام به .

واكب هذه الاعمال العسكرية عمل سياسى منظم كانت ابرز ملامحه فصل العمل العسكـرى عن العمل
اسى حيث يتولى العسكريون متطلبات العمل العسكـرى والاستراتيجى بعيدا عن اعتبارات السياسية ويتولى
اسيون اعباء ادارة المعركة السياسية والاقتصادية ومداومة اتصال القادة السياسيين للائتلاف مع بعضهم لضمان
مرار عمليات التنسيق والتعاون وعلى اعتبار ان اتخاذ قرار عسكـرى بهذا الحجم يستلزم اشتراك الجميع فيه ثم
مرار التحرك على خط اعمال آليات المنظمات الدولية لتواكب مع القرارات السياسية التى تتخذ . .

التخطيط لتنفيذ القرار السياسى العسكـرى

لم يصدر القرار السياسى العسكـرى وليد انفعال او رد فعل رغم قسوة الغزو العراقى للكويت ولكن رأت
القيادة السياسية المصرية إعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف دون تصعيد او إثارة لأى طرف
وهذا لا يعنى ان القيادة العسكرية بدأت العمل بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية بل بدأت حساباتها وتقديراتها
للموقف العسكـرى قبل مرور ثلاث ساعات من الغزو العراقى وبدأت فى وضع السيناريوهات والحلول المناسبة
لكل منها حتى تكون جاهزة فور صدور القرار السياسى العسكـرى وهذا ما كان حيث توجهت طلائع القوات
المصرية الى الاراضى السعودية عقب ساعات محدودة من صدور أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة بذلك .
اعتبارات التخطيط :

فرضت احداث الخليج على المخطط المصرى اعتبارات مختلفة لابد ان يلتزم بها وكانت تلك الاعتبارات
انعكاس لهذا الموقف المفاجئ والشاذ فى علاقات الدول العربية ببعضها واللجوء لاستخدام القوة العسكرية
العربية لمواجهة قوة عربية على ارض عربية لحل نزاعات عربية وفى جميع الاحوال النتيجة اضعاف للقدرات
العسكرية فى مواجهة التحديات الخارجية .

مع عدم وضوح الابعاد الممكن ان يصل اليها هذا الصراع فقد التزم المخطط بأسلوب العمل مبن خلال
مراحل قتالية متكاملة تستخدم فيها القوات بقدر تطور الأزمة والتزام المعتدى من عدمه ، ولذا تم التخطيط
من خلال مرحلتين :-

- المرحلة الاولى :دعم قدرات التأمين والدفاع لدول المواجهة (العملية الاستراتيجية " درع الصحراء ")
وذلك بالدعم العاجل للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة
اى تطور للهجوم العراقى داخل الاراضى السعودية أو الامارات .
- المرحلة الثانية : استكمال الحشد والاشتراك فى العملية الاستراتيجية الهجومية (عاصفة الصحراء)
والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتفليد مهمة تحرير الكويت واستعادة الشرعية .

• وقد شملت هذه الاعتبارات الآتى :-

• سرعة دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لاثبات جدية مصر ضد العدوان .

• مع التزام مصر بالقيام بدورها العسكرى الكامل فى أزمة الخليج فلا بد من الحفاظ على قدرات القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ باقى مهامها الاستراتيجية وتأمين الحدود المصرية

• اختيار النوعية المناسبة من القوات القادرة على العمل فى مثل تلك الظروف خارج ارض الوطن

• ضمان تحقيق التأمين الشامل للقوات من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المهام وقد شملت تلك المراحل طبقا لتسلسل تنفيذها الآتى :-

• التحركات البحرية والجوية والبرية وداخل وخارج الاجواء والمياه والاراضى المصرية .

• الاشتراك فى عملية (درع الصحراء) لدعم السعودية والإمارات .

• الاشتراك فى عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت .

• ويدخل تحت مفهوم التأمين الشامل العناصر الآتية :-

• توفير الوقاية ضد اى عدائيات محتملة .

• توفير مطالب الذخائر والامداد والاستعواض .

• توفير المطالب الادارية للاعاشة والايواء والتحركات .

• توفير مطالب التأمين الفنى والهندسى .

• توفير رسائل اتصال مستمرة ومؤمنة .

• ان الدور المصرى يقتصر على دعم القدرات الدفاعية للسعودية والإمارات والاشتراك فى عملية تحرير الكويت فقط .

• ان القوات المسلحة العراقية هى جزء من القوات المسلحة العربية ويجب الحفاظ عليها قدر المستطاع .

• ان يكون الدور العربى والمصرى بارزا واضحا فى تحرير مدينة الكويت العاصمة فى إطار الخطة الشاملة لتحرير دولة الكويت .

• القوات المسلحة المصرية سوف تعمل فى ظل تعدد القيادات الميدانية على مسرح العمليات وهى :

• القيادات المركزية الامريكية :

وهى القيادة التى تملك أكبر قوة فى المسرح وعليها يقع دور توفير كافة المعاونات النيرانية واعمال

التأمين الجوى وضد الصواريخ أرض / أرض العراقية .

• القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات :

وهى القيادة العسكرية لكل القوات العربية على الاراضى السعودية .

• قيادة المنطقة الشمالية السعودية :

وهى القيادة التعبوية الميدانية للقوات المصرية والسورية فى منطقة حفر الباطن .

• رغم ان القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية وضعت تحت القيادة السعودية الا ان هذا لا يعفى

القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من المسئولية امام القيادة السياسية والشعب المصرى والتاريخ

بالتالى كان لابد ان يكون لها الدور الاساسى فى التخطيط وتنسيق اعمال القوات المصرية تحت جميع الاحوال الظروف .

• رعاية اختلاف الظروف المناخية وطبيعة مسرح العمليات عن ما تعودت عليه القوات .

ليط لعملية درع الصحراء :

كان الهدف المحدد لتلك العملية هو :

دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية بما يحرم القوات العراقية من استغلال لجأحها فى غزو الكويت والتقدم فى اتجاه الاراضى السعودية ودولة الامارات للسيطرة على منابع البترول او تهديدها .
كان حجم القوات المصرية لتلك العملية يتكون من :

فرقة ميكانيكية - لواء صاعقة - كتيبة مهندسين للمعاونة فى انشاء ورفع كفاءة التجهيزات الدفاعية .
فرضت ظروف تلك العملية سرعة تواجد القوات المصرية على الاراضى السعودية والامارات ولذلك تم التخطيط للنقل العاجل لقوة لواء الصاعقة وكتيبة المهندسين العسكريين وتواجدهم بالفعل على الاراضى السعودية خلال الفترة من ١٦-٢٣ اغسطس ١٩٩٠ مع دفع مجموعة تخطيط وتنسيق الى مركز القيادة المشتركة ومسرح العمليات بالرياض خلال شهر سبتمبر .
وخلال شهر اكتوبر تم استكمال باقى قوات الدعم بوصول الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية المدعمة الى منطقة حفر الباطن فى المنطقة الشمالية السعودية .

وباستكمال وصول هذا الحجم من القوات أصبحت القوات السعودية المدعمة قادرة على صد اى هجوم عراقي سواء فى اتجاه الرياض بالتعاون مع القوات المصرية او فى اتجاه الظهران بالتعاون مع القوات الامريكية .

وفى اطار تلك الخطة الدفاعية تم وضع الخطط المختلفة لانشاء الدفاعات واقامة الموانع المختلفة لإعاقة اى هجوم بالاضافة الى التجهيزات اللازمة لتأمين القوات ومن خلال التنسيق مع القيادة السعودية تم توفير المطالب اللازمة لسرعة انجاز تلك المهمة .

ولتأمين عمل القوات المصرية والعربية فى هذه المهمة تولت القوات الجوية الامريكية مهمة الانذار وتنفيذ مهام الاعتراض الجوى لاي طائرات عراقية يمكن ان تهدد القوات .

ليط لعملية عاصفة الصحراء :

ار العراق على موقفه المتعنت ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول الى حل مناسب، من خلال التنسيق السياسى على اعلى المستويات ومن خلال رؤساء كل من مصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تم التوصل الى ان الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرد العراق من الكويت بعد مرور اكثر من اربعة اشهر ووصول كافة المساهمين الى طرق مسدودة .

استكمل التخطيط المصرى لتنفيذ عملية تحرير الكويت وكان امام المخطط عدة بدائل للمشاركة فى تلك ثم حصرها فى الآتى :

● ان يقتصر الاشتراك المصري على تأمين الاراضى السعودية دون الدخول الى الاراضى الكويتية والاشترراك
الفعلى فى عملية التحرير وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبه للثقل العسكرى المصرى ومصادقيتها فى العمل
الايجابى لردع العدوان .

● المشاركة تحت قيادة فيلق عربى توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية يتولى تنفيذ مهمات
التحرير فى شريحة محددة من الاراضى ولم يخطى هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين اساليب عمل
القوات وعلان سوريا انها لن تشترك الا فى الدفاع عن السعودية فقط .

● الخيار الثالث :

العمل على محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية وللإئتلاف المهاجمة ،
وقد رأى المخطط ان هذا النسب الخيارات التى تحقق أقصى نجاح للمهمة .

● خططت الفكرة الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " فى الاطار الآتى :-

● تدمير مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى العراقية .

● تدمير القدرة الاقتصادية " المنشآت الصناعية الحيوية " .

● الحصول على السيطرة الجوية والحفاظة عليها .

● القضاء على قوات الحرس الجمهورى .

● تحرير دولة الكويت وإعادة الشرعية وتأمينها .

● وقد شملت مراحل التحضير للعملية الآتى :

● إعادة التجميع والاستكمال (٢ أسبوع) .

● اتخاذ أوضاع التمرکز (٢ أسبوع) .

● اتخاذ الأوضاع الابتدائية للهجوم (٤ أسبوع) .

● وقد خطط الهجوم البرى ليتم بعد تدمير حوالى ٥٠ ٪ من قوات المعتدى فى اتجاه رئيسى وأربعة اتجاهات

مساعدة كالاتى :-

● الهجوم الرئيسى :

يوجه بواسطة الفيلق السابع الأمريكى من خارج حدود الكويت فى اتجاه جنوب الرميلة بمهمة تدمير قوات

الحرس الجمهورى بمعاونة الفيلق الثامن عشر مع عزل القوات العراقية فى الكويت وقطع خطوط إمداد

(وتنقل بالتجمع الرئيسى للقوات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية) .

● الهجوم المساند الأول :

ويتم بواسطة الفيلق الثامن عشر فى اتجاه جنوب البصرة للمعاونة فى تدمير الحرس الجمهورى ويبدأ من

أقصى الغرب بهدف قطع خطوط الإمداد والمعاونة فى التدمير .

● الهجوم المساند الثانى :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشمالية بهدف اختراق الدفاعات العراقية داخل دولة الكويت وتأمين الجناح

الأيمن للهجوم الرئيسى (الفيلق السابع) والوصول الى الجهراء تمهيدا لاستكمال تحرير الكويت ، وتنقل

بواسطة قوات المنطقة الشمالية (القوات المصرية /السعودية / الكويتية) .

• الهجوم المساند الثالث :

يتم بواسطة قوات المارين الأمريكية بمهمة اختراق الدفاعات العراقية في مواجهة المنطقة الشرقية وعزل الاحتياطيات العراقية والوصول الى مدينة (الاحمدى) بالتنسيق مع قوات المنطقة الشرقية ومشاة الأسطول .

• الهجوم المساند الرابع :

تم بواسطة قوات المنطقة الشرقية لاختراق الدفاعات الساحلية والوصول الى ميناء عبد الله وتأمين الجانب الأيمن لقوات المشاة البحرية واستكمال حصار مدينة الكويت من الجنوب .

لتخطيط للتخديع باجراء نشاط بحرى في الخليج يتبعه الزال عدد ٢ لواء مشاة أسطول في منطقة حمدي .

تم تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية " عاصفة الصحراء " مع من القيادة السعودية والقيادة المركزية الأمريكية تم تصديق القيادة السياسية لمصر على مهمة القوات المصرية وبدأ التخطيط لتحديد المطالب والتفاصيل الدقيقة للخطة وترتب على ذلك استكمال حشد القوات لمهمة تنفيذ تلك العملية واتخاذ الاجراءات التالية:

تشكيل قيادة مصرية تعبوية ميدانية تتولى اعمال التخطيط الميداني واعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .

استكمال استعداد التجميع القتالي اللازم للعملية بدفع فرقة مدرعة وعناصر الدعم اللازمة لدعم امكانيات وقدرات قوات الدعم المصرية ، مع زيادة حجم الدعم والمعنونات البرية والاسلحة المضادة للدبابات ، مع زيادة حجم قوات الدفاع الجوى لدعم قدرات التأمين ضد العدائيات الجوية ، بالاضافة الى زيادة حجم عناصر التأمين الادارى والطبى والفنى .

بالاضافة الى استمرار تدريب القوات على مهامها المنتظرة .

واستعداد لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية الى ٣٥٠٠٠ مقاتل-٣٥٨ دبابة- ٧٧٠ مركبة مدرعة- ٣٣٠ مدفع ميدان وهاون .

باستكمال التخطيط للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " وتخصيص المهام للقوات بدأت اجراءات التحضير والتنظيم للعملية .

وعلى ضوء تلك الخطة المنسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع مسن الارض والدفاعات العراقية اشار اليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية انه اصعب القطاعات ولاستطيع ان تعمل فيه بنجاح الا القوات المصرية وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لاكثر من ٥٠٠ متر امام الدفاعات العراقية وتكون هذا النظام من الاتى :-

سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من ٣-٥ متر امام الحد الامامى ولى عمق الدفاعات ،

- خنادق لمب بعرض من ٣-٥ متر بعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبتروول الخام من خلال شبكة انايبب ويتم اشعالها عند هجوم القوات لينتج عنها مانع من النيران يستمر لاكثر من ١٢ ساعة مع امكانية اعادة التغذية بالبتروول لاستمرار الاشتعال .

- حقول الغام مضادة للافراد والدبابات ذات كثافة عالية من الالغام وبعمق يصل الى ٢٠٠ م

- وجود شبكة من الاسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف وبعمق يصل الى ١٥٠ متر .

- خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالى ٣ متر وعمق ٥ امتار .

● التخطيط التعبوى للعملية :

- قامت القيادة التعبوية الميدانية المصرية بتنفيذ التخطيط الكامل للعملية فيما يختص باستخدام القوات المصرية فى اطار الفكرة الاستراتيجية العامة للعملية وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر واشتركت مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية (تم تشكيلها ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياح) فى التخطيط لعملية عاصفة الصحراء .

- بدأ التخطيط للعملية الهجومية اعتبارا من ٧ يناير ١٩٩١ ، واستمرت اجراءات التنسيق والتعاون وحل المسائل العملية المحتملة مع باقى قوات الائتلاف حتى بدأ الهجوم . . وبدأ تخصيص المهام للمرؤوسين وتنفيذ باقى الاجراءات التنظيمية للعملية حتى اتخاذ القرار ثم تنفيذ كافة اجراءات التأمين الشامل للعملية وتنظيم التعاون والاشراف وتذليل الصعاب وذلك بالاستفادة من امكانيات دول الائتلاف (خاصة الولايات المتحدة) فى التخطيط وذلك من خلال :-

- الاستعانة بالمعدات المتطورة مثل ايجاد الاحداثيات وانشاء شبكة مساحية بواسطة أجهزة تحديد الاحداثيات بالأقمار الصناعية وكذلك التقارير الجوية اللازمة للدفعية .

- أجهزة الرادار للتعامل مع المدفعية العراقية .

- الحصول على معلومات صحيحة ومؤكدة عن أوضاع القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية .

- التنسيق الكامل بين التشكيلات المصرية والقوة الجوية للائتلاف لتعويض هذه التشكيلات عن غياب القوات الجوية المصرية .

- وقد قابلت مرحلة التخطيط بعض المصاعب التى تتطلب وضع الحلول لها مثل :-

- التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى .

- تأمين نطاق الأمن ونقاط الاتصال للقوات المصرية قبل بدأ العملية الهجومية .

- المحافظة على الاتجاه وادارة نيران المدفعية .

- السيطرة على القوات خلال ادارة العملية .

- اتجاهات تركيز الجهود الرئيسية .

- تنظيم صد الضربات والهجمات المضادة .

- اجراءات التعارف والتمييز .

العملية الهجومية :-

ات المصرية ضمن القوات المشتركة في نطاق المنطقة الشمالية اعتبارا من يوم بدء العمليات على

الاول :-

القوات المصرية وتحترق دفاعات الجانب العراقي في نطاق هجومها من اتجاه الغرب كهجوم رئيسي وتندفع في
الأبرق وتؤمنه بالتعاون مع مجموعة خالد السعودية مع بقاء القوات السورية في الاحتياط .

الثانية :-

القوات المصرية بتطوير هجومها شرقا على محورين كهجوم رئيسي أحدهما في اتجاه مدينة الجهراء والأخر في
قاعدة على السالم الجوية وبالتعاون مع مجموعة خالد السعودية .

الثالثة :-

القوات المصرية بمواصلة هجومها في اتجاه الشمال الشرقي في اتجاه الهجوم الرئيسي والوصول الى جنوب غرب
بوبيان ، جنوب الروضتين بالتعاون مع مجموعة خالد مع استمرار القوات السورية في الاحتياط .

تكون سعت (س) لتكون سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ .

عمل القوات المصرية وضمان نجاحها في تنفيذ مهامها (خاصة مع عدم وجود قوات جوية مصرية في العملية
تم التنسيق لتخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية المشتركة مع تحديد الأهداف المطلوب تدميرها
وب الطلب والتوجيه .

الأمين الإداري للقوات تم التخطيط على الاحتفاظ بمطالب من الاحتياطيات المختلفة (ذخائر / تعيينات /
وقود) تكفي لضعف المدة المخططة للعملية .

تم مراعاة العامل المعنوي للقوات المصرية التي تعمل في تلك الظروف الصعبة رغم قناعتهم بعدالة القضية التي
من أجلها . وذلك من خلال تنوع الزيارات التي اشتركت فيها القيادات السياسية وأجهزة الدولة
في قطاعات الشعب (زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة) إضافة الى دور القوات المسلحة في الاعداد
للقوات .

تم ولأول مرة وضع خطة محددة لاستخدام وسائل العمليات النفسية المختلفة . وكان للخبرات المصرية فيها
بارزا في مسرح السعودية بالكامل والعكست آثارها بوضوح في اعداد القوات العراقية التي لجأت الى
ودية قبل العملية البرية أو التي استسلمت أثناء القتال .

للقوات المصرية بعرض قراره لادارة العملية التعبوية لنطاق المسئولية وتم التصديق عليه ، كما تم اجراء
لأع دقيق لأرض العمليات وتنظيم تعاون بحضور من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية .
حرصت القيادة العامة بالوطن على توفير كافة مطالب القيادة التعبوية والقوات لضمان تحقيق المهمة بنجاح ول
تات المحددة .

خامسا : العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :-

- وبدأ التنسيق لتلك المرحلة عقب صدور القرار السياسى العسكرى لدعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من خلال وفد عسكرى مصرى وصل الى الرياض يوم ١١ أغسطس ٩٠ لبحث كافة المطالب السعودية وتنسيق تنفيذها وكان أهم معالم تلك المرحلة :-
- تحديد حجم القوات المصرية المطلوبة لدعم السعودية ورسيلة النقل ومنطقة العمل .
- أسلوب التأمين الإدارى والفنى لتلك القوات .
- تأمين عبورها الأجواء الدولية والسعودية .
- ومع تزايد التهديد العراقى تطلب الموقف زيادة حجم قوات الدعم بالإضافة لفرقة ميكانيكية مدعمة وهنا ظهر على المسرح ضرورة تنسيق أعمال النقل البحرى والجوى والبرى وما يستتبع ذلك من اعداد موانئ تحميل وتفريغ واجراءات اضافية للتأمين البحرى لرحلة تبلغ حوالى ٧٥٠ ميل بحرى وتحرك برى داخل السعودية من ميناء ينبع الى حفر الباطن لمسافة حوالى ١٢٠ كم .
- اشترك فى اعمال تنسيق تلك المرحلة القيادة العامة المصرية والقيادة السعودية والقيادة الامريكية .
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت :
- مع بدأ هذه المرحلة كانت القيادات الميدانية المختلفة قد استكملت تكوينها على الاراضى السعودية فكانت هناك القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات والقيادة المركزية الامريكية وقيادة المنطقة الشمالية والقيادة التعبوية الميدانية المصرية .
- ومن خلال تلك الشبكة من القيادات كان على القيادة العامة المصرية ان تجرى تنسيقها لضمان نجاح القوات .
- كانت تلك المرحلة من اعقد واحرج مراحل التنسيق وذلك للأسباب الآتية :-
- القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية تحت قيادة المنطقة الشمالية العسكرية السعودية .
- القيادة الامريكية سوف توفر للمسرح بالكامل الحماية الجوية والوقاية ضد الصواريخ العراقية وتوفر الانذار الاستراتيجى والتعبوى .
- الاختلاف والتباين بين اساليب عمل مراكز القيادة المصرية مع كل من السعودية والامريكية .
- ان حجم القوات المسلحة المصرية يأتى فى المرتبة الثانية بعد القوات الامريكية على مسرح العمليات وبالتالي لها مطالب تنسيق كبيرة .
- ومن امثلة اعمال التنسيق المعقدة والى امكن حلها مشكلة الانذار والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف ووسائل الدفاع الجوى المصرية من صواريخ ومدافع خاصة ان حجم الطلعات الجوية سيتجاوز الالف طلعة وبالتالي من الصعب وقد يكون من المستحيل تميز العدو من الصديق الا باستخدام اجهزة تعارف خاصة .
- وقد اشتركت القيادة التعبوية المصرية فى تلك المرحلة .
- مرحلة تنفيذ العملية :
- وقع العبء الأكبر لتلك المرحلة فى اطار تنسيق القيادة العامة المصرية مع باقى الأطراف على عاتق القيادة التعبوية الميدانية المصرية والى استطاعت ان تدير تلك المرحلة بصورة أدت الى تحقيق النتائج الرائعة للقوات المصرية فى عملية تحرير الكويت .

سيق داخل أرض الوطن :

ذلك أنه من الصعب على غير العسكريين استيعاب حجم التنسيق الهائل الذي يتم داخل أرض الوطن بين أجهزة
التي المختلفة والقوات المسلحة لضمان نجاح خطة نقل القوات عبر شبكة من الطرق البرية والممرات المائية
بيوية . وباستخدام وسائل مختلفة للنقل تبدأ من المركبات والسكة الحديد ووصولاً إلى الطائرات والبواخر الناقلة
بالإضافة إلى دور أجهزة الأمن المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية .

أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها . كما أن الأجهزة الدينية بالدولة تمثل دوراً هاماً في تثبيت
مائد الدينية للمقاتلين من خلال اللقاءات المباشرة والغير المباشرة معهم يأتي دور هيئة قناة السويس الشريان
وى الذي شهد عبور أكبر وأقوى الأساطيل خلال الحشد لعملية تحرير الكويت . ثم هيئات الموانئ البحرية
بيوية المختلفة وأجهزة الطيران المدني ، ولستطيع أنؤكد أن تنسيق القوات المسلحة لتحقيق مهمة تحرير
يت اشتركت فيه كافة الأجهزة المعنية بالدولة .

يقى التعاون وتأمين القتال مع القوات الصديقة :-

للتنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى في مجال تبادل المعلومات والحصول على أحدث المعلومات عن التجهيزات
سية ومنظومة الموانع وأوضاع وأنشطة القوات العراقية بالغ الأثر في التخطيط الجيد للعملية الهجومية .
الجانب الأمريكى للقوات المصرية بخرائط المعلومات المحدثة عن العدائيات الموجودة وأجهزة تحديد الاتجاهات
ات القتال وبعض أنواع ذخائر المدفعية هذا فضلاً عن الجرافات التي تم استخدامها في توسيع الثغرات في حقول
م .

قيادة الكاملة من تنفيذ طلعات (RPV.S) الأمريكية والإنجليزية خلال الفترة التحضيرية في تأكيد أوضاع
ل نطاق الأمن العراقية وطبيعة ومواصفات منظومة الموانع الهندسية أمام الحد الأمامى للدفاعات وشكل ونظام
عات وتحديد أماكن مرايض المدفعية ونتائج القصف الجوى الصديق .

للكم الهائل من وسائل المواصلات اللاسلكية المستخدمة مع القوات المشتركة في حرب تحرير الكويت فقد تم
يقى الدقيق بين هذه القوات وتخصيص حصص من الترددات اللاسلكية (HF - VHF - UHF) للقوات ممسا
إلى تجنب التداخل بين الترددات المستخدمة .

نابة الجانب الأمريكى لأمداد القوات المصرية بعدد (٨٠٠٠) بدلة واقية من الغازات الحربية هذا بالإضافة إلى
الجانب السعودى للقوات المصرية بعدد (٢٠٠٠٠) بدلة واقية وعدد (١٠٠٠) قناع واقى .

التنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى في مجال تأمين عناصر الاستطلاع خلال مراحل عملها في عمق الدفاعات
لية لتأجيل جيدة في ظروف القصف الجوى الكثيف والصيد الحر بطائرات (ايه - ١٠) والهليكوبتر المسلح
يقى ضد الأهداف والاحتياطيات المعادية التي يعمل داخل نطاقها عناصر الاستطلاع التابعة للتنسيق لتنفيذ المهام :

شكل عنصر التنسيق المحور الاساسى لنجاح كافة عملية الاعداد والتحرك والتخطيط والتنفيذ حيث امتد
هذا العنصر وتفرع ليعطى الاعمال التي تمت في أرض الوطن وخلال التحرك في الاجسواء والمياه

الدولية والتحرك داخل الاراضى السعودية ثم تنسيق اعمال القتال المنتظرة ولاشك ان اقل خطأ فى تلك العملية يمكن ان يؤدى الى نتائج حادة التأثير .

- ولقد وقع عبء التنسيق على عاتق اجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصفة عامة وعلى هيئة عمليات القوات المسلحة بصفة خاصة وتطلب تحقيق هذا التنسيق اجراء عشرات الرحلات بين القاهرة والرياض ، وقد وصل مستوى القيادة المشاركة فى اعمال التنسيق الى اشراك القيادة السياسية العليا لمصر بعض مراحله مع القيادات العليا السعودية والكويتية والامريكية .

• مراحل التنسيق :

يمكن تناول الخطوط الرئيسية للتنسيق من خلال المراحل الآتية :-

- مرحلة التحرك للدعم العاجل .
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت .
- مرحلة تنفيذ عملية التحرير .

إعداد وتجهيز ونقل القوات المسلحة المصرية الى مسرح العمليات :

- الاعداد والتجهيز قبل التحرك من أرض الوطن :

لاهمية دور وموقع مصر فى العالم العربى وبعد أن تقرر سفر القوات الى مسرح عمليات الخليج لتفيل مهام بعيدا عن أرض الوطن فقد تم اعطاء عناية خاصة لاعداد وتجهيز هذه القوات قبل مغادرتها أرض الوطن لكى تثبت دور مصر الرائد فى العالم العربى وتمثلت إجراءات الاعداد والتجهيز فى الآتى :-

• الإعداد البشرى :

لقد أعطت القيادة العامة هذا الموضوع أهمية كبيرة وعناية خاصة حيث تم تنفيذ العديد من الاجراءات تشمل اختيار أنسب العناصر من الضباط والدرجات الأخرى ، مع استكمال مرتب التشكيلات والوحدات التى تقرب سفرها من القوة البشرية بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بكفاءة تامة ، وتزويد الأفراد بالمهام التى تمكنها من العمل فى الصحراء المفتوحة نهارا وليلا ، بالإضافة الى تجهيز خطة استعواض الخسائر فى الأفراد والأسلحة والمعدات ، مع تنظيم أسلوب استقبال وترحيل الشهداء والمتولين خارج الجمهورية ، وقد حرصت القوات المسلحة المصرية على إعداد دليل للخدمة (للجنود والقوات) للدولة المسافر إليها يحتوى على العادات والتقاليد فى هذه الدول وكذا القوانين المطبقة فيها وبعض النصائح الطبية وكيفية الوقاية من الأمراض المنتشرة ودرجات الحرارة والأحوال الجوية السائدة بالإضافة الى إعداد وتجهيز الأرشيف الميدانى والعلامات المميزة لجميع الضباط والدرجات الأخرى مع إجراء مسح طبي شامل ودقيق لجميع الأفراد .

• الإعداد الإدارى والفنى :-

نظرا لدرجة الاستعداد العالى للقوات ، ، بالإضافة لما تتمتع به من كفاءة فقد تم استكمال مطالب الوحدات والتشكيلات من المعدات والمهمات (التعمينات - المهمات - الوقود - الخدمات الطبية - الحريق) ، مع إعداد خطط النقل الجوى والبحرى للقوات المصرية الى مسرح العمليات وتجهيز جميع النواحي المالية للأفراد مع حساب التكاليف المالية للقوات (أفراد - أسلحة - معدات) ، مع مراعاة زيادة رفع الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات والمركبات لجميع التخصصات بنسبة ١٠٠% ، ورفع نسبة استكمال التشكيلات والوحدات من الأسلحة

والمعدات بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بنجاح معتمدة على نفسها ، مع رلح نسب استكمال مجموعات الإصلاح وقطع الغيار الاحتياطية التي ستحتاجها القوات مع بدء القتال ، واستبعاد المعدات والأسلحة والمركبات الغير صالحة لمثل هذه المهام.

الإعداد والتجهيز أثناء دعم القدرات الدفاعية للسعودية ودولة الإمارات لتنفيذ الخطة الدفاعية (درع الصحراء) :- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات المصرية الى الأراضي السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول لقوات المصرية والصديقة وقد شملت ثلاث مراحل رئيسية :-

- المرحلة الأولى (الدعم الدفاعي العاجل) :- اعتبارا من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ م .
- اشترك فيها لواء صاعقة + كتيبة مهندسين مصرية .
- تم تكليف لواء صاعقة بالآتي :-
- تنظيم الدفاع عن المنطقة الخلفية للمنطقة الشمالية العسكرية .
- الاشتراك في القيام بالهجوم المضاد للمنطقة طبقا للموقف .
- تم تكليف كتيبة المهندسين بأعمال الممانعة والإلشاءات .
- المرحلة الثانية (استكمال الخطة الدفاعية) :- اعتبارا من ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ م .
- بدأت بتمام الضمام الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي على المنطقة شمال حفر الباطن .
- تم تكليف عناصر المشاة الميكانيكي المصري بمهمة الدفاع عن نطاق دفاعي بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية جميع المواجهة لاقترب قوات المعتدى وعلى الرغم من أن هذه المهمة الصعبة والكبيرة فقد قامت القوات بالتجهيز الهندسي للمواقع واحتلالها في زمن رجز جدا شهد له الجميع .
- المرحلة الثالثة (زيادة القدرات المصرية) :- اعتبارا من ١١ يناير ١٩٩١ م .
- وصول الفرقة الرابعة مدرعة وإعادة تمركزها ضمن التشكيل التعبوي للعملية الدفاعية وتم في هذه المرحلة الآتي :-

- احتلال مناطق التمرکز بما يحقق الآتي :-
- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمركزها .
- عدم الإسراف في أعمال التجهيز الهندسي للمحافظة على المعدات .
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .
- وضع القوات في أوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من أوضاعها .
- إعداد والتجهيز لتنفيذ الخطة الهجومية (عاصفة الصحراء) :-
- أبرز إجراءات المرحلة التحضيرية للقوات المصرية للإعداد للعملية الهجومية الآتي :-
- الاستعداد القتالي :-

مراجعة وتأکید الاستعداد القتالي للقوات وتنفيذ تفتيشات الحرب المتعددة على مراكز القيادة للقوات والاحتياطات ووحدات القيادة والسيطرة مع استكمال متابعة تدفق قوات الدعم المصرية وحشدتها بالمملكة العربية السعودية ، وبالتوازي تم تنفيذ اللمسات الأخيرة لتجهيز مسرح العمليات لتشمل

التجهيز الهندسي للمناطق الابتدائية للهجوم بنسبة ١٠٠% ، والتجهيز الهندسي لمراكز القيادة والسيطرة على كافة المستويات ، مع إنشاء وتعليم محاور تحرك القوات لتنظيم حركة القوات من مناطق تركزها واحتلالها للمناطق الابتدائية للهجوم .

● تنفيذ أعمال التنسيق مع القوات العربية والصديقة وللاتلاف لتنسيق مطالب تأمين النطاقات التبعية للقوات وقد تم الاستعانة بالمعدات المصرية، مع الاستعانة ببعض المعدات الخاصة بالتأمين الهندسي للقوات من القوات الأمريكية الصديقة .

● كما تم إعداد القوات للعمل الميداني في الصحراء المفتوحة نهارا وليلا بعقد السدورات التدريبية المركزة باستخدام معدات الملاحية الحديثة ، بالإضافة الى تنفيذ جميع أعمال التأمين المختلفة لنطاق الهجوم خلال المرحلة التحضيرية مع دفع عناصر التأمين المختلفة على خط الحدود الدولية (السائر التراي السعودي) بين السعودية والكويت .

● تدريب و إعداد القوات لتنفيذ المهام القتالية المخططة :-

لنجاح أداء قواتنا لمهامها المحتملة ونظرا لحصول قواتنا على بعض المعدات الحديثة من الإنتاج الحربى المصرى علاوة على المعدات المتطورة التى لديها كان من الضرورى تدريب قواتنا على أهم الموضوعات البارزة المؤثرة على تنفيذ القوات لمهامها المقبلة وأبرزها الآتى :-

● تدريب القوات على فتح الثغرات باستخدام صواريخ فتح الثغرات المصرية الحديثة التى تم الحصول عليها مع الاستفادة بخبرات القوات الصديقة .

● تم تدريب القوات على تنفيذ طوابير التدريب التكتيكي لأسلوب التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى خاصة وان قواتنا لها خبرة كبيرة فى هذا المجال من خلال حرب أكتوبر المجيدة .

● تم تدريب القوات على تنفيذ أعمال المفارز وأسلوب التغلب على عناصر نطاق الأمن وسرعة الانطلاق فى الصحراء المفتوحة .

● تدريب القوات على الهجوم والتقدم من العمق .

● تم التدريب الكيماوى للقوات (قادة وضباط ودرجات أخرى) على أسلوب استخدام مهمات الوقاية الفردية وكذلك أسلوب تنفيذ التطهير الجزئى واستخدام علب التطهير الفردى .

● تم تنفيذ بعض البيانات العملية على أهم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ القوات للمهام .

● استمرار التدريب الفنى التخصصى لجميع التخصصات طوال الفترة التحضيرية لشغل مهارة الأفراد على العمل الفنى التخصصى .

● اعداد وتدريب مراكز القيادة والسيطرة للقوات واستمر تدريبها على سرعة الانتقال والفتح قبل بدء العمليات حيث أن المتوقع أن يكون معدلات التقدم للقوات سريعة وكبيرة .

● الإعداد الإدارى والفنى للقوات :-

● تم رفع طاقة الحملة للقوات بعد الاستعانة بطاقة نقل من الجانب السعوى بعدد (٣٨٠ عربى أسواع) لتكون كافية لتنفيذ خطة الامداد الاجمالية للقوات وملاحقة القوات لمسافات كبيرة .

- تم استكمال بناء قسم القاعدة المتقدم للقوات من كافة الاحتياجات لضمان تنفيذ التأمين الإداري للقوات بدفع ذلك من مصر لضمان تأمين قواتنا وعدم الاعتماد على أحد .
- تم الاحتفاظ بمستويات كبيرة نسبيا لكافة أنواع الاحتياجات للقوات مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي بالتشكيلات لضمان توفر وتدفق الامداد الإداري للقوات .
- تم استكمال أطقم الجراحة الميداني بامكانيات مستشفى جراحة ميداني لضمان توفير التأمين الطبي المؤهل الكامل بصفة مستمرة ، كما تم فتح عدد ورشة مختلطة في الأماكن المخططة لتنفيذ مهام التأمين الفني للقوات في الفترة التحضيرية لسرعة إصلاح أى أعطال قد تحدث مع رفع نسبة الكفاءة الفنية للقوات بنسبة ١٠٠% لجميع المركبات ذات العجل قبل بدء العملية البرية
- وقد تم وضع علامات التمييز على جميع المعدات والمركبات لقوات الدعم المصرية طبقا للتعليمات الصادرة ، كما تم تطوير مهمات الأفراد (بدل الميدان - الأحذية) لتلاءم مع طبيعة المناخ هناك في مصانع المهمات بالقوات المسلحة في زمن قياسي ودفعت للقوات هناك .

الاعداد البشرية :-

للمهمة الاعداد البشرية فقد اعتبر ذلك مكتملا لكفاءة القوات وقد شمل تلقين جميع الأفراد باتفاقيه جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى وتم التنبيه مشددا بحسن معاملة اخوانهم الجنود العراقيين عند وقوعهم في الأسر ، بالإضافة الى تنسيق مع الجانب السعودي لتحديد أماكن معسكرات الأسرى واسلوب ترحيلهم ، مع عمل التسويات الداخلية تحقيق الاتزان لنسب الاستكمال طبقا لكون التنظيم الخاص بقوات غروبة " ٩٠ " ، وقد تم تنسيق أعمال الامداد افراد من عناصر سد الخسائر ، واعسداد ٢ نسق لسد الخسائر أحدهم في المملكة العربية السعودية والآخسر في سر جاهر لورا للدفع .

الاعداد المعنوي :-

لقد شمل التوعية الدينية للأفراد في أماكن تركزها وذلك بدفع القوافل الدينية الى مناطق تركز القوات وعلى رأسها حملة الملقى ، مع تنفيذ الزيارات الميدانية من كبار المسئولين المصريين والسعوديين وعلى رأس هذه الزيارات زيارة السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للقوات المصرية في ميدان القتال بحفر الباطن والقوات المصرية بدولة الإمارات العربية وكذا زيارة جلالة الملك " فهد ابن عبد العزيز " خدام الحرمين الشريفين والزيارات متعددة للسيد وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وكبار قادة القوات المسلحة والأمير : سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي والأمير : خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة وفضيلة مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف ووفود مجلسي الشعب والشورى وتنظيم لقاء للإعلام وتقديم عروض السينما فيديو للقوات في أماكن تركزها ودفع المجلات والصحف المصرية وكذا جريدة القوات المسلحة ومجلى سر والمجاهد ، بالإضافة الى دفع الأصناف المناسبة من الترفيه العسقي للقوات وتنظيم دفع واستقبال الوفود الاعلامية المرافقة القسوات أثناء تحميلها وتحركها ووصولها الى مسرح العمليات ، وكان لبث الارسل الاذاعي ليفزيوني للقوات في مسرح العمليات (القناة الفضائية) واستقبال القوات له أكبر الأثر في معاشتها لنقض لمن ورفع معنوياتها والحرص على تحقيق الاتصال التليفوني المباشر للمقاتلين بذويهم في جمهورية

مصر العربية ، كما تم تنظيم العمرة للقوات من وإلى مسرح العمليات ، مع الاعداد والتنظيم لاستقبال المستسلمين وتقديم مطالب الاعاشة لهم حتى يتم ترحيلهم الى الجانب السعودى ، ويجدر الاشارة الى قيام كل مؤسسات الدولة وأيضا مؤسسات القطاع الخاص بدفع كميات هائلة من الترفيه العينى للقوات فى المسرح ، كما كان للاعلام دوره المؤثر فى الروح المعنوية سواء للقوات فى المسرح أو للشعب المصرى الذى كان يتابع أنبأؤه .

اجراءات النقل الاستراتيجى للقوات :-

بعد صدور القرار السياسى والعسكرى لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة فى مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ عملية نقل استراتيجى للقوات المصرية .

● وفى هذا الاطار تم مراعاة الاسس والاعتبارات المؤثرة خلال التخطيط والتنفيذ :-

حجم الدعم المطلوب للدول الشقيقة ، ووسائل النقل المتيسرة ، ومواصفات الموانىء والمطارات المخطط التحميل منها والتفريغ فيها ، ومسافات التحرك حتى مناطق تجمع القوات ، والعدائيات التى يمكن أن تتعرض لها القوات أثناء تنفيذ عملية النقل الاستراتيجى ، والتوقيتات المحددة لتواجد القوات بمناطق التجميع وأسبقية الحشد داخل مسرح العمليات ، مع وضع أسبقيات النقل لهذه القوات .

● حجم النقل البحرى :-

● رحلة الذهاب :-

تم نقل عدد ٢ فرقة مشاة ميكانيكى ومدربة بالاضافة الى وسائل دعمهم واستغرقت عملية النقل حوالى ٣٨ يوم وباستخدام ٢٦ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة واستغرقت الرحلة البحرية ٦٠ ساعة بحار بطول ٧٣٠ ميل بحرى وكان حجم القوات والمعدات التى تم نقلها بحرا كالتالى :-

● ١١٩٩٢ فرد .

● ٥٨٥٩ معدة / مركبة .

● ١٤٦٧٤ طن احتياجات .

● رحلة العودة :-

استغرقت فترة النقل ١٣٨ يوم وباستخدام عدد ٨ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة وكان حجم المعدات التى نقلها كالتالى :-

● ٨٣١٠ معدة / مركبة - ١٥٠٠ حياوية .

قوات الجوية المصرية بتنفيذ أعمال النقل الجوي الاستراتيجي للقوات الى ومن مسرح العمليات بالاضافة الى
املين المدنيين بكل من السعودية والاردن باجمالي ٢٦٣٨٠ فرد وقد بلغ اجمالي الطلعات التي نفذت خلال هذه
٢١ طلعة/ طائرة باجمالي عدد ساعات طيران ١٣٠١ ساعة وقد تم تنفيذ هذا الحجم من النقل في زمن قياسي .

امات التأمين لتنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي :-

ت القوات المسلحة المصرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لحشد عودة القوات والتي تتمثل في الآتي
مين تحرك القوات المصرية من مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تركزها
سرح العمليات .

مين عودة القوات من مسرح العمليات الى مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية
ما اتخذت اجراءات التأمين اللازمة بواسطة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة لتأمين حشد / عودة القوات
تمثلت تأمين القوات خلال تجهيزها للتحرك ونقلها ووصولها الى المسرح .

: الفتح الاستراتيجي للقوات البرية المصرية في مسرح العمليات :

بوء القرار السياسي لجمهورية مصر العربية بدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية ودولة الامارات
ب المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة باتخاذ العديد من الاجراءات لتحديد
بار القوات المصرية واعدادها بما يضمن وصولها لمسرح العمليات في التوقيتات المناسبة وعلى أعلى درجات
ة القتالية حتى يمكن تنفيذ مهامها في منطقة الخليج بكفاءة والتدار .

القوات التي تم حشدتها في المسرح :

قم (٤) يوضح موقف حشد القوات المشتركة في المسرح في منتصف شهر يناير ١٩٩١

الدولة	قوة بشرية	دبابات	مدفعية	صواريخ مضادة للدبابات	ملاحظات
ولايات المتحدة	٤٠٥,٠٠٠	٢٥٥٠	٨١٠	٣٤٠٠	
ملكة السعودية	٧٩,٠٠٠	٢١٣	١٦٦	٤٩١	
مصر	٣٥,٠٠٠	٣٥٨	٢١٥	٢٥٢	
إيطاليا	٣٥,٠٠٠	٢٨٦	٧٢	١٥٠	
أوروبا	١٥,٠٠٠	٣٧٢	١٢٦	٢٢٦	
فرنسا	١٢,٥٠٠	١٢٨	٦٠	١٠٤	
باكستان	٥,٠٠٠				
كويت	٤,٠٠٠				
بنغلاديش	٢,٠٠٠				١١ دولة
الدول الغربية	٧,٠٠٠	٨٦	٦	١٨	غربية
قوات دول	٤,٠٠٠				الامارات/
البحرين	١,٥٠٠				قطر/عمان/

الجدول السابق يوضح أن القوات المصرية كانت ثالث قوة عسكرية في المسرح بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة (الدولة المضيفة) وهذا يعني أن القوات المصرية هي ثاني قوة عسكرية خارجية في المسرح بعد الولايات المتحدة الأمر كما أنها أكبر قوة عربية / إسلامية تم حشدتها .

● جدول رقم (٥) يوضح موقف القوات المصرية بالنسبة للقوات العربية :

م	العنصر	القوات العربية	القوات المصرية	النسبة %
١	أفراد	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٥
٢	دبابات	٩١٧	٣٥٨	٣٠
٣	مدفعية	٥٦٦	٢١٥	٣٨
٤	صواريخ مضادة للدبابات	١١٦٩	٢٥٢	٢١,٥

● ولقد روعيت الأسس والاعتبارات الآتية عند اختيار القوات :

- عدم تأثير هذه القوات على قدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ مهامها الاستراتيجية داخل جمهورية مصر العربية .
- اختيار القوات المصرية من بين احتياجات القيادة العامة دون الإخلال بالتجميع القتالي للنسق الاستراتيجي للقوات المسلحة .
- قرب مناطق تركز القوات من موانئ التحميل لتقليل مسافات التحرك البري لهذه القوات
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة القتالية والفنية وذلك من خلال :
 - ضمان التفوق النوعي للقوات المصرية بالمقارنة بالقوات العراقية .
 - الكفاءة القتالية والفنية العالية .
 - سهولة التميز والتعارف مع باقي القوات الشقيقة والصديقة المشتركة في المسرح .
 - سهولة أعمال التأمين الفني للقوات .
- عدم التأثير بشكل حاد على الاتزان الاستراتيجي للقوات داخل أرض الوطن .
- تحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج :
- بناء على الأسس والاعتبارات السابقة فقد تم اختيار وتحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج كالاتي :
- الى المملكة العربية السعودية:
 - وقد تم دفع فرقة مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، ولواء صاعقة .
 - وحق خمسة لواءات مدفعية ودفاع جوي وعناصر مقلوفات موجهة مضادة للدبابات و
 - التدعيم المخصصة والفنية والادارية .
 - هذا بالإضافة الى تشكيل قيادة تعبوية لقيادة القوات المصرية بمسرح العمليات على المستوى مع القيادات التعبوية الصديقة .

- الى دولة الامارات العربية المتحدة :
- كتيبة مظلات وعناصر التدعيم القتالى والادارى والفنى وعناصر قيادة وسيطرة .
- أسبقيات الفتح الاستراتيجى للقوات المصرية :
- الى المملكة العربية السعودية :
- الأسبقيات العاجلة : (لتأمين المملكة العربية السعودية)
- مجموعة قيادة وسيطرة ، وحتى لواء صاعقة وعناصر الدعم من المهندسين العسكريين ومجموعة التخطيط والتنسيق بالرياض فى النصف الثانى من شهر أغسطس ٩٠ .
- الأسبقيات الثانية : (لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية)
- عناصر الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ، وعناصر الدعم القتالى والادارى والفنى خلال شهر أكتوبر ٩٠ .
- الأسبقيات الثالثة : (لزيادة القدرات المصرية للاشتراك فى تحرير الكويت)
- القيادة التعبوية .
- الفرقة الرابعة المدرعة وعناصر الدعم القتالى والفنى والإدارى .
- وقد تم تنفيذها خلال شهرى ديسمبر ٩٠ ويناير ٩١ .
- الى دولة الامارات العربية المتحدة : (لتأمين دولة الامارات العربية المتحدة)
- مجموعة قيادة وسيطرة وكتيبة مظلات مدعمة ، وعناصر دعمها خلال شهر أغسطس ٩٠ .
- جراءات تأمين الفتح الاستراتيجى للقوات المصرية المشتركة :**
- تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لتأمين حشد القوات داخل مسرح عمليات الخليج وتشمل الآتى :-
- تأمين تحرك القوات المصرية فى مناطق تركزها داخل الأراضى المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تركزها مسرح العمليات .
- تأمين حشد القوات الصديقة أثناء عبورها الأجواء والمياه الاقليمية المصرية وداخل المجرى الملاحي لقناة السويس .
- الاجراءات الرئيسية لتأمين حشد القوات المصرية :
- القوات البحرية :
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة امداد وتموين القوات المسلحة وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقيادة الجيش الثالث الميدانى وقيادة المنطقة الشمالية العسكرية لتنفيذ الآتى :-
- الاشتراك والإشراف على تحميل القوات على متن سفن النقل .
- تأمين سفن النقل أثناء مرحلتى التحميل والابحار داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى والقوات البرية .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع الجانب السعودى بتأمين سفن النقل حتى ميناء التفريغ وتأمين عملية التفريغ بالميناء .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة الامداد والتموين للقوات المسلحة باستلام السفن المعبأة والتفتيش عليها وتحديد مدى صلاحيتها .

- دفع مجموعة اتصال بحرية / جوية على سفينة القيادة رقم (١) للجانب الصديق .
- دفع مجموعة اتصال بحرية الى المطارات المخصصة لتقديم الحماية الجوية لعملية النقل .
- تعيين مجموعة اتصال بين ربانة السفن وقادة القوات البحرية للسيطرة على السفن أثناء الأبحار .
- القوات الجوية :
 - قامت القوات الجوية بتأمين المجال الجوي المصرى أثناء تحرك القوات باعادة تركز بعض التشكيلات داخل المطارات المصرية .
 - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتأمين مطار التحميل .
 - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع القوات البحرية وقوات الدفاع الجوى وادارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوفير الحماية والتأمين للقوات أثناء مرحلة الحشد داخل مسرح عمليات الخليج .
- قوات الدفاع الجوى :
 - تنظيم الاستطلاع والانذار للقوات بالتعاون مع طائرات الانذار المبكر " E 0 2 0 c " وعناصر الحـ الـكترونية .
 - توفير الحماية للقوات (بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات - الضبع الأسود) .
 - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات عن المجرى الملاحي لقناة السويس بواسطة عناصر المدفعية المضـ للطائرات وفصائل الضبع الأسود على المعابر العاملة فى نطاق كل من ج ٢ ميدان ، ج ٣ ميدان .
 - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات للقوات أثناء تواجدها بمناطق تركزها وأثناء تحركها على المحـ المختلفة حتى موانئ / مطار التحميل .
- القوات البرية :
 - تأمين مناطق تركز الوحدات والوحدات الفرعية ضد العدائيات .
 - تأمين ساحات تحميل المركبات والمعدات ذات الجريز بموانئ التحميل .
 - تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس .
 - السيطرة على تحرك القوات لضمان تدفق مسلسلات التحرك .
 - تأمين موانئ / مطار التحميل من الخارج والداخل .
 - تأمين محاور تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ / مطار التحميل .
 - التأمين الفنى والادارى والطبى للقوات والأسلحة والمعدات .
 - تنظيم خدمة القائد لتأمين تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ م مطار التحميل .
 - تشكيل مجموعة سيطرة موانئ / مطارات القيام والوصول لتنفيذ المهام الآتية :-
 - مهمة مجموعة السيطرة بميناء القيام :-
 - التأكد من وصول السفن على أرصفة الركوب / الشحن ومدى صلاحيتها .
 - تخصيص المهام للضباط المسافرين وتوضيح موقف كل سفينة لهم .
 - تنظيم العمل داخل الميناء بما يحقق أفضل استخدام لمعدات الشحن والتفريغ .

- تنظيم الدخول والخروج من الميناء بما يسهل سيولة التحرك في الميناء وسهولة التحميل على السفن بالتنسيق مع قيادة التشكيل التعبوي .
- التأكد من توفر جميع أصناف التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة الأفراد على سفن الركاب بما يكفي مدة الإبحار .
- التنسيق مع هيئة الميناء فيما يختص بترك السفن على الأرصفة المخصصة وإبحارها طبقا للخطة .
- التدخل الفوري لانهاء جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة النقل سواء مع القيادات العسكرية أو الجهات المدنية .

• مهمة مجموعة التشهيلات بميناء الوصول :

- التأكد من تراسي السفن على أرصفة الزول أو التفريغ المخصصة لها .
- التنسيق مع الضباط المسافرين بخصوص حمولة السفينة ومدى مطابقتها لخطة النقل للمشحونات .
- التنسيق مع الجانب السعودي بخصوص تنظيم العمل داخل الميناء وتوفير التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة القوات للوصول الى منطقة التمرکز الجديد ، والتدخل الفوري لانهاء أى مشاكل تعترض تنفيذ المهام .
- مهمة مجموعة السيطرة بمطار القيام :
- استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوي في معسكر الاستقبال المخصص داخل المطار .
- التتميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة والتأكد من تذكرة الركوب وجواز السفر المؤقت مع كل فرد ومراجعتهم طبقا لتحقيق الشخصية الخاصة بكل فرد .
- التنسيق مع أجهزة المطار والجوازات لتسهيل ركوب الأفراد .
- التأكد من أن الأفراد لم يتجاوزوا الوزن المسموح بركوبه من الأمتعة الشخصية على الطائرة .
- السيطرة على ركوب الأفراد على الطائرات طبقا لترتيبهم في الكشوف واستلام تذاكر المغادرة لكل فرد .
- إعطاء تمام برقم وحمولة كل طائرة وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفي للقوات المسلحة الذي يقوم بدوره بإعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

• مهمة مجموعة تشهيلات مطار الوصول :

- استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوي في معسكر استقبال مخصص لهم داخل المطار .
- التتميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة وأخذ كعب تذاكر الركوب منهم وطبقا لجوازات السفر المؤقتة خاصتهم .
- التنسيق مع مسئول الدولة الشقيقة لانهاء أى ختم الجوازات ونقل الأفراد بالإتوبيسات المخصصة الى منطقة إعادة التمرکز والتدخل الفوري لانهاء أى مشاكل تعترض الأفراد داخل المطار .
- إعطاء تمام برقم حمولة كل طائرة وصلت وتوقيت وصولها وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفي الذي يقوم بدوره بإعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

• إجراءات تأمين حشد القوات الصديقة :

- تأمين القوات أثناء إبحارها داخل المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وأثناء عبورها المجرى الملاحي لقناة السويس .
- تأمين القوات أثناء عبورها المجال الجوي لجمهورية مصر العربية .
- السماح لطائرات الدول الصديقة باستخدام المطارات المصرية للتزود بالوقود أو أى أغراض أخرى .
- وبتمام الفتح الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية كانت الأرضاء كالآتى :-
- الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي ومعها عناصر دعمها تتخذ أوضاعها بمنطقة الانتشار شمال حفر الباطن بمنطقة الحرس الوطني) بمهمة الدفاع في نطاق مسئولية بمواجهة ٩٠ كم وعمق ٥٥ كم.
- الفرقة الرابعة مدرعة وعناصر دعمها تتخذ أوضاعها في منطقة الانتشار جنوب شرق الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي بمهمة العمل كاحتياطي رقم ٢ للعمليات الدفاعية مع تأمين مدينة الرقعي بمجموعة قتال (بقية كتيبة دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وعناصر الدعم من المدفعية والمقذوفات والدفاع الجوي)
- اللواء ١٤٥ صاعقة يتخذ أوضاعه في منطقة الانتشار شرق حفر الباطن وتم إلحاقه على اللواء المدرع السعودي احتياطي المنطقة الشمالية لتنظيم الدفاع في المنطقة الخلفية للمنطقة .

دور القوات الجوية المصرية خلال الأزمة :-

- مع بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وقرار القيادة السياسية اشتراك القوات المسلحة المصرية ضمن قوات الائتلاف الدولي (الصديقة والشقيقة ، بدأت القوات الجوية المصرية كأحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أولى خطواتها في الاعداد والتجهيز لعملياتها المقبلة لتحقق المهام المكلفة بها .
- قامت القوات الجوية بأجهزتها المختلفة بنشاط بارز خلال الأزمة متمثلة في اشتراك تشكيلات من طائرات القتال (إف - ٧ ، إف - ٤ ، إف - ١٦ ، ميراج ٥ ، ميج ٢١) وطائرات النقل (سى - ٢٠ ، جولف ستريم / مستير) وطائرات الهليكوبتر (مى - ٨ / جازيل) سواء بالتجهيز والاعداد لاشتراك تشكيلات من طائرات (إف - ١٦) في أعمال القتال مع القيام بمهام الحماية للوحدات المنقولة الى مصر العربية السعودية وحماية الأهداف الحيوية للدولة إضافة الى الخدمات والتسهيلات التي تم تقديمها الى قوات الائتلاف الدولي .

• ولقد احتلت القوات الجوية جانبا كبيرا وهاما خلال الأزمة وذلك في اطار المهام التالية :

- توفير الانذار المبكر للقوات بالطائرات " E - 2 C " أثناء رحلتى الذهاب والعودة .
- توفير الحماية الجوية للقوات أثناء إبحارها داخل المجال الجوي المصرى .
- تأمين المجال الجوي المصرى أثناء تحرك القوات باعادة التمرکز لبعض التشكيلات الجوية داخل المطار المصرية .
- تأمين واستطلاع الممرات البحرية بالبحر الأحمر .
- ولقد شملت تلك المهام المراحل التالية :-
- مرحلة الاعداد والتحضير لتنفيذ المهام المقبلة .

- مرحلة التنظيم لأعمال القتال الجوي .
- مرحلة تنفيذ المهام ودور أسلحة الجو المختلفة .

● مرحلة التحضير :-

● نظراً لأن التحضير الجيد يصنع البداية السليمة لأعمال قتال القوات الجوية ، لذا فمنذ بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت بدأت أجهزة قيادة القوات المسلحة في اتخاذ كافة التحضيرات المطلوبة للمهام المقبلة ، ولقد تميز تحضير أعمال قتال القوات الجوية - في هذه الفترة - بسمات خاصة كان أبرزها الاحتفاظ بتشكيلات وروحدات القوات الجوية في درجة استعداد عالية بصفة مستمرة لمواجهة أي عدائيات محتملة مع الاستعداد لمواجهة طيغته وتعدد العدائيات المنتظر مواجهتها على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، مع تعدد المهام التي يمكن أن تنفذها القوات الجوية في ظل تحالف عسكري مع دولة أخرى ، في إطار تعدد القيادات التي يجب تنظيم التعاون معها لتنفيذ المهام المطلوب تحقيقها ، ومراعاة الأعماق الكبيرة في تنفيذ المهام القتالية المنتظرة وضخامة إجراءات التأمين اللازمة لأعمال القتال الجوية ، وصعوبات توفيرها عند العمل خارج حدود الدولة ، مع التركيز على ضرورة الفهم السليم للموقف ، وإيقاعه السريع ، والتحلي ببعد النظر في استشفاف التطورات المنتظرة ، الأمر الذي يؤكد أهمية التحضيرات المطلوبة ، وضرورة استمرار تبادل المعلومات ومتابعة الموقف .

● وفي إطار قرار دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، واحتمالات اشتراك القواعد الجوية المصرية في العمليات المنتظرة قامت قيادة القوات الجوية بعمل العديد من الدراسات تشمل أسلوب تقديم المعاونة الجوية لقوات الدعم المصرية عندما يتقرر دخولها في العمليات ، والمهام التي يمكن أن تكلف بها القوات الجوية المصرية ، وحجم وشكل وطبيعة أعمال القتال الجوية المنتظرة بالمنطقة ، بالإضافة الى كافة المعلومات اللازمة عن حجم القوات المضادة بالمنطقة وطبيعة الدفاعات الجوية بها ، بالإضافة الى العدائيات الالكترونية ووسائلها وأساليب التغلب على أعمال الاعاقة المعادية مع دراسة امكانيات عمل أسلحة الجو المصرية سواء من قواعد تركزها داخل ج . م . ع أو من داخل المملكة العربية السعودية ، و أنسب الوحدات الجوية التي تكلف بهذه المهام وتشكيل عناصرها المختلفة ، و أسلوب تنفيذ النهام بالتعاون مع القوات الصديقة ومتطلبات ذلك سواء من ناحية موضوعات التنسيق اللازمة أو كافة نواحي التأمين المطلوبة لتنفيذ هذه المهام وكيفية ادارتها وأسلوب السيطرة عليها ، مع دراسة متابعة التهديدات المحتملة ضد جمهورية مصر العربية على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، ومتطلبات تحقيق الاتزان التعبوي والاستراتيجي للقوات الجوية المصرية على جميع الاتجاهات .

● ومع احتمال إعادة تركز عناصر من القوات العراقية في السودان وما يترتب على ذلك من تهديدات محتملة قامت القوات الجوية بدراسة لحجم وقدرات القوات الجوية العراقية والسودانية واليمنية ، وكافة القواعد الجوية المحتمل إعادة التمرکز بها ، وامكانيات العمل منها ضد جمهورية مصر العربية ، كذلك تم دراسة أسلوب دعم قدرة القوات الجوية على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، (وقد تم دراسة بدائل إعادة تركز طرازات مختلفة وتحديد للنقاط الايجابية والسلبية لكل طراز) وأسلوب توفير الانذار الجوي المبكر ودعم قدرات الاستطلاع الجوي في الاتجاه الجنوبي .

● مرحلة تنظيم أعمال القتال الجوية :-

تضمنت هذه المرحلة العديد من أنشطة قائد وقيادة القوات الجوية لتجهيز وتنفيذ إجراءات تنظيم أعمال قتال القوات الجوية ، ففي هذه المرحلة تم اتخاذ القرارات لتنفيذ العديد من المهام التي كلفت بها القوات الجوية والتخطيط لأسلوب تنفيذها وإجراءات التأمين اللازمة لها ، بالإضافة إلى ما تم من إجراءات تنسيق تعاون مع جهات متعددة ، ودور صديقة ، ويتلخص دور القوات الجوية خلال هذه المرحلة في التالي :-
بناء على قرار الدعم العسكري للقدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، قامت القوات الجوية بدراسة أسلوب وإجراءات تنفيذ المهام المكلفة بها ، وقد تم فيها تحديد الآتي :

- حجم الجهود الجوي اللازم لنقل مجموعة صاعقة كاملة بالإضافة إلى فوج مقذوفات موجهة مضادة للدبابات خلال أربعة أيام .
- حجم الجهود الجوي اللازم لنقل لواء مظلات وكذلك فوج مقذوفات مضادة للدبابات خلال ستة أيام .
- كيفية توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم .
- أسلوب توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم باستخدام طائرات الـ (E 2 C) ، وتغطية عمق إنذار حتى الساحل السعودي .
- بالإضافة إلى توفير الحماية الجوية لعناصر الدعم والأهداف الحيوية داخل ج . م . ع ، باستخدام أسلوب الطائرات المقاتلة والمتعددة المهام ، هذا مع الاستعداد لصدم وتدمير قوات الأبرار البري المعتدية .
- ولضمان إكمال أعمال النقل الجوي للقوات المصرية قامت القوات الجوية باتخاذ كافة إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة وحدات الصاعقة ، وقيادة قوات المظلات ، وقامت القوات الجوية بالتخطيط لاستعداد تركز عدد من طائرات القتال متعددة المهام إلى قاعدة الظهران بالسعودية وذلك لدعم قدرات القوات الجوية السعودية وقد تم التخطيط لنقل عناصر التأمين الفني والإداري والهندسي اللازمة لها بقوة طائرات النقل المصرية واتخذت إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة قوات الدفاع الجوي بتأمين تحرك هذه الطائرات وتوفير الإنذار الجوي المبكر لها عن أي عدائيات ، كذلك تم التنسيق مع الجانب السعودي لتأمين هبوط هذه الطائرات وإجراءات التأمين اللازمة لأعمال قتالها .
- وبصدور قرار نقل الفرقة الثالثة الميكانيكية إلى المملكة العربية السعودية قامت القوات الجوية بتنفيذ إجراءات تنفيذ المهام التالية :-

- القيام بالاستطلاع الجوي لصالح سفن التحميل على خطوط البحار المختلفة .
- توفير الحماية الجوية للتشكيلات البحرية القائمة بتنفيذ النقل .
- البحث والانقاذ بواسطة طائرات القوات الجوية .
- نقل مقدمات الفرقة الثالثة جوا إلى مطاري ينبع وحفر الباطن .

● مرحلة تنفيذ المهام :

● قامت القوات الجوية بالتخطيط لتنفيذ مهمة الحماية الجوية أثناء نقل عناصر الدعم من الاسكندرية وأثناء إبحارها في خطوط السير المحددة وذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي والقوات البحرية والحرب الالكترونية ، كذلك صدرت الأوامر والتعليمات التي توضح أسلوب توفير الحماية - سواء من حالات الاستعداد الجوي أو الأرضي - بواسطة الوحدات المخصصة من أسراب المقاتلات متعددة المهام ، واسلوب طلب مجهود الحماية بواسطة القطاع البحري ، وكذلك أسلوب السيطرة على تنفيذ هذه المهمة من خلال مراكز ونقط التوجيه المختلفة أو من خلال طائرات الانذار المبكر (E-2 C) عند دفعها في اتجاه التهديد .

● وفي إطار اجراءات القوات الجوية التي اتخذت لتنفيذ المهام السابقة فقد تم اصدار الأوامر التي تنظم تنفيذ الاستطلاع الجوي عن الأهداف البحرية والجوية ، وكيفية تبادل معلومات الاستطلاع بين الطائرات والقطاع البحرية .

● هذا وقد تم إعادة تمركز عدد من الطائرات الهليكوبتر المخصصة لأعمال البحث والانقاذ لرفع امكانيات تنفيذ هذه المهام على خطوط الإبحار .

دور القوات البحرية لتأمين القوات خلال الأزمة :-

● كان للقوات البحرية المصرية ، أيضا ، دورا بارزا في الأزمة، وقد اقتصر هذا الدور على اجراءات التأمين المتخذة لتأمين حشد وعودة القوات بالاضافة الى تأمين المياه الإقليمية ، وتأمين قناة السويس كمنبر ملاحى حيوى لتأمين أعمال الحشد لقوات الائتلاف .

● وقد اشتمل هذا الدور على الملامح البارزة الآتية :

● تأمين القوات خلال عملية التحرك والحشد :

● خلال رحلة الذهاب :

- تحضير موانئ التحميل وتأمينها في البحرين المتوسط والأحمر .
- تأمين المسطحات المائية ضد أعمال الضفادع البشرية والألغام وأعمال التخريب .
- تكوين مجموعات غطس للكشف على قاع السفن وعلى الأرصفة قبل وبعد التحميل .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن ومعداتها قبل وأثناء التحميل .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توزيع المشحونات واتزان السفن .
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، بالاضافة الى مصاحبة الفرقاطات المصرية لها أثناء رحلة الإبحار .

● تواجد ضباط اتصال على السفن لتأمينها .

● خلال رحلة العودة :

- ارسال مجموعات عمل الى الكويت للكشف على السفن والأرصفة وتأمين قاع السفن .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن قبل الإبحار .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توازن السفن .

- مرافقة مجموعة تأمين للسفن أثناء الابحار .
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، ومرافقة الفرقاطات المصرية لها .
- الاشتراك في عملية التفريغ وتلمين المساحات المائية .

مهام قوات الدفاع الجوي لتأمين القوات :-

- تنظيم الاستطلاع والانذار للمجال الجوي المصرى بالتعاون مع طائرات الانذار المبكر .
- توفير الوقاية للقوات (بالصواريخ — المدفعية المضادة للطائرات) بمناطق تركزها ، وأثناء تحركها حوالى موانئ / مطار التحميل ، وعلى طول خطوط سيرها طبقا لامكانياتها وبالتعاون مع القوات الجوية والبحرية الالكترونية .
- توفير الدفاع المباشر عن المجرى الملاحي لقناة السويس .
- تكثيف الدفاع الجوي عن موانئ التحميل والتفريغ .
- التأمين الذاتى للسفن أثناء رحلات الابحار بتزويدها بعناصر من الصواريخ المضادة للطائرات .

الدور المصرى لدعم قوات الائتلاف لتأمين الفتح والوصول الى المسرح

- ان القرار الذى اتخذته القيادة السياسية للدولة بدعم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ووقوفها بجانب الحق والشرعية الدولية كان له الاثر الاكبر فى دعم قوات الائتلاف وسرعة وصولها الى مسرح العمليات ، وبناءا على طلب القيادة السعودية وفى اطار القرار السياسى العسكرى المصرى قامت القوات المصرية بتقديم كافة التسهيلات والمعاونات للقوات البحرية والجوية للائتلاف الدولى والتى تساهم فيما يلى :-

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات البحرية وتأمين عبورها قناة السويس :-
- تقديم المساعدات الفنية والادارية لعدد ١٢٨ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف قامت بزيارة الميناء البحرية المصرية فى الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ حتى اول مارس ١٩٩١ .
- تأمين السفن الاجنبية المحملة بالاسلحة والذخائر والمعدات اثناء عبورها قناة السويس فى طريقها الى الخليج والى بقدر عددها ٣٧٦ سفينة خلال الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ وحتى اول مارس ١٩٩١ .
- تأمين عبور عدد ٣٩٦ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف لقناة السويس فى الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ وحتى اخر سبتمبر ١٩٩١ .
- الاشتراك فى تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس ومتابعة السفن المشبوهة التى تعبر القناة حتى خارج المنطقة الاقليمية .

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات وتأمين هبوطها وعبورها الاجواء المصرية :-
- استخدام القواعد الجوية المتقدمة لتمرکز طائرات الامداد بالوقود جوا وطائرات الانذار المبكر والى الالكترونية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لها .
- ويقدر اجمالى كميات الوقود التى قدمت لخدمة تشكيلات قوات الائتلاف الاتى :
- ٨٦٠٢٥ طن وقود نفثات .

• ١٨٥ طن بترين •

• ٩٢٠ طن سولار •

• استخدام مطار الغردقة كقاعدة متقدمة لامداد كافة الخدمات لحاملات الطائرات لقوات الائتلاف بالبحر الأحمر •

• المساعدة على رفع الكفاءة القتالية للقوات الجوية للائتلاف باستخدام ميادين الرماية الجوية المصرية للتدريب

ويقدر عدد الطائرات المستخدمة لميادين الرماية المصرية بحوالي ٧٣ طائرة من الانواع F-4 ,

A-7 , F-18 , A-6) •

• تأمين عبور طائرات قوات الائتلاف للاجواء المصرية او الهبوط بالمطارات المصرية بالتعاون مع قوات الدفاع

الجوى مع تقديم كافة التسهيلات لها ويقدر اجمالى عدد الطائرات العابرة للاجواء المصرية خلال هذه الفترة

٣٠٤٩٥ طائرة والطائرات الهابطة بالمطارات المصرية والتي قدمت لها خدمات بعدد ٤٤٥٧ طائرة •

• ومع عبور هذا العدد الضخم والكثافة الجوية للمجال الجوى المصرى فى هذه المرحلة فقد تم التنسيق الكامل

بين القوات الجوية والدفاع الجوى للسيطرة عليها وتسهيل وتأمين عبورها دون حدوث اى ارباك لحركة

الطيران المدنى فى ضوء الخبرة المصرية المتميزة فى هذا المجال التى اشاد بها الجميع فى الوقت الذى ارتبكت فيه

الحركة الجوية فى دول اخرى لم تحدث فى اجوائها هذه الكثافة •

الفكرة العامة لدور القوات المصرية فى الدفاع (درع الصحراء) :

• كان من الطبيعى ان يكون الدور الرئيسى للقوات فور انضمامهم لدعم المملكة من الاشتراك فى الدفاع عمن

حدودها التى اصبحت مهددة بتواجد قوات المعتدى بكثافة كبيرة على مقربة منها •

• بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات الى الاراضى السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول

القوات المصرية والصديقة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل فرعية •

• المرحلة الاولى : اشترك فيها (لواء ١٤٥ صاعقة - كتيبة ٢٣ مهندسين عسكريين) :

• خطط لاستخدام عناصر الصاعقة فى هذه المرحلة فى مهام تأمين وكاحتياطى • • كما كلفت ببعض المهام

الاخرى التى لا تتماشى مع خصائصها •

• خطط لاستخدام عناصر المهندسين العسكريين فى اعمال الممانعة والانشاءات ونتيجة لتأخر الامداد

بالمعدات فلم تستغل امكانياتها على الوجه الامثل •

• المرحلة الثانية : بتمام تركز فرقة ٣ مشاه ميكاليكا فى المنطقة شمال حفر الباطن :

وبدا وصول فرقة ٩ مشاه السورى ، تم اعادة تخصيص المهام للقوات المصرية وكانت اهم ملامح

هذه المرحلة الاتى :-

• خصص للفرقة الثالثة نطاق دفاعى بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية المواجهة لاقترب قوات المعتدى فى

حالة تحوله للهجوم •

• نظرا لعدم وجود جدار ايمن مع اتساع مواجهة الجدار الايسر ادى الى ضرورة تنظيم دفاع صندوقى يبدأ

من اجناب القوات •

- أثرت طبيعة الأرض المفتوحة وصلاحياتها للاقتراب المباشر وغير مباشر للمعتدى على تنظيم دفاع غير غطية تتميز بالمرونة في مقابلة جميع الاحتمالات (الدفاع المرن) ، على ان يتم تنظيم دفاع ث ب قوة لواء ٢٢٢ مشاة ميكانيكا مع مقابلة اعمال المناورة للمعتدى داخل نطاق المسئولية بقوة الل ١٠ مشاة ميكانيكا او جزء منه على ان يبقى لواء ٩٩ مشاة في الاحتياطى للقيام بالهجمات المض تنظيم الدفاع على الموقع الثانى

- كان لابد من مقابلة اعمال المناورة الواسعة المنتظرة للمعتدى مع قلة قوات التجمع التعبوى للجنة الشمالية ادى الى ضرورة وضع التجميع الرئيسى للقوات المدافعة في اتجاه الضربة الرئيسية للمعتدى .

- نظرا لاختلاف تكوين عناصر الاستطلاع في العقيدة الغربية عنه في العقيدة الشرقية وكذا الاسس التكتيكي له ، تم تكليف القوات المصرية بدفع كتيبة استطلاع الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكا كعنصر نطاق امن - ولكن تم دفع سرية فقط بالتناوب من كتيبة استطلاع الفرقة على ان يعاد كمجموعات استطلاع على خط الحدود الدولية في حالة هجوم المعتدى .
- روعى اتخاذ اجراءات التأمين الشامل للقوات بصفة دائمة .

• المرحلة الثالثة :

- وصول الفرقة الرابعة مشاة واعادة تركزها ضمن التشكيل التعبوى للعملية الدفاعية مع بدء التخطيط للهجومية (عاصفة الصحراء) لذا اتسم تنظيم الدفاع للفرقة الرابعة بالاتي :-
- تنظيم احتلال مناطق التمرکز مما يحقق :-

- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تركزها .
- عدم الاسراف في اعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على قوات .
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .

- وضع القوات في اوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من اوضاعها .

الفكرة العامة لإدارة أعمال القتال في العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ودور القوات المصرية فيها :-

- نتيجة لتعنت الجانب العراقى وانتهاء المهلة المحددة (سعت ٢٣٥٩ يوم ١٥ يناير) لتنفيذ قرارات مجلس وانسحاب القوات العراقية بدأت العملية الاستراتيجية لتحرير دولة الكويت (عاصفة الصحراء) يوم ١٧ يناير ١٩٩١ .

- استمر تنفيذ العملية لمدة " ٤٣ " يوما على النحو التالى :-

• الضربة الجوية :-

- استمرت لمدة " ٣٨ " يوما (من سعت ٢٠٠٠ يوم ١٧ يناير حتى سعت ٤٠٠٠ ، يوم ٢٤ ١٩٩١) .

- تم خلال الضربة الجوية تدمير معظم الأهداف الاستراتيجية - مراكز القيادة والسيطرة - الوحدات والتشكيلات المقاتلة بنسبة خسائر حتى ٥٠ % .

● العملية البرية :-

● استمرت لمدة "٤" يوم (من سعت ١٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير الى سعت ١٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١

وتلخصت فكرة ادارة العملية في الآتى :-

● باستغلال نتائج الضربة الجوية والصاروخية واعتبارا من فجر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ بدأت قوات المنطقة الشرقية (السعودية - مشاة الاسطول الأمريكى) في التحام الدفاعات العراقية على المحور الساحلى لايهام القيادة العراقية أن هذا هو اتجاه المجهود الرئيسى ثم بدأت قوات الفيلق (الثامن عشر) الأمريكى (المنقول جوا) باختراق الأجواء العراقية وتنفيذ مناورة عميقة والوصول الى وادى (الفرات) لعزل القوات العراقية الموجودة بمسرح عمليات الكويت .

● باستغلال نجاح هذه الأعمال بدأ الفيلق السابع الأمريكى ومع القوات البريطانية في التحول للهجوم داخل الأراضى العراقية (غرب وادى الباطن) لتدمير تشكيلات الحرس الجمهورى ومنع تدخلها ضد باقى القوات المشتركة في تحرير الكويت .

● نظرا للنجاح السريع للفيلق السابع والثامن عشر على محور غرب وادى الباطن صدرت الأوامر للقوات المصرية ضمن قوات المنطقة الشمالية (السعودية - الكويتية) ببدء الهجوم في اليوم الأول لتأمين أجناب الفيلق السابع مبكرا عن الموعد المحدد طبقا للتخطيط بـ ٨ ساعات وعلى الرغم من ضيق الوقت المتاح للقيادة المصرية فقد ظهرت المرولة والاستجابة السريعة للموقف .

● بالتعاون مع القوات التى تعمل على المحور الساحلى ونتيجة لأعمال القتال الناجحة والاختراقات العميقة للقوات المشتركة نجحت القوات المصرية والعربية في اكتساح القوات العراقية ومطاردتها وتحرير دولة الكويت .

● بنهاية يوم ٢٧ فبراير أتمت القوات المشتركة تحقيق مهامها المخططة واعتبارا من صباح يوم ٢٨ فبراير توقفت العمليات الحربية بمنطقة الخليج العربى .

● مراحل تنفيذ القوات المصرية للعملية البرية :-

● تم تنفيذ العملية البرية من خلال " ٣ " مراحل رئيسية على النحو التالى :-

● المرحلة الأولى :-

التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على لطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية .

● المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

● المرحلة الثالثة :-

تطبيق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية .

● المرحلة الأولى (٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٩١) :-

- وتم خلال تلك المرحلة التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية من خلال أعمال قتال القوات المصرية التالية :-
- بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ تم دفع المفارز للتغلب على نطاق الأمن ونجحت في تحقيق مهامها ، وصدرت الأوامر لأحد المفارز لاستثمار النجاح وفتح الثغرات في مواجهتها .
 - تم دفع درويات الصاعقة المصرية لتدمير وسائل اشعال خنادق اللهب في مواجهة نطاق الهجوم بالتعاون من القوات الخاصة السعودية .
 - فجر يوم ٢٥ فبراير تم دفع " ٢ " مفرزة ميكانيكية بمهمة فتح الثغرات في مواجهتها والقيام باختراق الدفاعات الرئيسية وانشاء عدد " ٢ " رأس مانع بعمق ٣ - ٤ كم وتأمين دفع القوة الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) وتم اعادة تخصيص المهمة لأحد المفارز المدرعة لتنفيذ هجوم خداعي لتأمين الجانب الأيسر للقوات الرئيسية المهاجمة .
 - بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير تم دفع القوات الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) بقوة " ٢ " لواء ميكانيكي مدعم التي نجحت في اختراق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية باستغلال نجاح أعمال قتال المفارز وتحت ستر نيران المدفعية .
 - في مساء يوم ٢٥ فبراير نجحت الفرقة الثالثة الميكانيكية في تحقيق المهمة المباشرة لها والوصول الى المنطقة جنوب الأبرق والاستيلاء على خط بعمق ٣٠ كم شمال الحدود الدولية الكويتية وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والكويتية وقوات الائتلاف .
 - بنهاية يوم ٢٥ فبراير كانت أوضاع قوات الائتلاف كالاتى :-
 - المحور الساحلى :-
 - نجحت القوات السعودية ومشاة الأسطول الأمريكى في اختراق الدفاعات العراقية ووصلت الى الحسم رأس الطليعة - رجح - جثمان - جنوب الصليبية .
 - المحور المركزى :-
 - نجحت القوات السعودية والكويتية في القضاء على نطاق الأمن وفتح الثغرات واختراق دفاعات القوات العراقية ،
 - محور غرب وادى الباطن :-
 - نجحت قوات الفيلق السابع وقوات الفيلق الثامن عشر في تطويق القوات العراقية والاستيلاء على خط بعمق حتى ١٦٠ كم .
 - المرحلة الثانية :-
 - استغلال النجاح وتطوير الهجوم .
 - صدرت الأوامر الى قيادة الفرقة الثالثة الميكانيكية من القيادة المصرية بسرعة تحقيق المهام باستغلال أعمال القتال الليلية النشطة وتمكنت الفرقة من تحقيق المهمة المباشرة للمنطقة الشمالية والاستيلاء على خط شمال الأبرق بـ ٢ كم اعتبارا من صباح يوم ٢٦ فبراير .

• وفي منتصف يوم ٢٦ فبراير تم دفع الفرقة الرابعة عدا لواء مدرع - واللواء صاعقة عدا كتيبة من خط الدفع بمنطقة " المتياهه " في اتجاه " الجهراء " لتأمينها بالتعاون مع باقي قوات الائتلاف .

• بعد الدفع بنصف ساعة تم تعديل المهمة الى قائد الفرقة الرابعة بناء على أوامر قيادة القوات المشتركة المقدمة بالمنطقة الشمالية لتكون الوصول الى قاعدة على السالم الجوية وتأمينها .

• في مساء يوم ٢٦ فبراير وبناء على تعليمات قيادة مسرح العمليات تم تعديل المهمة للفرقة الرابعة وذلك بتخصيص المهمة للواء السادس مشاة ميكانيكي منها - ولواء الصاعقة عدا كتيبة بتطهير وتثقيف مدينتي الكويت والجهراء بالتعاون مع القوات الصديقة والشقيقة (ثم لقاء ضابط اتصال من القوات المصرية مع نظيره من مشاة البحرية لتنسيق أسلوب عبور قواتنا) على أن يتم إعادة املئ صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١

• كانت أعمال قتال قوات الائتلاف كالتالي :-

• على المحور الساحلي :

• وصلت الى الخط العام الفنتاس - الصليبة - جنوب الجهراء بـ ٢٠ كم .

• المحور المركزي :

• بنهاية يوم ٢٦ فبراير نجحت القوات السعودية والكويتية (مجموعة خالد) في الوصول الى جنوب الجهراء وقاعدة على السالم بالتعاون مع القوات المصرية .

• محور غرب وادي الباطن :

• تمكن الفيلق السابع من الوصول الى الخط العام جنوب ترعة بن ثقيلة - الركبة .

• وتمكن الفيلق الثامن عشر من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوي في مناطق جليبة - دراو - الناصرية

• الثالثة (يوم ٢٧ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) :-

• قوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية

• أعمال القتال التالية :-

• صباح يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة بدخول منطقة الجهراء ونجحت في تطهير والاستيلاء عليها

• تأمينها .

• الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم (٢٧ / ٢) تم دفع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا لكتيبة ، وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم افتتاح مدينة الكويت عن طريق

• لصلونجات ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية وتأمينها .

• امت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات السعودية برفع الاعلام على السفارات والقوات الكويتية برفع

• الاعلام على المنشآت العسكرية .

• نهاية يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ تم إعادة تجميع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء

• صاعقة عدا كتيبة في مناطق تركز جنوب قاعدة على السالم مع استمرار تأمين السفارة والقنصلية بقوة

• اوريات صاعقة .

● أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي :-

● على المحور الساحلي :

تمكنت قوات المحور الساحلي بالتعاون مع قوات المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ولجحت في تطهير الجزء الشرقي والشمالي والمنطقة الجنوبية من مدينة الكويت وتأمين مطار الكويت .

● المحور المركزي :

● تمكنت القوات السعودية والكويتية بالتعاون مع القوات المصرية من دخول مدينة الكويت وتطهير المناطق الجنوبية الغربية للمدينة ورفع الاعلام على السفارات والمباني الحكومية .

● محور غرب وادي الباطن :

تمكن الفيلق السابع من استكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية واحكام السيطرة على منطقة شمال الكويت ووصل الى الخط العام شمال الجهراء - جنوب الصليبية - جنوب غرب أم قصر - جنوب غرب البصرة .

تمكن الفيلق الثامن عشر من احكام حصار القوات العراقية واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري والاستيلاء على مطارات الرميلا - المفراش - صفوان - طليل - ووصل الى الخط العام جنوب البصرة - جنوب غرب البصرة - جنوب الناصرية .

● تمكنت مجموعة العمليات النفسية المصرية خلال مراحل العملية من احداث تأثير نفسي سلبي على القوات العراقية مما أدى الى الهيار الروح المعنوية لهذه القوات كما ساعد ذلك في سرعة التأثير عليهم بالاستسلام وتم ذلك خلال الأعمال الآتية :-

● اسقاط بطاقات موجهة بواسطة الطائرات والمدفعية .

● استخدام مكبرات الصوت والاذاعات التكتيكية في توجيه النداءات للتشكيلات والوحدات خاصة المراحل الأولى للعملية .

● استخدام الطائرات المجهزة لاعادة الاذاعة من أماكن أخرى لتضليل القوات العراقية عن أماكن الاذاعات .

انتهاء المهمة وعودة القوات المصرية الى ارض الوطن :

● عقب تمام تحرير دولة الكويت كانت القوات المصرية قد انجزت المهام المطلوبة منها بكفاءة عالية وكانت مصر اولت بالتزامها العربي تجاه امتها العربية وعاد الحق الى نصابه . . . وبالتالي ، صدرت التوجيهات الرسمية والعسكرية لعودة هذه القوات الى ارض الوطن .

● وقد تم عودة القوات بأسلحتها الخفيفة باستخدام الجهود الجوية السعودية حيث خصص حوالي (١٠٧) رحلة في الفترة من ٩١/٤/٢٠ الى ٩١/٨/٢٤ بالإضافة الى ٢ رحلة خلال شهر سبتمبر ٩١ وطبقا لخطة النقل اصدرتها قيادة القوات حيث تم نقل حوالي ٣٥ ألف فرد جوا باستخدام قاعدة الملك خالد الجوية بمدينة الملك العسكرية بحفر الباطن حيث كانت تتحرك هذه القوات يوميا من معسكرها بمنطقة الجهرة بجوار مطار على الى الكويت لتصل الى معسكر تم اعداده لاستقبال القوات وتأمينها .

أهمية المرحلة فقد نظمت السيطرة على القوات بواسطة عناصر التأمين والسيطرة على التحركات المختصة وكذا
صر الشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والدوريات الانضباطية والقادة والقيادات على كافة المستويات مع
تأمين التأمين الإداري اللازم للاعاشة والنقل بما يحقق استقرار التدفق لهذه القوات مع الحفاظ على أعلى درجات
مين والانضباط والمظهر المتميز لها

ما خطط لعودة الاسلحة والمعدات الثقيلة والذخائر بحرا باستغلال الانساق البحرية المخصصة لهذا الغرض من
ملكة العربية السعودية (٢١ سفينة) وذلك باستخدام ميناء الشعبة بالكويت .

خلال الحشد المتعاقب لمجموعات الاسلحة والمعدات والمركبات للتشكيلات والوحدات طبقا لخطوة التحرك
مكرة وامكانيات تحميل السفن المخصصة .

ما نظمت السيطرة بواسطة مجموعة السيطرة المحددة بالميناء والعناصر الامنية والشرطة العسكرية وعناصر خدمة
قائد والقادة والقيادات على جميع المستويات . . . مع توفير التأمين الإداري اللازم للسفن والاعاشة والنقل ، بما
ق استقرار وتأمين الحشد والتحميل ورحلة الابحار مع التنسيق مع المختصين الكويتيين والسعوديين . . مع الحفاظ
على أعلى درجات للتأمين والانضباط والاداء .

ما قامت القيادة والقوات والعناصر الفنية بجهود مكثفة لرفع كفاءة وتجهيز كافة المعدات والاسلحة بجميع الورش
أحالة لاعدادها للعودة الى ارض الوطن مع اتخاذ كافة اجراءات التأمين الواجبة سواء للقوات أو لتجهيز ميناء
تحميل أو التأمين الارشادي والفني والهندسي .

ما بالاضافة الى تنفيذ اعمال التنظيم والادارة لحصر الجرحى والمصابين وتصفية موقفهم حيث بلغ عددهم ٢٨٢
د (سواء خلال العمليات) او الحوادث المختلفة (١٠٨) كما بلغ عدد المستشهدين والمتسولين عسدد (٤٨)
د .

توجيهات من القيادة العامة المصرية راعت قيادة القوات المصرية وجميع القيادات العمل على توثيق التعاون
لعلاقات الطيبة بين القوات المصرية والقوات الشقيقة والقوات الصديقة بشق صور التعاون بما في ذلك تبادل
يارات / الهدايا التذكارية (دروع-اعلام) كما تم تنفيذ العديد من المراسم والاجراءات كالآتي :-

تنظيم حفل شعبي بميناء الشعبة الكويتي لتوديع القوات المصرية العائدة الى ارض الوطن يوم ١٨/٥/١٩٩١
.. وقد تم اهداء القوات المصرية علم الكويت موقع عليه من الطوائف الشعبية والكويتية المختلفة وقد ارسل
مع كل الهدايا (الى هيئة بحوث القوات المسلحة) .

تم تنظيم حفل استقبال لتكريم القوات المصرية والقوات المشتركة بسفارة جمهورية مصر العربية بدولة الكويت
حضره ما يقرب من ٧٠ قائد وضابط من جميع الجنسيات .

تم تنظيم احتفال لتوديع آخر لسق بحري رئيسي للقوات المصرية يوم ١٧/٨/١٩٩١ بواسطة قائد القوات
المصرية حضره القيادات العسكرية للقوات الصديقة والشقيقة المختصة .

كما اصدرت وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة السعودية قرارها بشأن منح القوات المصرية نوط المعركة
وكذا ميدالية تحرير الكويت مع منح جميع الشهداء والمصابين نوط الشرف .

- هذا بالإضافة الى تكريم القيادات البارزة المصرية تكريما خاصا بمنحهم الاوسمة العسكرية الرفيعة في حفل خاص بالرياض .
- وقد اشادت جميع القيادات سواء للقوات الشقيقة او الصديقة باداء وخلق وتعاون القوات المصرية المشاركة .
- ولا شك أن الدور المصرى كما استعرضناه ، قد تفاعل بكل قوى الدولة الشاملة مع الدور العربى ، فى كل مراحل الأزمة ، ورغم التناقضات فى الموقف السياسى العربى فى مواجهة أزمة الاجتياح العراقى للكويت ، الا أن القناعة بسمو المهمة ، والدفاع عن مقدرات وأمن الأمة العربية ، كان وراء الحرص على المشاركة المصرية والعربية فى الدور العسكرى لمواجهةها ، حيث حرصت الدول العربية التى استنكرت هذا العدوان أن يكون لها دورها العسكرى المؤثر والفعال ضمن قوات الائتلاف الدولى ، بهدف نصرة الحق ، واعادة الشرعية ، وكان لمصر والمملكة العربية السعودية دورهما البارز على رأس هذه الأدوار ، وقد تناولنا الدور المصرى فى هذا الفصل ، وسوف نتعرض فى الفصل التالى الى الدور العسكرى العربى بالتركيز على دور المملكة العربية السعودية ، حيث كان لحشد القوات وتمركزها فى نطاقها ، بما توفره امكانياتها من تلبية مطالب المسرح ، من بنية أساسية ومنشآت وطرق للمناورة ومطارات وموانئ وامكانيات مختلفة ، كان لها انعكاسها الإيجابى على تعظيم دور المملكة فى عمليات الخليج ، بالإضافة الى النواحي الإيجابية التى تحققت بتولى سمو الأمير الفريق الركن/ خالد بن سلطان قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات التى انبثق منها القيادة المتقدمة للاتجاهات الشمالى والشرقى ، حيث قام بتذليل كافة المصاعب التى اعترضت القوات العربية وتلبية احتياجاتها ، مع المعاونة فى تحقيق أبعاد السيطرة الشاملة على هذه القوات فى جميع مراحل العمليات ، مع تأمينها بالاحتياجات حتى تأمين عودتها ، ومن هنا تأتى أهمية الدور العسكرى السعودى وهو ما سوف نركز عليه خلال التعرض للدور العربى فى الفصل التالى والذي يوضح الدور العسكرى العربى حتى تحرير الكويت وتحقيق الهدف النهائى من العمليات .

الفصل السادس

الدور العسكري العربي

في عمليات الخليج

الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج

سـام :

كان اندلاع القتال المسلح في منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمي الى طريق مسدود .

وأمام عجز النظام العربي والجهود الدولية عن احتواء الأزمة في إطار التنازلات المتبادلة بدأ يبرز الحل العسكري كأمر حتمي لتحرير الكويت ، ولقد بدأ الإعداد له منذ بداية الأزمة جنباً الى جنب مع باقي الجهود الأخرى المبذولة سواء العربية أو الدولية .

وقد برز الدور العسكري العربي في الدور المحوري للمملكة العربية السعودية والدور الرئيسي الذي قامت به مصر .. كما كان للدور السوري وباقي الأدوار العربية معالمة البارزة ضمن الدور العربي .

وسوف نشير في هذا الفصل الى الدور العسكري العربي بالتركيز على الدور السعودي ، حيث أوضحنا في الفصل لسابق المعالم البارزة للدور المصري مع ايضاح باقي أدوار الدول العربية ضمن الدور العسكري الشامل الذي تم في هذه المرحلة ، سواء خلال التحضير أو التنظيم أو إدارة أعمال القتال ضمن قوات الائتلاف الدولي حتى تحقيق الهدف النهائي بتحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية لها كما سنوضح .

: الدور العسكري السعودي :-

لاشك ان للمملكة العربية السعودية دورها العسكري البارز ايضا على مسرح الاحداث باعتبارها الدولة الخورية في هذه الاحداث فقد كانت الطرف المباشر في الأزمة . . فضلا عن انه تم حشد قوات الائتلاف الدولي على ارضها . . ومياهاها الاقليمية وباستخدام اجواءها .

لقد كان لما تتمتع به المملكة من بنية أساسية مجهزة سواء محاور تحرك او مطارات او موانئ او قدرات لا يواءم عاشة القوات مع امكانياتها لتقديم المطالب الادارية المختلفة لها بما اكتسبته من خبرات من خدمة حجاج بيت الله الحرام اثره الكبير في نجاح اعمال الحشد والفتح الاستراتيجي والتعبوي لتنظيم وإدارة عمليتي درع الصحراء او ماصفة الصحراء .

كما كان لتشكيل القيادة المشتركة ومسرح العمليات واختيار الفضل الكوادر من القادة والضباط لدعمها وتطوير كافة الامكانيات لها كى تنجح في مهامها مع تولي اعطاء قيادتها لاحد ابنائها المخلصين (الفريق الركن الامير خالد بن سلطان بما له من عزيمة عمل ونضج في الفكر ومرونة في الاداء بما انعكس اثره الاكبر في تركيز الجهود وتيسرها لنجاحها في جميع المراحل بما يحقق اهداف كل مرحلة .

ما كان لحل مسائل القيادة والسيطرة والتنسيق والتعاون بين قوات الائتلاف بالمسرح بواسطة قيادة القوات مشتركة ومسرح العمليات . . مع وضع اسلوب دقيق للإدارة وللمتابعة اليومية والاسبوعية والعمل المشترك شتى المجالات مع الاهتمام بالعمل المعنوي والنفسي واستمرار الجهود لرفع قدرات القوات وتوفير مطالبها عم كفاءتها . . كل الأثر في تحقيق جميع الاهداف المرجوة سواء خلال عمليتي درع الصحراء او عاصفة

الصحراء أو لدعم كل مطالب قسرات الائتلاف ، ومنذ البداية اتسم الموقف السعودي بالوضوح
الاطار الآتى:-

• ان العراق بغزوه للكويت قد اعلن الحرب وخرج على النظام العربي المنبثق من ميثاق الجامعة العربية وخس
على الشرعية الدولية بل وخرق ميثاق الامم المتحدة ،

• ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلاته القتالية على حدود المملكة وتهديدها ، ، قد انت
ايضا الاعراف والمواثيق الدولية ، ، معرضا امن المملكة للتهديد والخطر ، ، مؤثرا على الامن والس
الدوليين .

• ان المملكة ارتكزت فى حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد مع
الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس التعاون دول الخليج العربي وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى
تتكرر كارهه غزو الكويت وتمتد الى غزوه اراضيها .

• اكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على ارضها انما هو لهدف الدفاع المؤقت ويرتبط بالمهد
وبناء على طلبها ، ، وهو اجراء املتته الظروف الطارئة التى سببها غزو العراق للكويت .

• كما ان المملكة العربية السعودية شأها فى ذلك شأن مصر ، ، بل والاسرة العربية ، ، انطلقت منذ بداية الاز
توظيف كل جهودها بحثا عن حل سلمى وقرار عربى يحقق الشرعية العربية ويعيد الحق لاصحابه ويحمى المصير
من اى اخطار وبما يحافظ على الاسرة العربية قوية متماسك ، ، ولكن ذلك لم يعد خيارا متاحا مسع اس
الصلف والغرور للقيادة العراقية التى ابت ان تتراجع او تعود الى الحق .

القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والصديقة :

• اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشد
القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متألية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسك
وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار - اولها - التفوق العس
الحاسم التى تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيها - الحشد
المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة فى نوايا صدام حسين والمفاجأة والس
التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها فى اطار ما ظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطت به الرؤ
العراقى بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربى بين مؤيد ومعارض ومحيد للغزو العرا
للكويت وعدم الحسم فى مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق
الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حتى فى حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية فى موا
العراق فانها تفتقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التى تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد فى الو
المناسب - وسادسها - التعنت الذى ابداه النظام العراقى وعدم استجابته لآى مبادرة عربية او اسلامية يمكن
خلالها التوصل الى حل سلمى للالزمة فى النطاق العربى والاسلامى .

• اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكسدت مص
المعلومات من خلال الصور الجوية التى التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حس

من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة ياجمالي ٣٨٩ ألف جندي ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد ان
عطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء
كان سلمى أو عسكري .

للبقا لتسلسل الأحداث وأثر الغزو العراقي للكويت واجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الثانى من أغسطس
٩ برئاسة الرئيس الأمريكى الأسبق " بوش " لتقييم نتائج الغزو العراقى للكويت واحتمالاته المستقبلية ، وعرض
مر بواسطة مدير المخابرات المركزية ^(١٠٩) لتقريره والوصول الى اقتراح تنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) للدفاع عن
المملكة العربية السعودية التى تحتاج الى حشد من القوات المسلحة الذى قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهو
الذى قد يستغرق شهورا .

رأى هذه الخطة وتطويرها بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحويلها الى عملية هجومية لطرد القوات
إفريقية من الكويت اذا تطلب الأمر ذلك .

رض وزير الدفاع الأمريكى الأمر على الملك فهد فى اطار خطة ذات شقين . .

- الأول منها - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من الغزو العراقى المحتمل .
- والثانى - تهجير العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للاسراع بغزو
السعودية .

نقل وزير الدفاع الأمريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش أولا - أن
المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسودع الرئيس
صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .

أهمية تواجد قوة أمريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية
تت الأمريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى .

أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل
ريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة اخرى .

ن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصبح خطرا داهما ، وان الرئيس الأمريكى يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب
لامريكية ، والتى يسعى الرئيس الأمريكى بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصبح هذه القوات قوت
م الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

سنة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكى ، كان القرار التاريخى للملك فهد
مين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء " بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-

د على القيام بعملية ردع " أى التخويف فقط لا جبار الرئيس العراقى على سحب قسواته المسلحة من
ت دون قتال " .

م التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .

- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق .
 - أن تشترك قوات عربية وإسلامية إلى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت .
 - أن تسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهي تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
 - أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية .
- وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى إذا تطلب الموقف " .
- وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٠٢) .
- ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخادم الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغيرات المتلاحقة والحاسمة التي أحدثتها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والتزايد المستمر في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاختار التي تتعرض لها المملكة السعودية طبقاً لما أكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أي بادرة لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الأمن أو قبوله للوساطة العربية أو الإسلامية مع وضوح العجز العربي عن إمكانية توفير تجميع قتالي عربي وإسلامي يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً على ردعها وفرض انسحابها أو التحول للهجوم إذا تطلب وقف هزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد لخادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات صديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الأمر الذي أدى إلى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة أيام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت ، إلى جانب إحباطه بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجوداً مؤقتاً ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشده من أجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قراراً تاريخياً .
- بصور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وإقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الإجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الإسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
 - فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .
 - ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القسوات العربية والإسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها .

المجال العسكري^(١١) . استنفرت المملكة العربية السعودية جميع قواتها المسلحة ورفعت حالة التأهب القصوى
ات المسلحة ، وتم تحريك القوات المسلحة الى المواقع الامامية في البر والبحر ، كما كثفت القوات الجوية
لحماية أجواء المملكة ، وجهزت جميع المطارات والموانئ والمدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية تنفيذا
لها للفتح الاستراتيجي واتخاذ الأوضاع الدفاعية للدفاع وتأمين حدود المملكة ، وعلى ذلك فقد اتخذت العديد
لاجراءات تنفيذا للتخطيط المسبق - لعل أهمها .

• اصدار أمر اداري للقوات المسلحة السعودية واستعدادها للتحرك الى كل مسن المنطقتين الشرقية
والشمالية .

• بدء تدفق القوات المسلحة السعودية من المناطق المختلفة الى مناطق حشدتها في مسرح العمليات .
قامت القوات الجوية بزيادة أعداد طائرات الاقلاع الفوري التي كانت جاهزة للاقلاع خلال خمس دقائق - مع
داوريات جوية مستمرة في القطاع الشرقي والأوسط والقيام بالتغطية الرادارية مستخدمة الرادارات الأرضية
رات الانذار المبكر "ايواكس" .

الى جانب البدء في تجهيز المطارات الامامية في القطاع الشرقي والأوسط والشمالي الغربي لاستخدامها عند
ة ، مع تجهيز وتحميل الطائرات الهجومية بالذخائر - مع تكثيف عمليات الاستطلاع الجوي على طول الحدود
ودية - العراقية ، والحدود السعودية - الكويتية .

زامن مع ذلك اتمام اجراءات التنسيق اللازمة مع الطيران المدني لاحكام السيطرة على المجال الجوي ، مع زبلدة
العاملين في مراكز العمليات ومراكز القيادة والسيطرة لمتابعة الموقف وتحديد مناطق عمليات الاسناد الجوي
ب والاجراءات اللازمة للتعامل مع القوات المعتدية عند عبورها الحدود السعودية .

هنا - يمكن القول ان القوات الجوية السعودية نفذت بكفاءة اجراءاتها لاتمام الفتح الاستراتيجي المخطط لها ،
انتشار طائرات الدفاع الجوي والاسناد الجوي القريب في المواقع المخصصة لها طبقا للخطة ، مع دعم القطاع
رقي بطائرات اعتراضية وهجومية من بقية القطاعات الجوية الأخرى دون الاخلال بمتطلبات الدفاع عن بقية
اعات .

قامت القوات البحرية الملكية السعودية بتعزيز تواجدتها في ميناء " رأس مشعاب " المتاخم للحدود الكويتية ،
ملت اليه عددا من الطائرات العمودية من قاعدة الملك عبد العزيز البحرية الشرقية ، اضافة الى وحدات من
ية في البحر وعلى الشواطئ لتغطية المياه الاقليمية السعودية بالدوريات البحرية من الدمام جنوبا حتى مدينته
جى شمالا ، وذلك ضمن خطة بحرية منظمة لضمان المراقبة والانذار المبكر وتدمير أى هدف بحري معادى يحاول
اب من المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

قد شاركت القوات البحرية بعدد (٢٨) قطعة بحرية سعودية توزعت على أسطولين ، أحدهما في الخليج
" قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بالمنطقة الشرقية " ، والأخرى في البحر الأحمر " قاعدة الملك فيصل
بالمنطقة الغربية " حيث كانت تقوم بها الدورية .

سكينة - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

هذا الى جانب استقبال الزوارق الكويتية التي لجأت الى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بعد الاجتياح العراقي ، وقامت بتوفير المساندة اللازمة لها من اسكان واعاشة وتسهيلات بحرية ، اضافة الى استقبال الطائرات العمودية الكويتية التي لجأت الى المطارات البحرية الشرقية .

• كما قامت قوات الحرس الوطني السعودي بمهمة تأمين فتح القوة الرئيسية السعودية حيث رفعت درجة استعداد "لواء الملك عبد العزيز الآلي الثاني" الى درجة التأهب القصوى وتحرك من منطقة تمركزه في منطقة الاحساء عبر الطريق العام أبو حدرية - الخافجي ، حيث تم التشاره بمواجهة (٦٠) ستون كيلومترا بطول الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، وذلك للقيام بمهام الاستطلاع والتي نفذها اللواء بانطلاق وحدات الاستطلاع طبقا لخطة عمليات واتخاذ أوضاعها على الحدود الدولية ، هذا الى جانب مهمة قيمة الظروف المناسبة لفتح باقي القوات الرئيسية للمملكة العربية السعودية واتخاذ أوضاعها المناسبة لحرمان القوات المعتدية من استغلال الموقف والقيام بعمليات عدوانية في المنطقة .

• وأيضا قامت وزارة الداخلية ممثلة في قطاعها العسكرية والمدنية بتنفيذ مهامها الوطنية بكل رعي ومستولية ، لبعده هجور القوات العراقية على دولة الكويت بدأ التدفق البشري للمواطنين الكويتيين ، فقامت قطاعات وزارة الداخلية في المنطقة الشرقية والشمالية بالتعامل مع هذا التدفق البشري بتسهيل استقبال وايواء الكويتيين وتأمين المناخ المناسب لهم لامتنصاص الصدمة النفسية .

• وتعتبر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية أجهزة مساندة ومساعدة للقوات المسلحة السعودية في الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء عسكري ، وقد ظهر هذا الدور لأجهزة وزارة الداخلية العسكرية ، حيث تم تشكيل فريق عمل تمثل قطاعات وزارة الداخلية العسكرية تركزت مهمته في أن يكون حلقة وصل بين مختلف قطاعات وزارة الداخلية والقوات المسلحة السعودية ، الى جانب مهام الدفاع المدني وحفظ الأمن في الخطوط الخلفية للقوات المسلحة .

• وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصدور القرار التاريخي لحادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات المسلحة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار ملحمة من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتسهيل السبب الظروف لاستقبال وايواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تتطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لالنجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصير للوصول الى والتحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

تلك هي الملحمة التي تعددت وتنوعت للدرجة التي يصعب معها تسجيل كل أحداثها ودقائقها وانجازاتها . . . وهنا تأتي محاولة القاء الضوء على بعض جوانبها بالتركيز على اعداد وتجهيز الدولة لاستقبال القوات ونظم امدادها اداريا وفنيا . .

بل قيادة القوات المشتركة :

على توجيهات المقام السامي الكريم وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران
ع والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة وممرح العمليات واسندت
لصاحب السمو الملكي الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار لجنة من ضباط
ت المسلحة السعودية من ذرى الخبرة والكفاءة .

وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية في المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة -
دسة تحت امرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة امامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة
رة بقائد القوات المشتركة وممرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون
يجي والقوات العربية والاسلامية والدول الاخرى حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة
مرح العمليات (٢٤) دولة من اصل (٣٧) دولة وامتد ممرح العمليات غربا حتى منطقة "عرعر" حيث تم تشكيل
كافية تحسبا لاي عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضي المملكة العربية السعودية ولم ينحصر
قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا في عملية الاسناد
مداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجهت على اراضي المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها الى
ر من (٧٥٠) الف مقاتل حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بالقوات المشتركة بتأمين السكن والمأكل
واصلات والمحروقات والعلاج لهذه القوات كما تم تسخير كافة موارد الدولة "البنية الاساسية" لخدمة الجهد الحربي
طرق - مطارات - موانئ - وسائل اتصالات - وسائل نقل - مرافق - منشآت حكومية وخاصة والتي ساهمت
كل كبير في النجاحات التي تحققت لاكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية مما يعد اعجازا كبيرا بحمد ذاته
ث برز الدور الايجابي للمملكة في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية هذا الى جانب وضع خطط التدريب
تدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالي لها واتخاذ الاجراءات الخاصة بالتنسيق
روري فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملي ونظام القيادة والسيطرة .

دور القوات السعودية في العملية الدفاعية " درع الصحراء "

منذ اللحظات الأولى لاجتياح القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت وخلال ساعات محدودة تمكنت من السيطرة
على اراضي دولة الكويت وتهديد أمن باقي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة و المملكة العربية السعودية
بصفة خاصة .

لم يتمكن العراق من تبرير تدخله في الكويت للرأي العام الاقليمي والدولي او إيجاد المبرر القانوني لهذا التدخل ،
وبعد عدة تبريرات متباينة ومتضاربة اعلن الرئيس العراقي ضم دولة الكويت الى العراق واطلق عليها المحافظة
التاسعة عشر ضاربا بالقوانين والاعراف الدولية عرض الحائط .

ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الازمات الدولية حيث تراكبت الادانة لعملية الغزو باجماع دولي
لم يسبق له مثيل وتوالت قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي الرافض
لسياسة استخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .

ولقد استمر العراق في ممارسة التسدد ورفض تداءات السلام متحدا في سياسة التشدد وفرض الامر الواقع منهما واسلوبا في مجال ادارته للأزمة مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في اجراءات رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد النظام العراقي الى حق استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

• وفي اطار رد الفعل على تشدد النظام العراقي فقد شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية لدعم القرارات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي والضغط على القيادة العراقية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولي واستعادة الشرعية لدولة الكويت بالقوة اذا لزم الامر .

• ولقد لعبت المملكة العربية السعودية دورا رئيسيا في ادارة أزمة الخليج خلال مراحلها المختلفة من خلال العمل على محاور واتجاهات متوازية :

اولها - التحرك السياسي لتسوية النزاع بين العراق والكويت قبل بدء الصراع المسلح .

ثانيها - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لتأمينها ضد مخاطر إقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .

ثالثها - صدور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضيها بعد تصاعد التهديد العراقي ودعم قدراته وقواته المسلحة على الحدود السعودية بالشكل الذي اكد نوايا في احتمال قيامه بتطوير اعمال قتالية ومهاجمة المملكة العربية السعودية .

بعد ان توافدت الى اراضي ومياه ومطارات المملكة العربية السعودية اعداد كبيرة من القوات الشقيقة والصديقة ، اعدت خطة دفاعية استراتيجية مشتركة اطلق عليها "درع الصحراء" للدفاع عن اراضي المملكة العربية السعودية ضد اي هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة العراقية وقد حددت القيادة السياسية والعسكرية السعودية بالتنسيق مع قيادة قوات الائتلاف الدولي خمسة اهداف رئيسية لهذه العملية .

• المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحسين العمل المشترك بين القوات .

• ضمان حرية استخدام خطوط المواصلات البحرية الى المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي .

• تحسين نظام القيادة والسيطرة والاتصالات .

• تحسين نظام الامداد والتموين لتغطية متطلبات عملية الحشد الاستراتيجي .

• رفع القدرات الدفاعية لتشمل الدفاع ضد الحرب الكيميائية والالكترونية وضد الصواريخ البلاستيكية

باعتبارها ابرز عناصر القوة للنظام العراقي .

• مهمة القوات المسلحة السعودية :

وبتمام تشكيل قيادة المشتركة ومسرح العمليات حددت القيادة السياسية مهمة القوات المسلحة السعودية لهذا في

اطار قوات الائتلاف الشقيقة والصديقة لتكون " قيام القوات المسلحة السعودية للمملكة العربية السعودية

والقوات الشقيقة والصديقة بالدفاع عن اراضي واجواء ومياه المملكة العربية السعودية ضد اي هجوم عراقي "

ضوء تلك المهمة وضعت فكرة العمليات للدفاع عن اراضي المملكة باتخاذ الارضاع الدفاعية في منطقة قتال المشتركة بالمنطقتين الشرقية والشمالية التي كان تكون مسرح العمليات ، شاركت فيها كل الفرع واجهزة القوات المسلحة السعودية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي الى جانب قوات الحرس الوطني ودی في اطار خطة استراتيجية شاملة ومنسقة مع باقى القوات المتعددة الجنسيات التي شاركت في قوة وف الدولي وذلك كالآتي :-

قوات البرية :

لذات القوات البرية اوضاعها الدفاعية في المنطقة الشرقية - حيث قامت "قوة ابو بكر" المشكلة من لواء الملك عبدالعزيز الثاني حرس وطنى وقوة واجب من دولة قطر باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايمن وقامت "قوة عمان" المشكلة من لواء الملك فهد الثامن الاالى وسرية من دولة البحرين والقوات الكويتية باتخاذ اوضاعها بين القطاع الاوسط - ثم قامت "قوة عمر" المشكلة من مجموعة لواء الملك فيصل العاشر الاالى وقوة واجب دولة الامارات وسلطنة عمان باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايسر .

مع عن مدينة الخافجى بقوة واجب من مشاة البحرية السعودية مدعمة بسرية مضادة للدبابات "٦٠٠م" سيل رشاش عيار "٥٠ و بوصة" - ومنطقة رأس مشعاب بقوة واجب من المشاة البحرية السعودية - سقالية بقوة فوج مشاه مغاربي وكتيبة من السنغال .

اتخذت القوات الصديقة اوضاعها الدفاعية خلف وفي الجانب الايمن والايسر للقوة السعودية والعربية حيث ت مشاه البحرية ومعها اللواء السابع المدرع البريطاني اوضاعها في منطقة شمال وشمال غرب الجبيل مع دفع محمولة جوا للدفاع عن المنشآت البترولية في منطقة "بقبق" .

اتخذت القوات البرية اوضاعها في المنطقة الشمالية حيث قامت الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة الثالثة المشاة الميكية ومجموعة صاعقة مصرية بالدفاع عن القطاع الشمالى وقامت مجموعة لواء الملك عبد العزيز العشرون ومجموعة لواء الملك خالد الرابع المدرع السعودية بالدفاع عن القطاع الاوسط وقامت الفرقة التاسعة و لواء المغاوير السورية بالدفاع عن القطاع الغربى ومركز لواء الشهيد الكويتى خلف القطاعين الشرقى ومن ومركزت الفرقة السادسة المدرعة الفرنسية والخفيفة الى الجنوب من خط "حفر الباطن-عرعر" معة لتنفيذ اى مهام تكلف بها الى جانب قوة النيجر التي كانت مكلفة بالدفاع عن منطقة الاسناد رى المتقدمة والقيادة الامامية .

كان للحرس الوطنى السعودى دور فعال وبارز حيث لم تقتصر مشاركته فقط بقوة ٢ لسواء في المنطقتين والشمالية - بل امتدت مشاركة الحرس الوطنى لتشمل تأمين وحماية الجبهة الداخلية كالحفاظة على الامن وتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمدنيين وحراسة الاسرى العراقيين كما برزت مشاركات الحرس من خلال العديد من المهام التي منها - تكليف لواء الامام محمد بن سعود الاالى بمهمة دعم قوى الامن وتقديم العون لها الى جانب استعدادده للعمل كقوة احتياط مجمع لمساندة القوات السعودية العاملة في جبهة مع تكليفه بمسؤوليات القيام بدوريات مختلفة اثناء تحرير الكويت اما لواء الملك خالد فقد الحقت (٣١) منه على الوحدات التي شاركت في تحرير الكويت وبينما شاركت الكتيبة (٣٢) بمهمة حراسة

الاسرى وتسليمهم الى الصليب الاحمر الدولى بالحدود السعودية العراقية كما تم الحاق الكتيبة (٣٣) منه بلواء الامام محمد بن سعود الآلى ولواء الملك عبد العزيز الناء عملية تحرير الكويت وايضا كلف لواء الامير محمد بن عبد الرحمن بالقيام بمراجعة عمليات الاخلاء فى منطقة الخالجي وتولى امر شئون الاسرى واللاجئين بمنطقة حفر الباطن مع قيامه باستلام الاسرى العراقيين من منطقة حفر الباطن الى منطقة عرعر مع المشاركة فى عملية تحرير الكويت والمحافظة على الأمن خلالها بقسوة الكتيبتين (٢١، ٢٤) منه ، وقد استمرت الواج الحرس الوطنى فى مهامها الامنية بتكثيف الحراسة لبعض المواقع الحيوية وتعزيز الدوريات والمراقبة فى منطقة الرياض باضافة اربعة دوريات جديدة الى جانب الدوريات السابقة لتغطية مناطق اخرى من المدينة بالاشتراك مع وزارة الداخلية فى خطة امن المدينة لالحاق عدد من الافراد لتعزيز المهام لبعض المناطق العسكرية فى مطار رفحة ، وايضا تم تعزيز الحراسات على المنشآت الحيوية الصناعية فى المنطقة الشرقية اضافة الى قيام الدوريات الراكبة والراجلة داخل المدن بواجبها الأمنى ،

• القوات البحرية :

• تلعب القوات البحرية دورا فعالا فى المملكة العربية السعودية ذات السواحل البحرية الطويلة حيث تعتبر خط الدفاع الاول وتقوم القطع البحرية بحماية الموانئ والمراسى والمدن الساحلية والمحافظة على حرية الملاحة وتأمين حركة السفن التجارية عند استخدامها فى نقل ادوات ومتطلبات الجهود الحربى والاقتصادى عبر البحر هذا الى جانب قيام القوات البحرية بدور هام فى العمليات التعرضية لما لديها من ذخائر ذات قوة تدميرية عالية الى جانب دقة اصابتها الاهداف وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بادوار دفاعية وهجومية خلال حرب تحرير الكويت ،

• فمنا بدأت الاحداث فى منطقة الخليج وتوافد القطع البحرية للدول الصديقة الى مسرح العمليات البحرى للمشاركة فى الدفاع عن مياه وسواحل المملكة السعودية ودول مجلس التعاون وتأمين خطوط الملاحة العالمية وتطبيق قرارات الامم المتحدة فى الحصار الاقتصادى والبحرى على النظام العراقى وبتزايد اعداد القطع البحرية المشاركة للدول الصديقة والشقيقة التى وصلت فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ الى (١٢٩) قطعة بحرية - التى وزعت على خمسة مناطق فى مسرح العمليات البحرى - "البحر الاحمر - خليج عدن - شمال البحر العربى - خليج عمان - الخليج العربى" - حيث شاركت القوات البحرية الملكية السعودية بعدد (٢٨) قطعة بحرية^(١١) وزعت على اسطولين - اولهما - فى الخليج العربى فى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية - وثانيهما - فى البحر الاحمر فى قاعدة الملك فيصل البحرية .

وقد كانت القطع البحرية تقوم بمهام الدورية فى سبع مناطق للعمليات منذ بدء الاحداث حتى نهاية العمليات الحربية فى منطقة الخليج منها ثلاثة مناطق عمليات فى منطقة البحر الاحمر واربعة فى منطقة الخليج العربى .

وقد شاركت الطائرات العمودية من طراز "روفان - سوهر بوما" مع القوات الملكية البحرية السعودية فى اعمال الدورية فى مناطق محددة لمواجهة لقاعدة الجليل وجدة ورأس مشعاب ، كما شاركت مشاة البحرية الملكية

^(١١) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بمجهودته الخاصة - عام ١٩٩٣ .

ردية في حماية السفن التجارية التي نقلت القوات البرية المصرية والسورية الى ميناء ينبع وكان من ابرز المهام التي
• لها القوات البحرية الملكية السعودية في العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :

• تأمين طرق الملاحة الى موانئ المملكة العربية السعودية في كل من البحر الاحمر والخليج العربي

• تأمين المنشآت النفطية في المياه الاقليمية والدولية .

• حماية شواطئ وسواحل المملكة العربية السعودية وخاصة في الجناح الشرقي للقوات البرية ضد اي
هجوم بحري .

• تطهير مياه الخليج من الالغام البحرية لضمان وتأمين الملاحة البحرية .

• الانذار المبكر بواسطة الداوريات البحرية والجوية والتي استخدمت فيها الطائرات العمودية البحرية

• المشاركة مع قوات الائتلاف الدولي في فرض الحصار البحري والاقتصادي على العراق .

• استقبال اعداد هائلة من القوات التي شاركت في عملية تحرير الكويت من خلال تجهيزات الموانئ مثل
ميناء وقاعدة الملك عبد العزيز البحرية وقاعدة الملك فيصل البحرية وميناء رأس مشعاب وميناء رأس
الفار وميناء القصيمة ، الى جانب تجهيز المطارات البحرية لاستقبال الطائرات العمودية المختلفة للقوات
الصدقية التي شاركت في حرب التحرير مثل مطار قاعدة الملك عبد العزيز البحرية ومطار قاعدة الملك
فيصل البحرية ، واستنادا وتنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي القاضي بفرض الحصار الاقتصادي والبحري
على العراق فقد قامت السفن المعاملة باعتراض مايقرب من (٧٨٨٢) سفينة بحرية تجارية فتش منها
(٩٩٦) سفينة ، ووجد ان (٥١) سفينة منها تحمل حمولة عسكرية محظورة وقد اجبرت على العودة الى
الميناء الرئيسي التي ابجرت منه ، هذا وقد تم اكتشاف (٢٥٨) لغما بحريا ، تم تدمير (١٦١) لغما منها ،
شاركت القوات الملكية السعودية بتدمير (٥٦) لغما بينما قامت بحرية الولايات المتحدة الامريكية بتفجير
الباقى .

• وايضا قام الاسطول التجارى السعودى بدور مميز في نقل معدات واسلحة الفرقة التاسعة المدرعة السورية
في الموانئ السورية على شاطئ البحر الابيض المتوسط الى ميناء ينبع على البحر الاحمر كما قسام بنقل
معدات واسلحة الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكية المصرية والفرقة الرابعة المدرعة المصرية من السواحل
المصرية الى ميناء ينبع .

• وقد شاركت مشاة البحرية الملكية السعودية في تأمين ميناء الاحمدى والشعبية وقاعدة العليقة البحرية
وتطهيرها من الالغام الى جانب المسالدة في مكافحة بقعة الزيت في الخليج حيث تم ارسال فريق من مرفق
اصلاح السفن الى ميناء رأس شعاب وقام بتركيب حاجز بطول (١٥٥٠) قدم واخرى بطول (١٠٠٠)
قدم لحماية مرفق وسواحل الميناء من الزيت .

- القوات الجوية :
- قبل التعرض لدور القوات الجوية الملكية السعودية في حرب تحرير الكويت فانه جدير بالذكر القاء الضوء على تاريخ نشأة وبناء هذه القوات ^(١١٢) ، حيث تعود بداية هذه القوات الى عام ١٩٣٥م .
- وفي عام ١٩٧٢م رفع اول علم ل سلاح الطيران السعودي ، ولقد خططت القوات الجوية الملكية السعودية خطوة كبيرة بحصولها على طائرات (إف-١٥) المقاتلة ، كما تم الحصول على طائرات الانذار المبكر (اواكس) وطائرات التزود بالوقود (النفاثة) التي مكنت القوات الجوية من تنفيذ العمليات بعيدة المدى ثم دخول طائرات (التورنيدو الهجومية والدفاعية) حتى اصبحت القوات الجوية الملكية السعودية في فترة زمنية قياسية من ابرز القوات الجوية في مستوى دول الشرق الأوسط .
- وقد اتخذت القوات الجوية الملكية العديد من الاجراءات الفورية بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت وبصدور قرار خادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات العربية والاسلامية والصديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضي المملكة شملت :
 - تجهيز المطارات الامامية والقواعد الرئيسية والمطارات المدنية لاستقبال الأعداد الكبيرة من الطائرات الوافدة وتوزيع هذه الطائرات في القواعد الجوية في كل من القطاع الشرقي والوسط والشمالي الغربي والمطارات الامامية في الشرقي والوسط والشمالي الغربي اضافة الى المطارات المدنية في مختلف المناطق .
 - تحديد اجراءات السيطرة على الاجواء وضمان حرية الحركة للطائرات وتحديد علامات التمييز ولغة التعارف بين القوات الصديقة والمعادية مع احكام المراقبة والسيطرة على الاجواء وتخصيص مناطق مختلفة ومتعددة لتدريب القوات المشتركة واستحداث ميادين رماية اضافية هذا اضافة الى تحديد مسارات آمنة للطائرات من اجل اجراءات الدفاع الجوي وتحديد اجراءات استخدام المجال الجوي لتفادي تعارض العمليات .
 - بالاضافة الى تقديم الاسناد الاداري والفني للمواقع التي انتشرت فيها الطائرات .
 - اندماج القوات الملكية السعودية مع بقية القوات الجوية المشاركة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وبقية الطائرات المشاركة في دول مجلس التعاون ، وقد كان للتدريب المتقدم والحديث أثره في اندماج هذه القوات مع بقية القوات المشاركة من كل تلك النوعيات من القوات الجوية وصقلها في اطار تخطيط مركزي لتدمير قوات مسلحة لدولة واحدة معادية ، تنطلق الهجمات الجوية المخططة بنجاح غير مسبوق من عدة اتجاهات وبكثافة كبيرة واعداد ضخمة الى اهدافها المعادية والتي قامت بها قوات الائتلاف الدولي في عمليات الخليج الثانية ، حيث تمت السيطرة على جميع القوات الجوية للائتلاف الدولي من مركز عمليات القوات الجوية بالرياض وكانت اوامر

(١١٢) د . / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات أقيمت في أكاديمية ناصر العسكرية .

العمليات ترسل الى الوحدات المشاركة خلال دقائق في مختلف المطارات والموانع داخل المملكة او الى دول الخليج او الى حاملات الطائرات في البحر الاحمر والخليج العربي .

كما قدمت القوات الجوية السعودية جميع امكانياتها ومرافق الصيانة من حظائر للطائرات وورش فنية ومعدات ومراكز القيادة والعمليات المجهزة باحدث الاجهزة والمعدات، وقد كان للبنية الاساسية وتجهيزاتها الفريدة في المملكة العربية السعودية اثرا فريدا وواضحا في القدرة على استيعاب تلك الاعداد من الطائرات المتنوعة ومساندتها .

كان اشترك القوات الجوية الملكية السعودية اشتركا ايجابيا في العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" قامت بالعمليات التالية :

الاستمرار في عمليات الاستطلاع الجوي المكثف لاكتشاف تحركات الجانب العراقي وجميع المعلومات الاستخبارية وتحليل منطقة العمليات .

الاستمرار في عمليات الانذار المبكر على مدار الساعة .

تنفيذ الداوريات الجوية في ، تحديد قواعد الاشتباك وتطويرها بما يتلاءم مع الموقف في ظل اختلاف المفاهيم العقائد والتكتيكات، وكذا الاشتراك في اعداد الخطة الدفاعية وتحديد دور القوات الجوية الرئيسى والمساند قوات المشتركة والتدريب على تنفيذها ، وتنفيذ تمارين جوية مشتركة بما يحقق توحيد اجراءات القيادة السيطرة وتطبيق اجراءات قواعد الاشتباك وتجربة عدة تكتيكات مختلفة لتنفيذ العمليات الجوية ورصد وسائل دفاع الجوي المعادى في مسرح عمليات الكويت لمعرفة وتحديد مواقعها لتحديد لوسائل الحرب الالكترونية عند بدء العمليات الجوية .

تغلب على الاختلاف في المفاهيم والتكتيكات بدمج عدة طلعات جوية تشارك فيها طائرات مختلفة من جميع قوات ومن مواقع متباعدة لتدمير هدف واحد او عدة اهداف في آن واحد .

تحديد وتطوير اسلوب العمل مع القوات المشتركة وتدريب الموجهين الامامين والتدريب على مناطق معارك هامة مماثلة لما هو متوقع ، مع اختيار كفاءة الدفاعات الجوية وتدريب وحدات الدفاع الجوي على العمل في ظروف غير طبيعية مثل عمليات الاعاقة الالكترونية او خلل في القيادة والسيطرة او التدريب على اساليب وقاية من اسلحة التدمير الشامل .

قد شاركت القوات الجوية الملكية السعودية في التمارين الجوية المشتركة وتنفيذ العمليات الجوية الحقيقية من دفاع جوى واستطلاع ونقل والادار مبكر وعمليات مساندة وقد نفذت خلال هذه المرحلة ما مجموعه ٢٦,٠٠٠ ألف طلعة جوية اضافة الى اشترك عناصر الدفاع الجوي السعودى الاقليمى والعضوى رغم اختلاف الامكانيات والقدرات بين الدول المشاركة من حيث اسلوب تمييز الاهداف ومقارمة عمليات الحرب الالكترونية

ت الدفاع الجوى :

قسم الدفاع الجوى بالمملكة العربية السعودية خلال الازمة الى قسمين رئيسين يتكون كل منهما من منظومة كاملة من اسلحة الدفاع الجوى المختلفة - اولهما - دفاع جوى اقليمى - وقد قامت وحدات بتأمين الحماية لاهداف الحسوية والاستراتيجية من المملكة للمؤسسات العامة والمصانع والموانى والمطارات

والمدن... الخ ، وقد بنى الدفاع عن تلك المنشآت الوطنية الهامة بشكل دقيق - متكامل مما مكنته من تحقيق السيطرة على سماء المنطقة المدافع عنها بتوفير القدرات القتالية لديه لصد الطائرات المغيبة قبل ان تقترب وتهدد سلامة الاهداف المدافع عنها .

وثانيهما - دفاع جوى تكتيكي "عضوى" وهو ذلك النوع من الدفاع التى قامت به وحدات الدفاع الجوى العضوية والوحدات المساندة لها لحماية التشكيلات الميدانية ومناطق الاسناد والتجمع ومراكز القيادة والتى يقيس الطيران على ارتفاعات منخفضة من ابرز التهديدات التى تتعرض لها .

هذا وقد اشتملت منظومة اسلحة الدفاع الجوى السعودى فى مسرح عمليات المنطقة الشرقية على شبكة واسعة من عناصر الدفاع الجوى لحماية المناطق الحيوية المنتشرة فى هذه المنطقة قبل منابع وآبار النفط ومسوائى التصدير والمناطق الصناعية والمطارات والقواعد الجوية ومحطات تحلية المياه والمناطق الآهلة بالسكان حينئذ امتد قطاع المسئولية من رأس مشعاب شمالا وحتى مدينة البقيق فى جنوب غرب المنطقة ، وقد استخدم فى هذه المنظومات العديد من الانظمة الصاروخية والمدفعية الحديثة مشكلة فى كتاب مختلفة او موحدة التسليح حيث تم ربطها بنظام القيادة والسيطرة للدفاع الجوى وبالتالي ربطها مع نظام القيادة والسيطرة الآلى للقوات الجوية كما اشتملت منظومة الدفاع الجوى فى المنطقة الشمالية على العديد من الاسلحة الصاروخية والمدفعية الحديثة والسق وفرت الحماية الكاملة لمدينة الملك خالد العسكرية والمطار ومناطق التخزين والمناطق الآهلة بالسكان .

الدور العسكرى لباقي الدول العربية :-

- كما أوضحنا ومنذ اللحظات الأولى ، تفاعلت الدول العربية والاسلامية مع الأزمة بشكل متفاوت ، وطبقا لمواقفها وظروفها ، فاتخذ جزء منها موقفا مضادا للغزو مستكرا لاجراءاته ، مؤيدا للشرعية ، واعادة الحق الى أصحابه ، وبعض الدول الأخرى اتخذ موقف التعاطف مع العراق تحت دعاوى مختلفة ، أما الفريق الثالث ، فقد آثر أن يلزم الحياد والصمت ، أو اتخاذ مواقف عامة .
- ومع تطور الأحداث وقرار حق المملكة العربية السعودية ودولة الامارات فى طلبهما الدعم بالقوات الشقيقة والصديقة لدعم قدراتها الدفاعية درءا للعدوان الذى كان وشيكا ، وبدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها (يظهر هذا الدعم فى تعرضنا لمراحل الحشد والقتال) .
- وكان لموقف ودور المملكة العربية السعودية فى الأزمة أهميته بما يتطلبه القضاء الضوء عليه منفردا ، لذلك ألفدنا لجزء الأول من هذا المبحث ، أما باقى الأدوار فقد جاءت متفرقة لا يمكن عزلها عن مراحل تطور الأزمة ، فمصر باقى قوات الائتلاف الدولى ، ولذلك فسوف نشير فى هذا الجزء الى أدوار هذه الدول مندمجة مع باقى قوات الائتلاف الدولى منذ مرحلة الحشد وبناء الدفاع وتطوره الى مرحلة تنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصف الصحراء" وحتى نهاية المهمة .

ثانيا : مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها :-

- العملية الاستراتيجية الدفاعية (درع الصحراء) :-
- كما أوضحنا عندما قام العراق بغزو الكويت فى ٢/٨/٩٠ لم تستطع قوات دول مجلس التعاون الخليجى رد العدوان العراقى بالاضافة الى عدم وجود اى قوات - عربية او صديقة فى الخليج لها القدرة على ايقاف العراق او اخراجه من الكويت او رده كما ان اكبر قوة عظمى هى الولايات المتحدة لم يكن لها دور

وجود جوى في المنطقة سوى ٨١ طائرة على ظهر حاملة الطائرات "الدهنيس" التي كانت تبحر في طريقها الى احدى القواعد الجوية بعيدا عن مضيق هرمز وكانت حاملة الطائرات سراتوجا في طريقه لتتضم الى حاملة الطائرات ايزنهاور في البحر المتوسط وبناء على قرار الرئيس الامريكى بشأن تدعيم الوجود العسكرى الامريكى في منطقة الخليج لتأمين المملكة العربية السعودية وردع اى عدوان عراقى جديد في المنطقة عقب الغزو العراقي لدولة الكويت .

وفي الثامن من اغسطس اعلن الرئيس الامريكى ان هدف الولايات المتحدة الواضح هو اخراج العراق من الكويت واعادة الحكم الشرعيين للبلاد وان الولايات المتحدة ستحقق هذا الهدف من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الفعالة على العراق واعلن وزير الخارجية بيكر ان حكومة الكويت الشرعية طلبت رسميا من الولايات المتحدة مساعدتها في تحرير اراضيها وان واشنطن ستلبي طلب الكويت فورا .

وكما هو معروف فقد مرت عملية تحرير الكويت بمرحلتين رئيسيتين وهما :

• مرحلة الحشد والدفاع عن الاراضى السعودية واطلق عليها عملية "درع الصحراء" .

• مرحلة تحرير الكويت واطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" .

مصاعب والمشاكل التي واجهت عملية حشد وبناء التجميع القتالى لقوات الائتلاف

كان الهدف من انشاء قوة الانتشار السريع الامريكى هو سرعة التدخل في منطقة الخليج لمنع تهديد او خداع دولة نفطية من اى قوى اجنبية او عربية وكذا مكافحة الارهاب والتمرد او الثورات الداخلية في الدول النفطية . ان يفهم ان الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه الدول الغنية بالطاقة منفردة .

لذا كان من الضروري ان تتركز القوات الامريكى في مناطق قريبة من الدول الخليجية الغنية بالثروات حتى يمكنها التدخل السريع قبل اى تهديد او اعتداء مباشر ضد هذه الدول ولكن جميع دول المنطقة حتى الصديقة فضت التواجد العسكرى الامريكى باى شكل او صورة داخل اراضيها في زمن السلم .

لذا واجهت الولايات المتحدة ودول الائتلاف الكثير من المصاعب الناء عملية الحشد والاعداد للعملية العسكرية الاستراتيجية كما ان هناك مشاكل ادارية ومعنوية قابلت القوات مثل عدم توفير اماكن ايواء ونوعية الطعام المقدم فرض قيود على اسلوب اعاشة قوات الائتلاف وتحركاتها نظرا للتقاليد الاسلامية، كل ذلك ادى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التي لوجزها فيما يلى :-

قوات البرية :

جم ونوعية القوات المطلوب حشدها :

نتج عن الحشد العراقى الكبير تفوق عددى كبير لصالح القوات العراقية مما اضطر القيادة المشتركة الى حشد اقصى مايمكن حشده سواء من القوات الامريكى او قوات الائتلاف بالاضافة لبقية القوات حتى تتفوق من حيث النوعية على ما تملكه العراق من دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية حديثة .

مسافة :

تعتبر منطقة الخليج العربى هي من اكثر المناطق بعدا عن الولايات المتحدة لنجد ان طول الخط الجوى بين الساحل الشرقى للولايات المتحدة ومنطقة الخليج يزيد عن ٧٠٠٠ ميل كما ان المسافة من خلال البحر تصل الى ٨٥٠٠ ميل بحرى عن طريق قناة السويس و ١٢٠٠٠ ميل بحرى عن طريق رأس الرجاء الصالح

ومن هنا فإن الوصول السريع لمنطقة الخليج كان يشكل صعوبة بالغة كما انه يحتاج امكانيات كبيرة وتكاسيف باهظة كان له تأثير على نقل قوات الانتشار الامريكية الى المنطقة حيث انها تتمركز في الولايات المتحدة مما يشكل عبء ادارى وفنى ومادى يحتاج وسائل نقل حديثة وسريعة كما ان الولايات المتحدة لا تملك اى قواعد عسكرية او مختارة للتأمين الادارى والفنى المستمر لهذه القوات بعد نقلها بالاضافة الى المصاعب السابق ذكرها فان هذه القوات لا تكفى عدديا لمواجهة الحجم الضخم من القوات العراقية بالكويت وللتغلب على هذه المصاعب تم اتخاذ الاجراءات التالية :

- قامت الولايات المتحدة بامداد طائرات النقل جوا نظرا لطول المسافة .
- بالاضافة الى تعبئة عدد (٣٨) طائرة جامبو ضخمة للاشتراك في عملية نقل القوات في استخدام القواعد العسكرية الامريكية في اوربا والتسهيلات العسكرية في الدول الصديقة القريبة من مسرح العمليات .
- لمواجهة الحشد العراقى العسكرى قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصديقة (الأوربية والعربية) القريب من المنطقة لسرعة إرسال قواتها لضمان تحقيق حشد عسكرى مناسب يكون قادرا على صد اى عملية تعرضية ضد المملكة العربية السعودية في التوقيت والمكان المناسبين .

● مسرح العمليات :

- ان الاختلاف الكبير والواضح بين طبيعة مسرح العمليات الصحراوى الذى يتم بالحرارة الشديدة والعواصف الرملية وبين مسرح العمليات الأوربي والأمريكي لاشك شكل صعوبات كبيرة على غالبية قوات الائتلاف فيما عدا القوات المصرية والسورية ودول مجلس التعاون الخليجى .
- وقد ادى هذا الاختلاف الى ظهور العديد من المشاكل منها التأمين الإدارى والفنى مع ارتفاع درجة الحرارة وند توفر المياه والعواصف الرملية المستمرة مما يتطلب إجراء الصيانة المستمرة للأسلحة والمعدات والطائرات والدبابات وبالتالي يحتاج الى مجهود إضافى على أطقم الصيانة والإصلاح وهناك مشكلة قلة المياه حيث ان الفرد يحتاج ١٢٠ جالون مياه يوميا سواء للشرب او النظافة العامة او الصيانة كما سبق ذكره .
- ومع هذا الحجم الكبير من القوات التى وصلت في نهاية الحشد الى ٧٠ ألف مقاتل وكذا اتساع مواجهة المساحة وعمقه فقد استلزم ذلك تخزين كميات كبيرة من المياه الى اماكن ومناطق متعددة مما احتاج وقت كبير واضعاف عبء ادارى على القوات كما ظهرت مشكلة السيطرة على التحركات الميدانية نظرا لتعدد الاتجاهات وتوزيع وجنسية القوات وكذا اهدافها ومهامها داخل مسرح العمليات مع اتساع وعمق مسرح العمليات البرى والبحرى والجوى وتعقيدات وتغييرات الموقف السياسى والاستراتيجى العسكرى بضعة يومية تقريبا .
- بالاضافة الى ان طبيعة الارض الصحراوية التى تحتاج من القوات البرية والبحرية والجوية الى تدريب مسبق للتعرف عليها وتحديد معالمها مما يشكل بعض الصعوبات على القوات النساء التدريب او أعمال النقل والإمداد والإخلاء . . . الخ .

● القيادة والسيطرة :

- ظهرت هذه المشكلة نتيجة تعدد الجنسيات واللغة والعقائد القتالية وتباين التنظيم ومستوى وخبرة القتال والفهم الكبير في نوعية أنظمة التسليح والعادات والتقاليد وأسلوب المعيشة وتعود القيادات وأسلوبها والاختلاف في نظم السيطرة والإنذار والمعلومات مما أدى الى صعوبة القيادة والسيطرة مع اتساع وعمق وتنوع

مسرح العمليات وكذا صعوبة التعاون والتعارف والتميز والمحصرات المشكلة الرئيسية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب رفض الاولى ان توضع قواتها تحت اى قيادة او علم غير امريكى حتى تحتفظ لنفسها بحرية الحركة واتخاذ القرارات طبقا لتغيرات الموقف كما رفضت الولايات المتحدة ان يكون الملك فهد القائد الاعلى لقوات الائتلاف على ان يعاونه وزير الدفاع السعودى والجنرال "نورمان شوار سكوف" قائد القيادة المركزية الامريكية واتفق الجانبين السعودى والامريكى على ثنائية القيادة العامة لمسرح العمليات أحدهما امريكى هو الجنرال شوارسكوف ويتبعه القوات الامريكية والاجنبية الصديقة والاخر سعودى "الفريق خالد بن سلطان" ويتبعه القوات السعودية والعربية والاسلامية على ان يتم التنسيق بصفة مستمرة بين القيادتين واصبح الملك "فهد" القائد الاعلى للقوات العربية والاسلامية والرئيس "بوش" القائد الاعلى للقوات الامريكية والاجنبية للائتلاف بعد موافقة رؤسائها مع بدء العمليات الحقيقية على اساس ان القوات الامريكية تحتل الحجم الاكبر من قوات الائتلاف الاجنبية بالاضافة الى مشاكل التعاون بين القوات وقد تم تحديد قطاعات عمل لها مع تميز الاسلحة والمعدات والافراد بالاساليب المختلفة المتعارف عليها .

التدريب :

لقد كان نتيجة الاختلاف السابق ذكره فى تعدد الجنسيات واللغة ومستوى التدريب والخبرات والتسليح والكفاءة القتالية اكبر تأثير على مستوى التدريب بين قوات الائتلاف بالاضافة الى مصاعب ومشاكل مسرح العمليات وكذا الحشد الضخم المتعدد والمتنوع من الطائرات والدبابات والمدفعية ومركبات القتال والقطع البحرية والمشاكل الادارية والفنية والروح المعنوية نظرا لطول مدة الاعداد والتحقيق لقوات الائتلاف .

لقد تمكنت القيادة للائتلاف من التغلب على المشاكل والمصاعب من خلال تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات البرية طبقا لقطاعات العمل المخطط لها مسبقا على ان يكون التدريب اساسا على مهام العمليات طبقا للتخطيط .

كما تم التنسيق المستمر بين القوات البرية والجوية والدفاع الجوى والبحرية اثناء تنفيذ التدريبات المشتركة بين قوات الائتلاف وبعضها .

كما كان يتم تقييم نتائج التدريب طبقا لخطة العملية الهجومية الاستراتيجية مع التنسيق المستمر للتعاون والتميز والتعاون بين قوات الائتلاف وبعضها سواء كانت (جوية ، برية ، بحرية) اثناء تنفيذ المناورات التدريبية المشتركة .

يضاف الى ذلك تحقيق الاستفادة القصوى اثناء التدريب لدراسة طبيعة الارض والتعرف على المعالم الرئيسية فى مسرح العمليات سواء كانت محاور اقتراب طويلة / عرضية او هيئات رئيسية استراتيجية / تعبوية / تكتيكية او المصادر الطبيعية وكذا دراسة اوضاع وحجم القوات العراقية طبقا لقطاعات العمل المحددة فى التخطيط .

القوات الجوية :-

تتلخص المصاعب والمشاكل الرئيسية التى واجهت القوات الجوية للائتلاف فى الاتى :

تدبير الاحتياجات الخاصة بايواء القوات الجوية للائتلاف نظرا لتعدد نوعية وجنسيات وضخامة حجم وعدد الطائرات وكذا توفير الوقود واطقم الصيانة اللازمة للطائرات ونقل الذخائر .

- قلة ومحدودية الوقت المتيسر لدفع القوة الجوية الرادعة الى المنطقة لتأمين وحماية المملكة العربية السعودية فور الغزو العراقي للكويت .
- تنظيم القيادة والسيطرة على القوات الجوية للائتلاف .
- تنظيم التعاون والتميز والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف وباقي الافرع الرئيسية لها .
- تحقيق الحشد الجوي المطلوب لتنفيذ عملية هجومية استراتيجية بالقوة المسلحة طبقا لقرار مجلس الأمن السدولي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ م .
- وتمكنت قيادة القوات الجوية للائتلاف من التغلب على المصاعب والمشاكل السابقة ذكرها من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات والحلول الحاسمة والمدققة والموقوتة كمايلي :-
- بالنسبة لمشكلة التسهيلات الخاصة بايواء القوات الجوية كانت فيما يتعلق بالطائرات خارج اطار حاملات الطائرات حيث يتوفر لها اماكن الايواء والامداد والصيانة اما باقي القوات الجوية فكانت تحتاج الى عشرات القواعد والمطارات الجوية وممرات الهبوط وكذا احتياجات كبيرة من الوقود واطقم الصيانة والذخائر وقد اعتمدت الولايات المتحدة وباقي دول الائتلاف على قواعد ومطارات وممرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول حلف الاطلنطي القريبة من المسرح في تركيا واوروبا والمحيط الهندي بالرغم من الحظر المفروض على وثائق عملية "درع وعاصفة الصحراء" الا انه يمكن استخلاص الآتي من وسائل الاعلام المختلفة فيما يخص التسهيلات الجوية لقوات الائتلاف من خلال ٢١ قاعدة ومطار كما يلي :-
- ١٣ قاعدة ومطار في المملكة السعودية هي :-
قاعدة ومطار: حفر الباطن / الملك خالد/حائل/ تبوك / الظهران / جبل / الرياض / ينبع / جدة / خميس مشيط/شراوح .
- ٢ قاعدة ومطار في البحرين (البحرين / المحرمة) .
- ٢ قاعدة ومطار في الإمارات (ابو ظبي / الشارقة) .
- ٣ قاعدة ومطار في عمان (سب / مصيرة / ثمرت) .
- بالإضافة الى استغلال منشآت النفط الكبيرة لدول الخليج العربي وماها من امكانيات ضخمة لنقل وتكرير النفط لامداد وتزويد القواعد الجوية والمطارات والطائرات عن احتياجاتها من الوقود .
- كما اشغلت الولايات المتحدة ودول الائتلاف القواعد الجوية والمطارات وممرات الهبوط المتواجدة في كلا من تركيا واسبانيا / قبرص/ القاعدة الجوية الاستراتيجية في ديجو جارسيا في المحيط الهندي ، اما القوات الجوية البريطانية فقد استغلت قواعد ومطارات دول مجلس التعاون الخليجي والقاعدة الجوية البريطانية "اكروتيري" ، قبرص .
- ولمسا كان ايواء قواتها الجوية في القواعد السعودية ومطار جيبوتي في البحر الاحمر .
- اما مشكلة قلة ومحدودية الوقت المتيسر لحشد القوات الجوية الرادعة فقد نشأت من عدم وجود قوات جوية رادعة عربية او غربية في منطقة الخليج وقد تحملت عبء إيجاد حل لهذه المشكلة الولايات المتحدة من خلال سرعة دفع قوات الانتشار السريع بالإضافة الى حاملات الطائرات المتواجدة في مياه الخليج وكذا الوحدات الجوية الغربية التي يمكن دفعها من أوروبا لحين وصول باقي القوات مما أدى الى عبء كبير في النقل الجوي .

سكوى والمدني المعبأ ، مع تزايد الطائرات المقاتلة القاذفة اثناء طيرانها من قواعدها في الجو، مما حقق حشد جوى
بر بقوة ٥٤٠ طائرة خلال أسبوع كما سبق ذكره بالإضافة الى وصول ٧٢ طائرة (٣١) حربية من اسبانيا
عديد من القاذفات الاستراتيجية "بي ٥٢" من قاعدة ديبجو جارسيا في المحيط الهندي .

مشكلة القيادة والسيطرة فكانت للولايات المتحدة بصفة اساسية الا ان فرنسا اعتبرت التبعية من حيث تحديد
ام وتخصيص الاهداف فقط ولكن السيطرة على نشاط المقاتلات القائمة بمهام الدفاع الجوى فكانت تتم بطريقة
كثيرة من مركز عمليات قاعدة الطيران الجوية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويعاونها ضباط اتصال من باقى
ات ائتلاف حيث كان يتم تجميع المعلومات من طائرات الاواكس ومحطات الرادار الارضى والاعمار الصناعية
تقى على ضوءها يتم تخصيص من المركز الى المقاتلات سواء في المظلات الجوية او حالات الاستعداد الارضى .
مشكلة تنسيق التعاون بين قوات الائتلاف كانت ذات شقين الاول بين القوات الجوية وبعضها ، والاخر بين
قوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي تم حشدتها دون قواها الجوية .

فالشق الاول من المشكلة كان يتم من خلال تنسيق التعاون بالمهام والتوقيتات والمناطق ثم بالاهداف عن العمل
في منطقة واحدة مع مراعاة قدرات ومستوى التدريب والاعتبارات السياسية المختلفة لكل من دول
الائتلاف مثال ذلك تحديد الاهداف الجوية للقوات الفرنسية داخل الكويت المحتلة فقط في بداية عملية
عاصفة الصحراء ثم امتدت للعراق بعد موافقة الرئيس الفرنسى الامر الذى ادى الى استقالة وزير
الدفاع الفرنسى .

وتحديد دور الطيران الكندى على مهام الدفاع الجوى فقط وتخفيض مهام القصف الجوى المحدود لدول مجلس
التعاون الخليجى مع تحديد دور اكبر للقوات الجوية السعودية لاعتبارات سياسية .
اما الشق الاخر من المشكلة فكان تنسيق التعاون بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية
البرية التي ليس لها قوات جوية في المنطقة (المصرية / السورية / المغربية ... الخ) فقد تمكنت قيادتى
الائتلاف الامريكى والسعودية من ايجاد حل لها من خلال :-

تنفيذ مهام المعاونة الجوية للقوات البرية الغربية بواسطة الطائرات الفرنسية والبريطانية فقط .
قيام المقاتلات القاذفة والهليكوبتر المسلحة الامريكى بمعاونة القوات العربية المكلفة بمهام هجومية مع دفع
طقم ادارة امريكى مع هذه القوات المهاجمة بمعادتها كاملة على ان يرافقها ضباط اتصال من القوات
العربية يجيدون اللغة الانجليزية .

استخدام القوات البرية الحليفة لوسائل التمييز والتعارف المرئية مثل البلاستيك الملون على الدبابات والمركبات
بالاضافة الى الوسائل الالكترونية في الوقت الذى كان يتم تمييز الطائرات بوسائل الكترونية مع اعلان وتدريب
قوات على اسلوب ووسائل التعارف والتمييز المحددة .

ايقاف عمل طائرات الميراج اف الفرنسية التي يملك العراق الكثير منها حتى لا يحدث خطأ في تمييزها حين تحقيق
سيادة الجوية على مسرح العمليات .

واخيرا مشكلة تحقيق القدرة الهجومية المدرعة العراقية على الكويت بعد نجاح عملية الغزو العسكرى لها
لصعوبة تحقيق قوات الائتلاف للنسبة اللازمة للهجوم قبل موسم الحج وقسوة حرارة الطقس في المنطقة

اعتباراً من شهر مارس وابريل ، مما اضطر القيادة الامريكية لتحقيق التفوق السابق في القوات الجوية لتعديل ميزان القوى البرى لصالح الائتلاف خلال المرحلة التحضيرية واثناء مرحلة القصف الجوى الاستراتيجى من طراز بي ٥٢ وكذا ٤٦% من حاملات الطائرات التى تملكها مما ادى الى التغلب على هذه المشكلة وتحقيق الجزء الأكبر من أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة بالقوات الجوية .

● القوات البحرية :

- لقد واجهت القوات البحرية للائتلاف مشاكل ومصاعب عديدة خلال مرحلة حشد القوات تلخص فى الآتى :
 - صعوبة نقل القوات والمعدات الثقيلة من مناطق مختلفة وبعدة الى منطقة الخليج مما ادى الى تعبئة سفن النقل العملاقة والعسكرية والمدنية وكذا سفن الابواب البحرية .
 - ولقد تمكنت القوات البحرية للائتلاف من تأمين اكبر خطوط المواصلات البحرية لنقل كم كبير من القوات والاسلحة والمعدات لتأمين عملية درع الصحراء بل وتعتبر هذه العملية اكبر عملية نقل وحشد للقوات منذ حرب فيتنام وكان من اضعف المشاكل التى واجهت القوات البحرية للائتلاف هى عمليات تحديد الاساطيل البحرية وكذا صعوبة انتشار القوات فى مناطق ومساحات عديدة بالاضافة الى التطورات السريعة سياسيا وعسكريا وما استتبع ذلك من ضرورة نقل حجم كبير من القوات والمعدات والاسلحة والطائرات بحرا وبالقصى معدلات السرعة .
 - ولقد اشتركت اعداد كبيرة من سفن النقل العسكرية والمدنية من مختلف القواعد والموانى البحرية الامريكية المطلة على المحيط الأطلنطى (قاعدة نورفولك البحرية) فى عمليات نقل ضخمة لمسافة ١٢ ألف ميل بحرى حتى الموانى السعودية بالخليج فى رحلات بحرية لمدة حوالى ١١-٢١ يوم حسب نوع وخصائص السفن فنجد على سبيل المثال سفن الشحن العسكرية (أس. أل. ٧) تستطيع نقل القوات والمعدات الثقيلة بسرعة خلال ١١ يوم ويمكنها انزال المعدات آليا على ارضية الشحن .
 - كما يوجد سفن الشحن (أجو) التى يمكنها نقل ٥ طائرة مقاتلة بكافة انواع الذخائر والوقود وقطع الغيار بأسلوب دقيق ومنظم .
 - وهناك ايضا السفينة (او كيناوا) التى تنقل طائرات هليكوبتر المسلحة وعربات الجيب ومعدات الماربر وكذا سفن الشحن (موبيل) المصممة لحمل زوارق الانزال البرمائية والذخيرة الخاصة بالماربر .
 - والسفن السريعة طراز (سايبان) حمولة ٣١ ألف طن التى تستخدم فى نقل فرقة مدرعة كاملة المعدات او فرقة مشاة ميكانيكى (الف جندى) ٣٥٠ دبابة والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ومركبات القتال وانزالهم على اى شاطئ غير مجهز خلال ٣ ساعات حوالى ١٥ سفينة وجارى بناء ٥ سفن كما يمكنها نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر مسلحة بالاضافة الى سرب ١٤ طائرة طراز هاربر البريطانية التى (تقلع وتقط عموديا) التى تصنع فى الولايات المتحدة تحت اسم (اى- فى- ٨) وهى سفن مجهزة بنظام اتصالات بحرية وبرية مغلقة غير قابلة للتشوش عبر الاقمار الصناعية العسكرية وقد اثبتت حرب الخليج حاجة الولايات المتحدة الى تصنيع اعداد كبيرة من سفن الشحن (أس- أل. ٧) وسفن الشحن والعمليات (سايبان) بالاضافة الى حاجتها الى سفن الابواب البرمائية الحاملة (الماربر) ومشاة الحربية الامريكية .

● ومن هنا تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على مصاعب ومشاكل عمليات النقل والشحن باستخدام سفن الشحن والعمليات والامداد العسكرية السابق ذكرها بالاضافة الى تعبئة العديد من السفن المدنية لاستخدامها في هذا الاطار وتحقيق الحشد العسكري المناسب وفي التوقيت المناسب طبقا للخطة العامة لعملية (درع الصحراء) ● صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتحضير وادارة العملية العسكرية ونظام السيطرة الالية على القوات وقد امكن التغلب من خلال ما ياتي :-

● توفير قدر كبير من المعلومات من خلال استخدام المسار التجسس وشبكات قطع فوق منطقة الخليج بالاضافة الى ان حاملات الطائرات والسفن الحربية الامريكية في الخليج والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط تستخدم لمرين صناعيين عسكريين للاتصالات بغرض تحقيق الاتصال بين السفن والقوات البرية بالسعودية كما تستخدم ٤ قمر صناعي لتحقيق الاتصال بين السفن الامريكية بعضها البعض في دائرة مغلقة .

● وهناك ايضا اقمار صناعية طراز (نافستار) الملاحقة التي تستخدمها الطائرات والسفن والغواصات لتدمير مواقعها بدقة طبقا لاحداثيات خطوط الطول والعرض من خلال اجهزة خاصة داخل كل سفينة او طائرة . وخصوصا (قاذفات برمائية ٥٢) اما القوات البريطانية فكان يخدمها قمران صناعيان من طراز (سكاي نيت ٤) وتستخدمها في الاتصالات بين القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية في الخليج والقيادة العسكرية في لندن .

● طائرات الانذار المبكر وطائرات الاستطلاع فهناك طائرات الانذار المبكر (اواكس) ومنها ٥ طائرات امريكية بالاضافة الى الطائرات السعودية في المنطقة وتستخدم اساسا في الانذار المبكر باى هجوم جوى على ارتفاع منخفض والاشراف على سير اعمال القتال البحري والبرى والجوى ، وتوجيه المقاتلات الى اهدافها وكذا المدفعية الى الاهداف المتحركة بالاضافة الى اعمال السيطرة والمراقبة والتحكم والتوجيه وكانت هناك ٢ طائرة اواكس بصفة دائمة واحدة شمال الخليج والاخرى جنوبه ولمدة ٨ ساعات متصلة وتغطي الطائرة الواحدة دائرة قطرها ٥٠٠ كم وتتلاقى مع الدائرة الاخرى لتغطي منطقة الخليج باكملها بطول ٩٠٠ كم وعرض ٣٠٠ كم .

● طائرات استطلاع بدون طيار الموجهة عن بعد "ار بي في" ومنها انواع متعددة مختلفة فوجد ان القوات البحرية تستخدم الطائرات التي ينطلق من استطلاع البارجة / المدمرة / الفرقاطة بقوة صاروخ صغير الى اعلى وتوجه لاسلكيا باجهزة خاصة وتظهر جميع الاهداف المكثفة على شاشات جهاز الاستقبال على السفن اى كان نوعها ويتم تسجيلها لورا .

● ارسلت بريطانيا ثلاث طائرات استطلاع من طراز (نزود) تتمركز في قواعدها الجوية في عمان وتقوم باعمال دورية في خليج عمان ومضيق هرمز وتعمل بالتنسيق في الطائرات الهليكوبتر البريطانية طراز (لينكس) - (دولفن) بالاضافة الى كشف وتحديد اماكن الالغام الحربية باستخدام اجهزة التأثير المغناطيسي الموجود عليها .

- ولجأ بالاضافة الى ماسبق هناك الشبكات الارضية الرادارية بعيدة المدى التى تعمل من خلال الخطة الامريكية الالكترونية والردارية بعيدة المدى (كوكبورتسلون) على الساحل الاسترالى الغربى لرصد التحركات الجوية شرق المحيط الهندى والخطة البريطانية فوق جبال جنوب افريقيا (سوتاون) .
- والخطة الامريكية فى منطقة (سيلجرمين) الجبلية لكشف التحركات البحرية فى غرب المحيط الهندى بحيث يشمل ايضا خليج عمان - الخليج العربى - باب المندب وجنوب رأس الرجاء الصالح .
- وقد كان من المصاعب الرئيسية عملية التنسيق بين القوات البحرية للائتلاف ومشاكل القيادة والسيطرة وقد برزت هذه المشكلة لتعدد القوات وكذا اتساع نطاق مسرح العمليات البحرى ليشمل ٣ محيطات وبحار مفتوحة ومغلقة وممرات ومضايق بحرية استراتيجية بالاضافة الى حشد كم ضخم من القطع البحرية الضخمة المتعددة المهام والمتنوعة التسليح بلغ ١٥٠ قطعة بحرية منها ٧ حاملات طائرات - ٢ بارجة وعدد كبير من الطرادات والمدمرات والفرقاطات والسفن المعارلة والمساعدة المنتشرة فى مياه الخليج العربى وعمان وبحر العرب والمحيط الهندى والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط بالاضافة الى خط مواصلات بحرى يبلغ حوالى ١٢ ألف ميل بحرى .
- وقد تم الاتفاق على انشاء قيادة تنسيق بين الاساطيل الامريكية والاوربية المتعددة الجنسية للتنسيق وتخصيص المهام والتشاور واتخذت دولة البحرين مقرا لهذه القيادة .
- اما المشكلة الرابعة والاخيرة كانت مجابهة خطر الالغام البحرية التى بثها العراق فى مياه الخليج على الساحل السعودى والكويت والبحرين لعرقلة عملية الحشد العسكرى للقوات وحرمانها من المرور من المضائق المائية وتأمين الجزر الكويتية المحتلة وقد تمكنت قوات الائتلاف من التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع فى استخدام كاسحات الالغام وطائرات الهليكوبتر والمدمرات والفرقاطات لازالة وتفجير الالغام فى مياه الخليج وحولها .
- العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " :-
- ان العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " التى بدأت ليلة ١٧/١٨ يناير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد فى الساعة ٠٢:٥٠ " الثانية وخمسون دقيقة " من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسى الاستراتيجية العسكرية ، حيث قدمت العمليات العسكرية التى دارت على مسرح العمليات " الكويتى " ^(١١٣) نموذجا عمليا لاستخدام القوة المسلحة فى ظل تطور تكنولوجيا هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة الفوق تقليدية كأداة للردع ، الأمر الذى يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها ايجابا وسلبا ، وسيتم تناول وعرض تلك العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " من خلال . .
- دراسة التخطيط الاستراتيجى العسكرى التى تبناه كلا طرفى الصراع - ثم أسلوب تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكرى المصرى والعربى مع القاء الضوء عليه والتسهيلات التى قدمتها المملكة العربية السعودية لنجاح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولى سواء القوات العربية أو الاسلامية أو القوات الصديقة .

^(١١٣) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتى على المنطقة التى دارت عليها العمليات العسكرية فى العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهى تلك المنطقة التى يحددها شرقا خط الطول ٤٩° وغربا خط طول ٤٥° وشمالا خط عرض ٣١° وجنوبا خط عرض ٢٨° .

قد صاغت القيادة العسكرية العراقية هدفها القومي ليحقق " . . . تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح تفاوت الذي كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتاثير السياسى العراقى من جهة ، وبين تعاضل قومات القوة العسكرية لديها من جهة اخرى " .

فى اطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا لتحقيق ذلك الهدف - ومن هنا - فقد صاغت هدفها السياسى العسكرية الذى رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه فى اطار هدفها القومى واستراتيجيتها الشاملة ليكون " . . . تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بما تحت سيطرتها واعتبارها جزءا من العراق " .

حيث وضعت القيادة السياسية العراقية أن صياغة ذلك الهدف السياسى العسكرية يمكن أن يحقق لها هدفين فرعيين - أولهما - يتمثل فى توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى بزيادة المجال الجغرافى ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية - وثانيهما - ويتمثل فى التأكيد على تنامي القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية فى المنطقة العربية بالقدر الذى يمكنها من فرض سياستها على باقى دول المنطقة .

ولقد بنت القيادة العراقية قناعتها بإمكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها ، حيث قسدت القيادة العراقية موقفها سياسيا وعسكريا على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من ارادة وقدره الائتلاف الدولى عن اتخاذ قراره بشن الحرب والتى يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية فى :

ضعف النظام العربى القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل ايجابية تجاه الاحتلال العراقى للكويت ، كما أن التواجد العسكرى الاجنبى فى منطقة الخليج سوف يؤدى الى انقسامات هائلة فى البنيان العربى وانسه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية أو استخدام القوة المسلحة يحتاج الى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدى الى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربى للمحافظة على بقائه هو السعى لحلول سلمية للأزمة وانه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقى للكويت الا أن المعسكر الدولى لا يمكن أن يغامر فى النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية فى الكويت .

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدى الى الدلاع حريق هائل فى منطقة عاتمة على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات الغربية خاصة فى مجال تدفق النفط ومن هنا فإن الائتلاف الدولى لن يستخدم القوة العسكرية مسن منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد مما قد يحدث الشقاقا وخلافات داخل المعسكر الدولى والذى بدأ نظاما دوليا جديدا مازال فى طور التشكيل .

ومن هنا - فقد تأكدت حقيقة أن النموذج " الفيتنامى " قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقى صدام حسين وقيادته العسكرية ، حيث انه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة ، وانتصرت الارادة الفيتنامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التى كانت متوقعة فى ذلك الوقت - وباعتبار أن قرار شن الحرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر بالتجاهات الراى العام داخل هذه الدول ، الأمر الذى يمكن أن يلعب دورا نشطا تجاه الحيلولة دون اقام قوة الائتلاف

الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك نظرا لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية والى تشمل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مأزقا حقيقيا عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية ، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل مقارنة بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية ، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين :-

● المرحلة الأولى :-

● ويمكن تصور هدفها " منع نشوب الصراع المسلح بتبنى استراتيجية الردع " والى تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يؤدى الى تخوف قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب وبالتالي تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والمحدودة ، والتركيز على الحلول السياسية التى تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية .

وقد حاول الفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى اطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال . . .

● التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية ، والى قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والأمريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية .

● تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال " فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدتها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى الى حدوث الشقاق داخلها يؤدى فى النهاية الى منع نشوب الحرب .

● التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال سحب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات والفتاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج .

● التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت مما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نموه الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية .

● المرحلة الثانية :

● ويمكن تصور هدفها فى " الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها " - حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل التفوق الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى . .

لقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأوضاعها ومكاسبها في دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف الدولي من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقي الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع الدول المجاورة لها ، وقد بنيت استراتيجية الدفاع العراقية على ركيزتين : -

- استهداف قوات الائتلاف الدولي من خلال أحداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد طويل يهدف الى أحداث أثر تراكمي ينتهي بها الى الاتهام المادي والبشري .

ما - الخيلولة دون تمكين قوة الائتلاف الدولي من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية . فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة بالأسلحة الاستراتيجية المتمثلة في الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيماوية والبيولوجية وما قد يؤدي به من خلق موقف استراتيجي مناسب للعراق في مواجهة الائتلاف الدولي .

ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسي للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية :-

- الخطوط الدفاعية الثابتة التي تشتمل على إقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسي عالي الكفاءة على منظومة متكاملة من المواقع الهندسية المركبة .

١ - الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيدا في العمق لصد أي اختراقات قد لها الخطوط الدفاعية الثابتة .

٢ - الاحتفاظ باحتياطات استراتيجية وتعبوية في العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول من المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجي المناسب .

عب مبدأ الحشد " أحد مبادئ الحرب " دورا رئيسيا في الفكر العسكري العراقي أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذي تبنته القيادة العسكرية العراقية ، ولذا فقد عملت على احراز التفوق على قوات الائتلاف الدولي حيث كانت وجهة النظر العراقية أن التفوق العددي أحد عوامل تضيق فجوة التكنولوجيا الذي تمتلكه جبهة الائتلاف ، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجي والتعبوي لحشد^(١١٤) ٩ فيلق من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة ، ٦ فرقة ميكانيكي ، ٨ فرقة مدرعة ، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة ، ٢٠ لواء مستقل ، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة (منها ١٠٧٢٠ دبابة طسرازات ٧٢ ، ٣١٥٠ دبابة ت ٥٤ ، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت وإيران) ، ٦٦٠٠ عربة مدرعة ، ٨ قطعة مدعية ميدان ، وصواريخ ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات ، ١١٣ قاذف ربيخ أرض - أرض .

لوح بالي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة شرقية المواجهة لإيران .

• أما عن القوات البحرية :

لقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي ، ٣٢ لنش مدفعية ومرور ، ٣ وحدة مضادة للغواصات ، ١ سفينة مساعدة ، ٣ سفينة الزال متوسط ، ٢ سفينة الزال صغيرة ، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة ، ٦ حوامات هوائية ٥ كاسحة الغام ،

وقد حقق هذا الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي ، ٦ مجموعات قتال للتدمير القريب كل بامكانيات ٣ لنش داورية ، الى جانب امكانية ابرار حق كتيبة مشاة مدعمة بكامل أسلحتها ومعداتها .

• أما عن القوات الجوية :

لقد حشد لها ٧٢ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٥) ، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٤) ، ١٧٥ طائرة (ميج ٢١) ، ٧٥ طائرة (ميراج إف ١) ، ٢٠ طائرة (سكاي هوك) ، ٨ (هوفر كرافت) (مستولى عليها من الكويت) ، ١٥ طائرة (لادفة منها ٧ (تي - يو ٢٢) ، ٨ (تي - يو ٦) ٢٨١ هليكوبتر منها (٩٧ طائرة هليكوبتر مضادة للدبابات) .

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة ، ٦ لواءات مدرعة ، ٣ لواءات مشاة للعمل في داخل مسرح عمليات الكويت (مسرح اجمالي ٦٨ فرقة عراقية) وقد اتخذت أوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة ، ٣ فرقة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة ، ٦ لواء مدرع مستقل ، لواء مشاة مستقل باجمالي (٢٣ فرقة ، ٦ لواء مدرع ، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت (١١) .

وبقوة ٨ فرقة مشاة ، فرقة ميكانيكي ، ٢ فرقة مدرعة باجمالي (١١ فرقة) في منطقة حفر الباطن ، وبقوة ٧ فرقة ، ٢ فرقة مدرعة ، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالي (٩ فرقة ، ٢ لواء كاحتياطيات في عمق الكويت .

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية في ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ لطاق دفاعي داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعي الثالث في المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية - الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة) .

وقد تكون النطاق الأول من ٣-٤ موقع دفاعي بمواجهة ٢٤ كم ، أما النطاق الثاني ، فقد امتد من جزيرة بوبيان مارا بجنوب منطقة حقل الرميلة حيث ينتهي عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كم وعمق ٥٠ كم ، وتمركز خلفه تشكيلات ووحدات من الحرس الجمهوري ، أما النطاق الدفاعي الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية - الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كم وعمق من ٤٠ - ٥٠ كم وتمركز عليه وخلفه

بأقى تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري التي عملت كاحتياطي استراتيجي لمسرح العمليات

وقد كان تركيز العراق في خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوي والنيرواني والتكنولوجي واحداث أكبر خسائر ممكنة في قوات الائتلاف الدولي المهاجمة - وذلك - بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الأول بصدد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة في ذلك خطة موانع متتالية وخطة ليران قوية لاحداث أكبر

خسائر ممكنة بها ومعها من الاختراق السريع - ثم - الاستمرار في استراف القوات المهاجمة التي تنجح في الاختراق وجذبها الى مناسطقتل مجهزة مسبقا بالاستخدام الموسع للمقدوفات الموجهة المضادة للدبابات ، وبقوة الاحتياطيات

التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية الى الحالة التي كانت عليها .

تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الثاني بتثبيت القوات المهاجمة التي قد تنجح في اختراق النطاق الدفاعي الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة النيران للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل احتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيماوية ، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطي الاستراتيجي بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التي سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقا للتخطيط ، مع القيام بتأمين الساحل الكويتي والعراقي من خلال التوسع في بث الألغام البحرية شمال الخليج العربي وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع صواريخ أرض / سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتي الممتد بطول ٢٢٠ كم ، مع الاستمرار لصدد أي محال إبرار بحري من قوات الائتلاف الدولي بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة في الكويت ومنع الائتلاف على جانبيها الأيمن وعزلها بإنشاء نطاق دفاعي تكميلي على الجانب الأيمن تحتله فرقة شاة ، هذا الى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدربة في منطقة الحدود الكويتية - عراقية وفي جنوب العراق لمنع أي عمليات التفاف أو عزل للقوات العاملة في الكويت ، إضافة لعملها كاحتياطيات إدارة العملية الدفاعية داخل الكويت .

• القرار السياسي للعملية الاستراتيجية :-

لقد روعي خلال التحرك السياسي والاستراتيجي طوال الازمة وخاصة استعدادا لبدء العملية الاستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومى الاعتبارات التالية :

اصرار الائتلاف الدولي على ان يكون للعمل صفة "الدولية" وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم التي تعارض الاحتلال العراقي للكويت ومحاوله الرئيس العراقي التفرد بالسيطرة على اكثر المواد الاستراتيجية اهمية في العالم وهي البترول .

اصرار الائتلاف الدولي على ان يوازي استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع قوات الاحتلال العراقي في الكويت ادارة عاجلة الامم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف وتعطي للقوات الدولية شرعية العمل في الازمة طبقا للتطورات .

اصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي "السابق" والصين في حل الازمة على الاقل من جانب اتخاذ القرار السياسي المناسب للموقف وفي هذا الاطار كان استمرار اطلاق الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية التي تتم وكان ايضا لقاء رئيسي القوتين العظميين - في ذلك الوقت - للتشاور حول متغيرات الموقف السياسي والاقتصادي والاستراتيجية والعسكرية .

اصرار الائتلاف الدولي على اتخاذ القرارات السياسية^(١١) المطلوبة لتجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الامر الذي ادى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف الحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المقرر للقوات في مسرح العمليات .

^(١١) بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق وسوف نشر اليها بالتفصيل بالملاحق المرفقة .

• اصرار الائتلاف الدولي على السيطرة - "المخابراتية" التامة على الموقف قبل بدء اى اعمال قتال مسلحة الامر
نتج عنه اتخاذ بعض القرارات السياسية بدفع العملاء لى جميع ارجاء العراق واستمرار الرصد الدقيق لـ
الاهداف الاستراتيجية وبدا يكتمل قرار المواجهة العسكرية .

• لقد استغرقت الترتيبات السياسية والعسكرية الضرورية للهجوم وقتا طويلا اعتقد البعض خلاله ان عمليات
الفعلية لم تبدأ وان هناك حلولاً سياسية ودبلوماسية بديلة تبدر على السطح وكان هذا الاعتقاد خطأ فقد
تلك الترتيبات ضرورية لتحقيق الهدف من العمليات الاستراتيجية وخلال هذه الفترة تم تحديد الاهداف المختلطة
على كافة المستويات وكانت هذه الاهداف كالاتى :

• الهدف السياسي : "تحرير دولة الكويت من القوات العراقية المحتلة وعودة الشرعية الدستورية للبلاد"
كان الهدف المعلن للقوات المشتركة هو "ازالة قدرة العراق على شن الحرب" .

• الهدف السياسى العسكرى : " الاستخدام السياسى للقوة المسلحة فى اطار عملية هجومية استراتيجية
التخطيط لاجرائها فى اقل عدد من ايام القتال تقوم خلالها القوات المشتركة بالهجوم على القوات العر
المدافعة فى الكويت وهزيمتها فى معركة عسكرية وطردها من اراضى الكويت وتأمين هذه العملية عن
ازالة القدرة العراقية على شن الحرب " .

• الهدف الاستراتيجى : " التخطيط الاستراتيجى التفصيلى لعملية هجومية استراتيجية تستغل فيها
امكانيات القوات المشتركة ووضع خطط عمليات تفصيلية تعمل القوات فى اطارها لتحقيق الـ
السياسى والهدف السياسى العسكرى مع تأمين العملية بالحصول على السيادة الجوية والبحرية والبرية
طريق استخدام كافة القوى والوسائل المتاحة والتأكد من ازالة القوة العراقية على شن الحرب
الاهداف الاستراتيجية فى عمق العراق وتدمير القوات العراقية المدافعة والانساق الثانية المدرعة والميك
المكلفة بتوجيه الضربات والهجمات المضادة دعماً للدفاعات القوات العراقية وخلخلة دفاعاتها فى الكو
تدمير هذه القوات على مراحل طبقاً لخطط الاستخدام الاستراتيجى للقوات "

• وفى اطار الهدف الاستراتيجى تمت صياغة خطة للعمليات استفادة من اقصى امكانيات عناصر العملية وتم تش
العملية فى انساق استراتيجية واحتياطيان كما سيتضح فيما بعد .

• التخطيط الاستراتيجى للائتلاف الدولى :-

بالرغم من التفوق التكنولوجى والنوعى لعب دورا رئيسيا فى حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف الدولى
ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التى قادت أدوات الصراع ووظفتها توظيفا يحقق الأهداف السق من
استخدمت القوة المسلحة ، مطلباً هاماً لمفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القت
المستخدمة .

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجى لجبهة الائتلاف الدولى لادارة الصراع المسلح على مستويين :-
أولهما - وهو ما يطلق عليه المستوى السياسى العسكرى وهو الذى تولى ادارة الأزمة على المستوى الدولى وقد
لمخططة السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد
المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التى تمت على ذلك المستوى ولعل أبرزها - ذلك النجاح
حققته فى تعبئة وحشد الارادة الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى مواجهة النظام الحاكم فى العراق

قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية عسكرية ضد العراق^(١١٧) مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالمناورات السياسية أعمال التعويق والمماطلة ، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة ليد القوات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوي للضغط

العراق وفرض الانسحاب عليه ، مع استكمال ذلك البناء بحشد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بالقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي .

الى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية عسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط .

يهما - وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تولت القيادة العسكرية مسئولياته التي تركزت في تخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة اختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل اداة السيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الاداري والفني للقوات .

بم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه التسريع الدائر - فقد طاعت جبهة الائتلاف ان تحدد اهدافها السياسية والعسكرية بوضوح ، حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب من القوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها مع اعادة بناء الترتيبات المنية في منطقة الخليج ودية عربية ودولية مشتركة بحيث تمنع أي تهديدات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلا ، الى ب - ان تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأقل خسائر بشرية ومادية

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الاستراتيجية العسكرية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة^(١١٨) تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدي الى تدمير للبنية الأساسية العراقية التي تركز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسي وكامل وتنتهي بعودة الحكومة الشرعية لدولة يت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقي .

اطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولي في تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعي كامل بالنصر في الحرب ليس هدفا في حد ذاته وإنما كان التحجيم الكامل للعراق عسكريا والحد من تنامي قدراته في دورة اقليميا بما لا يسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلا - كان ذلك هو الأساس الذي خططت له قيادة الائتلاف .

ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير القوات العراقية الكيميائية والبيولوجية والنوية الى جانب أهمية تدمير قدرات الحرس الجمهوري الأعلى تدريبا والأكثر قتالية ، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لا مكان لتحرير دولة الكويت وعودة الحكومة

دكتور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان - مجلة الدلائل - العدد ٥٧ شهر أبريل ١٩٩١م

محاضرة - لواء / يسرى لنديل .

الشرعية، وتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والدعائية على قوات الحزب الجمهوري واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات، مع حشد قوات الائتلاف الدولية في مناطق انتظارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار في تطوير الاعداد بالاحتياج قدر الامكان - أيضا - تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والصواريخ البلاستيكية التكتيكية - هذا الى جانب التركيز على أعمال التعاون والتنسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك .

ولقد لفتت الأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية التي تركز على العمل الهجومى على شكل النشأة العسكرية للائتلاف الدولي، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية فترة موقف استراتيجي في واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تضمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولا سيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهي القوة الرئيسية في ذلك الائتلاف وفي نفس الوقت وبالتوازي مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق وموانع ومراكز قيادة ومستودعات ما لم يكن موجودا من قبل .

كل ذلك في ظروف التفاد معظم القوات التي قدمت للاشتراك في القتال الى خبرات العمل في الصحراء واحتياج للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل في مسرح العمليات الصحراوي، اضافة الى التأثير السلبي لطبيعة الطقس على القوات .

ومن هنا - فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولي علىهاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متطورة كما ولوعا وكفاءة الى جانب التفوق التقني المطلق - ومن منطلق حسن استغلال ذلك - فقد توصل الفكر العسكري للائتلاف الى أسلوب غير مسبوق لاستخدام القوات الجوية والذي ارتكز على نظرية " المراحل المركبة " والتي اشتملت على مجموعة من العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحدودة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقي المهام الأخرى، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبية من الجهود الجوية لمهمة رئيسية وتوزيع الجهود الجوية المتبقى على باقي المهام الفرعية .

• وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهيد الجوي حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام .

• وقد لخص الجنرال " كولين باول " رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهيد الجوي في ثلاثة أهداف :-

أولها - تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية .

وثانيها - تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ " سكود - ب المطورة " .

وثالثها - قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية في الكويت، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة

لإنجاح العمليات البرية، ومنع القوات العراقية من ابداء مقاومة فعالة تسبب في خسائر بشرية كبيرة القوات المهاجمة .

وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولي بعدة أسس مكنتها من تحقيق الأهداف المحددة لها :-

أولها : الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة بتخللها وبعقبها ضربات جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لإجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت .

وثانيها : القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت لقطع كافة خطوط إمدادها وإفقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة م احتياطياتها لعمق أو دعمها بالقدرات النيرانية لتعزيز قدرتها على الصمود .

وثالثهما : تركيز الجهود الجوية لتدمير الاحتياطيات التعبوية والمواقع الدفاعية الحصينة في النطاق الدفاعي الأول وفتح الثغرات في حقول الألغام مع التراب توقيت بدء العملية البرية ، مع التخطيط لتركيز الجهود الجوية لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية .

على ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطط الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولي مرحلتين سيتين تضمنت كل منها عدة مراحل فرعية .

حلة الأولى :- العمليات الجوية (والتي بدأت في ١٧ يناير ١٩٩١) .

إجراءات تنظيم الحملة الجوية الآتية :-

الحملة الجوية :

لأهداف السياسية العسكرية لعاصفة الصحراء وأثرها على تخطيط الحملة الجوية :

بعد ساعتين من توجيه الضربة الجوية / الصاروخية الافتتاحية للحملة الجوية ، أعلن الرئيس الأمريكى أن هدف الولايات المتحدة " ليس غزو العراق وإنما " تحرير الكويت " إلا أنه أضاف أن قوات الائتلاف سوف تدمر آلة حرب العراقية الهجومية التي جعلت من العراق مصدر خطر على جيرانه ، كما أكد الرئيس الأمريكى تصميمه على تدمير القدرات النووية والكيميائية العراقية .

وقد أبدت معظم دول الائتلاف هدف تحرير الكويت باستخدام القوة المسلحة وحشدت قواتها لهذا الغرض ، أن هذه الدول مثل مصر وفرنسا كانت لها تحفظاتها بالنسبة لاضعاف القدرات العسكرية العراقية بأكثر مما يوجه عملية تحرير الكويت ، ولكن القوة الرئيسية في دول الائتلاف التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية - إندها المملكة المتحدة كانت ترى ان تحرير الكويت ليس هدفاً كافياً لضمان استقرار المنطقة فيما بعد ، وأنه من اضعاف القدرات العسكرية العراقية مع عدم تدميرها تماماً ، حفاظاً على التوازن مع إيران .

لأنه بالإضافة الى تلك الأهداف المعلنة للولايات المتحدة ، فقد أصبح واضحاً أنه كان لتلك الحرب أهداف أخرى لخدمة السياسة الداخلية الأمريكية والمصالح الاسرائيلية في المنطقة ، لتحقيق نصر عسكري كسامل على العراق ، كان سيزيد من رصيد الرئيس الأمريكى قبل انتخابات الرئاسة التي جرت عام ١٩٩٢ ، كما أن هذا نصر سيزيل عقدة فيتنام التي ظلت تعانى منها العسكرية الأمريكية منذ انتهاء تلك الحرب وهو ما لم يخفيه الرئيس الأمريكى الذي أعلن في احتفالات النصر - التي أقيمت بمناسبة عودة الدفعات الأولى من القوات

الأمريكية في الخليج - أن تلك الحرب ، والنصر الذي حققته القوات الأمريكية فيها قد أهدى إلى غير رجعة عقدة لبتام .

وكما كان تحقيق نصرا عسكريا كاملا في الخليج مطلباً أساسياً للرئيس الأمريكي ومؤسسته العسكرية ، فإن آله الحرب العراقية - وخاصة القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية - كان مطلباً أمنياً إسرائيلياً .
وقد انعكست الأهداف السابقة على تخطيط الحملة الجوية في أربعة مجالات رئيسية هي :

• تحديد الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية .

• استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها .

• أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية .

• قوات الائتلاف الجوية المشاركة في الحملة .

وستناول انعكاس الأهداف السياسية العسكرية السابقة على كل من هذه المجالات الأربعة بشكل مختصر .

• الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية :

لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية السابقة ، استهدف تخطيط الحملة الجوية تحقيق الأهداف

الاستراتيجية التالية^(١١٩)

• عزل وتعجز القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة على قواتها في مسرح العمليات

• تحقيق السيطرة الجوية والحفاظ عليها طوال الحملة .

• تدمير القدرة العراقية على إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل (نووية - كيميائية - بيولوجية) .

• تصفية القدرات الهجومية العراقية .

• عزل وشل فعالية التشكيلات البرية العراقية في الكويت .

• استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها :

لتحقيق الأهداف السابقة ، بنيت استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها على أساس مهاجمة مراكز الثقل العربي

التي تسمح باستمرار احتلال الكويت ، وذلك بشل قدرة القيادة العراقية على إدارة العمليات الهجومية

والدفاعية ، وتدمير مصادر القوة التي تسمح لها بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ، مع القضاء على فعالية

القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت ، وتوفير الظروف الملائمة لشن العمليات البرية بسأقل قدر

الخسائر .

وعلى ذلك خطط تنفيذ الحملة الجوية على ثلاث مراحل جوية ، متداخلة زمنياً لكل منها سماتها الخاصة وأهدافها

منها ثلاثون يوماً يعقبها مرحلة مشتركة مع العمليات البرية لتحرير الكويت .

وقد خططت المرحلة الأولى للحملة الجوية في شكل عملية جوية استراتيجية لمدة أسبوع بهدف تحقيق السيادة

الجوية وتصفية القدرات النووية والكيميائية العراقية وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ الباليستكية مع شل نظم

القيادة والسيطرة الاستراتيجية وتدمير البنية الأساسية للصناعات الحربية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت

وتخزين النفط التي تدعم المجهود الحربي العراقي .

^(١١٩) مجموعة باحثين - الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني ، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية .

كما خطط تنفيذ المرحلة الثانية خلال يوم واحد في شكل ضربات جوية كثيفة ضد القوات الجوية ومقاتلات الدفاع الجوي في مسرح عمليات الكويت استكمالا لجهود المرحلة السابقة في تحقيق السيطرة الجوية ونسحق وسائل الدفاع الجوي العراقية وتمهيدا لنقل الجهود الجوية الرئيسية لقوات الائتلاف الى الكويت وجنوب العراق .

اما المرحلة الثالثة التي استهدفت تمهيد مسرح عمليات الكويت فقد خطط تنفيذها في شكل ضربات جوية متصلة لمدة ٢٢ يوم لشل فعالية القوات العراقية في الكويت وخاصة الحرس الجمهوري وتجزئة هذه القوات وعزلها عن قواعد امدادها مع ايقاع أكبر قدر من الخسائر بما (٥٠ ٪) من قوة هذه التشكيلات لتعديل ميزان القوى البرية بالقدر الذي يسمح بتحرير الكويت بأقل قدر من الخسائر البشرية في قوات الائتلاف (واستمرار الجهود الجوية المكتسبة وتدمير قواعد اطلاق الصواريخ الباليستكية الجوية .

ومع بداية العمليات البرية لتحرير الكويت تنقل القوات الجوية للائتلاف جهودها الرئيسية لتأمين ومعاونة قوات الائتلاف البرية خلال اختراقها للدفاعات العراقية وقيامها بأعمال الالتفاف والتطويق لهذه الدفاعات مع إجهاد الهجمات والضربات المضادة للاحتياطيات العراقية والمشاركة في مطاردة القوات المرتدة وتدميرها وبمجموع من مجهودها تستمر القوات الجوية للائتلاف في الحفاظ على السيطرة الجوية المكتسبة ومنع القوات الجوية العراقية من التدخل في العمليات البرية مع استمرار القصف الجوي لقاعد المواصلات والكبارى لحرمان القوات العراقية المرتدة من الانسحاب المنظم بعتادها وأسلحتها الثقيلة .

أف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية (١٢) :-

تبقى الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية خطط توجيه الضربات الجوية الى مجموعات الأهداف التالية خلال حل الحملة المختلفة تبعاً لأسبقيات الأهداف الفرعية داخل كل مجموعة :-

١- شل القيادة السياسية والعسكرية العراقية خطط توجيه الضربات الجوية ضد منشآت القيادة السياسية العراقية وشبكة مراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية فضلاً عن شبكات مواصلات القيادة والسيطرة - طات توليد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها المنشآت العسكرية ومنشآت الانتاج الحربي .

٢- تحقيق السيطرة الجوية والحفاظة عليها خطط توجيه الضربات الجوية الى القواعد الجوية والمطارات العراقية ونظام دفاع الجوي فضلاً عن مراكز القيادة والسيطرة على القوات الجوية والدفاع الجوي .

٣- مير قدرة العراق على انتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل خطط توجيه الضربات الجوية ضد اعلات ومراكز الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية ومصانع ومنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية - بيولوجية .

٤- شقية القدرات الهجومية العراقية تم تخطيط الضربات الجوية ضد منشآت التاج وتخزين الصواريخ الباليستكية اعد اطلاقها والقنات والموانئ البحرية فضلاً عن منشآت تكرير وتخزين وتوزيع النفط لحرمان العراق من ادر الطاقة لفترة طويلة .

- لعزل وشل فعالية القوات العراقية في الكويت والعمل على انقيادها لخطط توجيه الضربات الجوية الى المستودعات الاستراتيجية وخطوط الامداد والسكك الحديدية والكبارى وعقد المواصلات التي تربط القوات العراقية الكويت بمصادر امدادها فضلا عن التشكيلات المدرعة والميكانيكية وخاصة تشكيلات الحرس الجمهوري .
- قوات الائتلاف التي شاركت في الحملة الجوية:

جاء تشكيل القوات المشاركة في الحملة الجوية سياسيا الى حد كبير فقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على اشراك اكبر عدد من الدول للائتلاف وخاصة الدول الغربية والعربية لاسبغ الشرعية على الحملة التدميرية التي خطط لها بما يتجاوز احتياجات تحرير الكويت حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تبعات هذه الحملة امام الراى العربى .

فبالاضافة الى الولايات المتحدة وخمس دول من مجلس التعاون الخليجى شارك في الحملة الجوية اربع دول غربية بشك مباشر واثنين منها تحت مظلة حلف الناتو وقد تفاوتت مشاركة كل من الدول الغربية والخليجية في كثافتها ونوعيتها تبع لسياسة وقدرات كل دولة ومدى قوة حشدتها الجوى في المنطقة .

فبينما جاءت الولايات المتحدة على راس الدول الغربية المشاركة في الحملة الجوية بما يقرب من ١٧٠٠ طائرة قتالية وتأمين اعمال قتالية ومقاتلات الحوامات (المليكوبتر) يليها كل من المملكة المتحدة (٧٠ طائرة) وفرنسا (٢٠ طائرة) وكندا (٢٩ طائرة) وايطاليا (٨ طائرات) وكانت مشاركة كل من المانيا وهولندا تحت مظلة حلف الناتو لا تتجاوز (٥٨ طائرة) (١٢١) .

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى فقد جاءت السعودية على رأس هذه الدول باستضافتها معظم القوى الجوية الغربية في الائتلاف وقيادتها فضلا عن مشاركتها بمعظم طائرات القتال المتوفرة لديها (٢١٦ طائرة) يليها القوات الجوية الكويتية في المنفى التي استطاعت الفرار واللجوء الى السعودية اثناء الغزو العراقى (٣٥ طائرة) .

اما كل من دولة الامارات وقطر والبحرين فانها وان شاركت في استضافة بعض الاسراب الغربية وتأمينها الا ان مشاركتها المباشرة في الحملة الجوية كانت رمزية تعبر عن التضامن اكثر مما تعبر عن قوة جوية حقيقية بينما اقتصرت دور القوة الجوية العمانية على استضافة بعض الاسراب الغربية في مطاردتها وتأمينها مثلها في ذلك مثل القوات الجوية التركية .

وقد تضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقا للأسس التي بنى عليها التخطيط .

- المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة القصف الاستراتيجى والتي هدفت الى تصفية القدرات النووية وأسلحة الردع الفوق تقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية .
- المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهي تعنى تهيئة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمنورة والوصول الى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية .

(١٢١) نفس المصدر السابق

للمرحلة الفرعية الثالثة - وهي عزل مسرح العمليات بالكويت وهي تعنى شل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالنيران أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والفنى .

للمرحلة الفرعية الرابعة - وهي تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة فى العملية البرية الاستراتيجية وتعتبر جزءا منها وقد استهدفت توفير الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال القوات البرية .

تمت هذه المراحل فى اطار عمليات خداع استراتيجى وعمليات حرب نفسية لتحديد وعزل قوات الحرس وبرى فى جنوب العراق ، حيث شمل الخداع العمليائى قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة فى العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت ، ومع بدء العمليات البرية هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحرى لايهاجم العراق بأن اتجاهه الرئيسى من الشرق وبالتالي خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسى الذى خطط له أن يكون من داخل مسرح قوات الكويت الغربى .

مرحلة الثانية - العملية البرية (والى بدأت فى ٢٤ فبراير ٩١ - الى ٢٨ فبراير ٩١) من التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية .

مرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح مفرات والممرات فى الموانع والتحصينات العراقية ودفع المقاتل الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لهيئة ظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة .

مرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تطوير الهجوم والالتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية ، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النطاقات الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها من خلال مع الضربات والهجمات التى تتم بالمواجهة .

مرحلة الفرعية الثالثة - وهي مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت مستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقى .

تمتدت قوات الائتلاف فى تخطيطها للعملية البرية الاستراتيجية على نظرية الحرب الجو / برية والى تركز على ما يحدث فى الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث فى البر وبالتالي فان القصف الجوى المستمر معمم الاضرار الجوى العميقة سوف يؤدى الى النجاح الهجوم البرى - وعلى ضوء ذلك فقد كان يشتمل التجميع للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية :-

المرحلة الأولى - " المحور الساحلى " ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من ٣ لواء برى وطنى سعودى (اللواء الثانى والثامن والعاشر الميكانيكى) ، وكتيبة ميكانيكى قطرى ، ٢ فرقة مشاة طول أمريكى .

المرحلة الثانية - " المحور المركزى " ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من مجموعة من القوات السعودية (اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة الميكانيكى) ومجموعة سعد الكويتية (لسواء التحرير كانيكى ولواء الشهيد المدرع) والقوات السورية (الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير) والقوات المصرية فرقة الثالثة مشاة الميكانيكى - والفرقة الرابعة المدرعة - اللواء ١٤٥ صاعقة) .

• المحور الثالث - " محور حفر الباطن " ويعمل في نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات أمريكية (الفرقة الأولى والفرقة الثالثة - الفوج الأول والثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي) وقوات بريطانية (الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي والفرقة ٨٢ المحمولة جوا والفرقة ١٠١ القحام جوى والفوج ٣ فرسان مدرع) وقوات فرنسية .

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية في مسرح العمليات الكويتي ، وفي نفس الوقت يتم هجوم تظاهري للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البري .

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث تهاجم قوات المنطقة الشرقية من الشوق في اتجاه الأحدي لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الأمريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف في نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت .

وفي المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الأمريكية بمحور معاون في اتجاه الكويت / الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات العراقية التي تواجدت المنطقة الشمالية وتحتل مواقع لمنع السحاب القوات العراقية من جنوب الكويت .

وفي المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بمحور معاون في اتجاه الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهراء وتستعد للمعاونة في تأمين وتطهير مدينة الكويت .

وفي غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بمحور معاون في اتجاه الناصرية / البصرة لعزل القوات العراقية التي بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحويل للهجوم شرقا لتدمير قوات الحرس الجمهوري جنوب البصرة .

أما الضربة الرئيسية فتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهوري من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت ، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية في اتجاه البيضا لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهوري في نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع الحدود الشمالية الكويتية .

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات (تي ٥٢) والهجمات الجوية التكتيكية والهليكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى في المناطق شمال السلطان ، وجنوب الناصرية ومطار على السالم وغرب الجهراء بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ القحام جوى استخدمت فيها ٣٠ طائرة هليكوبتر من طراز (شينوك - وبلاك هوك - وأباتشي - وكوبرا)

وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطى لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية .

التخطيط العربي لعملية عاصفة الصحراء :-

الخطا العامة للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء) :-

في ضوء الخطا العامة لقوات الائتلاف وباستغلال الضربات الجوية وأعمال الخداع والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية هجومية لتحرير الكويت ، وعلى ضوء تلك الخطا وقع على عاتق القوات العربية في المنطقتين الشرقية والشمالية قطاع من الأراضي والدفاعات العراقية يعتبر من أصعب اتجاهات الهجوم حيث يتميز بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة هجوم القوات ويتكون هذا النظام من :-

سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع ٣-٥ متر أمام الحد الأمامي وفي عمق الدفاعات .

خنادق بعرض ٣-٥ متر وعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبتروال الخام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم اشعالها عند هجوم القوات .

حقول الغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وعمق يصل الى ٢٠٠ متر

شبكة من الأسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف ، وعمق يصل الى ١٥٠ مترا .

تم الخطا الهجومية من خلال مرحلتين رئيسيتين :-

المرحلة الأولى : التغلب على الموانع واختراق الدفاعات وتطوير الهجوم في العمق .

المرحلة الثانية : تحرير مدينة الكويت ، حيث تقوم تحت ستر التمهيدي النيران للمدفعية والطيران بتحقيق الاتصال بنطاقات الأمن العراقية ثم التغلب على الموانع الدفاعية ومهاجمة الموانع الأمامية وإقامة رؤوس موانع داخل الأراضي الكويتية ، مع الاستعداد لصد الهجمات المضادة العراقية ، ثم تطوير الهجوم شمالا في عمق الأراضي الكويتية لتحرير مدينة الكويت وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .

تقوم قوات المنطقة الشرقية بمهاجمة المواقع العراقية على المحور الساحلي بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة عمر - قوة عثمان - قوة أبو بكر) بالتعاون مع ضربة معاونة على يسارها بقوة الفرقتين الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية ، حيث تنطلق قوات المنطقة من " الخافجي " شمالا حتى جنوب الأحمدى الى المطار الدولي الى مدينة الكويت وذلك خلال ٤-٥ أيام قتال .

اما قوات المنطقة الشمالية (محور حفر الباطن) :-

• تقوم بمهاجمة الدفاعات العراقية على محور حفر الباطن على محورين :-

لمحور الاول : بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة خالد - قوة سعد - قوة عرعر) تقوم بالهجوم على محور النمرتين - عمارة الدرب ثم التقدم شرقا في اتجاه سوكنات الصداة مختربة الدفاعات العراقية على هذا المحور ثم الاندفاع بجاه الجهراء ثم الى مدينة الكويت ، تنفذ اعمال قتالها خلال خمسة ايام قتال ، وتحتفظ بقوة طيارق في الاحتياطي العام .

لمحور الثاني : (القوات المصرية)

قوة الفرقة الثالثة الميكانيكية في النسق الاول والفرقة الرابعة المدرعة في النسق الثاني وبالتعاون مع المجموعة ١٤٥ ساعة تقوم بالهجوم واختراق الدفاعات العراقية على محور الشفايا - غرب ام عمارة حتى الابرق ، وتتم العملية خلال خمسة ايام قتال .

- بدأ الهجوم بدفع ٣ مفارز ميكانيكية مدعمة تتقدم تحت ستر نيران المدفعية وتقوم بالشاء رؤوس موانع عميقة داخل الدفاعات العراقية بما يؤمن دفع التجميع الرئيسى لقوات النسق الاول للقوات العربية ، وتخترق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية وتدمر قوات النسق الاول لها في قطاع المسئولية مع الاستعداد لصد الهجمات والضربات المضادة لنسق ثانى / احتياطي القوات العراقية ، وبتجاح عملية الصد يتم دفع الانساق الثانية اعتبارا من صباح اليوم الثالث قتال لتطوير الهجوم في اتجاه الجهراء وقاعدة على السلام ومدينة الكويت . . . واستكما تدمير القوات العراقية .
- ادارة العملية البرية الاستراتيجية :
- التغلب على نظام الموانع العراقي :
- نظرا للظروف السياسية السائدة في فترة ما قبل الضربة الجوية فانه لم يكن مسموحا بدفع اى عنصر ممن عناصر الاستطلاع الهندسى للحصول على المعلومات عن نظام الموانع بالدفاعات العراقية وكان المصدر الاساسى للحصول على المعلومات في هذه الفترة هو الصور الجوية بالتنسيق مع الجانب الامريكى ورغم التقدم العلمى في مجال التصوير الجوى الا انه لم يتم تكوين صورة حقيقية للموانع العراقية نتيجة عاملين :
- اولهما - قصور التصوير الجوى في اظهار حقول الالغام المدفونة والتي تتنوع فيها الالغام المستخدمة في رصها سواء من ناحية الحجم او المادة المصنعة منها من حيث كونها مادة معدنية او غير معدنية الى جانب عمق اللغم تحت الارض .
- وثانيهما - الاختلاف في تفسير وقراءة وتحليل الصور الجوية بما يمكن ان يؤدى الى اكثر من تفسير للصورة الواحدة .
- وبعد بداية الضربة الجوية ولجوء الكثيرين من افراد الجيش العراقى الى قوات الائتلاف الدولى ونتيجة لاستجواب هؤلاء الافراد المستسلمين وخاصة افراد سلاح المهندسين العراقى الذين شاركوا في الشاء لنظام الموانع العراقى فقد ساهمت المعلومات التى تم الحصول عليها بدرجة كبيرة في استكمال الشكل النهائى للتجهيز الهندسى العراقى والذي كان يتكون من (١٢٢) :-
- موانع نطاق الأمن :- وهو عبارة عن حقول الغام مختلفة مضادة للافراد ومضادة للدبابات بعمق حتى ٥٠ مترا ومحددة بسور من السلك الشائك من الجانبين حول مواقع سرايا نطاق الأمن الذى يبعد حتى ٥ كم من الدفاعات العراقية الرئيسية وفى الفواصل بين هذه المواقع .
- خنادق اللهب :- وهى خنادق بعمق ٢ متر وعرض ٢ متر ومقسمة الى اجزاء مواجهة الجزء الواحد منها ١ كم حيث يتم ضخ البترول الى هذه الخنادق من حقول البترول من خلال شبكة الانابيب للتغذية بحيث يتم تغذية كل ١٠ كم من انبوب واحد تتصل بالانبوب الرئيسى ويتم اشعال البترول فى الخندق بنظام اشعال متعدد الوسائل " كهربائيا او حراريا " بواسطة برميل من النابالم او يدويا بواسطة فرد مكلف خصيصا لهذه المهمة .

(١٢٢) د / زكريا حسين احمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

هذا وكانت القوات العراقية قد أنشأت عدة نطاقات من الموانع أمام الدفاعات الرئيسية متمثلة في اثنين من الألغام كل منها بعمق ١٠٠ متر بفاصل ٦٠ متر إضافة الى موانع الاسلاك الشائكة واسلاك اخرى بارتفاع وعظمى ٦ متر وبحيث يصل العمق الكلى للمانع الى حوالي ٢٧٠ مترا .

جانب كل ذلك كان هناك الساتر التراي الذي اقامه العراقيون ليكون فاصلا بين المملكة العربية السعودية الكويت والذي يعتبر المانع الاول الذي واجه قوات الائتلاف الدولي وهو عبارة عن ساتر تراي مزدوج يصل الى ٧ امتار .

تم التغلب على الساتر التراي على مرحلتين اولهما - مرحلة فتح الممرات في الساتر التراي الجنوبي خلال الليلة ليلة لبدء العمليات البرية لقوات الائتلاف الدولي .

١ - مرحلة فتح الممرات في الساتر التراي الجنوبي مع بدء الهجوم البري للقوات المشتركة ، حيث تم اختيار تلك الممرات في توقيت ينتهي مع بداية الهجوم حتى لا يتم تحديد اماكنها بواسطة عناصر الاستطلاع العراقية العاملة على الحدود الكويتية ، وقد استخدمت المعدات الميكانيكية الهندسية في فتح الممرات .

ملوب التغلب على موانع نطاق الأمن العراقي - فقد خطط لفتح ثغرة في مواجهة هجوم كل سرية من قوات الدفاع من الكتائب المكلفة للتغلب على نطاق الأمن وذلك باستخدام صواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام الثقيلة .

نادق اللهب فتشكل مانعا قويا ضد أى قوات مهاجمة يصعب اجتيازه أو التغلب عليه نتيجة لدرجة الحرارة العالية والى تصل الى ثلاثة آلاف درجة مئوية والضغط الشديد للبترول المشتعل والذي يصل الى ستة آلاف لتر للمربعة ، وعلى ذلك فقد تركز التخطيط على منع العراقيين من اشعال البترول في هذا المانع وذلك بعمليات من الوحدات الخاصة المدعمة بعناصر من المهندسين ، بمهمة ابطال تجهيزات الإشعال الخاصة بهذا وتأمينه .

دفعت مجموعات الاغارة ليلة هجوم قوات الائتلاف الدولي وقامت بقطع أسلاك التوصيل الكهربائية الخاصة بمرات الاشعال وقلب براميل النابالم في الاتجاه البعيد عن الخندق البترولي وتأمينه ، وقد تلك المجموعات في التي كلفت بها وذلك قبل فجر يوم الهجوم البري .

المانع العميق أمام الدفاعات العراقية - فقد خطط لتقوم مفارز الموانع المسلحة بصواريخ فتح الثغرات في الألغام والدفاعات ودبابات الكباري ، حيث وصلت عناصر الاستطلاع الهندسي الى بداية المانع في ليلة ١٢٠٠ يوم ٢٥ فبراير وقامت باستطلاع المانع وأكدت المعلومات التي سبق حصولها عنها وبدأت في فتح ثغرات طبقا للمخطط ، حيث خصص لكل ثغرة اثنين صاروخ لفتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات تم اطلاقها بالتالي ، وجرافة ألغام لتأكيد فتح الثغرة ، ثم تم تعليم كل ثغرة بعلامات ارشاد ، كما نظم مرور القوات من خلالها بواسطة عناصر مشتركة من الشرطة العسكرية والمهندسين ، وفي الساعة ١٢٥٥ كانت القوات العراقية قد نجحت في فتح الثغرات التي اندفعت من خلالها موجات الاقتحام الأولى لتجتاز الدفاعات العراقية رأس مانع تمهيدا لدفع باقى القوات من خلالها .

وقد تم وضع برنامج تدريب مشترك على فتح الثغرات في الموانع الهندسية باستخدام عدة طرق ، بدأت باستخدام طوربيد "البنجالور" التقليدي وصولاً إلى استخدام الأنظمة الصاروخية لفتح الثغرات في حقول الألغام ، وقد أسفر استخدام نظام فتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات " فاتح " المصرى والذي أنتجته الهيئة العربية للتصنيع لنجاحاً كبيراً ، اذ نتج عن تجارب استخدامه فتح ثغرة بعرض ٣٦ متراً في حين كان المستهدف لفتح ثغرة بعرض ٦ - ٨ متراً فقط .

وقد شمل التدريب المشترك استخدام المعدات الأمريكية للتغلب على الموانع مثل صواريخ فتح الثغرات في حقول الألغام " ميسليك " وجرافات الألغام " ماين راكس " والكبارى المحملة على الدبابات " آل ٨ " ، مما كان له أكبر الأثر في نجاح التخطيط لفتح الثغرات .

● بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية في الساعة ٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ٩١ واطلق عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت في الساعة ٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ٩١ حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها إلا أنه نظراً للنجاح الذي حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالي ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط وقد تم إدارة العملية كالآتي :

● المرحلة الفرعية الأولى : وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ٩١ حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلى بالهجوم وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية التي كانت تدافع في المواجهة وتمكنت من الوصول الى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل الى ٢٥ كم .

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح في الفاصل بين الفرقة الثامنة مشاة اسطول والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التي كانت تدافع في المواجهة ووصلت بنجاح الى منطقة المزاريع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٥٠ كم . وتمكنت الفرقة الاولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية في مواجهتها ووصلت بنجاح الى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٣٠ كم وصباح يوم ٢٥ فبراير ٩١^(١٢٣) استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلى ووصلت قوات الحرس الوطنى السعودى بنهاية اليوم الى منطقة راس القليعة - كما وصلت الفرقة الثانية مشاة اسطول الى رجيم جثمان - ووصلت الفرقة الاولى مشاة اسطول الى المنطقة جنوب الصليبة .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزى بالهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعدونية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الامن وتأمينه بدأت في فتح الثغرات في الموانع حيث نجحت في فتح الثغرات والنشاء رؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية .

^(١٢٣) كان الرئيس العراقي قد أصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بالنسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوى للطرق والكبارى الى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفاً مثالياً للقصف الجوى وكثف الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة لسوق هذه القوات الى خشية مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .

٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على محور وادي الباطن بالهجوم وتمكنت قوات الفيلق السابع في
عات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل
الى ٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وقد تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الابرار
موت في التقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٨٠ الى ١٠٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

٢٥ فبراير ٩١ استمرت قوات الفيلق السابع في هجومها وتوغلت الى عمق ٥٠ - ٨٠ كم - كما
ات الفيلق الثامن عشر في هجومها وتوغلت الى عمق ١٣٠ الى ١٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

يوم ٢٤ فبراير ٩١ واعتبارا من الساعة ١٥٠٠ دلفت القوات المصرية مفارزها المتقدمة لتأمين نطاق
ساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت في
عات الفرقة ٢٠ مشاه عراقى وبنهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط بعمق ٣٠ كم وذلك
القوات السعودية والقوات المشتركة .

لية : وتم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ٩١ حيث استمرت القوات العاملة على المحور الساحلى في هجومها
ات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور قد
لوصول الى اهدافها المخططة واستولت على مناطق الفنتاس والصليبية وجنوب الجهراء بـ ٢٠ كم

الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى في اعمال قتالها وهاجمت مجموعة خالد السعودية بقوة
مع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد
كنت في الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح .

١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥
ا كتيبة في اتجاه مدينة الجهراء وقاعدة على السالم الجوية .

لتوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على يمين الفرقة الرابعة
نفس اتجاه هجومها حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التى نجحت في الاستيلاء
على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهراء في الاتجاه الشمالى الغربى وقفل الطرق المؤدية
مدينة الكويت .

الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجمع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على
ن الابرق وذلك في الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير .

وادي الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح في تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من
مهورى العراقى ووصل الى الخط العام جنوب قرعة بن ثقيلة - الكربي كما طور الفيلق الثامن عشر قتالة
قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى في مناطق جليبة - دارو - الناصرية .

عية الثالثة - وتم تنفيذها ليلة ٢٨/٢٧ فبراير ٩١ في الساعة ٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة
بول مدينة الجهراء ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها وفي الساعة
نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥
كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات في

تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها ورفع الاعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المباني الحكومية الكويتية .

وتمكنت القوات العاملة على محور الساحلي بالتعاون مع القوات العاملة على محور المركزى من دخول مدينة الكويت ولجحت القوات السعودية - الكويتية في تطهير الجزء الشرقى والشمالى من مدينة الكويت وقامت قوات بشارة الاسطول الامريكى بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولى .

وعلى محور رادى الباطن استمرت اعمال قتال الفيلق السابع في التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقى بقوة ثلاث فرق مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت - ووصل الى منطلق في شمال الجھرا - خور الصبية - جنوب غرب ام القصر - جنوب غرب البصرة ، كما استمرت اعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلة - المفراش - صفوان - طليل ووصل الى المنطقة جنوب غرب البصرة المنطقة جنوب الناصرية (المراحل التفصيلية للعملية الهجومية باللاحق العسكرية) .

ثالثا : نتائج عملية عاصفة الصحراء (١٢٤) :-

لقد حققت عملية عاصفة الصحراء الاستراتيجية العديد من النتائج على المستوى الاستراتيجى سواء من المنظور السياسى والعسكرى او الاقتصادى وكان أهم النتائج التى تحققت مايلى :

• إجبار القيادة العراقية على الاستسلام لكافة المطالب والشروط الدولية مع الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الاثنى عشر .

• التنازل رسميا عن الادعاءات التاريخية والإقليمية التى تعتقد أن الكويت جزء من العراق وتطالب بضمها .

• دفع التعويضات لدولة الكويت التى تقدر بحوالى ١٠ مليار دولار مع إطلاق سراح جميع اسرى الحرب والرهائن من الشعب المتواجدين بالعراق .

• حظر تصدير السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة الى العراق .

• تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل ومخازنها داخل العراق .

• تدمير القوات العراقية التى تمثلت فى الآتى :-

• تدمير ٥٥% و ٦٠% من قدرات ٤ فرقة عراقية جنوب العراق وفى الكويت .

• اسر حوالى ٨٥٠٠٠ جندى .

• مقتل وإصابة ١٦٠,٠٠٠ مدنى وعسكرى .

• تدمير ٣٩٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ عربة مدرعة ، ٢١٠٠ قطعة مدفعية طبقا لتقارير المخابرات الحربية والاستطلاع .

• تدمير ٢٤ قاذف صواريخ أرض / أرض .

• تدمير ٩٠% من القوات البحرية .

(١٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩١ م

٨٥% من الدفاع الجوي العراقي .

٦٠% من القوات الجوية العراقية .

٩٠% من أسلحة الدمار الشامل العراقية .

مآثر الاقتصادية فكانت :

تدمير البنية الأساسية فيما قيمته حوالي ٢٠٠ مليار دولار تمثلت في تدمير حوالي ٣٢٥ مجمع صناعي - ٧

مصنع بترولي و أبرزها مجمع البتروكيماويات "خور الزبير" ٥٠٠ وحدة صناعية عسكرية ٥٠٠ % من

كبارى والجسور، بالإضافة الى شل قدرة حوالي ٢٠٠ مصنع على الإنتاج .

قتل مساحه حوالي ٥٠٠٠ كم^٢ من الأراضي العراقية شمال وجنوب العراق وفرض السيطرة الكاملة

عليها بواسطة قوات الائتلاف وستظل هذه المساحة من الأرض تحت سيطرة قوات الائتلاف حتى يتم تنفيذ

أمرات مجلس الأمن الدولي .

ما تكبدت قوات الائتلاف نفقات مالية ضخمة يمكن بيانها كالتالي :

عملية " درع الصحراء " : متوسط التكاليف اليومية منذ الثاني من أغسطس حتى ١٦ يناير ١٩٩١

ليون دولار يوميا باجمالي ١٢,٩ بليون دولار .

عملية " عاصفة الصحراء " :

الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوما .

الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .

إزالة المخلفات وإعادة الأمور الى ماكانت عليه :

فترة مابعد المعركة (٣ شهور) ٧ بليون دولار .

تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .

تكاليف ٥٠ - ٦٠ بليون دولار .

الغارات الجوية للائتلاف التي وصل عددها الى مايزيد على ١١٠ ألف غارة ، البنية الأساسية للعراق وبلغ

من القنابل والصواريخ التي أسقطت على القوات العراقية في العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طن بينما

من القنابل التي ألقيت على مدينة " لجزاكي " ٢٤٢٠٠ طن ، والقنابل التي ألقيت على مدينة " درسدن

نية ٣٤٢١ طن ، وازاء ذلك سوف تحتاج العراق تكاليف بالغه الضخامة لاعادة بناء ما دمرته

الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية التي دمرت المرافق الأساسية الكويتية ، ونهبت

ت ، واحرق آبار البترول، وسربت النفط في مياه الخليج ، وقتلت أعدادا كبيرة من الشعب الكويتي ،

المقادير هويته ، قد تتطلب عملية إعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار ، في

الذي فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات التاج النفط الخام في المستقبل .

جدول رقم (٦) يوضح نتائج العمليات العسكرية في الجانبين :-

العراق		البيان	الائتلاف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	* ١٠٣	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	** ٨٣	سفن حربية	١٢٠	٢

* ١٣٩ طائرة عراقية نزلت الى ايران ومازالت هناك . ** استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ لطة بحرية بعد غزو الكويت كانت لدى الكويت .

من هنا نجد أن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " قد حققت ما هو اكثر من أهدافها المخططة التي سبقت الإشارة لها من قبل كما أن هذه العملية كان لها عدة دروس مستفادة سواء استراتيجية او تكتيكية وسيستعرضها فيما بعد .

• تحليل العمليات العسكرية البرية :-

فشلت القوات العراقية في ادارة عملياتها الدفاعية ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها ، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولي ولم تبدى سوى بعض المقاومات المحدودة . وقدر صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ الأمر الذي أدى الى حدوث انهيار كامل للدفاعات العراقية وفي الساعة ٨٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستلامها عدا فرقة بمنطقة جنوب البصرة كانت محاصرة .

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولي ، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد ليراني هائل ، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت في مسار العمليات لأول مرة ، مع توفير امكانيات ضخمة في مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران ، اضافة الى تسخير امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولي ، هذا الى جانب عدم اغفال تطبيق مبادئ الحرب خاصة المفاجأة والحشد والخداع والحرب النفسية .

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولي قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتالية جديدة " الجو / برية " حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها الى تدمير الأنساق الأولى بالقوات البرية ، وتدمير الأنساق الثانية في توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية ، هذا الى جانب تنفيذ مناورة عملية بتوجيه ضربة رئيسية من اتجاه غرب وادي الباطن في اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقي " الحرس الجمهوري " في العمق ، تحت ستر أعمال القوات المخصصة للضربة الرئيسية .

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق العملية "الجو/ برية" تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولي في قوات للمعركة القوية ضد الأنساق الأولى في كل من المنطقتين الشرقية والشمالية ، وقوات للمعركة العميقة ، والتي استخدمت فيها الامكانيات النصرانية للقوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التي قام بها الفيلد السابع لتطبيق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهوري العراقي في العمق وتدميره .

خلاصة الباب الثالث

عمل العسكرو المصرى والعربى فى عمليات الخليج ضمن قوات الائتلاف الدولى كنتيجة طبيعية لموقف العراقى المتعنت والرافض الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها .

هذا الدور يتبلور منذ مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٩٠ الذى أقر حق كل من السعودية والكويت فى طلب الدعم سواء من الدول الشقيقة أو الصديقة حيث بدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لايها المختلفة وطبقا لموقف كل منها .

لمصر دورها البارز فى هذه العمليات حيث شاركت بقوات رئيسية وصلت الى حوالى ٣٥,٠٠٠ من القوات كة من المدرعات والمشاة الميكانيكية وأسلحتها المعاونة والتخصصية المختلفة .

شاركت سوريا بفرقة مدرعة ولواء من المغاوير وأسلحة دعمها .

المملكة العربية السعودية بدور بارز فى هذه العمليات سواء فى استيعاب حشد قوات الائتلاف الدولى أو الاستراتيجى أو المشاركة فى أعمال القتال والتأمين الشامل ، مما جعل دورها محوريا ورئيسيا ، وجاءت مشاركة لدول العربية طبقا لامكانياتها وموقفها .

تطور حشد وحجم القوات بالمسرح كانت تتطور خطط التأمين والدفاع وأساليب تنفيذها طبقا للموقف .

تدور بالعمليات الاستراتيجية " درع الصحراء " .

استكمال الحشد والتدريب اللازم لشن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ، وبانقضاء الفترة التى مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت ودون ظهور أى مؤشرات على استجابة النظام العراقى وتجاوزته حد القبول الدولى بدأت قوات الائتلاف فى إدارة عمليات عسكرية لتحرير الكويت فى حملة أطلق عليها " عاصفة الصحراء " اعتبارا من ١٧ يناير ١٩٩١ .

هذه قوات الائتلاف الدولى عملياتها ضد العراق على مرحلتين رئيسيتين :-

العمليات الجوية :

تتضمن هذه المرحلة ٣٨ يوما تم خلالها تنفيذ أكثر من ٩٠ ألف طلعة جوية منها ٣٦ ألف طلعة قصف وهجوم استخدمت فيها حوالى ٢٠٠ ألف طن متفجرات بالإضافة الى ضربات صاروخية بلغت ٤٠٠ صاروخ هوك " ضد أهداف السيطرة القومية والبنية الأساسية ومراكز وعناصر القدرة العسكرية لدولة العراق .

العمليات الجوية لقوات الائتلاف فى أيامها الأولى على قصف الأهداف الاستراتيجية بالعمق العراقى ثم الى التركيز على عزل منطقة العمليات وتخصيص نسبة كبيرة من الجهود لتدمير قوات الصفوة العراقية (الجمهورى) بالمسرح .

تتضمن مرحلة العمليات الجوية لقوات الائتلاف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية كان أهمها مايلى :-

تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات من خلال :-

تدمير وسائل الإلذار والدفاع الجوى ، مع حرمان العراق من استخدام القوات الجوية .

◆ تدمير البنية التحتية وتقليص قدرات العراق في مجال إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل من خلال تدمير مراكز النشاط النووي (مفاعلات - معامل أبحاث) ، وتدمير مراكز إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، مع تدمير وسائل الحمل المختلفة (طائرات قتال - صواريخ أرض / أرض - مدفعية) ،

◆ تحجيم التهديد العراقي بواسطة الصواريخ أرض / أرض من خلال تدمير مراكز الإنتاج والصيانة والتخزين

تدمير مواقع الإطلاق الثابتة والقوافل المتحركة .

◆ شل القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة من خلال تدمير مراكز القيادة والسيطرة وتدمير مراكز الإشارة والمواصلات .

◆ التأثير على إمداد القوات في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير الطرق والكباري والجسور المؤدية للمسرح مع تدمير قواعد ومستودعات الإمداد (وقود - ذخيرة) .

◆ السيطرة البحرية على شمال الخليج وسواحل الكويت من خلال تدمير الحجم المحدود من القطع البحرية وشل وتدمير الموانئ ونقاط التمركز مع شل وتدمير عناصر الدفاع الساحلي .

◆ تقليل الكفاءة القتالية العاملة في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير نسبة من التسليح في التشكيلات المدرعة والميكانيكية وقوات الحرس الجمهوري والعمل على إضعاف تشكيلات النسق الأول مع حرمان القوات من الحصول على احتياجاتها الرئيسية .

◆ تعطيم القدرة القتالية بالتأثير على الروح المعنوية من خلال تدمير وسائل الإعلام والاتصال بالشعب ، شن حملات نفسية ضد القوات المسلحة بالمسرح مع حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية .

● أوضحت العمليات الجوية لقوات الائتلاف العجز الكامل للقوات العراقية بأفرعها المختلفة في التصدي العام بردود فعل مؤثرة ، حيث انحصرت أعمال قتالها خلال هذه المرحلة على محاولة تقليل الخسائر واستخدام الصواريخ أرض / أرض في إطار دعائي مع وقف كافة أنواع النشاط الجوي وقريب أعداد من الطائرات إلى إيران ووقف التحركات الرئيسية لها مع التوسع في أعمال الخداع والإخفاء والتمويه وإدارة بعض عمليات الاستطلاع والسبق استهدفت رفع المعنويات أساساً مع استخدام مكثف للصواريخ أرض / أرض ضد كل من إسرائيل والسعودية لتحقيق أهداف سياسية ودعائية مع التوسع في أعمال التلقيم أمام السواحل الكويتية والسواحل الشمالية للسعودية .

● مرحلة العمليات البرية :-

● بدأت هذه المرحلة اعتباراً من سعت ٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واستغرقت حوالي ٥ أيام أدارت خلالها قوات الائتلاف عملية هجومية استراتيجية في الوقت الذي فشلت فيه القوات العراقية في إدارة أو تنفيذ أعمال قتال رئيسية خلال هذه المرحلة .

● لفدت قوات الائتلاف أعمالها الهجومية على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :-

● مرحلة الاختراق والعزل وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تمكنت خلالها قوات الائتلاف من اختراق النسق الأول التعبوي وعزل وتدمير الاحتياطيات التعبوية .

رحلة التطوير والانتفاف وقد استغرقت هذه العملية يوم قتال تمكنت خلاله قوات الائتلاف من استكمال دمر الاحتياطيات التعبوية .

رحلة التطويق واستكمال الحصار وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تم خلالها تدمير الاحتياطيات التعبوية قوات الحرس الجمهوري واستكمال حصار القوات العراقية المتبقية في المسرح .

مارس ١٩٩١ تبنى مجلس الأمن - بناء على ممارسات الادارة السياسية للائتلاف - القرار رقم ٦٨٦ الذى العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وبالنزاع العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة التي كان السبب في نشوبها وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوات ف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية ، وقد امتثلت القيادة السياسية العراقية دون قيد او لهذا القرار وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذى كان بمثابة اعلان رسمي بانتهاء حرب من الناحية الفعلية حيث يضع هذا القرار - الرابع عشر في سلسلة قرارات مجلس الأمن - العراق تحت نظم رقابة الدولية المباشرة .

تتطوع القيادة السياسية العراقية أن ترفض - أو حتى تناقش - الشروط التي أمليت عليها فقد وافقت الحكومة على عقد اجتماع بين القيادتين العسكريتين العراقية والمشاركة لمناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف النار ، ثم تلقت القوات العسكرية بالفعل الأوامر للالتزام بهذا القرار وفي الوقت نفسه ألغى مجلس قيادة العراقى جميع القوانين والاجراءات التي اتخذت من اجل ضم الكويت ثم اصدر البرلمان العراقى قرارا يلغى السابق بضم الكويت الى العراق وكذلك جميع النتائج التي نجمت عن قرار الضم .

تتوالى الأنباء تتوالى عن حركة تمرد ذات صبغة إسلامية شيعية في الجنوب العراقى ضد نظام الحكم في بغداد امتدت بعد الى مناطق الأكراد في الشمال وعن مقاومة النظام العراقى لهذه الحركات بالقوة المسلحة الأمر الذى أدى الى خسائر جسيمة بين سكان هاتين المنطقتين وفيما بعد ومع استمرار العنف العراقى تجاه الشعب غير المسلح اتخذ السياسى الأمريكى بإشياء منطقتين أمنيتين تخضعان لأشراف قوات الائتلاف إحداهما في الشمال فوق المناطقية والاخرى في الجنوب فوق المناطق الشيعية وفي الوقت نفسه قامت لجنة فنية بتكليف من مجلس الامن طبقا رقم ٦٨٧ بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقامت لجنة اخرى بالتفتيش على المنشآت العراقية الخاصة بالاسلحة فوق التقليدية (الكيماوية والبيولوجية وأيضا النووية)^(٢٥) وانتهت " ام المارك " وكانت نهايتها ية وخلفت وراءها قلوبا يعتصرها الالم لهذا المصير الذى اختاره حاكم العراق لشعبه وقواته المسلحة وامته بة كلها كما خلفت وراءها انعكاسات متعددة ودروس مستفادة عديدة سوف تناولها في الباب الرابع .

احمد عبد الحليم - القرار السياسى والعسكرى المصرى .

الباب الرابع

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط

عام :

• يوضح هذا الباب تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط ،
فتتناول في الفصل السابع انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية . .
مركزين على انعكاساتها على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . ثم نوضح
انعكاسات الأزمة على دول الخليج والأمن القومي المصري والنظام العربي ،
ونشير الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، والدروس المستفادة منها ثم نأتي الى
انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية خلال التسعينيات بما يلقي الضوء
على التطور الحالي للأزمة وانعكاساتها على العراق والمنطقة .

• واستكمالا لدراسة انعكاسات تلك العمليات . . نوضح في الفصل الثامن
تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، فنوضح مفهوم الشرق الأوسط في
الاستراتيجية العالمية والاقليمية ، والتحديات والتحولات التي تواجهه في أعقاب
عمليات الخليج، وأثرها على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ، كما نوضح
انعكاساتها وسباق التسلح بالشرق الأوسط . .

الفصل السابع

تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية

الفصل السابع

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

يتركز في هذا الفصل على تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ، حيث نوضح أثر التقديرات الخاطئة على نتائج العمليات وانعكاساتها على العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم نتناول نتائج على دول المواجهة بالخليج ، فمصر والنظام العربي ، ثم نخلص الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، لندرس دقة منها مع تحليل استمرار تداعيات الأزمة خلال حقبة التسعينيات .

التقديرات الاستراتيجية الخاطئة للعراق وأثرها على نتائج عمليات الخليج :-

الأزمة . . . مقدما . . . ونتائجها ، فانه يمكن الخروج بالعديد من الانعكاسات ، كان أكثرها سلبية على العراق ذلك بسبب ما ارتكب من أخطاء متعددة في تقديرات قيادته ، أدت الى الوقوع في هذا الخطأ الجسيم والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

احتلال العراق للكويت لا يشكل تهديدا للآخرين (١٢) :

لقد ورد العديد من المؤشرات الى ان صدام حسين كان ينوي أن يستغل نجاحه في الكويت ليسيطر عسكريا على أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية ، سواء في المملكة العربية السعودية أو في أماكن أخرى ، ولكن ما أثر على تداعيات أحداث ليس خطط صدام حسين فقط ، ولكن أيضا الخوف الكامن في النفوس من نواياه وعدم الثقة في وعوده ، لهذا يرجع الى أن احتلال العراق للكويت يمثل سابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل ، وهي ان دولة عربية تتلصق برمتها كلية ، ولعدم الثقة هذه أسباب عديدة ، فإبان الهجوم العراقي المفاجئ ضد ايران عام ١٩٨٠ ، قامت العديد من الدول العربية بدعم الموقف العراقي ، من متطلق أن العراق بحربها هذه سوف تقوض الحزبيين ونظامه ، ومن ثم تنحسر التهديد الشيعي الأصولي الموجه ضدهم ، وفي المقابل ، فانه في عام ١٩٩٠ قامت العراق بمهاجمة إحدى دول العربية التي طالما ساعدتها ودعمتها طوال سنوات الحرب الثمان ، والأكثر من هذا ، فان العراق كانت قد بنت مرارا وتكرارا أن سبيلها لتسوية الخلاف مع الكويت هو المفاوضات وبلا استخدام القوة .

لقد ظهرت نوايا صدام واضحة ، فبعد ستة أيام من استيلائه على الكويت ، أعلن العراق ضم الكويت رسميا اليه ، كان هذا يعني للعالم أجمع أن احتلال الكويت لا رجعة فيه ، وانه لا سبيل للتفاوض على ذلك ، وفي نفس الوقت ، هذا كان يعني الوصول الى طريق مسدود وقفل الباب أمام أية تسوية مستقبلية ، الا أن قرار الضم علاوة على أنه في جعل أي دولة تعترف بالوضع القائم ، فان جميع الدول صممت على أن تتوحد في مواجهة العراق ، وكذلك صدام حسين الأكبر هو اعتقاده بان الدول العربية سوف تغض الطرف عن تصفية وجود دولة عربية عضو في جامعة العربية .

الدول العربية لن تتحالف مع دول خارجية :

من الملاحظ الثاني الذي سيطر على فكر صدام حسين ، أن الدول العربية الاسلامية لن تطلب المساندة العسكرية أو السياسية من دول خارجية ، وبالتالي لن تدخل في أي تحالفات معها ، وعلى هذا ، فقد اعتقد انه لا

١٢ - في الخليج والانعكاسات على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية ،

خوف عليه من اتخاذ اجراءات عسكرية تحول دون احتلاله للكويت وخاصة ان العراق تمتلك " رابع قوة عسكرية في العالم" (١٢٧) لا تستطيع أية دولة عربية بمفردها أو بالتعاون مع غيرها ان تواجهها في عمل عسكري .

● وقد قلب احتلال الكويت الموازين رأساً على عقب ، فخلال نصف قرن من المحاولات العربية المضنية لتحقيق الوحدة العربية ، استقر في وجدان الدول العربية مفهوم استراتيجي وسياسي قوامه أن التهديدات التي تواجه الدول العربية هي تهديدات خارجية ، وعلى هذا فيجب أن تكون اجراءات الدفاع والتأمين موجهة الى العدو الخارجي فقط من خلال التعاون العسكري العربي ، والآن تزعزع هذا المعتقد بعد أن أتى التهديد من الداخل ، والخلاص منه من الخارج .

● محاولة الربط بين احتلال الكويت والصراع العربي - الاسرائيلي :

● عندما أدرك صدام حسين قوة الاعصار الذي تسبب في انطلاقه ، قرر ان يظهر بمظهر المرونة والمصادقة ، فأكد مراراً ان العراق ليس الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي احتلت أراضي الغير بالقوة ، وانما على استعداد أن تعيد النظر في المشكلة الكويتية اذا ما اعلنت اسرائيل استعدادها للتخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واذا ما وافقت سوريا على سحب قواتها من لبنان .

● وقد لعب صدام حسين على هذا التوتر الحساس ، فمند أن أعلن هذا التصريح في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٩٠ ، أصبح هو محور سياسته من منطلق أن ما من دولة عربية تجرؤ على رفض أو تجاهل هذا الربط ، بينما اسرائيل على الجانب الآخر سوف ترفضه حتماً ، وعلى هذا ، فإن تبعات الأزمة سوف تنعكس على اسرائيل دون العراق ، وسوف تخف حدة الضغوط على بغداد ، وبهذا تستمر الكويت جزءاً من العراق .

● إلا أن هذا الربط لم يخدم أحداً ، وإن انساق البعض وراء مقولة صدام حسين ونادوا بضرورة إيجاد الحلول لكل المشاكل الإقليمية وعلى رأسها المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية ، ولكن ظل السواد الأعظم على مستوى العالم رافضاً لهذا الربط غير المقنع ، فلم يطالب أحد بضرورة ان تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط لانسحاب العراق من الكويت .

● ورداً على ذلك ، أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " خطه السياسي الحازم برفض أي شروط عراقية مسبقة للانسحاب من الكويت ، وبناءً على ذلك فقد بدأ صدام حسين يتراجع عن مقولته وعندما سُئل بشأنها بدأ يراوغ قائلاً أن العراق توافق على " مناقشة " مستقبل الكويت .

● استحالة تكوين تحالف ضد العراق :

● لقد فشل العراق في استقراء وفهم خريطة القوى العالمية ، فلم يكتشف أنه لم تعد هناك قوة عالمية أخرى منافسة للولايات المتحدة ، القادرة وحدها على الساحة العالمية أن تحشد التأييد العالمي وراءها ، الذي ما كان أن يتحقق لولا تفكك الكتلة الشرقية ، وهذا أيضاً أعطى قوة كبيرة لمجلس الأمن ، والذي طالما وقف عاجزاً أمام العديد من المشاكل العالمية إبان حقبة الحرب الباردة بسبب الاستخدام المستمر لحق الفيتو ضد قراراته .

● وقد أعلن الرئيس جورج بوش بعد ان انتهت عملية " عاصفة الصحراء " أنه كان سيقدم على هذا العمل العسكري حتى لو لم يصدر قرار من مجلس الأمن بذلك ، ولكن بدراسة تلك الحرب ، نجد انه ما من شك في صعوبة قيامه

(١٢٧) طبقاً لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

بدون شركاء يدعمونه سياسيا وعسكريا وماليا ، كما أن قيامه بهذا العمل بمفرده كان سيلقى معارضة كبيرة الكونجرس " والرأى العام الأمريكى .

الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدي :

ك ان تجاهل للعراق لصورة النسق العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد نتج عنه خطأ آخر فى التصور ، فمن سح أن العراق تعلق بهم استحالة أن يسمح الاتحاد السوفيتى لقوات أجنبية بمهاجمته أو هزيمته ، ورغم أن م حسين قد أشار الى انحسار الدور السوفيتى بعد التغيرات الجذرية فى دول أوروبا الشرقية ، وتحديدًا فى فبراير ١٩٩٠ ، إلا انه لم يتفهم تمامًا أبعاد التحولات الجديدة ، فقد استمر على اعتقاده بأن العالم مازال منقسمًا الى من ومن الصعوبة بمكان اصدار قرارات فاعلة ضده ، وانه لم يعد للاتحاد السوفيتى سياسة خاصة به تجاه دول ق الأوسط وأنه سلم مقاليد الأمور فى المنطقة للولايات المتحدة ، كذا فقد فشل فى استيعاب أن ما يهم الاتحاد لى فى المقام الأول هو اهتمامه ومصالحه الداخلية ، كذا المساعدات الاقتصادية الغربية وخاصة الأمريكية والتي تحت أكثر أهمية من لعب أى دور فى أى نزاع دولى .

رأ فان جميع التصريحات السوفيتية ومنذ الأيام الأولى من الأزمة - وخاصة تلك الصادرة عن " ادوارد نادزه (١٢٨) أوضحت موقف موسكو المعلن حيال العدوان العراقى واعتبرته غير مقبول من الرأى العام العالمى .

العالم الغربى بالتهديد باستخدام الارهاب ضده :

سياسات صدام حسين قد اعتمدت على تكتيك بث الارهاب من منطلق أن ذلك سوف يردع الدول الغربية عن أى إجراء ضده ، وخير شاهد على ذلك تصرفاته الممجية فى الكويت واحتفاظه بآلاف الرهائن ، الذى وضع هم فى الأماكن الحيوية لاستخدامهم كدروع بشرية ، كذا ظهوره على شاشات التليفزيون مع مجموعة الأطفال طاليين الرهائن ، وحصاره للسفارات الأجنبية ، وكذا تهديده بأن جنود قوات الائتلاف " سوف يفرقون فى بحار لدماء وسيرجعون الى أوطانهم فى أكفان " ولم يفتن صدام حسين الى أن تكتيكاته هذه لم تفشل فقط فى تحقيق له ، بل شدت أزر خصومه لاتخاذ اجراءات فعالة ضده .

الولايات المتحدة لن تخوض الحرب :

فدح أخطاء صدام حسين اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من عقدة "فيتنام" ، وقد سيطرت عليه الفكرة تمامًا قبل اقدامه على احتلال الكويت ، بسبب سوء فهمه للإشارات التى وجهتها اليه واشنطن ، وفهم أن الولايات المتحدة لا تقيم بمصير الكويت ، واستمر على يقين من عدم تدخلها منذ بداية الأزمة وحق لشوب ب الفعلية ، وعلى هذا ، فان الحصار الاقتصادى الدولى وحشد القوات لم يكن من وجهة نظر صدام حسين فى (حملة) الهدف منها تهديده للانسحاب من الكويت دون الاقدام على عمل عسكري فعلى ، فواشنطن - كما ت العراق مرارا - ليست حريصة ولا قادرة على تنفيذ ذلك ، فكان صدام حسين يسي فهم مبادرات الرئيس - بدءًا من المقابلة التى تمت بين وزيرى خارجية البلدين وحق اقتراح عقد لقاء قمة بين الرئيسين - ويعتبرها مة على التخاذل والتردد وعدم الرغبة فى تنفيذ عمل عسكري ضده .

الخارجية الروسى ل ذلك الوقت .

- والأمر المرجح ، أن أخطاء صدام حسين ترجع ببساطة الى الفجوة الثقافية بين البلدين ، فان تفكيره كطاغية جمل من الصعب عليه تفهم الأسلوب الديمقراطي في الجانب الآخر ، لقد أساء فهم دلالات المظاهرات المناوئة للحرب وكذا المناقشات البرلمانية التي شاهدها على شاشات التلفزيون ، واعتبرها دليل تفكك الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة (١٢٩) .
- ولم يسعف الوقت صدام حسين ليدرك مدى جدية الولايات المتحدة ولكن حتى بعد ادراكه ذلك ، فقد واصل صدام حسين اعتقاده بان الولايات المتحدة سوف تتراجع في اللحظة الأخيرة ، وحتى لو أقدمت على عمل عسكري فان هزيمة العراق لن تكون حاسمة وذلك من منطلق تحقيره للروح القتالية الأمريكية ومن ايمانه المطلق في قدرات العراق وامكانيات القوات المسلحة وقدرتها على الصمود حتى لو تعرضت لأعمال عقابية عنيفة ، بالإضافة الى ايمانه في قدرته على احرازه نصر سياسي بعد خوض حرب استنزاف طويلة يلحق فيها بالجانب الأمريكي خسائر بشرية لا يستطيع تحملها ، وعلى هذا ، يستمر في رفضه التسوية ويتطلع الكويت نهائياً .
- وفي هذا الصدد ، فقد بادر صدام حسين الى اهالة الشعب الأمريكي ، ورئيسه الذي استمر ذلك في تعبئة قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي وراء سياساته تجاه العراق .
- ومن الملاحظ أن صدام حسين لم يكن وحده الذي أساء فهم نوايا الولايات المتحدة ، بل كثيرون غيره في الدول العربية ، بل وحتى في الولايات المتحدة أيضا هناك من شاركوه نفس الشعور في أن الولايات المتحدة لن تخوض حرباً من أجل تحرير الكويت .
- التردد والتراجع رغم المواقف المتصلبة :
بالرغم من أخطاء صدام حسين القتالية الا أنه اتخذ بعض القرارات التي تنم عن شيء من المرونة منها على سبيل المثال ، مهادنة ايران والتنازل عن دعاواه التي طالما برر بها هجومه عليها عام ١٩٨٠ ، وهذا فقد أزال التهديدات على جبهة العراق الشرقية ، ومهد الطريق جزئياً لتقليل آثار الحصار الاقتصادي ، وضمن ملاذاً آمناً فيما بعد لطائرات القتال العراقية لكي تنفادى التدمير المحقق ، كذلك عدوله عن استخدامه للرهائن الغربيين كدروع بشرية واطلاق سراحهم وذلك استجابة للمساعي الحميدة التي قام بها بعض الزعماء الغربيين بصفتهم الشخصية أمثال كورت فالدهايم " والفس " جيسى جاكسون " ، ورئيس الوزراء البريطاني السابق " ادوارد هيث " وغيرهم بالإضافة الى ممارسة القيادة العراقية سياسة ضبط النفس وسيطرتها تامة على قواتها لمنع فتيل الحرب من يشتعل ، وذلك بعدم اعتراض قوات الائتلاف التي تقوم بتفتيش ناقلات البترول العراقية وباقي سفنها التجارية والأكثر من هذا فلم تقم العراق بتوجيه ضربة اجهاض لقوات الائتلاف أثناء حشدتها ، وقد اتخذ صدام حسين هذه السياسات المرونة والتي أضافت الى أخطائه أخطاءً جديدة - هادفا الى دق إسفين في جبهة الائتلاف وليضع تصميمها على مواصلة العمل ضده ، وفيما بعد ، وأثناء ذروة الحرب واصل صدام حسين هذه السياسة عندما أعلن استعداداته التام للانسحاب من الكويت ، آملاً بذلك في منع قوات الائتلاف من الهجوم البري ، وعندما فش

(١٢٩) الحرب في الخليج والعكاسات على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

منع المصير المحتوم ، قام العراق بتوقيع وثيقة إيقاف النيران المهيمنة والتي فرضتها عليه الولايات المتحدة ،

يوجد وسيلة أخرى سواها للمحافظة على نظامه والمتبقى من قواته المسلحة بعد الحرب .

كاسات العمليات على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا :

المستوى العسكري :

من التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة -
من الاختلال واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيدا جوهريا على الادارة للصراع المسلح ، هذا الى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات
لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو / برية " والتي اعتنتها قوات الائتلاف الدولي ، والتي افتقر الفكر
الى الاستراتيجية العراقية الى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذي يمكن أن يواجهه ذلك الفكر
في المتطور

فقدت استراتيجية الردع العراقية فعاليتها في ظل غياب القدرة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة
للعديد من الأسباب :-

عندية تأثير أدوات الردع في مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولي وبالتالي فقدت ما يسمى "
للمؤكد المتبادل " والذي يعنى قدرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى
لتدميرية ، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو "مصدقية الردع " ،
فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير "للردع المعنوي " في ظل تأكيد قوة الائتلاف الدولي من غياب
سلحة الفاعلة والداعمة له .

سلت القيادة العراقية في بناء نظام دفاعي يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولي والتي تعتمد
إدارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات ، الأمر الذي يستلزم التخطيط لأساليب دفاعية
على المزج الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للقتال في المواجهة وفي
في وقت واحد وبدون حدوث اختلال في ثبات الدفاعات ، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال أوجه القصور في
ات العراقية في عدة أسباب :-

الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطط دفاعية متالية ، مما فرض نوعاً من السلبية على القوات
وحصر أعمالها في نطاق ردود الفعل وبالتالي حرمتها من التوظيف الجيد لقدرة التسليحية والقتالية والأعمال

خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعي العراقي قيمته وفعالته ، هذا الى
عدم التخطيط لتنفيذ أعمال ايجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة في المراحل الأولى للتدخل ضد
ات القتالية لقوات الائتلاف الدولي في مراحل فتحها الاستراتيجية مما أفقدها عنصر المبادأة تماما .

الافتقار النظام العراقي للحد الأدنى من الحماية الجوية في ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف ، مما عرض
الدفاع الى خسائر جسيمة وأدى الى الانهيار السريع للروح المعنوية وبالتالي على ادارة القتال .

عدم استناد التخطيط العراقي للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها سوى مبدأ الحشد
احتوى على ثغرات كثيرة ، لعل من أهمها ، تركيز أعمال الحشد داخل الكويت في الوقت الذي خططت فيه

قوات الائتلاف الدولي لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادي الباطن وهي أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة ، الى جانب تفادي كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالائتلاف الواسع حولها .

وخامسها - قصور مصادر المخابرات العراقية في توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشـا لتقدير قدراتها الحقيقية ونواياها المقبلة .

وسادسها - عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية وذلك بسبب قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالي حجم القوات البرية مما أضعف حجم الاحتياطيات الواجب توفرها في المسرح ، الى جانب التقـا القوات البرية الى خفة الحركة والقدرة على المناورة ، اضافة الى سوء الحالة الفنية والخفض الكفاءة القتالية بـلـعـا الحصار وأعمال قطع المخابر والطرق الى جانب الخطر الجوي ، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتـا الليلي .

• أما القدرات البحرية العراقية ، فقد كانت محدودة الحجم بما لا يتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بـا الاستيلاء على الكويت ، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحري على العراق مـا سوء الحالة الفنية لمعظم القطاع البحرية بشكل عام .

• أما القوات الجوية فقد كان افتقادها الى خبرة القتال في مجال الاعتراض الجوي والضعف الواضح في مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل الليلي ، الى جانب سوء الحالة الفنية لها بصفة عامة والنقص الحاد في قطع الغيا مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف من أبرز نقاط ضعفـا والخفض كفاءتها القتالية بشكل عام .

• أما قوات الدفاع الجوي فقد كان لافتقادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة في الاشتباك الليلي مع عـا توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوي عن التشكيلات البرية العاملة في المسرح ، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية .

• وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية وماتج عنها من خسائر جسيمة في القوا المسلحة العراقية أبرزها الآتي (١٣٠) :-

• القوات البرية . . تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالي ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦ % ، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة مـا اجمالي ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤ % ، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالي ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦ % هذا الى جانب أسر واستسلام حوالي ٦٢ ألف فرد اضافة الى حوالي ١٥٠ ألف فرد بين قتيل وجريح ومفقود .

• القوات البحرية . . تدمير ٨٨ % من لنشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع .

• القوات الجوية . . تدمير ٢٤٢ طائرة قتال ، وهروب ١١٢ طائرة أخرى الى ايران ، باجمالي ٣٥٤ طائرة تمثـل % من اجمالي القاذفات ، شـل وتدمير ١٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل ، تدمير ٦٣ % من اجمالي دشـا الطائرات .

• الدفاع الجوي . . تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى ، وخمسة مراكز توجيه طائرات ، وتدمير حوالي ٥٠ من كتائب الدفاع الجوي .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ .

قد كان لصدور الأوامر بالسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على السحاب التكتيكي الناجح أن حدث انهيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة ، بالإضافة الى زيادة عدد الأسرى والقتلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة .

● خلاصة الموقف العسكري :-

● اسفرت حرب الخليج في المجال العسكري عن تقليص قدرة العراق العسكرية كما أوضحنا الى نسبة ٥٠% تقريبا وهو ما أحدث نوعا من التوازن خاصة مع سوريا وإيران وأن ظل متفوقا على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة .

بالرغم من ذلك فقد ظل الموقف داخل القوات المسلحة يمثل إحدى الركائز الأساسية لتأمين النظام من خلال الامتيازات التي حصل عليها وخاصة قوات الحرس الجمهوري والتي لم تتأثر بنتائج حرب الخليج (رفع المرتبات مرتين بعد وقف العمليات لتضاعف بنسبة ١٢٥% للقوات النظامية ٢٥% لقوات الحرس الجمهوري) ، وقد تم اجراء تغييرات في المناصب الرئيسية شملت رئيس الاركان ومدير المخابرات على الرغم من قصر مدة شغلهم للمنصب (٣-٤) شهور وقد ارتبط ذلك بما تردد عن فشل عدة محاولات لانقلاب عسكري ، كما ظل النظام يسعى بعد سيطرته على الموقف الداخلي الى إعادة بناء القوات المسلحة من حيث إعادة التنظيم وفتح باب التطوع واصلاح الاسلحة والمعدات المطارات .

● النشاط الكيماوي والنووي :

اسفرت عملية عاصفة الصحراء عن تدمير وإصابة معظم المنشآت الكيماوية العراقية ، مع استمرار قيام لجنة التفتيش بالتفتيش عليها وتدميرها على الرغم من تعرض معظم المنشآت النووية العراقية للقذف الجوي خلال عمليات إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ ببعض معدات تخصيب اليورانيوم بالإضافة إلى ٤ كجم يورانيوم مخصب لم تكشف عنها للجنة التفتيش مما زاد الشكوك في مصداقية النظام العراقي بشأن التزامه بقرارات مجلس الامن ، وقد أدت ضغوط الدولية على العراق إلى كشفه عن منشأة لتخصيب اليورانيوم شمال بغداد في الطارمية فضلا عن اكتشاف منشأة أخرى جنوب الموصل (في شرقايط) ، واعتراف العراق مؤخرا بامتلاك برنامج نووي للأغراض العسكرية وأنه يمكن من إنتاج ٤ كجم بلوتونيوم بالإضافة إلى امتلاك ١٢ كجم يورانيوم مخصب .

هكذا فقد أتت عمليات الخليج على كل مقومات القوة العسكرية للعراق ، الذي لم يعد - في ضوء ذلك - إحدى قوى المؤثرة في حسابات القوى العربية ، ومما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص أن عمليات الخليج لم تؤد فقط الى تدمير هذه القوة العسكرية العراقية لحسب ، وانما أدت أيضا - وهذا هو المهم - الى تدمير القاعدة الصناعية العسكرية التي تركز اليها هذه القوة .

الواقع أنه اذا كانت القوة العسكرية العراقية لم يثبت أنها اضطلمت بدور كبير في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، إلا أن بقاء هذه القوة والحفاظ عليها كان مهما من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل (١٣١) ،

(١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

٢- على المستوى الداخلي :-

• ملاما شك فيه أن الأزمات والحروب الدولية الكبرى غالبا ما يكون لها نتائجها العديدة - الإيجابية والسلبية - ليس على مستوى أطرافها أو المشاركين فيها بشكل مباشر فحسب ، وإنما على مستوى قوى دولية أخرى ، بل على المستوى الدولي العالمي ، ولعله قد لا يكون من قبيل المبالغة القول ، في هذه الخصوص ، بأن مثل هذه الأزمات تلك الحروب - أو بعضها على الأقل - إنما تمثل في الغالب الأعم نقطة تحول أو تاريخا فاصلا CRITICAL DATE فيما يتعلق بالأوضاع والمراكز القانونية والسياسية للأطراف ذات الصلة .

• وتعتبر أزمة / حرب الخليج الثانية (٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) من هذا النوع من الأزمات والحروب الكبرى التي مثلت نقطة تحول مؤثرة في علاقات القوى وموازن الصراع الدولي ، فكما سنرى ، فقد كان لهذه الأزمة / الحرب نتائجها العديدة سواء على المستوى العربي - العربي أو الاقليمي أو العالمي ، بالنظر الى حجم ما أفرزته من آثار وما قادت اليه من تداعيات بالنسبة لكل مستوى من المستويات الثلاثة ، بالإضافة الى تأثيراتها بالنسبة للوضع الداخلي في العراق الذي أضحي بمثابة دولة ناقصة السيادة الى حد بعيد . وسوف نشير الى هذه التأثيرات المختلفة مع استكشاف أهم النتائج المختلفة التي ترتبت على عليها .

• الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الداخلي في العراق :-

يعتبر العراق هو الدولة الأولى التي عانت أشد المعاناة من جراء هذه العمليات ، ولا شك أن هذه المعاناة - التي تترال قائمة الى وقتنا الراهن - إنما تعتبر ذات دلالة كبيرة على مدى عدم دقة الحسابات السياسية والعسكرية من جانب صانع القرار السياسي في العراق ، فقد كشفت الأزمة - وبصفة عامة - عن حقيقة أن صانع القرار السياسي في العراق لم يكن على وعى تام ليس فقط بقدراته الذاتية مقارنة بقدرات الأطراف الأخرى المعنية بكل ما يحدث الخليج من تطورات ، وإنما أيضا لم يكن على قدرة كافية لفهم الظروف المتغيرة على امتداد الساحة الدولية ، وعلى قمة النسق الدولي خاصة ، فضلا عن عدم الادراك الكافي للموقع الخاص الذي تشغله منطقة الخليج في الحسابات السياسية والجيوستراتيجية للدول الكبرى العالمية منها والاقليمية على حد سواء .

• وقد تأثر الموقف الداخلي في العراق كالاتي :-

• الموقف الداخلي :-

• تفجرت الثورة الشعبية بعد وقف اطلاق النار مباشرة بدءاً بالجنوب ذي الأغلبية الشيعية ثم تبعها الثورة في الشمال حيث الأغلبية الكردية الأمر الذي جاء معبرا عن حالة الاستياء الشعبي والرغبة في التخلص من نظام الحكم السابق بسبب بأخطائه في تردى الموقف العراقي في جميع المجالات .

ولظراً لتقدير النظام العراقي (سواء المجموعة الحاكمة أو أعوانهم من المنتفعين سواء من قيادات القوات المسلحة القيادات الحزبية) لخطورة الموقف تمت مواجهة هذه الثورة باستخدام كافة الوسائل والسبل الى أن أمكن السيطرة عليها في الجنوب أولا ثم الشمال .

ولقد أسفرت الثورة عن العديد من المشاكل والمصاعب التي يعاني منها الشعب العراقي فضلا عما خلفته حروب الخليج ولعل من أبرزها الآتي :

• تشريد من ٢ - ٣ مليون كردي وشيعة لجأوا الى كل من تركيا وايران والسعودية عاد معظمهم بعد الشاء المنطقة الأمنية للأكراد شمال العراق وهدوء الموقف نسبيا في الجنوب .

تدمير الأحوال الأمنية والتشاور الجرمية (سرقة - قتل - ٠٠٠) .
 تردى الأحوال المعيشية والصحية وظهور العديد من الأمراض (كوليرا - التهاب سحائي - التهاب كبدى - الخ)
 ارتفاع معدلات الوليات خاصة بين الأطفال .
 وقد تصاعدت ردود الأفعال الدولية المضادة للعراق بسبب سياسته القمعية التي مارسها ضد التمرد ، وقد تميزت
 ردود الفعل بالحسم واليجابية وقد برز منها الآتى :
 صدور القرار رقم ٦٨٨ مجلس الأمن والذي يطالب العراق بوقف الأعمال القمعية ضد الشيعة والأكراد .
 إنشاء المنطقة الأمنية شمال العراق وتحديد الأنشطة العسكرية العراقية شمال خط العرض ٣٦ (معظم إقليم
 كردستان) مع حرمان الطيران العراقي بالنواعه من التحليق الا بتصريح من قوات الائتلاف .
 استمرار طيران الائتلاف في تنفيذ طلعاته الاستطلاعية شمال ووسط العراق .
 إنشاء قوة انتشار سريع قوامها ٥٠٠٠ فرد وتمركزها في قاعدة سلوبي والمجربك داخل الاراضى التركية كعامل
 ردع للقوات العراقية حالة تعرضها مرة اخرى للاكرد .
 مع إنشاء مكاتب اغاثه دولية للاشراف على توزيع المساعدات الانسانية للشيعة في الجنوب وإنشاء ممر آمن الى
 ايران في الجنوب لتأمين عودة اللاجئين الشيعة .
 ولامتصاص الغضب والسيطرة على الموقف الداخلى وتحسين الصورة اتخذ النظام العديد من الاجراءات والتغيرات
 في القيادات التنفيذية يعد أبرزها الآتى :-

التركيز على سرعة اصلاح البنية الأساسية للاجهزة الخدمية ، وتعيين طه ياسين رمضان (كردى) نائبا لرئيس
 الجمهورية وعلى حسن كامل المجيد ابن عمه وله دور بارز في قمع الاكرد ووزيرا للداخلية وحسن كامل التكريتي
 (زوج ابنته^(١٣٢)) وزيرا للدفاع للسيطرة على القوات المسلحة ومستولا عن عملية اعادة اصلاح البنية الأساسية
 ، مع اعادة تشكيل الحكومة برئاسة سعدون حمادى (شيعى) لدعم القدرات التنفيذية من ناحية استغلال ما يتولس
 لديه من قبول عربي من ناحية اخرى ، واصدار قانون التعددية الحزبية مع ضمانه لسيطرة حزب البعث (انفراد
 بالعمل داخل القوات المسلحة - اعتراف باقى الاحزاب بمبادئ حزب البعث) ، وفي نفس الوقت تم إجراء بعض
 التغيرات في قيادات وهياكل الحزب والاستغناء عن وصفهم صدام حسين بأنهم لم يكونوا على مستوى الاحداث
 مع الوعد بانتخابات عامه خلال عام ، إطالة فترة مباحثات الحكم الذاتى للأكراد لامتصاص حماسهم وبث
 الشقاق بين صفوفهم وكذا فصائل المعارضة الاخرى .

الموقف السياسى :-

العراق يعانى من العزلة السياسية التي فرضت عليه منذ غزوه للكويت مع محاولة القيادة العراقية التحرك على كافة
 عدة العربية والاقليمية والدولية لكسر هذه العزلة وقد برز منها الآتى :-

على الصعيد العربى :-

عمل على تحسين وتطبيع العلاقات مع الدول العربية والدعوة لتجاوز سسلبات الفترة السابقة من خلال:

(١٣٢) قام النظام بالتخلص منه في أعقاب لجوئه الى الأردن .

تعيين مندوب دائم في جامعة الدول العربية بعد رفض نقلها إلى القاهرة والموافقة على ترشيح الدكتور/ عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة وحضور جلساتها (مجلس وزراء الجامعة - اللجان التخصصية) ووقف الحملات الاعلامية الدول العربية ، مع اللجوء لجامعة الدول العربية للتدخل لوقف أى أعمال عدائية من قبل دول الائتلاف ضد العراق والمطالبة باحياء اتفاقية الدفاع المشترك .

● على الصعيد الاقليمي :-

محاولات التقارب مع تركيا من خلال تبادل الزيارات والاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقي من العراق التركية وعدم تصعيد الموقف معها على الرغم من انتهاك القوات التركية لحدود العراق الشمالية واستمرار تواجد حقي الآن

● على الصعيد الدولي :-

الموافقة على جميع قرارات مجلس الامن باستثناء القرار رقم ٧٠٦ الصادر مؤخراً بخصوص السماح بتصدير البترول واشراف الامم المتحدة على تصديره واستيراد المواد الغذائية ، مع التجاوب مع لجان التفتيش الخاصة بتدمير البنى التحتية التدمير الشامل (صواريخ أرض / أرض - كيميائي) والمماثلة مع لجان النوى وان كشف العراق مؤخراً عن من برنامج النوى تحت تأثير الضغوط والتهديدات الدولية .

● فقدان العديد من مظاهر السيادة على الاقليم :-

● بالنظر الى مفهوم السيادة في نطاق الفكر القانوني والسياسي بأنها مجموعة السلطات أو الصلاحيات التي تتمتع بها الدولة - دون منازعة من أحد - داخل اقليمها وفي مواجهة كافة الأفراد الذين يعيشون على هذا الاقليم ، في عدا أولئك الذين يتمتعون بوضع خاص منه ، كالدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المحميين دولياً ، وعادة ما تنسب الى هذه السلطات بأنها تمثل المظاهر الداخلية للسيادة ، وذلك تمييزاً له عن مظاهرها الخارجية التي تعني عدم خضوع الدولة لأي سلطان آخر بغير رضاها وللسيادة ، كما هو معلوم ، مظاهر شتى ، تدل عليها ، منها مثلاً :
أن الأصل في تنظيم كل ما يجري داخل الاقليم ينحصر الاختصاص فيه للسلطات المعنية في الدولة ، ومنها اعتبار المجال الجوي جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة ومن ثم فلا يجوز عبوره الا بعد الحصول على اذن مسبق ومنها كذلك سلطة فرض الضرائب وتحصيلها .

ومما لا شك فيه أن العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية ، قد أضحت دولة ناقصة - أو غير كاملة - السيادة بعيد وذلك بفعل الجزاءات الدولية الصارمة التي فرضت عليه من جانب مجلس الأمن

ومن مظاهر ذلك أيضاً ، حقيقة أن السماء العراقية قد صارت مفتوحة تماماً أمام طيران ما يسمى بالدول الالترابعية وهي بالاساس الدول الكبرى في مجلس الأمن بزعامة الولايات المتحدة ، وكذا انشاء مناطق معينة واقفاً من الوطن العراقي واعتبارها " مناطق آمنة " يحظر على الطائرات الوطنية العراقية استخدامها أو الطيران فوقها

● كذلك ، فانه يمكن القول بأن من بين الآثار السياسية المهمة التي تروبت على عمليات الخليج على المستوى الدولي في العراق ، مبادرة الحكومة العراقية - وربما لمحاولة منها لتأمين جبهتها مع ايران - الى التنازل عن كل مطالب كان يتمسك بها في السابق ازاء مسألة الحدود المشتركة ومياه شط العرب ، وهي المطالب التي حارب من ثمانين سنوات تكبد خلالها خسائر ضخمة بشريا وعسكريا واقتصاديا .

ما أدت الحرب ، كذلك ، الى تعميق الانقسام في صفوف أبناء الشعب العراقي : ثورة الشيعة في الجنوب ، ورات الأكراد المستمرة في الشمال ، ونزوح أعداد كبيرة من العراقيين وانضمامهم الى صفوف المعارضة للنظام في الخارج . . . وقد نجم عن ذلك كله ، تزايد قبضة هذا النظام وممارساته الدموية ضد أبناء الشعب .

إذا أضفنا الى كل ما سبق ، حالة العزلة السياسية الدولية والاقليمية التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر ، فانتهاى الى القول بأن القرار الخاص بغزو دولة الكويت واحتلال أراضيها كان بكل المقاييس خطأ سياسياً واستراتيجياً غير محسوب بالمرّة ، ومثل - وبحق - انتكاسة خطيرة الى الوراء لمركز العراق الاقليمي والدولي .

استسلام العراق ومحادثات صفوان :-

قد انتهت حرب الخليج الثانية ، حرب الخسائر . . . الخسائر لكل الأطراف العربية ، خسائر في المال . . . في الرجال . . . في الثروة البترولية . . . في العمران الذي تحول دمار ، وفي الشمل الذي تفرق . . . وفي الوحدة التي بعثرت . . . وفي المستقبل الذي تحول الى تربهص وثأر وعداوة . . . ولا مكاسب لأحد ، انتهت الحرب . . . واستمر رد الفعل الجماهيري الغاضب . . . بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة في جنوب العراق كل تلك المآسي . . . ومازال صدام حسين حاكماً للعراق . . . فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة . . . ولا بقايا الجيش العراقي استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه . . . ورغم كل الدمار . . . تحولت بقايا الجيش الى أداة لقمع الثورات الشعبية . . . ومئات من الجرائم الجديدة أضافها صدام حسين الى جرائمه ضد العراق وشعب العراق ، ليستمر حاكماً مطلقاً . . . ورغم كل الهزائم (١٣٣) .

يأتى القرار الأخير . . . قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقي . . . والذي سوف يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق . . . شعب العراق الى سنوات عديدة قادمة . . . سوف يعود بالعراق الى عصور التخلف والتبعية وضعف الارادة الوطنية والقومية . . . قرار الاستسلام الأخير . . . قرار الإذلال لقيادة متصلبة ومتعنتة ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التي منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت ، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطني العراقي بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً ، حيث أوصت لجنة الشؤون القانونية والخارجية في المجلس الوطني العراقي ، بقبول القرار، والذي لم يكن لها خيار سوى هذا القبول وذلك الاستسلام ، وقد تضمن القرار مطالبة العراق بتسليم كافة سلطة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها ، مع الزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين من غزو الكويت ففي قرار وُصف بأنه أطول وأكبر قرار في تاريخ مجلس الأمن وافق المجلس بأغلبية كبيرة على مشروع لقرار المقدم للمجلس بشأن إنهاء حرب الخليج والذي ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال لاتفاق الموقع بينهما في أكتوبر ١٩٦٣ .

وطالب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُعد خطة لورية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام .

(١٣٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، أبريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يوليو ١٩٩١ .

● وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف إطلاق النار أن يمثل العراق لعدة شروط . . من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية وأن يخضع جميع ماله من مصادره واستعمالها في إنتاج أسلحة نووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بما لديها وتزيلها . وأكد مجلس الأمن في قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ومحيط علماً بالنية التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن .

كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في الموقع بينهما في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣ م ، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة المشتركة .

ويطالب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لحدود بينهما وأن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد .

كما يطلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم - في غضون ثلاثة أيام الى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت - خطة للنشر الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة ميناء عبد الله ومنطقة مرسى السلاح نشأ بموجب هذا القرار لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت يقدم السكرتير العام الى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية اذا وقعت انتفاضة خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة ، وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكرتير العام الخطر بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كما تنهى وجودها العسكري .

ويدعو القرار العراق الى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزامه بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاختصاص الحربي للغازات الحارقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة .

وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير وإزالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتدريب بالإضافة الى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إنتاجها والتاجها .

كما ينص القرار على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان الى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على اجراء تفتيش عاجل عليها في المواقع .

● ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المعنية وعند الاقتضاء المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على أعمال تفتيش في المواقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق للجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات إطلاقها .

ويوافق العراق - دون أى شرط - على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك .

وأن يقدم العراق الى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار اعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ، وأن يخضع جميع مالدبه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بها لديها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة .

ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفتيشاً دقيقاً على القدرات على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو الى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوماً من موافقة المجلس عليها .

ويشير القرار الى أن هذه الاجراءات تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية .

ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير اعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة .

ويؤكد من جديد مسئولية العراق عن أى خسائر مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية أو أى ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة الغزو العراقي للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية ، وينص القرار على انشاء صندوق لدفع التعويضات والشاء لجنة لادارة الصندوق .

وينص القرار على استمرار جميع الدول في فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربي الى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما في ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات .

ويشمل هذا الحظر أيضاً تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية بالصواريخ بعيدة المدى والمساعدة في انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقني .

وهذا القرار . . . تستمر قصة التحار دولة . . . بقيادة غير مسئولة . . . بشكل يدعو الى الاشفاق على شعب العراق الذي قتلته اوصاله ، ودب الضعف في كيانه ، وتهدده اتجاهات التقسيم الى دويلات ومحميات . . . دولة شيعية في الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل بایران . . . ودولة كردية في الشمال قتل نحو تركيا . . . ودولة سنية في بغداد محاصرة ومعزولة . . . اضافة الى الحزام الأمني الذي يمتد بعمق ١٠ كيلومترات على امتداد الحدود العراقية - الكويتية . . . طبقاً للقرار الأخير .

محادثات صفوان :-

في الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير ، تحركت احدى الفرق المدرعة الأمريكية التابعة للفيلق السابع الى قاعدة صفوان

الجوية التي تقع على مسافة ٣٥ كيلومتراً من البصرة والنين كيلومتر من الحدود الكويتية - العراقية لتأمين المنطقة التي اختارها القيادة الأمريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ وصفوان هي إحدى مدن الجنوب العراقي - شمالها الرميثة وطريق أم قصر ونهر الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة

ثاني المدن العراقية :

- وقد تحددت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩١ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يوم " مارس ، ذلك الاجتماع الذي وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله " ينبغي أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً " وفي الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الأمريكية ، وقام مجموعة من المهندسين الأمريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء .
- وفي الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات الشينوك تحمل الجنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتي وممثل عن القوات المصرية وممثل عن القوات السورية .
- وفي الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق وصل الوفد العراقي المكون من ثمانية ضباط وكان في استقباله الجنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الأمريكية التي تسيير على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقي ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشي .
- وقد كان الوفد العراقي خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم أحمد ، واكتفى الجانب العراقي بتحديد أسماء الوفد ورتبهم دون الاشارة الى المناصب التي يتولونها ، ولقد لوحظ أن الوفد العراقي دخل الى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية في الكويت وميد الخليج .
- ولقد انتحلت الجلسة الأولى في الساعة ١١,٣٤ الحادية عشرة وأربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلي ، وفي البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارسكوف باللغة العربية . . حيث قال " نأسف على التأخير لقد وجدنا صعوبة في الوصول الى هنا ، فكثير من الطرق دُمرت وقواتكم تقيم كثير من الموانع على الطرق ، فقد أخطأنا مرات عديدة في الوصول لنقط مشاهة " وبعد ساعتين انفض الاجتماع وفريق المفاوضين العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارسكوف الذي رد التحية ، وتوجه ومعه الفريق خالد بن سلطان للمنصة التي أعدت للمؤتمر الصحفي ليرد على تساؤلات الصحفيين - وقد اكتفى الوفد العراقي بالرد على سؤال واحد ، حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل الى شيء . . فقال الفريق سلطان بالانجليزية "COURSE" "بالطبع" وبدأت على الجنرال شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، السعادة وهما يتحدثان الى الصحفيين بـ نهاية الاجتماع (١٣٤) .
- ومن دراسة مدار في ذلك اللقاء التاريخي الذي عُرف باسم " محادثات صفوان " والذي انعقد في الساعات الحرة حيث حمل وفد الائتلاف الدولي لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العربي

(١٣٤) مجدي شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسي، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

تتروام ، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقي الذى أقحم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع
ن ، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية ، وعلى ضوء ذلك لم يُسجل محضر
دثات السرية أية اشارة فيها اساءة الى الجانب العراقي ، بل على العكس تماماً ، فرغم أن الجانب العراقي وقع
قبة استسلام ، الا أنه روعى استخدام عبارة " وقف اطلاق النار " كعنوان لهذا اللقاء .

على ضوء ما تم عرضه وفى اطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة واقرار الشروط اللازمة لضمان
تمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط التى
منها قرار مجلس المن رقم ٦٨٧ ، يمكن القول أن ذلك الاجتماع .

اشتمل على مناقشة ست نقاط أساسية . .

أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر
وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبها .

أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والعسكريين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقي
بان باسماء أولئك المحتجزين . " وقد اتفق فى هذا الشأن بان يقدم العراق قائمة تتضمن اسماء الأسرى من
بين المدنيين والصحفيين ، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ م ، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب
لدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً " .

تقديم بيان بالمفقودين - وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون ان يكون معروفاً - هل هم أسرى أم قتلوا
من التعرف على هويتهم ، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب
لدولى .

- تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه
الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة الى مواقع أى ذخائر كيمياوية أو بيولوجية أو نووية مخزنة
لكويت الى جانب أى ذخائر أخرى من أى نوع .

١ - الاتفاق على التدابير التى تضمنت وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب اخلاؤها
أمنى ليس له علاقة بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذى سيقرره مجلس الأمن الدولى - إضافة الى الاتفاق
قاط التى تمنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ .

٢ - الموافقة على استخدام الطائرات الهليكوبتر غير المسلحة لنقل المسئولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير
نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى .

مكاس عمليات الخليج على الاقتصاد العراقي :-

مغامرة الغزو العراقي لدولة الكويت قد امتدت آثارها الى أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على العراق والأمة
ربية والمنطقة كلها ، وإذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق لنانا نجد ان هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الرهيبة التى
شها وسوف يعيشها الشعب العراقي ، وخاصة أن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر
نايب عبر كل من تركيا والسعودية ، كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانيه يمنع ما يخرج منها ، وما

- سوف يصل اليها ، الأمر الذى رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويض سنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية والخطر لسنوات متتالية .
- كما أدى الاجماع الدولى الى عزل العراق بصورة مخيفة ، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزل حتى مع محاولات استمالة أية دولة للتعامل معه فى أزمته ، والتي انعكست بصورة حادة على الموقف السياسى العراقى الذى لم يجد من عون دولى لتعزيز موقفه لأنه هو المعتدى ، وهو الغازى ، وهو المحتل لأرض الغير بالقوة وهو ما رفضته الجماعة الدولية بأسرها .
 - وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الاجماع العالمى على فرض الحصار الاقتصادى عليه ، الأمر الذى انعكس بصورة حادة على الشعب العراقى حيث توقفت مشروعاته ، وتجمدت خططه التنموية السقى كانت تستلزم التعويض عن سنوات حربه مع ايران والتي استفدت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثم سنوات ، فضلاً عن المعونات والقروض التى تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم ، تلك الرؤية لأبعاد الخطر الذى حاق بالشعب العراقى والذى انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها ، مما شكل ومازال يشكل أعظم المخاطر التى تعرضت لها الأمة العربية منذ الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية (١٣٥) .
 - وعلى طريق إحكام الحصار الاقتصادى العالمى للعراق ، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وايطاليا والسوق الأوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية فى البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .
 - ومن جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا والمجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أى نظام تابع فى الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها ، كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم ، كما أعلنت المانيا حظر مرور أى بضائع أو أسلحة نووية قمر عبر أراضيها للعراق كما أوقف الاتحاد السوفيتى (السابق) صادراته من الأسلحة النووية والمعدات العسكرية الأخرى الى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقى ، فقد كانت بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت فى اليوم الواحد ، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٦٠٠ ألف برميل يوميا من العراق .
 - هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانتا تنتجان خمس الانتاج الكلى لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " كما تعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومى ٣,١٤ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل انتاج ايران ويأتى فى المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يوميا .
 - كما أعلنت اليابان أنها لن تبني فرض عقوبات اقتصادية على العراق الا اذا التزمت الضرورة ، ولكن اضطرت الى ذلك لأنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق ، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٥٠% من البترول العراقى .

(١٣٥) مبرلت المصرى - مجلة الأهرام الاقتصادية - المادرة بالقاهرة - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

• وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية ، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمي " الفاو " فإن العراق كان يستورد ما يقرب من ٥/٤ (أربعة أخماس احتياجاته) من الغذاء (١٣٦) .

فالعراق كان يستورد سنويا حوالي ثلاثة ملايين طن حبوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، كما ذكرت جريدة " فرانكفورت " الألمانية أنه وفقا لما أعلنته وزارة الزراعة الأمريكية ، فإن مخزون الحبوب في العراق عند بدء الغزو في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان يكفي العراق لثلاثة أشهر فقط ، أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى ، فقد ذكر اتحاد الشرقيين الأدنى والأوسط في مدينة هامبورج ، ان استمرار المقاطعة اذا استمرت فإنها ستشكل تهديدا حقيقيا للعراقيين .

ووفقا لما نشرته الجريدة الألمانية ، فإن ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الأردن ، وبالدات من ميناء العقبة .

من ناحية أخرى هناك تركيا التي كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ، إلا أنها تشترك معه في حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة ، وذلك قد فتح بابا أمام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود ، خاصة وأنها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقي سيارات النقل في تركيا والذين تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية .

هذا وقد جاء تبني مجلس الأمن الدولي قراره بفرض العقوبات التجارية والمالية والعسكرية الشاملة على العراق لعدم التزامه بتنفيذ قرار المجلس رقم ٦٦٠ الداعي الى الانسحاب الفوري والغير مشروط للقوات العراقية من الكويت - جاء القرار ٦٦١ والذي اعتمدته المجلس بـ ١٣ صوتاً وامتناع عضوين " كوبا واليمن " عن التصويت ، والذي نص على امتناع جميع الدول عن أى عمليات تصدير أو استيراد من العراق والكويت حتى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية واعادة حكومة الكويت الشرعية .

وقد شمل ذلك الحظر كل المنتجات والسلع تقريبا بما في ذلك الأسلحة ، كما تضمن القرار منع تحويل أى أموال الى العراق والكويت .

وأعتبر القرار ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذه هي المرة الثالثة في تاريخ مجلس الأمن التي يتخذ فيها قرار مقاطعة شاملة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، وكانت المرة الأولى ضد روديسيا عام ١٩٦٧ والثانية ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧

وجاء هذا القرار بعد خمسة أيام من القرار ٦٦٠ الذي اتخذته مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية .

وبالنظر الى حقائق الموقف الاقتصادي في العراق نجد الآتي :-

يعتمد الاقتصاد العراقي الموجه مركزيا اعتماداً كبيراً على البترول الذي يمثل ٩٥ ٪ من عائدات العملة الأجنبية ، وقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية والانفاق العسكري عليها الى استنزاف الاقتصاد وخلق عبء مديونية ثقل يمثل في ٤٥ مليار دولار مديونية العراق لدول غير عربية ، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي تحول الى قطاع

(١) شهرة الراعي - مجلة الأهرام الاقتصادي - المصدرة بالقاهرة - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

خاص في عام ١٩٨٧ ، فان عملية التنمية استمرت تتعرض للتعطيل بسبب نقص الأيدي العاملة وزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية ، وحالات هجرة المزارعين من موطنهم الأصلية نتيجة برامج الإصلاح الزراعي والمزارع الجماعية التي نفذت سابقا ، ويشتمل القطاع الزراعي على حوالي ٣٥ ٪ من اجمالي الأيدي العاملة ، الا انه ينتج أقل من ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، أما القطاع الصناعي الذي يشتمل على ٣٠ ٪ من القوى العاملة فانه يعاني من قيود مالية شديدة ، وقد أدى التقشف الشديد الى هبوط معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير في الأعوام الماضية ، بحيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٩٠٠ دولار سنويا

• تكاد جميع قطاعات الاقتصاد العراقي تعتمد على الاستيراد الذي وصل حجمه الى ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، وتمثل الواردات حوالي من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من استهلاك الطعام العراقي ، علما بان واردات الطعام العراقية وصلت ٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، ويعتمد القطاع الحديث في الاقتصاد العراقي بشكل خاص على استيراد الآلات والخدمات والسلع المصنعة من جميع الأنواع للحفاظ على مستويات التشغيل .

• وتعتبر الكيماويات المنتجة في الخارج عنصراً أساسياً في محطات تحلية المياه و معامل تكرير البترول .
• وتمثل أزمة الأيدي العاملة مشكلة أساسية في التنمية الاقتصادية العراقية ، اذ ان الجيش العراقي البالغ عدده مليون فرد يمثل ٢٥ ٪ من قوة العمالة ، وهناك ٢,٢ مليون رجل لاتقن للخدمة العسكرية من بين ٤ مليون رجل تشملهم شريحة السن ١٥ - ٤٩ سنة ، وهناك ٢١,٠٠٠ رجل آخريين يصلون الى سن ١٨ سنة كل عام .

• وتعتبر العمالة الأجنبية عنصراً حيويًا في الاقتصاد العراقي تتزايد أهميته كلما أزداد من العراقيين الى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة ، وقبل الغزو العراقي للكويت كان العمال الأجانب يمثلون ربع قوة العمالة العراقية ، وتشغل العمالة الأجنبية التي تتألف أساساً من عمال عرب ، وظائف في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ، الا أن معظمها يعمل في الحرف اليدوية كعمالة شبه ماهرة ، والعمالة الأجنبية تمثل عنصراً هاماً بشكل خاص في الجهود العراقية الرامية الى التحايل على حظر واردات الطعام الى العراق ضمن العقوبات الاقتصادية .

• فقد حل الأجانب محل العراقيين الذين هجروا الحقول الزراعية بأعداد كبيرة خلال العقد الماضي للبحث عن وظلتف أكثر عائداً الى المناطق الحضرية ، ولا يمثل الأجانب القوى الضاربة في الاقتصاد العراقي من حيث العمالة فقط ، ولكنهم يوفرون للعراق أيضاً الخبرة التي ساعدته على الاحتفاظ بمعدلات الانتاج على مدى الأعوام الأخيرة ، وان كانت هذه المعدلات قد تناقصت في تلك الفترة وعلى ذلك فقد تأثر انتاج المحاصيل الزراعية نتيجة لرحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب من العراق .

وعلى ضوء حقائق الموقف الاقتصادي العراقي يمكن القاء الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال الآتي :-

• الطعام ، ، لقد بدأ الغزو العراقي للكويت وكانت مخزونات المواد الغذائية الأساسية طبق لتقديرات الخبراء تكفي لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وخاصة في ضوء سياسة الحصص التموينية والاجراءات الحكومية الأخرى التي استهدفت خفض الاستهلاك والحفاظ على المخزون ، ومن هنا فقد بدأت أزمات اختفاء الدقيق البلدي من الأسواق ، كما أصبحت سياسة التسعير للسلع الأساسية هي السيف المسلط على رقاب الشعب نتيجة الندرة الملحوظة فيها ، واستمرار ازدياد الأسعار في السوق الرمادية نتيجة لعدم تناسب العرض مع الطلب على أصناف الطعام الأساسية .

الزراعة . . يمثل الانتاج الزراعى العراقى ١٠ ٪ من احتياجات الاستهلاك العراقى ، ومع رحيل العمالة الأجنبية فقد تعطل جنى الفواكه والخضروات الى جانب تعطيل زراعة المحاصيل فى توقيتاتها ، كما أن الامداد الأردنى يمكن أن يضيف من ٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط من المطالب العراقية فى مجال الزراعة وبالتالي يمكن تصور الوضع حالياً داخل العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية .

الصناعة . . لقد انعكس نقص المواد الخام والخبرات الأجنبية والمعدات وقطع الغيار على تعطيل بعض الصناعات الحيوية ، ورغم أن جهود الحكومة موجهة بشكل مكثف للحفاظ على الصناعات الاستراتيجية ومن هنا فقد كانت باقى الصناعات المتأثرة الأخرى أكثر القطاعات تأثراً بالعقوبات الاقتصادية .

القطاع العسكرى . . لقد كان القطاع العسكرى أكثر القطاعات تأثراً على الإطلاق ، فالى جانب النقص فى بعض أصناف قطع الغيار الرئيسية وبصفة خاصة قطع غيار الطائرات ووسائل الدفاع الجوى ، إلا أن القرار ٦٨٧ السدى صدر عقب الهزيمة العراقية وما فرضه من قيود على القدرات التسليحية الى جانب تقليص القدرة التصنيعية الحربية خاصة فى مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية والصاروخية الى جانب تدمير مخزونات العراق منها ، قد أفقد العراق لسنوات طويلة قادمة من كافة المقومات التى يمكن أن تعيد للقطاع العسكرى فاعليته فى العراق .

النقل . . إن النقص الحاد فى المواد الخام نتيجة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلال على اعاقه انتاج بعض الأنواع الخاصة والحيوية من الوقود والزيوت والشحومات مما انعكس بشكل فاعل على امكانيات وقدرات وسائل النقل العراقية .

التمويل . . يمثل التمويل مشكلة أساسية للعراق ، حيث ركزت العقوبات الاقتصادية على ايقاف جميع عائدات العراق ، وجمدت جميع الأموال العراقية والكويتية ، عدا ما تم الاستيلاء من أموال وذهب من بنوك الكويت .

بحساب مصروفات العراق العسكرية فإن أقل تقدير لها لها كانت بمعدل ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار شهرياً ، يدخل منها مرتبات الضباط والجنود ومصروفات التحركات والصيانة والانتاج الحربى المحلى ، وقد احتاج ذلك فقط الى ٢٤ مليار دولار للاتفاق على المجهود الحربى خلال فترة ما قبل تحرير الكويت .

إذا أضفنا أن العراق كان ينفق على استيراد المواد الغذائية حوالى ٣ مليار دولار سنوياً ، وتقدير مبدئى فلو انه تمكن من استيراد حوالى ٢٥ ٪ فقط من احتياجاته سيحتاج الى حوالى ٤٠٠ مليون دولار اضافية ، وبالتالي فإن التقدير أن مصادر التمويل العراقية المتوفرة قبل بدء العقوبات الاقتصادية كانت تكفى لفترة سنة أشهر فقط ، وليس هناك من مل فى وجود مصادر أخرى نتيجة لأن التركيب التمويلى يعتمد على البترول فقط، الى جانب أن الموقع السياسى الجغرافى للعراق ضعيف جداً بالنسبة لفرض الحظر ، حيث أمكن التحكم العسكرى فى مخارج التصدير فى تركيا وينبع لبصرة ، الى جانب أن الدول المؤيدة للعراق ضعيفة اقتصادياً جميعها ولا يمكن أن تقدم مساعدة فعالة له عدا ليبيا التى ستطبع تقديم المساعدة بطريقة محدودة جداً .

• تخطيط البنية الاقتصادية :-

• وهكذا تبرز الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العراقى . . ويمكن القول بأنه اذا سلمنا بحقيقة هذه البنية الاقتصادية للعراق قد استنزفتها - الى حد كبير - حرب الثمانى سنوات مع ايران ، لأدركنا مقدار الخسارة الاضافية التى لحقت بها من جراء عمليات الخليج منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وما أعقبها من تداعيات ، وقد ترتب على تخطيط

هذه البنية تراجع ملحوظ في وضع العراق كاحدى القوى العربية الكبرى - بل وكاحدى القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط - المؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهذا يفسر سعى العراق الى الالتزام الكامل بكل ما صدر من مجلس الأمن من قرارات خاصة معاوته للجان الفنية المشكلة من مجلس الأمن لتدمير مخزوناته التسليحية وقاعدته الصناعية العسكرية سعيا الى تخفيف حدة تلك العقوبات والسماح له ببيع جزء من بتروله للتغلب على مشكلة التمويل التي ألقت بظلالها الكثيفة على كل أوجه الحياة في العراق .

تلك كانت بعض ملامح الصورة التي عكستها قرارات العقوبات الاقتصادية وما فرضته من معاناة على شعب العراق .

ثالثا : انعكاسات الأزمة على دول الخليج :

• الانعكاسات على دولة الكويت :

• في أعقاب تحرير الكويت ظلت الكويت تمر بنوع من التوتر وعدم الاستقرار ارتباطا بتأثيرات ونتائج الاحتلال العراقي وأعمال القتال للتحرير ، وقد تأثر الموقف في الكويت بمجموعة من الظروف والعوامل كان أهمها ما لحق بمنشآت البنية الأساسية والجهاز الادارى للدولة من تدمير مع وضوح عجز الحكومة في تعاملها مع هذه النتائج (اقتصاديا واداريا) فضلا عن تردى الأوضاع الأمنية .

وقد اتسم الموقف الداخلي :

شهدت الجبهة الداخلية نوعاً من التوتر وعدم الاستقرار كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقي وأعمال القتال لتحرير الكويت شملت أبرز هذه الملامح الآتى :

• استمرار تدهور الوضع الأمنية (وجود كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات مع المواطنين - تعدد حوادث الانفجارات الناتجة عن الألغام والشرائح الخداعية ، واحتمال وجود دور لبعض العملاء العراقيين وراء هذه الانفجارات - انتشار حوادث السلب والنهب والسرقة للحصول على الاحتياجات الأساسية - استمرار أعمال تصفية الحسابات مع العناصر التي تعاونت مع قوات الغزو - تواجد محدود نسبيا لأفراد الشرطة) ، مع استمرار القصور في الخدمات الأساسية للمواطنين ، واستمرار فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، بالإضافة الى تصاعد نشاط ومظاهر المعارضة الداخلية ، كما ظهر ما سمي بتنظيم الضباط الأحرار . . . (من ضباط القوات المسلحة المشتركين في مقاومة الغزو العراقي / يطالبون بتقديم كبار المسؤولين للمحاكمة لتقاعسهم عن أداء واجبهم وفرارهم مع بؤادر الغزو العراقي - تخلى أسرة الصباح عن الحكم) ، وكذا حركة الثاني من أغسطس (المرابطين " الصامدين " وهي الفئة التي ظلت تحت الاحتلال / يطالبون بتعديل الدستور وإنهاء احتكار السلطة وتوفير مبدأ المساواة بين جميع المواطنين مع تشكيل حكومة انتقالية و إنشاء مجلس أعلى لقيادة القوات المسلحة لاعادة بنائها - سرعة اجراء الانتخابات التشريعية) بالإضافة الى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى (حركة المنبر الديمقراطي - التيار الاسلامي السلفي - اتحاد طلبة جامعة الكويت - قائمة الاتحاد الاسلامي - القائمة الاسلامية الحرة - الجبهة الديمقراطية العلمانية - الحركة الدستورية الاسلامية - الإخوان المسلمين - جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية) ، وكذا بعض الفئات الأخرى (المثقفين / يطالبون بتقليل أعداد الشيوخ من التشكيل الوزاري واثاحة الفرصة أمام العناصر الشابة والمتفهمة لأوضاع البلاد - ممثلي الغرف التجارية / يطالبون بتقليل سيطرة أبناء الشيوخ على وكالات الصناعة والتجارة) .

على الرغم من أن مطالب الأحزاب المعارضة تشتمل في مجملها على صيغة سياسية إلا أنها في النهاية تعبر عن
مخاوف كل فئة على حدة .

برز أهمية تنظيم الضباط الأحرار من امكانية تأثيره على تطورات الموقف الداخلي خلال الفترة التي أعقبت عمليات
السيح على ضوء ارتباط أعضائه بالقوات المسلحة الكويتية .

فقد ظهر في ذلك الوقت اتجاه الحكومة الكويتية الى ابعاد الفلسطينيين من الوظائف المدنية والعمل على تقليص
وجودهم في الكويت (يتردد أن عدد الفلسطينيين لن يزيد عن ١٠٠ ألف فرد) من خلال :

الاعلان عن فتح سجلات بوزارة الداخلية لطلب مغادرة البلاد فوريا ، مع عدم تمكين من غادروا أثناء الغزو من
عودة وفتح مساكنهم وتأجيرها مع عدم التدخل لدى ملاك العقارات الذين يهددون المستأجرين الفلسطينيين بالقاء
الهم حالة عدم دفع الايجار ، ومنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أعمالهم وبصفة خاصة الأماكن الحساسة
لوزارات ووظائف التدريس بالمدارس .

بالإضافة الى ما تمثله فئة الكويتيين بدون جنسية من مشاغل لأجهزة الأمن الكويتية حيث أخذ عليهم الخراطيم في
سفوف الجيش الشعبي الذي كونه العراق بالكويت كقوة محلية موالية ، وأن غالبيتهم ظهرت الغزو العراقي منذ
بداية ، مع اقام العديد منهم بممارسة التجسس لصالح العراق خلال خدمتهم بالجيش الكويتي ، وفي اطار مواجهة
هذا الموقف اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات التي تهدف الى السيطرة على الموقف الداخلي من جانب
احتواء العناصر المعارضة من جانب آخر أبرزها : الاعلان عن موعد الانتخابات العامة في خريف ١٩٩٢ وتوجيه
دعوة لعقد المؤتمر الوطني ، مع القيام بعملية مواجهة شاملة لموقف الجنسيات المختلفة داخل الكويت ومن بينها فئة
البدون " من حيث :

تعاونها مع القوات العراقية خلال الغزو من عدمه ، ودرجة الولاء ومدى الاحتياج الى هذه الجنسيات وطبيعة
العمل - (٥٥٥) وفي اطار سعيها بالا يتواجد على أراضيها أي فرد بدون جنسية والعمل على توفير الخدمات
الأساسية من الكهرباء والمياه والمواد الغذائية . . . للمواطنين مع تشكيل لجنة لمتابعة أوضاع الأسرى الكويتيين
بالعراق وصرف منح ومعاشات لأسر الشهداء و صرف منح للكويتيين الذين أقاموا بالبلاد خلال فترة الغزو
. اسقاط الديون عن كافة المواطنين الكويتيين ، اعادة فتح المدارس والاعلان عن استئناف الدراسة بالجامعات ،
بالإضافة الى وضع خطة العودة للكويتيين خارج البلاد ومنحهم تذاكر عودة مجانية .

تأثير الموقف الاقتصادي للكويت :-

للموقف الاقتصادي الكويتي بشكل مباشر نتيجة الخسائر الفادحة الناجمة عن إشعال معظم آبار البترول خلال عملية
يو (٧٣٢ بئر) ، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاطفاء هذه الآبار (الولايات المتحدة - بريطانيا -
اليابان - ٥٥٥) إلا أنه لم يتم اطفاء هذه الآبار الا أوائل عام ١٩٩٢ وقد تكلفت عملية اطفاء آبار
المشتعلة مليار دولار تقريبا ، ولقد نجحت الكويت في استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة
حوالي ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر انتاج الكويت من
النفط في أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة في الأراضي الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف
برميل يوميا من المنطقة المحايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج كما
. الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية إعادة البناء .

● التأثير على الموقف السياسي للكويت :-

جاء التحرك الكويتي على الصعيد السياسي في اطار حركة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي يتم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، وفي هذا الاطار وقعت الكويت اتفقتين مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق حقها كدولة ذات سيادة في ابرام اتفاقيات ثنائية مع أي دولة وبما يحقق لها تأمين حدودها السياسية ضد أي اعتداءات خارجية . . . ، فضلا عن أنه لا يتعارض مع تعديل اتفاق دمشق بشأن الترتيبات الأمنية (حتى الدول الخليجية في عقد اتفاقيات ثنائية مع أي طرف آخر) .

● اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت . . وافق المجلس الوطني عليها . . وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .

● اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .

في أعقاب الأزمة حدث تقارب الى حد ما في العلاقات بين الكويت وايران حيث كان لكل طرف أهدافه . . الكويت . . ورقة ضغط سياسية ضد النظام العراقي . . ايران . . محاولة إيجاد دور لها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج . . وما زال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيسي للكويت في ضوء استمرار احتفاظه بالتفوق من ناحية واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى ، وان كان من المستبعد قيام العراق بعمل عسكري مباشر ضد الكويت ويمكن أن يتم ذلك بشكل غير مباشر وتمثل امكانية التهديد العراقي غير المباشر في :

- اثارة الفلاقل الداخلية لزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .
- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية أو دولية .

● التأثير على الموقف العسكري للكويت :-

وقد تمثل في إعادة بناء القوات المسلحة أحد مجالات الاهتمام لدى الحكومة الكويتية ، بهدف بناء قوات مسلحة قوية تتناسب مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة ، وكأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج ، وعلى الرغم من أن امكانيات الكويت الاقتصادية (خاصة بعد نجاحها في اطفاء العديد من آبار البترول المشتعلة وبدء تصدير البترول مرة ثانية) تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، الا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانيات هذه القوات :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام - صيانة) .
- طبيعة الفرد الكويتي (يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)
- ضعف المستوى العلمي للقادة والضباط على كافة المستويات .

كما تم احالة عدد من كبار الضباط بالجيش الى التقاعد مع تغيير رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، ويأتي ذلك بهدف امتصاص ردود الفعل السلبية داخل القوات المسلحة تجاه بعض القيادات الكويتية خلال الغزو العراقي ، كما اتجهت الكويت الى الاستعانة بالولايات المتحدة في اعداد وتدريب القوات المسلحة الكويتية ، وفي مجال الجهود الكويتية للحصول على نوعيات متطورة من التسليح فقد حصلت على عدد من الطائرات من طراز إف - ١٨ ، كما تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة بـ ٥ مليار دولار تشمل دبابات وعربات مدرعة وقطع مدفعية وصواريخ

مضادة للدبابات ، فضلا عن خبراء للتدريب والصيانة ، بالإضافة الى احياء صفقة الميراج ٢٠٠٠ مع فرنسا ، وعقد صفقة مع بريطانيا لبناء منظومة الدفاع الجوي .

لانعكاسات على الموقف الداخلي لباقي دول الخليج :-

اتسم الموقف الداخلي لدول الخليج بصفة عامة بحالة من الاستقرار النسبي من خلال سيطرة أنظمة الحكم وحرصها على استيعاب واحتواء أى مظاهر يمكن أن تؤثر على حالة الاستقرار والسيطرة على الموقف ، كما ساعدت القدرات الاقتصادية لهذه الدول في تحقيق قدر وافر من الرخاء وتلبية المطالب الأساسية لخطط التنمية المموحة والارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين وهو الأمر الذى زاد من الولاء لأنظمة الحكم والالتفاف حولها . بالرغم من ذلك فقد بدأت بعض الأوساط داخل دول الخليج في أعقاب الأزمة في المطالبة بتطبيق الديمقراطية المشاركة في الحكم (الكويت - السعودية) وأن برز سرعة تحرك أنظمة الحكم لاحتواء هذه المطالب وحصر انتشارها .

يمثل التوازن الديمغرافى بين مواطني دول الخليج والوافدين إليها أحد المشاكل التى استحوذت على اهتمامات جهود أنظمة الحكم خلال هذه المرحلة في محاولة للتغلب عليها .

لقد شهد الموقف الداخلى نوع من التوتر بالرغم من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الكويتية للتغلب على ظروف والعوامل المؤثرة على استقرار الموقف (الاسراع في اعادة البناء - التجارب النظرى مع مطالب المعارضة - محاولة التغلب على مشكلة الجنسية) .

انعكاسات على الموقف الاقتصادى :-

يرى الموقف الاقتصادى لدول الخليج بشكل مباشر منذ بداية الغزو العراقى للكويت ارتباطا بالمساهمة في تكاليف حرب من ناحية وما لحق بقطاع البترول من خسائر من ناحية أخرى . من أبرز ملامح الموقف الاقتصادى لدول الخليج ما يلي :-

١- السعودية الى الاقتراض لأول مرة في تاريخها . . قدر حجم الاقتراض الداخلى ٢,٥ مليار دولار مفاوضات بعض البنوك الدولية للحصول على قروض تبلغ قيمتها ٦ مليار دولار .

٢- السعودية على الإبقاء على مستوى الانتاج الحالى من النفط (٨,٥ مليون برميل يوميا) . . مع عدم زیلدة و البرميل عن ١٨ دولار .

٣- لأن دول مجلس التعاون الخليجى عن عدم قدرتها على منح الكويت الكمية التى تطلبها من النفط (حيث كانت ج الكويت الى ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لانعاش اقتصادها حتى تستعيد منشآتها كفاءتها الانتاجية .

٤- الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة البناء . . (بلغ آبار البترول المشتعلة ٧٣٢ بئرا تتكلف عملية اطفالها حوالى مليار دولار ، اكتمل اطفائها مع أوائل عام ١٩٩٠) .

٥- الكويت في استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة الأولى / حوالى ٢٦٠ ألف طن ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر التاج الكويت من البترول في أعقاب زلزال ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة في الأراضى الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من الخايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج .

● الانعكاسات على الموقف السياسي :-

- شهدت منطقة الخليج خلال تلك الفترة عدة تحركات من جانب دول المنطقة إما لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي تم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة ومن هذا المنطلق وفي اتجاهات حركة هذه الدول نجد أن الدول الخليجية قد تبنت موقفا جديدا من موضوع الترتيبات الأمنية يختلف كليا عما جاء باعلان دمشق ويعتمد أساسا على تنمية القدرات الدفاعية الخليجية في إطار تصور شامل يركز أساسا على المساعدة الدولية (الولايات المتحدة - بريطانيا - . . مع ترك الحرية لكل دولة خليجية لعمل ترتيبات أمنية خاصة بها في إطار ثنائي مع من تراه من دول الائتلاف (غربية - عربية) مع الأخذ في الاعتبار أن يظل اتفاق دمشق هو الواجهة العربية التي تتحرك منها هذه الدول مع مصر وسوريا (دول اعلان دمشق) في إطار عربي عام - فضلا عن عدم اغفال الدور الإيراني في هذه الترتيبات . . على ألا يشمل ذلك المجال العسكري (وجهة نظر السعودية) مع امكانية التنسيق والتعاون في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية .

● وفي إطار هذا التصور كانت حركة هذه الدول كالآتي :-

- توقيع الكويت اتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لما سبق ايضاحه .
- اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت . . وافق المجلس الوطني عليها، وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تفيدية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت واسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .
- وقد تردد في أعقاب أزمة الخليج اتفاق كلا من السعودية والولايات المتحدة على أسس الترتيبات الأمنية ومنها . . تكثيف التواجد البحري - المناورات المشتركة بما في ذلك الانزال البحري - تخزين المهمات العسكرية - نقل القيادة والسيطرة للقوات البرية من تامبا بولاية فلوريدا الى دولة البحرين .
- التنسيق من خلال رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي (٢٧ - ٢٨ / ٨ / ١٩٩١) في مسقط للتباحث حول سبل تعزيز التعاون العسكري بينهم وتكوين قوة خليجية مشتركة جديدة تحمل محل قوة درع الجزيرة تتناسب مع طبيعة التهديدات بالمنطقة وحجم العدائيات المتوقعة .

● واستمرت مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الآتي :-

● العراق :-

- ❖ حيث ظل يمثل أحد مصادر التهديد الرئيسية لهذه الدول بصفة عامة ، وضد الكويت بصفة خاصة ، في ضوء استمرار احتفاظه بالفوق مقارنة بالقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من ناحية ، واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى .
- ❖ وفي التقدير أن التهديد العراقي بشكله التقليدي (العمل العسكري المباشر) يعد غير وارد في ضوء نتائج الأزمة وما ترتب عليها من أوضاع اقليمية ودولية وبقي له امكانية التهديد غير المباشر من خلال الآتي :-
- اثارة القلاقل الداخلية لزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .

يبد عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية اقليمية أو دولية .
• ما أوضحنا .

إيران :

تعتبر ايران أحد التهديدات الرئيسية لمنطقة الخليج لما لها من تطلعات للسيطرة ولائبات نفسها كقوة اقليمية .
• إضافة الى احتلالها لجزر الامارات العربية (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) .

اليمن :-

تمثل اليمن أيضا مصدر تهديد رئيسي لأمن واستقرار دول الخليج بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وذلك على ضوء التفوق العددي والعسكري مقارنة بدول الجوار فضلا عن وجود قناة لدى دولة اليمن تقها التاريخي في بعض المناطق التي تسيطر عليها كل من السعودية (جيزان ونجران) وسلطنة عُمان (منطقة ظفار) .

تتمثل التهديدات في الآتي :-

- تهديد الملاحة النفطية بمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر (تتحكم في مضيق باب المندب) .
- استمرار مطالبتها لكل من السعودية وسلطنة عمان للأراضي المستولى عليها لما يتوفر بها من ثروة بترولية .
- احتمال قيامها بأعمال تعرضية ضد بعض الأهداف الاقتصادية في المناطق الحدودية .
- تشجيع عناصر المعارضة داخل دول الخليج على استخدام العنف السياسي لزعة الاستقرار الداخلي لتلك الدول
- أعمال الاضطرابات التي قد تحدث من العاملين المدنيين بدول المنطقة بهدف التأثير على الاستقرار الداخلي لهذه الدول .

الانعكاس على الموقف العسكري :-

أطاحت برغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تنمية قدراتها الدفاعية كأحد الدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت كانت حركة هذه الدول في اتجاه إعادة بناء قواتها المسلحة وتنمية قدراتها القتالية بما يتماشى مع طبيعة التهديدات بجم العدائيات بالمنطقة .

على الرغم من أن الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، إلا أن ك بعض العوامل التي تؤثر على امكانية بناء قوات مسلحة قوية قادرة على التعامل مع أي متغيرات تطرأ على ساحة منها :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام - صيانة -) .
- استمرار الاعتماد على الخبرات الأجنبية للعمل في صفوف قواتها المسلحة .
- عدم التجانس داخل القوات المسلحة لهذه الدول على ضوء تعدد الخبرات الأمر الذي يؤثر على مستوى كفاءتها وعدم وضوح عقيدة قتالية تتناسق مع نظم التسليح المتعددة .
- ضعف المستوى العلمي للقادة والضباط على كافة المستويات .
- طبيعة الفرد بدول الخليج (يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)

وفي إطار خطة التوطين التي تنتهجها الدول الخليجية :

- وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الامارات نداء الى المواطنين للتطوع في صفوف الجيش وودعهم بمرتبات عالية (لا تطبق الامارات نظام التجنيد الاجباري) ، كما أتاحت الفرصة أيضا للنساء للتطوع في الجيش
- تردد أن قوات الدفاع القطرية تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن انهاء خدمة الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يتحملون العبء الأكبر في الجيش القطري ، وهناك عدم اقبال من القطريين على التطوع ، وفي حالة التقدم للتطوع يوقع المتطوع على ١٢ سنة خدمة القوات المسلحة القطرية .
- تعاني الكويت صعوبات كثيرة في توفير العدد اللازم للتجنيد حيث مازال التجنيد الالزامي يتوقف على الانتهاء من التعليم ومستوى الدراسة ، تصل مدته حتى ٢٤ شهرا ، وتمثل الصعوبة في ذلك نتيجة القرار الذي صدر بقصر الخدمة بالقوات المسلحة على الكويتيين ، حيث كان من المستهدف الوصول بحجم القوات المسلحة الكويتية الى ٢٥ ألف فرد ، ويقدر عدد قطاع البالغين بحوالي ١٦٠,٠٠٠ فرد وهو ما يمثل أساسا ضعيفا للأعداد المطلوبة .

• انعكاسات أزمة الخليج على دول المغرب العربي :-

• تأثير وانعكاسات الأزمة على الموقف الليبي :

أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :

- أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبي (حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظر أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسيبا مع الموقف المصري) .
- انعكاسات الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-
- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والمغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :
- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)
- واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبيات من الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .
- وتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :
- تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي :
- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب (لوححت أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية) .
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .
- صعوبة التجارب مع مطالب تونس من المعونات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة اقتصاديا .
- تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الراى العام .
- كما تمثلت تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلي :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادي (زيادة عائدات البترول بحوالي ٥,٤ مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بهامش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .

احتفاظ بمصداقية علاقاتها الاقليمية والدولية .

يبدو التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيللا في ضوء ما يمثلته تحركاتهم من مزاحة للموقف الرسمي للدولة .

و داخل مراكز صنع القرار في ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائري) .

التأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الآتي :

يبدو العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .

• تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .

• تأثيرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .

• تأثير سلبي على موقف موريتانيا في النزاع من السنغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية لصالح قوات لها) .

انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري :

عمليات الخليج انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي المصري سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو مادية أو العسكرية ، جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة في أعقابها من متغيرات ارتباطا بالأحداث الاقليمية لتلك المتغيرات في الآتي :-

لقد كان الغزو العراقي للكويت وموقف الائتلاف الدولي في ظل الشرعية الدولية ضد العراق ، وتحطيم البنية الأساسية وقدراته العسكرية ، وما استتبع ذلك من عقوبات وقيود على تلك القدرات وبشكل تراجع معه في حسابات موازين القوى بالمنطقة بعد أن كان قوة اقليمية ذات ثقل اقتصادي وعسكري وسياسي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية / الايرانية ، أثره في اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح اسرائيل ، بما ينعكس على الأمن القومي المصري .

لما أن تبني دول الخليج لمفاهيم أمنية تقوم على الارتباط بالدول الغربية الكبرى والقوى الدولية الأخرى أو حماية الاستقرار والأمن بها ضد أي تهديدات خارجية في نفس الوقت الذي جاء فيه تجاوب تلك الدول الغربية والقوى الاقليمية المعتدلة على هذا الصعيد ، أثره أيضا على الأمن القومي المصري .

توحيد دول الخليج لسياستها وبما يتوافق مع أهداف ورغبات الدول الغربية والولايات المتحدة تجاه معظم القضايا الدولية والاقليمية (مسيرة السلام في الشرق الأوسط - الموقف في الصومال - دعم التحولات في روسيا - دول أوروبا الشرقية) يؤثر على مرونة الموقف المصري تجاه القضايا الاقليمية .

تأثير علاقات دول الخليج مع الأطراف العربية والاقليمية الأخرى سلبا وإيجابا على ضوء موقف تلك الأطراف من الغزو العراقي للكويت ومصالح الولايات المتحدة مع تلك الأطراف وتأثرت معه بشكل رئيسي الجهود المبذولة على صعيد ضم الصف العربي .

إعادة دول الخليج لحسابات حركتها تجاه ايران مع تبني مواقف تقوم على الاقتراب الحذر بغرض الاحتواء ومن خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها وبما يحد من الحركة الايرانية التي تهدف الى نشر الفكر والأيديولوجية الثورية في دول المنطقة يؤثر على الدور المصري بالمنطقة .

• بروز وتنامي أنشطة التيار الاسلامي المتطرف وظهوره بشكل مباشر في كل من سلطنة عمان والسعودية مع تزايد الأصوات المعارضة للتواجد العسكري الغربي في المنطقة وفي ظل الممارسات القمعية لبعض أنظمة الحكم ، إضافة الى الدعم الذي تلقاه تلك الأنشطة من بعض القوى الاقليمية والجماعات الخيرية الأهلية ، وفي اطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية ينعكس سلباً على الأمن القومي المصري •

• سعى دول الخليج للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية الاقليمية التي يمكن أن تحدث نوع من التوازن مع ايران بعد غياب العراق مؤقتاً عن الساحة الاقليمية وفي اطار حفظ الجميل لتركيا بسبب دورها الايجابي في أزمة الخليج ، وهو ما زاد من الثقل التركي على الساحة العربية والخليجية بما ينعكس على ثقل الدور المصري •

• التحولات الخليجية على الصعيد الاقتصادي وما صاحبها من مظاهر يمكن ابرازها على النحو التالي :
• تراجع صافي الدخل القومي من البترول على الرغم من زيادة معدلات انتاجه لتعويض حصة العراق ، وبسبب تحمل دول مجلس التعاون للعبء الأكبر من تكلفة الحرب ، ولا سيما مع انخفاض أسعار البترول عالمياً •
• تراجع خطط التنمية تأثراً بزيادة الانفاق على التسليح •

• تقليص حجم ومميزات العمالة الأجنبية والعربية •

• تراجع حصة دعم الدول العربية والاسلامية من صندوق الدعم الخليجي ، بسبب النقص في واردات الصندوق الناتجة عن اشتراك الدول الخليجية •

• معارضة النظام العراقي لتهديد الكويت والدول الخليجية كنوع من الضغط عليها وعلى الجماعة الدولية للنظر في رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠

وبالتالي فقد انعكست تأثيرات عمليات الخليج على أمن مصر القومي كالاتي :-

• سياسياً :-

• كان طبيعياً أن تكون أول هذه الآثار هو موقف مصر من مجلس التعاون العربي ، والتي ترددت الانباء عن انسحاب مصر منه ^(١٣٧) ، وقد عكس تباین المواقف بين أطراف المجلس من الغزو العراقي الى جهوده ، بشكل طرح تساؤلاً عن جدوى المجلس في ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة . نتيجة لما اتخذته مصر من موقف رافض للغزو ، وقد استمرت حالة الجمود بالنسبة لحركة المجلس وقيامه بأي دور فعال •

• ظهور قوى اقليمية بالمنطقة تتعارض أهدافها مع التحرك المصري في الخليج والمنطقة العربية بوجه عام (ايران - تركيا - اسرائيل) •

• ارتباط دول الخليج بالدول الغربية والقوى الدولية ، والاعتماد عليها فيما يتعلق بالبعد الأمني وانعكاسات ذلك على الدور المصري كأحد القوى الاقليمية المعنية بهذا البعد من جهة ، وتأثر الثقل السياسي والعسكري بذلك من جهة أخرى •

(١٣٧) نفى د / حلمي عمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار

● **بريا**

خليجي للتسلح الغربى أفقد مصر سوقا هاما كانت تنطلع اليه لتصريف منتجاتها العسكرية .
 جم الصعوبات أمام توجهات احياء الهيئة العربية للتصنيع (خاصة بعد تنازل السعودية والامارات وقطر عن
 الهيئة واعتبارها هيئة مصرية ١٠٠ % فضلا عن الحد من فرض تنشيط التصنيع الحربى المشترك بين مصر
 ودول الخليجية فى اطارها الثنائى ، هذا اضافة الى منافسة الخبرات العسكرية الغربية والآسيوية العاملة بسدول
 على حساب الخبرات المصرية فى هذا المجال .

اعيا واقتصاديا :-

الصعيد الاجتماعي:

ت أزمة الخليج العديد من الآثار السلبية ، يمثل في ضياع حوالي ١٠ مليارات دولار (١٣٨) موارد ومدخرات بالفعل بالمصارف والصناديق الكويتية وضعها المصريون العاملون بالكويت . كذلك الديون العراقية لمصر وبسبب المصريين بالعراق واستكمالا للخسائر يأتي في مقدما إيرادات قناة السويس ويقدر الخفض عائدها بحوالي ٥٠ بالمائة من اعداد السائحين . في نفس الذي يعود فيه أكثر من نصف مليون مصري تقريباً من الخليج ، وفي وقت تعاني فيه مصر من البطالة ، بما يستتبعه آثار اجتماعية ، وهو ما يلقي بمزيد من الأعباء على الاقتصاد المصري .

الصعيد الاقتصادي :-

الموقف الاقتصادي لدول الخليج وتأثيرات ذلك على موقف العمالة المصرية بتلك الدول ، التي بدأ تقليصها (السعودية - الكويت) وبما يشكل أحد العوامل السلبية المؤثرة على الدخل القومي المصري من جهة ، ومعدلات البطالة الداخلية من جهة أخرى .

حجم الاستثمارات الخليجية ، وانعكاس ذلك على الجهود المصرية لاستقطاب تلك الاستثمارات وخلق فرص جديدة .

د الدول الخليجية لمشروعات التعاون الاقتصادى مع اسرائيل فى ظل المناخ المنتظر للسلام فى المنطقة وانعكاس على علاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول لاسيما مع تنامي هذا التعاون .

ت العكاسات الغزو العراقي على الاقتصاديات العالمية من منطقة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى طبقا
اطات الاقتصادية والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ولاشك ان الاقتصاديات العربية بشكل عام هي أكبر
ماديات التي تحملت خسائر الاجتياح العراقي للكويت والاقتصاد المصري بشكل خاص تعرض لضربات قاسية
ثر جسيمة ستكون لها آثار حادة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية بشكل عام وفيما يلي عرض
سات الغزو العراقي على الاقتصاد المصري من خلال ثلاثة محاور أساسية :

: يتمثل في الأثر على ميزان المدفوعات المصري من خلال رصد المؤثرات المتوقعة سواء سلبية أو إيجابية في جانب المتحصلات والتحويلات في المعاملات الجارية وسيتم التركيز على إيرادات قناة السويس . والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج . وصادرات البترول .

الثاني: يتمثل في الأثر على سوق العمل المصري من خلال رصيد العمالة العائدة وحجمها وكيفية استيعابها وأثارها النهائية على المتغيرات في سوق العمالة المصري .

الثالث : نعرض الأثر على الاستثمار والادخار في مصر من خلال رصيد الاستثمارات الجديدة إلى مصر، وأيضاً رصيد خسائر مصر المثلة في انخفاض المدخرات وقيمة العملات العربية على المدخرات المصرية .

• الأثر على ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ومتزايد إذ سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات عام ١٩٨٨/٨٧ عجزاً قدره ٥٤٤,٦ مليون دولاراً^(١٣٩) وقد تدهورت حصيللة الصادرات المصرية من السلعتين الرئيسيتين وهما : القطن والبترو ل . فالأول وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره العالمية للباله حوالي ٣٠% إلا ان العام ١٩٨٩/٨٨ شهد تدهوراً شديداً في محصول القطن المصري نتج عنه انخفاض حجم الصادرات من القطن المصري أدى إلى انخفاض قيمة المصدر منه . وشهد سوق البترول المصري انخفاض في الكميات المصدرة وأسعار التصدير نتج عنها انخفاض في حصيللة الصادرات من البترول بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ بحوالي ٣٠% وكان لذلك الأثر المباشر على زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، فعلى الرغم من الزيادة في حصيللة رسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والبنود الأخرى الى جانب المتحصلات بين عامي ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التي وصلت الى ٦٢٨ مليون دولار إلا ان المتحصلات والتحويلات شهدت عجزاً قدره ١,١ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المدفوعات قدره ٨١٢,٢ مليون دولار بين العاملين المذكورين وعلى ضوء ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات المصري يعاني من عجز نتيجة لتدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات الناتج عن الزيادة في حجم الواردات وعجز الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات عن تعويض الزيادة في قيمة الواردات ، ولبيان مدى التأثير ميزان المدفوعات نتيجة لتأثير الغزو العراقي على بعض البنود الهامة في الميزان وهي السياحة ، وصادرات البترول وقناة السويس وسوف نعرض لكل بعد على حده فيما يلي :-

• السياحة :

يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات المصري عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تأتي تحويلات العاملين المصريين بالخارج في المرتبة الأولى بإجمالي قدره ٣٥٣٠ مليون دولاراً أمريكي بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي المتحصلات والتحويلات ، وتأتي حصيللة الصادرات في المرتبة الثانية بإجمالي قدره ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة ٢١,٥% وفي المرتبة الثالثة نجد رسوم قناة السويس بإجمالي قدره ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% وأخيراً السياحة في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨% وقد اهتمت مصر في الآونة الأخيرة بتنمية مواردها من السياحة بهدف زيادة الموارد من النقد الأجنبي للمساهمة في سد ارتفاع دخل السياحة من ٣٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ (بنسبة ٣,٧% من إجمالي المتحصلات والتحويلات) إلى ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ (بنسبة ٨% كما ذكرنا انفساً) واحتلت المركز الرابع في حجم الدخل بعد ان كانت في المركز السابع (مع زيادة كل بنود المتحصلات والتحويلات).

(١٣٩) نفس المصدر السابق .

يتضح مما تقدم مدى أهمية قطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري . الأمر الذي دفع الدولة إلى تقديم كافة التسهيلات والخدمات لت تنمية قطاع السياحة . إلا ان الغزو العراقي لدولة الكويت جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة توج بالمخاطر أقر على انخفاض ضخيم في أعداد السالحين القادمين إلى مصر .
طبقاً للتقديرات الرسمية المصرية فان أحداث الخليج تؤثر على انخفاض حجم السياحة في مصر بنسبة حوالى ٣٥% من إجمالي الليالى السياحية المستهدفة . ويتأكد هذا من خلال إلغاء العديد من الرحلات السياحية المستهدفة والأفواج القادمة من أوروبا الغربية وأمريكا والتي تم التعاقد عليها مسبقاً وتمثل نسبة الـ ٣٥% حوالى ٨,٠ مليون ليلة سياحية بما قيمته حوالى ٥٩٥ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم الخسارة في انخفاض عائدات سياحة المصرية نتيجة للغزو العراقي لدولة الكويت .

صادرات البترول المصري :

تحتل حصة الصادرات المصرية^(١٤) من البترول من ٣٣٤,٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥١ مليون دولار ١٩٨٩ وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصة الصادرات البترولية ويرجع هذا الانخفاض في حصة صادرات إلى تدهور أسعار البترول المصري وانخفاض حجم الصادرات منه كما ذكرنا انفا ، وجاء تأخير الغزو لى للكويت ايجابيا على حصة الصادرات المصرية من البترول نتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق صادرات البترول العراقى والكويتى والذى كان حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا كان له آثار على سوق النفط بشكل عام فارتفعت أسعار تصدير النفط . وكان نصيب البترول المصرى في هذه الزيادة حوالى ١٢ دولار ل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار هذا إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول طبقاً لتصريحات وزير البترول المصرى لهيئة البترول والشريك الأجنبى بلغ حوالى نصف مليون برميل يوميا ، أدى إلى زيادة حصة الصادرات من البترول المصرى ، في حالة استمرار أسعار البترول على حالها بمقدار ٥٠٠ مليون دولار وتود ان نشير هنا إلى ان الزيادة المتوقعة في حصة الصادرات من البترول المصرى في الخسارة المتوقعة في حصة الدخل من السياحة .

تحويلات العاملين المصريين بالخارج :-

وتحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى فكما ذكرنا سابقاً تبلغ قيمة هذه التحويلات حوالى ٣٥٣٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات ١٩٨٩/٨٠ ويعتبر هذا البند في الميزان أكبر مصدر للعمالات الأجنبية في مصر ، وبما لا شك فيه ان الغزو العراقى أدى إلى عودة العمالة المصرية بالكويت والعراق والذى يبلغ حجمها طبقاً لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ عامل في الكويت ، وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق ويعتبر العاملون المصريون بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظراً لغلبة الخبراء والمستشارين والفنيين على هذه العمالة الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة وادخار مرتفع لهذه الفئات .

وبالذكر هنا انه يوجد نقص حاد في البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للتحويلات . الأمر الذى يجعل من تقديرات حجم الانخفاض المتوقع في تحويلات العاملين أمراً غاية الصعوبة ، إلا ان تصريحات الرسمية المصرية بحجم الانخفاض بما يتراوح بين مليار ، ومليار ونصف دولار .

• إيرادات قناة السويس :

تحتل المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات المصري من حيث قيمة الدخل من العملة الصعبة والذي يقدر بحوالي ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% من إجمال متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ كم ذكرنا سابقا إلى نوعين سفن تحمل بضائع بترولية ونصيبها النسبي حوالي ٤٠% من حجم البضائع التي تمر بالقناة وما يناهز ٢٥% من إيرادات القناة والنوع الثاني يتمثل في البضائع غير البترولية ونصيبها النسبي حوالي ٦٠% من حجم البضائع و ٧٥% من إيرادات القناة ويعبر قناة السويس حوالي ٥٥% من البترول القادم من الخليج والسفينة كان حجمه في العام الماضي حوالي ٣٤ مليون طن نصيب العراق والكويت ٧ مليون طن . والسعودية ١٦ مليون طن بمعنى ان نصيب النفط العراقي والكويتي من إجمال النفط العابر لقناة السويس حوالي ٢٠,٦% تمثل ما يقرب ٥,١% من إجمال الإيرادات البترولية للقناة. وبإضافة السعودية تكون النسبة حوالي ٦٧,٦% من حجم البضائع غير البترولية التي تعبر قناة السويس من وإلى الخليج تقدر بحوالي ٢٤,٤ مليون طن نصيب الكويت والعراق من حوالي ١,٢ مليون طن ، والسعودية ما يقرب من ٧,٨ مليون طن.

وعلى ضوء ماسبق نجد ان إيرادات قناة السويس تتأثر نتيجة للحصار الاقتصادي على العراق وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف تتفق البضائع النفطية وغير النفطية وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالي لصحيفة " لوفيجارو " الفرنسية في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض فيه الى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقي للكويت حيث قدر انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالكويت والعراق بحوالي مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وتقل عائدات السياحة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .

• الأثر على سوق العمل المصري^(١٤١):

يعانى سوق العمل المصري من أزمة حادة ، نتيجة لعدم مرونته وقدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذي نتج عنه زيادة تراكمية في أعداد المتعطلين وخطورة الموقف تتمثل في كون نسبة ٩٠% من المتعطلين هم من الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وان خرجي النظام التعليمي يمثلون نحو ٧٠% منهم وكانت الهجرة إلى العمل في البلدان العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تمثل أحد المنافذ التي تساهم في تخفيف حدة مشكلة البطالة ، فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بلغت قوة العمل الكلية في مصر (١٢ سنة فأكثر حوالي ١٦,٢٨٤ مليون عامل ، يعمل منهم خارج مصر ٢,٦ مليون عامل بينما يوجد داخل سوق العمل المصري حوالي ١٣,٦٧٨ مليون عامل بلغ حجم المتعطلين عن العمل منهم نحو ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازي حوالي ٤,٧% من إجمالى قوة العمل داخل مصر ، وتمثل العمالة المهاجرة حوالي ١٦% من إجمالى قوة العمل المصرية ، و ٩% من إجمالى قوة العمل داخل مصر .

ويتضح مما تقدم مدى حجم المشكلة التي يعانى منها سوق العمل المصري وأيضا مدى أهمية الهجرة الى الخارج واستيعاب فائض العمل المصري ، ويأتى الغزو العراقي للكويت بآثاره السلبية المتمثلة في عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ليضيف أعباء جديدة على سوق العمل المصري من شأنها ان تفاقم أزمة البطالة في المجتمع وتقدر وزارة القوى العاملة

(١٤١) إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصري والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

ية ، العملة المصرية في الخليج بنسبة ٥٨,٥ % من اجمالي العملة المصرية المهاجرة منها حوالي ٤٠ % بالعراق ، ٣٧ % بالسعودية ، وما يقرب من ١٢ % بالكويت ، ٦,٥ % بالامارات العربية ، و ٢,٣ % بالبحرين ، ١ % بقطر ، و ١,٣ % بعمان ، أى ان العراق والكويت يوجد بهم نحو ٥٢ % من اجمالي العملة المصرية بالخليج .
در عددهم بنحو ٨٠٠ ألف عامل ، ونتيجة لأحداث الخليج حدثت ظاهرة العودة الجماعية والمفاجئة للعمالة ية في كل من الكويت والعراق ، اذ وصل حجم العائدين خلال شهر أغسطس الى حوالي ١٨٠ ألف ، كما تيارات العودة لأغلب العاملين المصريين بالبلدين ، ومما يزيد من تفاقم الأزمة ان هؤلاء العائدين تعرضوا لفقدان اقم في بلاد المهجر نتيجة لأحداث الغزو العراقي ، فتحولوا من مصدر من أهم مصادر الدخل في مصر الى مجموعة مشاكل والضغوط على الاقتصاد المصرى بشكل عام ، وسوق العمل المصرى بشكل خاص ، في الوقت الذى يبدو صعوبة خلق فرصة عمل جديدة اذ تتطلب الفرصة الواحدة الجديدة استثمارات قدرها ٢٠ ألف جنيه مصرى .
أثر على الاستثمار والادخار :

فى الاقتصاد المصرى من عجز في قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها الى استثمارات تخدم التنمية سادية والاجتماعية في مصر ، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياح مدخرات المصريين ، تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن عجز الجهاز المصرى على تجميع مدخرات المصريين سواء العاملين بالخارج أو المقيمين ، فما ان تم الاجتياح العراقى لدولة الكويت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح ، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين بالكويت في البنوك بنية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى ، حيث كان الدينار الكويتى كان قبل الغزو وى العملات العالمية وأكثرها استقرارا بالاضافة الى ان سعر الفائدة على الدينار أعلى من العملات الأخرى .
جهة أخرى فهناك خسائر أيضا تمثل في استثمارات المصريين في الكويت والتي يصعب تقدير حجمها ، هذا الى الخسائر الأخرى والمتمثلة في ممتلكات المصريين في الكويت سواء عقارية أو منقولة .

عن الاستثمارات الكويتية والعراقية في مصر فتقدر الاستثمارات الكويتية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ، قية بنحو ٢٦ مليون جنيه ، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة وتعمل بالفعل ، وهذه الاستثمارات قد لا تتأثر بشكل بأحداث الخليج ، ولكن الأمر الهام هنا الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص والتي كانت وهن التفيذ ، منها على سبيل المثال قرض من الصندوق الكويتى لتمويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ ألف فدان في تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في يوليو ١٩٩٠ بمبلغ قدره (٧١ مليون دينار كويتى) وتبلغ قيمة استثمارات فى التنمية الكويتية حوالي ١٣٠٠ مليون جنيه ، وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الكويتيين في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ بان حكومة الكويت الشرعية ملتزمة بدفع التزاماتها في الاتفاقيات الخاصة بالقروض والاستثمارات التى عقدت حكومة المصرية .

رغم من الانعكاسات السلبية التى خلفتها الأزمة على مصر الا ان هناك بعض الايجابيات الاقتصادية الى تقليل هذه السلبيات ومنها :

مل على جذب الأموال العربية الساعية للهروب من منطقة الخليج ، كما أوضحت بعض التقارير زيادة طلبات استثمار الكويتى والسعودى بالقاهرة ، وازدياد الإقبال على البنوك المصرية لفتح الحسابات والودائع ، بالإضافة ارتفاع أسعار البترول . كما طلبت السعودية زيادة الحصص التصديرية مع مصر خصوصا المنتجات الغذائية والسلع

الزراعية وذلك لان وارداتها من المواد الغذائية والفواكه القادمة من الأردن وتركيا وسوريا تواجه صعوبات تتعلق بالنقل البرى عبر الحدود. وتأتى هذه الزيادات فى مقابل توقف صادرات مصر لكل من الكويت والعراق والى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون جنيه تنقسم إلى ١٤٠,٤ مليون للعراق و ٣٨ مليون للكويت. الا ان هذه الايجابيات وان كانت تعمل على تخفيف الاعباء الاقتصادية الا انه مع استمرار الأزمة فلا شك انها أثرت على الاقتصاد المصرى بالكامل .

• أعلنت السعودية عن تقديم ٦٠ مليون دولار لمصر مساهمة فى عودة المصريين العائدين بالإضافة الى ١٥ مليون دولار من الجمعيات السعودية .

• فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ قرر الملك فهد عاهل السعودية تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصر للمساهمة فى تخفيف المعاناة^(١٤٦) .

• قررت الحكومة اليابانية مساعدة الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٢ مليار دولار منهم ٦٠٠ مليون دولار قروض ميسرة يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات .

• فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ قدمت بلجيكا ٢٥٠ ألف دولار مساهمة فى نقل المصريين ، كما أوضح المسئولون الألمان بأنه تم تخصيص مبلغ ٦٢١ مليون دولار لمساعدة مصر .

• فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ صرح السفير المصرى فى بون ان ألمانيا الغربية وافقت على الافراج عن مليار مارك ألماني لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب اتأخر فى سداد أقساط الديون ، كما وضعت حكومة بون تحت تصرف مصر مبلغ ٢٠٠ مليون مارك بدون قيد أو شرط بالإضافة الى ٣٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كممنحة .

• فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ أعلن مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان حكومته قررت تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية ، واكد ان فرنسا سوف تتخذ اجراءات لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر .

• فى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ أكد وزير خارجية ايطاليا ان المجموعة الأوروبية قررت توزيع ١,٥ مليار دولار على كل مسن مصر وتركيا والأردن .

• فى ٧ أكتوبر ١٩٩٠ أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة على مصر وكذا المستحقة على كل من سوريا والمغرب وتونس وموريتانيا ، وتقدر ديون مصر لدولة قطر ١٠٠ مليون دولار

• فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش تضمن بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ، حصولها على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد ، ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية ، ٢٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، ١١٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية ، وبلغ ما تم اسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقداره ٦,٦ مليار دولار

• فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وزارة مساعدات التنمية الألمانية ان حكومة بون تعزم بتقديم معونة قدرها نحو مليار مارك و ٦٥٧ مليون دولار لمساعدة مصر فى مواجهة الأضرار التى تعرضت لها بسبب أزمة الخليج .

(١٤٦) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

سبتمبر ١٩٩٠ قررت بلجيكا مساعدة الدول المتضررة في أزمة الخليج وهي مصر وتركيا والأردن بمبلغ ١٠ دولارات .

ة الى ما أثبتته وترجمته مصر في موقفها المبدئي لكل العالم خلال الأزمة ، قدرة ودورها السياسي والمحوري لاستقرار الاقليمي والمشاركة الفاعلة الايجابية في أمنه واستقراره وأن دورها الحيوي الرئيسي في المنطقة لا أو استبداله .

١٤٣) - الأزمة على الاقتصاد المصري والعربي (البترول والعمالة)

تأثر الاقتصاد المترتبة على عمليات الخليج تلقى بظلالها على المنطقة ومصر بالذات خلال المرحلة الحالية وصول الى تلك الآثار بتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة وخاصة انعكاسات الأزمة البترولية الحالية السقي ة والعالم .

ار النفط الخام في السوق العالمية " ارتفاعا وانخفاضاً " بصورة مباشرة في الأوضاع الاقتصادية المصرية ويرجع ذلك الى ظروف ترتبط بواقع الاقتصاد المصري المحلي بالإضافة الى الظروف المرتبطة بالدول رولية وفي مقدمتها دول الخليج العربي وليبيا والعراق ، وهي ظروف لا يتوقف تأثيرها على امكانيات لمساندة المالية والاستثمارية المباشرة لاحتياجات التنمية ومشروعاتها ولكنها ترتبط بالدرجة الأولى بما أتاحته بترولية في سنوات السبعينيات والثمانينيات من فرص عمل واسعة لمئات الآلاف من الأيدي العاملة المصرية مريضة من الخبرات العلمية والمهنية على اختلاف درجاتها وتخصصاتها .

المظاهر الواضحة للأزمة تأثيرات انخفاض أسعار النفط الخام على الصادرات البترولية المصرية والسقي في سنوات الأسعار العالمية للنفط نحو ثلثي حصة الصادرات السلعية وفي سنوات الانخفاض المعتدل ثبات لا تقل عن ضعف قيمة الصادرات غير التقليدية من السلع الصناعية والزراعية .

ذلك ببساطة أن صادرات البترول تمثل إحدى الركائز الرئيسية لحصيلة النقد الأجنبي للاقتصاد المصري عائدات التصدير للخارج وأن انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على حصة النقد الأجنبي واحتياطياته . .
ار المصري الأخير بايقاف عمليات تصدير بترولها لانخفاض الأسعار بالقدر الذي لا يغطي تكاليف الانتاج ل على عمق تأثير أسعار النفط على الاقتصاد المصري .

عور الهام للمشكلة البترولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية بقضية التحويلات الخارجية من النقد في مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الأخص في دول الخليج العربي وهي تحويلات شهادات فاضات ملحوظة وواضحة خلال السنوات الماضية عقب حرب الخليج ودخول دولها الى مرحلة العجز ل التكاليف الهائلة لحرب تحرير الكويت والتي سددت من خزائن دول الخليج لصالح خزائن الائتلاف ارتبط بها بعد ذلك من صفقات شبه اجبارية لاستيراد السلاح بعشرات المليارات من الدولارات بالإضافة يومي لتمويل الوجود العسكري الأجنبي على الأرض . . وتأثير ذلك واقميا وعمليا يظهر من أن تقديرات ويلات المصريين العاملين في الخارج تزيد قليلا خلال السنوات الثلاث الماضية على ثلث حصيلتها في قسة لوفرة المالية البترولية .

• ومع عمليات الخليج تم اغلاق شبه كامل للملف العمالة المصرية بالعراق وهو ملف كان ينتظر في ظل الظروف الطبيعية والعادية ومع عودة التضامن العربي في نهاية الثمانينيات أن يتحول الى أحد الملفات الحيوية والبالغة الأهمية لتصدير العمالة المصرية وزيادة تحويلاتها بصورة ملحوظة وكبيرة . . وفي نفس الوقت تقريبا فان ملف العمال المصرية مع ليبيا تعثرت تقديراته في ظل الأزمات البترولية وغير البترولية التي دخلت ليبيا الى ساحتها من أوسر الأبواب وانعكست في بعض المراحل على العلاقات المشتركة والثنائية . . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد لتقلص من العمالة المصرية بالاردن التي تم الاستغناء عن عمالتها بالخليج في ظل تأييد الأردن للعراق خلال فترة الحرب وكذلك ما حدث للعمالة الفلسطينية نتيجة لنفس الموقف .

• ومن نتائج التراجع المتواصل لأسعار النفط عقب عمليات الخليج وتدنيه المستمر خلال السنوات الأخيرة لاقل من السعر العادل فان العمالة المصرية لم تتعرض فقط لتقليص أعدادها بل تعرضت الى الأكثر أهمية وخطورة وهو ما يرتبط بتخفيض الأجور والمرتبات والمزايا المادية والعينية التي كانت تعد من قبيل الأمور البديهية لمن يعمل بالخارج على الأخص هؤلاء الذين يملكون حدا معقولا من الخبرات والمعارف والمؤهلات . . وواقع الأمور أن هناك تخفيضات كبيرة في عوائد العمل بدول الخليج العربي وغيرها وبالتالي فان هناك تخفيضات كبيرة في الفوائد المحققة للعاملين بالخارج وبالطبع في مدخراتهم وتحويلاتهم ، وهو اتجاه لابد وأن يتعمق مع الأوضاع الجديدة لعصر التسعينات المالية هذه الدول .

• وتؤدي التقلبات الحادة والمستجدة في ملف العمالة المصرية بالخارج الى ضغوط جديدة و اضافية في توجهات توفير فرص العمل وفي نوعيات فرص العمل المطلوبة خلال الفترة القريبة القادمة ليس فقط لمواجهة العمالة العائدة ولكن أيضا لتوفير العمل اللائق للفئات التي سافرت للعمل بالخارج وتعمل في ظل ظروف وعوائد غير لائقة على الاستمرار بكل المعايير وبكل الحسابات والمقاييس . . بحكم انها وصلت الى درجة وحدود استنزاف الثروة البشرية مصرية بالمقارنة بكل الحسابات وتكاليف ما أنفق عليها وما خصص لها للتعليم والتدريب والحياة وصولا الى مرحلة مدرة على العمل .

النسبة للاحتياجات البترولية المصرية وهي بكل الحسابات والمقاييس لا تعد من قبيل الاحتياطات الضخمة فان هناك ضرورة عاجلة للتطبيق الصارم لمعايير الرشد الاقتصادي في تحديد معدلات الانتاج حتى يجور الحاضر على المستقبل ويجر لا تستنزف الاحتياطات في تصديرها بأبخس الأثمان والأسعار . . وهو اتجاه دعمه الأحاديث الأخيرة عن ايقاف تصدير حصة الحكومة من انتاج النفط الخام والاتجاه نحو تكرير الجزء الأكبر من الانتاج وتحويله الى منتجات بترولية تحق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصري ، ويمكن تصدير جانب منها للخارج وبأسعار معقولة نسبيا . .

خامسا : انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي :-

واذا انتقلنا الى المستوى العربي فقد يكون من المهم ، وقبل أن نتعرض للآثار السياسية التي أفرزتها عمليات الخليج بالنسبة للعلاقات العربية - العربية ، أن نلقى بعض الضوء على حالة النظام العربي قبل الدلاع الأزمة في الثمانينيات من أغسطس ١٩٩٠ ، مع الإشارة في ايجاز الى الانعكاسات على ادارة هذا النظام (الأزمة - العمليات) المذكورة . .

• حالة النظام العربي قبل الأزمة :-

المعروف ان التضامن العربي الذي تحقق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سرعان ما انفكت عراه ليعود ويؤكد من جديد على طبيعته الموسمية في نطاق العلاقات العربية - العربية ، وذلك بعد أقل من عامين فقط من انتهاء هذه الحرب (الخلافات

لصيرية - السورية منذ بدء محادثات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل) ، كنا هو معلوم ، فقد بلغت حالة السردى في علاقات العربية - العربية أقصاها بعد إقدام مصر بقيادة الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ .
ير أن الأوضاع أخذت تهدأ شيئا فشيئا منذ منتصف الثمانينيات ، وأخذت الأزمة المصرية تنفجر تباعا ، وخاصة بعد عقاد قمة عمان في عام ١٩٨٨ ، وفي ضوء ذلك ، بدأ الكثيرون في الوطن العربي أن ثمة عهدا جديدا في العلاقات العربية - العربية بسبيله الى أن يبدأ ، فنشأت تجمعات عربية اقليمية محدودة النطاق تمثلت في : مجلس التعاون العربي عام ١٩٨١ والذي ضم في عضويته كلا من مصر والعراق والأردن واليمن ، وكذا اتحاد المغرب العربي الذي ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد سبق هذين التجمعين الاقليميين تجمع آخر نشأ عام ١٩٨١ وهو مجلس تعاون لدول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان .

في ظل هذا المناخ الايجابي كله ، حدثت أزمة الخليج الثانية ، فقد فاجأ الرئيس العراقي العالم بأجمعه بغزوه لدولة الكويت احتلاله الكامل لكل أراضيها واعلانه ضمها الى العراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ .
قد كان طبيعيا أن يكون لهذا الحدث غير المسبوق في تاريخ العلاقات العربية - العربية المعاصرة وقع الصاعقة ، ذلك لعدة أسباب :-

- فبداية أن هذا التصرف من جانب العراق قد شكل وبحق اخلاقا جوهريا لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يؤكد صراحة على وجوب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء .
- أن غزو العراق لدولة الكويت قد شكل أيضا خروجا صارخا على المبدأ الذي قرره المادة الخامسة من الميثاق المذكور - وكذا المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك - الذي يحظر اللجوء الى القوة لفض المنازعات في نطاق العلاقات العربية - العربية .
- واتصالا بالمبدأ (سالف الذكر) فإن الغزو العراقي لدولة الكويت المستقلة قد انطوى على خزرج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذي أشارت اليه كسل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك .
- وأخيرا ، وربما ليس آخرأ ، فقد مثل هذا التصرف العراقي أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية الذي أورده المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، والذي يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية .

• الآثار السلبية لعمليات الخليج على النظام العربي :-

صفة عامة مثلت الأزمة خطرا شديدا وغير مسبوق بالنسبة للنظام العربي ، والواقع ، أن كون هذا الخطر غير مسبوق ما يعزى الى حقيقة أن الأزمة قد لعبت بالاساس من داخل النظام - وذلك على خلاف الأزمات السابقة والتي جاءت من خارجه (أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ مثلا) ولكونها قد جاءت من داخل النظام العربي ، فقد أدت الأزمة الى القسام باد في الصف العربي وذلك على النحو الذي سنعود اليه .

يمكن اجمال أبرز هذه الآثار فيما يلي :-

- فبداية ، يمكن القول بأن الأثر السلبي للأزمة يتمثل في التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي التي بدأت ملامحه تتشكل بخطى حثيثة منذ انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٨ وكذا قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

- وقد أدى التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي الى عودة الانقسام في النظام العربي ، وقد ظهر هذا الانقسام واضحا في عدة مستويات :
- مستوى الحكومات ، حيث ما تزال فرص تحقيق المصالحة العربية - العربية أمرا متعذرا حتى وقتنا الراهن .
- مستوى الشعوب العربية ، فمنذ اندلاع أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، انقسم الرأي العام العربي حول ماهية الأسلوب الذي ينبغي اعتماده لإدارة هذه الأزمة ، ففي حين رحبت بعض القطاعات بالتدخل الدولي والعربي لحمل صدام حسين على سحب قواته من الكويت ، قامت المظاهرات الحاشدة في بعض العواصم العربية منددة بالتدخلات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة فيما أسمته بالشئون العربية الداخلية .
- مستوى القوى السياسية غير الحكومية ، فقد حدث الانقسام أيضا على مستوى القوى الحكومية وغيرها من القوى السياسية غير الحكومية ، ففي دولة كمصر مثلا ، نجد أنه في حين أيدت بعض أحزاب المعارضة الموقف المصري الرسمي إزاء أسلوب إدارة الأزمة ، وقفت أحزاب أخرى (كحزب العمل مثلا) ضد الموقف على طول الخط .
- أدت الأزمة ، كذلك ، الى تفويض بعض الأطر المؤسسية للنظام العربي ، كما حدث بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذي يعتبر قد انتهى " حكما " إثر اندلاع هذه الأزمة ، كما كشفت الأزمة عن عدم جدوى التجمعات العربية الجزئية في التعامل الإيجابي مع الأزمة ، وأما - أي هذه التجمعات - لا يمكن أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية .
- ويتصل بالأثر السلبي - سالف الذكر - أثر آخر يتمثل في كون أن الأزمة قد وضعت صعوبات جمة أمام امكانية تطوير بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وخاصة جامعة الدول العربية .
- فليما يتعلق بالجامعة ، يلاحظ أن موقفها إزاء إدارة هذه الأزمة ، قد طرح بشدة مسألة تعديل الميثاق ليجعل منها - أي الجامعة - أداة تنظيمية قادرة على التصرف والفعل ، ومع ذلك ، فإن موضوع هذا التعديل لم يقدر له حتى اليوم أن يجد طريقه الى الحل ، وليس أدل على ذلك من أن بعض المسائل الملحة المرتبطة بمسألة تعديل الميثاق - والتي كان مقررا لها أن تعتمد (خلال الدور رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٩٥) - ما تزال حبيسة الأدراج ، ونعني بذلك ، ميثاق الشرف العربي ، ومشروع محكمة العدل العربية .
- جعلت الأزمة وتداعياتها من النظام العربي نظاما قابلا للاختراق في بعض أجزائه ، والدليل على ذلك أن بعض المشكلات التي يعاني منها النظام - ربما - ما كان لها أن تحدث لو لم تقع أزمة الخليج الثانية ، ومن أمثلة هذه المشكلات : أزمة لوكربي ، مبادرة ايران الى اتمام احتلالها للجزر الثلاث (جزء من دولة الامارات) ، والوضع الراهن في جنوب السودان .
- وإذا أردنا بصفة عامة ، أن نلخص الدلالات العامة التي كشفت عنها عمليات الخليج ، فيما يتعلق بالنظام العربي فإننا نقول بأنها تتمثل - من بين أمور عدة - في الآتي :-
- ضعف الأطر المؤسسية العربية .
- طرحت عمليات الخليج قضية مهمة ألا وهي الولاء السياسي في نطاق ما يسمى " بالوظيفة العامة العربية " وقد رأينا ذلك بوضوح في نطاق جامعة الدول العربية ، إذ في قمة الأزمة التي كانت تعاني منها هذه المنظمة العربية الأم من جراء سوء إدارة الأزمة ، أسرع الأمين العام السابق للجامعة الى الاستقالة ، وحذا حذوه بعض الموظفين

لنوسين وغيرهم من أبناء الدول العربية الأخرى ، مما أدى الى تعاظم دور القوى الاقليمية غير العربية كإيران وتركيا وذلك على النحو الذى سيلي بيانه .

تطور التأييد العربى للقضية الفلسطينية : تراجع الدعم المالى العربى للفلسطينيين والدعم الخليجى خاصة ، أيضا تراجع التأييد السياسى (المواقف المرننة التى بدأت بعض الدول العربية تنتهجها ازاء موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل) .

كذلك ، فإن من الدلالات المهمة التى تستفاد من أزمة الخليج الثانية على المستوى العربى ، حقيقة أن النظام العربى أصبح فى حاجة الى ماسة الى دولة كبرى قائد ، وأن وجود مثل هذه الدولة لا ينبغى بالضرورة النظر اليه بوصفه ضرورة

لآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الاقليمى :-

من جانب التأثيرات والنتائج السياسية التى أفرزتها أزمة الخليج الثانية على مستوى العلاقات العربية - العربية ، كسلط لأزمة آثارها الكثيرة أيضا على مستوى العلاقات الدولية الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط .

للمحاول فيما يلى ، رصد أبرز الآثار السياسية على مستويين للعلاقات الدولية الاقليمية ، مستوى الصراع العربى - لإسرائيلى من ناحية ، ومستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى .

على مستوى الصراع العربى - الإسرائيلى ، فإن الأثر السياسى السلبي البارز الذى أفرزته أزمة الخليج منذ نشوئها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يتمثل فى تراجع الوزن النسبى للعرب فى معادلة هذا الصراع .

بعد أن تردد الحديث أكثر من مرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها عن أن العرب بسبيلهم لأن يكونوا القوة الكبرى السادسة فى العالم المعاصر ، جاءت أزمة الخليج لتعصف بذلك كله حيث ألحقت هذه الأزمة خسارة جسيمة للعرب وفرضت عليهم - بالتالى - قبول الكثير مما كانوا يرفضونه بشدة فى اطار علاقاتهم الصراعية مع " العدو الإسرائيلى " .

من ضوء هذه التطورات ، قبل العرب المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كما قام الجانب الفلسطينى بقديم تنازلات كبيرة لصالح الجانب الإسرائيلى ، وأبدت بعض الدول العربية - التى سبقتها مصر فى هذا المجال - استعدادها التام لإبرام معاهدات سلام منفردة مع إسرائيل .

عليه فإذا أضفنا الى كل هذه التطورات ، حقيقة أن إسرائيل قد حصلت على كميات هائلة من الأسلحة مكافأة لى صبرها على " مدافع وصواريخ صدام حسين " ، فإننا نقول بأن إسرائيل كانت هى الكاسب الوحيد وأن العرب بمجموعهم كانوا هم الخاسر الوحيد من جراء اندلاع أزمة الخليج الثانية .

على مستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى :-

كما كان لأزمة الخليج الثانية آثارها السلبية المتعددة من وجهة نظر المصالح العربية العليا الجماعية والفردية على حد سواء حيث أنها أخلت بموازن القوى لصالح إسرائيل ، وكان لهذه الأزمة أيضا آثارها السلبية على موقع العرب فى اطار علاقاتهم ببعض دول الجوار الجغرافى الطبيعى ، وبالدات مع كل من إيران وتركيا .

على مستوى العلاقات العربية - الإيرانية يمكن لنا أن نخلص الى أن إيران - وليس العرب - هى التى استفادت من جراء نشوب هذه الأزمة ومن أبرز مظاهر هذه الافادة .

- تسليم العراق بمطالب ايران بشأن الحدود وشط العرب وهى المطالب الذى ظل النظام العراقى يتمسك بها وخاصة من أجلها الحرب نحو ثمان سنوات، تكبد خلالها والعرب معه خسائر ضخمة بشرية ومادية .
- اتمام ايران لاحتلالها العسكرى للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة (أبو موسى ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى)
- بروز ايران - بعد اضعاف العراق - كقوة اقليمية كبرى بحيث أضحت من غير الممكن إغفال دورها ، وأصبح الحديد - بالتالى - عن أمن الخليج بدورها لا يعدو الا ان يكون مجرد عبث سياسى ينم عن جهل بحقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ناهيك عن اعتبارات الواقع المادى الملموس .

• على مستوى العلاقات العربية - التركية :

- كما رأينا بالنسبة لايران ، فقد خرجت تركيا بدورها فى أعقاب أزمة الخليج ، بمكاسب عديدة ، أدت الى تدعيم موقفها التفاوضى فى نطاق علاقاتها مع الدول العربية المجاورة .
- ولعل التطورات التى حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بمسألة مياه الفرات وكذا استمرار انتهاك القوات التركية للأراضى العراقية بدعوى تتبع المتمردين من أنصار حزب العمال الكردستانى دليل واضح على تعاظم هذا الموقف التركى إزاء الدول العربية المجاورة ، ونعنى بها أساسا العراق وسوريا ، وبعبارة أخرى ، فإن قيام تركيا بحجز مياه الفرات وحبسها مدة شهر كامل - بالمخالفة لأحكام القانون الدولى ذات الصلة بتنظيم الاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولى - عن كل من سوريا والعراق ، والمتصور أنه ما كان ليحدث لو أن العراق ظل على قوته التى كان عليها قبل السد لأزمة الخليج ، والشئ ذاته يصدق أيضا على المحاولات المتكررة للقوات التركية لاختراق الحدود العراقية الشما والتوغل داخل العراق الى مسافات كبيرة تحت أى زعم كان .

سادسا : حقائق أفرزتها عمليات الخليج :

- من الحقائق الأساسية التى تخلفت عن أزمة الخليج ، وبعد هزيمة العراق وانتصار قوات الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة ، . . . ألا أن الهزيمة والانتصار مازالا كلاهما محصورين فى الاطار العسكرى ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا فالنظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء .
- وبروز الخلافات بدرجات متعددة بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوربيين فى الائتلاف الدولى حاد استحقاقات كل منهما بعد " عاصفة الصحراء " . . . والموقف مع استمرار النظام العراقى ، وبقيّة الصراعات وخاصة الصراع العربى / الفلسطينى - الاسرائيلى فى المنطقة . . . والسياسة البترولية الدولية . . . وترتيبات الأمن والسلم الإقليمى .

- ومن هنا برزت خمسة حقائق رئيسية أفرزتها الأزمة ستؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على الأمن القومى والاقليمى المستقبل القريب والبعيد .

- الحقيقة الأولى : تجاوز تعويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق ^(١٤٤) أن الشعب العراقى وفى كل العالم العربى والمنطقة لن ينسى تاريخيا ، للولايات المتحدة قيادتها لائتلاف دولى مزودا بأفضل قواتها وأحدث أسلحة التدمير ضد بلد وشعب عربيين - لأول مرة - فى معركة غير متكافئة وبحجم نيران أكبر من حجم

(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

المهدف المشروع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي - وإنما جرى بالشكل والنوعية التي حددتها واشنطن من أجل فرض سياسة بترولية تخدم المصالح الأمريكية ، وقد تم الدور الأمريكي في صياغة نظام دولي جديد وتأديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . . . حيث تجاوزت الولايات المتحدة عملياً تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كسامل للعراق . . . أعاده الى عصر ما قبل الصناعة . . . فضلاً عن بشاعة قيامها باستخدام ترسانة من الأسلحة الحديثة جداً السقي لم يسبق استخدامها من قبل ، وأن واشنطن على رعي كامل بتلك المشكلة ، وحاولت محاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة في أضيق نطاق ممكن . . . وبالتالي سعت الى بناء السلام والاستقلال والتعاون والعدالة في المنطقة وذلك من خلال احداث توازن بين تحالفها العربي الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا . . . وبين تحالفها الاستراتيجي التقليدي مع اسرائيل من ناحية ، ومن ناحية مع تركيا وربما مع ايران بدرجة من درجات التعاون .

الأمر الذي تأمن من ورائه ربط مصالحها في بترول المنطقة بمصالح المنطقة في تسوية منازعاتها على أساس منظورها لمبادئ الشرعية أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بدءاً من الصراع العربي - الاسرائيلي بعمقه الفلسطيني الى الصراع التركي - اليوناني في جزيرة قبرص ، الى اعادة بناء الاستقلال والسلام المنهارين في لبنان وانتهاءً بترميم علاقاتها مع العراق .

الحقيقة الثانية : ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية .

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل الائتلاف وخاصة شركائها العرب وعدداً من الأوروبيين ، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي والصين ، إشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل ونستطيع ان نصوغ هذه الاشكالية على النحو التالي : اذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية بذلك النقل الأمريكي الكاسح ، للانسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية التي تجسدت في ثلاثة عشر قراراً من مجلس الأمن وحسب ، وفي حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة أشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وعلى نحو كاسح أيضاً - تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة في مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وحمايته من القتل والتشريد والطرود تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، واستخدمت - بسخاء - حق الفيتو ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة ، لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية وفرض امتثال اسرائيل ، بل أكثر من ذلك عقدت تحالفاً استراتيجياً معها ، سهل عدوانها على لبنان وقواعد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبناني ، وضم الجولان السورية ، وضم القدس العربية الى الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

ورفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ن بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقاً للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوربية والاتحاد السوفيتي والصين ، وذلك بحجة أن هذا الربط يعني - في ظروف أزمة الخليج - مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ولقيت في ذلك دعماً من حلفائها العرب ، مشروطاً بالتزامها بالتحرك - مع العالم - لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن تواكب مع اشتعال أزمة الخليج ، اشعال اسرائيل المذبحة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقسم
في ٨ / ١٠ / ١٩٩٠ الأمر الذي حدا بمجلس الأمن الى اصدار قرار خاص بادانتها وتكليف السكرتير العام للأمم
المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطيني من ارهاب الدولة الاسرائيلية ، غير أن اسرائيل
كعادتها ، ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة ولم تحرك الولايات المتحدة
المنهمكة في عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق - اصبا في مواجهة اسرائيل ، وراوغت وهددت باستخ
حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل ، وكسرت وعودها
بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من انجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد أثارت هذه المواقف الأمريكية المتبينة ، بقوة في أعماق العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة
داخل الائتلاف الدولى ضد العراق ، قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية ، وأصبح
هذه القضية تحاصر واشنطن من شركائها الرئيسيين في بناء النسق العالمى الجديد وخاصة الاتحاد السوفيتى وفرنسا
فضلا عن حلفائها وأصدقائها من النظم العربية في المنطقة بصفة خاصة ، وفجرت تحديثات مستزايدة للسياسة
الأمريكية في الواقع والمستقبل المنظور ، تهدد انتصارها العسكرى بعد العاصفة وترجماته السياسية على أرض الواقع
● الحقيقة الثالثة : تحول اسرائيل الحليفة للولايات المتحدة الى قوة غير فاعلة في أزمة الخليج .

● اذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوربية في منطقة الخليج كان بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ
عملية " عاصفة الصحراء " ، وكانت تدين بنجاحها أساسا الى انضمام دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول
الخليج في عضوية الائتلاف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معرضا للانهيار اذا انضمت اسرائيل " الحليفة
الاستراتيجية" للولايات المتحدة الى راية الائتلاف ، أو حتى شاركت منفردة في العمليات العسكرية من باب الس
على قصف العراق لها بصواريخ " سكود " .

وهكذا انفجرت في وجه الولايات المتحدة ، في ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن اسرائيل التى
تحالفت معها لتكون قوة رادعة في المنطقة لحماية مصالحها وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها
تحولت الى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها ، وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا
والمربح أيضا ، وللتحالف الأمريكى - الاسرائيلى هو تحالف أمريكى عربى .

ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن اسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت
التصدى لاجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو بل أن وجود اسرائيل نفسه مرتبط مع مصالح أمريكى في المنطقة
وخاصة البترولية منها ، اصبحا معا في دائرة الخطر الحقيقى ، مادام قد بقى هذا النوع من الائتلاف الأمريكى
الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بأنها لا تملك ان تمارس ضغوط
على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية والجللاء عن الأراضى العربية المحتلة
ذلك أن الولايات المتحدة مارست ، في أزمة الخليج الضغط على اسرائيل الا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ
وامثلت لذلك تماما وكان الضغط مرتبا وواضحا للعيان

من هنا برزت ، بصوت عال ، التساؤلات الجدية في عدد من الدوائر السياسية النافذة في الولايات المتحدة ، ما
يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة حول ما اذا كان دور اسرائيل التقليدى في المنطقة منذ ١٩٤٨ قد أصبح
يتآكل على الرغم من الارتفاع المستمر في تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى وذلك

المتغيرات العالمية وما صاحبها من وفاق تعاوني بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج من ناحية أخرى ، وانه إذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكي الأخلاقي بجملة وجود وأمن إسرائيل ، فإن الالتزام الأمريكي يكون محدودا فقط قبل يونيو ١٩٦٧ ، وليس بإسرائيل التوسعية الكبرى التي تصدر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

• غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تصدت لها أصوات أمريكية / صهيوية ، لا تزال لها الغلبة ، تتمحور حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التي فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التي كان قد أشعلها العراق أيضا بحربه ضد التوسع السياسي والأيدولوجي والجغرافي الإيراني ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه وجود إسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين ، ولكنه يعود في المقام الأول إلى الصراعات العربية - العربية وأن الحكم الذاتي التي اقترحتها إسرائيل لحل " مشكلة السكان الفلسطينيين في إسرائيل " يصبح ممكنا ومقبولا ، إذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد في المنطقة لتسوية الصراعات العربية - العربية من خلال نظام أمن إقليمي ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادي ، وذلك كما فعلت - ولجحت - في قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، وأن إسرائيل - في أثناء أزمة وحرب الخليج - أكدت أنها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة ، وذلك حين استجابت إلى المطالب الأمريكية بضبط النفس وعدم الرد على القصف الصاروخي العراقي بهجوم مضاد ، وذلك على حساب أمنها الذاتي وحياة مواطنيها ، وبالتالي فإن إسرائيل لا تزال تمثل احتياطا استراتيجيا مأمونا للولايات المتحدة في المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق عليه وبتكلفة سياسية ومالية أقل .

• ولعل هذا ما كان يفسر مفردات الخطاب السياسي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التي شدد عليها جيمس بيكر خلال زيارته لإسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية في شهر مارس / أبريل ١٩٩١ والتي حدد فيها ضرورة العمل من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين في وقت واحد ، جبهة السلام بين إسرائيل والدول العربية ، وجبهة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، وراح في الوقت نفسه يؤكد أن كثيرا من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة رأيها ، فيما أسماه " بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة في ياسر عرفات للكثير من مصداقيتها ، بعد أن راهنا على الحصان الخاسر في أزمة الخليج " .

وقد أمكن في ضوء حركة جيمس بيكر في المنطقة ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث أنها يمكن أن تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التي تتحكم موضوعيا في مسار أحداث المنطقة بعد "عاصفة الصحراء " بغض النظر عن ارادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

الأمر الأول :

سؤال إسرائيل فيما يختص بحجمها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غدا مطروحا وسط معطيات يذة في المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسياسة الأمريكية ، ولم يحدث بعد التوصل الإجابة " القرار " على السؤال .

● الأمر الثاني :

السؤال الفلسطيني - ودوره - فيما يختص برع الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وحقه في تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمنى والسياسى وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية فى اطار المعطيات الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج فى المنطقة نفسها وهو ما يضغط بقوة وإلحاح من أجل بلورة الاجابة - " القرار " - فى هذا الموضوع الشائك أمريكيا .

● الأمر الثالث :

أن الولايات المتحدة تعاملت مع منظمة التحرير فى اطار عدم تجاهل وزنها وثقلها فى حسم الصراع العربى - الاسرائيلى بجميع أبعاده ، على الرغم من موقفها المعادى للدور الأمريكى العسكرى فى أزمة الخليج ، وهى عندما تشير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تحرص على الاستناد فى ذلك الى مواقف بعض الدول العربية ، التى راحت تسقط من بياناتها السياسية - بعد أزمة الخليج - المنظمة عندما تتعرض للقضية الفلسطينية .

ومن استقرار هذه الامور الثلاثة ، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت - أولا - ك ب وقت ، كفى حتى تتوصل الى الاجابة - " القرار " - على السؤالين الاسرائيلى والفلسطينى ، وثانيا - محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة تحت سيف احتمال استبعادها أو قميش دورها فى التسوية ، وثالثا : هيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة فى مناخ النار القبلية الذى أخذت نيرانه تشتعل بعد سكون " عاصفة الصحراء " الأمر الذى يضعف فى النهاية من وزن المنظمة والعرب ككل ، ازاء وزن اسرائيل فى عملية التسوية السياسية ، وبالتالي يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان الأمر الذى يخفف الأعباء الأمريكية المتراكمة .

● الحقيقة الرابعة : ارتباط أمن الخليج بقضايا البترول والصراع الاسرائيلى - الفلسطينى والعربى .

إذا كانت منطقة الخليج العربى / الفارسى ، شهدت فى عقد واحد ، وهو عقد الثمانينات ، أزمتين ضاربتين تفجرت عنهما حربان ، أحدهما بالمعنى الاقليمى الدولى الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والاتلاف العالمى - العربى ، فان فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضارية مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، والتفاضة جماهيرية تستخدم العنف المذنب منذ عام ١٩٨٧ فى ظل بدايات النسق الدولى الجديد ، وإذا كان الصراع حول قاعدة النفوذ والهيمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر وغير مباشر هو محور أزمة المسرح الفلسطينى فان اللاعبين الكبار والصغار الدوليين والاقليميين ، على المسرح لم يتغيروا ،

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، بترونها ، وصراعها الاسرائيلى - الفلسطينى العربى الذى اتخذ بعدا اسلاميا أيضا مع الثورة الخومينية فى ايران .

وهكذا فان القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا فى أزمتى الخليج وفى كل منهما وقف الشعب الفلسطينى - وليست منظمته وقيادته فحسب - مع العراق وكان منطلقه فى ذلك ، قوميا ومعاديا للعقدان ، فى الحرب العراقية - الايرانية ساند الشعب الفلسطينى العراق ، باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من اسران . وذلك بالرغم من العلاقات الوثيقة التى كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخومينية . منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .

حرب العراق مع قوات الائتلاف الدولي ، وقف الشعب الفلسطيني أيضا مع العراق في خصوصية عدوان ائتلاف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل ، وهذا الموقف لا يعنى أن شعب عدوا لقضيته الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالي وخبراته عيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان .

الوضع الفلسطيني ومنظمته وقياداته ، هو الذى فسر لنا - موضوعيا - حقيقة الموقف الفلسطيني الذى ميز في دبرنا بين ثلاث قضايا في الأزمة ، قضية احتلال العراق للكويت التى دافع عنها أو كان يؤيدها ، وقضية قصف يوه الاسرائيلي المحتل لأرضه بالصواريخ العراقية التى دافع عنها وأيدها ، وقضية تخطيط العراق ومقدراته ، كبلد بي ، بقوة الآلة العسكرية للتحالف بزعامة الولايات المتحدة ، التى أدانها باعتبار أنها تعدى حدود الشرعية دولية لتحرير الكويت .

التمييز بين القضايا الثلاث عمق من التحام الشعب الفلسطيني بمنظمته وقياداته الى درجة غير مسبوقة في تسليخ منظمة وأكسبها تجاربا ملحوظا في الشارع العربى والاسلامى حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها ، وتفهمته هم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق في اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوربية رئيسية أبرزها فرنسا فضلا عن الاتحاد السوفيتى والصين ودول وشعوب العالم الثالث ، وفي أمريكا نفسها نجد أيضا قدرا من التفهم الحذر .

حقيقة الخامسة : التفكير في دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي للشرق الأوسط نسق العالمى الجديد في ظل عدم قدرتها اقتصاديا على تغطية نفقات حرب الخليج :-

كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النسق الدولى الجديد ، وكان لا مفر بالتالى - من مواجهة هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته الى هدف محدد هو انهاء احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن مشكلة التى أخذت بخناق الجميع هى في حجم القوة التى استخدمها هذا التحدى في تحقيق هدفه والطريقة والأبعاد التى مارس بها هذه القوة ، وتوازن أو عدم توازن أدوار كل دولة في المشاركة العسكرية والمالية والسياسية لهذا تحدى .

وأخيرا وليس آخرا ، ما أسفر عنه " تحرير الكويت " من خلافات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقة مع نظام أمنى اقليمى بضمانات دولية ، تحول دون تكرار الأزمة مستقبلا بصور مختلفة ، وكذلك دور ومستقبل دول ، عربيا واقليميا ودوليا ، وقضية تقسيم " تعمير الكويت " في الحال وتعمير العراق في المستقبل القريب .

ثانيا هذا كله برزت علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي شرق الأوسط والنسق الدولى الجديد ، وذلك بعد ما ظهرت - من ناحية - كأكبر قوة منفردة وذات وزن حاسم تنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " وعدم قدرة اقتصادها - من ناحية أخرى - على تغطية نفقات الحرب بطوارها الى التعاون مع حلفائها الأغنياء في تمويل الحرب .

الاستفهام - هنا - ليست في مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين ب ، بل هى في مواجهة الذات الأمريكية أيضا ، بمعنى هل تجربة التحدى في أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد كى عن ان يحول - بمفرده - حربا ذات ضرورة استراتيجية له في المستقبل، ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا قع الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة - ولا تزال - هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى .

وغنى عن البيان أن هذه الحقائق الخمس التى المرزقا أزمة الخليج وحرما فى أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالـ وبالعلم بتشابكها وتداخلها العضوى بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هى التى سوف تؤثر بشكل أو غير مباشر على الأمن القومى العربى . .

● أثر عمليات الخليج الثانية على ظهور مصطلح "النسق العالمى- الشرعية الدولية" :-
يكاد يكون هناك شبه اتفاق لدى الباحثين حول حقيقة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت - من بين نتائج عدة - الى مصطلحين هما :-

الى أن الولايات المتحدة قد ادعت أثناء ادارتها لأزمة الخليج الثانية ، أنها بصدد ارساء نظام عالمى جديد حيث بدأ مصطلح "النسق الدولى الجديد" من ناحية ، ومصطلح "الشرعية الدولية" من ناحية أخرى .
ففيما يتعلق بالمصطلح الأول ، فالملاحظ أن بداياته تعود الى أوائل السبعينات من القرن الحالى وخاصة بعد انتهاج الوفاق بين قطبى النسق الدولى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى "السابق") بدلا من سياسات المواجهة والصراع ومع ذلك فإن مثل هذا القول لا ينفى حقيقة أن اختفاء الاتحاد السوفيتى رسميا فى ديسمبر ١٩٩١ - كإحدى القوى العظمى فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - من على خريطة العالم قد ساعد - أى مثل هذا الاختفاء المفاجئ للـ السوفيتى - على حدوث أوضاع وتطورات ماكان لها أن تحدث لو قدر للاتحاد السوفيتى أن يستمر كإحدى القوى العظمى ، ومن ذلك ، مثلا "أزمة لوكربي" ، واستمرار فرض الحظر على العراق والمضى قدما فى مسيرة عملية فى الشرق الأوسط بدءاً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وانتهاءً بالاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسـ و إسرائيل ومن الملاحظ أن الأحداث قد أثبتت بعد ذلك أنه ليس نظاماً بحق .

وأما المفهوم أو المصطلح الثانى الذى كان لأزمة الخليج دورها فى إبرازه والتأكيد عليه ، فهو مصطلح الشرعية الدولـ ويشير هذا المصطلح - بحسب اتفاق الباحثين فى نطاق القانون الدولى ، الى انزال أو تطبيق حكم القانون على التصرفات والانتهاكات التى تحدث بالنسبة لقواعد هذا القانون ، وتوقيع العقوبات أو الجزاءات المقررة على كـ تبول له نفسه الخروج على مقتضيات هذه القواعد .

والواقع ، انه اذا كان ينسب الى عمليات الخليج الثانية أنها أدخلت هذا المصطلح فى أدبيات العلاقات الدولية منذ التسعينيات ، الا ان المشاهد ، هو ان القائمين على أمر وضعه - أى المصطلح المذكور - موضع التطبيق لم يكونوا تماماً عن الهوى والغرض ، فالثابت أن الحزم والشدة غير المهدين اللذين التزمت بهما الجماعة الدولية سواء فى الأمم المتحدة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية قد غض الطرف عنهما فى حالات كثيرة تستوجب أيضا انتهاج الموقف الحازم ذاته الذى انتهج ازاء العراق ، فمثلا ، لم يطبق المبدأ المذكور على حالة احتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، كما لم يتم الالتزام به تماما بالنسبة لحالة الصراع فى يوغسلافيا البسا وكما هو معلوم ، فقد أدى الانحراف بالمبدأ عن مفهومه الطبيعى ، الى حمل بعض الباحثين الى وصف السلوك الدولـ حالى العراق وليبيا - وكذا حالة الصومال - بازدواجية المعايير أو المعاملة الدولية غير المتسقة .

سابعا : الدروس المستفادة من عمليات الخليج :

تمثل عملية عاصفة الصحراء التى تم فيها تحرير الكويت عملا عسكريا غير مسبوق فى العصر الحديث حيث تم تنفذ بواسطة تحالف ضم اكثر من ثلاثين دولة لتأكيد الشرعية الدولية وترسيخ مفهوم عدم جواز ضم اراضى دولة الى أخرى ولقد اسفرت العملية العسكرية عن العديد من الدروس المستفادة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكري .

كدت الأزمة خطورة تجاهل المتغيرات الاقليمية والدولية واستبعادها من حسابات صنع القرار وهو الخطا الاول
قيادة العراقية حيث :

فبال التحولات الجذرية في النسق الدولي والتي تمخضت عن عالم احادى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية
اهل تصاعد التأييد الدولي واغلى داخل الولايات المتحدة لسياسة الرئيس بوش في معالجة الازمة حيث راهن
بدام حسين على عدم اقدام الائتلاف على المواجهة العسكرية

ية تأمين القرار الاستراتيجى قبل اتخاذه بضمان حد ادنى من التأييد الدولي والاقليمى وهو ما افتقدته القرار
راقى بغزو الكويت .

لمرة سيطرة النظم الدكتاتورية والنظام العراقى احدها على صنع القرار السياسى في الدولة حيث تلاشى دور
موعة الحاكمة في تعديل القرار تجاوبا مع ردود الفعل المحلية والدولية خوفا من بطش صدام حسين .

ية التوافق بين الاهداف الاستراتيجية للدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لتنفيذ تلك الاهداف .

ورة تغلب الرغبات الفردية والطموحات الشخصية على المصلحة القومية العليا للدولة وهو ما وضع من اصوار
ام حسين على استمرار تلقى الضربات الجوية الكاسحة على حساب مقدرات الشعب العراقى .

ورة هينة واعداد الرأى العام الداخلى لتقليل نتائج القرار وتأثيراته الايجابية والسلبية وهو ما اخطأت القيادة
اقية في تنفيذه (الفجار الثورة الشعبية بمجرد وقف اطلاق النار).

ة التقدير السليم لصلابة ودعم وتأثيرها وثقلها على المستوى الدولى حيث الفرق الشاسع بين ثقل و تأثير
لائف الدولى وهامشية الائتلاف الذى اعتمد عليه العراق .

التحرك الدبلوماسى في ادارة الازمات حيث فشلت الدبلوماسية العراقية في التأثير على القرارات المتلاحقة
اصدرها مجلس الامن بتأثير ولجاح ملحوظ للدبلوماسية الامريكية .

ت الدروس التطبيقية التالية :-

س الاستفادة من عملية درع الصحراء حشد القوات :-

يزت هذه المرحلة باشتراك قوات متعددة الجنسيات من ٣١ دولة وعناصر مختلفة من القوات ولقد تم حشد
دة مناطق مختلفة الى مناطق تركز عديدة بالاضافة الى تميز هذه القوات بسمات خاصة تلخص في الاتى :-
الكبير في التنظيم والتسليح والعقيدة القتالية واساليب القتال والتدريب ومستوى الكفاءة القتالية واللغات
ات مما ادى الى ظهور العديد من المصاعب وقد سبق الاشارة اليها .

ر العديد من الدروس الاستفادة على المستويات المختلفة لوجزها في الاتى :-

همية الاعداد السياسى للمسرح الدولى وقيمة وتوجيه في اتجاه هدف محدد.

ية عدم اللجوء الى تصعيد الموقف السياسى والعسكرى منذ اللحظة الاولى مع اللجوء الى الوسائل الاخرى
كتمال الاستعداد الشامل للعملية .

● لقد برز فعالية الاجراءات الاخرى الغير عسكرية الحصار البحري والجوى مما ادى الى شلل الطرف الاخر واضعاً والتأثير النفسى والمعنوى على الشعب والقوات المسلحة لحين بنىاء التجمعات العسكرية المناسبة للعملية الاستراتيجية.

في اطار الاهداف السياسية العسكرية يتم بناء التجمعات العسكرية للعملية وقد تم بناء قوات درع الصحراء لتأمين المملكة السعودية والدفاع عنها اولاً ثم الانتقال فيما بعد الى اهداف اخرى هي تحرير الكويت وبالتالي كان من الضروري استكمال بناء التجمعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

اهمية البناء التدريجي للتجمعات مع توفير الحماية اللازمة لها من خلال نقل القوات جواً وبحراً باحجام محددة للتأمين الانتقال لبناء التجمعات الرئيسية لتحقيق باقل المهام .

● القوات البرية :-

اهمية توفير وسائل نقل القوات الاستراتيجية :-

لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجي للقوات سواء جوية أو بحرية بحيث تحقق الآتي :-

● لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجي للقوات سواء جوية أو بحرية ، مناسباً بما يحقق التناسب مع الأسلحة والمعدات المطلوب نقلها ، وقد أثبتت وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة ، نجاحها فائداً ، اذ تميزت بإمكانية نقل وحدة كاملة بتسليحها ومعداتها بما يوفر الوقت والإمكانات مع أهمية الاستفادة من تعبئة إمكانات النقل الجوي/ البحري المديني ، وضرورة تواجدها في التوقيت والمكان المحدد لتحقيق السرعة والكفاءة في عمليات النقل ، مع أهمية اجراء تجارب للتدريب على تعبئة وسائل النقل المدنية ، يلزم أن تكون مناسبة للناصر والمعدات والأسلحة المطلوب نقلها .

● الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من الاحتياجات الادارية :-

● لقد برز أهمية احتفاظ الدول باحتياطي استراتيجي من المواد التموينية بما يحقق التأمين الإداري للقوات المسلحة والقطاع المدني حتى يمكن للدولة مواجهة أخطار استمرار الحرب لمدة طويلة ، وقد ظهر هذا واضعاً على العسراء بعد فرض الحظر الاقتصادي عليه ، مما أثر على الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة العراقية وبالتالي استمرارها في القتال لمدة طويلة من عدمه .

● أهمية دراسة مسرح العمليات :-

● لقد كان من الضروري دراسة مسرح العمليات البري / البحري / الجوي من جميع النواحي الجغرافية والجيوسراتيجية والطوبوغرافية والمنشآت والتجهيزات والموارد حتى يمكن الاستفادة من ذلك أثناء حشد القوات نظراً لتأثير هذه العوامل على شكل ونوعية وتنظيم التسليح للقوات وأساليب قتالها وكذا أعمال التأمين الإداري والفني لها حتى يمكن اعداد الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية لمسرح العمليات مع ضرورة توفير الخرائط للمسرح للاستفادة منها في دراسة والتخطيط للمسرح العمليات ، مع أهمية تدريب القوات على مسرح عمليات يشابه مسرح العمليات المنتظر مما يتطلب تدريب القوات على مهام العمليات في مناطق تركزها مع تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات متعددة الجنسيات بهدف توحيد أسلوب القيادة والسيطرة والتعاون مع تنسيق التدريب بين الأفرع الرئيسية .

• القوات الجوية :-

• ظهرت فاعلية العمل في اطار الائتلاف والعمل الجماعي لتحقيق درجة التفوق الجوي المطلوبة - سواء للردع أو للقيام بالعمليات الدفاعية والهجومية - عندما تعجز قوات الدولة منفردة عن تلبية احتياجاتها الدفاعية في مواجهة عدو متفوق .

• برزت أهمية تجهيز مسرح العمليات والتخطيط والتنسيق المسبق لتوفير التسهيلات اللازمة لتأمين عمليات القوات الجوية بعيدا عن تمركزاتها الأصلية ، بما يسمح بالمناورة لاقوات الجوية من دولة الى أخرى في أقصر وقت ممكن .

• تأكد خلال عملية الحشد أن أسرع قوات يمكن دفعها الى منطقة الأزمات لتوفير قوة ردع عاجلة - حين استكمال قوات الردع الشامل - هي القوات الجوية والقوات المحمولة جوا . ظهرت أهمية وجود نظام قيادة وسيطرة موحد ومشكل مسبقا ، للسيطرة على القوات الجوية الحليفة في منطقة الأزمة ، مع استنباط نظام تعاون فعال بين القوات الجوية الحليفة بعضها البعض ، وبينها وبين القوات البرية والبحرية الحليفة .

• القوات البحرية :-

• لقد أظهرت عملية " درع الصحراء " معدل الحشد السريع للقوات البحرية للدول المتحالفة حيث تمكنت القوات البحرية الأمريكية من حشد أكثر من ٨٠ ٪ من القطع البحرية المخصصة للعمليات خلال ٤٥ يوم من بداية الأزمة حيث بدأت بحشد " ٨ قطع بحرية في ٢ / ٨ ووطلت الى ٦٨ قطعة بحرية في ١٥ / ٩ / ٩٠ ، ثم أصبحت ٩٠ قطعة بحرية في ١٧ / ١ / ٩١ قبل بدء العمليات " مما يدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتجهتا الى الخيار العسكري لحل الأزمة منذ بدايتها بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة .

• أبرزت عملية " درع الصحراء " حاجة دول الائتلاف الى ضرورة تصنيع وزيادة حجم سفن الشحن الاستراتيجية وكذلك سفن الابرار ، فقد أظهرت عملية الحشد وإدارة العملية كفاءة سفن طراز (سي - ل - ٧) التي تستطيع نقل المعدات الثقيلة وانزالها آليا على أرصفة الموانئ دون استخدام الأوتاش ، وكذلك سفن الشحن طراز (سيان) التي يمكنها تحميل فرقة مدرعة أو ميكانيكية بجميع أسلحتها ومعدات وانزالها على أي شاطئ غير مجهز خلال ثلاث ساعات وكذلك السفن الأخرى من نفس الطراز والتي تستطيع نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر ، ١٤ طائرة (ايه - في - ٨) ، واقلاعها وهبوطها عموديا بالإضافة الى سفن الابرار التي تستخدم لابرار مشاة البحرية ، ولما سبق نجد أن القوات البحرية الأمريكية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية النقل الاستراتيجي للقوات أثناء تنفيذ عملية " درع الصحراء " .

• الدروس المستفادة من العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " :-

• تطبيق مبدأ الحشد :

• أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية مفاهيم جديدة منها تحقيق التفوق في القوات الجوية والبحرية وتقديم في القوات البرية مع مستوى عالي من التدريب في غياب التفوق في المدفعية والدبابات .

• كما أن الحملة الجوية التي استمرت لمدة ٣٩ يوما قد أحدثت خسائر كبيرة في الأسلحة والمعدات والأفراد مما أدى الى خلل كبير في ميزان القوى وبالتالي فهو من المفاهيم التي برزت خلال هذه العملية حيث بدأت القوات المتحالفة بتعديل ميزان القوات ، ثم البدء في تعديل ميزان القوات البرية على ضوء التفوق الجوي .

• ومن المفاهيم الحديثة في اختراق القوات المهاجمة بحجم كبير من القوات وعلى عمق كبير من خلال أعمال التطويق والالتفاف الواسعة والعمل ضد أجناب ومؤخرة الخصم يؤدي الى خلل كبير في توازن القوى على المستويات الثلاثة (استراتيجي / تعبوي / تكتيكي) مما أدى الى استسلام القوات العراقية وبأعداد كبيرة .

• تطبيق مبدأ السرية / الأمن / الخداع :-

• لقد استخدم الطرفين الخداع بنجاح ولقد ظهرت ضرورة بناء تنسيق خطة للخداع الاستراتيجي والتعبي مع تركيز الوسائل للمجاحة ، كما أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية أهمية فرض السرية والأمن على كافة أنواع المعلومات ، والتعقيم الاعلامي وخصوصا عن خسائر الخصم وكذلك الأحوال الجوية حتى لا يستفيد منها الخصم ، فوجد ان اذاعة في السعودية واسرائيل كان يستخدمها الجانب العراقي لاطلاق الصواريخ أرض / أرض . كما أن عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ العراقية وما تحدثه من خسائر قد أدى الى عدم اجراء التصحيحات اللازمة خلال الضربات التالية ، وكذا عدم تكرار الضربات على الأهداف السابقة قصفها ، وكذلك عدم الاعلان عن خسائر الخصم حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الائتلاف والرأي العام العربي والاسلامي والرأي العام العالمي .

• الروح المعنوية والحرب النفسية :-

• لقد أدى انخفاض الروح المعنوية للمقاتلين العراقيين الى انهيار روح القتال والاستسلام الفوري للقوات المتحالفة في حالة المواجهة ، وكان من أسباب نجاح الحرب النفسية التي شنتها القوات المتحالفة لانخفاض الروح المعنوية وروح القتال لدى القوات العراقية وقد اعتمدت خطة الحرب النفسية للتحالف على المنشورات المقذوفة جوا التي تناشد القوات العراقية بسرعة الاستسلام والمعاملة الحسنة بالإضافة الى اسقاط أجهزة الراديو للاستخدام الفردي حتى يمكنهم التقاط برامج الدول العربية المجاورة للتعرف على حقائق الموقف العسكري / السياسي للقيادة العراقية .

• كما أن طول مدة التحضيرات الجوية والتمهيد التي استمرت ٣٩ يوما باستخدام الطائرات المتنوعة والقنابل الذكية الموجهة والصواريخ المتطورة (توما هوك) فقد أدت الى انهيار وشل حركة الامداد والاخلاء للقوات العراقية بالإضافة الى الخسائر التي أصابها وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والتشكيلات في مسرح الكويت .

• اختيار توقيت العملية الاستراتيجية :-

• لقد كان توقيت بدء الحملة الجوية والعملية البرية في أعقاب فشل المحادثات والاذار الأمريكي وبالتالي لم تتحقق المفاجأة - بصورة كاملة - الا أنه أمكن تحقيق المفاجأة في الهجوم من خلال تنفيذه ليلا بالإضافة الى تنفيذ الحملة الجوية ليلا وبأعداد وكثافة غير مسبوقة مما أدى الى تجميد عناصر الدفاع الجوي / القوات الجوية العراقية .

• أما توقيت العملية البرية الهجومية الاستراتيجية فقد حقق اختراق في عمق القوات العراقية والاستيلاء على أهداف استراتيجية جنوب العراق لتأمين العملية الهجومية من المواجهة ، لذا نجد أن الاختيار الدقيق لتوقيت العملية قد حقق أهداف العملية بأقل خسائر ممكنة وفي أقل وقت ممكن .

• استخدام الصواريخ العراقية :-

لقد كان الهدف الاستراتيجي من استخدام الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية هو اضعاف الائتلاف من خلال اجبار اسرائيل على الرد عسكريا واطهار قوة العراق أمام الشعب العراقي والشعوب الاسلامية والعراقية ، الا أنه فشل في تحقيق أهدافه الاستراتيجية من القصفات الصاروخية مما أدى الى تحقيق اسرائيل لمكاسب سياسية / عسكرية استراتيجية / اقتصادية .

دولة الدفاع :-

للمية التخطيط الاستراتيجي لأعداد الدولة للدفاع من خلال الآتي :-

الأهداف الاستراتيجية على امتداد ومواجهة وعمق الدولة حتى لا يسهل تدميرها في حالة تمرورها في منطقة
يعنى أنه من الأفضل توزيع الأهداف الاستراتيجية على مختلف الاتجاهات والمواقع بالدولة ،
كن الأهداف العسكرية الاستراتيجية التي بتدميرها تحت أخطار كبيرة مثل " المفاعلات النووية - مصانع
لكيماوية - الذخائر والمواد شديدة الانفجار " بعيدا عن المناطق السكنية حتى لا تكون الخسائر فادحة في
ها .

كمال التجهيزات الهندسية والتحصينات لوقاية الأفراد والمعدات من القصف الجوي مع التركيز على
دعم الطائرات ووسائل الدفاع الجوي و استغلال طبيعة الأرض وبما تحققه من اخفاء ووقاية بالنسبة
كبيرة الحجم .

عائون :-

ليات واللغات للقوات المتحالفة ومع اتساع مساحة مسرح العمليات وتنوعه فقد برزت أهمية اجراء تنظيم
تفصيلي بين القوات المتحالفة بحرية / جوية / برية ، وقد ظهرت النقاط التالية :-
كز قيادة مشتركة .

استخدام ضباط الاتصال من الجانبين وأطقم المعاونة الجوية لخدمة القوات البرية والبحرية التي ليس لديها
ة داخل مسرح العمليات .

مات التمييز لقوات الائتلاف .

علامى من خلال توحيد البيانات العسكرية التي تصدر عن القيادات المختلفة (الأمريكية / الفرنسية
/ السعودية) بما لا يخل بالسرية والخداع مع تسريب بعض المعلومات بهدف وصولها للجانب الآخر .
هام للقوات بالأهداف والقطاعات والتوقيتات .

:-

لمية حصول القوات على عنصر المبادأة مع استمرار المحافظة عليه طوال مراحل تنفيذ العملية

قوات المتحالفة في تحقيق المبادأة والمحافظة عليها مما أدى الى شل القيادة والقوات العراقية ولقدالها للقدرة
كان غالبية ردود أفعالها ضعيفة لا تحقق أى أهداف أو مكاسب استراتيجية / تعبوية .

جوى :-

ة أعمال التنسيق والتكامل مع القوات الصديقة والائتلاف، وقد لعبت طائرات الانذار المبكر والتوجيه
الدور الرئيسى في هذا المجال من خلال المراقبة المستمرة لأجواء مسرح العمليات مما يتطلب ضرورة
جميع عناصرها .

جوية :-

للة الجوية لعملية " عاصفة الصحراء " دروس كافة الحروب السابقة في المنطقة ومنذ الحرب العالمية الثانية
علية الكبيرة للقوة الجوية في مسارح العمليات الصحراوية المكشوفة ومدى ما يمكن أن تلحقه بالخصم من

- خسائر فادحة سواء في قواته المسلحة أو أهدافه الاستراتيجية الحيوية عندما يتحقق لها السيطرة الجوية حيث أصبحت القوة الجوية هي مفتاح النصر الذي لا غنى عنه في هذه المسارح .
- أكدت الحملة الجوية ، الأهمية البالغة للتفوق الجوي في ميزان القوى عندما يكون ذلك الميزان مختلا لصالح الخصم من الناحية البرية ، فالتفوق الجوي عندما يُستغل بكفاءة لتحقيق السيطرة الجوية على مسرح العمليات فأنه يسمح بتعديل ميزان القوى البرية المختل بالتدمير المنظم والمستمر لأسلحة الخصم ومعداته المتفوقة قبل بدء العمليات البرية بما يوفر الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح العملية الاستراتيجية ، وهو ما يؤكد الدرس القديم بأن من يسيطر على سماء المسرح يستطيع أن يشل فعالية السيطرة البرية في هذا المسرح .
- أبرزت الحملة فعالية العمل الجماعي مهما اختلفت جنسيات ولغات ونوعية أسلحة المشتركين في هذا العمل ومستوى تدريبهم إذا خلُصت النوايا السياسية لقادة هذا العمل وأعطيت القيادات العسكرية الوقت الكافي للحشد والتنسيق .
- برزت أهمية التخطيط والتجهيز المسبق لمسرح العمليات المنتظر واعداده بما يناسب طبيعة العمليات وحجم القدرات الجوية المنتظر تواجدها فيه .
- برزت فعالية الحرب الالكترونية في شل أسلحة وقدرات الخصم الدفاعية والهجومية ونظام السيطرة على قواته مما يسمح بتدميرها بأقل قدر من الخسائر .

ثامنا : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال التسعينيات :

- لقد تواصلت تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية حتى نهاية حقبة التسعينيات ، ومن المنتظر أن تمتد الى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وقد أملت الضرورة طرح تساؤلين لتعبر عن مدى وحجم هذه الانعكاسات والتداعيات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ .
- أولهما : هل مازال العراق يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه ؟؟
- وثانيهما : ما هو حجم ومدى الاستنزاف الاقتصادي لثروات الخليج تحت دعوى أمن النفط ؟؟
- العراق والتهديد المزعوم لجيرانه .

لقد انتهت حرب الخليج الثانية في ٢٨ فبراير ١٩٩١ . . حرب الخسائر لكل الاطراف العربية . . خسائر في المأثر . . في الرجال . . في الثروة البترولية . . في العمار الذي تحول الى دمار . . في الشمل الذي تفرق . . في الوحش التي تبثرت . . في المستقبل الذي تحول الى تربص وثار وعداوة . . لا مكاسب لاحد !!

كل تلك الماسى . . واستمر " صدام حسين " حاكما للعراق . . فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة . . ولا بقياس الجيش العراقي استطاعت ان تقوم بانقلاب ضد حكمه . . بل ورغم كل ذلك الدمار . . تحولت بقايا الجيش العراقي الى ادارة لقمع الثورات الشعبية ومئات من الجثث الجديدة اضافها " صدام حسين " الى جراتمه ضد العراق " الدول والشعب " ليستمر حاكما مطلقا . . ورغم كل الهزائم !!

وقد اصبح وجود صدام حسين على راس النظام الحاكم في العراق . . وما اعلن عمدا عن حجم قوته المزعومة والساعته اعلنتها المصادر الامريكية ومركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ان العراق رغم تعرضه لضربات جوية وصاروخية متواصلة استمرت " واحد واربعون يوما " اسقطت خلالها حوالى " مائة الف طنا " من المواد المتفجرة على دولة العسر ممن بينها نوعيات عالية التقنية مما يطلق عليها " الدخائر الذكية " او الموجهة " باشعة الليزر وبما يساوى قوة تدميرية تص

مع اضعاف القنبلة الذرية التي القيت على مدينتي " هيروشيما وناجازاكي " اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية والتي قدرة القنبلة الواحدة منها " ٢٠ ألف طن " مواد متفجرة .

كل هذا التدمير " لدولة وشعب العراق " تعلق الولايات المتحدة انه خرج من العملية " عاصفة الصحراء " وسزال قوة مسلحة تصل الى " ٣٨٠ ألف مقاتل مشكلة لي نحو ٣٠ فرقة " بين مشاه ميكانيكي ومدرع وحوالي " ١٥٠٠ سقل انواع مختلفة وحوالي سبعة لبرق حرس جمهوري عالية التدريب والمستوى القتالي وحوالي " ٢٠٠ طائرة قتال " مختلفة واطنان من اسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية منها والبيولوجية ووسائل اطلاقها من الصواريخ بعيدة والتي قدرتها الولايات المتحدة بأنها حوالي " ٢٠٠ صاروخ " الى جانب قدرات تصنيعية عالية جدا لانتاج حة النووية ١١

التساؤل مطروحا . . كيف يمكن لدولة تعرضت لكل هذا الحجم من وسائل التدمير ان ينتهي بها الامر بالاحتفاظ بهذه القوات ١١؟؟ . . واين امكانيات وقدرات هذه القوة بالمقارنة بحجم الخسائر الهائلة التي الحقها بقوات ف والذي وصفها المحللون العسكريون بأنها لا تتجاوز خسائر مناورات تدريبية مشتركة ١١ خاصة وأنه بتابعنا لما تم عمليات البرية التي قامت بها قوات الائتلاف نجد ان معدل تقدمها وتحركها القتالي يشير الى انها لم تكن تواجه قوات مقاومة حقيقية بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما واجهت فلول من قوات منهارة عسكريا ومعنويا الذي ادى الى صدور ر بانتهاء العمليات قبل موعدها المخطط بـ " ٢٤ ساعة " لسرعة تحقيق الاهداف دون مقاومة مع استسلام كامل ت المسلحة العراقية ١١

قيقة التي اكدتها متابعة الاحداث بعد مرور " تسعة سنوات " من انتهاء حرب الخليج تؤكد ان هذا الاعلان من المسلحة العراقية المزعومة هو المبرر الرئيسي لاستمرار اتباع سياسة امريكية / بريطانية تجاوزت مهمة تحرير دولة ت وعودة السلطة الشرعية لها الى تدمير الدولة . . وابادة الشعب العراقي من خلال السير على طريق عدة محلول بة ومتكاملة .

لها - دعم واستمرار عمل اللجنة الفنية لزع اسلحة الدمار الشامل العراقية واستغلالها كوسيلة لاختراق امن العراق من جانب . . ولاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية المدمرة له من جانب اخر .
يها - تقسيم العراق بفرض مناطق حظر جوي بحجة تامين الشيعة في الجنوب والاكراد في شمال العراق
الثها - غض الطرف عن الاختراق الايراني والعمليات العسكرية التركية المتكررة لغزو شمال العراق تحت زعم العمليات الارهابية سواء لجماعة مجاهدي خلق الايرانية او ضد حزب العمال الكردستاني .
بعها - صياغة محكمة لاتفاق النفط مقابل الغذاء بما يسمح بالسيادة الكاملة على مبيعات النفط ووجه الفاقها مما يعد اختراقا صارخا لامن وسيادة العراق .

خامسها - اتباع سياسة الضربات الجوية والصاروخية بحجة فرض قرارات مجلس الامن .

لجنة الفنية واسلحة الدمار الشامل :

كلت اللجنة الفنية لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم " ٦٨٧ " والذي تضمن من البنود القاسية على العراق نذكر منها تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل العراقية والقيود المفروضة على العسكرية العراقية بشكل عام لعل اولها - قبول العراق - دون شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير جميع

محتويات ترسالة من اسلحة الدمار الشامل وان يخضع جميع مالهيه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وازالة مالهيه من اسلحة كيميائية وبيولوجية .

وثانيها - القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠ كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومزالق اصلاحيها وانعاجها بما في ذلك منصات اطلاقها .

هذا ويجتمع مجلس الامن كل ستون يوما لمراجعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها على العراق خاصة مسدى استجابته للفقرة المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعنية من قبل المجلس لهذا الغرض وقد قامت هذه اللجنة طبقا للتقارير المقدمة منها الى مجلس الامن بتدمير ٤٠ الف سلاح كيميائي ، ٧٠٠ طن مواد كيميائية ، ٤٨ صاروخا ، ٤٠ رأسا ومصنعا كاملا لانتاج الاسلحة البيولوجية وذلك من خلال قيامها بزيارة وتفتيش حوالي ١٤ الف موقعا داخل العراق قام بما حوالى ٦٠٠ فريقا للتفتيش منها زيارة وفحص ٢٠١٤٧ موقعا خلال عام ١٩٩٧ وحدة وقد غطت التفتيشات كل شبر في الاراضي العراقية حتى القصور الرئاسية ومواقع حزب البعث والمواقع السيادية مثل اجهزة الامن والخارجية والدفاع . كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالي ٢ مليون وثيقة طبقا لمطالبها .

واذا اضفنا لذلك حجم التدمير الذي اصاب اماكن تصنيع وتجميع هذه الاسلحة خلال القصف الصاروخي الجوى النسل العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها . ثم اخيرا العملية " ثعلب الصحراء " لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك انه لا توجد اية قدرات حاليا او مستقبلا لهذه النوعية من الاسلحة داخل العراق .

لعل الفضائح التي اعلنت عن دور اللجنة ورئيسها ووجود عملاء للمخابرات المركزية الامريكية بين حقوقها وتجاوزها لمهمتها الاساسية الى قيامها باعمال التجسس لصالح الولايات المتحدة والتصنت على الاتصالات بين وحدات عسكرية مسئولة عن امن الرئيس العراقي ودورها في إيجاد المبرر وتحديد اهداف الضربة العسكرية " ثعلب الصحراء " الاخيرة ثم تحكم الولايات المتحدة فيما تكتبه من تقارير قبل عرضها على مجلس الامن . . كلها دلائل تشير الى ان اللجنة الفئسية اصبحت اداة فعالة للولايات المتحدة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق .

مناطق الحظر الجوي وتقسيم العراق :-

مع نشوب حرب الخليج الثانية برزت قضية الاكراد في شمال العراق وانتقلت من مشكلة داخلية او حتى مشمسكلة اقليمية الى مشكلة عالمية بتدخل اقطاب العالم للتعامل معها فقد تزامن مع الغزو العراقي للكويت هروب نحو مائسوى كردى من شمال العراق ونزوحهم الى الجبال حيث الحدود مع كل من تركيا وايران كنتيجة لعمليات القمع الذي قام به النظام العراقي لتأديب اكبر حركات التمرد في تاريخ الاكراد على السلطة العراقية حيث قامت قوات الفصائل الكردية الثمانية في مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على المراكز الحيوية في اربيل وكركوك والسليمانية الامر الذي ادى الى تبني الولايات المتحدة اصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الامن في ٥ ابريل ١٩٩١ والذي يقضى بالنشاء ملاذا امنا للاكراد في شمال العراق وقد قامت الحكومة العراقية بسحب هياكلها الادارية ومنافذ قواتها المسلحة عقب صدور القرار واجريت الانتخابات لانشاء برلمان وحكومة محلية واصبحت المنطقة تحت سيطرة الاكراد منذ ذلك التاريخ . . ولزيد من الضغط على الحكومة العراقية وتقليص سيادتها على الشمال فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى على الطيران العراقي بحجة المزيد من توفير الامن للاكراد في الشمال وقد امتد ذلك الحظر الى خط عرضى ٣٦ ما لم يقتصر الامر بعد ذلك على الحظر الجوى بل امتد لمنع اى تحرك للقوات البرية العراقية لفرض سيادتها او سيطرتها على شمال الدولة .

لقد فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي ماثلة في جنوب العراق امتدت حتى خط عرضي ٣٢ في ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ ثم قامت بتوسيع هذه المنطقة لتمتد الى خط عرضي ٣٣ في سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بحجة دولة الكويت ولم يقتصر الامر على الحظر الجوي ايضا بل تخطاه الى منع اى تحرك للقوات البرية العراقية في اتجاه الامر الذي فقدت الحكومة العراقية السيادة الكاملة على نحو ٦٠% من مساحة الدولة وهدد بشكل فاعل البقاء ووحدة الاراضى العراقية حيث اصبحت مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب مع طول الوقت وامتداد ذلك في طويلة وصلت اكثر من ثمان سنوات اصبحت هذه المناطق تهدد بفرض امر واقع يؤدي الى تقسيم العراق الى دويلات . . دويلة في منطقة الوسط حيث بغداد العاصمة . . ودويلة في الجنوب حيث النجف والبصرة وكربلاء دويلة في الشمال حيث كردستان ومدن اربيل والموصل والسلمانية وغيرها .

ح هذا التقسيم لمناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب العراقي امام الادارة الامريكية رهانات سياسية دية واستراتيجية في هذه المنطقة الغنية بالترول من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تزود الولايات المتحدة وحلفائها بجزء من اطول للانذار المبكر عند محاولة النظام العراقي اختراق هذه المنطقة بقوات برية خاصة الجنوبية منها في تهديد دولة الكويت مرة اخرى .

ول النظام العراقي الغاء التزامه بمناطق الحظر وقام بالاستجابة لدعوة من الحزب الديمقراطي الكودستاني السدي سعود البرزاني ودفع بقواته البرية عبر منطقة الحظر الى الشمال ودخلت في معارك مع قوات الاتحاد الوطني لتاني بقيادة جلال طلباني وحقت انتصارات سريعة وذلك في سبتمبر ١٩٩٦ الماضي الامر الذي دفع الولايات للقيام بضربة صاروخية وجوية ضد العراق الدولة والشعب لفرض التزامها بقيود مناطق الحظر في الشمال العراقي مما ادى الى اعلان اكثر من ٣٢ دولة بين اسبوية واربية وافريقية رفضها للعدوان الامريكى للعراق لبيسط سيادته على اراضيه .

كان قرار المجلس الوطني العراقي الذي اقرته واعلنته الحكومة العراقية كرد على العملية العسكرية التي قامت بها المتحدة الامريكية وبريطانيا والمعروفة باسم " ثعلب الصحراء " والتي تمت في الفترة من ١٧ الى ديسمبر الماضي والتي وصلت طلائعها الجوية الى ٦٥٠ طلعة استخدمت فيها ٤١٥ صاروخا من طراز توما هوك قامت بـ ١٠ هدف في العراق تركزت على برامج التاج للصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة وتجمعات قوات الحرس الى جانب العديد من الاهداف المدنية والمناطق الاهلة بالسكان في محافظة البصرة وجنوب العراق والحقت بالغة بمستشفى القرلة العام ومركز التحكم الجنوبي في شبكة توزيع الكهرباء الجنوبية ومزارع الدواجن بالمنطقة الصحفيين الاجانب ومقر حزب البعث الحاكم وجميع محطات الاذاعة والتليفزيون وعددا من المساجد والقصور التاريخي كما امتد القصف الى وزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية ومدينة تكريت مقر الرئيس صدام نالة الى تدمير كامل لكل المنشآت التي قيل انها لاسلحة الدمار الشامل العراقية كما اسفرت العملية عن القتلى من العسكريين ومئات القتلى من المدنيين العراقيين ١١

الرد العراقي على ذلك التدمير المتواصل للعراق " الدولة والشعب " وان اعلنت الحكومة العراقية الغاء العمل بمجلس الامن ذات الصلة باحتلال الكويت والتوصية بالغاء الاعتراف بها ويحذردها الحالية كما اعلن عدم التزامه بمناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق وانه سيتصدى بكل الوسائل لعمليات فرض هذه المناطق بالقوة من القوات الجوية المنتظمة لتلك المناطق .

ومنذ اعلان ذلك القرار واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا هجوما على الاهداف العسكرية العراقية في مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق وحشدت لهذا الغرض " ١٩٤ " طائرة قتال مختلفة الانسواع كما ابلغت الادارة الامريكية الدول الاعضاء في مجلس الامن اعتزامها الاستمرار في عمليات القصف المركز والمتكرر لمواقع الدفاع الجوي العراقية حتى تستأنف لجنة " اونسكوم " التي تتمسك واشنطن باستمرارها في العمل داخل العراق خلافا لكل او معظم الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي . . وهكذا تستمر السياسة الامريكية على طريق تدمير دولة العراق وابادة شعبه مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية التي تواصل ضرباتها المستمرة منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ الماضي حتى الآن ولمدة تجاوزت اربعة اسابيع متواصلة !!

الاختراق التركي والایرانی لشمال العراق :

لقد اتاح حظر الطيران العراقي في شمال العراق الفرصة لدول الجوار للتوغل داخل الاراضي الكردية العراقية لفرض سيطرتها ونفوذها بالقوة على الاوضاع داخل العراق . . حيث قامت ايران بعملية غزو للحدود العراقية في المنطقة الشمالية في ٢٦ يوليو ١٩٩٦ حيث اخترقت قوة وصلت الى اكثر من الف مقاتل مدعّمين بالمدفعية والمدفوعات والقوات الجوية وتوغلت الى مناطق الاكراد الايرانيين في محافظة السليمانية وذلك بهدف وقف هجمات المتمردين الاكراد عبر الحدود . . هذا الى جانب قيام القوات الايرانية بشن غارتين جويتين كما نفذت اربعة عمليات عسكرية لتحقيق نفس الاهداف المعلنة !!

كما قامت تركيا بشن عدة هجمات في شمال العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني حيث اخترقت قوة مسلحة تركية وصلت الى خمسة وثلاثين الف مقاتل للحدود العراقية في ابريل ١٩٩٥ وادت عملياتها القتالية داخل الاراضي العراقية لمدة تجاوزت اسبوعين واعلنت امام المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن انها ستواصل عملياتها لتحييم نشاطات حزب العمال الكردستاني خارج الحدود التركية هذا وقد سبق تنفيذ هذا الهجوم عام ١٩٩٢ كما تكسرت العمليات العسكرية التركية لتحقيق نفس الهدف بالقدر الذي اعلنت فيه الحكومة التركية اعتزامها انشاء حزام امن داخل الشمال العراقي يمتد بطول الحدود الشمالية بين الدولتين بطول ٢٣٠ كم وعمق حتى ٢٠,٥ كم داخل الاراضي العراقية وقد نفذت ذلك الهدف واستقر بالمنطقة الامنية حوالي سبعة آلاف مقاتل تركي بصفة مستمرة لقد زعم عدم قدرة الحكومة العراقية وقف عمليات الارهاب التي تنطلق من شماله . . وعلى الحكومة التركية القيام بهذه المهمة حماية لامنها القومي اكثر .

وقد ادى عدم وجود سلطة مركزية بفرض منطقة الحظر شمال خط عرض ٣٦ الى عودة الرعة القبلية والدلاع الراع بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حيث قام بينهما ا قتال مرير دلف ثمة الاكراد انفسهم وادى الى عملية التحام بالقوى الاقليمية المحيطة واستعدادها ضد الطرف الاخر . . الامر الذي اوصل الشمال العراقي الى حالة من الفوضى الشاملة والتي ادت الى جانب ذلك وجود اختراق لكل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز الموساد الاسرائيلي حيث تم اكتشاف اجهزة اتصال الكترونية متطورة واستقبال وبث اشارات للاقمار الصناعية عليها اشارات اسرائيلية كما ادت الوثائق التي تم العثور عليها ايضا ان ٥٥ ضابطا من الموساد الاسرائيلي و ١١٠ ضابطا من المخابرات المركزية يعملان بشكل دائم داخل الشمال العراقي كما ذكرت الوثائق المكتشفة على اهمية تقوية الاكراد وتركيز المعارضة التركية في شمال العراق تمهيدا لشن حرب عصابات ضد نظام صدام حسين واشعال الحرب بين العراق وايران وتركيا وسوريا ان امكن ذلك !!

مع مرور الوقت بدا تكريس سياسة الامر الواقع بالقدر الذى جعل منطقة شمال العراق بصفة خاصة مفتوحة لمسن
الكل يحاول ان يحقق مصلحته على حساب مصلحة العراق ووحدة ترابسه . . وبالتالي تكررت عمليات
راق العسكرية للحدود العراقية والتوغل داخلها دون رادع او انذار من جانب الولايات المتحدة التى فرضت هذه
اع سواء فى الشمال او الجنوب العراقى . .

١١- النفط مقابل الغذاء والامن الاقتصادى :-

لما مراجعتنا للصيغة التى تضمنها اتفاق النفط مقابل الغذاء تسوق لنا مثالا غير مسبوق فى التاريخ الحديث عن اقصى
الاذلال والمهانة والاختراق السافر للامن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العراقى بحجة رفع المعاناة عن الشعب
فى وتلبية حاجياته الضرورية والانسانية . . فقد اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٠٦ الذى صدر بتاريخ
١٩٩٥م والذى يسمح للعراق ببيع نفطه بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء احتياجاته من الامدادات الانسانية وقد
القرار شروطا قاسية ومهينة للتنفيذ حيث يخصص نصف قيمة المبيعات النفطية لتمويل عمليات التعويض عن نتائج
ب و لجان الامم المتحدة المتعددة العاملة فى متابعة قرارات مجلس الامن الخاصة بالأزمة العراقية وتشكل اليمة تابعة
م المتحدة لاقرار المشتروات الانسانية وايضا الاشراف على توزيعها داخل العراق بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية
تصر دور الالية الجديدة عن هذا الحد بل عليها التحقق من ان السلع التى تسمح للحكومة العراقية بشرائها تذهب
للفئات الاكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية كما تقرر هذه الالية ايضا حجم الدعم المالى اللازم للاكراد فى شمال
ق . .

فى مارس ١٩٩٥ قرر مجلس الامن رفع قيمة مبيعات النفط الى اربعة مليارات من الدولارات على ان يتفق ٥٠%
٢ مليار دولار على المشتروات الانسانية ويذهب ٥٠% منها ٢ مليار دولار الى صندوق خاص تابع للامم المتحدة
لاتفاق بنسبة ٣٠% منه على تعويضات ضحايا حرب الخليج الثانية ، ٢٠% الاخرى على الجهود الانسانية التى
الامم المتحدة فى المناطق الكردية شمال العراق ١١

الحكومة العراقية ان تحصل مستقبلا على موافقة من الالية المشكلة من الامم المتحدة على كل العقود التى تبرمها
احتياجاتها الانسانية الملحة قبل تمام الشراء . . وما يتضمن ذلك من مراجعه من حيث القبول او الرفض لهذه
ود طبقا لما تراه الامم المتحدة ١١

تلك بعض ملامح الصور الفريدة وغير المسبوقة تاريخيا لاذلال القيادة والعراق شعبا ودولة تحت حجة براءة هى رفع
ماعة عن الشعب وتوليف احتياجاته الانسانية الملحة ١١ ومن الغريب ان الصيغة الوحيدة الى تراها الولايات المتحدة
بىة هى السماح ببيع كميات غير محدودة من النفط العراقى مع استمرار نفس قيود اتفاق النفط مقابل الغذاء
بارها الصيغة الوحيدة لرفع الحصار عن الشعب العراقى والتى بذلت الولايات المتحدة كل جهودها وسلطانها
منتها على الاعضاء فى مجلس الامن لتعطى المبادرات الروسية والصينية والفرنسية التى طرحت لرفع الحصار
صادى عن الشعب العراقى بعد العملية " ثعلب الصحراء " الاخيرة وذلك لاحكام السيطرة على كل مايشترى او
او يتفق من اموال الشعب العراقى وثروته بحجة منع النظام العراقى من استغلال مبيعات النفط فى احياء ترسانته من
سلحة سواء التقليدية منها او فوق التقليدية واعادة بناء قواته العسكرية وقدراته التصنيعية بالشكل الذى يسؤدى الى
تقديد امن المنطقة وجيرانه من دول الخليج العربية ١١

لتدمير دولة و ابادة شعب تحت سمع وبصر المجتمع الدولي كله .

التحديات الاقتصادية والأمنية لدول الخليج :-

عقدت القمة الخليجية التاسعة عشر في أبو ظبي في الفترة من ٧ ديسمبر إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨ وقد ناقشت القمة موضوعات مهمة في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يسهم في دعم مسيرة مجلس التعاون .. وقد سيطر على أعمال القمة التحديات المشتركة الاقتصادية منها والأمنية خاصة في ضوء الانخفاض الحاد والمتزايد في أسعار النفط باعتبار أن عائدات النفط والغاز تمثل المصدر الأساسي للدخل القومي لمعظم دول المجلس .

وتأتى هذه القمة تنويها لمرور "ثماني عشر عاما" على إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر الوحيد من بين المجالس الإقليمية الثلاث التي أنشأت ، حيث انتهت فعالية ونشاط مجلس التعاون العربي بعد الضربة الموجهة للتضامن العربي كنتيجة من أبرز تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .. كما بدء تفكك اتحاد المغرب العربي مع ما يتهدد الجزائر من حرب أهلية ناتجة عن الصراع على السلطة .. والمواجهة الليبية - المغربية وما نتج عنها من قرارات المقاطعة الدولية لليبيا ..

ويبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربي .. وتناضل فكرة الأمن الجماعي بين دوله لمواجهة التهديدات المباشرة وغير المباشرة الموجهة له والتي كان من أصعب ما فيها أن القوة العسكرية العراقية التي قامت بالغزو هي نفسها القوة التي ساهمت في انشائها دول الخليج والتي وصل دعم تكلفتها إلى حوالي ٥٢ مليار دولار ..

هذا ويبلغ إجمالي سكان المجلس حوالي ٢٠ مليون نسمة تمثل ٨% من إجمالي سكان الوطن العربي على مساحة حوالي ٢,٥ مليون كم^٢ بنسبة ١٨% من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج القومي لها حوالي ٢٥٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٤٢,٦% من إجمالي الناتج القومي للوطن العربي كله .

وقد تحددت أهداف مجلس التعاون الخليجي طبقا لميثاق الشاؤه في أربعة أهداف رئيسية لعل أولها - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .. وثانيها - تعميق وتوثيق الروابط والأصلاات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .. وثالثها - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والثقافة والشئون الاجتماعية والصحة والاعلام والسياحة والتشريع والإدارة .. ورابعها - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتغذية والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ..

ويتضح من الأهداف الرئيسية للمجلس بأنها تركز بالدرجة الأولى على المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والسياحية وصولا إلى التكامل الاقتصادي بينها .. إلى أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات فرضت الجانب الأمني على أهداف المجلس وأصبح موضوعا رئيسيا على جدول أعمال القمم الخليجية من ذلك الوقت .. إلى أن القمة التاسعة عشر كانت لها سماتها وخصائصها المميزة لها عن كل القمم السابقة بالقدر الذي أطلق عليها المحللون والباحثون والمفكرون العديد من التوصيف .. فمنهم من وصفها بأنها " قمة التحدي " ومنها من أطلق عليها قمة " التعايش مع الواقع الجديد " .. ومنهم من قال انها قمة " البحث عن التعاون في مجلس التعاون " .. ومن من أطلق عليها قمة " النفط والاضاع الاقتصادية الصعبة " ... ومنهم من أضاف أنها قمة " الانطلاق خارج الاقليم عربيا

.. وكلها مسميات تعكس أهمية هذه القمة والأهمية الأكبر لما يصدر عنها من قرارات في مواجهة التحديات التي
تواجه دول المجلس خاصة الاقتصادية منها .. ولعل أبرز ما تميزت به القمة الخليجية هو البحث عن المخاطر والتحديات
التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التدهور في أسعار النفط ، ولعل صرخة التحذير التي
أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزيز " ولي عهد المملكة العربية السعودية أثرها على القرارات التي انتهت إليها القمة
في مواجهة أزمة النفط حيث أوضح سموه " أن عهد الوفرة والأموال السهلة والثروات المتدفقة بغير حساب على
الخليج قد ولى بلا رجعة ، منبها إلى ضرورة الاتجاه إلى القطاع الخاص ليتحمل قسط من الأعباء وليخرج من
كلمة ظن أنها غائبة عن القاموس الخليجي وهي كلمة الديون .. " وبذلك الكلمة الصريحة الواضحة تحولت قمة
لدول مجلس التعاون الخليجي إلى قمة مختلفة عن كل القمم الخليجية السابقة والتي خصصت آخرها في
ات " للأمن ومكافحة الإرهاب " كانت القمة هذه المرة قمة النفط والسياسة والاقتصاد معاً وبما كشف الخليج
عنه وهو مهووم الراهنة ..

توالى أسعار النفط في الانخفاض بصورة خطيرة وبدأ الحديث عن دول شقيقة كان يضرب بها المثل في الثراء عن
ميزانيتها بدرجة دعته إلى الاقتراض إلى تقليص استثمارات ومشروعاتها وخططها الطموحة بنسبة كبيرة .

التنبؤات بأن أسعار النفط الخام سوف يهبط إلى ما بين "خمس وسبعة دولارات" حيث وصل إلى ما يقرب من
دولارات للبرميل حالياً وذلك بعد عقدين من الراج الشديد الذي قفز بأسعار النفط خلال السبعينات
إلى حوالي " ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل .. وقد وصلت خسائر الدول المصدرة للبترول إلى حوالي ٤٥ مليار
دولار في ١٩٩٨ وقد تمكنت دول " الأوبك " من اجراء خفض ثالث مع دول من خارج " أوبك " بإجمالي ٢,١ مليون
م ليصل إجمالي التخفيضات منذ مارس ٩٨ إلى حوالي ٥ مليون برميل / يوم اعتباراً من ١٩٩٩/٤/١

ما يمكن أن نطلق عليه أزمة النفط التي سيطرت على القمة الخليجية يرجع أسبابها إلى حدوث التكتلات الكبرى
في النفط العالمية حيث تجمعت أربعة شركات كبرى معا هي "شركة أكسون وشركة هيموكو وشركة يوبيكول
وتروليوم " وبدعم من الولايات المتحدة استطاعت هذه الشركات العالمية العملاقة من التحكم في مصير النفط
في تسويقه حيث وصل الاحتياطي المتوفر لديها حوالي " ٥ بلايين برميل " تكفي لسد احتياجات العالم كله من
النفط لمدة تصل إلى " ١٤٢ يوما " وتقوم هذه الشركات بضخ نفطها عندما يرتفع سعر النفط لاغراق الاسواق
في تفرض خفض السعر ، ثم تبدأ في استعاض ما تم بيعه للشراء عندما ينخفض سعر المعروض منه .

لذا تتحكم هذه الشركات بتلك السياسة في أسعار النفط بالقدر الذي وصل به إلى هذا التدهور الحالي وستواصل
ليصل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوى له .

طريق استمرار سياسة خفض السعر النفط فقد عقدت إحدى عشر شركة في واشنطن خلال وقت انعقاد القمة
.. عقدت اتفاقاً مع "قازخستان" لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لمخطط أنابيب بين "قازخستان" وتركيا
من منطقة بحر قزوين .. وقد حضر مراسم التوقيع وزير المالية الأمريكي "بيل كلينتون" وزير الخارجية
الأمريكي "قاسم جوهار سكايف" وذلك لزيادة الاعتماد على نفط دول الاتحاد السوفيتي السابق والتي شكلت وفرة
اسواق النفط .. هذا إلى جانب سياسات ترشيد استخدام النفط وابتكار وسائل واساليب تكنولوجية عديدة
لا من النفط .. وكلها مخططات وسياسات لعدم استخدام النفط مستقبلاً كسلاح سياسي أو لعدم التركيز
الاعتماد على نفط الخليج.

وعلى ضوء ذلك فإن قمة أبو ظبي قد أولت اهتماما كبيرا بشئون النفط الذي أثر بشكل ملحوظ على الدخل الوطني لمعظم الدول الخليجية الست والتي أتضح عدم قدرتها في إطارها المحدود ضمن سوق النفط العالمي التصدي لمشكلة الاغراق أو التسعير بصورة مؤثرة وقد ورد في بيان القمة الختامية أن دول المجلس ستسعى إلى إدراج مادة النفط ضمن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وذلك في محاولة لادخال النفط إلى حيز استراتيجية التجارة العالمية بعد أن كان يستخدم سياسيا وهو الأمر الذي برزت أصوات تشير إلى أن ذلك من الأخطار التي أدت إلى أزمة النفط الحالية .. وقد دعت القمة في هذا المجال الدول المنتجة للنفط ضمن منظومة (الأوبك) إلى الالتزام بالحصص المقررة لها وحددت نهاية عام ١٩٩٩ لالتزام دول الخليج الست بالخفض الذي أقرته في كميات النفط .. كما ستسعى دول مجلس التعاون إلى تنسيق الجهود مع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج الأوبك في محاولة لدعم أسعار هذه المادة عالميا ..

وهذا وقد تردد ضرورة البحث عن موارد أخرى بديلة .. ومنها الاهتمام بتصنيع النفط حتى ولو بنسبة ٢٥% منه لقط من حجم الانتاج حيث يصل سعر برميل النفط المصنع إلى حوالي ٧٠٠ دولار وهو عائد يكفي لتوفير الدخل القومي السنوي لدول الخليج هذا إضافة إلى التركيز على الموارد الأخرى مثل السياحة أو الصناعات المختلفة أسوة بما تم في دولة الامارات العربية المتحدة والذي لم يعد النفط يشكل نسبة ٩٠% من دخلها كما كان الحال في المملكة العربية السعودية أو دولة الكويت ولعل سياسة الاحتكار والتحكم في الانتاج والتسويق والتسعير للنفط من الشركات النفطية الاربعة العملاقة من جانب .. وعدم الالتزام من الدول الأعضاء في منظمة "الأوبك" بالحصص المقررة لها وطرح كميات زائدة لها كان من الأسباب الهامة لما أطلق عليها "أزمة النفط" ومن هنا فقد تردد خلال القمة الخليجية ضرورة استلام دول المجلس للمبادرة من خلال وضع استراتيجية شاملة في إطار أهداف محددة يلتزم بها كل دول المجلس مما يفرض تعاون كامل بين الدول الست بعيداً عن الاعتماد على منظمة "الأوبك" .. كما يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو إدارة النفط على أسس تجارية حتى يمكن مواجهة احتكار الشركات التي تتحكم في أسعاره .. ولعل القرار الذي صدر عن قمة أبو ظبي بالتزام بتخفيض الانتاج لمدة ستة أشهر أخرى يعتبر خطوة على طريق هذه الاستراتيجية .

ولعل ما أعلنه ولي عهد المملكة العربية السعودية والتبیه الى خطورة المرحلة المقبلة قد فرض المزيد من التعاون الفعّال والحقيقي بين دول الخليج الست بالقدر الذي أصبح فيه هذه الدول قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية العملاقة ولعل طرح أزمة النفط - ولأول مرة بين الدول الخليجية الست يمثل هذا القدر من المكاشفة والمصارحة قد وضع ابعاد حقيقة الأزمة واسبابها امام قادة دول مجلس التعاون الخليجي مما سمح بطرح البدائل والاختيارات التي تمثل السبيل الوحيد على طريق حل أزمة النفط والتي يعاني منها الجميع .

وعلى طريق مواجهة التحديات الاقتصادية كان قرار قادة مجلس التعاون الخليجي في ان ترى اتفاقية التعريف الجمركية الموحدة النور تمهيدا لانشاء السوق الخليجية الموحدة التي تعتبر من أبرز اهداف قيام مجلس التعاون ذاته كما اقر المجلس عقد اجتماعا تشاوريا للقادة كل نصف عام بين القمتان وذلك لمتابعة الاستراتيجية المخططة وبحث المستجدات التي تطوأت على سياسة النفط وتقرير الاجراءات المضادة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية المستحدكة . هذا إضافة الى مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات تم التوصل اليها .. خاصة وان الكثير من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في القمم الخليجية السابقة .

الفصل الثامن

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثامن

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

تناول في هذا الفصل التأثيرات والانعكاسات على الشرق الأوسط ، حيث نعرض لمفهوم الشرق الأوسط ، الاستراتيجية القوى العالمية والاقليمية الرئيسية فيه ، ثم تناول التحولات والتحديات التي تواجهه ، والانعكاسات على النسق الشرق أوسطي ، ثم تأثير العمليات على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة (اسرائيل - ايران -) ، ويتواصل البحث لعرض انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره على الشرق ، وفي هذا السياق نستعرض التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي / التركي ، ثم الاسرائيلي / الأمريكي ، حثات استراتيجية المواجهة بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي والمصري ، ثم تناول أثر هذه العمليات على اختلال بالمنطقة بالتيار القوة العسكرية العراقية ، ثم نعرض لأثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط ، الى تحليل لمدي تواصل هذه التأثيرات والانعكاسات خلال حقبة التسعينيات ١١

الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية :

مفهوم الشرق الأوسط

شرق الأوسط اصطلاح سياسي اكثر منه جغرافي وقد عم استعماله اخيرا نتيجة لانشاء القيادة البريطانية للشرق الأوسط والمنظمات المدنية المماثلة خلال الحرب العالمية الثانية - وقد جرى العمل عند الجغرافيين على التمييز بين شرق الادنى والذي يشمل اليونان وبلغاريا ، والشرق الأوسط والذي يضم بلاد العرب وارض الجزيرة وايران وباكستان والذي أخذ يزداد مفهومه ليشمل العديد من البلاد المحيطة وهو ليس مجرد وحدة هامة من حيث التأثير السياسي والاقتصادي في عالم اليوم بل هو اقليم له كذلك تاريخ مشترك .

لواقع فان الشرق الأوسط كما تحدده احداث العالم يمثل دول عديدة بالمنطقة وسوف نركز على الدول في ما بحثنا كالاتي : -

دول الخليج ، ، والتي تشمل دول المواجهة لأحداث الخليج ،

دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة (ايران - اسرائيل - تركيا) ،

التيمة الاستراتيجية والبيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط :

منطقة الشرق الأوسط باهتمام عالمي ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية خاصة مع استمرار تزايد لدولية لصادرات البترول القادمة من دول الخليج (يُتَظَر أن تمثل ٩٠ ٪ من الاستهلاك العالمي) وكونها ركة الدولية حيث موقعها الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات البحرية بحرية وما تشكله من أهمية لتحركات القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، كما تمثل المنطقة مجال للتنافس بين صناعية الكبرى وسوق رئيسي لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية واكبر الأسواق وشراء للسلاح .

ك الأهمية الا أن المنطقة تموج بالصراعات والقضايا والتناقضات التي أفرزتها عوامل كثيرة تتعدد أبعادها لتشمل لتاريخي والبعد العرقي والقبلي والعراعات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيات والصراع على الزعامة وفرض الهيمنة . . الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسعى الى حماية مصالحها في تلك

وقد لعبت تلك العوامل دورا رئيسيا في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتي تتعدد ظواهرها حيث نجد أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوى الدولية في الشرق الأوسط تتحدد في الاطار الآتي :-

- استراتيجيات وحركة القوى الدولية بالشرق الأوسط كالاتي :-
- الولايات المتحدة الامريكية :-

ما زالت تتمتع بريادة شبه مطلقة في النسق الدولي وبما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة ستظل لعقود قادمة مرشحة لقيادة هذا النظام وللمحافظة على دورها العالمي الفاعل تبقى استراتيجية تحرك تركز على المحددات التالية :

- ضمان أمن اسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في مواجهة الدول العربية.
- ردع واحتواء النظم الراديكالية واتجاهات التطرف الديني بالمنطقة .
- استمرار تدفق واردات البترول من المنطقة وابقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية
- صيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة .

- الحفاظ على التفوق الاقتصادي وجعله في قمة اولويات سياساتها الخارجية . . . وذلك بتشكيل مجلس للامن الاقتصادي بالبيت الابيض على غرار مجلس الامن القومي والاتجاه لتقليص حجم المساعدات الخارجية وتطويرها لخدمة المصالح القومية . . . واتباع دبلوماسية اقتصادية تهدف لتوثيق روابط التعاون مع التجمعات الاقتصادية الكبرى تركز على محاور اربعة . . الاول (الثالثا) لتجميع دول امريكا الشمالية ، الثاني (الثاني) للربط بين الأمريكتين ، والثالث (ايبك) للجمع بين الباسفيكي وجنوب شرق آسيا ، والرابع (الجات) لتحرير التجارة العالمية ، الى جانب اتفاق الحرية الفكرية مع الصين ، والمباحثات التجارية مع اليابان ، والسعي لفتح اسواق في اوربا الشرقية

- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي المطلق مع تطوير القوات بما يتلاءم ومطالب ضغط الاتفاق الدفاعي وبما لا يخل بإمكانيات مواجهة التحديات الأمنية لها . . وذلك بالاعتماد على تطوير قوة الردع الاستراتيجي ومعدات الدفاع بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية إراقية . . . بما يمكن من الاستجابة السريعة لتنفيذ مهام الردع ومواجهة الأزمات في مناطق مصالحها الحيوية . . مع خفض التواجد الخارجي واستعاضه بالاعتماد على صيغ الامن الجماعي والتخزين المسبق وتنمية تسليح الحلفاء الاستراتيجيين والتوسع في التمارينات المشتركة واعتماد استخدام العمليات متعددة الجنسيات تحت مظلة الامم المتحدة مع الحفاظ على التفوق الجوي والانتشار الواسع للبحرية مع السعي لخفض حجم التهديدات الخارجية بتطبيق سياسات الحد من التسليح ومنع الانتشار لاسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها .

- تعزيز لفاعلية الدور الأمريكي في ارساء قواعد تحقيق الامن والسلام في النسق العالمي . . . وبما يتوافق مع المصالح الأمريكية . . . ويرز في هذا المجال . . . الحركة الأمريكية لمساندة تطور النظم الديمقراطية باوربا الشرقية وبصفة خاصة روسيا الاتحادية (رغم الخلافات في وجهات النظر حول العديد من القضايا) وبامريكا اللاتينية مع العمل على محاصرة والقضاء على بقايا النظم الشيوعية السابقة وكذا النظم الراديكالية خاصة بمناطق المصالح (كوبا - كوريا الشمالية - ليبيا - العراق) لحماية مصالحها وحلفائها الاستراتيجيين . . . واعطاء عناية خاصة لتوسيع دور الامم المتحدة في مواجهة الازمات كضمان للحصول على الشرعية لتحركاتها والاستفادة من إمكانيات المنظمة في تحقيق اهدافها (هايتي - الصومال - العراق) .

رؤية التطرف والارهاب مع اعتبار نموذج التطرف الديني الاسلامي البديل للايديولوجية الشيوعية والعمل على
مط بينه وبين اسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير اليه التصعيد الامريكى الراهن بسيناريو الازمة مع ايران .
اتجاه الشرق الاوسط . . . يبرز الالتزام الامريكى بالحفاظ على الفروق النوعى الاسرائيلى ضد اى تجمع معادل
ل . . . والحرص على الانفراد بالترتيبات الاقتصادية بالمنطقة خاصة تامين تدفق البترول من منابعه لاسواقه مع
ان من حلفائها الاستراتيجيين بالخليج والعمل على التخلص من النظام الراديكالية ومحاصرة ظاهرة الارهاب وفى
الاطار يبرز اتجاهها لتبنى استراتيجية الضغط المستمر على النظام الليبى وعرقلة اى جهود لتخفيف العقوبات
ممل على تنفيذ سياسة اضعاف مزدوج لكل من العراق وايران والتصعيد بالضغط على السودان بعد اضافته
الى الدول المساندة للارهاب .

والانتقلنا إلى روسيا الاتحادية واستراتيجيتها بالمنطقة فاننا نجد انها كوريت شرعى للقوى السوفيتية العظمى بما
يكفه من امكانيات اقتصادية وعسكرية وبحكم موقعها المتميز وسط رابطة الكومنولث المستقلة تمكنت لحد بعيد من
تجانب التداعيات السلبية لتحلل الاتحاد السوفيتى وتوجه منذ نهاية عام ١٩٩٣ لاستعادة ثقل ولفاعلية دورها
قوة عظمى من خلال :-

المشاركة فى معالجة القضايا والأزمات الدولية والاقليمية بالمنطقة (البوسنة والهرسك-العراق-أزمة الحشود على
الحدود الكويتية-رفض الضغوط الأمريكية لوقف التعاون مع ايران فى المسألة النووية -الحد من اتجاهات التصعيد
الأمريكى لأزمة لوكيرى .

كما يبرز التوجه الروسى للعودة إلى مناطق علاقاته السابقة وتوسيع دائرة تعاونه مع دول المنطقة بمحاولة تفعيل
دوره على صعيد عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور الراعى (جولات وزير خارجية روسيا وزيارات الممثلين
لكل من سوريا-ولبنان-واسرائيل) والعمل على توثيق علاقات التعاون مع الدول الخليجية اقتصاديا /عسكريا
ومحاولة لعب دور فاعل فى معالجة المشكلة العراقية وأزمة لوكيرى.

من القوى الأوروبية :-

نلاحظ أن الساحة الأوروبية منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تتعرض لتحولات جذرية بالغة الأهمية ... ستؤثر
شك على مستقبل النسق العالمى وبصفة خاصة تجاه منطقتنا ... وهى نتائج لعملية التفاعل بين تداعيات انتهاء
الحرب الباردة وتطور حركة الوحدة الأوروبية التى تستهدف فى مجملها التوصل إلى صيغة للتعاون على كافة
معدة فى إطار الهوية الأوروبية حيث تتوالى إجراءات وترتيبات الوحدة الأوروبية وفقا لاتفاقية ماستريخت .

نلاحظ الاهتمام الأوروبى المتصاعد تجاه منطقة الشرق الأوسط والساعى لمنافسة الدور الأمريكى فى إعادة الترتيبات
اقتصادية والاقتصادية بالمنطقة من خلال العمل على القيام بدور فاعل فى عملية السلام العربى الاسرائيلى مع انتهاء
سات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة فى الخليج العربى ، اضافة لتبنى رؤية خاصة لمعالجة مشاكل وقضايا
منطقة تتعارض أحيانا مع الرؤيا الأمريكية وبصفة خاصة تجاه العراق وايران وليبيا والتصدى لظاهرة الإرهاب .

من جهة أخرى يبرز اهتمام المنظمات الأوروبية بامن واستقرار البحر المتوسط فى اطار التقديرات بتنامى المخاطر
تهديدات من هذا الاتجاه للأمن الأوروبى وبصفة خاصة فى جناحه الجنوبى (انتشار الأسلحة الفوق تقليدية - تنامي
قوة التطرف والإرهاب -النزوح الجماعى) وفى هذا الإطار يبرز الدور الأوروبى لعقد مؤتمر برشلونة للحوار
معاون بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط غير الأعضاء وحرص المنظمات الأمنية الدفاعية (الناتو-اتحاد غرب

ربا-الأمن والتعاون في أوروبا) وعلى إقامة الحوار مع الدول المتوسطة خاصة دول الشمال الأفريقي مسع زيادة
جاءات الأمنية الدفاعية على هذا الاتجاه .

أقف القوى الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

إسرائيل :

هجم استراتيجية حركة تساندها القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وتستهدف تنمية جوارب التفوق
التكنولوجي - الصناعي) لتولي دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط بإبعاده الجديدة (إقليم البحر المتوسط -
دول الآسيوية الإسلامية "الدعم الأمريكي نحو إسرائيل / تركيا على هذا الاتجاه) وتحرص على الاحتفاظ
بقوتها النوعي العسكري في مواجهة الدول العربية والأفراد بالسبق في مجال التسليح النووي والفضائي . . .
تحدد إسرائيل اسبقيات العدائيات التي تتعرض لها في سوريا كاسبقية أولى تليها إيران ثم مصر وأخيرا العراق .
في الاتجاه الأفريقي فإنه يبرز تزايد ملموس في علاقاتها الأفريقية بمسألة أمريكية مع إعطاء تحقيق المصلحة
اقتصادية الآسقية الأولى في تعاملها مع دول القارة وتعزيز الولايات المتحدة هذا التحرك .

إيران :

أدت المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية (تدمير القدرات العسكرية العراقية وقرارات
عقوبات الدولية عليه واستقلال الدول الآسيوية الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي) فرصة مثالية لتنشيط دورها تجاه
منطقة الشرق الأوسط والفرقيا وإقامة نظام أمني إقليمي بمنطقة الخليج العربي وامتداده بعمق الدول الآسيوية
الإسلامية

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على مجموعة من الركائز على النحو التالي :

تصدير الثورة الإسلامية بالمنظور الإيراني كهدف حيوي باتباع أيديولوجية عالمية عابرة للقوميات " دين الإسلام
" تخدمها استراتيجية علمية عقائدية تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقت تحشد لتنفيذها دون حد أقصى .
تمثل منطقة الخليج العربي أحدهم الثوابت في سياستها باعتبارها المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة
والعالم .

تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة .

تجاوز العزلة الدولية والإقليمية .

بناء قدرة عسكرية متطورة (أسلحة تقليدية / غير تقليدية) توفر لها إمكانية تحقيق طموحاتها بالمنطقة .

في إطار تحقيق الأهداف الإيرانية فقد اتسم السلوك الإيراني تجاه المنطقة باتباع سياسات تبرز الاطماع الإقليمية
صريحة (احتلال جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) . . . تغذية التيارات الشيعية والمعارضة بسدول
الخليج العربي من ناحية والعمل على بناء علاقات مع نظم الحكم (أسلوب مزدوج يهدف لتعميق الفجوة بين
قيادة والقاعدة الشعبية) واستخدام سياسات الامداد بالمياه (قطر) . . . الحفاظ على علاقاتها بسوريا ونفوذها
في (حزب الله) مع تعظيم المعارضة بجنوب العراق . . . معارضة عملية السلام العربي الإسرائيلي وطرح نفسها
سيدا للمعارضة الفلسطينية . . . معارضة اعلان دمشق / واتفاقيات الشراكة الأمنية الغربية في الخليج والمطالبة
بإقامة نظام أمني يجمع بينها ودولة وتعميق مشروع المياه لتركيا . . . مد نفوذها إلى السودان واليمن ومحاوله
تراق القرن الأفريقي . . . السعي لإقامة تحالف مع الدول الإسلامية الآسيوية منافس لتركيا من خلال اتفاقيات

التعاون على مختلف الاصعدة وبناء منظمات اقليمية معها مع السعى لاحتواء الصراعات العرقية بمسا تحسبا من تداعيات السلبية على اوضاعها الداخلية .

• وعلى جانب اخر لقد تبنت سياسة عسكرية تستهدف تطوير قواتها المسلحة وامتلاك منظومات متعددة من الصواريخ الباليستكية وكذا برامج لالتاجها والتاج اسلحة التدمير الشامل (صفقة المفاعلات النووية مع روسيا والصين) .

• تركيا :

• ان المتغيرات الدولية والاقليمية (حرب الخليج الثانية عملية السلام العربي الاسرائيلي - استقلال الدول الاسلامية الاسيوية) ادت الى تزايد اهمية تركيا الى جانب اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية والغربية تجاه منطقة الشرق الاوسط . . . ودفع بتركيا محاولة استثمار ذلك باعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة في اطار السعى لتحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها على النحو التالي :

- الرغبة بان تكون القوة الاقتصادية باستغلال عنصرى المياه والارض واحد مراكز تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجى في الشرق الاوسط مع القيام بدور فاعل في الربط بين المنطقة والدول الاوربية .
- توثيق علاقاتها بالدول العربية للحصول على تأييدها في خلافاتها مع اليونان وقبرص
- سد الفراغ الامنى الاستراتيجى الناشئ عن غياب الدور العراقى في الخليج العربى تحسبا من اختلال التوازن في المنطقة لصالح ايران بما يعد تهديدا لامنها .
- توثيق الروابط مع الدول الاسلامية الاسيوية تحسبا من تحولها الى عمقا مذهبيا لايران
- تحجيم التداعيات السلبية للمشكلة الكردية على اراضيها .
- تطوير الانتاج الحربى مع اسرائيل وتسويقه لدول المنطقة .

وفى هذا الاطار فان السياسة التركية تجاه المنطقة اكتسبت قدرا كبيرا من الفاعلية خاصة مع دول الخليج العربى على صعيد المشاركة في التخطيط لتنفيذ مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية بها . . . والاتجاه لاقامة تجمعات للدول الناطقة بالتركية . . . تنامى علاقاتها مع اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة اضافة الى التوسع في تنفيذ المشروعات المائية والزراعية بجنوب شرق الاناضول . . . القيام بعملية تعرضية في مواجهة حزب العمال الكردستانى في الشمال العراقى .

ب : التحولات والتحديات التى تواجه الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات الخليج :

لاشك ان مطلع التسعينيات يعد منعطفا تاريخيا في مسار وتطور العلاقات الدولية . . . حيث تلاشت الاحداث العالمية يارهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشى مفاهيم الحرب الباردة ، وتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحورى في اطار من الشرعية الدولية .

لقد تابع العالم الانعكاسات المباشرة لهذا النظام وتأثيراته في المسارح الاقليمية . . . ما بين الهيار لانظمة ومعتقدات سياسية او صراعات عرقية . . . او نزعات استقلالية . . . الى اتجاه نحو تبني التعددية . . . كمفهوم سياسى ووظاهرة مجابية عامة تعكس الرغبة في تسوية الصراعات عبر القنوات الدبلوماسية وذلك في اوربا الشرقية وآسيا وافريقيا امريكا اللاتينية والجنوبية .

- ولم يكن الشرق الأوسط بعيد عن تأثير هذا النظام . . . حيث شهد المتغيرات متعددة وكان أهمها الآتى :- (إيران - العراق - الصراع العربى الاسرائيلى) .
- ولأن النسق الدولى الجديد هو نظام احدى القطبية تسعى فيه الولايات المتحدة . . الى تشكيل وصياغة ملامحه . . . بما يؤثر على معالجة الصراع فى المنطقة او ترتيب الاوضاع فيها ، كما ان انهيار القطب السوفيتى وتفكك المعسكر الشرقى . . يؤثر بالسلب على موقف الامة العربية . . حيث افقدها احد عوامل التوازن الدولى المساند لها .
- ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات وألقى يمكن أن نشير اليها فى الآتى :
 - التحديات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات حرب الخليج :
 - تعرض منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات الخليج للعديد من التحولات الغاية فى الأهمية والناشئة عن الاستراتيجية التى طرأت على المنظومة الدولية فى إطار إعادة ترتيب وتشكيل الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مستقبل النسق العالمى.
 - وتشير تلك التحولات مجموعة من التحديات الإقليمية التى يأتى فى مقدمتها :-
 - تطورات عملية السلام العربى الاسرائيلى ببعديها الثنائى ومتعدد الأطراف .
 - تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف الدينى .
 - قضايا الاختلال فى التوازن الاستراتيجى بين قوى المنطقة .
 - التعاون الاقتصادى والصراعات المحتملة نتيجة الخلافات الحدودية أو على الموارد الطبيعية ارتباطا بالفجوة السكانية بين الدول المنطقة وتوزيع الثروات فيما بينها .
 - وما لاشك أن تلك التحولات فى مجملها تؤثر مباشرة على الأمن القومى المصرى والعربى طبقا للآتى :-
 - عملية السلام العربى / الاسرائيلى :-
 - أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربى / الاسرائيلى بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والتفقات لمؤتمر السلام بباريد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية إضافة لتوفير الإرادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدلنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على غلط مما حدث بالماضى خلال المدى القريب والمتوسط .
 - ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربى الاسرائيلى فى بعديها الثنائى ومتعدد الاطراف تشير الدلائل تعكس فى مجملها أن هدف السلام لازال بعيداً وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلى العربى الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومى المصرى والأمن العربى بمفهومه الشامل ، بما يؤدى حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية يمكن بلورتها على النحو التالى :
 - تشجيع القوى المعارضة لعملية السلام سواء من المنطقة أو خارجها على التصعيد من مواقفها المضادة لافشالها والتعرض للنظم التى تعاون فى تحقيقها ، مع تفجر الصراع بين القوى العربية والاسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتى وتولد بذرة جديدة بالمنطقة لتيارات التطرف الدينى لها ، بالإضافة الى تزايد فرص تصاعدا حدة التوتر

جهة بالجنوب اللبناني ، و لجوء الاطراف الفاعلة لاستخدام الاساليب الاكراهية لتحقيق اهدافها في المباحثات الذي يترتب عليه مزيداً من أعمال العنف ، مع تزايد تعقيدات قضية القدس عند طرحها للتسوية .

صعيد المباحثات متعددة الاطراف ... فقد اتضحت محدودية ما تم التوصل اليه من نتائج حتى الان ارتباطاً بـ سورية ولبنان للجان الخاصة بها ، بما عكس استمرار التصادم في المواقف العربية خاصة المصرية والإسرائيلية يتعلق بموضوعات الحد من التسليح (التقليدي-فوق التقليدي) ارتباطاً بتمسك اسرائيل بمفهومها الخاص بقوى النوعي العسكري والاصرار على الاحتفاظ بترسانتها النووية ... الامر الذي يزيد من قلق دول المنطقة هم في تزايد سباق التسليح بها ... وعلى جانب آخر فقد تم إحراز تقدم محدود على صعيد اجراءات بناء الثقة دول المنطقة .

ضياح قضية اللاجئين بعد تعثر أعمال اللجنة المختصة وتراجع الاهتمام بأعمالها في ظل ما تفرضه اسرائيل عراقيل وعقبات ... وقد اقتصر ما حققته حتى الان على اقامة التمثيل الفلسطيني بها وزيادة عدد الدول المساهمة

بأعمالها .

مشكلة المياه كقضية سياسية يرقن تسويتها باحراز تقدم على صعيد المباحثات الثنائية مع احراز تقدم نسبي في اقامة بعض الآليات الخاصة بمعالجة المشكلة بالمنطقة ككل (الاتفاق على إنشاء محطة تحسين مياه في غزة - بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه بالشرق الاوسط - اجراءات دراسة حول سبل تكنولوجيا المياه - إنشاء مركز دولي تكنولوجيا لتحلية المياه بسلطنة عمان - اعداد برنامج لتدريب الفنيين بالشرق الاوسط في مجال المياه - تكليف المانيا باعداد دراسة عن الموارد المائية بالشرق الاوسط - الموافقة اقتراح كندي بتجميع مياه الأمطار بالشرق الاوسط وآخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي) .

رغم من احراز تقدم على صعيد وضع أسس ومبادئ وقوانين حماية البيئة بالشرق الاوسط ... مع إقامة آليات مروعات بين مصر واسرائيل والأردن وتونس وفلسطين لتنفيذ ذلك بالمنطقة ، في الوقت نفسه لازالت خطط تنمية الاقتصادية بالشرق الاوسط تبحث عن صيغة ملائمة تتوافق مع مصالح كافة الاطراف حيث ارتبط معظم ما ج من مقترحات وأفكار بمشروعات تدخل في اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة من القوى الدولية للمنطقة جتها في دمج اسرائيل وتركيا بالمنطقة العربية .

من تعقيدات أعمال لجنة التنمية الاقتصادية في المباحث متعددة الاطراف ذلك التسارع من الدول العربية في الخليجية على اسقاط حواجز التعاون الاقتصادي مع اسرائيل (اسرع دول مجلس التعاون الخليجي على انهاء طعة من الدرجة الثانية والثالثة مع اسرائيل دون العودة بالتنسيق في ذلك مع الجامعة العربية وتحسنت ضغوط كية - إضافة إلى استقبال الوفود الاسرائيلية بها وبدول أخرى مثل تونس والمغرب وبحث تنفيذ مشروعات مشتركة " قطر وعمان ") .

ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني ، حيث أصبحت ظاهرة الازهال والتطرف الديني وأعمال العنف أحد مات الرئيسية في عالم اليوم وباتت تشكل أكثر التحديات الامنية التي تواجه الامن المحلي والاقليمي والدولي بعد تسعت دائرتها لتشمل كافة المجتمعات دون تفرقة بين مجتمع نامى يتعرض لمصاعب ومشاكل التنمية الاقتصادية أو

مات متقدمة تتمتع بكافة مطالب تحقيق التقدم والرفاهية .

- وقد امتدت تلك الظاهرة لتشمل معظم دول منطقة الشرق الاوسط حتى باتت تأتي في المرتبة الثالثة من مناطق العالم التي تتعرض لها وذلك ارتباطا بمجموعة عوامل بعضها :
- عوامل خارجية ... ترتبط بقيام نظم عقائدية تسعى لتحقيق طموحات اقليمية ونشر أفكارها (ايران - السودان) ... أو كنتائج لتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما أفرزته المرحلة اللاحقة لانقضائها من تناقضات فجرت العديد من الصراعات التي أدت إلى إقامة بؤر لغذية تيارات التطرف (أفغانستان) أو تنشيطها وتشجيعها على ممارسة أنشطتها (البوسنة والهرسك - اليمن - الصومال - والقرن الافريقي) ... إضافة الى ما قدمته القوى الدولية من دعم غير مباشر لتلك التيارات تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان (اللجوء السياسي - التبرعات) .
 - عوامل داخلية ... ترتبط بتداعى الأوضاع المعيشية واكتساب العديد من تلك التيارات الشرعية الدستورية بدورها (الجزائر - اليمن - لبنان - الاردن - ...) في اطار التطبيقات الديمقراطية أو الوصول للسلطة من خلال الانقلاب العسكرى (السودان) وكذا اتجاه عناصر المعارضة والرفض لتشكيل تنظيمات ذات صيغة ومسميات اسلامية تحقيقا للسلطة ... إضافة لتحول ولاء بعض العناصر المثقفة من الأحزاب الاشتراكية لتلك التيارات في اطار رفض التواجد الغربى في ظل التقدير بالعبكاساته السلبية على القيم والثقافة الاسلامية من ناحية وكذا طبيعة التركيب السكاني والتوزيع الدينى من المذاهب الاسلامية خاصة بالخليج العربى من جهة أخرى .
 - ويزيد من تعقيدات وخطورة تلك الظاهرة ذلك التطور الذى شهدته تنظيماتها ووسائل وأساليب تنفيذها للمهام والتنسيق بين الجماعات بعضها مع بعض وتلك العلاقة التي أصبحت تربطها بعصابات الجريمة المنظمة خاصة بسدول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية وما يحمله ذلك من مخاطر تجاه المجتمع ترتبط بتجارة المخدرات أو احتمالات حصولها مستقبلا على تكنولوجيا تؤثر بها على البنية الاساسية للدولة في المجالات المختلفة .
 - وارتباطا بالتأثيرات السلبية لتلك الظاهرة على المجتمع الدولى فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في اجراءات المكافحة لتلك التيارات مع تزايد جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات ... ثنائية / متعددة الأطراف / دولية / اقليمية للحد من انتشارها ... وقد برز تزايد التفاعلات العربية المرتبطة بالتنسيق في مواجهة تلك الجماعات سواء فيما بينها أو مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة .
 - اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى بمنطقة الشرق الاوسط :
 - لا جدال في أن الحفاظ على التوازن الاستراتيجى في القوى بين دول المنطقة يأتى على قمة أولويات إقامة السلام الشامل والعدل بما باعتباره أحد أهم ركائز بناء الثقة ... وفي المقابل فإن اختلال هذا التوازن لصالح أى من الاطراف يدفعه لتكريس عوامل التكالؤ وأوضاع عدم العدالة ومن ثم تجديد أسباب التناقض والصراع وربما التهديد بالحرب .
 - ورغم الاعلان منذ بداية عملية السلام العربى الاسرائيلى على ضرورة ضبط التسليح التقليدى / غير التقليدى بالشرق الاوسط تحقيقا لمبدأ التوازن الاستراتيجى إلا أن دلائل تطورات الاحداث تشير إلى استمرار تسابق دول المنطقة على امتلاك وبناء القدرات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

نزاعات / النزاعات الكامنة في الشرق الاوسط :

شواهد الموقف بمنطقة الشرق الاوسط لاحتمالات نشوب نزاعات وصراعات في المستقبل بين اطرافه حالة سبل التسوية والعلاج لمشكلاته وتناقضاته الكامنة وذلك ارتباطا بما يلي :-

مرار عجز القوى العربية على تجاوز التداعيات السلبية لازمة الخليج الثانية التي جاءت كاشفة لضعف هياكل ام العربي عن تحقيق الامن والاستقرار بمنطقته واستمرار التباين في قدرات الدول (الغنية والفقيرة) وسياسة دات بين الدول (الاردن / سوريا - الاردن / فلسطين) لتحقيق المصالح الذاتية .

دية التطور الديمقراطي في نظم الحكم التي تعتمد في معظمها خاصة بدول الخليج العربي على العصبية القبلية يد الاتجاهات المعارضة وخاصة من جماعات التطرف التي تلقى دعما خارجيا .

مرار الخلافات الحدودية بين معظم دول المنطقة وعدم التوصل الى تسويات نهائية لها

فرص النزاع حول الموارد الطبيعية (مياه - بترول - مصائد اسماك و ثروة بحرية) في ظل التزايد السكاني نقص تلك الموارد اضافة الى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ارتباطا بضعف معدلات التنمية صادية .

التوترات الطائفية والعرقية بدول المنطقة (الاكراد - السنة - الشيعة) كانعكاس لتأثيرات القضايا القائمة لثق الجوار الجغرافي .

اوان الاقتصادي الاقليمي :

الملامح الرئيسية للنظام العالمي الى ان احد سماته تستند على مبدأ الشراكة الاقتصادية لزيادة المنافع والمزايا بية والاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين في اطارها وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل السق في نطاق التكتلات الاقتصادية والاسواق المفتوحة وتطبيق مبدأ حرية التجارة .

ما يتجه العالم لزيادة التكتلات الاقتصادية واقترب القائمة منها من استكمال تحقيق اهدافها واقامة العلاقات مع رها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ . . . فان النظام العربي لازال يعاني من عوامل عفف وعدم التنسيق والتكامل الامر الذي يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع امل التنافس .

ي جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون يجي) تقدما ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادي حتى الآن .

وتبرز العديد من الطروحات خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاه لهيكل النظام العربي في اطار المشروع الشرق سطي الذي يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا - اسرائيل - ايران) ذات طموحات في القيام بدور اقليمية كم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة وهو ما يتم بحثه من خلال المباحثات دة الاطراف (الدار البيضاء / عمان) . . . والثاني ما تطرحه المجموعة الاربية والدول المتوسطة غير ضاء به (مؤتمر برشلونة) .

نباطا بحتمة انضمام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبها مزال الدولي والاقليمي فالامر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلي والعربي لتحديد المطالب والاحتياجات طط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الاوضاع الاقتصادية في

المنطقة (البطالة - التضخم - المديونية - الفجوة التكنولوجية والغذائية - ضعف معدلات النمو - انخفاض الدخل ...) من ناحية وتحقيق شروط افضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية اخرى .

● عمليات الخليج والنظام العالمى الجديد :-

● الصورة الراهنة للنسق العالمى :

● طرأ على العلاقات الدولية فى العالم الجديد العديد من المتغيرات بحكم المستجدات والتحولات العالمية التى اصبحت تحكمها والى العكس على الاطراف الدولية منذ مطلع التسعينات حيث اثرت فى تشكيل سمات النسق العالمى الجديد ... والذى يمكن بلورتها على النحو التالى :-

- بروز العامل الاقتصادى كاحد اهم محاور العلاقات الدولية والاقليمية والتوجهات التى نشهدها لبناء التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافى ماهى الا ترجمة واقعية لذلك سواء فى اطار العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة وامثلة ذلك عديدة من خلال ما نراه من تجمعات اقليمية اقتصادية فى اوربا الغربية والامريكتين واليابان مع الدول الاسيوية ... الامر الذى بدأ يشكل نوعا من التنافس بين القوى الكبرى سواء على مناطق تسويق منتجاتها او على تلك المناطق الغنية بالموارد الالية وكل ذلك له انعكاساته السلبية سواء على برنامج دول العالم الثالث للتنمية او اصلاح الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها .
- ان معادلة القوة فى النسق العالمى الجديد اصبحت تتحقق من خلال امتلاك القدرات الاقتصادية والتقنية العالية التى تدعم امكانيات فرض النفوذ السياسى الى جانب قدرة العسكرية المتميزة وذلك بخلاف النسق الدولى السابق الذى كان يعتمد على البعد العسكرى بالدرجة الاولى فى تحقيق هذه القوى .
- تدعيم وترجيح نموذج الديمقراطية المطبقة فى الغرب كنظام للحكم واقتصاديات السوق واعتبار ذلك معياراً تسعى اليه القوى الغربية بريادة امريكية لفرض تطبيقه ومراقبة دقة تنفيذه ... بوسائل عديدة بدءا من التلويح بالمساعدات ثم بممارسة الضغوط من خلال مؤسسات النقد والتمويل وانتهاء بامكانية الحصار الاقتصادى وتوقيع العقوبات بسل واستخدام القوة المسلحة احيانا .
- تعدد عوامل تفجر الصراعات العرقية والازمات الاقليمية لظهور التناقضات التى ظلت نظم الحكم الشمولية المركزية تمنع تفجرها بالقوة ... فضلا عما افترزه انتهاء عصر الحرب الباردة من حالة فراغ غابت فيها ضوابط ادارة الصراعات الاقليمية وقد تجلت تلك السمة فى الصراعات الداخلية والعرقية ورغبات الانفصال فى دول اوربا الشرقية والكومنولث وفى القارة الافريقية فى الصومال وزواندا وبورولدى .
- تغير انماط واشكال التهديدات التى تمس الأمن والسلام العالمى حيث اصبحت فى مقدمتها الارهاب والتطرف الدينى وقضايا الهجرة والروح الجماعى وحقوق الانسان والسيطرة على التسليح وغياب الديمقراطية ... ولعل التدخل الامريكى فى هايتى / تحت دعوى استعادة الديمقراطية ... وفى الصومال لحماية حقوق الانسان - واسلوب ادارة الازمة الكورية وما نراه من تحرك امريكى تجاه ايران ... امور اصبحت من مسلمات العصر ... فالتدخل فى امور الدول اصبحت مقبولا من جانب المجتمع الدولى لضبط الامور الداخلية بها ... برغم ما يمثل من مساس بالسيادة المطلقة لها .

● المشاركة الجماعية وتحالف القوى العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية لادارة الازمات كاحد سمات النظام الجديد ... مع تطور مهام واساليب ادارة عمليات السلام تحت المظلة الدولية من ثمة المواجهة السلبية فى النظام السابق

حداً من أسلوب فرض حفظ السلام بالقوة في النظام الجديد وسط هيمنة القوى الدولية الكبرى على المنظمات وازدواجية معايير التعامل مع الازمات وتراجع ثقل لمنظمات والتكتلات الاقليمية امثال (جامعة الدول - مجموعة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية) .

ب. الأزمة بنيت التقديرات - بعد دراسة أسباب ونتائج عمليات الخليج وترتيب أحداثها زمنياً - على أن العراقية - الكويتية كانت الشرارة التي ألهمت المسؤولين الأمريكيين لإعلان دعوتهم إلى النسق العالمي الجديد كان من نتائج النجاح في كل من الحرب وفي الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ، ويبدو هذا سلباً أولاً ، فهدف النسق العالمي الجديد قد تحددت معالمه قبل أواخر خريف عام ١٩٩٠ وقبل تنفيذ العمليات ، وعلى هذا فمن المنطقي أن نقبل فكرة أن مبادئ النسق العالمي الجديد هي التي تحكم في الطريقة التي تم الكويت ، وكيفية إنهاء الأزمة ، وتوقيع العقوبات على العراق وكيفية استعادة السلم في المنطقة .

لقد اختلفوا في الربط بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج ، حيث يرى فريق منهم أن لها انعكاسها على النظام ، بينما يرى الآخرون أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج التالية :-

النسق العالمي الجديد لم تكن قادرة كلية على المساهمة فعلاً في حل هذه الأزمة سواء سياسياً أو عملياً ، ونحن نتكلم هنا عن أزمة موضوعية يصعب التكهن بتوجهاتها الاستراتيجية ، ومن ثم تصور السياسات الملائمة .

روبرت جيتس نائب مدير مجلس الأمن القومي ، تعريفاً مبسطاً أكد فيه على أن " النسق العالمي الجديد السلام على الطريقة الأمريكية ولا هو نهج لتحسين صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس للعالم " ، وبعد طرد في إعادة تعريف النسق العالمي الجديد حيث قال ان هذا النظام ببساطة ما هو الا وسيلة لردع ن ، (وكان ذلك في ٧ مايو ١٩٩١)

د ، فان واضعوا النظام الجديد لم يتطرقوا في شرحه لأبعد من تحديد المفهوم فقط وكان هذا بعد ان وصلت إلى ذروتها ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن حرب الخليج ليس لها أية علاقة باللحظة التاريخية التي مر بها يعني بها لحظة الاعلان عن مولد النظام الجديد ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .

يبدو من المراقبين أن فكرة العيش في " عالم أفضل " قد نبعت بعد انتهاء عصر توازن الرعب وما استتبعه من حرب الباردة ، وعمليات خفض المتبادل للأسلحة النووية ، والافراج بين الشرق والغرب ، والبعض في رؤية أخرى ، ارتباطاً بانتصار الليبرالية في آخر معاركها الأيديولوجية في نهاية العقد الأخير من القرن

يجب أن نبحث في جذور نشأة النسق العالمي الجديد في سياق تسارع وقوع عديد من المتغيرات خلال ١٩٩٠ ، وحتى منتصف عام ١٩٩٠ وهي الثورات الديمقراطية التي اكتسحت أنظمة الحكم الشمولية في دول شرق أوروبا ، وإعادة توحيد ألمانيا ، والتقدم الذي تم لاستكمال الوحدة الأوروبية ، وكل هذه المتغيرات قد ل حرب الخليج ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .

لعمليات الخليج وتأثيرها على ظهور النسق العالمي الجديد لوجدنا ان توقيت حدوثها كان مفاجأة للرئيس أوليه ، في الوقت الذي لم تكن فيه فكرة دعم السلام العالمي قد اختتمت في أذهانهم بعد ، ولم تكن لديهم

الفرصة الحقيقية للتعبير عن أفكارهم الوليدة عن الأمن الجماعي ، و احياء دور الأمم المتحدة وما شابه ذلك من أفكار لذا فليس من المنطقي أن نربط بين ما تم في هذه الأزمة من إنجازات مثل تكوين الائتلاف الدولي وبين ظهور فكرة النسق العالمي الجديد .

● وأن الائتلاف الذي تم . . . جاء متفقا مع القواعد والأسس المرعية في العالم القديم محققا مصالح دول الائتلاف القومية ، إلا أن تلك المصالح توارت وطفئت على السطح بدافع رد العدوان ، ومن هنا كان قرار المقاطعة الاقتصادية ومساعدة المعتدى عليه ، وهناك من يرى أن هناك عوامل انعكست بصورة سلبية على النسق العالمي الجديد الأمر الأول . . منها سماحه ببقاء نظام صدام حسين ، وهذا يعني أحد النماذج لحالة اللاسلم واللاحرب والأمر الثاني . . هو بقاء بعض المشاكل لكل طرف من أطراف الأزمة بلا حل ، ومثال ذلك ، ما تواجهه بلدان الخليج من بؤر التوتر . . فما زالت المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج غير قادرة على حماية أمنهم القومي بالرغم من تكريسهم لترسانة هائلة من الأسلحة المتقدمة على مدى العقدين المنصرمين ، وكذا والتوترات الطائفية والعرقية الكامنة تحت السطح ، وظهور التطرف ، وظهور حركات الاسلام الأصولي كعنصر فاعل في الأحداث ، والتنافس على الزعامة الاقليمية بين دول مثل توازن القوى في المنطقة ، وأعني بهم محور بغداد - الرياض - طهران ، كذا فان موضوع سباق التسلح لم يحسم ، وهذا أمر يتطلب مفاوضات مستمرة ومكثفة قبل توقع الوصول الى برنامج عمل للحد من التسلح في المنطقة ، وكما رأينا فان بقاء هذه المشاكل بلا حل قد ساعد على اضعاف ظلال من الشك وعدم الفهم للنظام العالمي الجديد وآلياته في المنطقة ، حيث ظهرت بشكل أوضح في أعقاب عمليات الخليج .

الأمر الثالث . . هو ظهور عدد من المشاكل الجديدة كنتاج لهذه الأزمة مثل : متطلبات تغطية نفقات عملية " عاصفة الصحراء " ، وتعويض الدول المتضررة من جراء الغزو العراقي ، واستمرار عملية المسح الجوي فوق أراضي العراق لتحديد مواقع التصنيع العسكري ، وعموما كل ما سينتج من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ من مشاكل تمس السيادة العراقية ، وأخيرا ، فتبقى مشكلة أخرى لا تقل أهمية أو حساسية عما سبق ذكره وهي تواجد قوات أمريكية في المنطقة وما يترتب عليه من حساسية لدى شعوب المنطقة ، وباختصار ، فان هذا المزيج من المشاكل الموجودة في منطقة الشرق الأوسط سواء ما كان منها موجودا قبل الأزمة أو بعدها ، يشكل بلا شك تهديدا مستمر على النسق العالمي الجديد وتوجهاته .

● وهكذا يمكن أن نخلص الى أن التطورات التي شهدتها النسق العالمي على مدار السنوات التالية من اشتعال أزمة الخليج قد عكست ، أن القوة والسلطة في النسق العالمي لم تعد تحكمها قاعدة القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقط ، وإنما صارت نتاج تفاعل ومزيج امتلاك القدرات التكنولوجية والاقتصادية وامكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب القدرات العسكرية المتميزة وعلى جانب آخر فقد شهدت مفاهيم الأمن والسلام العالمية تطورا ارتباطا بمعايير ومصالح القوى الفاعلة بالنسق العالمي (البيئة - الارهاب - حقوق الانسان - نشر الديمقراطية - منع أسلحة التدمير الشامل . . .) كما تعددت مصادر التنافس في ظل غياب أسس وضوابط مرحلة الصراع في أطر مختلفة يأتي في مقدمتها تحقيق المصلحة الاقتصادية وتعظيم الاهتمام بالدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات والتكتلات ، خاصة الاقتصادية والأمنية والسياسية على كافة المستويات الاقليمية والدولية .

بعد الشرق الوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالتفاعلات القائمة في المنظومة الدولية ارتباطاً بما يحظى به من أهمية حيوية في استراتيجيات القوى الكبرى والتي يستمدّها من موقعه الجغرافي بقلب العالم وباعتباره النطاق الجيوپوليتيكي لجنوب الأوربي إضافة للحاجة الدولية المتزايدة لصادرات النفط لاسيما القادمة من الخليج العربي .

ورغم ما يتسم به النسق العالمي خلال المرحلة الراهنة من مفاهيم جديدة بعيدة عن سياسات الملاحقة والتصادم حول مناطق النفوذ التي سادت النظام الماضي إلا أنه لكل قوى رؤيتها لشكل وطبيعة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية لشرق الأوسط بما يحقق مصالحها . . وعلى جانب آخر فإنه لا شك أن هناك قوى اقليمية سواء منتمية للمنطقة (اتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي) أو غير منتمية للمنطقة (اسرائيل - تركيا - ايران - جنوب افريقيا - قرن افريقي) تسعى لدور مؤثر في مستقبلها .

لا جدال أن مجمل تلك السياسات واستراتيجيات تحقيقها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالانعكاسات المختلفة التي ترتبت على عمليات الخليج ، والتي سيكون لها تأثيرها في مستقبل المنطقة .

انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى :-

بقى الشرق أوسطى والتعاون الاقليمي :-

أعقاب عمليات الخليج والتغيرات المتلاحقة الاقليمية والعالمية التي حفلت بها المنطقة . . وكذا إفرات عمليات تحول والانتقال من عصر المواجهة والحرب الباردة الى عصر يأمل الجميع فيه أن يعم السلام والتعاون بين جميع شعوب . . وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكذا في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، وبرز اصطلاح الشرق سوية كصيغة من صيغ التعاون بين دول المنطقة . . زاد الجدل حوله وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني اسرائيلي ، حيث كرس مخاوف فريق من المحللين حذرنا من إعادة صياغة العلاقات الاقليمية في ظل التسوية على يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لاسرائيل ، وفيما عمد هذا الفريق الى شن حملة تعبر عن هذه المخاوف ، تسعى في آخر لا يراز ما يراه من محاسن التعاون الاقليمي في ظل علاقات سلمية مع اسرائيل ، أو للتقليل من أهمية مخاوف المتخوفين ، وتعبر عن الترحيب بالتعاون الشرق أوسطى أو تنفي وجود مخاطر له . .

تضمنت " صيغة مدريد " للتسوية مسارين للتفاوض أحدهما متعدد الأطراف يختص بالقضايا الاقليمية التي دأبها مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٢ بخمس قضايا شكل لكل منها مجموعة عمل ، وهي التنمية والتعاون اقتصادي ، والأمن الاقليمي والحد من التسلح ، والموارد المالية ، وشتون البيئة ، واللاجئين ، ولقد قاطعت سوريا ان مجموعات العمل به ، ولقد جاء الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ليختصر فترة الميلاد " " ويحول اسرائيل دولة مقبولة في المنطقة على الفور ، ويسرع اجراءات التعاون الاقليمي معها ، بدلا من المرور بمرحلة التفاوض ، الاتفاق الذي تجاوز الاطار الشائى الى الاقليمي وضع بعض الأسس لبدء التعاون الاقليمي على الفور ، انطلاقا عملية تنمية منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى ، الأمر الذى دفع الأردن للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة بين اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل ، كما وفر الاتفاق مناخا ملائما لإثارة الضغوط الهادفة للبدء في إلغاء المقاطعة ، وبدأت في الوقت نفسه تحركات مختلفة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمى والأهلى .

- وقد تلاحظ كثرة الجدل حول صيغ التعاون والتحديد الدقيق لموضوعه (ترتيبات اقليمية - سوق شرق اوسطية - نظام شرق اوسطى) فقد تركز جانب كبير منه على " السوق الشرق اوسطية " اعتقادا في انها محور الترتيبات الاقليمية البازغة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق اوسطى " .
- وظل الجدل مستمرا حول " السوق الشرق اوسطية " هجوما عليها أو دفاعا عنها دون البحث جديا فيما اذا كان انشاؤها ممكنا بالفعل وفي أى مدى زمنى .

فالناهات أن اقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط عملية طويلة المدى تحتاج الى اجراءات ووقت طويل ، وتؤكد ذلك التجربة الأوروبية التي لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها فالسوق المشتركة هي أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادي الذي يقوم على أسس التجارة ، ولا بد ان تسبقها مراحل عدة بدءا من تحرير التجارة ، و اقامة منطقة تجارة حرة ، وتوحيد التعريفات الجمركية و اقامة سور جمركى موحد مع العالم الخارجى ، وتطوير التحرير التجارى ليشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتحقيق التنسيق في السياسات الاقتصادية وعندئذ يمكن الوصول الى سوق مشتركة .

- وقد انطلق معارضو ومؤيدو هذه السوق من تسليم بأن " السوق الشرق اوسطية " جزء رئيسى من مشروع اسرائيل الاقليمى ، دون معرفة بخصائص الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، فما زال هذا الاقتصاد يقوم على درجة عالية من الحماية ، ويصعب تصور التخلي عنها في أى مدى منظور لاقامة منطقة تجارة حرة التي هي الخطوة الأولى لبناء أى سوق مشتركة ، كما ان المشروع الاسرائيلى يركز على علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية على الأكثر . . . ولذلك لا يطرح هذا المشروع عملية تكامل اقتصادى اقليمى شامل ، وبالتالي لا يصل هذا التكامل الى مستوى سوق مشتركة ، وقد أدى ذلك الى قصور في طروحات المؤيدين والرافضين للترتيبات الاقليمية الجديدة ، فلهذا يدعون بذلوا جهدهم بحثا عما تتيحه السوق المشتركة من فرص للتنمية الاقليمية استنادا الى ما توفره من تبادلات حرية التجارة ، والرافضون ركزوا في اظهار في تعداد مخاطر هيمنة الاقتصاد الأكثر نموا وتقدما والأقوى تكنولوجياً عندئذ يحدث الاندماج الاقتصادى المتخيل في اطار سوق مشتركة .

● تيار الرفض " للشرق اوسطية " :

- شن هذا التيار حملة شديدة على " الشرق اوسطية " بكل الصيغ التي جرى الجدل حولها ، طارحا المجادلات التالية :
- أن " الشرق اوسطية " مشروع ليس نابعا من العرب ، وانما مفروض عليهم ، وأن له أصولا تاريخية غربية وصهيونية ، فيرى القائلون بأصوله الغربية أن هذه الاصول تعود الى " حلف بغداد " ، " وحلف شرق البحر الأبيض المتوسط " و مشروع إيزنهاور " ، وغيرها من المشروعات الغربية التي فشلت بسبب تنامي الوعي القومى العربى والاصسار على رفض أى ترتيب اقليمى يدعم مركز اسرائيل في المنطقة ، لكن سلسلة الانكسارات التي تعرضت لها الحركة القومية العربية توفر ظروفًا مواتية الآن لمثل هذه الترتيبات ، فالصف العربى مشتت ، والفكرة العربية تنتقد باعتبارها أحلاما ، والدول العربية مثقلة بأزماتها وهومها الداخلية ، وأنظمة الحكم فيها حسريصة على روابطها الغربية ،
- ويرى القائلون بالأصول الصهيونية " للشرق اوسطية " أن هذه الاصول تعود الى " مشروع هرتزل " الذى تطلع الى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، حيث تجتمع الثروات الطبيعية العربية مع التعاون والقوة العقلية اليهودية ، من اجل خلق جنة الرخاء على الأرض ، وطالما أن العرب لا يمكنهم القبول

بمشروع يقترن باسم " هرتزل " مهما تردت أوضاعهم ، لمن الضروري إعادة صياغته تحت مسمى جديد هو " المشروع الشرق أوسطى " .

وفي هذا السياق التاريخي تعود النسخة الراهنة " للمشروع الشرق أوسطى " الى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون بيريز ومصطفى خليل " مشروع مارشال الشرق الأوسط " ، الذي يقوم على برنامج للتنمية تموله دول غربية وأخرى عربية نفطية ، وقد تواكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل والتي كانت احدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال اتاحة الفرض لتسليح منتجات اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية ، ويؤكد مدى حاجة اسرائيل للأسواق العربية ، مما دفعها للتحايل على المقاطعة باللجوء الى ايجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها .

أن هدف " المشروع الشرق أوسطى " هو دمج اسرائيل في المنطقة التي لفظتها ، وفي ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، لتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة الى علاقات طبيعية وتفاعل اقليمي ، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة ، فالتسوية في ذاتها لا تضمن تعاوننا اقليميا واسعا ، كما ثبت من تجربة السلام المصري - الاسرائيلي ، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود اسرائيل نفسه بتكوينها العنصري وأهدافها التوسعية وتهديدها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للغرب في المنطقة واصرارها على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووي وتأييد الولايات المتحدة لها في ذلك .

أن الحديث عن دور ايجابي لاسرائيل في التنمية الاقليمية ، في اطار " المشروع الشرق أوسطى " ، لا أساس له ، فهي ليست رائدة في أى مجال من مجالات الانتاج ، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية ، ولا تملك من التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب ، ولذلك فإن " المشروع الشرق أوسطى " لا يفيد سوى اسرائيل ، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والاقليمى (وهو عربى أساسا) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى اسهامها التكنولوجى ، وهذا التبشير بفائدة التكنولوجيا الاسرائيلية التي هي غير أصلية ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة هي التي تنسجم مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صلب ومنظم على مستوى علمى مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفتقر الى هذا المستوى ، وإذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ، ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات ومن ثم احتدام التناقضات داخلها .

أن " المشروع الشرق أوسطى " يطمس هوية المنطقة ، ويبرع عنها خصوصيتها العربية والاسلامية ، وبالتالي تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ ، في صورة خريطة ملفقة تائهة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الاسرائيلي وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افعال حتى على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسعى اسرائيل الى إعادة تركيب المنطقة تبعا لهواها ومصالحها ، فتستبعد دولاً وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك ان هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة ، وإنما يستبدل بها خريطة فارغة من أى مضمون .

صود اذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، في حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة - في صورة جديدة - وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربى ، وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافى " للمشروع الشرق أوسطى " ماسا بجوهر الوجود العربى بمفهومه الحضارى التاريخى ، باعتبار أن هذا المشروع يندرج في برنامج تطويع المنطقة.

الذى تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالتطبيع الثقافى اذن هو امتداد لعملية الغزو الثقافى والاختضاع التى يمارسها الغرب ، خاصة وأنه مرتبط بتسوية عملاء تفرضها موازين قوى مختلة تقود الى ترتيبات اقليمية ، تحتل اسرائيل فيها ليس فقط موقع المركز ، ولكن أيضا موقع النموذج الحضارى ، وهذه التسوية تتجاهل أن العرب هم " الضحية " وليس " المجرم " رغم أن هذه حقيقة تاريخية .

● أن مواجهة "المشروع الشرق أوسطى" إذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة ، وهى تقتضى السعى الى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل توفّر مقوماته بالفعل فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الاقليمى العربى ، الذى يمر الآن بأخطر مراحله منذ نشوئه .

● تيار الترحيب " بالشرق أوسطية " :

● قدم المعبرون عن هذا التيار آراء عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الاقليمى فى اطار " شرق أوسطى " ، أو لتأكيد الحاجة الى " سوق شرق أوسطية " أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربى مع اسرائيل .

لفى مجال تبرير ضرورة التعاون " الشرق أوسطى " يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية ، الذين حاولا كل منهما أن ينفى الآخر نفيا مطلقا والحق هزيمة ساحقة به ، وفقا لهذه الفكرة بدأ انكسار المشروع القومى العربى بهزيمة ١٩٦٧ وما تبعها من تحول الى القبول بالتفاوض مع اسرائيل ، وهو الذى ظل يتزايد ويتسع لطاقه كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، كما حدث انكسار مواز للمشروع الصهيونى رغم انتصار اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذا الانتصار لم يحقق فرض الحل الاسرائيلى على العرب ، وتزايد هذا الانكسار نتيجة لحرب ١٩٧٣ ، مما دفع الاسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراع غير مجد ثم تنبه قطاعات متزايدة منهم الى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها .

● كما وأسهمت الانتفاضة فى وجود نسيج سياسى جديدا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة الى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها والتى تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية ، وبذلك اصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجدد مستقبلا ، بما يجعل "المشروع الشرق أوسطى" هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الاسرائيلية ، ولكن أيضا فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام .

● أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار فقد ظهرت الآراء المؤيدة التى من أهمها الآتى :-

● أن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية وللدعم مركز المنطقة فى النسق العالمى الجديد ، فالعالم يتجه الآن الى هذه التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، ويقومها على أساس المصالح والمنافع وليس فى منطقة الحب والكراه ، فهى تعبير عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة .

● أنها تحقق تفاعلا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، بما يتيح التطلع الى تنمية اقليمية تعد بازدهار للجميع ، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين

ن أو أكثر ، ومنها مثلاً الموارد المائية ، مما يفرض الحاجة إلى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها
دول ، كما أن هناك مشكلات اقليمية لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة
بنة وما إلى ذلك .

تقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو
ل دول المنطقة ن التي ستصبح والحال هكذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستفادة من انخفاض تكلفة
ج ، لكن الملاحظ أن الجانب الكبر من مجادلات هذا التيار ينصرف إلى محاولة تبديد المخاوف العربية من
ن مع اسرائيل في الاطار " الشرق أوسطى " ، وأطروحة الرئيسية في هذا المجال أن اسرائيل ليست تلك
سلاق الذي يستطيع الهيمنة على المنطقة وبرزت في سياقها مجادلات عدة من أهمها :-

م من أن قدرات اسرائيل الاقتصادية التي يصل حجم ناتجها السنوي ما يزيد على ٦٠ مليار دولار ، أي بما
حجم اقتصاديات مصر وسوريا والأردن معا ، فالاقتصاد الاسرائيلي يعتمد على معونات مباشرة وغير
رة تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا ، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه اسرائيل للاستثمار يأتي من معونات
بة (أمريكى بالأساس) ، وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الاسرائيلي ناتجا من
المعونات .

معة مقولة التفوق الاقتصادي الاسرائيلي من خلال التأكيد على ان الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال
لهذا التفوق ، إلى جانب الدعم الأمريكى الذي يتجاوز المعونات إلى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يتكسب
لام سيقل الاندفاع نحو التسليح ، وستعاني الصناعات العسكرية الاسرائيلية بالتالى من الخسائر في مواردها
واقها ، الأمر الذى سيؤثر سلبيا على أنه احد أهم مجالات التميز الإنتاجي الاسرائيلي ، ولن يبقى من مجال
يز الا صناعة قطع الماس وصقله ونتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة في مجال الخدمات الطبية ، إلى جانب
ة الزراعات الصحراوية ، وهى مجتمعة لا تضمن لاسرائيل نقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية .

ان العرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المائية .
يب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الاسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا العربية واليهابية .
كيد على أن تحويل الأموال المهدرة في سباق التسليح إلى التنمية يفيد العرب منه أكثر من اسرائيل ، فالمتوسط
بي العام للانفاق العسكرى يبلغ ١٤ ٪ من الدخل القومى ، فإذا توقف هذا الانفاق أو تراجعت معدلاته
ريا ، يصبح بالإمكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادى في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة ، بل
ملهم يضاهون العالم المتقدم نموا وازدهارا ، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ،
مة وان العرب يتمتعون أيضا بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الاسرائيليين .

يه المخاوف من غزو ثقافى اسرائيلى ، استنادا إلى اعتبارات من أهمها :-
المنطقة تضم خليطا من الحضارات والثقافات واللغات والقوميات ، مما دفع إلى التماسيح والتفاعل بينهما ،
كرة شعوب المنطقة ليست قصرا على الصراع والعداء لأن في تاريخها فترات تعايش وتعارف لا بأس بها ، ولا
ر اذن في ان تعم ثقافة السلام وان تتغير صورة العدو إلى صديق ، فالعالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع
لاق ، والذى لا يمكن التغلب عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية ،
اصة وأنا لنتشارك مع الاسرائيليين في النهل من ثقافة الغرب دون أن يعنى ذلك الانسلاخ عن ثقافتنا .

- أن الثقافة الاسرائيلية نفسها تنطوي على تعدد ، ويوجد في داخلها مكون ثقافي عربي يحكم أن ما يقرب من خمس سكان اسرائيل هم عرب فلسطينيون أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية .
- أن الثقافة العربية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيهاب والاحتواء في الماضي والحاضر من أى ثقافة أخرى .
- التأكيد على عدم وجود تعارض بين "العروبة" و"الشرق أوسطية" من عدة منظورات :
أولها : أن "الشرق أوسطية" ترتيب اقليمي ، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق أوسطية" فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فإن طرح العروبة في مواجهة "الشرق أوسطية" هو طرح زائف ومخلدع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي ، وجوهرها ثقافي قبل أن يكون سياسى أو تنظيمى ، وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع "الشرق أوسطية" ولا ينبغي وضعها في هذا الإطار ، والتحدى الحقيقي للعروبة لا يأتي من "الشرق أوسطية" وإنما من الداخل ، وتتضمن مواجهته أن يكون الفكر العربي قادرا على النقد الذاتي والتجديد ومعرفة جوانب القصور في بنية الفكرة القومية ، والسعى لتطويرها بما يتلاءم مع ظروف عالم متغير وادراك أن عرب التسعينيات ليسوا عرب الخمسينيات .
- ولأنها : أن "الشرق أوسطية" ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربي ، وإنما مجموعة ترتيبات تنظيمية تتعلق كل منها بأحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك ستخلف المشاركون في كل ترتيب منها وفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات "شرق أوسطية" على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة "الشرق أوسطية" مثل نظرتهم الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط .
- وخلاصة ذلك أن "المشروع الشرق أوسطى" ليس في وضع التعارض مع النظام العربي ، حيث يمكن الحديث عن دوائر اقليمية متجاورة كما هو الحال في أوروبا وبدراسة ما يحقق الصالح القومي والاقليمي فإن التصورات العملية التي يمكن أن تواجهها فكرة "الشرق أوسطية" هي أهمية المشاركة الايجابية في صياغة الترتيبات الاقليمية الجديدة بما يتفق مع المصالح العربية ، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها :-
- ربط الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بالتسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، وعندئذ يمكن البحث في موضوع المقاطعة في إطار جامعة الدول العربية .
- التعامل مع اسرائيل كدولة من دول المنطقة وإقامة علاقات معها في الحدود التي تراها كل دولة عربية ملائمة لمصالحها .
- دراسة أى مشروع للتعاون الاقليمي على أساس تأثيره في المصالح العربية ، فعلى سبيل المثال يمكن مناقشة إنشاء "بنك الشرق الوسط للتنمية" الذي بدأ الحديث عنه من خلال المقارنة بين خيارين أحدهما عدم قبوله ابتداء والاكتفاء بالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والآخر قبول إنشائه الى جانب هذا الصندوق وبالتالي تحديد العلاقة بينهما وصياغة تصور عربي لأسس إقامة البنك المقترح ، ومثل هذا التصور مطلوب أيضا بالنسبة "لمشروع الشرق الأوسط للتنمية" إذا رأت الدول العربية فائدة في إنشائه كمؤسسة تقدم قروضا ميسرة .
- تطوير الأوضاع الداخلية في الدول العربية لدعم الكفاءة والمصداقية ، وهو ما يقتضى اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التي ترفع الانتاجية والقدرة التنافسية ، وتتمشى مع روح العصر وتستجيب لمتطلبات التقدم والتنمية .

على جامعة الدول العربية وتدعيمها والتأكيد على أهمية دورها بقض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى في المشروع الشرق أوسطى " .

على حل المشكلات التي تعوق التنسيق العربي تجاه مستقبل المنطقة ، وتحول دون بلورة رؤية بشأن الترتيبات شرق أوسطية " ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، والدخول إليه بالفكسار وعات يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات عربية - عربية ، وذلك لتحديد اطار الترتيبات الإقليمية الجديدة .
من يعتقد فور الوصول الى ترتيبات سلام نهائية ، ويمكن أن تدعى اليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس ، مضافا إليها بقية الدول الصناعية السبع الكبرى ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والبنك الدولي ،
ناد في ذلك بتجربة مؤتمر الأمن الأوروبي ، الذي كان اطارا للتفاوض بين الدول العربية والدول الاشتراكية في أوروبا ، والذي انتهى الى اصدار " اعلان هلسنكي " كأساس لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

طاحتمية انضمام الدول العربية للاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنباً
الدول والإقليمي فالأمري بات يفرض تحدياً قومياً على المستوى المحلي والعربي لتحديد المطالب والاحتياجات
ط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية في
ة (البطالة- التضخم- المديونية- الفجوة التكنولوجية والغذائية- ضعف معدلات النمو- انخفاض الدخل) من
وتحقيق شروط أفضل لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية أخرى .

بالإضافة الى أهمية مراعاة العوامل الآتية ضمن استراتيجية التحرك بما يحقق أهداف التعاون الإقليمي الإيجابي بالمنطقة:
أن إقامة منطقة للأمن والتعاون بالشرق الأوسط تعد خطوة متقدمة يرتبط مناقشتها بما يتم احرازه من تقدم في
عملية التسوية السياسية ، ونجاح مباحثات الأمن الإقليمي وضبط التسليح .

أهمية النظرة المتوازنة للتعاون الإقليمي باعتباره أساس في تحقيق نمو المنطقة اقتصادياً ومواجهة التحديات
الأمنية .

أهمية المشاركة بفاعلية في كافة المبادرات المطروحة للتعاون سواء من خلال الجوانب المتعددة الأطراف بالشرق
الأوسط ، أو في اطار البحر المتوسط الذي يمثل الجناح الشمالي للأمن القومي المصري والعربي .
مع أهمية البعد عن سياسات بناء المحاور وإقامة التحالفات التي تمثل تعبيراً مضاداً لعملية السلام والأمن
والتعاون الإقليمي .

أن تحقيق التعاون الإقليمي في إطاره الشامل يرتبط بتوفير عوامل إقامة السلام الشامل والعادل بعيداً عن
سياسات فرض الإرادة والرغبة في السيطرة والهيمنة .

مستقبل الأفكار المطروحة لشكل التعاون الإقليمي عبر السوق الشر أوسطية من الثابت أن انشائها داخل أي
عملية طويلة المدى تحتاج الى فترة زمنية طويلة ، وتؤكد التجربة الأوروبية ذلك حتى الآن لم تصل بعد الى
مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة في حاجة لاجراءات مثل تحرير
رة ، توحيد التعريفات الجمركية ، وإقامة سوق جبركي موحد في مواجهة العالم الخارجي - تنسيق السياسات
سادية .. الخ وهي عملية يصعب تحقيقها وسط اقسام تتباين السياسات الاقتصادية بين وحداته السياسية الى حد

• كما أن المشروع الاسرائيلي يستهدف اقامة علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية الأبعاد حيث لازال الاقتصاد الاسرائيلي ذاته يقوم على درجة كبيرة من الحماية ومن ثم فإن عملية اقامة سوق شرق أوسطية أمر يصعب تحقيقه حتى في ظل السلام وبالتالي فإن الصيغة الأرجح لمستقبل المنطقة / الاقتصادى هو اقامة نوع من التعاون بدرجات مختلفة وأكثر اندماجا وتنسيقا لامكان مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة في العالم الجديد .

رابعاً : أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة بالشرق الأوسط :-

• انعكاسات عمليات الخليج على اسرائيل :

رفرت أزمة الخليج أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية ، فمن خلال ما أدت اليه هذه الأزمة من تأجيج الصراعات العربية وادخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي مع اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتبنى سياسات قمعية في الداخل وتوسيعه في الخارج ومن خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمة الخليج مناخاً إستراتيجياً مناسباً لاسرائيل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية ، وقد حرصت القيادة الاسرائيلية في معالجتها للأزمة على استخدام أنماط من الاستراتيجيات ، التي استهدفت بشكل أساسى توفير امكانيات التعامل الفاعل مع الأزمة ، بما يضمن في النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن الاسرائيلي بمفهومه الشامل ، ويمكن حصر ذلك في خمسة أنماط استراتيجية .

أولها : شملت التكيف بما يحقق لها القدرة على مجابهة مختلف الاحتمالات خلال الأزمة وتطورها والاستفادة منها ، وفي هذا السياق أخذت تصور أنها الدولة الواقعة تحت التهديد العراقي .

ثانيهما : شملت أيضاً المناورة بهدف استغلال الأزمة لتعديل بعض المفاهيم عن الشرق الأوسط للتأكيد أن الخلافات والصراعات فيه هي خلافات وصراعات عربية داخلية وليس مشكلة أساسية فيه هي المشكلة الفلسطينية .

ثالثهما : انكار التورط بهدف عدم ممارسة أى سلوك يمكن أن يقوى الموقف العراقي في العالم العربي ويزيد من شعبية الرئيس العراقي صدام حسين مع حرصها على أن تظل الأزمة عربية - عربية داخلية لتعميق الشقاق والفجوة بين الدول العربية .

رابعها : التحريض وقد اعتمدت في ذلك على أمرين ، الأول منه تكثيف و تعظيم المخاطر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، والثاني المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم في حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع العربي ، وذلك بهدف تحريض المعسكر الغربي خاصة على توجيه ضربة عسكرية قاصمة ومدمرة ضد القدرات العسكرية العراقية .

خامسها : توظيف الأزمة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الاسرائيلي ، وجدير بالذكر أنه منذ بدء الأزمة وصلت السياسة الأمريكية الى القناعة الى أهمية إبعاد اسرائيل عن الأزمة بشقي الوسائل بما ينعكس بالسلب على اجراءاتها .

مع الازمة الاستراتيجية لاسرائيل قبل الازمة اصبحت امرا مؤكدا بعد نشوبها في اغسطس ١٩٩٠ فمنذ ان هذه الازمة من اطار المنافسة التقليدية بين الشرق والغرب والتي كانت سائدة من قبل فلم يعد هناك مجال واضع السياسة الامريكية لان تشارك اسرائيل في الجهود الدولية الهادفة الى اعادة الاتزان في المنطقة في العراق كما ان نجاح الرئيس بوش في تكوين تحالف عربي ضد العراق اكد وجهة نظر واشنطن بضرورة عدم اسرائيل في الازمة وقد حرصت امريكا طوال ادارتها للازمة على المحافظة على هذا الوجه .

برت السياسة الامريكية ان اى خطأ فيه سوف يزيد من العوتر وسوف يؤدي الى خروج بلد مثل سوريا من العربي الموجه ضد العراق وعلى هذا فقد حرصت الادارة الامريكية ان تفصل تماما بين ازمة الخليج وقضية العربي - الاسرائيلي واصرت على ان تقتصر اسرائيل على دور المراقب فقط لمسايدور والا تستدرج الى في حالة استفزاز العراق لها وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما قام العراق بقصف المناطق الآهلة بالسكان بيل بالصواريخ سكود ، ولهذا فلم تتردد واشنطن في توفير الانذار لاسرائيل ضد هذه الهجمات كما اسرعت بطائرات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت وكل هذا حتى لا تتدخل اسرائيل في الازمة بشكلها فقد اصبحت واضحا ان الفصل مساهمة استراتيجية يمكن ان تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وباقي اعضاء التحالف هذه الازمة هو ان تدعى للمطالب الامريكية بان يظل دورها سلبيا والا فان تدخلها سوف يقوض لاتلاف الذي عملت الادارة الامريكية طويلا على تكوينه . ومن هذا المنطلق فقد كان متوقفا ان تشكلت بين البلدين بناء على قواعد واسس جديدة وذلك نظرا لظهور العلاقات بينهما بالاضافة الى حدوث من المتغيرات الدولية والاقليمية التي لا يمكن تجاهلها ولهذا فبعد ان تم تجريد اسرائيل من اهم عناصر دعمها بعد الرأى العام الامريكى فلم يبق لها الا ان تعتمد على حل تابع منها وان تصر على الوقوف في وجهات الدبلوماسية والمبادرات الامريكية الغير مرغوبة والتي لا تحقق صالح اسرائيل وبمعنى اخر فان عليها ان تدير الادارة الامريكية في حالة عرضها لحلول غير متوازنة (١٤٦) .

فكر ان المساعدات الاقتصادية الامريكية لاسرائيل كانت اكثر المجالات تأثرا بالمتغيرات التي حدثت في البلدين ابان عام ١٩٩١ ومايدل على ذلك رد فعل الادارة الامريكية تجاه طلب اسرائيل لمساعدة جلة فرغم الجهود المكثفة التي بذلتها اسرائيل الا انها لم تدرج في الموازنة الاضافية للمساعدات الخارجية التي (١٩٩١) لتغطية عملية عاصفة الصحراء ولم تعتبرها امريكا ضمن دول المواجهة التي تستحق اخذ تعويضات لتسويق لتمويل ازمة الخليج (اقيمت هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المالية لدول مصر واللتان اعتبرتا من اكثر الدول تضررا بحرب الخليج) .

لم تجد الحكومة الاسرائيلية ازاء هذا الرفض سوى ان تتوجه مباشرة للرأى العام الامريكى مطالبة ايساء المالى المطلوب فقامت منظمة الايباك (١٤٧) بالتنسيق مع حلفائها من اعضاء الكونجرس للضغط على الادارة لزيادة من اجل تخصيص مساعدات مالية اضافية لاسرائيل للمساعدة في تغطية نفقات الحرب، الا ان العلاقات ولتين قد عادت الى حالتها الطبيعية بل واطلقت في مجال التعاون الاستراتيجى بين الدولتين مع وصول حزب

العمل الى السلطة في اسرائيل بزعماء اسحاق رابين وقد ترسخ هذا التعاون وتعددت مجالاته مع تولى الرئيس بيل كلينتون الادارة الأمريكية . .

بجمل القول ان القائمين بامور السياسة الخارجية في ادارة بوش تبنا وجهة النظر الداعية الى الربط بين النوايا الطيبة والسخاء في مجال الاقتصاد مع اسرائيل بمقدار التقدم على طريق التسوية مع سوريا او الفلسطينيين وللدلالة على ذلك فمنا حرب الخليج والتي لعبت فيها القوة العسكرية الأمريكية الدور الحاسم لتأمين المصالح الامنية الاسرائيلية بقيامها بتدمير قدرات العراق العسكرية ، لم تجد الادارة الأمريكية ادنى سبب معقول - من وجهة نظرها - لمكافحة اسرائيل على اتباعها سياسة ضبط النفس تجاه الاستفزازات العراقية .

• الانعكاسات على ايران :-

- لاشك في أن الحركة الايرانية خلال تلك الفترة شكلت أحد مصادر الاهتمام الرئيسية في حسابات القوى المعنية بالموقف في منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة وذلك في ضوء التحولات الاستراتيجية في السياسات الايرانية والتي اتسمت في مجملها بالانفتاح وهدف العودة بايران إلى دورها التقليدي كقوة توازن إقليمي .
- وبالرغم من ان الرئيس رانسنجاني (صاحب هذه التوجهات) كان يركز على العديد من عناصر القوى لدعم تحركاته أبرزها ثقله الداخلي والانعكاسات تعرف الشعب الايراني على حقائق الموقف والتي تتركز على محدودية ايجابيات حكم الثورة إلا أن خطوات التطور اتسمت بالهدوء خلال الفترات التي سبقت أزمة الخليج إلا أنه جاءت تلك الأزمة بالظروف المناسبة لانطلاقة جادة لطموحات القيادة الايرانية طبقا للآتي :-

• الآثار على الموقف السياسي :-

- أكدت أزمة الخليج الاهمية الاستراتيجية لايران كاحدى قوى التوازن الاقليمي في المنطقة وقد ساعد ذلك على نجاح السياسة الخارجية ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية (اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا - اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة نتيجة لحرص تلك الاطراف على عدم اقامة حلف مع العراق يدعم اطماعها في المنطقة) .
- احياء الهدف الاستراتيجي الايراني للسيطرة على دول الخليج من خلال دعم العلاقات معها بعد اتجاه تلك الدول لتقوية هذه العلاقات في اعقاب غزو العراق للكويت (وفود رسمية من الكويت والامارات والبحرين والاردن بالاضافة الى العراق) .
- مثلت أزمة الخليج فرصة للقضاء على القيادة البعثية العراقية والمهددة لايران بطريق غير مباشر ، هذا اضافة الى أن أزمة الخليج وما أحدثته من انشقاق في الصف العربي قد ساعد ايران على تحقيق احدى مبادئ الثورة الايرانية من خلال نشر مبادئها وقيادة العالم الاسلامي الذي كان يعوقه (من وجهة نظرهم) فكرة القومية العربية والوطن العربي الواحد .

• دوليا :-

- كان التحرك على الصعيد الدولي محور الاهتمام الرئيسي لجهود القيادة الايرانية في ضوء القناعة بما أصاب العلاقات الخارجية من فتور بلغت في بعضها حد المواجهة خاصة مع القوى الغربية وما أدى إليه ذلك من انعكاسات سلبية على الموقف الايراني في كافة المجالات .

(١١٧) منظمة الايباك هي أكبر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هي الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .

ت المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على ضرورة إعادة حسابات القيادة الإيرانية والتي تحكم مسار الخارجية وذلك بتكثيف الجهود ومحاولات الاقتراب من هذه الاتجاهات والتي قدرت منذ بداية الثورة أنها آليات الرئيسية لإيران .

من التحفظ الغربي على مسار الحركة الإيرانية واستمرار شكوكه تجاه نواياها منذ الثورة الإيرانية إلا أن سنجاني لم يمتنع في الاقتراب متخذة من الإجراءات الإصلاحية للتخفيف من حدة التوجهات الأيديولوجية منفذاً لاقناع القوى الغربية بجدية التغيرات في إيران مع التلويح باستمرار دورها الرئيسي واليد العليا تجاه رهائن الغربيين المحتجزين في لبنان .

تتأزم أزمة الخليج عنصراً جديداً في الحسابات التي حكمت علاقات إيران خارجياً حيث تسارعت خطوات من كلا الجانبين ولكل أهدافه فبالرغم من تحفظ إيران على التواجد الغربي والاجنبي في المنطقة خلال أزمة هبها لموقف الائتلاف وإدانة الغزو العراقي حسبته القوى الدولية تطوراً إيجابياً كان له الأثر المباشر لمسدى الجهود الاقتراب الإيرانية من أبرزها موافقة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ الثورة على تزكية طلب حصول على قرض من البنك الدولي قيمته ٣٠٠ مليون دولار ... وتزايد الاتصالات بين الجانبين .

بعد العلاقات مع أوروبا حققت إيران خطوات جادة نحو التطبيع بدءاً من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع باقي المجموعة الأوروبية وتعدد زيارات وزراء خارجية الغربيين (دوما - جينشر) كما تم عقد قمة إيرانية مع النمساوي كورت فالدهايم .

أخرى لم تسقط القيادة الإيرانية من حساباتها الاتحاد السوفيتي كقوة يمكن استثمارها لصالحها حيث شمل تطوير العلاقات بين البلدين ودعم التعاون بينهما في كافة المجالات خاصة الاقتصادية بإنشاء مشروعات خاصة في قطاع البترول وأخيراً مايمثله الاتحاد السوفيتي حالياً كمصدر رئيسي للسلاح الإيراني وما يتم من تنفيذ تعاقد بين البلدين بما قيمته ٧ مليار دولار .

إلى ما شهدته العاصمة الإيرانية .. كمسرح اللقاءات دولية تمت لأول مرة منذ قيام الثورة في أواخر ثمانينات (المؤتمر الدولي لبحث مستقبل البترول ومؤتمر الكوارث الطبيعية والزلازل)

إيران معدلات اقتراب عالية من الدول الخليجية مستثمرة في ذلك التخوف الخليجي من التهديدات العراقية الأزمة حيث كان التجمع الخليجي يرى أن دعم العلاقات مع إيران هو محاولة لإيجاد توازن اقليمي أو كحد اى تحالف إيراني/عراقي في الوقت الذي لم يمتنع فيه الدبلوماسية الإيرانية والتي كثفت من نشاطاتها بالمنطقة من حدة التحفظات الخليجية تجاه النوايا الإيرانية التقليدية بالمنطقة وقد تم استئناف العلاقات والتعاون في العلاقات مع الدول الخليجية بعد الاتفاق على تجاوز نقاط الخلاف خاصة مع السعودية والعودة بمعدلات الإيرانية إلى معدلاتها التي تتوافق مع المطالب الإيرانية فضلاً عن القناعة الإيرانية بضرورة التنسيق مع القوى في ضوء دورها المحوري والرئيسي داخل المجلس الخليجي.

يف الاتصال مع الدول الخليجية وبمبادرة إيرانية في محاولة لفرض التصور الإيراني حول شكل وطبيعة الأمن في إطار الإعلان السباعي والذي يقصر الأطراف المشاركة على كل من إيران ودول مجلس التعاون وقد تمثلت أبرز نقاط الإعلان في الآتي :-

- الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أى عدوان من خارج الدول الخليجية الست وإيران
- إقامة تعاون اقتصادى فى إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول الاعلان السبع .
- التنسيق فى سياسات إنتاج وتسويق البترول مع سعى ايران لاحتلال المركز القيادى وتوجيه هذه السياسات .
- التعاون فى المجالات الثقافية الاعلانية والعسكرية .
- أما عن العلاقات مع العراق فقد بدأت المناورات الايرانية تجاه عدوها التقليدى قبيل الأزمة حيث أبدت الموقف العراقى فى منظمة الأوبك وهاجتها الدول التى تجاوزت حصصها المقررة والتى أدت الى هبوط الأسعار . . الا أن التطورات الرئيسية للعلاقات الايرانية تجاه القضايا الثانية ومنها الأسرى واتفاقية عام ١٩٧٥ وفى المقابل كان التعاطف المستمر وما تمثله ايران كمعبر رئيسى لكسر الحصار الاقتصادى على العراق . . الا أنه مع استمرار تبادل الشكوك فى النوايا عادت العلاقات بينهما مرة أخرى الى صيغة التوتر والتى بلغت فى بعض مراحلها التصعيد العسكرى المحدود على الجبهة .
- وانتقالاً لنطاق دائرة اقليمية أخرى ذات أبعاد عربية كان النجاح الايرانى فى عودة العلاقات مع العديد من الدول بما فيها المعروفة تقليدياً بفتور علاقاتها مع ايران خاصة كل من الأردن وتونس مع استمرار التطلعات الايرانية لاخترقات أكبر داخل هذا النطاق مستمرة فى ذلك كافة الأدوات المتاحة ومستفيدة من انعكاسات حرب الخليج
- وفى إطار المحاولات الايرانية المستمرة لتنشيط دورها الاقليمى كانت جهودها لاجياء تحالف سابق يضمها الى جانب كل من باكستان وتركيا (منظمة الايكو) حيث هدفت من هذا التحرك الى محاولة تطويق المنطقة الخليجية والعربية بتحالف قد يكون للقيادة الايرانية دوراً قيادياً خلاله ، وهو الأمر الذى يحسب لصالح الموقف الايرانى كورقة ضغط عند طرح العلاقات الاقليمية خاصة مع الاتجاهات العربية والخليجية .

٥ الآثار على الموقف الاقتصادى :-

- شكل البعد الاقتصادى أحد الدوافع والركائز الرئيسية التى حكمت التحرك الايرانى على الأصعدة المختلفة وذلك فى إطار المحاولات لمواجهة التدهور الحاد فى الاقتصاد الايرانى خلال الثمانينات .
- بالرغم من كون ايران أحد الدول الاقليمية الغنية الا أن الفوضى الادارية التى صاحبت حكم الثورة واستسراف الحرب مع العراق كانت من العوامل الرئيسية لهذا التدهور ، حيث انخفض دخل الفرد الى أقل من ٥٠ ٪ وتوقف أكثر من ٣٠ ٪ من المنشآت والمؤسسات الصناعية الايرانية .
- وقد جاءت عمليات الخليج لتمثل ظروفًا مناسبة لانطلاقة جادة لمسار الاصلاح الاقتصادى والتى تبتئها القيادة الايرانية بزعامة الرئيس الايرانى السابق " هاشمى رافسنجاني " حيث أدى توقف تصدير البترول الكويتى والعراقى الى زيادة الأسعار وحجم المنتج الايرانى باجمالى دخل ٢٠ مليار دولار بزيادة ٥٠ ٪ عن عام ١٩٩٠ (١٤٨) .
- ومن أبرز المؤشرات الدالة على بدء تحسن الموقف الاقتصادى الايرانى ، ارتفاع الاحتياطى الايرانى من المذهب والعملات الحرة بنسبة ٦٣ ٪ ، مع زيادة الواردات الايرانية بنسبة ٧١ ٪ لتقترب من معدلات

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

١٩٨٤ بالإضافة الى تحقيق الصادرات غير البترولية عائدا قدره ١,٤ مليار دولار في مقابل مليار دولار
مباشرة ، انخفاض معدلات التضخم الى ٩ % ،

لغت تلك التطورات والتزايد الملحوظ في الدخل القومي الايراني الى المزيد من الجدية في تنفيذ مراحل خطة
خمسية والتي بدأت عام ١٩٩٠ وانتهت عام ١٩٩٤ (١٢٠ مليار دولار / التمويل ٨٣ مليار عائدات
١٧,٨ مليار صادرات أخرى - ١٦,٤ مليار قروض خارجية ^(١٩٩)) ومن الملامح الرئيسية للخطة (دعم
خاص على حساب الاشراف الحكومي الذي تم تقليصه - ادخال عنصر القروض الخارجية ولأول مرة
مادر الرئيسية لتمويل الخطة / أكثر من ٨ % من الانفاق على البنية الأساسية للدولة واعسادة كفاءة
الصناعية والتجارية ، وقد واكب هذه الجهود ثورة ادارية داخل ايران ويهدف مباشر زيادة كفاءة الأداء
مؤسسات الاقتصادية والتي عانت من تدهور حاد في هياكلها الادارية والفنية سواء كان ذلك بسبب هجرة
لاحتلال الموقف الاقتصادي مواقع خلفية على قائمة الاهتمامات الداخلية لقيادة الثورة الاولى ولصالح
الأيديولوجي داخلها ثم الانتشار والتصدير خارجيا .

الموقف الداخلي :-

زيادة الايرانية نجاحات في اعادة ترتيب الموقف الداخلي حيث تم تقليص نفوذ العديد من العناصر المتشددة
من المناصب الرئيسية والقيادية والوصول بها الى هامش الأحداث واحلال عناصر موالية للنظام والتي
جهات الجديدة ، كما ساهمت أحداث الأزمة في تدعيم الاتجاهات المعتدلة داخل نظام الحكم الايراني
س الجمهورية والفئجاني في مواجهة التيار المتشدد كما دعمت وضعية والفئجاني داخليا بعد ان حصلت
مكاسب سياسية نتيجة لتنازلات العراق .

روح المعنوية للشعب نتيجة لعودة عدد كبير من الاسرى الايرانيين لدى العراق (حوالي ٣٥ الف فرد) ،
جم ودور المعارضة الداخلية بعد توقف الدعم العراقي لها والذي كان يمثل جهة الاسناد الرئيسية خاصة
للق .

الموقف العسكري :-

ادراك القيادة الايرانية لأهمية ودور القوة العسكرية في فرض طموحاتها في المنطقة ، فان الفترة السبق
الخليج شهدت تسارعا كبيرا في تنفيذ مخططات التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة الايرانية والسبق
فيها الأولى منذ تولى " والفئجاني " السلطة حيث رصدت القيادة الايرانية حوالي ٤١ مليار دولار لصالح
طيات خلال الفترة من عام ٩٠ - ١٩٩١ مع اتخاذ العديد من الأنشطة العسكرية البارزة لاعادة التنظيم
يادى للقوات المسلحة وتولى عناصر موالية للرئيس والفئجاني وقادرة على التنفيذ الفعلي لمخططات
مع دعم القدرات في مجال التسليح سواء بانضمام معدات وأنظمة تسليح جديدة ومتطورة سبق التعاقد
مع الاتحاد السوفيتي والصين أو بمحاولة رفع الكفاءة الفنية للتسليح المتوافر بالتعاقد من خلال
(باكستان) على قطع غيار وأجهزة تكميلية (صفقة بـ ٥٠ مليون دولار) .

● رلى مجال التصنيع حققت ايران بعض النجاحات الجادة فى هذا الصعيد مستثمرة فى ذلك ما يتوافر لديها من قساعة عملية وفنية سابقة فضلا عن قدرات التمويل وكان أبرز ما تم تحقيقه الاكتفاء الذاتى فى مجال المدفعية والذخائر والقدرة على تجميع العديد من الاسلحة كالمطائرات الخفيفة بدون طيار والدبابات المتعاقد عليها فى هذا المجال مشيراً إلى التعاون الايرانى الحالى مع كل من الصين وكوريا الشمالية والهند .

● آثار وانعكاسات عمليات الخليج على تركيا :

تتصف السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بقدر كبير من الفاعلية التى يعبر عنها مؤشران أساسيان أولهما السعى من جانب تركيا نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمى فيما يسمى بمنطقة " الشرق الأوسط وذلك بالاستفادة من موقفها إزاء العراق خلال الأزمة ويضعف من فرص نجاح هذه السياسة ما أفرزته هذه الأزمة من نتائج لعمل من أبرزها الفراغ الأمنى والاستراتيجى الناشئ عن تحجيم القدرات العراقية واستمرار تفاقم حدة الانقسامات بين السدول العربية كما تنتظر هذه السياسة ما قد تسفر عنه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى من تحول المنطقة العربية إلى الانخراط فى نظام إقليمى " شرق أوسطى " كبديل عن - أو كإطار أوسع من - النظام الإقليمى العربى القائم على الرابطة القومية .

أما المؤشر الثانى لفاعلية السياسة التركية فيرتبط بقدرتها على الانطلاق إلى التعامل مع العالم العربى من مسالك وأهاليب متنوعة تخدم المصالح التركية ورغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة إلا أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهى خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمى فى المنطقة ويظهر ذلك من تحليل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية ومشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل السدور التركى الإقليمى فضلا عن تطورات العلاقات التركية - الخليجية .

الانعكاسات على تركيا :

● شكلت نتائج عمليات الخليج وأخبار العراق حافزا لإعادة صياغة السياسات التركية على الصعيد الإقليمى ومحاولة إحياء طموحاته فى النفوذ والسيطرة (الإمبراطورية العثمانية التى تمتد لتشمل المنطقة العربية) وما تشهده الفترة من تشدد تركى تجاه القضايا التقليدية مع دول الجوار العربى وخاصة المائىة (مشروعات داخلية وعلمى حساب نسب المياه المتدفقة بكل من سوريا والعراق) .

● فهى تحاول استثمار المناخ السائد بالمنطقة بعد عمليات الخليج وجهود السلام ولصالح أهداف خاصة بطرح مشروعات استراتيجية مائية (خط السلام) لأمداد دول المنطقة (الخليج / إسرائيل) بالمياه التركية فى مقابل مائى كبير (قناعة القيادة التركية باعتبار المياه كسلعة استراتيجية تتوازى مع البترول العربى) .

● محاولات لدعم العلاقات والتعاون لتتبع كافة دول المنطقة (عربية / إسرائيل) خاصة فى المجالات الاقتصادية (السوق العربى لتصريف المنتجات / الحاجة إلى التكنولوجيا الاسرائيلية) .

● إعادة إحياء الطموحات وفرض النفوذ الإقليمى وتصفية حسابات مع قوى عربية وبالتالى فإن انشغال تلك القوة المضادة فى صراعات ونزاعات على اتجاهات وجهات أخرى هى فى صالح الأهداف التركية .

● إلا أنه ارتباطا بطبيعة النسق الدولى الجديد (قدنة الصراعات الإقليمية / تنافس اقتصادى) فضلا عن التقديرات بحجم العائد من التعاون الاقتصادى يفرض على القيادة التركية تبنى سياسات دعم السلام الإقليمى .

استغلال المتغيرات الاقليمية والدولية في أعقاب الأزمة لاحتواء طموحاتها في تبوؤ دور زعامة في المنطقة وتصفية ضاياتها المطروحة اقليميا خاصة الحدودية مع دول الجوار العربي (سوريا / العراق) وهو امر مبن على شأنه تهدد استقرار المنطقة وله انعكاساته على المصالح والامن القومي المصري والعربي .

استمرار الأزمة ودعم جهودها المكثفة بالمنطقة ودوليا بما يدعم وضعها الاقليمي وبما يخدم أهدافها ومصالحها .

لذلك فان الموقف التركي في أعقاب الأزمة يتبلور في الآتي :-

• تركز الحكومة التركية رسميا واعلاميا على الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .

• رغم الآثار الاقتصادية التي ستواجهها العلاقات التركية / العراقية ، الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي ، وهو احتمال تصدير تحركات كردية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخليا في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوى .

• التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والاسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى .

ب : انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره على الشرق الأوسط :

من شأن أن نتائج عمليات الخليج كان لها تأثيرها على التعاون الاقليمي سواء بالمنطقة العربية أو الشرق الأوسط .

نسبة للتعاون العربي - العربي . . . فقد جاء الاعتداء العراقي على دولة الكويت كاجراء غير مسبوق في العالم العربي . . . في مرحلة كانت الأمة العربية في طريقها الى تطوير العلاقات بين دولها ، فمزقت هذه الطعنة التضامن

الذي وأصابت الثقة بين دوله في مقتل والعكس ذلك على مفهوم ومدى وجدوى التعاون المأمول بين دوله . . . بل

أعقاب تحرير الكويت برزت أصوات تشكك بالتعاون داخل الأسرة العربية ، ومن هنا وبناء على أزمة الثقة

، عقدت الكويت العديد من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول وعلى رأسها الدول الكبرى ، حيث

ت في ذلك ملاذاً . . . لأمنها القومي الذي سبق وهدده السلاح العربي .

ن الضعف الذي أصاب الجبهة العربية والتمزق الذي حدث بالصف العربي وانقسام الأمة العربية الى معسكرين

مؤيد ورافض ، كان له أثره المباشر في مدى تقدم عملية السلام . . . وجعل الاهتمام بها ودعمها ، يأتي في

أهمية متأخرة ، ونتيجة لادراك الجمهورية العربية السورية لهذه الحقيقة . . . فقد بدأت حساباتها نتيجة للتقارب

مع ايران لتقوية موقفها التفاوضي في قضية السلام ، حيث تلاقت أهداف كل منهما ، فهي حين تسعى

لتبوء مكانة اقليمية مؤثرة فان سوريا تهدف الى امتلاك عناصر ضاغطة في تفاوضها مع اسرائيل لاستعادة

بها المحتلة التي تخشى أن تنوء قضايها وسط اهتمامات أخرى ، ونتيجة لأحداث تبعد بها عن بؤرة الاهتمام

دولية .

دركت ايران خطورة تميش دورها في مسألة ترتيبات أمن الخليج ، ولأسيما بعد الاستعانة بالقوات العربية في

على رأسها القوات المصرية والسورية ، ولذلك فقد خططت للاقترب من دول الخليج لتأكيد هذا الدور

الذى تهدف اليه وبما يحقق غايتها في أن يكون أمن الخليج قاصرا على دول الخليج فقط دون غيرهم ، ولذلك بدأت إيران في الاقتراب من دول الخليج وسوريا تحقيقاً لهذا الهدف .

• ولا شك أن التعاون التركي - الاسرائيلي جاء كأحد إرغاصات المنطقة العربية والشرق الأوسط التي هزتها وألحقت بها أحداث أزمة / عمليات الخليج ، حيث جاء كأحد تداعياتها الغير مباشرة على المنطقة في إطار الطلاق بعض قوى المنطقة للبحث عن صيغ للتأمين والتعاون لتحقيق لها أهدافها الاستراتيجية وتدرأ عن نفسها الأخطار التي باتت غير بعيدة الاحتمال من جراء نتيجة ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حيث اجتاحت دولة شقيقة ، شقيقتها بشكل غير متوقع ومفاجئ هز الذات العربية وأثر على تفاعلاته وأمنه ، بما كان له أثره في اندفاع العديد من دول المنطقة لتقوية وتطوير صيغ تعاون قديمة أو بناء صيغ للتعاون والائتلاف الجديدة والتي بلا شك سوف يكون لها أيضا انعكاساتها السلبية على اخلال التوازن وسباق التسلح أيضا بالمنطقة بالإضافة إلى العديد من الانعكاسات الأخرى .

• التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي - التركي :

• ولقد جاء اتفاق التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل الذي تم توقيعه في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في إطار العرتيات الأمنية الشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة حيث منحها هذا الاتفاق عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها في إطار الدعم الامريكي لسياساتها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية المؤثرة اقليميا . وان قيام مثل هذا التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل له انعكاساته الاستراتيجية السلبية حيث يؤدي هذا التعاون الى اخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سباق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه قد يعرقل مسيره السلام العربي الاسرائيلي في ظل التشدد الاسرائيلي .

• وبما يزيد من خطورته ان يكون مقدمه لسلسلة من الاتفاقيات التي تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقيات عسكرية وامنيه بين بعض الدول الاخرى بالمنطقة حيث ترتبط تركيا بالتعاون الاستراتيجي بحلف شمال الاطلسي بينما ترتبط اسرائيل بالولايات المتحدة مباشرة من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين . ولهذا فانه يمكن اعتبار محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد اجنحة حلف شمال الاطلسي لاحكام السيطرة على المنطقة العربية .

• أهداف ومجالات التعاون الاستراتيجي التركي - الاسرائيلي :-

• تتعدد مفاهيم التعاون العسكري الاستراتيجي من حيث المستوى والمضمون الذي يهدف اليه خاصة اذا تم في إطار تجمع اقليمي لتحقيق اهداف قومية مشتركة وقد يتسع هذا التعاون ويتضمن تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ليصل الى مستوى التعاون الاستراتيجي لحماية المصالح المشتركة وردع التهديدات دون اللجوء للقوة العسكرية . ولذا فان اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل التي تم توقيعها في فبراير ١٩٩٦ قد اثارت العديد من علامات الاستفهام لدى المراقبين خاصة وان اسرائيل كانت ماضية في استكمال مسيرة السلام التي استندت دائما الى اتخاذ مواقف متعادلة في الصراع العربي الاسرائيلي .

• وقد اجمع المحللون على ان الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي له اثار هامة وخطيرة على العلاقات بين البلدين بل وعلى توازن القوى في المنطقة وهناك آخرون يفسرون هذه الاتفاقيات على اساس ان تركيا تحتاج الى مساعدة

اسرائيل في تحديث قواتها المسلحة وفي نزاعها المتصاعد مع اليونان وكذا لرغبة تركيا فلا الحصول على تأييد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لموازنة ضغوط اللوبي اليوناني ومنظمات حقوق الانسان . واسرائيل لا يمكن ان تلعب هذا الدور دون مقابل يتساوى مع الاهداف التركية وان كانت اسرائيل تسعى الضغط على سوريا باستثمار الخلافات السورية التركية ولدفع القيادة السورية لاتخاذ موقف اقل تشددا في التفاوض حول الجولان . التطور الملموس الذي حدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الى جانب العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل تنطوي على تحدى مهم ذو طابع استراتيجي في العلاقات بين الدولتين وقد ادى هذا الى شعور العديد من دول المنطقة بالقلق من هذا التعاون خصوصا وان المؤشرات تدل على انه قد يكون في طريقه الى المزيد من التنامي الى حد الوصول الى تحالف استراتيجي بين تركيا واسرائيل وقد تنضم اليه او تدعمه الولايات المتحدة .

واقع واهداف التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي :- واقع والاهداف الامريكية :-

الولايات المتحدة الامريكية تعمل على استقرار الاوضاع العالمية والاقليمية الراهنة مع المحافظة على حلفاء تقليديين في جميع المجالات المختلفة من العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وتهدف السياسة الامريكية من تمكين حلفائها من القيام بدور محورية التي تتبوأ مكانة الزعامة والريادة الاقليمية . ومن منطلق فان الولايات المتحدة تعمل على توطيد الارتباط الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل باعتبارهما محوري ارتكاز الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط لخدمة الاهداف الخارجية الامريكية .

واقع والاهداف التركية - الاسرائيلية المشتركة لاقامة التعاون (١٠٠) :-

يخ الاتفاق تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في الشرق الاوسط فتركيا تريد ان تصبح احدى الدول الرئيسية في المنطقة وان تلعب دورا اقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانيات جيوسياسية وبشرية واقتصادية وكذلك ان اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام امني في المنطقة يركز على التفوق الاسرائيلي المطلق بالاستفادة من الدعم العسكري والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها تركيا . وكذا يمكن ان تلعب الدولتان معا دور الشرطي الاقليمي الذي يضمن سير الامور في الشرق الاوسط على اوجهة التي يرضاها التنسيق العالمي الجديد وفقا للمنظور الامريكي .

الات التعاون المشترك التركي / الاسرائيلي :- تعاون في المجال السياسي :-

تركيا واسرائيل في دعم وتأييد اكراد العراق في مؤامراتهم الانفصالية مع تشكيل محور ضغط على سوريا بتمرار حالة الحرب رسميا بينها وبين اسرائيل وللخلافات السورية التركية بالاضافة الى التنسيق التركي الاسرائيلي المشترك في اقليم ما وراء القوقاز (اذربيجان / ارمنيا / جورجيا) لمحاولة ملء الفراغ السياسي والامن .

• التعاون في المجال الاقتصادي :

- انشاء منطقة تجارية حرة لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى ٥٠٠ مليون دولار^(١٥١) علم ١٩٩٦
- ويطمح الطرفان في الوصول الى مبلغ ملياري دولار عام ٢٠٠٠ الا أن ذلك لا يمثل سوى ١٥% من حجم الصادرات التركية الخارجية حيث تحتل التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المركز الاول في حجم التبادل التجاري وتأتي التجارة التركية مع الدول الاسلامية في المركز الثاني وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ثم تأتي التجارة التركية مع اسرائيل في المركز الرابع هذا بالإضافة إلى التعاون في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها وتخصيص اسرائيل على ١٥٠ مليون م٣ من المياه التركية سنويا يتم نقلها بالسفن الى الموانئ الاسرائيلية .
- توقيع بعض الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي وتنظيم الجمارك وكذا الغاء التأشيرات بين البلدين لتشجيع السياحة مع ذلك تستظل الدول العربية الاسلامية في مرتبة اعلى من اسرائيل كشريك تجاري حقيقي في حالة تحقيق هذا الهدف الطموح للاتى :-

- تمثل الدول العربية اهمية خاصة بالنسبة لتركيا في مجال خدمات المقاولات فقد حصلت الشركات التركية على قيمتها ١٧,١ مليار دولار من الدول العربية منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٨^(١٥٢) .
- اعداد السائحون من الدول العربية والاسلامية اكثر بكثير من اعداد السائحون من اسرائيل
- تواجد عمالة تركية في بعض الدول العربية (السعودية / ليبيا) تبلغ تحويلاتهم الى تركيا ٥٠٠ مليون دولار تمثل حوالي ١٥% من حجم تحويلات العمالة التركية في الخارج وهكذا نجد ان اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا واسرائيل قد تفيد اسرائيل اكثر من الفائدة التي تعود على تركيا حيث تسعى اسرائيل للاسواق العربية عبر تركيا حيث تدخل السلع الاسرائيلية المعفاة من الجمارك التركية ليعاد تصديرها الى دول عربية بعد تغيير علامتها التجارية اعتمادا على قرب تركيا جغرافيا من هذه الدول ومن اسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتكاليف على الحركة المزدوجة للسلع من اسرائيل الى تركيا ثم الى الدول العربية .
- كما يشمل التعاون في المجال العسكري ، برامج لتحديث القوات المسلحة التركية في كافة المجالات ام القوت التركية بأسلحة ومعدات اسرائيلية مع تطوير مشترك للصناعات الحربية اجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالإضافة إلى تعاون في مجال المخابرات وتبادل المعلومات العسكرية والامنية .
- باستعراض مفاهيم التعاون العسكري وتطبيقها على الاتفاق التركي الاسرائيلي يلاحظ أنه :
- لم يشتمل الاتفاق على انشاء هيكل تنظيمية باستثناء آلية الحوار الاستراتيجي مع عدم تخصيص قوات او تسليم باحجام معينة وعدم انشاء قيادات موحدة باستثناء الاتفاق على توفير قنوات اتصال عبر قمر الاتصالات الاسرائيلي لربط رئاسة الاركان بكلا الدولتين ووضع قيود على التدريبات العسكرية المشتركة اهمها الآتي :
- عدم اشتراك الوحدات العسكرية التابعة لاحدى الدولتين خلال زيارتها للدولة الاخرى في اي اشتباكات مسلحة طرف ثالث في حالة تورط الدول المضيفة في أي اعمال عسكرية .

(١٥١) دراسة التعاون التركي / الاسرائيلي في بعديه البري والجوى اعداد /عثمان كامل ،حسن الفرمان ١٩٩٥

(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة مارس ١٩٩٣

ق كل دولة في سحب وحداتها العسكرية الزائرة الى الدولة الاخرى في حالة الحرب والاشتباكات المسلحة
لاضطرابات الداخلية .

تصار المناورة العسكرية المشتركة التي تم تنفيذها على عمليات غير قتالية وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق
بعمليات البحث والانقاذ .

كذلك نجد ان اخطر ما اعلن عنه من الاتفاقيات العسكرية هو اتفاق التعاون في مجال التصنيع الحربي وتبادل
تكنولوجيا الحربية .

بالك العديد من الاتفاقيات التي لم يعلن عنها كما جاء بتقرير اصداره معهد انتربرايز الامريكى للابحاث مما يؤكد ان
تعاون التركي الاسرائيلي قد تخطى مرحلة التعاون العسكري ووصل حاليا الى مرحلة التعاون الاستراتيجي بين
ولتين والواقع يؤكد حتمية تطور هذا التعاون ليصل الى حد الائتلاف الاستراتيجي الاقليمي مرتبطا بالترتيبات
منية المزمع اقامتها بمنطقة الشرق الاوسط وان خطورة هذا التعاون تتمثل في انه يعود بالمنطقة مسرة اخرى الى
اساسه المحاور والاحلاف العسكرية وهو الامر الذي يكشف زيف الدعاوى التي حاولت بعض القوى اشاعتها حول
اد شرق اوسط جديد متداخل المصالح كما انه يوضح نوعية السلام المزمع اقامته في المنطقة كما تكشف السدور
ركي في مواجهة ضد المصالح العربية وكذلك ان اسرائيل مازالت ابعد ماتكون عن مفاهيم السلام .

ات التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي على الشرق الاوسط :

اتفاق التعاون التركي - الاسرائيلي قد يشكل مقدمة لترتيبات امن اقليمية في الشرق الاوسط تتم في اطار التزام
يات المتحدة بالمحافظة على تفوق اسرائيل العسكري واحتكارها للخيار النووي وابرام اتفاقيات التماسك بين
ايل وتركيا لتكون نواة لمنظومة امنية تحقق الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والردع
منه .

هذا الاتفاق يمثل حلقة من سلسلة تحالف تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقيات عسكرية وامنية
تكليف اسرائيل في المنظومة الشرق اوسطية بمسئولية الامن وان تتولى تركيا ربط هذا الائتلاف الاوسطى بحلف
الاطلنطي بينما تربطه اسرائيل بالولايات المتحدة مما يضع امن دول المنطقة تحت سيطرة القوى الاجنبية والهيمنة
رائيلية .

ب وضع استراتيجية لاحتواء هذا التعاون والحد من اثره على الامن القومي العربي والمصري وان يتم صياغة
ه الاستراتيجية في اطار المصالح القومية العربية مع التأكيد على رغبة العرب في تحقيق السلام الشامل والعادل
ل دول المنطقة بما يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية الخلافات المعلقة مع تركيا .

التركي / الاسرائيلي في اطار الترتيبات الامنية بالشرق الاوسط :

الاتفاق التركي / الاسرائيلي يشكل احد المحاور القائمة لسياسة الائتلاف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي
تعاكف القدرة الذاتية العربية بما يتمشى مع الاستراتيجية الامريكية حيث تسعى الى تطوير الشرق الاوسط
بي من الشمال اضافة الى اتجاهات تطويرية من الجنوب بالتعاون الاسرائيلي مع اريتريا واليوتيا .

هذا الاتفاق هو احد ادوات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة
ل المشروع الشرق اوسطي والائتلاف التركي الاسرائيلي والتقارب الاردني - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا
سودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية

والعسكرية مما يعنى فى النهاية بناء ترتيبات أمنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .

• تأثير التعاون التركى - الاسرائيلى على الأمن القومى العربى والمصرى :-

ان هذا التعاون يؤدى الى الاخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهى مقبلة للتفاوض على اخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خفاق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين .

تعاظم الدور الاقليمى التركى - الاسرائيلى على حساب قميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر .
ان التعاون التركى - الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تساهل فى فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى .

ان التعاون فى المجال العسكرى يؤدى الى تقوية اسرائيل عسكريا ومنحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الأجواء والمياه والارضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .

• وعلى ضوء ذلك فان الآثار الاستراتيجية البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر كالاتى :-

ان مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

• بالنسبة لسوريا :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل امكانية اقامة مراكز تصنت الكترونية ، ومراكز مراقبة والذمار اسرائيلية فى الاراضى التركية لمراقبة سوريا ، خاصة اذا اضطرت اسرائيل للتسحاب من الجولان ، فضلا عن أن الاتفاق يزيـد من الضغوط العسكرية التى تتعرض لها سوريا فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لأنه يحمل بشكل غير مباشر تهديد تركى لسوريا حول اتفاق المياه مع اسرائيل بشأن بحيرة طبرية ، وهو تهديد مباشر للأمن القومى السورى ، كما أن فتح الأجواء التركية والقواعد الجوية الاسرائيلية مجال عمل أكبر ومدى متسع لتعمل فى مناطق شمال سوريا وهو عمق جديد للقوات الاسرائيلية ، وهو ما قد يؤدى الى قيام سوريا باعادة تمركز قواتها البرية والجوية فى اتجاهات ثانوية ، مما يشتت جهودها وتركيزها ضد قوات اسرائيل .

• بالنسبة لـايران :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل استطلاع الاراضى الايرانية وأنشطتها العسكرية ، فضلا عن امكانية قيام القوات الجوية الاسرائيلية بتوجيه ضربة ضد ايران فى حالة امتلاكها لقدرات نووية ، أو فوق تقليدية ، بصورة فعالة ومؤثرة ، كما أن هذا الاتفاق قد يدفع بايران للتحالف مع أية دولة أخرى للعمل على مواجهة التهديدات التركية - الاسرائيلية ، مما قد يزيـد من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة .

• بالنسبة لمصر :-

يهدد هذا الاتفاق أمن واستقرار البحر المتوسط ، خاصة وأنه يتيح لاسرائيل القيام بدوريات مشتركة مع تركيا لمنع وقوع - أو مواجهة - أى أعمال عداوية فى شرقى المتوسط ، وهو اجراء متمم لنشاط الأسطول السادس

الأمريكي في المنطقة ، بما قد تعتبره بعض الدول المظلة على البحر المتوسط ، خاصة اليونان وقبرص وبعض الدول العربية الأخرى ، بأنه موجه ضدها ، ويتطلب تدخل مصر للحفاظ على أمن واستقرار البحر المتوسط ، فضلاً عن أن الاعلان عن قيام منتدى أمنى للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل يعنى امكانية انضمام دولاً أخرى لهذا المنتدى ، ومن ثم تتاح الفرصة لامكانية قيام حلف دفاعي أمنى في المنطقة ، وهذا يشجع على قيام أحلاف مضادة يهدد أمن المنطقة . .

إن النسق العالمي الجديد يسعى الى فرض النموذج الثقافي الغربي على دول العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط ويمثل محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد ادوات تحقيق الغزو الثقافي الغربي للبيئة العربية الشرقية وفرض ثقافة جنسية على شعوبها وتصدير القيم والافكار التي تتنافى مع طبيعة المجتمع العربي .

ما : أثر عمليات الخليج على سياق التسليح في الشرق الأوسط :-

ظهر الانفجار المفاجئ لازمة الخليج في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ان هناك استقراراً هشاً في الشرق الأوسط وقد أدى الغزو والاحتلال العراقي للكويت ثم وقوع عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت الى دفع دول الشرق نحو بقاء كبير للتسلح مع البحث عن رؤيا جديدة للأمن والسلام ويلاحظ انه منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار شهد شرق الأوسط عداوات ونزاعات وصراعات مستمرة داخل الدول العربية ولما بين بعضها البعض ووصلت هذه النزاعات والصراعات في حالات قليلة الى نقطة المواجهة العسكرية اضيف الى ذلك ان العلاقات مع الدول غير عربية كانت لا تنسجم في الاغلب الا مع اسرائيل والتعاون كما شهد التاريخ القريب جدا للمنطقة صراعات بين حدة او اكثر من الدول العربية مع اسرائيل وايران واليوبيا وتركيا

فقد فجرت جميع هذه الصراعات سباقاً في مجالات التسليح لم تشهده اي منطقة من العالم باستثناء اوروبا وطبقاً لتقديرات الوكالة الامريكية لضبط التسليح ونزع السلاح فان الشرق الأوسط الذي يضم حوالي ٣% فقط من سكان العالم اشترى ما يزيد عن ٣٠% من المنتجات والخدمات العسكرية العالمية خلال الثمانينات وقد خصصت منطقة ما يزيد عن عشر عائداتها للانفاق العسكري وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في اي منطقة أخرى من العالم . .

خلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٨٧ استحوذ الشرق الأوسط على نسبة ٦١% من القيمة الاجمالية لاتفاقيات الاسلحة في العالم الثالث كما حصل على ٦٠,٢% من صادرات السلاح اما في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ استحوذت المنطقة على ٧٥,٥% من الاتفاقيات سالفة الذكر وحوالي ٥٣,٤% من صادرات السلاح (١٥٣) .

في نفس الوقت فان النسق الدولي مارس على الدوام تأثيراً بارزاً على اوضاع الامن في الشرق الأوسط فكلما كانت هناك توترات او استرخاء للتوترات في النسق الدولي كلما انعكس ذلك على النظم الاقليمية الفرعية وكان شرق الأوسط دائماً بمثابة المنطقة الثانية بعد أوروبا كساحة رئيسية للمواجهة المحتملة بين القوتين الاعظم وبدا ذلك واضحاً للغاية خلال ثلاث مناسبات هي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ (١٥٤) .

التالى فانه على مدى العقود الاربعة قبل وبعد أزمة الخليج كانت سياسة بيع السلاح التي اتبعتها القوى الكبرى اداة هامة للتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في الصراعات الاقليمية وبناء الائتلاف التي تستخدم مصالحها

١٥٣ التوازن العسكري ٩٥/٩٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - أكتوبر ١٩٩٤

١٥٤ سباق التسليح للشرق الأوسط - الجزء الأول - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر - أكتوبر ١٩٩٤

على المستويين الإقليمي والعالمي ، وقد أفضت نتائج هذه السياسات في الثمانينيات إلى إحداث درجة غير مسبقة من التشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض - بعيد المدى في الشرق الأوسط .

فقد نجحت إسرائيل في بناء ترسانتها النووية وزيادة وسائل الاتصال المتاحة لديها على الإنزال بعيد المدى وذلك من خلال علاقة الائتلاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والدعم الأوروبي الغربي لها . وقد تلقت الدول العربية بدورها صواريخ (سكود) المزودة بالرؤوس التقليدية من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين . وفي نفس الوقت، امتلكت بعض دول المنطقة القدرة على تصميم وإنتاج الصواريخ الباليستية ذات مدىات أبعد مما هو مطلوب للأسلحة القتالية . الأمر الذي أفضى مثلاً إلى مقتل ما يزيد عن ١١٠٠ مدني بواسطة عمليات القصف الصاروخي والجوي في الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) (١٥٥) .

• ومن ثم فإن عملية عاصفة الصحراء أصبحت بكل تأكيد نقطة تحول في تخطيط عمليات شراء السلاح من جانب معظم دول الشرق الأوسط ويضع المخططون العسكريون في اعتبارهم في الوقت الراهن طائفة كبيرة من النظم التسليحية التي لم يكونوا ينظرون إليها بجدية في الماضي أو لم ينظروا إليها على أنها هامة أضف إلى ذلك إن انتهاء الحرب الباردة أثر كثيراً على غط بيع السلاح إلى الشرق الأوسط فيما جاء بمثابة نتاج لتفكك حلف وارسو وانحيار الاتحاد السوفيتي علاوة على أن الشرق الأوسط أصبح من وجهة نظر دول حلف شمال الأطلسي بمثابة أكثر المناطق المحتملة لتلقى فائض المعدات العسكرية الناجمة عن تطبيق معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا .

• ومن ثم فإن الاعتراف بأن سباق التسلح يعتبر أحد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار في الشرق الأوسط كان بعد ذاته خطوة بالغة الأهمية ويشير معظم المحللون أن ضبط التسلح يعتبر مهمة صعبة للغاية لأن البيئة الأمنية لدول الشرق الأوسط تختلف عن بعضها البعض في العديد من الجوانب فالدول المختلفة تتبنى عقائد دفاعية متباينة كما أن إمكانية المقارنة بين الأسلحة تعتبر مجازفة مرعبة وهي المقارنات التي تعتبر ضرورية للغاية على نحو ما ظهرت جميع محاولات ضبط التسلح الأخرى والأكثر أهمية من كل ماسبق أن سباق التسلح العربي - الإسرائيلي كان مرتبطاً إلى حد كبير بسباقات التسلح الأخرى في الشرق الأوسط لاسيما في الخليج وكذا فيما يتعلق بالتنافس بين الدول العربية بعضها البعض كما أن أية ترتيبات لضبط التسلح العربي - الإسرائيلي سوف تصبح صعبة للغاية دون مشاركة إيران

• وعموماً فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح في الشرق الأوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السباق وقد أدت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الأسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع إيران ولكن أيضاً مع العراق في المستقبل .

وعلى هذا الأساس فإنه لدى مقارنة القدرات التكنولوجية لدول الشرق الأوسط تساتي إسرائيل في المرتبة الأولى باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وإيران امتلاك القدرة على تعديل مألديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليه أما الدول العربية الأخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الأجنبية والمؤسسات الاستشارية .

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

شأن تحديث القوات المسلحة فقد حققت عمليات تحديث القوات المسلحة في العالم العربي عبر استيراد منظومات
أسلحة المتقدمة وفي هذا الإطار انفق العالم العربي خلال الفترة مابين ١٩٧٦ - ١٩٨٥ مايزيد عن ٣٨٠ بليون
دولار أي مايزيد ثمان مرات عن ما انفقته إسرائيل على تحديث قواتها المسلحة وخلال الفترة مابين ١٩٨٤ -
١٩٩٠ انفق كل من العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا مايزيد عن ١٣٠ بليون دولار على شراء الأسلحة
على أية حال فإنه منذ عام ١٩٨٨ تضاعفت متغيرات عديدة لتقليص قدرة الدول العربية على شراء أسلحة أكثر
تأثيراً أزمته الديون وانخفاض أسعار النفط ومحدودية قدرات بعض الدول العربية على استيعاب وتشغيل
قوات الأسلحة الجديدة إلا أن هذا المنحنى ارتفع مجدداً عقب حرب الخليج على نحو ما سوف نرى لاحقاً .
أساسات التسليح بعد حرب الخليج :-

لدى الولايات المتحدة المرتبة الأولى في اتفاقيات بيع الأسلحة إلى العالم الثالث عقب حرب الخليج حيث وصل
صيب الولايات المتحدة إلى حوالي ٤٤,٨ ٪ من إجمالي السوق الدولية للسلاح عام ١٩٩٠ فيما جاء بمثابة ازدياد
حصتها في العام السابق ١٩٨٩ والذي كان قد بلغ ٢٣,٦ ٪ (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي
١٩٩٠)

خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ باعت الولايات المتحدة أسلحة ومعدات إلى جميع دول العالم بـ ٩,٦ -
١٢ بليون دولار على التوالي وكان نصيب الشرق الأوسط منها حوالي ٣,١ - ٣,٢ بليون دولار على التوالي
وذلك بفعل الزيادة في مشتريات السعودية وسوريا والإمارات وإيران وقد ركزت احتياجات المستوردين في
الشرق الأوسط على التكنولوجيا العالية والأسلحة الدقيقة الموجهة التي استخدمت أثناء الحرب (١٩٩١) .
تتبع الولايات المتحدة بصفة خاصة بمزايا واضحة بين مصدري السلاح بفعل الدور الكبير الذي لعبته أثناء أزمة
حرب الخليج وقد استندت سياسة تصدير السلاح الأمريكية قبل الحرب تسير بصورة طيبة للغاية وكانت الولايات
محدة قادرة على تحريك نصف مليون جندي ومايزيد عن ١٠٠٠ طائرة قتالية وإشاعة قيادة مشتركة بأقل صعوبة
من أن مستوى الأسلحة والمعدات والتجهيزات السعودية لم تكن على نفس المستوى الأمريكي
عمليات الخليج على زيادة معدل سباق التسليح لدول المنطقة :-

على الرغم من أن الدول العربية تمتلك ميزة عديدة في مواجهة إسرائيل إلا أن الأخيرة لديها ميزة استراتيجية
بسيطة واضحة في مواجهة الدول العربية وقد ظلت الفجوة النوعية موضوعاً لجهود عربية قائمة لسنوات عديدة
بسر ذلك محاولة امتلاك الصواريخ والأسلحة النووية على الأقل من جانب العراق ولذلك فإن التحصوف
إسرائيلي من الفجوة الكمية العربية في الصراع العربي - الإسرائيلي قد أشعل مساعي إسرائيلية للبحث عن
حجة ذات كفاءة أعلى بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي أدى بدوره إلى إشعال جهود عربي للسير
بمحاذاة إسرائيل ومن ثم فإن هذا الميزان اللامتناهي في سباق القدرات الكمية والنوعية بين الجانبين يؤسس
وب جديد لسباق التسليح في الشرق الأوسط كما يخلق وضعاً بالغاً من عدم الاستقرار .

مضافة إلى ما سبق ، فإن عمليات الخليج أشعلت سباقاً آخر للتسلح في الشرق الأوسط ، وطالما أن العراق
سعودية وإيران يعتبرون خصوصاً محتملين لإسرائيل ، فإن كلا السباكين في مجالات التسليح أصبحا مرتبطين إلى حد

كبير ببعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في إحداث خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

• انطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتبني برنامج انتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الإنذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في أطر مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسعى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

• وبما لا شك فيه أن أى تزايد في القوى لدولة ما ، يولد لديها قناعة بإمكانية فرض الإرادة على الدول المجاورة الأبر الذي يؤثر في إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار ويؤدي في النهاية إلى نشوب الصراع المسلح .

• وبالتالي يجب أن يخلص من جراء ذلك إلى أهمية العمل للتوصل للاتفاقيات الخاصة بضبط التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ^(١٥٧) باعتبارها الشكل الرئيسي للترتيبات الأمنية التي تمثل الركيزة الأساسية لأي تسوية سياسية منفردة والمنطلق الرئيسي للتعاون الاقليمي واقامة السلام الشامل والعادل لتوفير مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الاقليمية والدولية بالمنطقة .

• سابعاً: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .

• لا شك إن أولى مسائل تلافى الخلل في التوازن الاستراتيجي العسكري سوف تستند على حل جميع قضايا المنطقة وعلى رأسها تحقيق السلام العادل لكل دول المنطقة مع إيجاد تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين دون التورط في أخطار سباق التسليح بما يعرض السلام والأمن الشامل في المنطقة .

• وتعدد الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الخلل الاستراتيجي العسكري والذي يؤدي الى تهديدات مباشرة للأمن القومي ولا سيما أخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، حيث تمتلكها اسرائيل ، وتسعى بالتعاون مع جنوب أفريقيا إلى تطويرها ، حيث لا يمكن استبعاد استخدامها إذا واجهت القوات التقليدية للدولة موقفاً حرجياً يتطلب استخدام أسلحة التدمير الشامل .

• لذلك فإن شعوب منطقة الشرق الأوسط تهددها ترسانة نووية اسرائيلية تقوى يوماً بعد يوم ويعتبر ذلك من أخطر التهديدات المباشرة وبخاصة مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان والمرتفعات السورية واصرار اسرائيل على تهديد فلسطين وتهديد أمن واستقلال دول المنطقة العربية في المدى القريب والمتوسط وبتزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات اسرائيل النووية والكيميائية وصواريخها أرض/أرض، جو/أرض ، ومدى أسلحتها وأدوات الردع الاستراتيجي لديها وما يخدمها من نظم إنذار واستطلاع استراتيجي .

• كل هذه العوامل تفرض إيجاد خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن بالمنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها .

(١٥٧) السياسة العسكرية في الخمسينات ، د/ زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووي الاقليمي :-

تعتبر مصر باوضاعها الجيوبوليتكية من اكثر دول منطقة الشرق الاوسط تعرضا للتهديدات العسكرية من جانب اسرائيل حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية لدولة تعتبر مجاها الحيوى تمتدا ليضم كافة الدول العربية وقد عملت لتحقيق توازن عسكرى تقليدى وتفوق نووى مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها " مصر - سوريا - الاردن " .
نغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فان اسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعتها الحربية وقوتها روية والتي يتمركز جزء رئيسى منها فى صحراء النقب المتاحة للحدود المصرية الامر الذى اكده حقيقتين بارزتين . .
لما ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى اصبح امرا مؤكدا بل وانما تسعى دائما لزيادة قدراتها فى هذا المجال بما يكسبها لدا من القدرة والتفوق ويدفعها الى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الامر الواقع والتوسع . .
يهما - ان النشاط النووى الاسرائيلى لم يقتصر على السعى لامتلاك الاسلحة النووية والقدرة على انتاجها فحسب تجاوز ذلك الى امتلاك وسائل اطلاق متنوعة ابرزها الصواريخ ارض / ارض والطائرات التى تمكنها من حمل القنابل روية الى مختلف المسافات وباساليب استخدام متباينة .

ظل تلك المعطيات فان متطلبات تحقيق الامن القومى المصرى لمجاهة التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - جانب الثوابت التى وصفها اسرائيل للتخلص عن رادعها الاستراتيجى والتى قد يستغرق تحقيقها عقد او عقدين من ان على الاقل . . على ذلك فان هناك خمسة خيارات امام المخطط الاستراتيجى المصرى لمجاهة التهديد النووى رايلى باعتباره تهديدا مباشرا للامن القومى المصرى .

الخيار الاول : قبول الامر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الاسرائيلية :-

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر الى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والاسلامية ، اضافة الى انه لن الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل اختلال توازن القوى والذى يستمر معه التهديد المباشر للامن المصرى اضافة الى ان استمرار الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل اولها استمرار سياسة الابتزاز الاسرائيلى ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق اهدافها ولعل العنف والتصلب رايلى الحالى وعدم الالتزام بالجدول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل موائيق السلام الموقعة عليها خير لذلك وثانيها . . اضعاف فعالية مصر فى التأثير على الاحداث فى المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل فى عملية ام الذى يحقق الامن الاسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الامن القومى المصرى والعربى وثالثها . . التهديد مباشر والتلميح المستمر بانزال العقاب على مصر بما يقتنعها دائما بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبا للخسائر المحتمل عرض لها فى ظل القدرة التقليدية والغير تقليدية والنووية المنتشرة على حدودها ولعل موقف حكومة اسرائيل برجماتى التى تصدر تباعا " من مسئوليتها خير مثال لذلك ورابعها . . عدم اتاحة المناخ الملائم لتحقيق الاهداف بة وتقييد حرية القرار السياسى المصرى بما يؤدى الى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر مسن خلال بقائها ذاته الامر الذى يخرج عن حدود وقدرات أى قيادة مصرية وطنية .

ل الامر الواقع والاستسلام لتفوق اسرائيل وسيادتها النووية فى المنطقة يتناهى مع رؤية أى محلل للعلاقات الدولية فى مصر أو المنطقة العربية او فى العالم بأسرة . . ولعل الرؤية التى طرحها " حزقيال درور " استاذ العلوم السياسية رة فى الجامعة العبرية فى القدس المحتلة خير دليل على ذلك حيث قال " ان دواعى اية دولة للتوجه للخيار النووى

هو . . لتحسين امنها خاصة اذا كان مهددا بخطر جدى تهدد البقاء او توضع في ظروف يصبح الاختيار النووي رغبنا عن مخاطره افضل البدائل الاخرى مثل بلد يواجه خصوما نوويين او بلدا مهددا للاحتراز .
ورغم ان حرقياى يتحدث اصلا وفي ذهنه اسرائيل فان مارآه مبررا لاسرائيل لامتلاك الاسلحة النووية هو بعينه مبرر كاف لمصر والعرب لامتلاك نفس السلاح لانه لايمكن لمصر ان تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووى تتمتع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة في فرض سياستها واهدافها .

الخيار الثانى : استمرار السعى للشخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى .

وقد تتحقق هذه الضمانات اما في اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهى اطار عالمى مقنن او عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وقد سبق لمصر في منتصف الستينات ان بحث ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل او تهديدها باستخدام الاسلحة النووية وقد اشارت بعض الدراسات الى ان الاتحاد السوفيتى رفض تقديم اسلحة نووية لمصر سواء قبل او بعد حرب يونيو ١٩٦٧ كما رفض ايضا اية ضمانات نووية ضد اسرائيل وقد كانت القطيعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال كما ان الاوضاع العالمية الحالية بعد التحولات الاخيرة في دول المعسكر الشرقى زادت من عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات . اما بالنسبة للولايات المتحدة فان طبيعة علاقتها مع اسرائيل وضغوط العربي الصهيونى في واشنطن تمنع امكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد اسرائيل ورغم ان مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الا ان هذه الضمانات كما ترى مصر غير كافية وغير فعالة .

ومن منطلق اهمية الا تسمح مصر مهما كانت الظروف ان تجعل امنها القومى المهدد نوويا من اسرائيل رهنا بضمان خارجى لعدة اعتبارات . . اولها - ان هذا الضمان قد يؤدى الى خضوع مصر لابتزاز سياسى حول طرق ووسائل حل الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل . . وثانيها - قد لا تتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقا مطلقا مع مصر وبالتالى قد تتخذ قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية . . وثالثها - ان معاملة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الاوان وبعد ان تتم الضربة النووية فعلا مما يجعلها عديمة الجدوى . . ورابعها - ان وسائل الامن القومى ومواجهة التهديدات الخطيرة التى قد تهدد بقاء الدولة ذاتها لا يمكن ان تترك للغير . . بل ان مثل ذلك التهديد لابد ان يركز على توفر القدرة الذاتية في مواجهته .

الخيار الثالث : امتلاك مصر لاسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية متطورة يمكنها مجابهة السلاح النووى الاسرائيلى .

ويقصد بهذه الاسلحة عدة انواع من انظمة التسليح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ ارض-ارض او الاسلحة فوق التقليدية وقد رجح كثيرا من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزايا وضروريا ودوافع لجو مصر والدول العربية لامتلاك ذلك والردع التقليدى المتطور ودعمه برادع فوق تقليدى حيث تستند مؤيدى هذا الخيار الى عدة حقائق . . اولها - رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة . . وثانيها - المرونة في استخدامها بالاضافة بالمقارنة بالاسلوب المعقد والقنات العديدة لاتخاذ قرار السلاح النووى والذي يصل لحد موافقة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها . . وثالثها - ان الاستخدام الغير مقيد لتلك الاسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة .

وقد اكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار ان ذلك الامتلاك لابد ان تستند الى تخطيط استراتيجي عربي مرحلي يمكن ان يسد فجوة عدم التوازن في القوى الناشى عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وان امتلاك مصر للرادع التقليدى وفوق التقليدى يعتبر هدف مؤقت للمنى الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووى .
رغم امتلاك الدول العربية لأسلحة الردع الفوق تقليدية فمن غير المحتمل ان تكون هى البادئة باستخدامها تحسبا اسرائيل الى خيارها النووى - لذا فان الاحتمال الاقرب الى الحدوث فى حالة مواجهة عربية اسرائيلية ان السلاح فوق التقليدى العربى فى الضربات المضادة كاداة لاستعادة الاتزان الاستراتيجى .

الرابع: اعطاء دفعة جديدة للنشاط النووى المصرى لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية :-
خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصرى والعربى تجاه التهديد النووى الاسرائيلى يتضح انه لا سبيل للدول العربية الا السعى منفردة او من خلال عمل عربى مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير نووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية .

م الضغوط والمخاطر والمتطلبات الاقتصادية الا ان ثوابت الموقف الاسرائيلى واستمرار تطوير قدراته ليس فقط بل وباقى أسلحة التدمير الشامل الأخرى فان مطلب حماية الأمن القومى المصرى والعربى يستلزم السعى من أجل سلاح النووى ، ولقد صرح ذو الفقار على بوتو مؤسس البرلامج النووى الباكستانى " انه اذا امتلكت الهند بة فعلى الشعب الباكستانى أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض أو حتى الموت جوعا فى سبيل صنع قنبلة ليس هناك بديل لذلك "

مطلب توازن الردع النووى بين المعسكر الشرقى والغربى كان السبيل الوحيد لمنع حسرب نووية بينهما .
فوازن الردع النووى بين الدول العربية واسرائيل هو مطلب شرعى يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس هو الوحيد الذى يؤمن الدول العربية من التهديد النووى .

استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم الماراة التى تتحملها القيادات العربية فى مواجهة تهديد أمنها القومى بيد النووى الاسرائيلى المباشر لحاضرها ومستقبلها وتشكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومى المصرى كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التى أصبحت مطلبا لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل نحو مستقبل أفضل توازن القوى الذى أهلك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والاسرائيلية واستنزف العديد من الأموال فى تسابق لى بين العرب واسرائيل .

ذا المنطلق ، وادراكا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى أواسط عام ١٩٧٤ ، وانتهت المناقشات فى ديسمبر ١٩٧٤ بتبنى الجمعية العامة للاقتراح واعتماد القرار رقم ٣٣٨٥ فى الدورة التاسعة والعشرين حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الاوسط ، حيث صدر عن تصويت وبدون اعتراض اسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويتوالى صدوره سنويا منذ هذا التاريخ .

الخامس : إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، هو الخيار الواقعى الذى تعمل مصر والدول العربية جاهدة التزام اسرائيل به ، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية ، مع اثبات حسن النية الاسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووى ، والتى تعنى فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة نووية اسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزولها من تلك الأسلحة والتى تدخل فى نطاق تفتيش الوكالة

الدولية للطائفة الذرية ، حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولا وعرضا داخل اسرائيل وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي الى العودة الى سباق تسلح لا مفر منه ، في ظل اصرار اسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه ، تحقيقا للأمن القومي المصري والعربي .

وقد خالصنا من دراسة الخيارات الى الآتى :-

- إن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والتركيز عليه أو على اثنين منها في الحوار السياسى وفي المنظمات الدولية والاقليمية أو في المؤتمر الدولى/الاقليمى للسلام في الشرق الأوسط يتطلب حدا أدنى من الاجماع الاستراتيجى العربى على نزع السلاح النووى من منطقة الشرق الأوسط تقره لجامعة العربية بما يشكل قوة ضاغطة فعالة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .
- وبغير شك فان الخيارات الخمسة تشكل إمكانيات سياسية ودبلوماسية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسى ودبلوماسى وإعلامى متكامل يخاطب الرأى العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والاقليمية لتعزيز الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل .
- ومع التسليم بهذه الخيارات فان حقائق القوة تدعو إلى استمرار دول المواجهة العربية في بناء قدراتها العسكرية فوق التقليدية وبخاصة الصاروخية والكيميائية منها حتى تبدأ فعلا اجراءات نزع السلاح النووى من الشرق الأوسط وهي مسألة ليست متوقعة بسهولة في السنوات القليلة القادمة .
- ولاريب أن تطوير الأراضع الجيوبوليتكية والسياسة العسكرية في اطار التوازن الاستراتيجى المركزى بين الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط وما يجرى من تعديلات على خريطتها السياسية سوف يساعد على ترجيح أحد أو بعض هذه الخيارات ومع تطور اجراءات وجهود التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى تبرز أهمية وضرورة الربط بينها وبين إزالة كافة أسلحة اسرائيل النووية وفرض الرقابة الكاملة على منشآتها النووية ضمانا لأمن شعوب المنطقة وسلامه . ومع تقدم المفاوضات الدولية في جنيف لإبرام اتفاقية دولية شاملة لتحريم إنتاج واستخدام وتخزين واعداد مخزونات الأسلحة الكيميائية يلزم تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية والإعلامية لربط إزالة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط زمنيا وفعليا بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية لدول المنطقة .
- وقد يكون من الملائم في إطار الدبلوماسية العربية النشطة استخدام كل أو بعض هذه الخيارات السياسية معا في المنظمات الدولية والإقليمية وفي إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم لتعزيز الحملة العامة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة في هذا الاتجاه . ويعتبر الاهتمام العربى بتنظيم المؤتمرات الدولية والسياسية وعلى مستوى الخبراء لهذا الغرض خطوة عملية في الاتجاه الصحيح تواكب العمل على انعقاد المؤتمر الدولى والاقليمى للسلام في الشرق الأوسط وتتيح مراجعة الخيارات المختلفة السابقة وتحديد الجوانب الايجابية في كل منها وترجمتها إلى خطط زمنية مقترحة تصلح أساسا للحوار بين السياسيين في دول المنطقة وتغطي بعض الجوانب العملية والفنية في جوانب التحقق من القدرات النووية والعسكرية والتفتيش على المنشآت النووية ويمكن من خلال العلاقات السياسية والخارجية والمؤتمرات الدولية والاقليمية تحديد القوى الدولية التى يمكن أن تشارك بصورة نشطة في الدعوة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

في كل الأحوال يجب تقدير آثار إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل على استراتيجيات الردع بأنواعها التي تمارسها دول المنطقة ، وعلى تنامي حجم التهديدات الخارجية للأمن القومي وانعكاسات إنشاء نظام دولي بين بلدان الشرق الأوسط لضمان إزالة أسلحة التدمير الشامل على مفاهيم سياسة الأمن القومي العربي بوجه عام والتسوية الاستراتيجية لدول المنطقة .

من مسألة إخلاء الشرق الأوسط والبحر المتوسط من أسلحة التدمير ستظل أحد محاور العمل السياسي الإنمائي للعالم ودوليا خلال الفترة القادمة ويجب أن يتزايد الاهتمام العربي بأبعادها على أساس عملي لا يكتفي بسود إعلام والدبلوماسية بل يمتد إلى كافة مجالات إدارة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة في إسرائيل للاقترب من هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ذلك البعد الرئيسي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية .

ذلك يؤكد مدى حاجة القوى العربية - كتجمع قومي متجانس - إلى الحركة الجماعية المنسقة ، من أجل تأمين صالح العامة للأمة وحمايتها من الضياع . . . ومن أن يحرفها تيار السيولة الشديد الذي يسود العلاقات الدولية ، حيث تدرب الكيانات التي لا سند لها ، وحتى لا تزداد جسامه المخاطر التي تواجه العالم العربي .

أولاً : ظاهرة العقوبات الاقتصادية :-

لقد تزامنت مع أزمة الخليج منذ اندلاعها في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ مع إحدى الظواهر الهامة التي شهدتها الساحة العربية خلال حقبة التسعينيات وهي ظاهرة العقوبات الاقتصادية حيث تعاني ثلاث دول عربية هي "العراق وليبيا والسودان" من آثار تلك العقوبات . . إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتي ازدادت تفاقمًا نتيجة السياسات الداخلية لبعض هذه الدول وما تفرضه كثرة المشاكل الداخلية عليها من أساليب لتعزيز قبضتها وسيطرتها على الحكم وقمعها للمعارضة أو الأصوات التي تنادي بالإصلاحات السياسية أو الداخلية هذا إلى جانب تدهور علاقاتها بمعظم الدول المحيطة أيضًا .

وأياً كانت الأسباب فالعراق مازال يخضع لأشد أنواع العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على دولة ذات سيادة ، فإلى جانب أن هذه العقوبات قد أجهزت على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية حيث أعاق الحصار المحكم على العراق منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية مما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية ، مما يمكن القول معه بأنها تحولت إلى مجرد أعداد جوفاء لا تمتلك كفاءة قتالية أو فنية فعالة . . هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل والتي ما زالت اللجان الفنية التي شكلها المجلس ماضية على طريق تدميرها وكذلك قدرات تصنيعها مع فرض نظام للمراقبة بما لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلاً وذلك رغم مرور ثمانية سنوات كاملة على الهزيمة العراقية .

وهكذا خرجت دولة العراق التي تعتبر من أكبر الدول العربية قوة عسكرية واقتصادية حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وثروة زراعية وثروة زراعية وثروات أولية إلى جانب قوة بشرية وكوادر علمية شكلت رصيдаً هائلةً للقدرة العربية في مواجهة كل ما يتهدها من عدائيات . كما انعكست آثار الحصار على الشعب العراقي في عملية إبادة جماعية لشعب بأكمله في سياسة تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ ، حيث أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة "اليونيسيف" أن ثلاثة ملايين وستمائة ألف مواطن عراقي مهددون بمختلف الأمراض وأشار التقرير الذي نشر في يناير ١٩٩٥ أن مليوني وربع المليون من هؤلاء أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم كفاية الأسعار الحرارية اللازمة للجسم البشري . . هذا وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية أن "خمسمائة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وسبعة مواطنين عراقيين" قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد في الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية ، وأن المعدل الشهري للوفيات من الفئات العمرية أقل من خمس سنوات بلغت أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة معدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات بلغ ستة آلاف وسبعمائة وأربعة وأربعون مواطناً .

والحقائق الخاصة بمعاناة الشعب العراقي تزداد حدة يوماً بعد يوم رغم اتفاق النفط مقابل الغذاء والذي أقره مجلس الأمن تخفيفاً لهذه المعاناة كما أدى الحصار الاقتصادي على العراق إلى تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة ومنعها من إقامة علاقات اقتصادية مع الخارج فقد كان إجمالي الناتج المحلي للعراق عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٣٥ بليون دولار وفقاً لتقدير منظمة الدول المصدرة للنفط وكانت صادراته من النفط وحده ما يقرب من ٩,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٢٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي وقد انخفض الناتج المحلي نتيجة للحصار إلى ١٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ٤٥,٧% وقد أسفر ذلك عن تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٩٣٥ دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٧٠ دولار

شربيا عام ١٩٩٤ ومع هبوط الانتاج العادى الى نصف ما كان عليه قبل الحصار ، اشتعل معدل التضخم الحلى لى
عراق وزاد من سوء الحال اقمار الثقة فى الدينار العراقى محليا حتى تجاوز سعر الدولار الأمريكى ثلاثة الاف دينار
راقى .

ومع تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم فقد اضطرت خطوط امدادات مستلزمات الانتاج وتراجع معدل النمو
اقتصادى بشكل عام وتدهورت الخدمات العامة بما فى ذلك امدادات المياه النقية للشرب والمواصلات والاتصالات
الصحة وول مستوى رفاهية المواطنين الى مادون المستويات المقبولة اناسيا .

اما عن ليبيا . : ففى يناير ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بتسليم المتهمين فى
غنية لوكيربي الشهيرة وبعد ان رفضت ليبيا قرار مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتوليد الضمانات
القانونية والفعلية لاجراء محاكمة عادلة للشخص المتهمين وقبل ان تصدر المحكمة قرارها لجأت الولايات المتحدة الى
مجلس الامن لاستصدار قرار جديد وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ الذى يعبر فيه برفض
ليبيا تسليم المتهمين قديدا للامن والسلم الدوليين ونص القرار على مجموعة من الاجراءات العقابية تشمل حظر مبيعات
السلحة والمعدات العسكرية وبيع الطائرات وقطع غيارها وحظر امداد ليبيا باى مواد او اجهزة او معدات تستخدم فى
بناء المطارات ومقاطعة الطيران الليبى وحظر جميع الرحلات الجوية من والى ليبيا ، مع مطالبة الدول الاعضاء فى الأمم
متحدة بتخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسى فى ليبيا " اختياريا " وقد استمرت المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا حيث
صدر مجلس الامن قراره رقم ٨٨٣ فى نوفمبر ١٩٩٣ بتجميد الاموال والاصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التى
تدخل اليها او تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية ، مع حظر التعامل التجارى جزئيا مع ليبيا عن
ريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتطورة وغيرها .

وقد تسببت العقوبات المالية وحدها الى ندرة السلع التموينية واضطراب نظم الامدادات الغذائية وامدادات المواد
سيطة كما انخفضت القوة الشرائية للدينار الليبى الامر الذى تطلب تعديل سعر الدينار ليتماشى مع التغير فى شروط
تجارة الداخلية كما امتد تأثير العقوبات وتتابعا خاصة من الولايات المتحدة بايقاف العمل بمشروع انشاء خط انابيب
نفط الليبى الذى كان مقررا ان يمتد من طريق حقى الاسكندرية فى مصر بتكلفة استثمارية حوالى ٣٠٠ مليون دولار .
وقد انعكس اكبر الاثر على القوة المسلحة الليبية التى انتقلت الى قطع الغيار وتأثرت كفاءتها الفنية وايضا القتالية
قدر الذى جعل الكثير من معدات القتال الليبية التى كانت تشكل رصيذا للقوة المسلحة العربية فى تآكل وتناقص
تتمة . . وايضا تأثر اسطول الطيران المدنى الليبى وشكلت حالته الفنية ابلغ الاثر على كفاءته وقدرته وحجم
سائره .

اما عن السودان . . فبعد فشل السودان فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٠٤٤ والذى طالب حكومة السودان
سليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك خلال فترة اقصاها ستين يوما ، والكف عن مساندة الارهاب
دولى وبعد فشل السودان فى تنفيذ القرار اصدر مجلس الامن قراره فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ بفرض عقوبات على
سودان تضمنت تخفيض عدد ومستويات البعثات الدبلوماسية السودانية وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين
واقبتهم مع وقف رحلات شركات الخطوط الجوية السودانية ومقاطعة المطارات السودانية .

بعد شهرين من فرض العقوبات الدبلوماسية على السودان تعرضت السودان لحالة من الفوضى النقدية حيث خسر
نيه السودانى نصف قيمته وبالتالي اوقفت الحكومة نشاط مكاتب الصرافة ووقف تحويلات العملة فى السوق السوداء

الا انها تراجعت بعد ذلك واصبحت قواعد جديدة لتنظيم تجارة العملات وبدأت تدخل السوق على طريق المجاعة حيث تم الاعلان في اوائل هذا الشهر ان نصف عدد الاطفال الذين يعتمدون على مراكز توزيع الغذاء التابعة لها بجمهورية السودان بدأت حالتهم في التدهور بسبب نقص الاغذية كما زاد برنامج الغذاء العالمي من حجم تقديم المساعدات في جنوب السودان حيث يعانى مليون و ٢٠٠ الف من المواطنين في المجاعة الى جانب مئات الآلاف من النازحين هربا من القتال وبحسب ما يسدوا به ومقهم ويعانى برنامج الغذاء العالمي من النقص الشديد في التمويل من الدول المانحة ، حيث يتجاوز هذا النقص في الاعتمادات المالية طبقا لما اعلنه المسئولون عن برنامج الغذاء العالمي الى حوالى ١١٧ مليون دولار وما زاد من خطر التهديد بالمجاعة ذلك الحظر الذى فرضته الحكومة السودانية منذ مارس ١٩٩٨ على الرحلات الجوية لوكالات الاغاثة التى تقوم بها الامم المتحدة والتى امتدت لمدة تسعة سنوات متصلة حتى الان .

هذا وقد قررت الامم المتحدة ان حوالى ٧,٦ مليون نسمة من سكان السودان يحتاجون معونات غذائية ومعونات لمواجهة القحط ، وقد وصلت الحكومة السودانية لدرجة من الفقر للحالة التى اضطررها لالغاء معظم الدعم الخاص بالاغذية والوقود حتى في الشمال حيث انهارت شبكة الطاقة ونظم الري ووسائل النقل العام انهيارا كاملا وانقرضت الحكومة للوسائل الكفيلة بكبح جماح التضخم في الدولة والذي وصل الى حوالى ١٢٠ ٪ مع مطلع هذا العام . كما انعكس تأثير الحرب الاهلية وسوء الحكم في السودان الى الدرجة التى اوصلت جمهورية السودان الى واحدة من الفقر دول العالم حيث وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الى حوالى ٣٢٠ دولارا وقد ادت الحرب الاهلية وسوء ادارة الاقتصاد الى الانهيار المستمر للنتائج القومى والذي يصعب قياس مدى انهياره نتيجة نقص الاحصائيات السليمة وايضا صعوبة تقدير حجم الانهيار الحاد لمعظم البنية الاساسية للدولة .

ثانيا : تنمية القوى المضادة للأمة العربية :

اذا كانت تداعيات حرب الخليج الثانية قد اتمكت قدرات الامة العربية واستراتيجيتها بالفعل سياسة القتل البطيء وتنفيذ احكام الاعدام على شعب العراق اطفالا وشيوخا ونسوة باسم القانون والشرعية الدولية واوصلت دولة العراق الى عهد القرون الوسطى من حيث التخلف وتدمير بنيته الاساسية فان سياسة قتل وابادة الشعب الفلسطينى وفرض سياسة الامور الواقع عليه وانكار حقوقه المشروعة حتى في الحياة الكريمة داخل حدود متواضعة من ارضه المنتصبة واذا اضفنا لذلك ما يحدث في الجنوب اللبناني وما قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية وما ارتكبته من مذابح متكررة ضد هذا الشعب العربى الشقيق لتأكد لنا ان حوالى اكثر من ستة دول عربية تمثل اكثر من نصف الامة العربية قد تعرضت ومازالت تتعرض لسياسات متنوعة سواء منها الحصار او الاستخدام الجائر للقوة العسكرية او سياسات قمع عناصر المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال . . الامر الذى يدعونا الى القاء نظرة فاحصة الى الجانب الاخر . . تلك القوى المضادة والمتنامية من اعداء الأمة العربية التى استغلت محنة الامة العربية وتداعيات حرب الخليج الثانية وبدأت في تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وصعدت من حجم التواجد العسكرى وعقدت من اتفاقيات التعاون العسكرى والاقتصادى مايساعدها على تحقيق اهدافها في تفكيك وتجزئة الامة العربية واعادة صياغتها بما يتمشى مع اطماعها ومخططاتها فماذا فعلت تلك القوى خلال عقد التسعينات بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية خاصة في مجال تنمية قدراتها وامكانياتها العسكرية منها والاقتصادية ؟؟ .

واذا بدأنا بالولايات المتحدة صاحبة الانتصار الحاسم في حرب الخليج الثانية . . فان حقيقة الدور الأمريكى في حصار الشعوب العربية وتحيزها المطلق لجانب اسرائيل حليفها الاستراتيجى وتواجدها العسكرى المكثف بالخليج ليس

با على احد وقد تناولتها العديد من الاقلام العربية الجادة بالتحليل والدراسة بالقدر الذى لا يحتاج مزيدا من الاضافة لهذا الشأن ويكفيها في هذا المجال التاكيد على ان كل ما اصاب الامة العربية من ضعف وتفكك واحباط واذلال كان ليات المتحدة الامريكية جالبا رئيسيا فيه وايضا كل تنمية للقوى المعارضة للامة العربية وبصفة خاصة اسرائيل - او الحلف الاستراتيجى الجديد بينها وبين تركيا قد تم بمباركة امريكية الامر التى استغلت فيه تلك القوى المعادية ب ذلك الموقف الامريكى وسياستها التى تركز فى دعم تواجدها العسكرية مع مواصلة حصار الشعوب العربية ارباها اقتصاديا وعسكريا ، لقد استغلت القوى المعادية للامة العربية هذه السياسة ولجحت فى استثمارها لمضاعفة العسكرية منها والاقتصادية بالقدر الذى اصبح يشكل خلاا استراتيجيا كبيرا ولجوات تزايد اتساعا يوما بعد يوم لامة العربية من جانب واعداها الطامعين فى ثرواتها واراضيتها ومقدراتها من جانب اخر .

: حتمية المصالحة العربية :

بعد ان الاوان وبعد مرور تسعة سنوات طويلة على حرب الخليج الثانية ان تسعى جميع الاطراف والقيادات العربية مصالحها تاريخية تتجاوز من خلالها كل تداعيات والعكاسات تلك الحرب البغيضة باعتبار ان مطلب المصالحة اصبح ضرورة تاريخية يتحمل مسئولياتها كل الامة العربية شعوبا وحكومات وان مايجعل هذا الامر ملحا هو تنشئة جيل كامل من رجال وشباب كل من الكويت والعراق وقد نمت وترسخت فى وجدانهم بذور كراهية واحقاد متبادلة لكل منهما ، ان هناك جيل من اطفال العراق بلغ الثامنة من عمره الان وقد تعايش مع منطق القتل البطيء فى العراق حيث ان احصائية فى هذا المجال قد اشارت الى ان حوالى ٥٨ ٪ من اطفال العراق تحت سن الخامسة اصبحت هيكلية تفتقر الى تغذية حيويتهم ويدفن منهم حوالى ٥٠ الف طفل سنويا كما ان الطفل الذى عايش هذه المدمرة وكان عمره من الثانية عشر الى الخامسة عشر اصبح الان فى سن العشرين وما بعدها وقد تجرع كل الوان الهزيمة والخذل التى تبنتها اجهزة الاعلام فى كل من العراق والكويت كما يتم تلقينها فى مراحل التعليم المختلفة مما احتمال امتداد تلك الآثار السلبية وتداعيات هذه الحرب المؤلمة الى اجيال جديدة قادمة مما يعنى ايضا حتمية عقد مائدة عربية لصالح الامة العربية حاليا ومستقبلا .

لعل التوجه الجديد للسياسة الكويتية قد جدد الامل فى عودة تدريجية العلاقات مع دول الضد العربية والتى كانت بالذات العراق عند غزوه لها حيث الفت الحكومة الكويتية ذلك المسمى من قاموسها وبدأت فى اتخاذ خطوات تحسينها مع هذه الدول وقد كان احتمال عودة العلاقات الاردنية - الكويتية خطوة هامة وعلامة مبشرة على هذا ق كما كانت زيارة وزير خارجية السودان خطوة اخرى فى نفس الاتجاه ولعل الكرة الان فى الملعب العراقى الذى منه الامة العربية خطوة شجاعة لرفع معالة شعبه التى استمرت ثمانى سنوات كاملة من جانب ولان اى مصالحه لن تكون فعالة او مجدية الا بعقد مصالحة عراقية - كويتية يقف فيها الرئيس صدام حسين معلنا ومعترفا بتجاوزته لانه فى حق جيرانه وخاصة دولة الكويت شعبا وحكومة ويتعهد بقوة وبثوابا اكيدة للافراج عن كل الاسرى ودين والمحتجزين فى سجون العراق ويقدم كافة التعويضات التى يرضى عنها الشعب الكويتى ويتخلص تماما عن بناءة عسكرية يمكن ان تكون مصدر تهديد لجيرانه حاليا ومستقبلا بالقدر الذى يسمح بتدخل حكماء وقادة عرب هذه المصالحة التى ستنتهى بالتاكيد كل المبررات لاستمرار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى من جهة وقد التواجد الاجنبى بالخليج بالقدر الذى يوقف تزييف اهدار الثروات العربية ويحد من مكاسب الطامعين فيها من جهة

رابعاً : العرب وتحديات الأمن القومي العربي :-

مع نهاية عقد التسعينات اتسع نطاق تحديات الأمن القومي العربي ولكننا نركز هنا على أبرز ثلاثة تحديات هي التحدي الأمني وتحدي السلام والتحدي الاقتصادي ١١

وبداية فإن "التحديات" أعم وأشمل مما يطلق عليه "التحديات أو العدائيات" وبالتالي فهي أكثر الأخطار وأشدّها قسوة وتأثيراً على طموحات الدولة وانطلاقها نحو التنمية بمعناها الشامل والذي يتضمن كل قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

من هنا . . وفي مواجهة تلك التحديات يلزم صياغة إستراتيجية أمن قومي تركز على امتلاك القدرة على تأمين انطلاق قوى الدولة بكامل عناصرها تلك التحديات والأخطار سواء من الخارج أو الداخل إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات التي تهيئ الأوضاع الملائمة والمناخ المناسب للتفيل الجيد لتخطيطها الإستراتيجي نحو التنمية المنشودة تحقيقاً لأهدافها القومية في إطار من الاستقرار والتماسك الاجتماعي . . .

وعلى ضوء ذلك فإن الصياغة الناجحة لإستراتيجية الأمن القومي التي تبني على توفير المعلومات والإدراك السليم والوعي والدراسة المعمقة لكل التحديات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية . . هي الطريق الوحيد لمواجهة تلك التحديات والانطلاق نحو التفيل الناجح لإستراتيجية التنمية المخططة . . .

وليزيد من الإيضاح لتلك العلاقة بين "التحدي والأمن" فإن خير مثال لتلك العلاقة هو ما حدث لمصر خلال حقبة الثمانينات . . فقد كانت مصر وما زالت تواجه تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صاغت إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي . . وكان أهم تهديد يعوق تلك الإستراتيجية هو تهديد جماعات العنف المسلح والإرهاب والتي تكاثفت كل أجهزة الدولة إلى جانب الشرطة المدنية لحصاره والقضاء عليه استمراراً لمواجهة التحدي الأكبر وهو الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

وعن التحدي الاقتصادي . . والذي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض كاف للتصدير من خلال توفير الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أي ضغوط خارجية باعتبار أن التنمية الاقتصادية هي جوهر الأمن .

ومن هنا فإن هناك توازناً بين اتجاهات الأمن المختلفة وعدم انحصارها على الاتجاه العسكري أو الاتجاه الاقتصادي بل يجب أن تمتد لتشمل كافة اتجاهات مما يعني تحقيق الأمن بمفهومه الشامل ١١

التحدي الأمني

يعتبر أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي والمتمثل بالدرجة الأولى في تنامي منظومة الردع الأمريكي وتنامي القوة المسلحة الإسرائيلية مع بروز محور العسكري التركي - الإسرائيلي مما يعني أن التوجه إلى السلام في المنطقة وتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لا يمثل زوال أو انتهاء أخطر تحدي أمني يواجه الدول العربية . . بل أن هذا السلام فرضته مرحلة تاريخية من مراحل الصراع بين العرب وإسرائيل . . يمكن أن يطلق عليها "مرحلة الإرهاق الإستراتيجي" والتي أدت إلى وصول إسرائيل والعرب بعد نصف قرن من المواجهات وسباق التسلح والصراعات العسكرية المباشرة إلى مرحلة من الإرهاق استدعت وقفة لالتقاط الأنفاس تتراجع فيها المواجهات العسكرية مرحلياً . . ليبقى شكل من أشكال التعاون استعداداً لمرحلة قادمة يتواصل فيها ذلك الصراع ليس بالضرورة أن يكون

وقد يتسع ليكون اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً" فيما يمكن أن يطلق عليه بمعنى شامل له . . . صراعاً
رئيسياً يؤكد وجهة النظر هذه هو التنامي المتزايد للقوة المسلحة الإسرائيلية وامتلاكها الردع النووي . . . مع
عميق خطوات ومراحل التعاون الإستراتيجي الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة فيما يؤكد أنه أخطر
من القومي العربي . . . إضافة إلى ذلك المحور الجديد الذي تباركه الولايات المتحدة والمتمثل في تنامي التعاون
والإستراتيجي التركي - الإسرائيلي . . . إلى جانب خروج القوة العراقية والليبية من معادلة التوازن الإقليمي
إسرائيل .

سلام :-

.. به محاولة تفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها إلى ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى الجديد . . . والذي يمكن
من أهم وأخطر التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي حيث يمتد الخطر إلى محاولة القلاع جذور النظام
ثم واستبداله بنظام إقليمي بديل . . .

راء المعلن من الإستراتيجيات والسياسة الأمريكية والغربية والإسرائيلية يتضح أن السعي إلى إنهاء وإخفاء مسا
الصراع الإقليمية" أصبح مطلباً ملحاً" بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانحيار الكتلة الشرقية وأصبح مطلب
سلام الضعف في ظل عالم جديد يتجه إلى السلام - سلام الأقوياء - سلام يركز على القوة الاقتصادية القائمة
التكنولوجيا بعد تراجع الاعتماد على القوة المسلحة ، كل ذلك جعل المنطقة العربية المرشحة الأولى للسدى
لها ذلك الاستقرار ، بإقرار سلام بين العرب وإسرائيل وإغلاق ملف القضية الفلسطينية بما لا يمس المصالح
ويم يؤدي إلى "نظام شرق أوسطى" يتم توفيق أوضاعه من خلال تحلف إستراتيجي أمريكي يدعمه العرب
إلى بين إسرائيل والولايات المتحدة أو المحور الإسرائيلي التركي المدعم منها أيضاً .

اقتصادي :-

تحدى الذي بدأ في إطار ما عرف "بإستراتيجية الخنق" تلك الإستراتيجية التي خطط لها وأدارها وزير
أمريكي " هنري كيسنجر" في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الاستخدام السياسي للنفط باعتباره أداة
وسيلة ضغط هائلة على الدول الغربية واليابان بالقدر الذي أحدثت انعكاسات هائلة ليس فقط على
حكومات فقد امتد لمستوى الشعوب حيث دخلت أزمة الطاقة كل بيت ومصنع وآلة . . . وبرز العرب كقوة
هائلة على التأثير على الاقتصاد العالمي وعلى القرار السياسي . . .

تب ذلك طفرة في أسعار النفط العربي ، واستمر احتياطي النقد العربي في تصاعد مستمر ووصل لائن
لدية العربية إلى أرقام خيالية حيث قفزت إحتياطيات العرب النفطية وتخطت الملايين إلى المليارات وأصبح في
عربي ، مثل الرئيس معمر القذافي في ليبيا أن يفلق بورصة نيويورك ساعات لأنه صرح مجلة عربية متواضعة في
المستقبل) أنه سيقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية .

كان لابد من التخطيط الخكم الذي يضمن أمرين . . . أولهما - عدم استخدام النفط كسلاح سياسي مستقبلي
تسبب الأزمات العربية بالقدر الذي يفرض حالة من الضعف الاقتصادي يقود إلى حالة ضعف شاملة مما
سيطرة والهيمنة على المنطقة العربية بما لا يسمح للعرب بأن يكونوا سادة على أراضيهم ومالكين لمواردهم

وثرواتهم . . من خلال السعى إلى إقامة سوق شرق أوسطية تشارك إسرائيل وتركيا إضافة إلى إيران وأثيوبيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الغربية وبما يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي . . وتجسّئ منه إسرائيل ثماراً اقتصادية بما يوفر لها موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر على الولايات المتحدة الاستمرار فيها مستقبلاً ، وقد بدأ ذلك التخطيط طريقه للتنفيذ حيث شهدت الفترة من عام ١٩٨٤ و عام ١٩٩٤ أخطر استروافاً للثروات العربية . .

وفي دراسة مثيرة صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "السلاح والخبز" مؤلفه الدكتور/عبد السرازق الفارس والذي استند في معلوماته وأرقامه كما يقول إلى ٣٠٠ مصدر ومرجع باللغة العربية والإنجليزية يعتبر أن الإنفاق العربي ما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ على التسليح فقط وصل إلى ألف مليار دولار "تريليون" وأن الحرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار ، وأن خسائر الوطن العربي من حرب الخليج وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار . وذلك على أساس أرقام الدمار التي حلت بالعراق وأرقام الخسائر التي حلت بالشعب الفلسطيني المهجر من الكويت ٤٠٠ ألف نسمة" إضافة إلى المبالغ النقدية التي دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبقية دول الائتلاف ، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والنفقات الأخرى والتي بلغت وحدها ٨٢ مليار دولار ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي حلت بالعرب من سياحة وصناعة وزراعة ومصارف وعمالة مهاجرة إلى آخره مما يصبح معه هذا الرقم اللامعقول واللامقبول معقولاً ومقبولاً .

ويختتم الكاتب دراسته المثيرة بقوله . . " لقد صدر قرار إفلاس العرب وبدأنا نرهن نفطنا بعدما طارت أموالنا" ولم يعد هناك خوف من أن يبرد مواطن أمريكي أو تقف سيارة أوروبية واحدة فالنفط سيصل سواء قبلنا أم أبينا وذهب المال العربي وبقي التخلف والجهل وأصبحت أشهر العبارات في الصحافة العربية ، هي عبارة جدولة الديون ووقوفنا على أبواب نادي باريس نستجدي هذه الجدولة . . نستدين لناكل ونستعين لتعلم ولن دفع فوائد ديوننا ودخلنا "نسادى الفقراء" من العالم بعد أن طردنا النهائي من لادى الأغنياء .

وباستعراض التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي يتأكد لنا وجود ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر . .

أولها : فجوة أمنية . . وقد اتضحت معالمها نتيجة اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط والانفراد الإسرائيلي بامتلاك القدرات النووية .

وثانيهما : فجوة اقتصادية . . بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعسدرات المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وثالثهما : فجوة تكنولوجية . . بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعسدة المدى على أوجه التقدم العلمي في كالة المجالات .

أن أرض مصر كانت على امتداد تاريخها جسرا " حضاريا " بين شعوب ودول القارات المحيطة ، حيث وفر طبوغرافيا الطبيعة مقومات ثابتة لا تتغير وجعلها في نفس الوقت تتأثر إيجابا " وسلبا " بما يجري حولها شرقا " وغربا " .

حددت مصر خمسة أهداف تحكم سياستها الخارجية :-

1 . دفاع عن مصالحها في الخارج . . وثانيها . . حماية حدودها الخارجية والدفاع عن أمنها . . ثالثها . . تعظيم النظام الإقليمي وفي النظام الدولي ككل . . ورابعها . . محاولة التقليل من أى تأثير سلبي للنظامين الدوليين " على أمن الدولة . . وخامسها . . تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه " دبلوماسية التنمية " .

في مصر بحقيقة وتعظيم التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي كانت رؤيتها التي عرضها وزير خارجيتها " و. موسى " في مؤتمر قمة الدار البيضاء حيث اقترح ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأي تعاون واجهة تلك التحديات . .

1 . حاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسي بعيدا " عن مقتضيات مبادئ السلام .

2 . التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجري في أطر أخرى منها " للازدواجية ومقتضى المشروعات ما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها ، بمعنى ألا يؤدي مشروع إقليمي جديد إلى الإضرار بغيره في المنطقة .

3 . أننا لا نستبدل التعاون العربي بآخر إقليمي لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلا " عن الآخر ، فنحن نهدف إلى علاقات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة مسار عربي لتعزيز الروابط العربية ومسار إقليمي يضم أطرافا " غير عربية صالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ومسار يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، أخرى تصل إلى شواطئ المحيطين الهادئ والأطلسي .

4 . تدعم عملية التطوير الاقتصادي الإقليمي عمليات الإصلاح الاقتصادي القائمة وتأخذ في الاعتبار متطلباتها . دفع دور القطاع الخاص في المنطقة في عمليات التنمية بما يسمح له أن يدخل في علاقة شراكة جديدة مع أصحاب العالبي ليتمكن من الإسهام في إطلاق الإمكانيات الضخمة للمنطقة وفي أن تصبح اقتصاديات الشرق " جزءا " فاعلا " في الاقتصاد العالمي . .

5 . التفكير الرشيد في آليات التنمية الاقتصادية دون الفتات على ما هو قائم ، وفي هذا فقد يكون أهم منافذها " بنك إقليمي للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها .

6 . إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقها بما يدفع بقدرات مجتمعاتنا " احتياجاتها .

وثامنها . . الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمى لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة .

ثم كانت الرؤية المصرية بالتأكيد على أسس ترسيخ السلام والتي يجب أن تحقق قبل التفكير فى أى تعاون اقتصادى فى المستقبل . . حيث تركز تلك الأسس فى .. مبدأ الأرض مقابل السلام . . والسلام القائم على العدل . . والعدل المدعم بالحرية . . والحرية التى تطلق الطاقات نحو النمو ، ونحو الرخاء ، نحو سعادة الإنسان . .

وفى النهاية .. يمكن القول انه مهما كانت بشاعة الجريمة التى ارتكبها الرئيس صدام حسين بغزوة للكويت فى يوم مشئوم يوم الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ فإن حجم ما خلفته هذه الجريمة من تداعيات يفرض حتمية تجاوزها بقرارات صعبة وشجاعة تفتح الطريق امام مصالحه تاريخية تستجمع فيها الامة العربية شتات قواها المبعثرة وتقف بحزم امام كل الطامعين والمتربصين بها .. انه أمل نتمنى ان يشهده العقد القادم نهاية لهذا العدوان الفاشم بالاحتفال به بدلا من صيغة الاحتفالات المستفزة التى تشعل الاحقاد والكراهية وتتجاوز من خلالها تلك التسميات التى اصبحت مكروهة على الاذن العربية من امثال ام المعارك وهزيمة العدوان الثلاثينى وغير ذلك من التسميات المستفزة لكل مواطن عربى على ارض الامة العربية كلها ولانه قد حان الوقت حقيقة لمصالحة عربية تاريخية !!!
فهل تتحقق . . انه طريقنا الوحيد للقرن الحادى والعشرين !!

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ (١٧) "

(آية ٤٧ سورة الروم)

صدق الله العظيم

الخلاصة العامة والتوصيات

الخلاصة العامة

تناولت أبواب وفصول ومباحث الرسالة موضوع الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على ق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وذلك من خلال دراسة وثائقية وتحليلية للحرب العراقية / الإيرانية وغزو العراقى للكويت ، والتخطيط الاستراتيجى لمواجهة سياسيا وعسكريا على المستويين الإقليمى والسدولى عميقة لعملية الحشد والتخطيط والادارة للعملية الدفاعية " درع الصحراء " مع التركيز على الدور المصرى والعربى في هذه العمليات ، وتأثيره على الشرق الأوسط ، وقد خلصنا الى طرح العديد من النتائج والدروس والخبرات المكتسبة في المجالين العسكرى والسياسى لوجزها الى الآتى :-

المجال العسكرى والأمنى ، ونركز فيه على المجالات الآتية :-

- عمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقى .
- أزمة الناجمة عن الغزو العراقى لدولة الكويت القليميا ودولياً .
- دور العسكرى المصرى والعربى في عمليات الخليج .
- نتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وقليميا .
- النتائج العسكرية والأمنية على المستوى الاستراتيجى .
- اسرايل والنتائج العسكرية المباشرة عليها .
- ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها .
- دروس والخبرات المكتسبة مصرىا وعربىا وقليميا .
- خلال التوازن الاستراتيجى للقوى في الشرق الأوسط .
- ماون التركى - الاسرايلى في اطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط .
- ت العسكرية في الخليج والأمن العراقى :-

ت أولى المغامرات العراقية غير المحسوبة للنظام العراقى بقرار الحرب مع ايران الذى اتخذته حساكم مطلق على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد قامت نتيجة عمليات التطهير التى اتخذها في ايران خاصة سلاح الطيران المعروفين بولائهم لشاه ايران المخلوع ، وكان اشتعال الحرب في ٢٢ ١ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة " ٣٠٠ كيلومتر " حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى بعض النجاحات ولكن ليس بالمدى الذى يحسم الحرب لصالح العراق ، ومع أن القوات المسلحة العراقية من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة القوات الجوية بفضل الدعم العربى الذى قادته المملكة العربية السعودية أن إيران كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التى تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية لة أضعاف سكان العراق ،

الحرب عُرِضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال سواء من دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامى أو الأمم وكان الرئيس العراقى مستعداً لقبول هذه الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما ايران فقد شروطاً لإنهاء القتال منها دفع تعويضات قُدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادى الى جانب تخلى صدام حسين عن الحكم الأمر الذى أدى الى اتخاذ قرار خاطئ جديد بتوسيع دائرة القتال .

العسكرية العراقية بل العربية بوجه عام ، مما أهدر أبرز مقومات الأمن سواء منه العراقي أو الخليجي أو العربي
معاد الأمن المتعارف عليها - الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية والبيئية . . حيث تحددت
، الغزو العراقي لدولة الكويت من وجهة نظر النظام العراقي في خمسة أهداف . . أولها الخروج من الضائقة
العراقية التي وصلت الى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها " ١٦ مليار دولار " في مواجهة فوالد ديون
صلت الى ٢٠ مليار دولار ١١١ وثانيها سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطر
ن إيران ، وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية ، ورابعها - تعزيز
" صدام حسين " للعالم العربي ، وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو
يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول

ر " صدام حسين " على رفض كافة المبادرات السلمية التي دعى اليها جميع الزعماء والرؤساء في دول العالم
، الانسحاب من الكويت ، بل وزاد من ادعاءاته الكاذبة من أجل التمسك بالكويت ، واعتبرها جزءا لا
من العراق وللأبد ، حتى اضطر مجلس الأمن الدولي الى اصدار قراره رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ في مساء ٢٩
١٩٩٠ والذي يتيح للمجتمع الدولي استخدام كافة الوسائل المتيسرة " بما فيها القوة المسلحة " لاجبار
على الانسحاب من الكويت ، وأعطى مهلة نهائية " لصدام حسين " حتى ١٥ يناير ١٩٩١

ل إعطاء النظام العراقي فرصة للانسحاب مع حفظ ماء الوجه ، لد وجه الرئيس الأمريكى "جورج بوش"
الى حضور وزير خارجية العراق الى البيت الأبيض في واشنطن ، وتوجه " جيمس بيكر " وزير الخارجية
الى بغداد لمقابلة " صدام حسين " لكن جنون " صدام حسين " رفض المبادرة ، وأصر على تحويرها وعقده
مد بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة في جنيف بسويسرا لمدة سبع ساعات مستمرة يوم ١٣
١٩٩١ ولم يؤدي الى أى تحريك للأزمة .

لقد أصبحت القيادة العراقية أدنيها من كل التحذيرات والنصائح المخلصة التي توجه لها كل أطراف المجتمع
عربيه وغربه ، شماله وجنوبه ، واتخذت موقفا صلبا على غير سنده من قوة أو منطق أو حق ، رافضة التنازل
لال الكويت تحت تأثير وهم مجموعة من الأسباب والتفديرات الخاطئة التي أدت الى ظهور حقيقة ، كانت
أمام العالم كله وغائبة عن " صدام حسين " والنظام العراقي والتي انتهت بالصي نموذج لاهدار الأمن
لدولة العراق بالقتل الذي اعتبر بمثابة " انتحارا قوميا له " حيث انتهت حرب الواحد وأربعون يوما " والتي
من ١٧ / ١٨ يناير ١٩٩١ وانتهت يوم ٢٨ فبراير بالهزيمة الساحقة للقوات العراقية والاستسلام الكامل
، إضافة الى تحقيق الآتى :-

كل الرئيسى لشبكة القيادة والسيطرة العراقية على القوات المسلحة سواء داخل العراق أو في المسرح

نظام الدفاع الجوى وتدمير شبه كامل لقدرات العراق على الانتاج الحربى للأسلحة والمعدات والدعائم
لها من قطع الغيار وامكانيات الإصلاح .

• تدمير كلى لقدرات العراق العسكرية على انتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية والبكتيرية ، وغالبية المطارات والقواعد الجوية العسكرية ، وجميع القدرات العراقية على تنفيذ أعمال الحرب الالكترونية المحدودة ، وقدراته على أعمال الاستطلاع الالكتروني .

• تدمير غالبية وسائل الاتصال الداخلى والخارجي المدنية والعسكرية ، واغراق وتدمير معظم قطع الاسطول البحرى مع تدمير كلى لحوالى ٥٠ ٪ من القوة المدرعة العراقية ، وحوالى ٦٠ ٪ من باقى قواته ومعداته الأخرى .

• تدمير الروح المعنوية لدى القوات المسلحة العراقية وافقادها الرغبة فى القتال ، الأمر الذى أدى الى وقوع حوالى ١٠٠ ألف رجل " فى الأسر " .

• تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية للعراق ومعظم المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية ومعظم الكبارى والمعابر وخطوط أنابيب ومصافي وموانئ شحن مع تدمير آبار النفط ، ومعظم المدن الرئيسية العراقية .

• ومن الغريب أن " صدام حسين " قد رفض مبادرة سوفييتية لوقف اطلاق النار من جانب قوات الائتلاف الدولى ، مقابل الانسحاب العراقى من الكويت ، كما رفض الانذار الأخير الذى وجهه الرئيس الأمريكى " جورج بوش " مساء الجمعة ٢٢ فبراير ١٩٩١ باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة حتى الثامنة مساء اليوم التالى ، مما أدى الى اندلاع العمليات البرية التى قضت على ما تبقى من أبعاد الأمن القومى العراقى ١١١

٢- إدارة أزمة الغزو العراقى للكويت اقليميا ودوليا :-

• موقف جامعة الدول العربية :-

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعنها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .

• كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٣٠/٨/٩٠ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ١٠/٩/٩٠ حيث اختتمت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى عنها مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر ، وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعتضدت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، وفلسطين ، وموريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر مما أبرز بوضوح حجم الانقسام العربى تجاه الغزو العراقى .

• وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ١٠/٨/٩٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

كل التي واجهت جامعة الدول العربية :

الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الاستحباب الكامل للعراق مع تصفية آثار الشؤو ،
الجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها
لنونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .

باح الفوز بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث القساما بين دوله ، وأصبحت الشرعية القوميسية نظاما
لغة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب اعادة الأمور الى نصابها الصحيح .

لا شك فيه ان الجامعة العربية لاقت مصاعب حمة وقد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ،
رة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وإدارة
رى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

مجلس الأمن الدولي :-

ل مجلس الأمن منذ بداية الأزمة بتماسك واتساق وبطريقة مسئولة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً
وحاً وذلك في اطار الوفاق وانتهاء الحرب الباردة حيث مارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشائه
ظمة الدولية عام ١٩٤٥ ، فلأول مرة يصدر مجلس الأمن ١٢ قرارا بخصوص أزمة معينة باجماع آراء الدول
مس دائمة العضوية بدءاً بالقرار رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وانتهاءً بالقرار رقم ٦٧٨ الصادر
٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذي سمح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ما يلتزم بتنفيذ القرارات السابقة في
عد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١ .

برز الدور الأمريكي كلاعب رئيسي في إدارة الأزمة حيث لمجح الى حد كبير في تمهيش باقي الأدوار المعنية بها
اء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد كقوة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية
ظهور الأمن الذي يتلاءم وعالم القطب الواحد الذي تأمل فيه .

ثم ان التحرك الأساسي لمصر في هذا الاطار قد اطلق اولا من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولي شرقا
ربا في ادالة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولي الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقي يجي في
ارة التهديدات المباشرة التي وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة
للة الادوات والوسائل المتاحة لديه .

شكل الحشد المصري والأمريكي على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا
واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا المحور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التي بادرت بشكل او
ر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة
اد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .

وقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الفزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن - اليمن -
بنانيا - السودان - ايران) واختيرا متوهما مصر في اطار مجلس التعاون العربي .

اطار تمسك العراق بموقفه تم حشد معظم التجميع القتالي لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مسع
تعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لابرار مدى الاصرار على الابقاء على الكويت كجزء من العراق في
الوقت الذي استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

- وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية ادراكا منها لتتائجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الامة العربية كلها .
- وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعمليات (درع الصحراء) ، ثم كان قرار اباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت ، واستعادة الشرعية ، مع فرض الارادة الدولية على النظام لتحقيق الاهداف السياسية والامنية للعملية الهجومية الاستراتيجية .
- ولقد ولد الغزو العراقى للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمى حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربى بين الدول التى ايدت العراق والدول التى ناهضته الامر الذى دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب اهلية عربية" والواقع ان هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من أزمة وعمليات الخليج الثانية كالت نابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التى اثارها الغزو العراقى للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الاجنبية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، اضيف الى ذلك ان هذه الأزمة اثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الاجرائية التى يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التى نشبت بفعل الخطوة العراقية .
- ففىما يتعلق بالدول التى وقفت بشدة ضد الغزو العراقى للكويت كان هذا الموقف يجمع بالاساس بين كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى ومصر وسوريا والمغرب ذلك أن الغزو العراقى للكويت خلق مايشبه الصدمة لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى حيث ان الغزو كشف عن نوع لم يكن متوقعا على الاطلاق من التهديدات فى مواجهة تلك الدول ، اذ ان التهديد والعدوان وقع فى هذه الحالة من جانب الدولة السق كان يفترض ان تمثل مصدرا للحماية ولتعزيز امن تلك الدول فى مواجهة العدائيات الخارجية الاخرى لاسيما تلك القادمة من ايران ومن ثم فان الغزو العراقى للكويت شكل لطمة قاسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى وكانت استجابتها للغزو العراقى للكويت تتجاوز مجرد العمل على تحرير الكويت ولكنها كانت نابعة ايضا من السعى الى توفير عنصر لحماية امنها الوطنى فى مواجهة تهديد عراقى مماثل وبدا هذا المتغير واضحا بصفة خاصة فى حالة السعودية التى صدرت عن القيادة العراقية تلميحات بشأن امكانية دخولها ايضا فى المستقبل الامر الذى اثار ردود فعل حادة من جانب القيادة السعودية .
- اما بالنسبة لمصر فقد كان موقفها نابعا من مكانتها ودورها بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تتصل بالدلالات المباشرة وغير المباشرة للغزو العراقى للكويت حيث كانت المبادرة العسكرية العراقية تنطوى شكلا ومضمونا على محاولة استبعاد مصر وتهميشها واخراجها من دائرة التأثير فى القضايا الحيوية العربية علاوة على ان الغزو العراقى للكويت شكل احرارا لمصر التى وجدت ان وساطتها لتسوية النزاع العراقى - الكويتى قبل الغزو قد باءت بالفشل علاوة على ان السياسة المصرية الطلقت بالاساس من ادانتها المبدئية لاستخدام القوة المسلحة فى تسوية النزاعات العربية - العربية ، اما فيما يتعلق بالموقف السورى فقد كان الدافع الرئيسى يتمثل فى محاولة احتواء العراق ومنعه من محاولة التوسع فى الاطار الجيوبوليتيكي العربى المحيط به وهو ما

يمكن ان يمثل - حال حدوثه - تهديدا جسيما لسوريا في ظل العلاقات الملتهبة بين النظامين البعثيين الحاكمين في
ق وسوريا منذ فترة ليست بالقصيرة علاوة على ان سوريا رأت في أزمة الخليج الثانية فرصة لتعزيز علاقتها مع
مجلس التعاون لدول الخليج العربي للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فضلا عما يمكن ان يؤدي اليه
من أحداث قدر من التقارب بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية .

النسبة للمغرب فقد كان موقفه نابعا بالاساس من الارتباط القوي للقيادة الملكية المغربية بالسياسة الغربية علاوة
رغبة المغرب في الحصول على قدر من المكاسب الاقتصادية التي كان يفترض ان تأتي عقب تقسيم غنائم تحرير
بيت القصاديا وسياسيا ومن ثم فقد كان الموقف المغربي يسير في ركاب السياسة الأمريكية في المنطقة وكان راغبا
في التوافق مع مقتضيات هذه السياسة حتى وان تعارضت مع توجهات قطاعات عريضة من الرأي العام المغربي
بدأ اقرب الى العراق منه الى موقف الائتلاف الدولي لاسيما بعدما ازدادت حدة اعمال القصف الجوي
ات الائتلاف الدولي ضد الاهداف العسكرية والمدنية العراقية بعد ١٧ يناير ١٩٩١ .

الجانب الاخر كانت هناك مجموعة من الدول العربية التي اتخذت موقفا عربيا من الموقف العراقي حيث كان
هذه الدول مثل الاردن واليمن والسودان مدفوعا برغبتها في الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية غير
بعضها لما اعتبرته محاولة من العراق لاحداث قدر من التوازن بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة علاوة على
عراق كان يستهدف من ورائه اقامة تجمع عربي موالي ومؤيد للسياسة العراقية وقد تقدمت هذه الدول بعدد من
المبادرات الدبلوماسية الفردية او الثنائية التي استهدفت الوصول الى حل سياسي للأزمة بما يحول دون
وها وعكست هذه المبادرات تعاطفا ملموسا مع الموقف العراقي .

اية حال فان كافة الجهود الدبلوماسية العربية التي بذلت في هذا السياق آلت الى الاخفاق الكامل وكان ذلك
الى ان تلك الجهود لم تكن منذ البداية ذات وزن كبير في عملية الادارة الشاملة للأزمة وهي الادارة السق
في واقع الامر من نصيب القوى الدولية وبالتالي وصلت الأزمة الى درجة المواجهة العسكرية واسعة النطاق
١٩ يناير ١٩٩١ مما دفع الاطراف العربية الفاعلة الى حالة من التسليم بالامر الواقع والاقتصار على طرح
ن الافكار الدبلوماسية .

الجانب الاخر اتخذت القوى الاقليمية الاخرى في الشرق الاوسط مواقف متباينة من الأزمة استهدفت في
ما الافادة الى اقصى درجة ممكنة منها ف فيما يتعلق بايران رأت القيادة الايرانية ان الغزو العراقي للكويت يمثل
صارخا بميزان القوى الاقليمي في الخليج لصالح العراق استنادا الى ان حصول العراق على اراضي كويتية
امتلاك المزيد من مقومات القوة والمزايا الاستراتيجية بما قد يساعده على التحكم في مدخل الخليج مع
محاصرته بسهولة للموانئ الايرانية حال نشوب مواجهة بين الطرفين وخلصت القيادة الايرانية الى ان الغزو
للكويت يمثل تهديدا جسيما للامن القومي الايراني وعلى هذا الاساس ارتكزت الادارة الايرانية لأزمة
ليس فقط على مجرد معارضة الغزو العراقي للكويت ولكن ايضا على ضرورة معاقبة العراق على مبادرته
ة وفي هذا الاطار عارضت ايران اية تسوية من شأنها تمكين العراق من الحصول على اية مكاسب اقليمية
تغير من الوضع الاستراتيجي في المنطقة وهددت بانها قد تضطر الى احتلال اية اجزاء من اراضي الكويت
عليها العراق كغدية للخروج من الكويت كما حرصت ايران على الاستفادة - سياسيا واقتصاديا - من
ن الدولية والعربية المتوالية لكسب ودها في اطار عملية الضغط على العراق خلال تلك الأزمة .

● وبالمثل فإن تركيا وقعت في وضع بالغ الحساسية والخرج بفعل نشوب أزمة الخليج حيث انطوت هذه الأزمة على اختلال بالمصالح الاقتصادية التي تربطها تركيا مع العراق وحرصت تركيا على الحصول أولا على تعويضات اقتصادية وسياسية في مقابل الخسائر السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها وفي هذا الاطار حصلت تركيا في البداية على تعهد امريكي بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية وامتدت هذه التعويضات الى كالة انجالات الاقتصادية والتسليحية وفي المقابل قامت تركيا باغلاق خط الانابيب العراقي الممتد بين كركوك والموصل ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق كما اعطت تركيا تسهيلات للقوات الامريكية في المواجهة العسكرية .

● اما اسرائيل فقد جاءت تلك الازمة تكريسا لحالة من التصاعد التدريجي في سلسلة التصعيد بين الجانبين الاسرائيلي والعراقي حيث كانت اسرائيل قد عبرت مرارا وتكرارا قبل الغزو العراقي للكويت عن مخاوفها من تنامي القدرات العسكرية العراقية وفي اعقاب الغزو العراقي للكويت نشأت مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقي على الاراضي الاسرائيلية الا ان اسرائيل التزمت الحذر في الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية عليها لعدم التدخل في الازمة ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها وبشكل عام فإن هذه الازمة اتسارت جدلا داخليا واسعا في اسرائيل بشأن التدخل او عدم التدخل في هذه الازمة والحرب حيث كانت الولايات قد طلبت من اسرائيل عدم التدخل في هذه المواجهة لعدم تعقيد عملية بناء الائتلاف الدولي المناهضة للعراق والذي يضم اطرافا عربية قد ترفض وجود قوات اسرائيلية داخل معسكر الائتلاف الدولي ومع ذلك فإن تصاعد التهديدات العراقية قبل نشوب الحرب ثم وقوع الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل بعد نشوب الحرب قد دفع المسئولين الاسرائيليين الى التهديد بان اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بضبط النفس اذا ما شعرت باقتراب التهديد العراقي من الاراضي الاسرائيلية وقد انتهى هذا الجدل بالتزام اسرائيل باقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهجمات العراقية في مقابل التزام الولايات المتحدة بتأمين الاحتياجات والمطالب الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية وعلى اية حال فإن هذه التجربة اظهرت الى حد كبير محدودية الدور الاقليمي الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط فقد نظر الى اسرائيل دوما باعتبارها وكيل السياسة الامريكية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بحماية ابار البترول في منطقة الخليج الا ان تجربة الغزو العراقي للكويت اظهرت ان للدور الاسرائيلي الاقليمي حدودا لا يمكن ان يتخطاها .

٣- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج :-

في تناولنا للفصل الرابع من الرسالة (الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج) تم لقاء الضوء على أبرز ما قامت به كل من مصر والمملكة العربية السعودية والدور العسكري الحوري والفاعل في الازمة وعملية التحرير ..

الدور العسكري المصري :-

● جاء التدخل العسكري المصري في أزمة الخليج متوافقا مع السياسة المصرية المعلنة ومن منطوق دورها التاريخي والقيادي في الأمة العربية وتمشيا مع نصوص ومواثيق الجامعة العربية والقانون الدولي ... ولم يأتي التدخل العسكري المصري نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات قد دف إلى الزعامة والسيطرة على الأمة العربية وإنما جاء نتيجة حتمية فرضتها الاسس والركائز الآتية :-

● قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في القاهرة لبحث الازمة .

ب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اشترك القوات المسلحة المصرية والعربية لمعاونتها في الدفاع أراضيها ضد الغزو العراقي والاستعداد للمشاركة في تحرير الكويت عسكريا اذا تطلب الموقف.

اءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت إلى ٢٧ نداء والتي طالب فيها القيادة العراقية بسحب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة من الأسلحة غاية لتطور التكنولوجيا لقوات أكثر من : ٣٠ " دولة تم حشدتها في الخليج.

د تحملت القوات المسلحة المصرية العبء الأكبر في حرب تحرير الكويت فقد كان عليها بالتعاون مع القوات سعودية والقطرية والكويتية أن تفتح الدفاعات العراقية المستندة على سلسلة من الموانع المتعددة على حدود وبت ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة .. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقي المدن الكويتية من القوات العراقية .. فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تهديد نيران مكثف على الموانع العراقية في مواجهة ق عملياتها والتي تجاوزت ٣٠ كيلومترا .. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول غام وفتح الشغرات تمهيدا للاقتحام .. ثم قامت الفرقة الثالثة المشاة باقتحام الدفاعات العراقية وتوغلت في عملياتها ألها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططا وبفتح حجم أقل من القوات .. ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة بعة المدرعة للتعاون مع باقي وحدات الفرقة الثالثة في الوصول إلى مدينة الجهراء . ثم إلى مدينة الكويت لتعلن ير قوات الائتلاف لها وذلك بالتعاون مع الوحدات السعودية والقطرية والكويتية .

يقتصر الدور العسكري المصري في الاشتراك في الدفاع عن المملكة السعودية ودولة الامارات وتحرير الكويت وإنما امتد ليشمل تقديم كافة التسهيلات والتأمين ضد الأخطار والتهديدات والغدايات لقوات الائتلاف الدولي بدر الذي يمكن معه القول أنه لولا ذلك الدور المصري لما كان ذلك النجاح الذي تحقق .. أو على أقل تقدير ن سيتم بخسائر جسيمة في الامداد والأسلحة والمعدات .

د شاركت القوات المسلحة المصرية بكامل قواها وقدراتها وفعاليتها في عملية تأمين تحرك وحشد قوات الائتلاف ولي

حيث بلغ إجمالي حجم النقل من المعدات والأسلحة والمركبات والمجترات والاحتياجات المصرية التي دفعت إلى مسرح عمليات الخليج كالاتي :

١٣٠٩ مجورة أنواع - ٥٠٦٧ مركبة أنواع - ٣٤١ قطعة مدفعية - ٣٨٦ مقطرة أنواع - ٢٥ ألف

فرد - ٤٢٥ معدة مهندسين - ١٨١٥ طن احتياجات .

وقد وصلت مسافات التحرك داخل المملكة العربية السعودية التي احتاجت لخدمة قائد نظمت بواسطة عناصر الشرطة العسكرية المصرية مسافة تصل إلى (١٧٠٠) كيلومتر من الموانئ والمطارات إلى مناطق التمرکز وعلى طرق يتم استخدامها والتحرك عليها لأول مرة .

كما شهدت قيادات القوات المشتركة بالرياض وقاعدة الملك خالد العسكرية نشاطا اداريا وفنيا مشتركا للجانبين المصري والسعودي وتعاوننا وتنشيطا كبيرا لتوفير مطالب العمليات ودراساتها على الواقع من خلال

الزيارات الميدانية من الهيئات والادارات المصرية أو من خلال مجموعة التنسيق المصرية التي دفعت للعمل مع الجانب السعودي بالقيادة المشتركة بالرياض لضمان التنسيق بين الجانبين.

• ول مجال تدريب قوات المسرح على مهام العمليات ... فقد تم تنفيذ مشروعات مشتركة بين كل من القوات الخاصة الأمريكية وقوات الصاعقة المصرية كما تم تنفيذ تدريبات مشتركة على أسلوب صد الهجمات الجوية .. إلى جانب عقد دورات تدريبية مشتركة مع القوات الأمريكية هذا إضافة إلى التدريب مع القوات الفرنسية وتبادل الخبرات في أعمال الكشف الوقاية من الأسلحة فوق التقليدية . كما تم إلحاق كتيبة قوات خاصة سعودية على لواء الصاعقة المصرية للتدريب والاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال .

• هذا ولم يكن اشتراك القوة المسلحة المصرية إلى جانب دول عربية أخرى هو الحدث الأول فلقد أرسلت مصر دعماً إلى الجزائر قبل وأثناء حرب ٥٦ وإلى العراق عام ٥٨ لتأمين العاصمة العراقية أثناء حربها ضد الأكراد وإلى الكويت في أزمة الحدود مع العراق عام ٦٢ وإلى اليمن الشمالية لمساندتها في تثبيت نظام الحكم الجمهوري بين عام ٦٢ ، ٦٧ ودعم ليبيا بين عامي ٧٠ ، ٧٣ ودعم العراق عندما انسحب إلى حدوده في حربه ضد إيران خلال الفترة من عام ٨٠ إلى انتهاء الحرب علامة على دعم السودان عند تعرضه للتهديد الأثيوبي أو في حربه مع الجنوب وتأميناً لعاصمته الخرطوم بدءاً من استقلاله عام ٥٦ .

• ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب عالٍ والتزام بالقضايا القومية من منطلق الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي .. أنها القوة الأقدر على أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظة على قدرات وثروات الوطن العربي.

• هذا إضافة إلى أن مصر شاركت في تدريب عناصر القوات المسلحة لمعظم الدول العربية .. كما أن مصالحها الحرة كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ... ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

• ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

محددات التدخل العسكري المصري من وجهة النظر العسكرية :-

• جاء طلب المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بإرسال قوات عربية إلى أراضيها بهدف أن يكون التواجد العسكري العربي والإسلامي لمعاونة القوات المسلحة السعودية وقوات الامارات لصد العدوان المنتظر عليها وأن تكون هذه القوات منفصلة عن التواجد الاستراتيجي للقوات الأمريكية والدولية التي لن تقف عند الضرورة للدفاع فقط ، بل ستكون لها مهام هجومية ، إذا دعت الضرورة ، وبالتالي فإن القوات المصرية والعربية والإسلامية هي جزء من قوات الدفاع السعودية .

• أن التدخل العسكري المصري والعربي والإسلامي يأتي تأكيداً للدور العربي في المساهمة في حل النزاعات العربية ، وتأكيداً ثانياً لعدم الفراد التواجد الأجنبي في المنطقة العربية .

• التمهيد مبكراً لدور حاسم في النظام الأمني الذي يجب أن تنتهي إليه الأزمة بالنسبة لدول الخليج .

• قيمة الظروف لإحلال القوات العربية في هذا النظام الأمني المقترح محل القوات الأجنبية بمنطقة الخليج وبالتالي إبطال استمرارها في المنطقة العربية مستقبلاً .

تأكيد استمرار تدفق المساعدات العسكرية على مصر وبالتالي قيمة الظروف الدولية المناسبة لتطوير القوات المسلحة المصرية ، انطلاقاً من قناعة تلك الدول ، وحمية الدور العسكري المصرى والمحافظة على استمرار دعمها نتيجة للسياسة المتوازنة والمعتدلة التى أدارت بها القيادة السياسية المصرية أزمة الخليج ، ومواقفها الثابتة على مر التاريخ .

أن الدول العربية قد دعمت القوات المسلحة المصرية بقوات رمزية فى كافة معاركها السابقة ، لآليات مصداقية مصر وتأكيد دورها فى مساندة دول عربية ضد عدوان دولة عربية أخرى .
أن القوات المصرية التى تم دفعها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، لن تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى .

عسكري السعودى :-

دور القرار التاريخى لحادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وقرار هذا الحق بواسطة جامعة العربية وقرار القمة العربى ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذى يعتبر من أخطر ما شهدته بـغ الاسلامى والعربى الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بيئتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .

كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية فى عدة مجالات متوازنة لمواجهة التهديدات المحتملة للأراضى السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية فى مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخى لحادم الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات السعودية فى الدفاع عن اراضيها .

خامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصدور القرار التاريخى لحادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة اسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن اراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية فى المجالات وكافة الاتجاهات فى اطار من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتهىئ انسب ف لاستقبال وايواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تطلب ذلك من التخطيط شامل ت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية اجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعياً لاجتياح ذلك الحشد الدولى وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر لول الى والتحرك والانتشار والتأمين حق تمام حشده فى المناطق المخصصة له فى المنطقتين الشرقية والشمالية دية .

نتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً :-

عسكرية والأمنية :-

كسبت حرب الخليج الثانية عدة نتائج عسكرية وأمنية على المستوى الاستراتيجى
ت الأزمة عن مدى الضعف الذى كان وما زال يعترى العلاقات بين الدول العربية وبعضها . . ومدى العجز يعانى منه النسق العربى فى مواجهة الأفكار والتهديدات التى يتعرض لها الوطن العربى والتى أصبحت تاتى ب العالم العربى ذاته ومن أعضائه .

- التقه مجلس التعاون لدول الخليج العربي للقدرة على ملئ الفراغ الاستراتيجى اللازم لحماية ثرواته وتأمين مصالحه الدولية . . مما اضطره للاستعانة بالقوات الأجنبية والعربية وأدى الى كسر الصيغة الأمنية التى قام عليها المجلس .
- واجهت المنطقة العربية وجودا دوليا عسكريا ضخما من أجل المصالح الحيوية للدول العظمى والكبرى . .
- ظهرت ايجابية دول الجوار الجغرافى فى اطار البحث عن دور أمنى واقتصادى لها فى مرحلة ما بعد الأزمة . . سواء من جانب تركيا أو ايران أو اسرائيل .
- برز الدور السياسى والاستراتيجى لبعض الدول العربية ، وعلى رأسها مصر التى أكدت ثقلها السياسى والعسكرى وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية فى حماية الأمن القومى العربى . . وقد طرح الدور المصرى مفاهيم أساسية عن حتمية العمل العربى المشترك والجداد لارساء معالم نظام أمنى عربى يوفر الاستقرار فى المنطقة العربية .
- تعرض الأمن القومى العربى كله لعملية تخريبية شديدة عندما اعتدت العراق اعتداءا صارخا على دولة الكويت العربية المجاورة لها . . وقد خلقت هذه الظاهرة ، مفهوما مختلفا للأمن القومى العربى ، يتطلب تعديلات عسكرية وأمنية يمكن أن تصبح مدخلا لمفهوم جديد أكثر واقعية للأمن القومى العربى .
- أكدت تلك النتائج أن أى نظام جديد للأمن لا يمكن أن يتمتع بالصلابة والقدرة على البقاء فى ظل الاعتماد على الذات التى ثبت فشلها تماما . . أو على فكرة الاستعانة الدائمة بالقوى الأجنبية ، ويعد الطريق الواقعى هو السعى لايجاد صيغة عربية للأمن الجماعى تشارك فيها مجموعة من الدول العربية . .

اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- لعل من أهم النتائج العسكرية المباشرة على اسرائيل هو تحقيق حلمها فى الحصول على صواريخ "باتريوت " المضادة للصواريخ ، وبذلك كسبت نظاما دفاعيا جديدا على أعلى مستوى من التكنولوجيا ، وتم لشرها فى كل اسرائيل بأطقم تشغيلها . .
- كما استكملت اسرائيل مراحل تجربة الصاروخ المضاد للصواريخ الذى تقوم بتصنيعه على مرحلتين ، حيث أتمت مرحلته الأولى فقط، وتتكلف مرحلته الثانية " ٢٤٠ مليون دولار " قامت الولايات المتحدة بدفعها .
- الى جانب حصول اسرائيل على وعد بدعم مالى حوالى " ٢٠ مليار دولار " لمواجهة الموقف وتعويضها وتأمين حدودها
- اضافة الى ما مثله عدم الرد الاسرائيلى من تفويت الفرصة على ما كان يستهدفه العراق من حقيقة عدم المساس بالقدرات العسكرية الاسرائيلية أو تضررها العسكرى فى وقت تتآكل فيه الامكانيات والقدرات العسكرية العراقية بشكل كبير . .

ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- ان التحول المفاجأ الذى طرأ على السياسة العراقية اذاء ايران والتنازلات العديدة التى قدمتها بغداد لطهران كانت مشار لحديث العالم : فقد ذكر تقرير من الفورين رپورت صدر فى لندن مع بداية الغزو العراقى للكويت أن الرئيس العراقى قدم لايران تنازلات عديدة أكثر مما تم اعلانه وخاصة اعتراف العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الاراضى الايرانية وبدء تبادل الاسرى وذلك مقابل ضمان حياد ايران فى صراع العراق مع العالم وأوضح التقرير أن هذه التنازلات - التى لم يعلن عنها - ما يسمى بالتعويضات الحربية ، ونقل التقرير من مصادر دبلوماسية ايرانية أن وزير الخارجية الايرانى قد صرح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت ايران تطالب بـ (٣٠٠ مليار دولار) تعويضات حربية لكنها حصلت على أكثر من ذلك فقد نص

ما تستطيع ايران استيراده هو (١٥٠) ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول
الحائل من اللوريات ثم الشحن من شبه جزيرة " الفار " وتبلغ قيمة هذه الكمية (٤,٥) مليون دولار يوميا أى
١,٥ مليار دولار سنويا واطضافة إلى التعويضات العسكرية فقد تم تقديم تنازلات أخرى متعددة في مقابل وعيد
م مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها هذا بالإضافة إلى ما اكتسبته ايران من
١١ طائرة قتالية أثناء الحرب .

وس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقليميا :-

السكري والأمن

مصر :-

باتى التدخل العسكري المصري نتيجة دواع عدوانية او نزعات خاصة وإنما جاء نتيجة حتمية
بوامل اساسية :

دعوة مؤتمر القمة العربية الطارئة الى اجتماع في القاهرة خلال ٢٤ ساعة واستجابة كل الدول العربية لها
ربط الشرعية العربية بالشرعية الدولية من خلال تمشى قرارات القمة العربية مع لقرارات مجلس الامن
الدولى .

ان القوة المسلحة التى تم ارسالها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات كانت طبقا لثلاث
محددات التزمت بها مصر :-

- ميثاق جامعة الدول العربية .
- قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة .
- دعوة حكومات تلك الدول لمصر لارسال قوات الدفاع عن اراضيها .
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسنى مبارك والى وصلت الى " ٢٧ نداء " والى طالبت فيها القيادة
العراقية الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة بحرية
هابية في التطور التكنولوجى لقوات اكثر من " ٣٠ دولة " .
- البعت التجربة ان القوات المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب متميز والالتزام
لقضايا العربية القومية انما القوة الاقدر على ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة
المحافظة على قدرات وثروات الوطن العربى .
- اشراك القوات المصرية قد اكاد الدور العربى في المساهمة في حل الراعات العربية كما البت مصادقية مصر
تأكيد دورها في مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية اخرى .
- ان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة الا انى اركز هنا على " ثمانية " رئيسية منها .
- أهمية توافر الامكانيات والقدرات العسكرية المصرية التى تتيح لها " القدرة على العمل الخارجى " خارج حدود
الدولة لدعم وتحقيق الامن القومى العربى .
- توفير الفعاليات المناسبة في مجال العمل العسكري العربى المشترك لدرء اية اخطار او تهديدات عن الامة العربية

- ثالثها . . اكتساب ثقة الامة العربية في توافر القدرات المصرية سواء للحفاظ على توازنات القوى او ردع أى محاولة
أى محاولة للمساس بسيادة الدول العربية .
- رابعها . . تأييد الجانب العربى لتواجد قوات مصرية في ظل القناعة الحقيقية بعدم وجود مطامع مصرية او أهداف ملتوية
للدعم العسكرى المصرى لها .
- خامسها . . إيجابيات الاحتكاك والتسبيق والتفاعل ودمج الخبرات بين القوات المصرية واية قوات اخرى شاركت في
الائتلاف .
- سادسها . . وقوف الشعب المصرى خلف قواته المسلحة ارتباطا بقناعة الرأى العام المصرى بمشروعية الموقف المصرى
وسلامته ووقوفه الى جانب الحق .
- سابعها . . ما مكنه تميز القوات المسلحة المصرية لارتباطها بالمنطقة ومعرفة خصائصها وخبراتها السابقة في ظروف مشابهة
من إيجابياتها وزمها تجاه طرح فريد من الفعاليات لدورها وقدرتها على مواجهة التحديات .
- ثامنها . . ان القوات المصرية التى دفعت الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية لم تؤثر على مهام وكفاءة
القوات المخصصة لتأمين حدود مصر ضد أى عدوان خارجى .

العراق

- لقد ادت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الاهداف العراقية وامكانياتها المتاحة -
فقد كان الاختلاف واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيذا جوهريا على الادارة
العراقية للصراع المسلح الى جانب عدم التقدير السليم لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها اولى
التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو/ برية " والتي اعتنقتها قوات الائتلاف الدولى والسق
التفكر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الاساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات التى يمكن ان يواجه بها
ذلك الفكر المتطور
- ولقد كان لاروجه القصور والنقص الرها على الهزيمة العسكرية وماتج عنها من خسائر جسيمة في القوات
المسلحة العراقية ابرزها :
- القوات البرية . . تدمير ٣٩٥٦ دبابة ، ٢١٦٦ عربة مدرعة ، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية بنسبة تتراوح بين ٣٦ الى
٦٦ % منها الى جانب اسر واستلام حوالى ٦٢ الف فرد اضافة الى حوالى حوالى ١٥٠ الف بين قتيل وجريح .
- القوات البحرية . . تدمير ٨٨ % من لنشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع .
- القوات الجوية . . تدمير ٥٠ % من اجمالى طائرات القتال ، ٦٣ % من دشم الطائرات .
- الدفاع الجوى . . تدمير حوالى ٥٠ % من كتائب الدفاع الجوى .
- وقد كان لصدور الاوامر بالسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ - وعدم التخطيط والتدريب
على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث الخيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر عامة ومن عدد
الاسرى والقتلى والجرحى والمفقودين خاصة .
- وعن مدى تطبيق مبادئ الحرب في العمليات العراقية يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية والتفوق النوعى لقوات
الائتلاف قد فرضت على القيادة العراقية التركيز على ثلاثة مبادئ هي الحشد . . والانتشار . . والخذاع . .
اضافة الى محاولة خلق التفوق المعنوى من مسرح العمليات .

٥٥ . يمكن القول انه لعب دورا رئيسيا حيث هدفت القيادة العراقية منه الى احراز التفوق العددي على
ات ائتلاف وذلك لتضييق فجوة التفوق التكنولوجي لجهة ائتلاف . . . وقد وصل الحجم داخل الكويت ولى
ة غرب الباطن (٤٣) فرقة متنوعة قتل حوالي ٨٠% من القوات المخصصة للعمل في مسرح العمليات . .
ت حرية المناورة عند بدء العمليات في مواجهة ما تملكه قوات ائتلاف من تفوق جوى قادر على قطع خطوط
صالات مما فقد الحشد العراقى لامكانية المناورة الاستراتيجية بشكل كبير .

٥٦ . حيث عملت القيادة العراقية على توزيع القوات توزيعا استراتيجيا جيدا طوليا على امتداد الحدود
يتية - السعودية وعرضيا داخل الكويت وحتى جنوب العراق .

٥٧ . فقد عملت القيادة العراقية على تعظيم قدراتها العسكرية وقد ركزت جهودها اعلاميا وسياسيا
سكريا على التضليل عن حجم امكانياتها الحقيقية وبرزت العراق كقوة عسكرية كبرى قادرة على ادارة صراع
ل الامم مع توسيع دائرة الصراع بما تملكه من اسلحة استراتيجية تمكنه من الوصول الى قلب اسرائيل مع تعظيم
ياتها وقدراتها بامتلاك الاسلحة فوق التقليدية والكيمياوية والبيولوجية القادرة على احداث عسائر بقوات
لائف . . . مع تركيزها على اخفاء الاسلحة الاستراتيجية بهدف تقليل الاصابة والتفوق . . . وقد نجح العراق الى
كبير في خطته لاختفاء الاسلحة والمعدات الامر الذى انعكس على طول فترة العمليات الجوية حتى يحقق القصف
ى نسب التدمير المطلوبة .

٥٨ . الاستفادة من العمليات النفسية :-

برز دور الاجراءات العسكرية التى تمت لصالح التأثير على العامل النفسى للقوات المعادية فالحملة الجوية السقى
لاكثر من ٤٧ يوما من قصف جوى مستمر اضافة الى الاسلحة المتقدمة جدا تكنولوجيا كان لها تأثير نفسى
كان الهدف منها هو فرض حالة واتجاه عقلى عن هذه القوات بفرض الاستسلام اولا ثم فرض الارادة ثانيا
برز الدروس المستفادة التى يمكن استخلاصها منها هو ما ادت اليه من نجاح كنتيجة لاستلام اعداد من
لعراقية وصلت حتى ٦٢ الف فرد عراقى قبل بدء العملية البرية والضمام اعداد كبيرة اخرى الى قوات
الدولى كرد فعل ناتج عن الحالة العقلية وذلك الاتجاه النفسى الذى اصاب الجنود .

نفى الاشارة هنا الى ان حجم المنشورات التى كانت تلقى بصفة شبه يومية وصلت الى اثنين مليون منشور في
واحد في اطار مخطط متعدد الوسائل وانتهى الى القاء بطاقات الدعوة الشهيرة للانضمام الى اخوانهم حقنا للدماء
ما تلاه من جوازات المرور الامن التى تسمح لحاملها بعبور خطوط القوات المشتركة آمنا مطمئنا بفرض
م والى وصل عددها الى اكثر من ٢٥ مليون منشور .

حدثت الى جانب الاداعات الموجهة التكتيكية الاستراتيجية والتى كان استخدامها متوالفا مع نشر المواد
ما ادى الى تكامل المخطط النفسى كدرس هام في العمليات الجوية .

٥٩ . الاستفادة والخبرات على المستوى الاستراتيجى :-

عكس الاداء العسكرى لطرفى الصراع ونسب الخسائر التى تحققت والتى وصلت في الافراد مثلا الى
(١٠) مما عكس الفارق الكبير بين القدرات بما يظهر مسرح العمليات وكأنه " ميدان للرواية " وان الحرب في
حيان من حيث مساحتها الزمنية كانت عبارة عن تمهيد ليرائى لمدة ثمانية وثلاثون يوما استخدم فيها كل ماهر

حديث من السلاح والتكنولوجيا وعلى ضوء ذلك فان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة يمكن القاء الضوء على البعض منها معتمداً في الآتي : -

- **توازنات القوى العسكرية** . . حيث برز أهمية توازنات القوى العسكرية بدول الخليج وان التعاون الكبير بين القدرات العسكرية للدول المجاورة مع " العراق والكويت " وضع الخيار العسكري العراقي على قائمة الأولويات لحسم النزاع بينهما .
- **التدريبات المشتركة** . . برزت أهميتها لضمان اداء قوات متعددة الجنسيات مختلف التسليح وعقائد القتال فضلاً عن اختلاف اللغة وان التخطيط للتدريبات المشتركة امراً مطلوباً لاجتياح أى عملية مستقبلية بين قوات تشترك معاً في عمل مشترك ضد عدو مشترك بينهما .
- **التسهيلات المشتركة** . . لقد اعتمد نجاح اداء القوات الامريكية في الخليج على التسهيلات التي قدمت من مختلف الدول من داخل المنطقة او من خارجها خاصة التسهيلات التي قدمت للأسطول الامريكي او القاذفات الاستراتيجية مما يتطلب تنظيم إجراءات عربية متبادلة بما في ذلك قبول مبدأ التمركز المسبق والقواعد العسكرية المتبادلة في إطار المصالح الأمنية المشتركة .
- **التسليح التكنولوجي المتطور** . . حيث اعتبرت حرب الخليج خطأ فاصلاً لظهور اجيال جديدة من الأسلحة وعلى رأسها الصواريخ المضادة للصواريخ والأسلحة الذكية الباحثة عن الهدف كما وجهت حرب الخليج نظر القوى الكبرى الى خطورة امتلاك وسائل الاتصال بعيدة المدى " الصواريخ والقاذفات المتطورة " والأسلحة فوق التقليدية مما ادى الى بدء إجراءات لتجسيم ذلك مما يفرض على دول المنطقة القبول الحذر مما يفرض عليها تحت ذلك المفهوم .
- **أهمية الاستطلاع الاستراتيجي** . . وذلك باستخدام الأقمار الصناعية وطائرات الإنذار المبكر مما يوفر معلومات دقيقة تماماً عن حجم اوضاع مناورة القوات .
- **الأسلحة فوق التقليدية** . . برز دور أجهزة الاعلام في التوعية بأساليب الوقاية من أسلحة الدمار الشامل والتعريف بها والإجراءات التي يجب اتباعها واسلوب الإنذار بها والارشاد بأعمال الوقاية منها .
- **العنصر الليلي** . . أكدت عمليات الخليج الأهمية الفائقة للعمليات الليلية سواء للقوات البرية او القوات الجوية خاصة في ظل السيادة الجوية للمهاجم واصبحت تشكل مطلباً لتطوير امكانيات الأسلحة القتالية الجوية والبرية لمواجهة العمل في جميع الاوقات نهاراً وليلاً .
- **الحرب الالكترونية** . . لقد ادى التطور الساحق لقوات الائتلاف في مجال الحرب الالكترونية الى فرض السيطرة الالكترونية الكاملة فوق مسرح العمليات مع اخراج كل النظم الاتصال والسيطرة العراقية من المعركة حيث تم اعاقة وسائل الدفاع الجوي ثم القوات الجوية نتيجة لتلك السيطرة الالكترونية فقد يضاف اصطلاحاً عسكرياً جديداً في العمليات الحديثة يتمثل في السيطرة او السيادة الالكترونية .
- **التخطيط الجيد للخداع الاستراتيجي والتعبوي** . . فقد نجحت قوات الائتلاف في وضع خطة جيدة للخداع الاستراتيجي والتعبوي فقد تم خداع القوات العراقية المدافعة عن اتجاه الجهود والضربات الرئيسية مما يؤكد معه ان الاتجاه الساحلي هو اتجاه الجهود الرئيسي الامر الذي ادى الى اهمال تأمين الجانب الغربي للمسرح

تحقيق المفاجأة على المستوى السياسى والاستراتيجى . . . فقد كان بدء العمليات العسكرية ساعات فقط من المهلة التى حددتها مجلس الامن الدولى رغم تصريحات الرئيس الأمريكى " جورج بوش " .
دو العسكريين ان العمل العسكرى ليس بالضرورة ان يبدأ بعد انتهاء المهلة مباشرة فضلا عن الدور الفرنسى
مبادرة شبه مشجعة للجانب العراقى فى الساعات الاخيرة قبل انتهاء المهلة المحددة وعلى المستوى
راتيجى فقد شكلت الضربة الجوية الاولى من حيث توليتها اللبلى واعداد ولوعية الطائرات وعدد الاهداف
امة تامة من حيث توقع نتائجها ولجأها الكامل حيث قامت طائرات الشبح بالقاء لتابلها قبل ان تنطلق
ت الالذار فى العراق .

جدوى الخطط الدفاعية . . . فقد اكدت حرب الخليج ما سبق ان اكدته حرب اكتوبر ٧٣ من عدم
ى الخطط والتحصينات الدفاعية الثابتة وان الدفاعات الحديثة تعتمد على منظومة كاملة من القوات الجوية
ائل الدفاع الجوى وباقى متطلبات النجاح فى المعارك الحديثة من وسائل استطلاع وحرب الكترونية .
فعالية واداء القوات المدرعة . . . فى ظل السيادة الجوية وتقدم الاسلحة والصواريخ المضادة للدبابات
فة خاصة الطائرات المليكوبتر المتقدمة تكنولوجيا خاصة خلال العمليات الليلية بما قلل وبشكل كبير من
بة واداء القوات المدرعة وثلت حركتها وقدرتها على المناورة .

داد والتموين . . . لقد ابرزت حرب الخليج الاهمية العالية لوسائل النقل البحرى والى اعتبرت الوسيلة
ل لنقل القوات باحجام كبيرة وثقيلة ولمسافات بعيدة وبالساق متكاملة طالما تسرت فترة زمنية كافية .
مين الهندسى . . . ظهرت اهمية دراسة مسارح العمليات للدول المتعارنة كما اظهرت حرب الخليج مدى
ورات فى تنظيم واساليب التغلب على الموانع وما اثبتته هذه النظم من كفاءة عالية فى فتح الثغرات وما
تبع ذلك من نظريات الشاء الموانع وتكتيكاتها ونظريات عملها .

ات البحرية . . . ثبتت فاعليات طائرات المليكوبتر فى المعارك البحرية الحديثة وتعدد استخداماتها فى
ادة والسيطرة وتنفيذ اعمال الاستطلاع البحرى ومكالمة الغوامات والاعاقة كما ثبت فعالية سلاح الالغام
جانب ثبوت فعالية القوات البحرية فى تنفيذ الحصار البحرى .

يمكن القول ان حرب الخليج الثانية مستظل ولفترة طويلة قادمة مصدرا للعديد من الخبرات ومجالا خصبيا
ين للدراسة والبحث والتحليل سواء كان ذلك على مستوى ادارة العمليات العسكرية ضمن مفهوم الحرب
ادارة الصراع الشامل بكل وسائله فلقد المرزت تلك الحرب الكثير من النتائج والدروس المستفادة على
لاستراتيجى والتعبوى والى سوف تؤثر الى حد كبير على الاستراتيجيات العسكرية وتنظيم التسليح
اضافة الى اسلوب تخطيط وادارة العمليات مستقبلا .

ية اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى بالشرق الأوسط نتيجة عمليات الخليج :

شملت عمليات الخليج ، سباقا للتسلح فى الشرق الأوسط ، طالما أن العراق والسعودية وايران يعتبرون
ما محتملين لاسرائيل ، فان كلا السباقين فى مجالات التسليح أصبحا مرتبطين الى حد كبير ببعضهما البعض كما
ما يساهمان بدرجة أكبر فى عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال فى إحداث خلل فى التوازن الاستراتيجى
فى الشرق الأوسط .

وانطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتبني برنامج انتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الاسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسعى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

● كما أن انهيار القوة العراقية أثر في اختلال التوازن الاستراتيجي بالشرق الأوسط لصالح اسرائيل ، وبالتالي سوف يمتد هذا التأثير لفترة في اطار المحددات المختلفة التالية :-

● أن القيود الاقتصادية الشديدة التي ستظل تواجه حكومة العراق لن تمكن تلك الحكومات من تدبير ميزانية تمكن العراق من الاحتفاظ حتى بكفاءة قواته الحالية ، فاستعادة اقتصاده سيكون الأولوية الأساسية حتى ما بعد عام (٢٠٠٠) بسنوات .

● أن العراق لن يتمكن من الحصول على أية معونات خليجية في المدى المنظور ، وقد تبدو تلك بديهية ، لكنها بديهية هامة ، إذ أن الدعم الخليجي للعراق بلغ خلال سنوات حربه مع ايران حوالي (٥٢) مليار دولار ، ساهمت بالتأكيد في بناء قوته ، بل لقد فرض عليه أن يدفع تعويضات الحرب ، ومن المؤكد أن شبكة تحالفاته العسكرية الدولية قد تفككت أيضا .

● أن الضغوط الاقتصادية ، والسياسية الدولية أدت الى تولف الانتاج الحربي العراقي الا فيما يتعلق بالذخائر ، كما أن نشاطات العراق التسليحية الخارجية أصبحت تحت المراقبة الدولية ، وأصبح من الصعب على العراق إعادة التسلح مع شركات السلاح الدولية بعدما تعرضت له ، وقد يستطيع فقط التعامل مع بعض تجار السلاح ، الا أن تلك الصفقات يمكن أن تستكمل عادة بعض جوانب النقص في القوة ، ولكنها غير كافية لإعادة بناء قدرة عسكرية فقدت (٦٠%) من عناصر قوتها .

● أن آثار الهزيمة العسكرية ، تركزت بصماتها على الشعب العراقي الذي سيقاوم أية نزعة عسكرية ، اذا ما تطورت الأوضاع السياسية في الداخل نحو الديمقراطية ، كما تركت آثارها النفسية القاسية على الجيش العراقي الذي تعرضت لهزيمة نفسية هائلة بفعل الصورة التي بدا عليها خلال الحرب ، فمن المتصور أن الميول العسكرية سوف تضعف في العراق لسنوات طويلة ، وضمن تلك النقطة ، فإن عنصر القيادة في العراق لن يصبح عنصراً أساسياً في تحديد المستقبل العسكري للعراق ، فإيا كانت السمات النفسية للقيادة ، ورغبتها في إعادة بناء قوتها فإن العوامل المضاعفة السابقة سوف تحجم أية ميول أو نزعات عسكرية مستقبلاً .

● أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط ذاتها فقد اتخذت النتيجة الناجمة عن هذه التطورات الجديدة اتجاهاً رئيسياً هماً : العمل على بناء قدرات عسكرية كبيرة من جانب الاطراف الرئيسية في الصراع العربي - الاسرائيلي وذلك في اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج من ناحية والاستفادة من انتهاء الحرب الباردة من ناحية اخرى وفي الاتجاه المقابل بدأت محاولة جادة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ولم يكن ممكناً لهذه التسوية ان تتسم من دون الانحسار في الحسبان وجود سباق تسليح في المنطقة الامر الذي دعا الى الاهتمام بقضية ضبط التسليح كواحدة من القضايا

المهمة في المفاوضات متعددة الاطراف في عملية السلام العربية - الاسرائيلية وهي : ضبط التسليح ، المياه ،
ن ، التنمية الاقتصادية ، البيئة .

لصنا أن الصراع العربي - الاسرائيلي لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسليح في الشرق الاوسط فقد
الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية
في دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط
ان ولكن ايضا مع العراق في المستقبل .

موقف تسليح دول المنطقة فإن اسرائيل تأتي في المرتبة الأولى ، في القدرات التكنولوجية ، باعتبارها الدولة
قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق
امتلاك القدرة على تعديل مألديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما
ل تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الاجنبية
سات الاستشارية .

فيما يتعلق بالانتاج الحربي فان مصر تبذل المنتج الرئيسي في العالم العربي وان كانت قدرات التصنيع الحربي
بدرجة اقل من اسرائيل حيث تملك اسرائيل قدرة تكنولوجية اكثر تفوقاً في المجالات التقليدية والتربية
ثانية .

جمالية فان التفوق التكنولوجي يعطى لاسرائيل ثلاث مزايا استراتيجية :

ك قدرة اكبر على التعامل مع شركات السلاح العالمية والدول الحليفة وبالذات الولايات المتحدة وذلك في
الشراكة حق وان كانت اسرائيل شريك صغير في هذه المعادلة .

ك خيارات عسكرية اكثر للتعامل مع الاوضاع المختلفة من خلال التقنية المتقدمة .

ك قدرة اكبر على التحسب لاحتمالات المستقبل من خلال التقنية المتقدمة علاوة على القـدم دوماً على
موم .

اختلال التوازن الاستراتيجي الناتج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية فقد أوضحنا عدة خيارات
واجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن في المنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها وإن ما نرجحه من وجهة
نعت يعتبر الخيار المعنى باخلاء الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هو أكثر ترجيحاً ، الا أنه يتطلب فترة
يلة لتنفيذه استناداً الى ثوابت الموقف الاسرائيلي الذي يضع شروطاً لاسية يحتاج التوصل اليها الى أكثر من عقد
ن ، الأمر الذي يعنى استمرارية تهديد للأمن القومي المصري والعربي مع تنامي أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية
تلك الحقيقة فان الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريق الخيار الثالث والذي يعنى امتلاك أسلحة
يدية وفوق التقليدية في خط متواز مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس تحقيقاً لمبدأي ردع والتوازن بين الجانبين العربي
يلنى الى جانب أن توفر الردع الاستراتيجي العربي يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي
هـ التهديد النووي لاسرائيل . .

٧ - وفي تناولنا للتعاون التركي / الإسرائيلي في إطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :

● لقد أوضحنا انه جاء نتيجة المتغيرات العالمية والاقليمية في أعقاب عمليات الخليج وأنه يعد احد المحاور القائمة لسياسة التحالف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يتمشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والتحالف التركي - الاسرائيلي والفسارب الاردني - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية مما يعني في النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .

● وعلى ذلك فان التعاون التركي - الاسرائيلي يؤثر على الامن القومي المصري و العربي حيث يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سباق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهي مقبلة للتفاوض على أخطر القضايا وأكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدي الى خلق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين كما يؤدي الى تعاضد الدور الاقليمي التركي - الاسرائيلي على حساب تهميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر، اضافة الى ان التعاون التركي الاسرائيلي في المجال الاقتصادي يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التي كانت تامل في فتحها مما يعني المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا الى جانب ان التعاون في المجال العسكري يؤدي الى تقوية اسرائيل عسكريا ومنحها عمقا اقليميا واستراتيجية جديدة باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .

● وبتحليل الانعكاسات والآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر تلاحظ أن مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التي تم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذي يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

ثانيا : في المجال السياسي . . ونركز فيه على المجالات الآتية

◆ الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة .

◆ الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط .

● تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي .

● التعاون الاقتصادي الاقليمي .

◆ تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي .

١ - الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة :

● بالرغم أن المنطقة تحظى باهتمام عالمي ، ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية التي تتزايد للحاجة الدولية لصادرات البترول من دول الخليج ، بالإضافة إلى كون الشرق الأوسط قلب الحركة الدولية ، حيث موقعه الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات ، وما تشكله المنطقة مسن أهمية لتحركات

بين مختلف المسارح الإقليمية ، وما تشهده من مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسي
منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وشراءً للسلاح ، إلا أن
تفجّر بالصراعات والقضايا والتناقضات التي ألزمتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخي
العربي والعربي والبريات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيات والصراع على السلطة والزعامة
الهيمنة ، إلى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسعى إلى حماية مصالحها في تلك المنطقة ، وقد خلصنا
إلى العوامل لعبت دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتي تعدد

عوامل عمليات الخليج متواكبة مع مطلع التسعينيات الذي يعد منعطفاً تاريخياً في مسار وتطور العلاقات
، حيث تلاحقت الأحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشى معها مفاهيم الحرب الباردة ،
من مولد نظام دولي جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرائد والمحوري في إطار من الشرعية

النظام العالمي الجديد فقد خلصنا إلى الآتي :

الاختلاف في تقدير العلاقات الدولية حول توجهات النظام الدولي إلا أن هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند
ث حول دور الولايات المتحدة في النظام الراهن فهناك اتفاق على أن المرحلة التي يمر بها النظام الدولي بصرف
عن استقرارها من عدمه تلعب فيها الولايات المتحدة دور رئيسي أو على الأقل دور فاعل ومؤثر .

ثم أن صورة الصراع حول تشكيل ملامح مستقبل هذا النظام واستقراره لازالت غامضة وإن كان من المحتم
إلى جديدة مؤثرة لبعض القوى سوف يكون لها وضعها في صياغة مستقبل هذا النظام يمكن أن تتضح معالمها
خلال القرن الحادي والعشرين من خلال وجهات نظر كل من الرئيس نيكسون والرئيس بوش بشأن
التيجبة الأمريكية بالشرق الأوسط .

اتفاق كلا من الرئيسين على مجموعة من المبادئ تجاه منطقة الشرق الأوسط، توضح فكر وعلاقة النظام العالمي
والأمن الإقليمي وتشمل :-

ليس نيكسون أن الشرق الأوسط على سلم الأولويات للولايات المتحدة ، لأنه يعتبر التهديد الرئيسي للمسلم
لدوليين لما فيه من العديد من المشاكل الإقليمية كما يرى ضرورة الاهتمام باستقرار السلام العادل بالشرق
لأن ذلك يحقق مصالح الأمن الإقليمي والعالمي ويمنح لأمريكا أن تلعب دوراً اقتصادياً وأمنياً أفضل بالمنطقة .
وليس بوش أن الشرق الأوسط يواجه أربعة تحديات رئيسية تشمل الترتيبات الأمنية - السيطرة على التسليح
مماية للصراع العربي / الاسرائيلي - التحرر والتقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة، ويتفق
نيكسون مع نفس الرأي ، ويرى أهمية دعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة مع تأمين مصادر الطاقة لتأمين
تداول بصورة آمنة وبأسعار معقولة من المنطقة .

على أهمية معاونة دول المنطقة لإقامة الترتيبات الأمنية لكل دول المنطقة سواء بتعاون استراتيجي أو
أمريكي ، وأضاف الرئيس نيكسون أن هذه الترتيبات تبدأ لضمان الحد الأدنى لأمن كل دولة في الإقليم من
نظامية بدءاً بدعم القوات المسلحة الوطنية - وإجراءات بناء الثقة ثم التعاون الأمريكي ، وفي نفس الوقت
ليس بوش من وهم إقامة نظام أمن جماعي ، مؤكداً الضلية الترتيبات التالية المحددة ، وكذا وهم الحد من

التسلح ، وروهم اعادة توزيع الثروة ، كما ركز على أهمية حل النزاع العربي / الاسرائيلي استقرارا للمنطقة كما اتفقا سويا على ازالة أسباب وبؤر التوترات في المنطقة بما يحقق الأمن الاقليمي وينعكس على الأمن العالمي • وان هذا الوضع يفرض على مخططي السياسة الأمنية العربية والمصرية وضع استراتيجية قائمة على الاقتراب المتوازن من القوى الدولية الفاعلة بحكم المستجدات التي يشهدها العصر الراهن حفاظا على المصالح القومية العربية والمصرية .

• ان العامل الاقتصادي اليوم بات يحكم العالم بل ان المرحلة الراهنة يشهد النظام العالمي فيها اعادة تشيكل للملامح السياسية والاجتماعية والعسكرية وفقا لهذا المعيار وقد شهدت الفترة الاخيرة مجموعة متلاحقة من التطورات تدخل في نطاق الاعداد لمواجهة التحديات الكبرى التي تطرحها عملية الانتقال الى القرن القادم .

• وتؤثر السمات الجديدة في تغير اسس القوة حيث ان العالم بدأ يتجه الى حشد طاقاته وامكانياته في اطار صيغ تكتيلية استعدادا للمرحلة القادمة ، بعضها ذو أهداف اقتصادية ، ومن أمثلتها السوق الاوربية المشتركة والتي بدأت منذ اوائل عام ١٩٩٤ في الدخول الى مرحلة التطبيق الموحد للنظم الاقتصادية وكيف ان هذه المجموعة حرصت على تطوير هذا التكتل والتوسع به شرقا ليشمل الدول المستقلة عن التبعية السوفيتية (دول شرق اوربا) ، وعلى جانب اخر فقد نجحت الولايات المتحدة في انشاء تكتل " الناتو " وتطوير هذا التوجه بالدخول في محفل الاوبك مع الدول المطلة على الباسفيك ومجموعة الآسيان وكذا التوجه نحو امريكا اللاتينية والدخول في تعاون مع مجموعاتا اقتصادية (الانديز - الميركسول) ، واليوم باتت هذه التكتلات حقيقة وبدأت تبرز ملامح مواجهة الجديدة وانماط المنافسة والصراع غير المسبوق لتحقيق الاهداف عبر هذا المنظور الجديد ، فاوربا بدأت في تطوير عملية الاندماج وزادت من ارتفاع الحواجز الاقتصادية بينها وبين دول العالم الخارجي واصبح الاقتراب منها للحصول على مزايا تفصيلية محاط بغموض وتحكمه قوانين ومبادئ هذا الاتحاد .

• وهكذا نخلص الى أن الشرق الأوسط يقع في بؤرة اهتمام العالم يتأثر من أحداثه ويؤثر فيه ، ولا يمكن أن يتفصل أمنه الاقليمي عن الأمن العالمي .

٢- الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط :-

ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجها من متغيرات وتحولات وتحديات نوجزها في من خلال تناول الآتي :

• تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي ، ببعديها الثنائي ومتعدد الأطراف .

• التعاون الاقتصادي الاقليمي .

• التماسك والتضامن العربي .

قضية السلام العربي / الاسرائيلي :-

• أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربي / الاسرائيلي بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية وانتقالات مؤتمر السلام بعديره عام ١٩٩١ ووصول لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدفعنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على غط ما حدث بالماضي خلال المدى القريب والمتوسط .

ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في بعدها الثاني ومتعدد الاطراف تعكس في
بأن هدف السلام لازال بعيدا وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديدة باتت تشكل تحديات
جديدة للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية
س عليه .

مستقبل السلام بالمنطقة فقد أوضحنا أن عملية السلام تجيء مواكبة لانهيار حاد في النظام الاقليمي العربي وفي
تعد من اضعف مراحل النضال في تاريخه المعاصر وذلك بفعل الانقسام الذي اعقب عملية الفسزو العراقي
ت وما ترتب عليها من تداعيات كان اخطرها على الاطلاق هو تلاشي أي منظور لاحياء ما يسمى بالجهية
ة في مواجهة اسرائيل ومن ثم فقد المفاوض العربي بصورة مطلقة أكثر أدوات الضغط تأثيرا على عملية السلام
ك أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط شهدت عملية التسوية بين
واسرائيل مجموعة متلاحقة من التطورات والمستجدات الاستراتيجية فرضت واقعا جديدا على المنطقة
ت صيغ بديلة تختلف الى حد كبير عن تلك الصيغ التقليدية التي سيطرت على نمط العلاقات وشكل المواجهة
راف الصراع على مدى فترة النصف قرن الماضية .

شهدت المنطقة طي صفحات من العداء وهدم لمعتقدات سياسية والخيال لمفاهيم ونظريات أمنية بحكم الانسراح
الاعتراف المتبادل وتوسيع دائرة التعايش السلمي فالى جانب السلام على الجبهة المصرية تم التوصل الى الاتفاق
طريق الحكم الذاتي في غزة واريحا ومعاودة سلام على المسار الاردني ذات ابعاد اقليمية ودولية غير مسبوقة ،
لمسار الاسرائيلي السوري أقل مسارات التفاوض احرارا للتقدم نتيجة استمرار اختلاف مفاهيم الطرفين ازاء
الأساسية لتحقيق السلام بينهما (الانسحاب الاسرائيلي من الجولان - مفهوم السلام ومراحل تطبيع
ت - طبيعة الترتيبات الأمنية المتبادلة) .

ة للمسار اللبناني فهناك قناعة اقليمية ودولية بكونه مسارا تابع سياسيا يقاس بحجم وهامش التقدم على
على حجم التقدم والانفراج على المسار السوري وهناك اعتراف اسرائيلي بحق لبنان في أراضيها بما يوحى
الانجاز فور تحقيق التقدم على المسار الاخر .

كل قرار قمة الدار البيضاء منعطف تاريخي على صعيد الاسقاط الشرعي للحواجز في مواجهة الاقتراب
ع بين اسرائيل وقد زاد من وتيرة هذا التوجه الاعلان الجماعي لدول الخليج عن إلقاء جانب من المقاطعة
نض الدول الاخرى في بناء صيغ سياسية تدخل في نطاق التطبيع المباشر .

رات السلبية لتعثر عملية السلام فقد خلاصنا الى :

ة عملية السلام سوف يؤدي للعودة بالمنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب ونقلها لأجواء الحرب التي قد
من جديد نتيجة لتقديرات خاطئة .

سياسة المحاور والتحالفات العسكرية مع اطلاق سباق التسلح وتعطل جهود التعاون الاقليمي .

سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وقدرتها في مجال السيطرة على الأوضاع بالمناطق الخاضعة لسيطرتها وزيادة
العمل للعناصر الفلسطينية المتشددة .

لك فإن السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق
ارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وإنما يجب ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة .

لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتي اهمية وضغ مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ، مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وفي مقدمتها قضايا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضي العربية المحتلة .

التعاون الاقتصادي الاقليمي :-

● وقد تناولنا بالدراسة ، النسق الشرق اوسطي ، حيث أوضحنا أن العالم يتجه الى زيادة التكتلات الاقتصادية وإقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ في الوقت الذي يعاني فيه النظام العربي من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل ، الامر الذي يدفع بما بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس .

● وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون لسدول الخليج العربي) تقدماً ملموساً على صعيد التعاون الاقتصادي .

● وقد برز العديد من الطروحات خلال المرحلة الراهنة بعد ابرز الاتجاه لهيكلية النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطي الذي يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا - اسرائيل - ايران) ذات طموحات في القيام بادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة .

● وقد خلصنا الى أن النظام الشرق اوسطي في وضع لا يتعارض مع النظام العربي ، حيث أوضحنا عدم وجود تعارض بين " العروبة " و " الشرق اوسطية " من عدة منظورات : -

اولها : أن " الشرق اوسطية " ترتيب اقليمي ، فيما العروبة فكرة واتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات " شرق اوسطية " فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فان طرح العروبة في مواجهة " الشرق اوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي ، وجوهرها لقائي قبل أن يكون سياسي أو تنظيمي وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع " الشرق اوسطية " ولا ينبغي وضعها في هذا الاطار وثانيها : أن " الشرق اوسطية " ليست ترتيباً اقليمياً شاملاً يحل محل النظام العربي ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها باحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك سيخلف المشاركون في كل ترتيب منها وفقاً لمدى ارتباطهم بموضوعه .

وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق اوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق اوسطية " مثل نظره الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط .

تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي :-

● فقد أوضحنا أن الغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من أزمة على المستويين الاقليمي والدولي فجر آسار بالغة الخطورة على التضامن العربي وواقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية والتي تمثل بحق بداية لعملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات وحلول جديدة تماماً لتلك القضايا في المستقبل المنظور ، وقد ظهر أن معادلة جديدة للتفاعلات العربية بصدد التكوين بعد التصدع الهائل الذي أحدثه الغزو في صيغة التضامن العربي السابقة

على المستوى الكلى (الجامعة العربية) أو على المستويات الاقليمية (مجالس التعاون) أو حتى على
عويات الثنائية ، وكشف الغزو العراقي عن نقاط ضعف أساسية في ذلك النظام وقتل في الوقت نفسه تحديات
قد تواجه أى صياغات جديدة تنتظر قيامها في المستقبل للتضامن العربي ، ولحل مشاكل المنطقة العربية دون
ها فقط على منطقة الخليج .

هذا الاطار يمكن رصد عدة اتجاهات رئيسية يتجتم مواجهتها اذا ما أريد للنظام العربي أن يعيد بناء نفسه على
أكثر رسوخا وأبعد عمقا والتي تتمثل في القسم العالم العربي الى ٣ محاور :

الأول : وكان يساند العدوان العراقي ويباركه وعلى رأس تلك المجموعة الضعيفة تقف منظمة التحرير
الفلسطينية .

الثاني : كان مضادا للتواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكى لمقارنة موقفها من الغزو العراقي بمواقف
مماثلة مع اسرائيل في المنطقة (ليبيا - الجزائر - سوريا) .

الثالث : كان مضادا بصفة عامة لدول الخليج الغنية بالترول من حيث عدم معارضة في مجالات التنمية
والاستثمار الأجنبي بأرصدها بعيدا عن الوطن العربي (السودان - الأردن - اليمن - موريتانيا)
في الأزمة أحدثت شرخا كبيرا في التضامن العربي واصبحت بمثابة الاعصار الذى أهدر آمال وطموحات الأمة
عربي يحقق مستقبلا أفضل ويصدم أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربي دور في جمع
ة وتوحيد طاقاتها ولكل محور من المحاور الثلاثة مبرراته التى بنى عليها موقفه السياسى واذا كان المحور الأول
يساند الغزو (دون أن يعلن صراحة) ليس لديه مبرر واحد لاتخاذ هذا الموقف بجوار الاجماع العالمى والعربى
الساحق لادانة الغزو .

الثاني : والذي لا يؤيد التواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكى فله مبرراته وأساليده ، والتي
عومرها على وقوف الولايات المتحدة المطلق الى جانب اسرائيل على حساب الحق العربى سواء في المجال
معارضة أى قرار يصدر من مجلس الأمن ضد التعتت والممارسات اللاإنسانية للشعب الفلسطينى في الأرض
سند غزو لبنان أو التوسع الإسرائيلى على حساب أراضي الدول العربية وأيضا التعاون العسكرى الاستراتيجى
اسرائيل لضمان تفوقها على كل العرب ، إضافة الى امتلاكها أخيرا للسلاح النووى ، خاصة بعد أن وقع
في ٢٢ / ٤ / ٨٨ اتفاقا استراتيجيا ، بخصوص التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية
ذى أتاح الفرصة لاسرائيل لتقنين مختلف مجالات التعاون الاستراتيجى السابقة ، مع سريان هذه الاتفاقية
دلية ٥ سنوات بحيث تتجدد تلقائيا لفترات أخرى كل منها ٥ سنوات أخرى .

الثالث : وهو مضاد بصفة عامة للدول الخليجية تبنى مبرراته من منطلق عدم المساهمة الجادة من دول
حل مشاكل التنمية العربية أو المتاعب الاقتصادية أو حل أزمة الديون حيث أصبحت أزمة الديون العالمية هى
ئيسية للهيمنة والتسلط في عالمنا المعاصر .

فة الى ظهور بعض الظواهر السلبية من جراء الأزمة تشير اليها في الآتى :-

ات النفسية : التى حدثت بين الحكومات ، بل وبين الشعوب العربية ذاتها .

- بروز روح ثلرية لدى الصفوة الحاكمة : في الخليج- في مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب - إزاء الدول العربية التي اتخذت مواقف معارضة من الوجود الأجنبي والغربي المكثف في منطقة الخليج ، وعدم استيعاب كافة دروس ومتغيرات الأزمة على الوجه الأكمل .
- ظهور نزعة عداوة للعروبة : والفكرة القومية العربية بين فئات اجتماعية عديدة في دول الخليج العربي ، ترفع وبشكل علني الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربي ، وهو اتجاه كان سائدا في هذه المنطقة ، وظهر الميل للتواجد الغربي على استحياء قبل عمليات الخليج ، وكان يظهر في نمط المعاملة القظة للعمالة ، حتى أنه بدأ واضحا أن الوجود الأمريكي، والأجنبي في المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة وعائلاتها الحاكمة إحساسا جماعيا ، بأن أمنهم وثرواتهم ، وبسر أوضاعهم ورخاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكري ، والأمني الغربي ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم ، وهي أفكار تولدت عن الآثار السلبية لأحداث عمليات الخليج .
- وقد انعكست هذه التداعيات أيضا على جهود المصالحة التي أخذت تصطدم بتباين المواقف وتعدد الخيارات السياسية إلى جانب عوامل الشك والتحسب المتبادل مع استمرار مصادر التهديد وعدم الثقة في النوايا بين الأنظمة العربية وبعضها البعض .
- وقد زاد من عمق تلك التداعيات استمرار النظام العراقي في التهديد لجيرانه في مغامرات غير محسوبة النتائج ولا تضيف تلك الاجراءات جديد على الموقف إلا مزيد من استنزاف الموارد العربية وإعادة كشف الواقع الأمني للمنطقة وتأصيل مبدأ العداوة والتحسب لدى الأطراف الخليجية والتي أقرت فيما بعد انقضاء الأزمة ببناء الأمن الإقليمي اعتمادا على المساندة الغربية المطلقة (يؤكد ذلك قصر إعلان دمشق على الشق السياسي حتى الآن) وهو اتجاه طالما سعت لتحقيقه القوى الغربية في المنطقة .
- وعلى الجانب الآخر لم ينجح العراق الكثير من مغامراته ، فقد اعترف بسيادة الكويت وحدودها وأماله في رفع الحظر مرتونة بمدى استجابته الكاملة لكافة قرارات مجلس الأمن إلى جانب توافر حسن النية لتطبيق نظام الرقابة طويل الأمد . وهذا الأمر عمق من مخاوف الدول الخليجية وخاصة الكويت في ظل استمرار النظام العراقي وخلق قدر من التوتر الحذر داخل المنطقة .
- لرفع الحظر يتيح فرصة لتدعيم النظام العراقي وتماسكه واستمرار الحظر قد يدفعه إلى اليأس والمغامرة غير المحسوبة وقد لا تكون بالضرورة في اتجاه الكويت فالمرحلة تشهد مؤشرات توتر واضراب على امتداد الجبهة التقليدية مع ايران وتنشيط أعمال المعارضة وهناك أصوات تردد بأن فتح باب تلك الجبهة التقليدية قد يكون هو المدخل الوحيد للمساندة العربية والدولية وراء بغداد وفي ذلك لو حدث استنزافا عربيا جديدا .
- يضاف إلى هذا القلق على ذات السبق الخليجي ، مع استمرار تبني ايران لمفاهيم التوسع بالإصرار على فرض الأمر الواقع بالجزر الخليجية التي احتلتها واستمرار بناء سياستها على تأكيد أوضاعها كقوة اقليمية لها سيطرتها وتطلعاتها تجاه المنطقة .
- ومن هنا يمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد ابرزت عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون اضافة هامة للتسائج التي اسفرت عنها :
- الحقيقة الاولى . . وتمثل في تعدد التهديدات وبروز تهديدات جديدة ضد المصالح المصرية والعربية لاني جلتب استمرار اسرائيل واهدافها التوسعية واطماعها في المنطقة وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة واعتبارها اخطر

التحديات المحتملة مع التهديدات المالية والتصادم مع دول الجوار الجغرافي الغير عربية وتصاعد الخلافات حول المشاكل الحدودية والتنافس على الزعامة وتطلعات التسلط وفرض الارادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وباقي التهديدات المتعارف عليه فقد برز تهديد رئيسي جديد يمثل في التصادم مع الولايات المتحدة باعتبارها المسيطرة عالميا مع محاولة الدول الكبرى ان تستعيد نفوذها في مستعمراتها السابقة من خلال ما يطرح من مشروعات نظم امنية للشرق العربي لاستعادة النفوذ البريطاني واخر للمغرب العربي لاستعادة النفوذ الفرنسي مع تفشى روح الانتقام بعد الازمة بدلا من روح التسامح والتعاون والبناء . . اضافة الى عدم التوازن العسكري بين دول المنطقة واحتفاظ بعضها بتفوق عسكري تقليدي ولوق تقليدي مع عدم التوازن الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة ايضا .

الحقيقة الثانية . . الاختراق الكبير للقوى الدولية للمنطقة مع ثبوت عجز النظام العربي عن مواجهة احد اطرافه الخارجة عليه مع توقع ان يفرض علينا نظام امن اساسه اقليمي وجوهرة غربي ورعاية دولية خاصة مع حل المشكلة الفلسطينية والتي نشط الاتجاه الى حلها بعد انتهاء الحرب بالهزيمة العراقية .

التوصيات

أولاً : فى المجال العسكرى والأمنى :-

هناك العديد من التوصيات التى يمكن الخروج بها من الرسالة سنركز على الآتى منها : -

١- على المستوى المصرى :-

أولها ، ، دراسة تطوير العقائد العسكرية والقتالية المصرية على ضوء الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة التى
أفرزتها حرب تحرير الكويت .

ثانيها ، ، استمرار تطوير تسليح القوات المسلحة المصرية لتوفير المستوى الرفيع من التكنولوجيا الذى أفرزته عمليات
الخليج خاصة فى مجال معدات الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة ، مع دراسة أجهزة ووسائل
التعارف المختلفة المعمول بها واقتراح المناسب منها لتعميمه بين الدول العربية مع العمل على استمرار توحيد
المصطلحات العسكرية التوسع فى تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات العربية المتعاونة من خلال (عقيد
لدوات عسكرية عربية حول موضوعات الأمن القومى العربى واعداد مباريات حربية يدعى اليها مندوبين من
القوات المسلحة المختلفة للدول العربية) .

ثالثها ، ، دراسة مساح العمليات العربية واجراء دراسة لكل اتجاه استراتيجى او تعبوى او تكتيكى بما يساعد
القوات العربية على التعرف على المسرح ومطالب القتال فيه على ان يعزز ذلك كلما أمكن بزيارة الضباط
العرب بصفة عامة وللدول الدعم المحتملة بصفة خاصة للتعرف على طبيعة هذه المساح .

رابعها ، ، اقتراح انشاء نواه لمركز ادارة الأزمات " مشترك " لتبادل المعلومات والمخابرات الاستراتيجية على مستوى
جامعة الدول العربية فى القاهرة يتم ربطه بمركز ادارة الازمات لكل دولة ، مع السعى لايجاد قاعدة مشتركة
للتعاون فى المجال العسكرى بهدف تنسيق سياسات عسكرية تلتزم بها الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع
العربى المشترك .

خامسها ، ، أثبتت الخبرة المكتسبة من العمليات أهمية العمل على زيادة فعالية وقدرات النقل الجوى
والبحرى لمواجهة أى موقف مماثل يتطلب نقل قوات مصرية للعمل خارج الجمهورية فى الوقت المناسب .

٢ - على المستوى العربى :-

أولها ، ، أهمية التوصل لمفهوم واحد للأمن الجماعى العربى تبناه جامعة الدول العربية وذلك بالعمل على
حل المتناقضات والمشاكل بينها وتحقيق نوع من التوازن السياسى والعسكرى من الدول المجاورة على ان يتبع
هذا الامن من داخل المنطقة العربية بما يقلل الاعتماد على القوات الاجنبية .

بناء القوة الرادعة الإقليمية لحماية الأمن في المناطق الحيوية العربية على أسس راسخة منها :

مع اعباء ومتطلبات الدفاع والأمن القومي الجماعي على الدول العربية كل بما يتناسب مع قدراتها وامكانياتها في استراتيجية واحدة مع الاستفادة من فائض الإمكانيات المميزة في كل دولة من الدول العربية في توفير عنصر عامل الضروري للدول العربية الاخرى المشتركة في النظام الامني العربي المقترح .

القدرة لكل دولة من دول مسرح العمليات العربي للدفاع عن نفسها ضد أي تهديد واذا تجاوز حجم تهديدات المعرضة لها تقوم القوة الإقليمية العربية بالمشاركة في مواجهة هذه التهديدات وإيقاف العدوان .

من قوة الردع الإقليمية العربية من قوات دول الخليج العربية مضافا اليها قوات مصر وسوريا ويمكن مستقبلا زيادة قوات عربية اخرى طبقا للموقف .

• أهمية تجهيز المنطقة العربية كمسرح للحرب الإقليمية الموحد بكل مستلزمات الربط
خارجي للمناطق الفرعية العربية وذلك من خلال .

بناء شبكات إقليمية للنقل والمواصلات الاستراتيجية بكل قطاعاتها البرية والبحرية والجوية لتوفير المرونة العالية حركة السريعة الآمنة وقت السلم وفي حالات الطوارئ وتأمين نقل المواد الاستراتيجية فضلا عن تحريك القوات المسلحة العربية برا وبحرا وجوا في اتجاه مسرح الحرب .

في المناطق الهامة بالوطن العربي بناء شبكات موحدة للطرق البرية والسكك الحديدية وعطوط الانابيب والموانئ لمطوط الملاحة والمطارات والقواعد الجوية .

تدعيم الربط الاستراتيجي كذلك التركيز على إقامة شبكات واسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة للاتصالات الالكترونية لتوفير الاتصالات السريعة وتبادل المعلومات عند العناصر العامة في مسائل الأمن القومي والدفاع الاستراتيجي .

• تنظيم ودعم للصناعات الحربية العربية باعتبارها من الدعائم الأساسية للبنية الاستراتيجية للأمن القومي العربي بحيث توفر القوى الإقليمية العربية قدرا متزايدا من الاكتفاء الذاتي العسكري والذي يتطلب جميع وتكامل منظومة قاعدة الصناعات الحربية بين الدول العربية التي تمتلك مثل هذه الصناعات مع توسيع نطاق هذه القاعدة بإقامة صناعات حربية متطورة والتخطيط البعيد المدى الذي يهدف الى التاج معظم الاسلحة التقليدية اللازمة للقوات العربية .

ان هذه الخطوات الجماعية العربية لابد وان توضع ضمن استراتيجية عربية موحدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي على مستوى المنطقة سياسيا وامنيا .

• أهمية إيجاد صيغة عربية للأمن الجماعي يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف إستراتيجية
على كيان الأمة العربية من خلال تبنيها لمفهوم متطور للأمن الحقيقي الشامل .

وحدة فكر عربي قومي يحمل محل المفاهيم المتناقضة التي كانت سائدة في العالم العربي والتي حرمته من تنظيم وحسن استغلال قدراته .

وسيلة فعالة لإعادة تنظيم علاقات عربية - عربية في اطار قومي سليم يمكنها من التعامل الناجح مع المطالبات والإقليمية السائدة وعلى أساس من المساواة في المسئولية وارتباط المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة .

• تأكيد القدرة العربية على حماية المصالح الاجنبية بالمنطقة وبالتالي اقناع القوى صاحبة المصالح بانتقاء المبرر الاساسى للوجود الاجنبى في المنطقة .

سلاسلها . . . الالهية المطلقة لتحقيق التضامن العربى والاستقرار الاستراتيجى والذى ثبت بانة حجر الزاوية في بناء الامن المطلوب . . . من هنا كان من الضرورى حل كافة المشاكل القائمة في المنطقة وتصفية كل بؤر التوتر والصراع بازالة اسبابه والى تنحصر في ثلاث اسباب رئيسية .

• حل مشاكل الصراع العربى - الاسرائيلى وقضيته المحورية "القضية الفلسطينية" .

• تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج باعتبار ان امنها جزء من الامن القومى العربى .

• تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . .

وان ازالة الاسباب الرئيسية للتوصل الى الاستقرار الاستراتيجى لا يتحقق الا من خلال وضع إستراتيجية عربية موحدة تهدف اساسا الى تحقيق ذلك الاستقرار خاصة في المجالين الامنى والسياسى وان فطلب تكوين قوة اقليمية عربية رادعة قادرة على حماية قدرات الوطن العربى بتوفر لها القدرة البرية والبحرية للنقل الإستراتيجى في الحياء المسرح العربى الى جانب فرض انسب الظروف التى تمنع حدوث أى فراغ عسكرى استراتيجى في المراكز الحيوية بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج مع ضرورة التوصل الى التوازن الاستراتيجى للقوى الموحدة في المنطقة تحت مظلة تقليدية خالية من اسلحة الدمار الشامل ولى اطار تسوية سلمية شاملة توفر الامن والسلام وتؤكد الاستقرار لكل دول المنطقة .

تلك هى الركائز الثلاث الاساسية على طريق بناء الاستراتيجية العربية الموحدة التى برزت كمحصلة كل النتائج التى انتهت اليها عمليات الخليج تحقيقا للاستقرار الاستراتيجى المنشود .

٣ - مصر وتوجيه المسيرة العربية :

ان مصر بقدراتها المصعدة الفكرية والثقافية والمعنوية والبشرية والعسكرية قد اثبتت من خلال نتائج الحرب الما الدولة العربية المؤهلة لتوجيه المسيرة العربية وتحمل المسئولية التاريخية للقيام بهذه المهمة القومية بالتعاون مع الدول المحورية مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعلى ذلك توصى بان تكون مصر مستعدة كى تلعب ذلك الدور في اطار المرتكزات الآتية :-

• اولها : اعتبار هدف توفير الاستقرار والامن في منطقة الخليج الى جانب توفير الامن للأمة العربية يجب الا يقل اهمية عن هدف مصر الاول على المستوى القومى والمتمثل في تحرير الارض العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ، ويتحقق ذلك بسعى مصر للتخلص من اكبر قدر من الوجود الاجنبى في المنطقة لتوفير استقرار الخليج على اسس عربية راسخة .

• ثانيا : استمرار تبنى مصر لاستراتيجيتها على الأسس الثابتة التى تقوم على احترام السيادة والامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للآخرين مع القيام بدورها كاملا من حيث المشاركة في ترتيبات الامن القومى لاعادة الاستقرار المنشود .

• ثالثها : ان تعمل دائما على تنظيم ورعاية المصالح المصرية الاساسية من خلال استمرار تحقيق التوازن العسكرى السليم بين احتياجات مصر الدفاعية المباشرة وبين الوفاء بالتزاماتها القومية في المناطق العربية المحددة

أبعثها / ان تؤكد مصر على حتمية ارتباط الامن ارتباطا مباشرا بالتنمية باعتبار ان جوهر الامن مرتبطا بمسألة
بدونها لن تتوفر شروط البنية الأساسية للامن العربي .

عالمها : ان مصر انما تطرح الكارها الاستراتيجية مستندة على الواقع العربي بما يحمله من تناقضات لضرب
مثل في السلوك القومي من خلال الدور الريادي المؤهلة له والتي تمارسه طوال تاريخها تحشيا مع وضعها الطبيعي
مكانتها الحقيقية ووزنها عربيا ودوليا .

من قضية الامن في الخليج العربي فننا توصي بأن تبدأ الدول الخليجية في صياغة ترتيبات
تؤدي الى نظام امنى مستقر كالآتي :-

الامن في الخليج :- في اطار حقائق الموقف في الخليج واهداف الولايات المتحدة مع استمرار بقاء صدام حسين على
سلطة في العراق ومع تزايد الحقد والكراهية بين شعبي العراق والكويت وفي اطار الممكن وليس المستحيل فان
الامن في الخليج سيعتمد لعقد قادم على الاقل على ترسيخ الترتيبات الامنية بمعنى التركيز على الجسب
في الامن على ان يتسع نطاقه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتحقيق الامن بالمفهوم الشامل له .
ترتيبات الامنية الى توفير المناخ العسكري الملائم لتحقيق استقرار منطقة الخليج مع الاستعداد لوقف اى محاولة
دول الجوار الجفراى محاولة زعزعة الاستقرار وتهديد امن الخليج وتتضمن الفكرة العامة للترتيبات الامنية
تويات رئيسية :

الاول :- توفير القدرة للدفاع عن التراب الوطنى لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
صفة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواها المسلحة الذاتية وعقد الصفقات
التي توفر قدرات قتالية رادعة مع توفر وسائل المعلومات والانذار والتي تحقق الإنذار في الوقت المناسب عن
معدى مع التركيز على دعم القوات الجوية والصاروخية وقوات الدفاع الجوى والقوات البحرية بما يمكنها من
ات تدميرية مناسبة تعوض النقص في حجم القوة البشرية وتوفر في نفس الوقت القدرة على الصمود في
قوات المعادية المتفوقة حتى يتم بناء الدعم من القوات الخليجية والدولية اذا تطلب الموقف ذلك . . اضافة الى
تنفيذ التجهيزات الهندسية والتحصينات مما يزيد من الامكانيات الدفاعية ويشكل عائقا ومالعا في مواجهة
بادية . . على ان يتزامن مع ذلك استمرار الحظر التسليحي وامتداده ليشمل حظرا شاملا على الاسلحة
مضافة الى اسلحة الدمار الشامل لكل من العراق وايران في اطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات
، اطار ضبط التسليح في منطقة الخليج بما لا يسمح باعادة بناء قوة مسلحة مؤثرة تهدد امن الخليج مستقبلا .

الثاني :- بناء نظام دفاعى جماعى بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في اطار مجلس التعاون لدول
البحرين يركز على الآتى :

بط الفعال لبناء قوات مسلحة متجانسة موحدة التسليح تركز على مبدأ التكامل في نوعيات المعدات
بزة ووسائل القتال الذى يوفر لها ارقى وارفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر بما يعوضها عن
في القوة البشرية .

قيادة والسيطرة وشبكات الانذار الخاصة بالقتال الجوى والبحرى .

رات دفاع جوى يعتمد على قدرات صاروخية متطورة لمواجهة اى هجوم جوى معادى مشترك .

- توفير وسائل النقل الاستراتيجي الجوي والبحري والبري المناسب الذي يوفر امكانية الانتقال السريع لبناء الحشد العسكري اللازم في مواجهة اى تهديدات او عدائيات من دول الجوار .
- اجراء تدريبات مشتركة ودعم مشترك وتوفير تسهيلات ومنشآت عسكرية مشتركة مع الاعداد الكسامل لمسرح العمليات .

- انشاء دفاعات برية واقامة تحصينات على الحدود الاكثر تهديدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج خاصة الكويت
- الاعداد لاستقبال الدعم من الدول الشقيقة والصديقة اذا تطلب الموقف وحجم التهديد لذلك .

المستوى الثالث . . ويعتمد على القوات الشقيقة أو الصديقة في اطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الامنية وذلك لتدعيم قوات الدفاع الذاتي وقوات درع الجزيرة لتحقيق التفوق لردع واحتواء التهديدات والعدائيات التي تصفوق في الحجم والقوة على القدرة الذاتية للدول المهددة .

ثانيا : نحو استراتيجية عربية للتضامن العربي والتعاون الاقليمي :-

عن الملامح العامة لاستراتيجية مواجهة الخلل في التعاون الاقليمي لانا نرى :-

١ - لمواجهة التعاون الاسرائيلي - التركي :-

- فان استراتيجية المواجهة يجب ان تبني على سياسة الاحتواء بدلا من المواجهة والتأكيد على رغبة العرب في تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية المشكلات المعلقة مع تركيا للحد من تسلم علاقاتها مع اسرائيل بل ومحاولة استقطاب للجانب العربي ويجب ان تحقق الاهداف الآتية :

في المجال السياسي :-

- زيادة التنسيق العربي ودعم جهود المصالحة وتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وسرعة انهاء كافة الآثار المترتبة على الغزو العراقي للكويت وضرورة عودة العراق الى الصف العربي باعتبارها بشكل اضافي للقدرات العسكرية العربية هذا الى جانب ما تمثله من اهمية على صعيد احتواء محور التعاون التركي - الاسرائيلي .

- قيام مصر ببذل المصاعى الدبلوماسية لحل الخلافات السورية التركية خاصة بمياه نهر الفرات واقتناع سوريا بأنه ليس من مصلحتها مساعدة الاكراد الاتراك ارتباطا بالانعكاسات الغير مباشرة على وحدة العراق وما يمكن ان يترتب عليه من اثاره لايوان .

- العمل على إضعاف العلاقات التركية - الاسرائيلية وان نحول دون تطورها مع ضرورة وضع العلاقات العربية - التركية في منظور جديد يضمن عدم الفراد اسرائيل بتركيا وان يتم التعامل العربي مع تركيا على اساس حسن النوايا .

- استغلال قنوات الاتصال بين سوريا وايران للعمل على انهاء الخلافات وتحسين العلاقات العربية الايرانية وخلق مصالح مشتركة تدعم الموقف العربي في مواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي .

- التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان سياسة المحاور والتكتلات يترتب عليها العديد من المخاطر والتهديدات باعتبارها تدفع بالعديد من اطراف المنطقة لاقامة محاور وتحالفات مضادة ويساهم في زيادة مساحة التوتر وعدم الاستقرار مع توضيح ان السياسة الراهنة للولايات المتحدة تضر بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة في ظل

استمرار تحيزها لطرف على حساب الطرف الآخر الى جانب تطبيقها لسياسة المعايير المزدوجة في تعاملها مع قضايا المنطقة .

المجال الاقتصادي :

العمل على تقريب وجهات النظر بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول الخلافات على موضوعات المياه وضرورة التوصل الى اتفاقية تلبى مطالب كل منهما في المياه وفقا لخطط التنمية وبما يضمن تجنب او السارة أى مشاكل مستقبلية على هذا الصعيد .

تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية وتركيا ويجب الا تقتصر على التبادل التجارى فقط بل يكون الهدف شراكه اقتصادية كاملة في جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياحية . . الخ .

التلويح بالمقاطعة العربية الجماعية للبضائع والسلع التركية كورقة ضغط على تركيا لدفعها للاستجابة للمطالب العربية والحد من تعاونها الاستراتيجى مع اسرائيل خاصة وان حجم الصادرات التركية للاسواق العربية يعادل ٤٠% من حجم التجارة الخارجية لتركيا .

ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بشقيها الرسمى والشعبى وتنشيط الاستثمارات بين الجانبين في قطاع المال والبنوك والانشاءات والسياحة واقامة الشركات المشتركة وضرورة التفكير في ايجاد صيغة للتكامل الاقتصادى بين العرب والاتراك ولو بصورة تدريجية .

احياء دور الهيئة العربية للتصنيع وامكانية الشاء هيئة تسليح عربية تتولى التخطيط لاقامة صناعة عسكرية متطورة تقوم على اسس علمية واقتصادية يراعى فيها عدم تركيز الصناعات في دولة معينة بل الشاءها في عدة دول مع تخصيص كل دولة في صناعة معينة لي اسلوب متكامل يحقق للقوات العربية الاكتفاء الذاتى وامكانية التصدير للخارج لمواجهة التعاون التركى - الاسرائيلى في مجال الصناعات الحربية .

تنمية وتطوير علاقات التعاون العسكرى المصرى مع اليونان واعطاء دفعة قوية للتعاون السورى اليونانى وتطوير هذا التعاون والتنسيق المشترك لتأمين منطقة شرق البحر المتوسط .

العمل على تنمية التعاون الاستراتيجى السورى الايرانى وتنمية العلاقات العسكرية العربية الباكستانية وتطويرها وعقد اتفاقيات التعاون العسكرى معها .

المجال الاجتماعى :

اهمية التنسيق العربى في المجال الاعلامى بالقدر اللازم لاستيعاب ثورة الاتصالات الحديثة لتساهم في حماية الهوية الثقافية للعالم العربى في مواجهة التحديات التى سيطرحها محور التعاون التركى - الاسرائيلى واتجاه المنطقة نحو الشرق اوسطية

العمل على تحقيق عملية الاحتواء الحضارى والثقافى لكل من تركيا واسرائيل .

الاستفادة من تنامى التيار الدينى داخل المجتمع التركى ومحاولة استقطابه لتأييد وجهة النظر العربية والحد من تنامى التعاون التركى - الاسرائيلى .

● تخفيف حدة الحملات الإعلامية المصرية والعربية المضادة لتركيا خاصة تلك التي تتناول مؤسس تركيا الحديثة " مصطفى كمال أتاتورك " باعتباره شخصية تاريخية محمية من الدولة بمقتضى قانون أتاتورك الذى اقترحه البرلمان التركى .

● تفعيل دور المؤسسات والمنظمات المصرية والعربية غير الرسمية لاجتاد علاقات تعاون مع مثيلاتها التركية .

٢ - والمواجهة السوق الشرق أوسطية :-

● فقد أشرنا أن السمة المميزة للعالم الجديد هو قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور رئيسى فى تفاعلاته مما يؤكد الحاجة الماسة لإقامة تعاون اقتصادى مثمر فى العالم العربى سواء بين دوله بعضها البعض ، أو بين دولة وباقى دول العالم ، وأن توضع أسس التعاون الاقتصادى العربى والبدء فى دراسة بناء سوق عربية مشتركة بصورة تدريجية لتحقيق التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة وباستغلال طاقاتها وإمكاناتها وجعلها قادرة على التعايش مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والتفاعل معها .

● أهمية دراسة مشروعات التنمية التى تصلح لأن تكون مشروعات ذات سمة جماعية بما يربط المجتمع العربى بمصالح مشتركة قوية تنعكس عليه بالخير وتعظيم قيمة عائدها والدفاع عنها مع التنسيق مع منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى والعالمى فى إطار تبادل المصالح وتعظيمها ، وتأكيد دور حيوى ورئيسى لبلدانها ، مع دفع مشروعات التنمية فى كل منها .

● الاستفادة من القدرات والإمكانات والقومات المتاحة وتعظيم الاستفادة منها طبقا " لإمكانات كل دولة بما يحقق التكامل فى القدرات والتنسيق فى المشروعات واستيعاب المنتجات ، مع العمل على بناء الشفافية والثقة فى التكامل بين الدول العربية فيما بينها وبين باقى القوى الإقليمية والعالمية .

● التحرك النشط والسريع لتكوين الواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق التوازن مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق أوسطية (إسرائيل - تركيا - إيران) بدخول فكرة السوق الشرق أوسطية حيز التنفيذ .

٣ - والتحرك لتحقيق التضامن العربى فإن الهدف يتحقق فى إطار الأسس والاعتبارات الآتية :-

● إن عنصر الوقت ليس فى صالح الأمة العربية ، فى عالم يتحرك ويتغير بوتيرة سريعة صوب التكتلات والتجمعات وصيغ التعاون والتضامن المختلفة .

● أهمية تحديد ودراسة المعوقات والتهديدات الحالية التى تواجه الأمة العربية ، وتعوق مسيرة تطورها . . (تعثر جهود السلام - التطرف الدينى - تسابق التسلح - تهديد امتلاك الأسلحة فوق التقليدية / النووية - التنافس الاقتصادى - مشاكل الحدود) مع تنسيق الجهود لوضع خطة للتغلب عليها بأسبقية إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربية وتصفية المسائل المتعلقة بها .

● التوسع فى مجالات التعاون العسكرى طبقا " لقدرات وإمكانات كل دولة وتحت مظلة جامعة الدول العربية ومرورا " بالتعاون الثنائى الإقليمى ، بأن تشارك كل دولة طبقا " لمقوماتها فى تحقيق الترتيبات العسكرية والنظام الأمنى وطبقا " للمراحل المختلفة على ألا تكون هذه الترتيبات بديلا " عن العمل العربى المشترك ، ولا يجب النظر إليها على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى مع الحفاظ على استقلاليتها إزاء محاولات الاختراق الأجنبى .

سادس السلاح للدول التي ستزيد من إمكانياتها العسكرية مع العمل على بناء قاعدة التنسيق الحربي العربي لتفنى بجزء من الاحتياجات العربية ، مع العمل على إيجاد توازن إستراتيجي عسكري بين دول المنطقة بما لا يهدد دولة الدفاع عن ترابها الوطني مع الاستفادة من إمكانيات كل الدول طبقاً لقدراتها وإمكانياتها .

سبب أن تتطور مسارات الحركة المصرية والعربية في الآتي :-

سابعة العربية مع العمل على بناء التعاون الاقليمي المتوازن في إطار صيغ تعاون عسكري واقتصادي يحقق مصالح الجميع ويحقق الحد المناسب من تنسيقها .

ثامنة دعم المبادرة المصرية باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع السيطرة على السلاح بما يدعم السلام .. على كافة مساراته مع حل المشاكل التي تعوقه بما ينعكس على السيطرة على سلاح المنطقة بالمنطقة الاقليمية .

تاسعة متوازنة بين كل القوى الاقليمية مبنية على احترام الحدود - وبناء التعاون المتوازن في مسائل ضبط البيئة - والحفاظ على الأمن والسلام في كل ربوع العالم مع التركيز على حل عادل لجميع المشاكل المتعلقة بالمنطقة (المياه) .

عاشرة الاقليمي العربي بالأمن الخليجي ... واعتباره كياناً واحداً لا يفصل مع وضع تصور لايجاد آليات الجماعةية للتهديدات التي قد تواجهه الأمن الاقليمي سواء بامكانيات الاقليم أو بالتعاون مع القوى الأخرى الشرعية الدولية .

الحادية عشرة الجهود على متابعة المتغيرات العالمية للتفاعل معها .. وربط المصالح الاقليمية بدول المصالح الاقليمية محيطاً بما يدعم الأمن الاقليمي ويزيد فعاليته واندماجه وتأثيره فيها

الثانية عشرة الحركة السياسية والدبلوماسية العربية والمصرية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين الاسيوية ودول ث في إطار سياسة تقوم على إظهار ثقل الدور العربي والمصري وربط ذلك بتحقيق الأهداف والمصالح لهذه القوى بالمنطقة .

الثالثة عشرة للتعاون الاقتصادي .. مع إيجاد الآليات التي يحقق الدعم الاقتصادي وتقويته للدول المعنية مع التركيز على التعاون الاقتصادي بفكرة تبادل المصالح وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ودراسة المشاركة في النظام الشرق الأوسطي الربط بين ذلك والمقاطعة الاسرائيلية والتقدم في العملية السلمية على جميع المسارات .

الرابعة عشرة تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية واجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وبعضها وبقية بينها وبين باقي الجديده والقوى الأخرى المؤثرة الاقليمية والعالمية ، تطوير مسائل التعاون في إطار تبادل المصالح بعيداً عن التهديدات ... وبالتركيز على العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية والبيئية وحقوق الانسان ورام التراث والشخصية القومية والمسائل الداخلية بما يدعم بناء الثقة والتعاون الاقليمي وما بين الاقليم وقوى الأخرى بما في ذلك النظام العالمي .

٥ - ودراسة عوامل احراز تقدم ايجابي على صعيد عملية السلام فقد أوضحنا الآتي :-

- التزام كافة الأطراف خاصة اسرائيل بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وما تم التوصل اليه من اتفاقيات .
- امتناع كافة الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على مستقبل قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني .
- مراعاة أن خيار السلام في الشرق الأوسط أصبح واقع وأن اطار المفاوضات هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وقد اكتسبت العملية السلمية بما تحقق حتى الآن على المسارين الفلسطيني والاردني قوة دفع يصعب التراجع عنها.
- أن اكتمال السلام الشامل في المنطقة رهن بمحتمية تحقيق تقدم ملموس على المسار السوري وخلق واقع مستقر للمنطقة لن يتأتى إلا بتحقيق تسوية نهائية عادلة قائمة على مبدأ تبادل الأرض بالسلام.
- أن المرحلة التالية من المسار الفلسطيني / الاسرائيلي تتطلب جهد بارز ودعم اقليمي وعربي ودولي غير مسبوق اذ تصطدم تلك المرحلة بالمتطلبات التاريخية للشعب الفلسطيني (السيادة- تقرير المصير- الانسحاب- المستوطنات- القدس) وهي ثوابت يتطلب تحقيقها فترة زمنية قد تتجاوز المخطط في أجندة التسوية السلمية .
- بات هناك قناعة بأن اكتمال العملية السلمية واعادة ترتيب أوضاع المنطقة لن يتأتى إلا مروراً بالقرار والصفة الامريكية التي عكست التوازنات الدولية ريثما شبه المطلقة خلال المرحلة ولفترة منظورة قادمة لادارة وتوجيه النظام العالمي الجديد .
- رغم الضرر الذي لحق بروسيا من تداعيات الفترة الماضية إلا أن الملاحظ هناك مؤشرات لمحاولة استعادة دورها ومكانها على الصعيد الدولي وبصفة خاصة منطقة الشرق الاوسط ولصالح الأمن القومي العربي والمصري هناك حاجة لدعم هذا التوجه .
- إن اسرائيل في إطار التوازن العسكري بالمنظور الاستراتيجي لازالت تمتلك قدرات تقليدية متقدمة وامكانيات ردع شامل وقرار تسوية لا تضع في اعتبارها إزالة مخاطر هذه القدرة تبقى على المنطقة في حالة تشكك وعدم استقرار .
- إن عملية التطبيع والحركة العربية نحو اسرائيل دون الدخول إلى صيغة سلام شام في المنطقة أمر في جوهره بمنح اسرائيل عائداً سلمياً مسبقاً دون تقديمها أي التزام بإعادة الحقوق العربية .
- مما سبق يتضح أن اعتبار تطور العلاقات العربية / الاسرائيلية من وجهة نظر الباحث يرتبط بمدى حجم التقدم الذي يمكن أن يطرأ على مسيرة السلام ولاسيما المحور السوري وفي حالة تحقيق ذلك يمكن تصور شكل العلاقات على النحو التالي :
- مزيد من الانفتاح العربي على اسرائيل وقد يصل الأمر إلى حد انتهاء المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة .
- إقامة مكاتب اتصال مع اسرائيل والصفة والقطاع وبدء ممارسة نوع من التطبيع التدريجي في مختلف المجالات .
- البحث الجدي في مشروعات التعاون الاقليمي ولاسيما تلك المشروعات التي تدخل في نطاق تطوير البنية التحتية للمنطقة باستثمارات اوروبية ويابانية وأمريكية .

واسع بين إسرائيل والدول الخليجية والبدء في التفكير بتنفيذ مشروعات ثنائية أو ثلاثية من خلال الاغواء بما
من تكنولوجيا ومعرفة متطورة في مجال التصنيع الراقى زيادة كثافة حركة السياحة الاسرائيلية من وإلى
العربية مع تصاعد معدلات الأنشطة للمؤسسات والهيئات غير الحكومية من العرب واسرائيل .
لمر أن تحدث الفجاجة في مجال المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف بمشاركة سوريا ولأسيما في مجال لجنة
القيمي وضبط التسليح بالدخول عمليا في بحث الاسلوب الأمثل للحد من ظاهرة سباق التسليح ووضع
اسباب لدعم الاستقرار في المنطقة .

هبة تحديات السلام فانتنا نرى أن أفضل مسارات للتحرك المصري والعربي كالاتي :-

سيا :

ر العمل على دعم السلطة الفلسطينية والعمل على دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بتعهداتها من
م تلك السلطة في تجاوز مشاكل إعادة الاعمار والتنمية وابرار الحاجة إلى تطوير هذا الدعم سياسيا
بالانجاز المرحلة النهائية وانماها على هذا المسار .

في دعم المسار السوري سياسيا واعلاميا والتأكيد على ثبات الموقف العربي المصري من حتمية استعادة
كاملة باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لاقرار السلام الشامل في المنطقة .

ب التأكيد على وضوح الموقف العربي والمصري من حتمية الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان
لمجال لقيادته السياسية إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وفقا لآلياته القومية .

كيد على أهمية مفهوم الربط بين تحقيق اسلام الشامل في المنطقة وأى صيغة للتعاون الاقليمي شريطة ألا
الصفة على هوية وشكل التضامن العربي ومصالحه القومية .

الالتزام بتنفيذ أحكام معاهدة السلام مع اسرائيل والعمل على تطوير عملية التطبيع بما يتواءم وتطورات
سلمية وفي الاطار الذي يخدم المصلحة القومية المصرية .

لدى الدور الطبيعي المصري في عملية السلام والحاجة الملحة إلى استمرار هذا الدور ونقله من خلال مرحلة
لنهائية وتشكيل صيغ التعاون الاقليمي تأسيسا على ما تتمتع به من ريادة سياسية وامكانيات بسوق
وحضارة بشرية واجتماعية وثقافية تجعلها مؤهلة لضبط ايقاع هذه النقلة النوعية في نمط العلاقات بالشرق

لعمل على تدعيم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات وتنميتها في اطار أهداف الأمن
مصري والعربي .

مار روح العودة الروسية لاستعادة المكانة في الساحة الدولية والعمل على تطوير العلاقات معها بما يقدر
م في دعم الموقف المصري مع تشجيع اتجاهات تطوير المشاركة الروسية في عملية السلام خاصة على
سوري الفلسطيني مستقبلا باعتبار أن ذلك أمرا حيويا لخلق قدر من التوازن قد يصلح من تشوهات التسوية
المسارات لتحقيق الاستقرار بالمنطقة .

● عسكريا وأمنيا :-

أهمية استثمار فترة السلام والعمل على تطوير سياستنا العسكرية بما يخدم متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري على النحو التالي :-

- استمرار النظر في الحجم الأمثل للقوات المسلحة وشكل القوات خلال مرحلة السلام ، على أن يبنى ذلك على أساس قوة عاملة ومحدودة ذات كفاءة وفعالية وقوات احتياطية يتم حشدتها وفقا لنظام استدعاء وتعبئة جيد .
- أهمية مراعاة مبدأ الموازنة بين الكم والكيف عند بناء حجم التسليح المستهدف للقوات المسلحة واضعين في الاعتبار مستوى القدرة على الاستيعاب من ناحية والميزان الحقيقي للقوة التقليدية على الجبهة الشرقية .
- الربط بين الاستمرار في سياسة رفض التوقيع على معاهدة حظر امتلاك الأسلحة الكيماوية وبين استمرار إسرائيل ورفض اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية مع تنشيط مطالب مصر الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .
- استمرار العمل على دعم وتحقيق علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوف تظل المصدر الرئيسي للامداد بالأسلحة والمعدات الرئيسية خلال الفترة المنظورة القادمة مع أهمية الإبقاء على قنوات الاتصال مع روسيا عسكريا لصالح توفير احتياجاتنا من قطاع غيار وأنظمة غير رئيسية قد تطلبها القوات المسلحة لاستكمال عملية البناء والتطوير .
- استمرار دراسة وبمبحث أنسب أسلوب لتطوير معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بما يتماشى وروح السلام الشامل المنطقة .

واخيرا فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق أمن واستقرارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وانما يقض ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة ، لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية على المنطقة اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتي أهمية ومبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ .

مع أهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وفي مقدمتها قض (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضي العربية المحتلة .

- وبشأن الترتيبات الأمنية فان محددات الموقف المصري من أى ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تكون

بالمبادئ الآتية :-

- ✦ الحرص على مصالح مصر القومية والمحافظة على أمنها واستقرارها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب
- ✦ الانتماء العربي والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية .
- ✦ استعداد مصر لتقديم المساعدة والدعم للأشقاء العرب في منطقة الخليج وقت الحاجة طبقا لما ورد في اعاد دمشق وتعديلاته .
- ✦ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات منظماتها ومبادئ القانون والشرعية الدولية .
- ✦ الالتزام المصري بمعاهدة السلام مع إسرائيل .

متطلبات الأمن والاستقرار العالمى فى ظل نظام حديث يسمى الى التعاون وحل الصراعات بالطرق السلمية والحوار .

ضرورة مشاركة جميع دول العالم فى أى ترتيبات والتزامات بدون استثناء .

ترتيباً على ما سبق فإن مقترح الرؤية المستقبلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الأبعاد التالية :
ترتيبات سياسية :-

توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين أطراف الصراعات والراعات الإقليمية .

أن أى إجراءات أو ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تكون من العمق بحيث تحقق الاستقرار والسلام فى المنطقة وألا تتضمن أى عناصر من الممكن أن تكون سبباً فى عودة التوتر من جديد.

ألا تتعارض تلك الترتيبات مع المبادئ العامة والمواثيق والأعراف الدولية (الاحترام المتبادل - عدم التدخل فى الشئون الداخلية - وحدة أراضي الدول وسيادتها الإقليمية)

تتخذ كافة الإجراءات بموافقة جميع أطراف المنطقة ولا يترتب عليها امتيازات طرف على حساب طرف آخر .
أن أى ترتيبات لضمان استقرار الأمن بالمنطقة وبصفة خاصة الصراع العربى / الاسرائيلى بكافة أبعاده وعناصره أهمية قيام المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بدور فى تلك الترتيبات ويتضمن بشكل رئيسى توثيق الاتفاقيات والمعاهدات .

ترتيبات اقتصادية :-

بنى فكرة التكامل الاقتصادى وتبادل المصالح ، لصالح التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب من خلال :

اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة لما تمثله من ضمان استقرار واستمرار السلام .

النشاء صناديق دعم التنمية الاقتصادية .

استخدام عمالة المنطقة بدلاً من العمالة الخارجية .

نشاء مناطق اقليمية للتجارة الحرة بين دول المنطقة وصولاً الى الوحدة الاقتصادية الإقليمية الشاملة .

لعل عادل لمشكلة المياه باعتبارها أهم مرتكزات الأمن القومى لدول المنطقة لارتباطها الوثيق بالأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية بها ، وتأتى مشكلة المياه كأحد المدخلات الرئيسية ذات التأثير المباشر التى تفرض ذاتها على مقترحات تسوية الشاملة بالمنطقة فى ضوء محدودية المصادر المائية التى تشارك بها العديد من الأطراف المحلية والإقليمية وعجز تلك المصادر عن تلبية احتياجات كافة الأطراف منفردة .

ت عسكرية :-

من الترتيبات العسكرية هى الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة باعتبار ان المقومات العسكرية فى العنصر الرئيسى لنشوب الصراعات وأداة لتحقيق الأهداف لبعض الدول

فى إطار ذلك الطرح المصرى عند بحث ترتيبات أمن عسكرية يمكن أن يجى انطلاقة من المبادئ الأساسية الآتية:

توقيع كافة الأطراف على معاهدات عدم اعتداء واحترام الحدود الدولية وأراضى ومياه الغير .

قبول أى إجراءات من شأنها الحد من المخاطر واستخدام الخيار المسلح على الا يتم ذلك على حساب المصالح القومية والأمنية والسياسية لكل دولة .

قبول تواجد قوات حفظ سلام دولية تحت اشراف مجلس الأمن .

♦ تنفيذ اجراءات لضبط التسليح التقليدى وغير التقليدى بالمنطقة .

♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة السلاح والقوات .

♦ خلق نظام دليق وفعال للتحقق والتفتيش .

• ولتطبق هذه المبادئ يمكن أن تتم الترتيبات العسكرية فى المنطقة كالاتى :-

♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة القوات فى كلا من هضبة الجولان ، الحدود الاسرائيلية، جنوب لبنان (أسوة بما تم

بين اسرائيل وكل من مصر والأردن .

♦ اجراءات ضبط السلاح التقليدى وغير التقليدى فى المنطقة :-

♦ تمثل اجراءات السيطرة على التسليح فى منطقة الشرق الأوسط أحد الركائز الأساسية فى ترتيبات الأمن المزمع

اجرائها من منطلق مايشكله تكديس التسليح وسياسة سباق التسليح بين دولها من عوامل رئيسية للجوء الى حل

المشاكل والصراعات بالوسائل العسكرية وبالتالي تهديد الاستقرار والأمن بالمنطقة .

رابعاً : مقترحات التحرك المصرى خلال العقد القادم :

• فى ظل الاوضاع والمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة المؤثرة على أمن مصر القومى فان العقد القادم يتطلب رؤية

خاصة وتصور محدد لما سوف تكون عليه الحركة السياسية لمصر مستقبلا بالشكل الذى يمكن من تحقيق مصر

لاهدافها الاستراتيجية .

• ولما كانت السياسة الخارجية للدول بهيئتها الشامل هى اهم الوسائل لتأمين تحقيق هذه الاهداف وفى ضوء المرحلة

الراهنة التى نمر بها فان الموقف يتطلب استعادة قوة مصر داخلها واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كاساس سليم لمنطق

سياسى واقعى على المسرح الدولى .

• ونشير ان تقوية الجبهة الداخلية وقاومتها على قاعدة صلبة ذات تنظيم سياسى وادارى ناجح وكفاء يشكل عاملا

رئيسى لامن وسلامة ورفاهية المجتمع المصرى ويؤكد ثقله القومى بابعاده السياسية والاقتصادية فى التعاون مع

ديناميكية حركة عالم اليوم .

• ان مصر فى ظل ما تمتلكه من عناصر القوة الشاملة وثقلها التاريخى فى المنطقة يتيح لها دورا رياديا ومحركات حركة

واسعة على الصعيدين الاقليمى والدولى اذا احسن استثمار وتوجيه تلك القوى فى اطار خطة تحرك متكاملة وطبقا

لاولويات اهدافنا الاستراتيجية .

• وفى ضوء ماسبق استعراضه من متغيرات اقليمية ودولية ذات تأثير مباشر على الامن القومى المصرى فى اطار الحفاظ

على استمرار الدور المصرى ودعم ثقله ليقترح ان يسير التحرك المصرى خلال العقد القادم فى المسارات التالية :

على الصعيد الدولى :

ان تحقيق اهداف الامن القومى المصرى بابعاده المختلفة على الصعيد الدولى يتطلب سياسة خارجية تستند فى تحقيقها

على مجموعة من الركائز والمبادئ التى يمكن بلورتها على النحو التالى :

• تولب الية قادرة على التنبؤ المبكر بمتغيرات وتطورات الموقف الدولى والاقليمى على كافة الاصعدة والتقدير

بالمعكاسات على الامن القومى المصرى مع امكانية المعاولة فى صنع القرار القومى وسياسات واستراتيجيات تنفيذه فى

التوقيت المناسب . . . والقدرة على مواجهة المواقف الطارئة والمرونة والسرعة فى تطويع اى متغيرات يطرحها

في أو الاقليمي لخدمة المصالح والاهداف القومية من خلال سيناريوهات معدة من قبل مع العمل على
تعمير .

وتحديد الاهداف القومية المصرية في دوائر الاهتمام المختلفة وتنسيقها في اطار تفاعلات العلاقات
القومية والعمل على تحقيقها وفقا لاسبقيات اهتمامات الامن القومي المصري مع مراعاة البعد السدولي في
القوى الكبرى ومعطيات الحفاظ على مناخ السلام للنظام العالمي وما تأخذه المصلحة
من اسبقية متقدمة به .

للمحركة الخارجية من خطوات متوازنة مع القوى الكبرى تضمن تحقيق المصالح والاهداف القومية
الدخول في السياسات التنافسية بين القوى والتكتلات الدولية والعالمية وضمان خلق شروط متوازنة بين
القوى الاقليمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط - وذلك من خلال :

اهمية وثقل الدور المصري المحوري في بناء واقامة اى نظام اقتصادى او امنى بمنطقة الشرق الاوسط
الجغرافية المختلفة (البحر المتوسط - البحر الاحمر - الخليج العربي - المغرب العربي) فضلا عن
مضى (عربيا - افريقيا - اسلميا) في تحقيق الشرعية وحماية المصالح الدولية والحفاظ على السلام والامن
تتملكه من امكانيات ذاتية مقارنة بباقي دول المنطقة .

عمل على توثيق العلاقات المصرية - الامريكية مع اعطاء عناية خاصة للحد من تصاعد الاتجاهات ذات
على تلك العلاقات ، باستثمار حقيقة اهمية الدور المصري الدافع لعملية السلام ومحاصرة تهديدات
الارهاب فضلا عن الدعم المصري للسياسة الدفاعية بالشرق الاوسط ومساهمة مصر في عمليات حفظ

خاصة لدعم العلاقات المصرية مع دول اوربا في اطارها الموحد لخلق البدائل امام تحقيق المصالح
القومية المصرية وكذا استثمارها في الحصول على شروط متوازنة مع باقي القوى الاقليمية بالمنطقة وذلك
منذ مبادرة منتدى البحر المتوسط وتعميق الحوار مع المنظمات الاوربية المختلفة (السياسية - الاقتصادية
وتأكيد اهمية الدور المصري في تحقيق مصالحها خاصة على الصعيدين الاقتصادى والامنى انطلاقا من واقع
ملحة المشتركة وحقيقة الامكانيات المصرية الذاتية مقارنة بباقي دول المنطقة .

الاقتراب مع روسيا الاتحادية ورابطة دول الكومنولث الروسى لاستثمار دورها المساعد مستقبلا لتعزيز
في المنطقة وامكانية الاستفادة من علاقات التعاون معها خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية

بمع الدول الاسيوية الاسلامية لخلق التوازن مع حركة القوى الاقليمية الاخرى (ايران - تركيا -
بما يخدم مصالح واهداف الامن القومي المصري خاصة مع التقدير الخاص لتلك الدول لدور الازهر

الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية خاصة الاسيوية والاوربية لتجاوز الانعكاسات السلبية لسياساتها
الى الاقتصاد المصري .

حركة في الصيغ الامنية الجارى اعدادها لمنطقة الشرق الاوسط بمختلف دوائرها خاصة بالبحر المتوسط
في .

- اعطاء عناية خاصة في اطار سياسات دبلوماسية - واعلامية تعتمد على حقائق وبيانات دقيقة باساليب عملية لاثبات المواقف المصرية المساندة للتوجهات الدولية والخاص بمفاهيم تحقيق الامن والسلام العالميين واحتواء اى اتجاهات مضادة للمصالح المصرية وذلك من خلال العمل على ابراز الاتي :
- الاجراءات والترتيبات الجارية لدعم وتطوير آليات الحركة الديمقراطية في مصر .
- خطوات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى في مصر وما احرزته على مدار السنوات الماضية في الهبة الاساسية للدولة ومشروعات عملاقة جارى تنفيذها .
- الحرص المصرى في الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان .
- نجاح الخطط المصرية في مواجهة التطرف والارهاب من خلال سياسة القناعة في المقام الأول .
- المبادرات المصرية الخاصة ضبط التسليح في المنطقة والدعوة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة التدمير الشامل مع الاستفادة من برنامج مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى في الوصول الى صيغ تضمن تحقيق التوازن العسكري بالمنطقة
- الحرص على الاحتفاظ بقوة الدفع للمبادرات المصرية الخاصة باقامة آليات منع وفض وتسوية المنازعات سواء بالقارة الافريقية او بالمنطقة العربية مع السعى للحصول على دور رائد في اقامة والاشراف على الهياكل المؤسسة لتلك الآليات الى جانب البرامج التأهيلية والتدريبية العاملة بها .
- السعى لتوسيع دائرة التعاون المصرى على المستوى الاقليمى والدولى في مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى على مختلف الاصعدة بما يتقدم خطط المكافحة وتطوير امكانيات المواجهة وتحقيق الدور المصرى على المستوى الاقليمى والدولى في هذا المجال .
- التحرك النشط والسريع لخلق نواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق اوسطية (اسرائيل - تركيا - ايران) بدخول فكرة السوق الشرق اوسطية دور التنفيذ .
- الاهتمام بضرورة اعطاء دفعة قوية للاسراع بتحديث آليات النظام الادارى والاقتصادى المصرى والارتقاء بمستوى الجودة للمنتج المصرى كضمان لمواجهة القيود المنتظرة لصيغ المجموعة الاوربية من ناحية واتفاقية تحرير التجارة العالمية من جهة اخرى .
- على الصعيد الاقليمى :
- دعم جهود السلام مع الحفاظ على ديناميكية الحركة المصرية النشطة كشريك ووسيط رئيسى في المعادلة العربية / الاسرائيلية وبما يحفظ لمصر استمرارية هذا الدور من جهة ولضمان مردوداته الايجابية على مصالحنا الاستراتيجية وحركتنا على المحاور المختلفة من جهة اخرى .
- استمرار مناخ الثقة والتقدير الاسرائيلى للدور المصرى والذي اكده محصلة ممارساتنا مع اسرائيل على مدار ملحقين من عشرون عاما منذ تطبيق اتفاقية السلام في دفع اسرائيل الى موقف اكثر مرونة لتذليل العقبات التى تعترض التقدم على المسارين السوري واللبناني .
- استمرار الدعم وقوة الدفع المصرية لاستكمال ما تم احرازه من نجاحات على المسار الفلسطينى / الاسرائيلى وبالشكل الذى يمكن معه تسوية جميع البنود الواردة باتفاق غزة / اريحا من خلال دور تنسيقى مصرى بين كافة الاطراف

مما ودوليا وما يتضمن الخروج بنموذج ناجح يزيد من مناخ الثقة بين اطراف الصراع ويدفع بهم لخطوات اوسع
في صعيد التسوية الشاملة وذلك من خلال الآتى :-

- دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بالتزاماتها نحو تقديم الدعم المادى والفنى للسلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تحقيق التغيير المطلوب لبناء ثقة المواطن الفلسطينى في فاعلية وثقل تلك السلطة لمواجهة التيسار المعارض للسلام واستكمال مسيرته .
- تقديم الخبرات والدعم المصرى في حدود الامكانيات المتاحة خاصة في المرحلة الحالية لتثبيت دعائمها وخلق ارضية ثابتة تصلح للبناء عليها في ظل متطلبات وترتيبات المراحل القادمة .
- ضرورة اشراك مصر بميثاقا الفنى الحكومية والتابعة للقطاع الخاص في مشاريع الانشاء والبناء المتوقعة في مناطق الحكم الذاتى ابرازا للدور المصرى المشترك في كافة مراحل بناء الكيان الفلسطينى الجديد .
- التفكير في اعداد اسس واستراتيجيات التحرك لكافة هيئات واجهزة الدولة وما يضمن لها المبادرة في مواجهة متطلبات المراحل القادمة في ظل شمولية السلام بالمنطقة وما ينتظر ان يصاحبه من ايقاعات سريعة لتطورات الاحداث التى يلزم التعامل معها بشكل يحسب لمصالح تحقيق الاهداف الاستراتيجية لمصر من منطلق الفعل وليس رد الفعل قياسا على :
- استمرار تطوير وانماء قدراتنا العسكرية في اطار يحقق التوازن والردع مع باقى الاطراف والقوى الاقليمية باعتبارها احد العناصر الرئيسة للقوى الشاملة للدولة وخط الدفاع الاول عن الامن القومى المصرى وفي اطار لا يتعارض مع مسارات ومناخ السلام الحالى والمتنظر .
- استثمار مناخ السلام الحالى والمتنظر وتوجهات الاطراف والقوى الدولية لضبط التسليح وتخفيف التوتر في المسارح العالمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط لممارسة الضغوط على القوى الاقليمية الساعية الى تنمية قدراتها الذاتية خاصة فوق التقليدية لاتخاذ مواقف تتمشى مع متطلبات هذا المناخ وما يجد من الحلال الحلى في توازنات القوى بالمنطقة وبدعم حركتنا على هذا الصعيد (الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل) .

كان

التضامن العربى بما يتمشى مع الامن القومى العربى ومصالح مصر الاستراتيجية على هذا الصعيد .

ببدايات الحركة المصرية على الصعيد العربى يجب أن تتخذ المسارات التالية :-

شرق العربى :-

لقاء على جوهر العلاقات مع دول المنطقة في اطار استمرار الدور المصرى الحيوى المشترك في جهود السلام بدورات ذلك على الثقل المصر العربى والدولى .

ترك المصرى لدعم الجهود المبذولة على صعيد مسار السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية ، ومع سوريا من ناحية اخرى وما يساهم في هيئة المناخ لاجتاد ارضية مناسبة يمكن على اساسها الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق لسلام بين اسرائيل وسوريا .

- التحرك المصري لمسايرة الجهود المبذولة تجاه الحد من تهديدات العراق لدول الخليج العربية بصفة عامة ، والكوب بصفة خاصة ، الى جانب استمرار التنسيق مع الجانب السوري في اتجاه تنشيط واحياء اعلان دمشق ارتباطا بنظر الأزمة الأخيرة وانعكاسها على شعب العراق .
- الاستمرار في تطوير ودعم العلاقات مع الجانب الأوروبي ارتباطا بدوره الحيوى المنتظر في ترتيبات السلام وبما يخص التحرك المصري على هذا الصعيد .

دول الخليج :-

- استمرار التحرك على صعيد تصفية اجواء ومناخ العلاقات الخليجية - العربية ، والخليجية في اطار عودة التضا العربي والنعكاسات ذلك على المصالح المصرية بالمنطقة .
- أن منطقة الخليج وما تشكله من سوق ذات طابع استهلاكي ، وضرورة العمل على استثمار ذلك في تصريف المنتجات المصرية من خلال الارتفاع بالجوذة ومنافسة الأسعار خاصة في ظل الحركة الاسرائيلية الحالية .
- العمل على استقطاب الاستثمارات الخليجية من خلال اتاحة التسهيلات وتخفيف القيود والضوابط الروتينية وبما يدعم أطراف الحركة المصرية لتنمية العلاقات والارتباط بتلك الدول .
- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الدول الخليجية في اطار الجهود المبذولة للحد من تنامي ودعم الأنش الارهابية المتطرفة في الداخل .
- استمرار التحرك لايجاد صيغ جديدة تضمن المشاركة المصرية في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج بأبعادها الاقليمية والدولية .

المغرب العربي :-

- دعم جهود التنسيق والتعاون مع دول منطقة المغرب العربي في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية .

إيران :-

- يجب عدم اغفال ايران كقوة اقليمية ذات ثقل وتأثيرها على أحداث وتطورات الموقف على الأصعدة المختلفة عربيا - اسلاميا - خليجيا - أفريقيا) وهو ما يتطلب ضرورة تعدد أنماط ومخاور الحركة المصرية للمواجهة والاحتواء وذلك من خلال :-
- العمل على ملاحقة وحصر النشاط والحركة الايرانية على المخاور الدولية والاقليمية المختلفة على أساس التعرّب بمخاطر الأهداف والنوايا الايرانية التي تسعى الى تحقيقها من وراء هذا التحرك مع التركيز على بعض المسار والاتجاهات ذات التأثير على ثقل مصر وأمنها القومي (مسيرة السلام - الخليج - الارهاب - دول الكومنول - الاسلامية - أفريقيا) .
- لقاء الضوء على الجهود الايرانية لرفع قدراتها العسكرية خاصة في المجالات فوق التقليدية وما يشكله ذلك من تهديدات مستقبلية للأمن والسلام الاقليمي والدولي واستثمار الفوجها الدولية الرامية الى ضبط التسليح في مناه العوتر بالعالم للحد من تلك الجهود .

أفريقيا :-

- في ضوء الأهمية الحيوية للسودان كعمق استراتيجي لمصر والعلاقات التاريخية والمصرية التي تربط بين شعبي البلدين ذات السمات الخاصة وتعدد المصالح المصرية - السودانية، يلزم استمرار دعم العلاقات الجيدة مع الشعب السوداني بشرائعه المختلفة وقوى الاعتدال المتعاطفة مع الأهداف والمصالح المصرية .

ي صعيد العمق الأفريقي من المناسب أن تقوم محاور الحركة المصرية في هذا الاتجاه على الآتي:
تبني سياسة عسكرية تستند في جوهرها على إقامة التعاون مع الدول الأفريقية والمساهمة في تحقيق الاستقرار على
ساحاتها .

وضوح الرؤية وتحديد المصالح والأهداف المصرية بالقارة وفقا لأسبقيات اهتمامات الأمن القومي بكل من إقليمها
الجغرافية .

تأمين المصالح المصرية والحصول على دور ريادي بالقارة يساهم في الحصول على المسالمة الدولية لوجهة نظر مصر
تجاه القضايا الإقليمية بالقارة .

ترسيخ فكرة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل الإقليمي بين دول القارة .

الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل وفقا لقواعد القانون الدولي وفي إطار الاتفاقيات الموقعة
بين دول الحوض .

تقديم المساعدات في إطار الإمكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأفريقية من مصر مع التركيز على الحصول على
قوى مردود إيجابي من دول القارة وفقا لأسبقيات متطلبات الأمن القومي المصري .

تكثيف الحركة الدبلوماسية المصرية وإهمية التواجد المصري داخل المنظمات الإقليمية والمشاركة في معالجة كافة
قضايا ومشاكل القارة مع اعتناق مبدأ الحياد على هذا الصعيد .

للتراسة الواعية للأسواق الأفريقية وتوسيع دائرة النشاط التجاري بالقارة من خلال الشركات المصرية والمساهمة في
تفصيل المشروعات الصناعية والزراعية وتقديم المنح والمساعدات في حدود الإمكانيات المتاحة .

تحقيق قدر مناسب من التعاون العسكري مع دول القارة وبصفة خاصة دول الاهتمام الرئيسي .

لاشك إن أفضل ما تواجه به مصر والأمة العربية القرن القادم هو الحفاظ على أمنها القومي وتضامنها
تماسكها وحل قضاياها الداخلية وتعارفها ، كما إن أفضل ما تواجه به الأمة العربية ، المتغيرات العالمية
الإقليمية الراهنة (وإن انطوت على بعض الأبعاد السلبية للواقع العربي) هو المصالحة العربية
التضامن العربي ، حتى يمكن أن تتعامل تعاملًا قويًا مع المتغيرات الجديدة ، وكذلك مع التكتلات
عالمية الفعالة ، على أن يكون هذا التضامن مبنيًا على أسس حقيقية وليس على مجرد العودة الآلية
وضاع سابقة دولنا أساس .

لاشك أن الجامعة العربية لها دورها الفاعل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وهو ما يدعو إلى
تعزيزها وتقوية أجهزتها ، حتى تتمكن من إعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي على أسس سليمة ،
مع أهمية زيادة قوة وفعالية المنظمات العربية في إطار من التنسيق والتناسق مع الجامعة ، لجمع شمل
أمة العربية وتقويتها لمواجهة جميع هذه التحديات ، وليس ذلك بعيد المنال فهي الأمة التي قال عنها الحق
بل ثناؤه " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله " (١١٠) .

صدق الله العظيم (آية ١١٠ آل عمران)

- (١) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (٢) د / صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤١٨ - ٤٢٠
- (٣) د ، صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤
- (٤) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥
- (٥) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوام القوة والنصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .
- (٦) يقدر الكولونيل "أوليفر نورث" المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان "تحت النار" .
- (٧) الملف السري لحرب الخليج ، بيتر سالينجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .
- (٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق .
- (٩) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (١٠) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١
- (١١) بيتر سالينجر ، ايريك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .
- (١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .
- (١٣) د / محمود البلتاجي ، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- (١٤) فاضل رسول ، العراق / إيران ، أسباب وأبعاد النزاع ، إصدار المعهد النمساوي للسياسة الدولية ، طبعة عام ١٩٩١
- (١٥) رسالة الخومي في ٤ مارس ١٩٨٠ .
- (١٦) جريدة " جمهوري إسلامي " في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .
- (١٧) حرب الخليج ، أوام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .
- (١٨) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .
- (١٩) صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .
- (٢٠) سيد ليفيل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .
- (٢١) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .
- (٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في التسعينيات ، حيث اتهم العراق ، الكويت بسرقة بترولها والإضرار بمصالحه الاقتصادية .
- (٢٣) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢
- (٢٤) صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٥) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .
- (٢٦) جمال ذكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨
- (٢٧) صلاح العقاد ، القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٨) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥
- (٢٩) د / يواقيم رزق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣
- (٣٠) د / أحمد يوسف أحمد - الصراعات العربية / العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩
- (٣١) نفس المصدر السابق .
- (٣٢) جميل مطر - التطورات التي آلت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .

/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

فول صدام حسين مخاطباً العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "إنها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون
رصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى في باقي أجزاء الوطن العربي" - ويضيف - " هذه
رستكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية ، فإذا اضتمت هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها "ويرعل "عليكم
س هواء العراق وماؤه وانما "ترعل "عليكم حتى قيم السماء ومبادلها
وسوعة حرب الخليج .

كتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج

مد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام
١٩٩١ ص ١٦٨ - ١٧٠

رجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠

قة عمل أعدها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

ريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه
تمتدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / التوني كوردسمان بنشره كاملاً في كتابه "الخليج
لغرب " الذي صدر في لندن ١٩٩٠

حق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية

تقرير الإستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣

لال عبد الفتاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت ، المكتب العربي للمعارف ، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤

حت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١

حق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

حق العسكري المرفق يوضح الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية رقم

مد طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول التوازن العسكري لعام ٩٠/٨٩

ربو الاستراتيجية العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٩٠/٨٩ ، ١٩٩٠ .

د حسنين هيكل - حرب الخليج - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢

كتور / احمد على فهمي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣

د حسنين هيكل - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨

ب وود ورد - القادة / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢

فات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ - ص ١٦٩

ال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .

ال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف / ص ٧٤ ، ٧٥

ب وود / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١ ، ١٨٢

حق الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة في العملية " درع الصحراء " .

ن الأمريكي عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام

في ١٩٩١ - ص ٧٧

(٥٩) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١

(٦٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .

(٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١

World armaments. opcit. sipri .1991

DEFENCE. JOURNAL. October. 1990

DEFENCE. JOURNAL. October. 1990

Command. Washington. November - December .1991

Allen. Thomas. Band. Others. war in the gulf. Maxwell Macmillan .international .1991

(٦٧) محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدي - أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ٢٥ أبريل ١٩٩٢

(٦٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلي .

هوامش الباب الثاني

(٦٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠

(٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠

(٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠

(٧٢) ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الإعلام/الهيئة العامة للاستعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص ١ - ٢٩ .

(٧٣) مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"

(٧٤) مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والنتائج" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠

ص ٢٢١/١١

(٧٥) مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" .

(٧٦) أوراق الشرق الأوسط - المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٤٥ .

(٧٧) مجلة السياسة الدولية - كلمة الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٠ "العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ٧٨

١٧٩

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ٨٥

(٧٩) النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقي/المرجع السابق - ص ١٩١ ، ١٩٢

(٨٠) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠

(٨١) نص بيان الرئيس مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .

(٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

(٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولي "١١" قرارا بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

(٨٤) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .

(٨٥) ملف وثائقي عن الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .

(٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

- (نص القرار في الملف الوثائقي السابق ذكره - ص ٦١ .
- (المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (محمد حسنين هيكل - حرب الخليج أرهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦
- (إعلان العاهل السعودي ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠
- (بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢ ص ٩٧
- (يوميات الأزمة ملف وثائقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠
- (جريدة الألباء الكويتية في ١٨ يناير ٩١
- (التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .
- (بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠
- (القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري
- (إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الآسيوية من الخليج مرجع سبق ذكره
- (١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره
- (١) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان في الكويت المحتلة وذلك في ١٨ ديسمبر .
- (١) الملف السري لحرب الخليج ، ، تأليف بيير سالينجر ، ايريك لوران - ترجمة محمد مستجير .

شش الباب الثالث

- (١) أحمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .
- (١) نفس المصدر السابق .
- (١) تعايش الباحث مع الحدث
- (١) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (١) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١) وثائق عسكرية حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - ١٩٩٣

(١١٢) توزع باقى حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفى مواجهة دول الجوار الأخرى

سواء فى المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران .

(١١٣) د . / زكريا حسين أحمد - دراسات فى حرب الخليج - مجموعة محاضرات أقيمت فى أكاديمية ناصر العسكرية

(١١٤) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتى على المنطقة التى دارت عليها العمليات العسكرية فى العملية الهجومية "

عاصفة الصحراء " وهى تلك المنطقة التى يحدها شرقا خط الطول ٤٩ ° وغربا خط طول ٤٥ ° وشمالا خط

عرض ٣١ ° وجنوبا خط عرض ٢٨ ° .

(١١٥) د . / أحمد عبد الحليم - عاصفة الصحراء .

(١١٦) بلغ عدد القرارات التى صدرت من مجلس الأمن الدولى (١٣) قرار ضد العراق .

(١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية فى الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر إبريل ١٩٩١ م .

(١١٨) محاضرة / يسرى قنديل .

(١١٩) مجموعة باحثين الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثانى، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية

(١٢٠) نفس المصدر السابق .

(١٢١) نفس المصدر السابق .

(١٢٢) د . / زكريا حسين أحمد - دراسات فى حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

(١٢٣) كان الرئيس العراقى قد أصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف

الجوى السابق للطرق والكبارى الى تكبد العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما

جعلها هدفا مثاليا للقصف الجوى وكثفت الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه

القوات الى خشية مراكز السيطرة الجوية التى تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى

قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .

(١٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩١ م

(١٢٥) د / أحمد عبد الحليم - القرار السياسى والعسكرى المصرى .

هوامش الباب الرابع

(١٢٦) الحرب فى الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

(١٢٧) طبقا لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

(١٢٨) وزير الخارجية الروسى فى ذلك الوقت .

(١٢٩) الحرب فى الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ .

(١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

(١٣٢) قام النظام بالتخلص منه فى أعقاب لجوئه الى الأردن .

(١٣٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال فى مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، إبريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم

٧١٣٠ يوليو ١٩٩١ .

(١) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء ، الملف السياسى ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

(١) ميرفت الحصرى - الأهرام الاقتصادى - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

(١) شهيرة الرافعى - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

(١) نفى د / حلمى عمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار .

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١) نفس المصدر السابق .

(١) احصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

(١) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

(١) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٩٩/ ١ / ٣

(١) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

(١) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ ،

(١) نفس المصدر السابق

(١) منظمة الايباك هى أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هى الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

(١) تقرير التقارب التركى / الاسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ أحمد لؤاد رسلان ، العدد ١٣ أكتوبر ٩٧

(١) دراسة التعاون التركى / الاسرائيلى فى بعديه البرى والجوى إعداد عثمان كامل ، حسن الفرمانى ١٩٩٥

(١) مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة مارس ١٩٩٣

(١) تقرير التوازن العسكرى ٩٤ / ٩٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية لادن ، اكتوبر ١٩٩٤

(١) ضبط سباق التسلح للشرق الأوسط الجزء الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية / أكاديمية ناصر - يونيو ١٩٩٤

(١) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج / مرجع سبق ذكره .

(١) قضايا الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، مراد ابراهيم الدسوقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ الصادر ١٩٩٢

(١) لسياسة العسكرية فى التسعينات - دكتور زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

المراجع العربية

وثائق

١. الهيئة العامة للاستعلامات (وزارة الاعلام) - ملف وثائق عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية - القاهرة - ١٩٩٠ .
٢. د / سليمان العسكري ، جريمة غزو العراق للكويت (أحداث ووثائق) من ٢ أغسطس الى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة .
٣. محمود مراد - وثائق لمشروع الحضاري العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى يناير ١٩٩٥
٤. نسط ونعام بالوثائق - الملفات السرية لأزمة الخليج - الدار الشرقية ١٩٩٠
٥. وثائق عسكرية حصل عليها الباحث .

ندوات ومحاضرات ودراسات

٦. أعمال ندوة الأمن العربي - التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية - مركز الدراسات العربي - الاوربي - الطبعة الاولى - باريس - ١٩٩٦ .
٧. الندوة الاستراتيجية - حرب الخليج والدروس المستفادة والترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - الدورة ١٥ حرب عليا .
٨. د/ زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات القيم في أكاديمية ناصر العسكرية العليا
٩. دراسات حول المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري ومقترحات التحرك المصري
١٠. ندوة علمية - مستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت من ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧ .

الكتب

١١. إبراهيم نافع - نحن والعالم ونحن وانفسنا - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦
١٢. أحمد رائف - السفاح بين العراق والكويت الجريح - الزهراء للاعلام العربي ١٩٩٠
١٣. أحمد رائف - لبتعوا هذا الرجل من هدم الكعبة - الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٠
١٤. أسامة خليل - وجع في قلب الخليج - مركز الراية للنشر والاعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦
١٥. إسماعيل صبرى عبد الله - وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
١٦. أمين ساعاني - الأمن القومي العربي - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٩٣
١٧. لوراق الشرق الأوسط - أزمة الخليج (ملف خاص) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - ١٩٩٠
١٨. أحمد السيد النجار - العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية - السياسة الدولية - ١٩٩٠
١٩. استيفن جوين - التحصيل - الهيئة العامة للاستعلامات - ١٩٨٤
٢٠. الأزمة العراقية الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية - القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٢

- لسيد يس - نحو تأسيس نظام عربى جديد - الطبعة الأولى - عمان - الاردن - ١٩٩٢ .
- لطيب البكوش - الخليج بين الهيمنة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
- الكونجرس الأمريكى - مجلس النواب - مكتب الطباعة الحكومية الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٧٦
- للمؤتمر القومى العربى - حال الأمة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧
- لوطن العربى فى عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٠
- بدر عبد العاطى - الكيان الفلسطينى من بيجين الى نتنياهو - دراسة فى التصور المصرى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٧
- ترهان غليون - ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى - تونس ١٩٩١
- بيار ساليانجر واريك لوران - حرب الخليج - الملف السرى - المفكرة الخفية لحرب الخليج - رؤية مطلع على
- العد العكسى للأزمة ١٩٩٠ - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٠
- قام البرازى - العراق وأمريكا ٨٣ - ٩٠ (خيمة الصدام) مكتبة المدبولى ١٩٩٠
- جلال معوض - مصر وأمن الخليج - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٣ .
- جمال بدوى - أيام بغداد السوداء - دماء فى الخليج - الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠
- حسن شكرى الخبير الإستراتيجى - حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج - دار الطباعة المتميزة ١٩٩١
- جدى حافظ - سباق التسلح - برنامج لنزع السلاح فى العالم - المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع
- الطبعة - ١٩٥٩ .
- خالد بن سلطان بن عبد العزيز - مقاتل من الصحراء - شركة الإعلانات الشرقية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٠
- د / محمد رضا فوده - الأمن القومى للخليج العربى ، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامى - الطبعة الاولى - مصر ١٩٩١ .
- دكتور / زكريا حسين أحمد ، السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات ، الهيئة العامة للاستعلامات ،
- دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨
- دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية - الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨
- دكتور / عيد مسعود الجهنى - زلزال الخليج - نظرة تأمل - مطابع الأهرام - ١٩٩٢
- دكتور / محمد فاضل - مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة - مكتبة المدبولى ١٩٩٢
- دكتور / محمود أبوزيد - المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨
- دكتور / مصطفى كامل محمد - التوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
- رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد - سكرتير المكتب الصحفى للبيت الأبيض - واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٥٧
- سلامة أحمد سلامة - الشرق أوسطية هل هى الخيار الوحيد - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥

٤٥. صاحب السمو الملكي / خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود - أمن الخليج العربي من منظور وطني -
الطبعة الأولى - الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٧ .
٤٦. صلاح الدين حافظ - نحن ولوربا ٠٠٠ أزمة واحدة - الأهرام - ١٩٩٠/١٠/٣١ .
٤٧. طلعت أحمد مسلم - الصراع العراقي الإيراني - الصراع المسلح - السياسة الدولية القاهرة ١٩٨٦
٤٨. عاصفة الصحراء - أسرار البيت الأبيض - محمد مستجير - مكتبة المدهولي ١٩٩١
٤٩. عبد الحليم أبو غزالة - الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ - مطابع روز اليوسف الجديدة - القاهرة ١٩٩٧
٥٠. عبد المنعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافي - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٧
٥١. عزام مجبوب ، محمد النحال - حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي - تونس ١٩٩١
٥٢. علي الدين هلال - تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم - ١٩٨٦ .
٥٣. عمر عبد الله كامل - التكامل الاقتصادي العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى - يناير ١٩٩٥
٥٤. غازي بن عبد الرحمن القصيبي - أزمة الخليج محاولة للفهم - الطبعة الأولى - تونس ١٩٩١
٥٥. لادى نصار - أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء - المركز الثقافي العربي - طبعة أولى - ١٩٩٢
٥٦. لطفي الخولي - حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧
٥٧. لطفي الخولي - عرب ٢ نعم ٠ وشرق أوسطيون أيضاً - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤
٥٨. ماذا بعد عاصفة الصحراء - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢
٥٩. محمد السيد سليم - دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء في الجامعة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
٦٠. محمد الطويل - مؤامرة القرن ٢١ ودور القوات السعودية في استدعاء القوات الأجنبية - الزهراء للإعلام العربي
١٩٩٠ ،
٦١. محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومي في عصر التحديات - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧
٦٢. محمد حسين هيكل - الانفجار - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٠ .
٦٣. محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى،
١٩٩٢
٦٤. محمد حسين هيكل - خريف الغضب - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٨٨
٦٥. محمد سيد أحمد - قوة بوليسية تطلو سياسة الدولة - مطابع الأهرام - ١٩٩٠ .
٦٦. محمد عبد الهادي جمال - الكويت وأيام الاحتلال - مطابع الخط - الكويت ، ١٩٩٢
٦٧. محمد محفوظ - الخليج بين الهيمنة والارتزاق - تونس ١٩٩١ .
٦٨. محمد مصلح - مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
- الطبعة الأولى - أبو ظبي ١٩٩٧ .
٦٩. وجيه أبو ذكري - محاكمة سفاح بغداد - أسرار الغزو ٠٠٠ التحرير - دار الصفاة للطباعة ١٩٩١
٧٠. وحيد عبد المجيد - أمن الخليج في الإطار الاقليمي - التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

بليام ب . لواين - الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى

١٩٨٩

ي حلمي رجب - أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الجزء الأول ، الطبعة الأولى -

هرة ١٩٩٧

ي حلمي رجب - أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الخروسة للبحوث والتدريس
نشر - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٩٧ .

نصور التركي لأمن الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
أهرام - القاهرة

تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٨٧ .

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩١ .

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٢ .

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٧ .

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٨ .

• تقرير الاستراتيجي العربي القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩٠ .

• تقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٤ .

عديت العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨ / ٩٧

رب الخليج - للتأثيرات على إسرائيل - إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية يافيه - جامعة تل أبيب - يروس

- دار نشر جامعة تل أبيب - الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٢

• شرة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - ع ٤١ - ١٩٩١ .

مجلات

تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ، جريدة الأهرام ٩٩/١/٢٩

/ ذكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان (مقال - مجلة الدفاع) العدد ٥٧ أبريل ١٩٩١

يريف الشوباشي - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسية - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٩/٢٣

يريف الشوباشي - المهم ألا يخطئ صدام حسين فهم المواقف - حوار مع وزير شتون أوروبا سنة ١٩٩٢ - جريدة

أهرام - ١٩٩٠/١٢/٣٠ .

شعوط في الكونجرس لمطالبة الحلفاء بدعم درع الصحراء - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/١٧ .

سبد المنعم سعيد - النظام الدولي : مساهمات أول أزمة كبرى في زمن التسويات العظمى - جريدة الأهرام -

١٩٩٠/٨/

نصر والأزمة البترولية العالمية ، جريدة الأهرام - ١٩٩٩/١/٣٠

٩٣. منصور ابو العزم - طوكيو تعيش أزمة الخليج بكل تفاعلاتها - جريدة الاهرام - ١٩٩٠/١٠/٣ .

٩٤. ويليام كوانت - دروس في أزمة الخليج - جريدة الاهرام - ١٩٩٠/٩/١٠ .

التراجم

٩٥. الدروس العسكرية لحزب الخليج - ترجمة محمود برهوم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٢

٩٦. بير سالنجر وايرك لوران - الملف السري لحرب الخليج - ترجمة / محمد مستجير - مكتبة المدهبولى . ١٩٩١

٩٧. بير سالنجر - اريك لوران - حرب الخليج - الملفات السرية - ترجمة د/ عزمى مخلوف - سلفنكس للطباعة

والنشر ، ١٩٩١

٩٨. جرهام آى . فوللر - ايان اوليس - الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة - ترجمة / شوقى جلال ١٩٩٧

٩٩. شيمون بيريز - الشرق الاوسط الجديد - ترجمة حلمى عبد الحافظ - ١٩٩٣ .

١٠٠. ميشيل جوبير ، فيرجينو روبيونى - ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الاهرام

للترجمة والنشر ١٩٩٢

المراجع الأجنبية

101. Aaron L. Freidberg – The Political Economy of American Strategy – No 3 World Politics – 1989.
102. Andrew J. Pierre – The United States and The New Europe.
103. Air Force – Magazine – U.S.A. 1973.
104. Alexander J. George and Philip J. Karley (eds) – U.S. Soviet Security Cooperation – Oxford University Press 1988.
105. America and Middle East – 1983 – تقرير الحوار العربي الأمريكي
106. Anthony corpman – the golf and the west strategies relations.. – U.S. West view pr
Great Britain (mansellp) – 1988.
107. Barry Rubin – Reshaping The Middle East – No 3 Foreign Affairs – 1990.
108. Charles A. Kupchan – Iran after Khomeini – No2 Orbis – V. 34 – 1990.
109. Christopher Colophon – Understanding The Third World – 1986.
110. David E. Long and Christian Roch – Gulf Security in the Twenty First Center – 1997.
111. Edward Motimer – Europe – World Press Review – 1990.
112. Europe and Arab World – 1982 – تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول
113. Europe and Security of The Middle East
114. Europe and the Arab World: Pending Issues – Arab Thought Forum – 1985.
115. Foreign Broadcast Information Service Daily – Report.
116. George E. Gruen – Turkey's Relation with Israel and its Arab Neighbors.
117. George W. Ball – Error and Betrayal In LEBANON – Foundation on Middle East P EAC
1984.
118. Gregory Travertine (ed) – Crisis Management and the Superpower in the Middle East – II
1981.
119. H. Rahman – the Making of the Gulf war, Origins of the Kuwait's Long Standing Dispute
Iraq – First ed. 1997.
120. The Arab World and Turkey – 1996. العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الإقليمى بحوث ومناقشات
121. Hugh Pope – The Price of Principles – Middle East International – 1990.
122. Jerusalem Post Usef Gulf – The Method in His Menaces. Why Saddam Changes His Tune.
World Press Review – 1990
123. Joseph Noguee and Robert H. Donaldson – Soviet Foreign Policy since World War II – Per
Press – 1984.
124. LE Monde – France – 1991.
125. Mohamed Ayood – Security in The Third World – No 1 – International Affairs – 83/84 .
126. Mosky , Leonard – Power Policy : Oil in The Middle East – Random House – 1973 .
127. Omer Karaspan – Turkey and U.S. Strategy in the Age of Glansmost – Middle East Report
128. Safa Haeri – Iran Westward Move – Middle East International – 1990.
129. Said Barzin – Iraq's Strategic Threat – Middle East International – 1990.
130. Stanislov, Kondrahov – Superpowers Against Iraq But Still...- World Press Review – 1990
131. Tehran Opens A New Gulf Game – News WEEK – 1990.
132. The Economist – Saddam Hussein Changes the Golf Equation – World Press Review – 1990
133. Tony Walker – The Gulf – World Press Review – 1990.
134. Walter F. Weaker – The Middle East and Islam – No3 – World Press Review.
135. Washington Post – Newspaper – U.S.A – 1990.

المحتويات

١٣ مقدمة
١٩ الباب الأول: العمليات العسكرية في الخليج
٢١ الفصل الأول: الغزو العراقي للكويت
٢٣ الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت
٢٣ عام.. أبعاد الصراع بين إيران والعراق
٢٤ أولا: اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية
٢٥ ثانيا: مواقف القوى العظمى من الحرب
٢٧ ثالثا: مواقف القوى الاقليمية من الحرب
٣٠ رابعا: نتائج الحرب العراقية - الإيرانية
٣٦ الغزو العراقي للكويت
 انخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود
٣٦ الدولية بين البلدين
٤٤ أولا: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت

٦٤	ثانيا: الخطة الدفاعية الكويتية
٦٥	ثالثا: التمهيد للأزمة العراقية - الكويتية وتصاعدها
٧٥	الفصل الثاني: مواجهة الغزو العراقي للكويت
٧٧	عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي «درع الصحراء»
٧٨	أولا: حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها
		ثانيا: القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية
٧٩	والصديقة
٨٣	ثالثا: حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة العملية درع الصحراء
٨٤	رابعا: وصف مسرح العمليات البري
٨٥	خامسا: وصف مسرح العمليات البحري
٨٦	سادسا: تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف
٨٧	تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية درع الصحراء
٨٨	أولا: الاستراتيجية الدفاعية لعملية درع الصحراء
٩٥	ثانيا: الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية
١٠٠	ثالثا: تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية
١٠٢	رابعا: إدارة العمليات الدفاعية الاستراتيجية درع الصحراء
١٠٨	خلاصة الباب الأول
١١١	الباب الثاني: الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج
١١٣	الفصل الثالث: الدور السياسي المصري في عمليات الخليج
١١٥	عام
١١٦	أولا: الخلفية التاريخية قبل الأزمة
١١٧	ثانيا: المصالح المصرية وأزمة الخليج
١١٨	ثالثا: الإدارة المصرية لأزمة الخليج الثانية

١٣٥	الفصل الرابع: الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج ..
١٣٧	أولاً: موقف ودور دول المواجهة
١٤٤	ثانياً: الدور السياسى للأطراف العربية المشاندة للعراق
١٥٣	ثالثاً: الدور السياسى لدول المغرب العربى
١٦٢	رابعاً: الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة
١٧٢	خامساً: الدور السياسى للجامعة العربية من الأزمة
١٧٣	سادساً: الادارة العربية لأزمة الخليج
٢٠٥	خلاصة الباب الثانى
٢١٣	الباب الثالث: الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج
٢١٥	الفصل الخامس: الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج
٢١٧	أولاً: المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى
٢٢١	ثانياً: الدور العسكرى المصرى
٢٢٢	ثالثاً: القرار السياسى العسكرى المصرى
٢٢٥	رابعاً: التخطيط لتنفيذ القرار السياسى
٢٣٢	خامساً: العملية الدفاعية الاستراتيجية (درع الصحراء)
٢٣٩	سادساً: الفتح الاستراتيجى للقوات البرية المصرية فى مسرح العمليات ...
٢٥٧	الفصل السادس: الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج
٢٥٩	أولاً: الدور العسكرى السعودى
٢٧٢	ثانياً: مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها
٣٠٠	ثالثاً: نتائج عملية «عاصفة الصحراء»
٣٠٣	خلاصة الباب الثالث
٣٠٧	الباب الرابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط
٣٠٩	الفصل السابع: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية

٣١١	أولاً: التقديرات العراقية الخاطئة وأثرها على نتائج عمليات الخليج
٣١٥	ثانياً: انعكاسات العمليات على العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً
٣٣٠	ثالثاً: انعكاسات الأزمة على دول الخليج
٣٣٧	رابعاً: انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري
٣٤٦	خامساً: انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي
٣٥٠	سادساً: حقائق أفرزتها عمليات الخليج
٣٥٦	سابعاً: الدروس المستفادة من عمليات الخليج
	ثامناً: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال
٢٦٢	التسعينيات
	الفصل الثامن: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على
٣٧١	منطقة الشرق الأوسط
٣٧٣	أولاً: الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية
	ثانياً: التحولات والتحديات التي تواجه الشرق الأوسط في أعقاب عمليات
٣٧٧	الخليج
٣٨٥	ثالثاً: انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى
	رابعاً: أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة
٣٩٢	بالشرق الأوسط
	خامساً: انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره
٣٩٩	على الشرق الأوسط
٤٠٥	سادساً: أثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط
٤٠٨	سابعاً: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط
٤١٤	خلاصة الباب الرابع
٤٢٣	الخلاصة العامة والتوصيات
٤٧٠	الهوامش
٤٧٦	المراجع

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢،
١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية
فى العصور الوسطى،
د . عليّة عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبروتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
حمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د . نبيل راغب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية
تاريخية،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢،
١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى
إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح
الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر
العثمانى،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩:
المراسلات السرية بين سعد زغلول
وعبد الرحمن فهمى،
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى
جا،
د . توفيق الطويل، ١٩٨٨.

- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٠.
- ٣٦- المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢،
تأليف : هاملتون بورين، ترجمة : د. أحمد
عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ
الحركة الوطنية في ربيع قرن،
تأليف : د. سليمان صالح، ١٩٩٠.
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادية
والاجتماعي في العصر العثماني،
د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.
- ٣٩- قصة احتلال محمد علي لليونان
(١٨٢٤-١٨٢٧)،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠.
- ٤٠- الأسلحة الماسدة ودورها في حرب فلسطين
١٩٤٨،
د. عبدالمنعم الدسوقي الجميلى، ١٩٩٠.
- ٤١- محمد فريد : الموقف والمأساة، رؤية
عصرية،
د. رفعت السيد، ١٩٩١.
- ٤٢- تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق غريال، ط ٢، ١٩٩٠.
- ٤٣- رحلة في عقول مصرية،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠.
- ٤٤- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في
العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩١.
- ٤٥- الحروب الصليبية ج ١،
تأليف : وليم الصوري، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشى، ١٩٩١.
- ٤٦- تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية
(١٩٣٩ : ١٩٥٧)،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو،
١٩٩١.

- نظرات في تاريخ مصر،
جمال بدوي، ١٩٨٨.
- التصوف في مصر إبان العصر العثماني
ج ٢، إمام التصوف في مصر : الشعرائى،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.
- الصحافة الولدية والقضايا الوطنية
(١٩١٩-١٩٣٦)،
د. بجوى كامل، ١٩٨٩.
- المجتمع الإسلامى والغرب،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بورين،
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى،
١٩٨٩.
- تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩.
- فتح العرب لمصر ج ١،
تأليف : ألفريد ج. بثر، ترجمة : محمد فريد
أبو حديد، ١٩٨٩.
- فتح العرب لمصر ج ٢،
تأليف : ألفريد ج. بثر، ترجمة : محمد فريد
أبو حديد، ١٩٨٩.
- مصر في عهد الإخشيديين،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.
- الموظفون في مصر في عهد محمد على،
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠.
- خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٩.
- هؤلاء الرجال من مصر ج ٢،
لمى المطيعى، ١٩٨٩.
- مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على
الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،
خالد محمود الكرمى، ١٩٨٩.
- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ
مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢،
يونان ليبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.

- ٤٧- تاريخ القضاء المصري الحديث،
د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦-١٩٥٤)،
د . سهير اسكندر، ١٩٩٣ .
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد علي ذهني، ١٩٩٢ .
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د . محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢ .
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د . محمد عفيفي، ١٩٩٢ .
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢،
تأليف : وليم الصوري ترجمة وتعليق : د .
حسن حبشي، ١٩٩٢ .
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إقليم المنوفية،
د . حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٢ .
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د . إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣ .
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر، من
التمصير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣ .
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣ .
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،
لمعى المطيعي، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ
مصر الإسلامية،
تأليف: د . سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة
والافتراء: دراسة وثائقية،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
(١٨٩٧-١٩١٧)،
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،
د . نربعان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية
الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في
إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر د . عبد العظيم
رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،
تأليف : وليم الصوري
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
(١٨٨٦-١٩٥١)،
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ج ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥.
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،
(إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرزاق أحمد عمرو، ١٩٩٥.
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبدالحمد توفيق زكي، ١٩٩٥.
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني،
د. عبدالحمد حامد سليمان، ١٩٩٥.
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية،
د. تريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحمد فهمي الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)،
ج ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.

- أهل الذمة في الإسلام،
تأليف: أ. س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ط ٢، ١٩٩٤.
- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،
(إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرزاق أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- أزمة الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)،
أ. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، في عصر الفرعوني،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- أهل الذمة في مصر، في العصر الفاطمي الأول،
د. سلام شافعي محمود، ١٩٩٥.
- دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني)،
د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥.
- الحروب الصليبية ج ٤،
تأليف: وليم الصوري، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- تاريخ الطرق الصوفية في مصر، في القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دي يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
- قناة السويس والتنافس الاستعماري الأجنبي (١٨٨٢ - ١٩٠٤)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.
- تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.

- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري
(١٩٢٤ - ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦ - ١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات
الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ
والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع
معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة
(١٩٥٨ - ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد
عمر.
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري
في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
(العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور:
تاريخ مصر القديمة،
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،
أ. د. فاروق القاسمي، أعددها للنشر: أ. د.
عبدالعظيم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،
اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير، اللواء/
عبدالمجيد كفاقي،
اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في
مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية
الديموقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ .
د. أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد
(تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية.
تأليف: دليب هيرو، ترجمة: عبد الحميد فهمي
الجمال.
- ١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤.
سليم النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥.
سليم النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ١.
د. البيومي إسماعيل الشربيني.
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ٢.
د. البيومي إسماعيل الشربيني.
- ١١٢ - إسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجوادى.
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في
عصر الحكم المصري)
د. عز الدين إسماعيل.
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي
تأليف أحمد رشدي صالح

مذكراتي في نصف قرن ج ٣ .

مد شفيق باشا .

أديب اسحق (عاشق الحرية)

د. الدين وحيد

تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١ - ١٧٩٨)

د. الرزاق إبراهيم عيسى

النظم المالية في مصر والشام

البيومي اسماعيل الشربيني

التقابات في مصر الرومانية

ين محمد أحمد يوسف

يوميات من التاريخ المصري الحديث

س جرجس

الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)

محمد عبد الحميد الحناوي

مصر للمصريين ج ٦

م خليل النقاش

السيد أحمد البدوي

سعيد عبد الفتاح عاشور

العلاقات المصرية الباكستانية في

نصف قرن

محمد نعمان جلال

مصر للمصريين ج ٧

م خليل النقاش

مصر للمصريين ج ٨

م خليل النقاش

مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ -

١٩٩٠)

ميم محمد محمد إبراهيم .

معارك صحفية،

/ جمال بدوي .

الدين العام (وآثره في تطور الدين المصري)

(١٨٧ - ١٩٤٣) .

يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر

(١٩٨٧ - ١٩٩٧) .

سمير فريد .

١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ م .

ترجمة/ د. عبدالرؤف أحمد عمر .

١٣٢ - دار الندوب السامي في مصر ج ١

د. ماجدة محمد حمود .

١٣٣ - دار الندوب السامي في مصر ج ٢ .

د. ماجدة محمد حمود .

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط

عثماني للدارندلي .

بقلم/ عزت حسن أفندي الدارندلي

ترجمة/ جمال سعيد عبد الغني .

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية

(في ضوء وثائق الجيزة)

(٦٤٨ - ١٢٣٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) د. محاسن

محمد الوقاد

١٣٦ - أوراق يوسف صديق

تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ - نجار التوابل في مصر في العصر المملوكي

د. محمد عبد الغني الأشقر

١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني

والإرهاب في مصر

السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين

بقلم محمد قابيل

١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول

من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ

١٨١١ - ١٨٤٨ م .

طارق عبد العاطي غليم بيومي

١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك

لطفى أحمد نصار

١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣

أحمد شفيق باشا ط ٢، ١٩٩٩ .

- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق. م
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي
اسماعيل
د. عبدالعليم خلاف
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد
دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م)
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د. أحمد عبدالرازق
- ١٤٧ - حسن البناء متى.. كيف.. ولماذا؟
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة
الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزي
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية
في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الرقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د. علية عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر
الإسلامية في العصور الوسطى
د. علية عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ولهضة مصر في القرن التاسع
عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الثالث
في العصر الإسلامى
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الرابع
في العصر الإسلامى والحديث
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الثانى
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيف والنار في السودان
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -
١٩٥٣ م)
د. تمام همام تمام
- ١٦٣ - مصر والحملة الفرنسية
المستشار/ محمد سعيد العشماوى
- ١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى
للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠١ - ٢١ ديسمبر
١٩٩٧.
- إعداد / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والتغير الاجتماعى في مصر
(في القرن التاسع عشر)
سامى سليمان محمد السهم
- ١٦٦ - مذكرات معتقل سياسى (صفحة من تاريخ

أزاء حروب الشرق الأوسط
لواء دكتور/ صلاح سالم
١٧٨ - العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى
في القرن الثامن عشر
د. سحر على حنفى
١٧٩ - دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر
(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)
د. عفاف مسعد السيد العبد
١٨٠ - الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة
السويس
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان
١٨١ - الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد
ج١)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى
١٨٢ - الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد
ج٢)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى
١٨٣ - شاهد على العصر
مذكرات محمد لطفي جمعة
١٨٤ - المنوبة في القرن الثامن عشر
ياسر عبد المصطفى محارب
١٨٥ - تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى
١٨٢٠ - ١٨٨٥ م
د. أحمد أحمد سيد أحمد
١٨٦ - العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام
والتصوف
د. أحمد صبحى منصور

مصر)
السيد يوسف
١ - الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح
العربى إلى نهاية الدولة الأخشيديّة
د. صفى على محمد عبدالله
١ - مؤرخون مصريون من عصر المماليك
يسرى عبد الفتى
١ - مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامى إلى
نهاية عصر الفاطميين (٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ -
١١٧١ م)
د. صفى على محمد عبد الله
١ - القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
مجدى عبد الرشيد بحر
١ - تاريخ الجالية الأرمنية في مصر
القرن التاسع عشر
تأليف / محمد رفعت
١ - تاريخ أهل الدمة في مصر الإسلامية
(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)
الجزء الأول
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
١ - تاريخ أهل الدمة في مصر الإسلامية
(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)
الجزء الثانى
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
١ - مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع
ق م
د. أحمد عبد الحليم دراز
١ - محمد توفيق نسيم بانسا ودوره في الحياة
السياسية
عادل إبراهيم الطويل
١ - الملاحة النيلية في مصر العثمانية
١٥١٧ - ١٧٩٨ م
د. عبدالحميد حامد سليمان
١ - سياسة مصر العسكرية

١٨٧ - نيابة حلب فى عصر

سلاطين المماليك (١٢٥٠

- ١٥١٧م / ٦٤٨ - ٩٢٣

ج١ - ١

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ - نيابة حلب فى عصر سلاطين

الـمـمـالـيـك (١٢٥٠ -

١٥١٧م / ٦٤٨ - ٩٢٣ -

ج٢

د. عادل عبد الحافظ حمزة.

١٨٩ - يهود مصر منذ عصر

الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م

عرفة عبده على

١٩٠ - العلاقات السياسية بين

مصر والعراق (١٩٥١ -

١٩٦٣م)

د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد

شلبى

١٩١ - اليهود فى مصر العثمانية

حتى أوائل القرن التاسع

عشر ج١

د. محسن على شومان

١٩٢ - اليهود فى مصر العثمانية

حتى أوائل القرن التاسع

عشر ج٢

د. محسن على شومان.

١٩٣ - الامام محمد عبده بين

الملهج الدينى الاجتماعى

د. عبدالله شحاته

١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

الشعبية المصرية

د. فتحى الصلغوى

١٩٥ - مجتمع أفريقيا فى عصر

الولاية

د. نريمان عبد الكريم أحمد

١٩٦ - تاريخ تطور الحرى فى

مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤م)

عبد العظيم محمد سعودى

١٩٧ - القدس الخالدة

د. عبد الحميد زايد

١٩٨ - العلاقات السياسية بين

الدولة الأيوبية

والامبراطورية الرومانية

المقدسة زمن الحروب

الصليبية

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ - المعبد فى الدولة الحديثة

فى مصر الفرعونية

(تنظيمه الإدارى ودوره

السياسى)

د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر

العصور (أعمال الندوة التى

أقامتها لجنة التاريخ

والآثار بالمجلس الأعلى

للثقافة بالاشتراك مع كلية

الآداب جامعة الإسكندرية

فى يومى ٢٢، ٢٣ إبريل

١٩٩٨م).

اعداد/ د. عبد العظيم رمضان

- ٢٠١ - إمارة الحج في مصر
العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ
/ ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
سميرة فهمي على عمر
- ٢٠٢ - المندوبيون الساميون في
مصر
د. ماجدة محمد حمود
- ٢٠٣ - الصراع الدولي على عدن
والدور المصري
فتحى أبو طالب
- ٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين
مصر وبريطانيا (١٩٣٥ -
١٩٤٥ م)

- مرفت صبحي غالى
- ٢٠٥ - تاريخ الغريبة وأعمالها
في العصر الاسلامي (٢١ -
٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م)
السيد محمد أحمد عطا
- ٢٠٦ - مصر للمصريين ج٩
سليم خليل النقاش
- ٢٠٧ - الظاهر بيبرس
د. سعيد عبدالفتاح عاشور
- ٢٠٨ - الدور المصري والعربي
في حرب تحرير الكويت
ج١
لواء/ د. كمال أحمد عامر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩ / ٢٠٠١

I.S.B.N 977 - 01 - 7633 - 8

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حتى استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التى شاركت فيها القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التاريخ العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

٧٠٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية

0334299



Bibliotheca Alexandrina

